الطبعة الثانية 2014



أمن الخليج

في القرن الحادي والعشرين

حائز على
جائزة مؤسسة بن تركي
للبحوث والتخطيط
المستقبلي (1998)

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية، للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي وأهم المستجدات الراهنة على الساحة الدولية بصفة عامة. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعّال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

إهـداء ٢٠١٤

مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه
الامارات

أمن الخليج في
القرن الحادي والعشرين

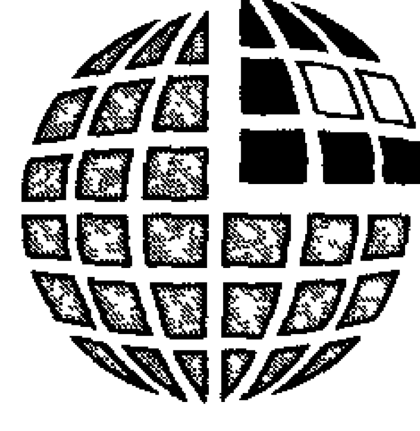
محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 1998
الطبعة الثانية 2014

النسخـــة العادية: ISBN 978-9948-14-955-2
النسخـــة الفاخرة: ISBN 978-9948-14-956-9
النسخة الإلكترونية: ISBN 978-9948-14-954-5

توجه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4044541-9712+
فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز إلى توفير المناخ الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات، من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التعليمية والتنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات، هي: مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

مقدمة

ديفيد لونج

لقد كُتب الكثير عن الجوانب العسكرية لأمن الخليج منذ قيام العراق بغزو دولة الكويت عام 1990. وفي الوقت الذي يعتبر فيه - وسوف يظل كذلك بلا شك - تحليل التهديد العسكري في صلب اهتمامات الأمن الإقليمي، فإن حصر التركيز على التهديدات العسكرية في منطقة الخليج، سوف يُسقط من الحسبان كثيراً من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتصل بقضية الأمن اتصالاً جوهرياً.

إن تحليل التهديد العسكري له أهميته القصوى على المدى القصير؛ لأنه يجمع بشكل نموذجي بين دراسة النوايا السياسية - العسكرية والقدرات العسكرية للخصوم المحتملين. أما على المدى الأبعد، فإذا ما نظرنا إلى القرن الحادي والعشرين، فإنه - على الأرجح - سوف تتغير خلاله كل من القدرات والنوايا العسكرية تغيُّراً جوهرياً؛ وذلك استجابة للظروف المتغيرة في تلك المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تؤدي دوراً مهماً في منطقة الخليج العربي. وهذه العوامل غير العسكرية لا تستطيع التأثير في التهديد العسكري فحسب، ولكنها أيضاً تستطيع أن تخلق أخطاراً داخلية وخارجية.

وعلى سبيل المثال، فإن تغيُّراً مفاجئاً في نظام حكم ما، يمكن أن يمثل واحداً من هذه العوامل؛ ذلك أن النظم التي تخلف هذا النظام يمكن أن تقوم بوضع ترتيبات للأولويات تختلف عن تلك التي كانت قد وضعتها النظم التي سبقتها، خاصة إذا ما حدث هذا التغيُّر دون فترة انتقال مستقرة نسبياً. وتعتبر إيران مثالاً جيداً لهذه النقطة؛

فقد تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من صديق حميم لحكومة الشاه، لتصبح "الشيطان الأكبر" من وجهة نظر نظام الحكم الذي جاء بعد اندلاع الثورة. لذلك فإنه عند محاولة تقويم آفاق أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، فإن تركيز هذا الكتاب سوف لا يكون فقط على التهديدات العسكرية، ولكنه سوف يبحث بشكل أساسي في القضايا الأوسع المتعلقة بالجغرافيا السياسية والتغيُّر الاجتماعي والاقتصادي. والحقيقة أن الأمن الشامل، بمعناه القومي والشخصي، يجري تعريفه بهذه الجوانب؛ مثل التنمية الاقتصادية، والتغير الاجتماعي، والنمو السكاني، والاهتمامات الصحية. ويمثل كل ذلك جزءاً لا يتجزأ من هذا الكتاب، فضلاً عن الاهتمامات الجيو-استراتيجية التقليدية، والتي ستظل تسيطر على كثير من النقاش الأكاديمي حول أمن منطقة الخليج.

أمن الخليج والتهديدات الإقليمية

وفقاً لمفاهيم علم الجغرافيا السياسية، فإن أقوى دولتين في منطقة الخليج بكل المقاييس – بخلاف المقياس الاقتصادي – هما العراق وإيران. وفضلاً عن عوامل أخرى، مثل التاريخ، وعدد السكان، والمساحة الجغرافية، فإنه نظراً لطبيعة نظام الحكم في كلا الدولتين، فإنهما يظلان يشكِّلان أعظم مصدر للتهديدات العسكرية الخارجية للدول العربية الست الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية. علاوة على ذلك، فإنه من المستبعد أن تتغير نوايا هاتين الدولتين ما بقي النظامان الحاكمان فيهما في السلطة. وحتى تاريخ إعداد هذا الكتاب، فإن أياً من النظامين الحاكمين في البلدين لا يواجه أي تحد خطير فيما يتعلق بالمعارضة السياسية.

وعلى الرغم من جهود إيران خلال السنوات الأخيرة لكي تبدو أكثر اعتدالاً، بهدف وضع حد لعزلتها السياسية، ولجذب رأس المال الأجنبي الذي هي في حاجة إليه، فإن الهدف الرئيسي لسياستها الخارجية على المدى البعيد، والذي يقوم على أساس "تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية"، سوف يبقى دون تغيير جوهري. وفيما يتعلق بمستقبل إيران يقول جيرلد جرين: إن إيران لا تفكر في التخلي عن الأيديولوجيا

المتعصبة الخاصة بها والتي توفر للدولة أساسها العقائدي؛ كما أنها لا تفكر في التخلي عن الأنشطة السياسية التي تعتبرها مرادفاً لقيمها. وفي الواقع فإن إيران لا تعتبر ساحتها السياسية مقتصرة على الأراضي التي تخصها مباشرة فحسب. ولا يربط جرين بين طموحات إيران في تصدير الثورة الإسلامية، ورغبتها في السيطرة على منطقة الخليج عسكرياً، كما يؤمن البعض. ويضيف، إن إيران لا تملك الموارد التي تمكّنها من ذلك، بأي حال من الأحوال. ومع ذلك يختتم جرين كلامه قائلاً: إن إيران سوف لا تقنع بأن تؤدي دوراً ثانوياً في شؤون المنطقة؛ وبالتالي فإن أحد مفاتيح الاستقرار في منطقة الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، هو إيجاد دور إقليمي بنَّاء تستطيع إيران أن تقوم فيه بدور الشريك النشط.

في الوقت ذاته، فإن لدى إيران إجماعاً وطنياً قوياً يفوق - بل في الواقع يعزز - نظام الحكم الحالي. فعلى سبيل المثال، يعود الشعور بمعنى الإمبراطورية تاريخياً إلى ألف عام مضى، وهذا بالضرورة يجعل من العبث محاولة التمييز بين الطموحات الإمبراطورية الفارسية القديمة قدم الدهر والأيديولوجيا الإسلامية الثورية، باعتبارها العامل المحرك الرئيسي للسياسات الخارجية الإيرانية التوسعية. ويمكننا أن نفترض - ونحن واثقون - أن توسيع نفوذ إيران في منطقة الخليج سوف يكون في مقدمة أولويات طهران خلال القرن القادم، بصرف النظر عن النظام الحاكم أو قدراته العسكرية النسبية.

إن الحدود الجغرافية للعراق قد صنعتها بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى؛ وتلك الحدود تجمع على نحو غير منسجم بين العرب والأكراد، وبين السنة والشيعة في دولة واحدة. وفي الوقت الذي ظهر فيه مع مرور السنين شعور بالهوية العراقية - وهو الأمر الذي أوجد الأساس الذي تقوم عليه الدولة / الأمة الحقيقية - بقيت الاختلافات العرقية والطائفية، بل تفاقمت بشكل كبير؛ بسبب الحروب الأخيرة والآثار التي نجمت عنها. وبالتالي فإن مسألة التلاحم السياسي في العراق تعتبر - وستظل إلى ما لا نهاية - عاملاً أساسياً في صياغة سياساته الخارجية والداخلية.

ومع مرور السنين ومنذ "عاصفة الصحراء"، ليس ثمة دلائل تشير إلى أن الرئيس صدام حسين يفقد قبضته على زمام الحكم؛ وذلك على الرغم من العقوبات الدولية المفروضة على العراق. فضلاً عن ذلك، فما يزال الرئيس صدام حسين غير شاعر بالندم فيما يتعلق بغزو الكويت؛ كما أنه لم يتنازل عن هدفه البعيد المدى، وهو السيطرة سياسياً وعسكرياً على منطقة الخليج. وفي العديد من المناسبات ذكر رولف إيكيوس الرئيس التنفيذي السابق للجنة الأمم المتحدة لنزع سلاح العراق، أن تصرف العراق إزاء موضوع نزع السلاح يوضح عدم حدوث أي تغيير في أطماع الرئيس صدام في الهيمنة على المنطقة [1].

وتقدم فيبي مار في الفصل الذي كتبتْه عن العراق ثلاثة تصورات حول الكيفية التي يحتمل أن يُحكم بها العراق في القرن الحادي والعشرين. التصور الأول هو امتداد نظام حكم صدام حسين؛ ويبدو على الأرجح أنه تصور للمدى القريب، مع أن الكاتبة تعتقد أن صدام حسين نفسه ليس مخلَّداً. أما التصوران الآخران، والمتوقع حدوثهما مع نهاية نظام حكم صدام، فهما:

1 - أن يحل محله نظام حكم آخر.

2 - انهيار الحكومة المركزية، يلي ذلك انهيار الدولة، إما بسبب فشل النظام الجديد في تعزيز السلطة، أو بسبب استمرار الاختلال الوظيفي للموقف السياسي لفترة طويلة، يصبح معها الانهيار في فترة ما بعد صدام أمراً لا يمكن تجنبه.

وفي الوقت الذي يطرح فيه التصور الثاني آفاقاً للاستقرار الإقليمي في المستقبل فحسب - حتى لو حدث هذا التصور - فإن مشكلة الاستقرار أمر يصعب تأكيده. وعلى الأرجح، فإن نظام حكم عراقياً جديداً سوف يأتي من الدوائر السياسية نفسها التي حكمت العراق في الماضي القريب، وهم العسكريون وبقايا حزب البعث والبيروقراطيون والتكنوقراطيون والجماعات العشائرية والقبلية. وتنتهي مار إلى أن العراق قد أصابه التضعضع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وأنه كلما أسرعت قيادة جديدة وهياكل سياسية مختلفة إلى الظهور في العراق، كان تعويض ما خسره العراق أسرع.

أمن الخليج ومصالح القوى الكبرى

نظراً إلى الأهمية الاستراتيجية الدولية لنفط الخليج، وما ينتج عن ذلك من اهتمام دولي خارج المنطقة بشؤون منطقة الخليج العربي من الناحيتين السياسية والاقتصادية، فمن الضروري أيضاً النظر إلى تأثير الجغرافيا السياسية خارج حدود المنطقة في أمن منطقة الخليج، وخاصة الغرب. ومن وجهة نظر الجغرافيا السياسية فإن مصالح الغرب تعتبر ضرورية للحفاظ على أمن منطقة الخليج. ولقد كانت المشاركة الأمريكية ـ الأوربية في التحالف ضد العراق، بالتنسيق مع دول عربية غير خليجية، عاملاً حاسماً في خلق إجماع للقيام بعمل جماعي مشترك.

لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية، على وجه الخصوص، الضامن الرئيسي للأمن الخارجي في منطقة الخليج؛ وتلك حقيقة بدأت تتشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتبلورت على نحو كامل مع عملية عاصفة الصحراء وسلسلة اتفاقيات العمليات الدفاعية التي أعقبت عملية عاصفة الصحراء. والدافع وراء قرار الولايات المتحدة لكي تؤدي هذا الدور هو الأهمية الاستراتيجية لنفط المنطقة؛ إذ أعلن جيمي كارتر الرئيس الأمريكي الأسبق عام 1979 أن أمن الخليج يعتبر "مصلحة حيوية". وقد أعاد تأكيد هذا الوضع كل رئيس أمريكي جاء بعد ذلك.

ويفيد جوزيف موينيهان في الفصل الذي كتبه حول مصالح الولايات المتحدة الأمنية في منطقة الخليج قائلاً: لقد أصبح من السهل دائماً أن نعلن أن سياسة الولايات المتحدة الأمنية يجب أن تسير باتجاه "المصالح الحيوية" للولايات المتحدة الأمريكية، بدلاً من التوصل إلى إجماع حول القضايا المحدَّدة الخاصة، إما بالمصالح ذاتها أو بالسياسة الأمنية الضرورية للدفاع عن تلك المصالح. ويشكك موينيهان في الافتراض الذي يقول بأن الحصول على نفط الخليج سوف يبقى لأجل غير محدود مصلحة حيوية للولايات المتحدة الأمريكية. أما في الوقت الحاضر، فما دامت القوات الأمريكية في المنطقة، أو كانت مستعدة للوصول إليها، فإن التهديد العسكري الموجود حالياً والموجه ضد سيادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سوف يتم ردعه واحتواؤه بشكل فعال. وفي الحالات التي اختبر فيها الرئيس العراقي صدام

حسين التزام الولايات الأمريكية للدفاع عن الخليج، قوبل بإجراءات مضادة ومؤثِّرة، مما دفعه إلى التراجع.

على أي حال، يجب أن نعتبر أن مظلة الأمن الأمريكية بوضعها الحالي لن تستمر إلى ما لا نهاية؛ ذلك أن السياسة الداخلية الأمريكية تؤدي دوراً كبيراً في التزام الحكومة الأمريكية بقرار إرسال قوات إلى الخارج. فإذا لم يقتنع الشعب الأمريكي - على نطاق واسع - بأن ثمة خطراً كبيراً ووشيكاً على المصالح الوطنية الأمريكية، فإن الحصول على موافقة الكونجرس التي تعتبر ضرورية في هذه الحالة سوف يكون أمراً مثيراً للمشكلات. ومن جهة ثانية فإن الظروف السياسية الداخلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يمكن أن تجعل من الوجود العسكري الأمريكي المستمر في المنطقة أمراً صعباً على نحو مطَّرد. وتدل حوادث التفجيرات التي وقعت في مكاتب الخبراء الأمريكيين التابعين لبرنامج تدريب الحرس الوطني السعودي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، ثم في مساكن العسكريين الأمريكيين بمدينة الخُبر في تموز/ يوليو 1996؛ على احتمال قيام الجماعات المنشقة باستخدام الأهداف الأجنبية - خاصة الأمريكية - لتجميع المعارضة للوقوف في مواجهة التعاون مع الغرب.

كما أن وجود أفراد القوات الأمريكية، سواء المنتشرة أو المتمركزة في منطقة الخليج العربي، يمكن أن يزيد من إثارة المشاعر والتوتر عن غير قصد، من خلال عدم تفهم خصوصية العادات والتقاليد المحلية لدول المنطقة. يقول موينيهان: إنه ما لم يبق الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج في أضيق نطاق ممكن، أثناء قيامه بحماية المنطقة من التهديدات الخارجية، فإن مثل هذا الوجود يمكن أن يؤدي إلى زيادة تهديد الأمن الداخلي؛ وهو التهديد الذي تعتبر الهجمات التي وقعت في المملكة العربية السعودية مؤخراً - والتي دعمتها إيران - أحد أمثلته.

تحتل أهمية أمن منطقة الخليج بالنسبة إلى الأوربيين المرتبة التالية مباشرة بعد اهتمامهم بأمن أوربا، بجناحيها الشرقي (أوربا الوسطى والشرقية) والجنوبي (البحر المتوسط). ومع ذلك، لا تستطيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي أن تتساوى في

الوزن العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج. ولذلك فقد أدى الأوربيون دوراً تعزيزياً، على عكس الدور الرئيسي الذي قامت به أمريكا، كما اتضح من المساهمة التي قاموا بها ضمن قوات التحالف التي قامت بتحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي، كما تفيد روزماري هوليس ضمن الفصل الخاص بأوربا وأمن منطقة الخليج العربي.

وهذا الموقف في رأيها، من المرجح أن يدوم طويلاً إلى الحد الذي يستمر فيه التوافق بين المصالح الأمريكية والأوربية البعيدة المدى. وعلى الرغم من أن أوربا تعتبر أكثر مرونة من الولايات المتحدة إزاء العلاقات مع إيران والعراق؛ إذ من المحتمل أن تتمخض هاتان النظريتان المتباينتان عن اختلافات في السياسة القصيرة المدى، فإن هوليس تعتقد بأن الاهتمامات الأوربية الأساسية في الخليج والمتمثلة في تأمين إمدادات الطاقة، تتماشى مع المصالح الأمريكية. وسوف تتعرض اقتصادات أوربا ومستوى معيشة شعوبها للمخاطر، إذا لم تحصل على تدفق مستمر للنفط والغاز، بأسعار يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها. وثمة اهتمام آخر يتصل بالموضوع نفسه، وهو استمرار الوصول إلى الأسواق التي تحقق أرباحاً في دول الخليج المنتجة للنفط، وتأمين الاستثمارات الأوربية هناك.

ربما لا يكون ثمة تغيُّر جذري قد حصل في أي من جوانب أمن الخليج خلال السنوات الأخيرة، أكبر من ذلك التغير الذي حدث مع انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة. وقد عُزي - في نظر الغرب - الكثير من الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج إلى التهديدات من جانب الاتحاد السوفيتي، سواء كانت تهديدات خارجية، كجزء من التهديد الشيوعي العالمي، أم داخلية متمثلة في أعمال التخريب التي يدعمها السوفييت وأعوانهم في المنطقة.

أما الآن فلم يبق لهذا التهديد وجود؛ ولكن حل محله عدد من التساؤلات. ولعل أهم تلك التساؤلات في القرن الحادي والعشرين، يتعلق بدرجة الأهمية التي سوف تكون عليها روسيا ما بعد الشيوعية، والجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثاً في وسط آسيا، فيما يتعلق بقيامها بأدوار في رسم سياسات منطقتي الشرق الأوسط

والخليج العربي؛ وما إذا كانت الأدوار التي ستقوم بها تلك الدول عند تقويمها، سوف تؤدي إلى الاستقرار أو عدم الاستقرار. إن كلتا الحالتين (الفرص والتحديات) متوافرة للجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، عند البحث عن الوسائل التي تجعلها تتقارب اقتصادياً وسياسياً، مع نظيراتها الإسلامية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي. وفي الوقت ذاته فإن على دول الخليج العربية الأخذ بعين الاعتبار تأثير المنافسة في الأمن، بين تركيا وإيران والدول العربية الأخرى للتأثير داخل هذه الدول.

والاعتبار الأهم في هذا الصدد هو التطور السياسي للنوايا الروسية في المنطقة، والترتيب النسبي للأولويات في منطقة الخليج العربي بالنسبة إلى روسيا بين أهداف سياستها الخارجية الأخرى في العالم. ويرى روبرت باريليسكي في الفصل الخاص بهذا الموضوع أن المضامين الأمنية لانهيار الاتحاد السوفيتي تتمثل في أن تتطلب أولويات السياسة الداخلية والخارجية الروسية، أن يُظهر الكرملين نجاحه في بناء علاقات إيجابية مع المجتمع الإسلامي الكبير. وتحتاج موسكو إلى إقامة علاقات صداقة مع الدول الإسلامية، حتى وهي تعمل على كبح الطموحات السياسية لمواطنيها المسلمين، وتفرض قيوداً على سيادة الجمهوريات السوفيتية السابقة ذات التراث الإسلامي. إن التركيبة العرقية الجغرافية الأساسية للمنطقة، تخلق أعداء طبيعيين لروسيا وحلفاء لها في الوقت ذاته. وتتجه عملية الأخذ بالنظام الديمقراطي نحو زيادة عدم الاستقرار والتباين في المنطقة؛ لأن الانتخابات التي تُجرى بشكل دوري تجعل من الصعب على رجال الدولة الاحتفاظ بأسلوب ثابت، كما يسمح التحرر السياسي للأقليات الساخطة بالمطالبة بالاستقلال الذاتي السياسي و/ أو الاستقلال الكامل. وحتى في حالة وجود روسيا ديمقراطية، فمن المرجح أن تكون متعاطفة مع النظم السلطوية التي تدعم سياساتها.

ويبدو أن روسيا سوف تبقى نشطة سياسياً في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، كجزء من سياستها تجاه ما تسميه "الجمهوريات المجاورة"، وذلك لأجل غير محدود. وكما أشار باريليسكي فإن مفتاح فهم وتفسير نوايا روسيا في هذا الصدد سوف يكون

عن طريق المراقبة الدقيقة لعلاقاتها المتشعبة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

أمن الخليج والشؤون الإقليمية

في الواقع ثمة اتجاه واحد يمتد خارج نطاق منطقة الخليج ليشمل العالم الإسلامي بأسره، وهو ظهور الإسلام كلغة للحوار السياسي؛ وهذا في حد ذاته يمكن أن يكون مزية إلى الحد الذي يرفع فيه من وعي العامة بالقيم والتراث الإسلاميين. ولكن مع الإحباطات التي صاحبت موجة التحديث السريعة التي تساير النمط الغربي، فإن الصحوة الجديدة للهوية الإسلامية قد أضرت بالثوار السياسيين الإسلاميين - والذين من الممكن تسميتهم "بالإسلاميين الثوريين" - بينما أفادت خصومهم. وينادي هؤلاء الثوريون بأن معظم مظاهر التأثير الغربي، بما في ذلك المظاهر المتعلقة بالعلوم والتطور التقني، تتنافى مع الإسلام. والغريب أن هذه الجماعات نفسها، غالباً ما تستخدم وسائل الاتصالات الحديثة مثل الفاكس وشبكة الإنترنت، لنشر رسالتها. وكما يوضح التاريخ الحديث، فإن دعوة الإسلاميين المتشددة (الراديكالية) يمكن أن تجذب أولئك المحبطين، نتيجة عدم تلاحم طبقات المجتمع، والذي عادة ما يصاحب عمليات التحديث السريعة، أو أولئك الذين يشعرون بالقلق إزاء الاتجاه العلماني الذي يصاحب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل حتمي. يوضح المحرر في الفصل الخاص بالإسلام السياسي وأمن الخليج بأن الإسلام السياسي قد أثبت أنه قوة هائلة؛ على الرغم من أن الحركات أو المنظمات الإسلامية غالباً ما تشكل أقلية في المجتمع. وفي المجتمعات التي لا توجد بها معارضة يثبت الإسلاميون فاعليتهم عن طريق حشد أتباعهم أنفسهم، وذلك كمخرج عملي وحيد أو "بديل أخير" يجتذب أولئك الذين يرغبون في التعبير عن إحباطاتهم أو معارضتهم للنظام السائد.

وتشكل النزاعات الإقليمية قضية أخرى ما زالت تهدد الأمن في المنطقة منذ قرون مضت. لذلك فإنها قضية تتطلب الدراسة بإمعان عند النظر باتجاه القرن الحادي والعشرين. ويقول ريتشارد سكوفيلد في الفصل الذي يتناول موضوع "دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والحدود والنزاعات الإقليمية": إن تلك النزاعات

الإيرانية ـ العربية القديمة والمتكررة حول شط العرب والجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى)، سوف تستمر كالدمامل تتقيح ثم تنفجر من حين إلى آخر. ويختتم سكوفيلد بالقول إن الإطار الإقليمي الحالي في شبه الجزيرة العربية سوف يتجاوز عوامل الزمن، ويدخل معنا القرن القادم.

ويشير سكوفيلد إلى أن هناك تقدماً كبيراً قد حدث خلال التسعينيات باتجاه إعداد خريطة الجزيرة العربية بشكل نهائي. فقد تأكد بصفة مبدئية وبالفهم العالمي والواقعي، أن تخطيط الحدود أصبح أمراً مطلوباً لكي تسير التنمية الهيدروكربونية بيسر وأمان في مناطق الحدود. وفي الوقت ذاته يحذر سكوفيلد من أن استمرار غياب كل من إيران والعراق من أي تجمع إقليمي، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث بالإمكان طرح النزاعات الإقليمية على نحو فعال، يعني أنه سوف يكون من الصعب حل النزاعات التاريخية وسواها من النزاعات الأكثر خطورة في المنطقة.

إن التقدم الذي تحرزه عملية السلام في الشرق الأوسط، قد أصبح أكثر تباطؤاً من أي وقت آخر، منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991، وإن كان هذا التباطؤ قد زاد خلال الفترة الأخيرة. ويعتبر كل من اتفاق السلام بين الأردن وإسرائيل، واتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، مؤشرين قويين على أن أجندة السلام في الشرق الأوسط تسير – أو كانت تسير – في مجراها الطبيعي. وقد جاء حادث اغتيال رئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين عام 1995، والانتصار الذي حققه حزب الليكود، الجناح اليميني الإسرائيلي المتشدد بالانتخابات في العام التالي، والذي أدى إلى تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل برئاسة بنيامين نتنياهو، ليبرهن أن عملية السلام عملية هشة، ويذكرنا جميعاً بأن هذه العملية ما زال ينقصها التوصل إلى نتيجة.

وعلى حد قول جلين روبنسون، فإن التأثير الأساسي لنهاية الصراع العربي ـ الإسرائيلي – إذا ما حدثت هذه النهاية – في دول الخليج ما زال سؤالاً مطروحاً. وفي الفصل الذي كتبه روبنسون عن تأثير تلك المشكلة في الخليج، يقول: إن احتواء الصراع

العربي ـ الإسرائيلي سوف لا يقلل من أهمية هذه القضية في المنطقة الكبرى، وخاصة منطقة الخليج العربي. ولكن من الأرجح أن تقلُّص الصراع سوف يُحوِّل طبيعة المواجهة من صراع كلامي إلى تورط مباشر. وباختصار، فإن نظام السيطرة الإقليمي الذي أوجدته إسرائيل عسكرياً في الشرق، من الأرجح أنه سوف يفتح الطريق أمام نمط من التفاعل الاقتصادي والسياسي والهيمنة في الشرق الأوسط ككل؛ وهذا النمط سوف يكون أكبر من الناحية الجغرافية وأكثر تعقيداً.

يذكرنا تصور روبنسون اللافت للنظر مرة أخرى بأن كلمة "أمن" يمكن أن يكون لها مضامين اقتصادية تتجاوز في خطورتها التوازن العسكري الإقليمي الموجود حالياً. ودونما تساؤل، فإن الأمن في العالم بالفعل يشير إلى ما هو أكثر كثيراً من التحرر من الترهيب العسكري والعدوان. وهناك مؤشرات على أن هذه الدلالات غير العسكرية سوف تستمر، وربما تنمو. وفي الواقع، فإن العدوان يمكن تصوره على أنه اصطلاح اقتصادي. وربما يتزايد استخدام مصطلح "العدوان" كمصطلح اقتصادي، لوصف البيئة الأمنية في الشرق الأوسط خلال القرن الحادي والعشرين.

العوامل الداخلية التي تتحكم في أمن الخليج العربي

إذا تطلعنا إلى المستقبل، فإن ثمة مشكلة كبيرة سوف تواجه كافة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي تزايد الصدام بشكل واضح بين التراث والحداثة؛ حيث تسعى أنظمة الحكم إلى زيادة رفاهية شعوبها، من خلال برامج عاجلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

فمن جهة يشكِّل التغيير دائماً تهديداً لمختلف شرائح السكان، وخاصة أولئك الذين ينظرون إلى التغيير على أنه يمثل تحدياً لهويتهم الإسلامية والعربية والقبلية التقليدية. ومن جهة أخرى فإن الجهود التي تبذل لفرض أنماط الحياة التقليدية تبدو خانقة للإبداع، كما تبدو مُحبطة أيضاً بالنسبة إلى أولئك التحديثيين الذين اتجهوا صوب التطور التقني. وفي الوقت ذاته، فإن دعاة التحديث الأكثر تحمساً يغامرون بكونهم يسبقون عامة الشعب في الاندفاع نحو التغيير الاجتماعي والسياسي.

تعتبر عملية التحديث والطموحات الشعبية ذات طبيعة اقتصادية؛ فالنفط هو الدعامة الاقتصادية الرئيسية لدول الخليج العربية؛ كما أن أهميته الاستراتيجية هي الأساس الذي يستند إليه إصرار الولايات المتحدة على حماية دول الخليج العربية من أي تهديدات خارجية. ويأتي الاستثمار الاقتصادي في الخليج أيضاً على الدرجة نفسها من الأهمية؛ فخلال فترة العقود الثلاثة إلى الستة الماضية ازدادت استراتيجيات الاستثمار تعقيداً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مخلِّفة خطط تنمية خمسية اقتصادية واجتماعية مفصَّلة. وثمة افتراض تقوم عليه هذه الخطط؛ وهو النمو المتزايد لواردات النفط على المدى الطويل. ويقول تشارلز دوران إن دول الخليج قد أصبحت الآن عند نقطة الثلث أو النصف من دورات توليد عوائد النفط؛ ويتعين عليها النظر أبعد من الاستراتيجيات المحلية، من أجل تخطيط اقتصادي أكثر فاعلية خلال القرن القادم.

ويتطرق دوران إلى الاستراتيجيات المختلفة للاستخدام الأمثل لعوائد النفط؛ ومن بينها انتظار النقص الدولي القادم في النفط، وما يترتب عليه من زيادة كبيرة مفاجئة في الأسعار، والاستثمار الخارجي المتزايد لدول الخليج في اقتصادات الغرب، والاستثمار المحلي داخل اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهذه الاستراتيجيات الثلاث، على أية حال، كما يقول دوران، يمكن أن تثير المزيد من المشكلات أكثر مما تعمل على حلِّها. وبالنسبة إلى التنمية المحلية على سبيل المثال، فإن القطاعات غير النفطية في اقتصادات الدول الخليجية تعتبر – ومن المرجح أن تظل – أقل من أن تحقق اقتصادات ذات قيمة. ويختتم دوران بالقول: إن "التنمية الإقليمية" هي التي تقدم أفضل الآمال للازدهار الاقتصادي الطويل الأجل، وبامتداد هذه التنمية، يتحقق الأمن السياسي في القرن الحادي والعشرين. ويقول: على نحو أكثر تحديداً ليست التنمية الإقليمية فقط هي مفتاح الازدهار الاقتصادي على المدى الطويل بالنسبة إلى دول الخليج، حتى بعد أن تدخل عوائد النفط مرحلة التدهور، ولكن ربما تكون التنمية الاقتصادية الإقليمية أيضاً الطريق الوحيد للأمن المؤكَّد للدول الأعضاء. وتتطلب التنمية الاقتصادية الإقليمية أكثر من خطة؛ ذلك أنها تتطلب

الالتزام سياسياً من قبل الحكومة التي سوف تتوقع أن تستفيد أكثر، من الناحيتين التجارية والهيكلية.

يعتبر الاستقرار السياسي ظاهرة شديدة التعقيد، لدرجة يصعب ربطها بالحتمية الاقتصادية فحسب. فالعوامل الاقتصادية، رغم أهميتها، تعتبر عاملاً واحداً من بين عوامل كثيرة تساهم في الاستقرار (أو عدم الاستقرار). ويعتبر تحليل التأثير الطويل المدى للتحديث في المجتمعات التقليدية، على الدرجة نفسها من الأهمية في تقويم أمن الخليج. فمع الأفكار الجديدة ووسائل الراحة المادية التي أصبح الحصول عليها ميسوراً عن طريق الثروة المتولدة من النفط، تغيَّرت العادات الاجتماعية بشكل جذري، كما أن الطموحات قد زادت بشكل كبير. وربما يكون الاختبار الأهم لكفاءة النظام الحاكم في القرن القادم، هو في معرفة قدرته على الاستمرار في تلبية طموحات عامة الشعب.

ولقد تمتَّعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على الرغم من ذلك، بدرجة كبيرة من الاستقرار الداخلي في العقود الأخيرة، خاصة إذا ما قورنت بمناطق أخرى في الشرق الأوسط. وربما كانت المؤسسات الأكثر مدعاة للاستقرار في منطقة الخليج، ليست النظم السياسية، ولا حتى برامج الرفاهية التي تقوم الدولة بتنفيذها من ثروات النفط، ولكنها الأسر الممتدة. لقد كانت القبلية أحد أكبر مصادر عدم الاستقرار السياسي في المنطقة؛ وبينما تمارس القبائل اليوم سلطة سياسية أقل كثيراً مما كانت عليه، تشير جيل كريستال في الفصل الذي كتبته بعنوان "التحول الاجتماعي والطموحات المتغيرة" إلى أن التأثيرات القبلية تظل لها أهميتها. وتؤكد كريستال أنه لكي يؤثر التحول الاجتماعي في أمن الخليج، فلا بد من وجود مجموعات منظمة، ولها مظالم واضحة، وحكومات أو أفراد تكون سياسة استجاباتهم لهذه المظالم غير ناجعة، بالإضافة إلى قوى خارجية مهتمة بالقضية التي يثور حولها الصراع. وتختتم كريستال بأن من النادر نسبياً أن يحدث هذا التمازج؛ ولكن كلاً من هذه المكوِّنات قد

يوجد أحياناً في كل دولة خليجية. وقد شجع هذا التمازج على الضغط على كل من السياستين الداخلية والخارجية في الماضي؛ وسوف يستمر هكذا على أغلب الظن في الوقت الذي تدخل فيه منطقة الخليج القرن الحادي والعشرين.

إن التزايد السريع في عدد السكان على نطاق منطقة الخليج العربي، والذي تشير إليه التنبؤات العددية للسكان، ويعمل على تعزيزه شيوع ظاهرة الأسر الكبيرة الممتدة، ومستوى الخدمات الصحية المحسَّنة، واستخدام التقنيات؛ كل ذلك سوف يقلل في كل الاحتمالات، من قدرة حكومات دول الخليج على الاحتفاظ بمستوى توزيع الأموال وخدمات المجتمع لمواطنيها على ما كانت عليه؛ وهي الأمور التي أصبحت مقياساً خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية. فإذا ما تضاعف عدد السكان في السنوات العشرين القادمة أو نحو ذلك كما يبدو، فإنه تتعين مضاعفة الإيرادات بالنسبة إلى الدولة لمجرد الاحتفاظ بمستوى المعيشة نفسه. كما أن البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، والتي تعتبر الآن كافية، سوف تصبح عندئذ غير ملائمة على نحو ملموس واضح. وكنتيجة لهذه الاتجاهات فإن الانفجار السكاني على مستوى منطقة الخليج العربي، وتأثيره في سوق العمل، والقدرة على الحصول على عمل مجز، والقضايا المتعلقة بالنوع والصحة التي تنشأ نتيجة تغير نتائج الدراسات الإحصائية للسكان (الديمجرافيا)، والتحديث السريع، كل ذلك يجب إدخاله في المعادلة الخاصة بأمن الخليج على المدى الطويل.

ويقدم مايكل بوناين في دراسته حول "أمن منطقة الخليج والنمو السكاني وسوق العمل" عدداً من التصورات المستقبلية لعدد السكان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي يقول عنه بتحفظ شديد إنه يمكن أن يعاني كل المعاناة، مع منتصف وأواخر القرن الحادي والعشرين. وينفي الكثيرون من مسؤولي الخليج أن التنبؤات المستقبلية لاحتمالات التعداد السكاني تبرهن على وجود مجال لظهور مشكلات مستقبلية، معتقدين على ما يبدو، أنه كلما زاد عدد السكان فإن المواطنين المحليين سوف يتولَّون ببساطة تلك الأعمال التي تقوم بها حالياً العمالة الأجنبية.

ولسوء الحظ فإن معظم هذه الأعمال متدنِّية بطبيعتها، وبالتالي فإنها غير مرغوب فيها اجتماعياً من قبل الغالبية العظمى من مواطني دول الخليج العربية. فإذا ما أكره مواطنو دول الخليج اقتصادياً على قبول وظائف متدنية، فإن ذلك سوف يضعف الاستقرار الداخلي، على الأقل خلال الفترة الانتقالية. ويخلص بونايين إلى القول: لقد أوجدت ثروة النفط في القرن العشرين مجتمع رفاهية من الصعب فطامه عن الإعانات والمزايا الاجتماعية والحكومية. ولا بد من وضع وتنفيذ سياسات، يمكن عن طريقها تدريجياً تقليل الاعتماد على دولة الرفاهية، وإرساء أخلاقيات للعمل والتعليم، من أجل إكساب المهارات، وتعليم الحرف، وربما زيادة عدد النساء في قوة العمل.

عرضنا هكذا حتى الآن، للعوامل العسكرية والجغرافية ـ السياسية والاقتصادية، التي تتحكم في أمن الخليج. وثمة عامل واحد آخر لم نعرض له، ولكنه يبرز على نحو مطَّرد في أذهان المواطنين الخليجيين، ألا وهو التماسك الاجتماعي. وفي الفصل الذي يحمل عنوان: "قضايا الصحة والتعليم ودور المرأة في المجتمع، وعلاقاتها بأمن الخليج في القرن الحادي والعشرين" تؤكد مي يماني أنه لايمكن لأي بلد أن يتمتع بالأمن ما لم يشعر مواطنوه بالأمان، ويكونوا في وضع جيد. وهذا المفهوم متغير، ولكنه مقبول على نحو متزايد بالنسبة إلى الأمن الذي سوف يتطلب في القرن الحادي والعشرين تعزيز التكامل الاجتماعي، وتقليل معدلات الفقر، وتوسيع نطاق التوظيف المنتج. وتنتهي إلى أنه من المسلَّم به بشكل عام في منطقة الخليج، أن ازدهار الأمم الطويل المدى يعتمد في نهاية الأمر على مقدرة شعوب المنطقة على إدارة الموارد الموجودة، وتطوير موارد جديدة، ولا بد من التفاوض حول تنفيذ أشكال وصيغ جديدة للمشاركة السياسية بين المجموعات الحاكمة والقطاعات المهمة في المجتمع المدني، وسوف يعتمد مستقبل المنطقة وأمنها على مدى الحكمة التي يختارون بها هذه الأشكال والصيغ.

لقد أفاد محلِّل سياسي ذات مرة بأنه لا توجد مشكلات سهلة؛ لأنه لو كان هناك مثل هذه المشكلات، لكان قد تم حلها. والنتيجة الطبيعية لهذا التأكيد هي أنه لا توجد

حلول سهلة لمشكلات معقدة. وتوضِّح فصول هذا الكتاب بشكل حيوي، أن تحقيق أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين سوف يكون في حقيقة الأمر مهمة معقَّدة. لذا فإن التحدي الاستراتيجي الأساسي أمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في القرن الحادي والعشرين، سوف لا يكون الردع فقط، ولا الاستعداد للدفاع ضد التهديدات العسكرية الخارجية فحسب، ولكن أيضاً ضمان أن يبقى التغيُّر - الاقتصادي والسياسي والاجتماعي - تطوُّرياً بدلاً من أن يكون ثورياً. أما الشيء الوحيد الذي نستطيع أن نتأكد من حدوثه فهو أنه سيكون هناك تغيُّر.

من ناحية أخرى، من المهم أن نعترف بأنه على الرغم من أن منطقة الخليج العربي ستشهد تغيرات كثيرة في العقود القادمة، فإن عناصر كثيرة ستظل قائمة كما هي دون تغيير. إن التحديات التي تأتي من جانب القوى المختلفة التي يتناولها هذا الكتاب تتطلب وضع سياسة عامة تتسم بالمرونة، والقدرة على الاستجابة للمتغيرات في منطقة الخليج العربي. ولكي تنجح السياسة العامة من ناحية المضمون والإجراءات، لا بد من توجيهها من قبل المستويات العليا إلى جانب توفير العمل الجاد والالتزام بها على المستويات الدنيا. وليس من الممكن فرض مثل هذا النوع من التوازن من جانب قوى من خارج المنطقة، وإنما يجب أن ينبع من داخلها في صورة حلول إقليمية للتعامل الشامل والكافي مع التحديات المتعددة التي تواجهها منطقة الخليج. إن التقاليد العريقة التي سادت دول الخليج منذ القدم وحتى الوقت الحاضر، ستكون هي أيضاً الأساس للانطلاق نحو المستقبل. وهذان العنصران - الرغبة في التغيير، والحنين إلى التقاليد - يؤكدان أن قضية أمن الخليج ستظل قضية حيوية في المستقبل.

الجزء الأول

أمن الخليج

والتهديدات الإقليمية

الفصل الأول

إيران وأمن الخليج

جيرلد جرين

منذ سقوط شاه إيران وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام 1979، لم يتفق المراقبون المعنيون بالسياسة الإيرانية إلا نادراً، بشأن شخصية هذه الدولة الحديثة التكوين وطبيعتها وأهدافها وحتى مدى شرعيتها. ففي الوقت الذي أدان فيه البعض بشدة هذا الكيان الجديد بكل ما يمثله، أخذ البعض الآخر على عاتقه مهمة الترويج للنظام السياسي الإيراني الجديد؛ لاعتقادهم أن الشخصية الإسلامية والطموحات السياسية لإيران قد أسيء فهمها إلى حد كبير. وتوجد فيما بين هذين الرأيين المتناقضين بشأن المسلك السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، مجموعة كبيرة من الانطباعات الشائعة عن الدولة الإيرانية. ومع اقتراب القرن العشرين من نهايته، وكوننا على مشارف القرن الحادي والعشرين، تكتسب الشخصية المحلية والدور الإقليمي للجمهورية الإسلامية الإيرانية أهمية خاصة.

والواضح بالفعل هو أن الشرق الأوسط في القرن المقبل ربما يختلف اختلافاً تاماً عما هو عليه في الوقت الحاضر. فمع اختفاء الصراع العربي - الإسرائيلي فعلياً، واستعداد الولايات المتحدة الأمريكية الواضح للتدخل العسكري لضمان حصولها على النفط، ومع انتشار تيار الليبرالية السياسية في معظم أنحاء العالم، وغزو ثورة المعلومات - التي لا تستثني أية دولة من الدول - في ظل هذه الظروف، من المؤكد أن تغيراً هائلاً سوف يحدث في إيران والدول المجاورة لها، وفي المفاهيم العامة بشأن معنى الأمن الإقليمي؛ أي أنه من المرجح أن تكون السنوات الأخيرة من القرن

العشرين حاسمة وذات دلالات مهمة؛ إذ لن يشهد العالم قرناً جديداً فحسب، وإنما سيشهد شرقاً أوسط جديداً أيضاً.

والفرضية الأساسية التي تقوم عليها هذه الدراسة، هي أن أمن منطقة الخليج لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الاتفاق والمشاركة الجماعية لثلاث مجموعات من الأطراف السياسية، وهي: الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والعراق. وسوف يظل أمن الخليج لغزاً محيراً لدول الشرق الأوسط، إن لم يكن ثمة تعاون صريح أو اتفاق ضمني بين الأطراف الثلاثة المذكورة. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل العنصر الإيراني في هذا المزيج المعقد، للتعرف بطريقة علمية على كيفية تأثير إيران في مسألة أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين. ويمكن تقسيم وجهات النظر الحالية الخاصة بإيران إلى قسمين كبيرين. أولهما، يضم النقاد الذين يؤكدون على محاولة إيران تطوير قدرات لإنتاج الأسلحة النووية؛ وهو موضوع كثيراً ما يُطرح للمناقشة، كما يؤكدون على اعتماد إيران على الإرهاب من حين لآخر، لدعم طموحاتها السياسية الإقليمية والدولية، وسلوكها العدواني تجاه جيرانها العرب من ناحية الجنوب والغرب، كما يتضح من استيلائها على الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة (أبوموسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى)، ومعارضتها لجهود السلام العربي-الإسرائيلي، وفتواها التي أثارت استياء واسعاً، والخاصة بإهدار دم الكاتب سلمان رشدي.

وتبقى السياسات والإجراءات التي تنتهجها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي تتنافى عموماً مع معايير السلوك السياسي الدولي، تتعرض للتفنيد من جانب نقاد إيران ومعارضيها الذين ضاقوا بتصرفات الجمهورية الإسلامية ونبرة عنادها. فما زالت إيران تغض الطرف عن الأنشطة غير المقبولة عموماً، مثل حادثة الاستيلاء على مقر السفارة الأمريكية في طهران، بالإضافة إلى استخدام العنف السياسي والدعم الاقتصادي للجماعات الإسلامية التي تستخدم العنف من وقت إلى آخر، بهدف تحقيق أهداف سياستها الخارجية. وفي الوقت ذاته فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية

لم تبذل جهداً يذكر لتحسين سجلها غير المقبول في مجال حقوق الإنسان، وتغيير لغة خطابها ونبرتها السياسية التي تبلغ حداً مخيفاً في بعض الأحيان[1].

في الوقت الذي يسعد فيه نقاد إيران بالإشارة إلى تلك الأمثلة لحيادها عن المعايير الدولية، فإن هناك من يؤثرون الحوار مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مشيرين إلى التاريخ السياسي المضطرب لإيران، وعدم استعداد أعتى نقادها بالخارج - مثل مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية - لقبول فكرة سقوط الشاه وإقامة نظام سياسي جديد ذي توجه إسلامي بدلاً منه، وإلى عداء الغرب بطبعه للإسلام، وعزلة إيران الإقليمية، ومعاناتها على مدى خمسة عشر عاماً؛ نتيجة خروجها - ليس فقط - من ثورة شعبية جماعية ذات قاعدة عريضة، ولاستمرارها أيضاً صامدة بعد حرب طاحنة أشعل فتيلها العراق واستمرت ثماني سنوات. وقد زاد من وطأة هذه التحديات القلاقل الداخلية الدائمة في إيران التي تهدف إلى الإطاحة بنظام الحكم السياسي المنتخب انتخاباً شعبياً، والمتمتع بالشرعية بصفة عامة[2].

نقوم باستعراض هاتين النظرتين مع العلم بأن كلاً منهما تقف على طرف نقيض إزاء الأخرى. ومن الإنصاف أن نذكر أن أشد المعارضين لإيران يعتنقون النظرة الأولى بصفة عامة، في حين يميل مؤيدوها إلى النظرة الثانية. وهناك اختلافات واضحة بين هذين المعسكرين، لا بل داخل كل معسكر منهما، من حيث التفاصيل الدقيقة، والنبرة، ودرجة التأييد أو المعارضة[3]. والجدير بالذكر في هذا الصدد، هو درجة تأثير المنظور السياسي أو الأيديولوجي للمراقبين في الآراء الحالية حول إيران؛ بمعنى أن التفسيرات المنحازة والمسيَّسة للسلوك السياسي الإيراني - كما أشرنا - أصبحت منتشرة على نطاق واسع، بحيث لم تعد مجرد تحليلات عملية للسياسة الإيرانية. والواقع أنه من النادر أن نجد دراسة موضوعية للدور الإقليمي لإيران، خاصة داخل الولايات المتحدة الأمريكية التي اكتسب فيها هذا الموضوع دلالات سياسية أكثر كثيراً مما اكتسبه من دلالات في أوربا أو اليابان، حيث يعتقد مهتمون كثيرون أن معارضة أمريكا لإيران هي معارضة تتسم بالمبالغة[4].

ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى تجنب التحيز الشديد الذي تتسم به معظم التحليلات الحالية حول إيران، في الوقت الذي تحاول فيه التأكيد على رؤية إيران

لدورها الإقليمي وعلاقاتها مع جيرانها، كما تهدف الدراسة إلى تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في صياغة السياسة الإيرانية، وأخيراً تبحث في المسار المحتمل للسياسة الإقليمية الإيرانية، وهي تدخل القرن الحادي والعشرين[5].

فهم السياسة الخارجية الإيرانية

على الرغم من أن التوجهات السياسية والأيديولوجية في إيران تتباين تبايناً كبيراً، فإنه ينبغي أن يُنظر إلى هذه التوجهات على أنها نتاج لتشكل الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتأثير الثورة الشعبية المريرة التي أثارت قدراً كبيراً من الجدل حولها[6]. وليس من قبيل المبالغة أن نقول إن معظم الإيرانيين كانوا يشعرون بكراهية عميقة نحو شاه إيران وحكم أسرة بهلوي؛ ولذلك لم يتورع كثيرون ممن كان لديهم التزام ضعيف بالإسلام، أو كانوا غير ملتزمين به على الإطلاق، أو ممن كانوا يناصبون الإسلام العداء، عن تأييد المعارضة الإسلامية التي اكتسبت شعبيتها أساساً من معارضتها للشاه معارضة نشطة وعلى نطاق واسع، ومن احتمال نجاحها في مواجهته[7]. وعلى الرغم من أن معظم من أيدوا آية الله الخميني في البداية - خاصة من الموالين والحلفاء السياسيين له - تحولوا في آخر الأمر إلى صفوف المعارضة، فإنه لم تظهر - حتى الآن - أية معارضة حقيقية، أو حتى أطراف تتحدى الحكومة الإيرانية الحالية تحدياً خطيراً، رغم أن الثورة تقترب الآن من عامها العشرين. وهذا لا يعني عدم وجود معارضة للنظام الحاكم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ إذ إن هناك معارضة نشطة جداً وقوية في كثير من المحافل، منها على سبيل المثال ما صرح به العميد الجعفري قائد القوات البرية في الجيش الإيراني في مقابلة أجريت معه مؤخراً، حين أشار بفخر إلى أن قواته "كلِّفت بمهمة حماية الأوضاع الداخلية، والقضايا الأمنية في المناطق الجنوبية الشرقية والشمالية الغربية خلال العامين الماضيين".

ومعنى رغبة هذا القائد العسكري في الإعلان عن أن قواته اضطرت إلى قمع الاضطرابات الداخلية، هو أن الجيش الإيراني قام بحماية الحكومة من الشعب الإيراني نفسه، وليس من التحديات العسكرية الخارجية التقليدية، الأمر الذي يدل

على أن المعارضة الشعبية للنظام الحاكم أصبحت منتشرة في إيران[8]. وعلى الرغم من حدوث تضعضع شديد في بعض الأحيان في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فلا توجد حالياً معارضة قادرة على تحدي المجموعة الحاكمة في طهران على نحو يذكر[9].

ولعله من باب المفارقة أن نرى أنصار الثورة الإسلامية في إيران يعانون من عدم الإحساس بالأمان، رغم اعتقادهم الراسخ والكامل بفضائل القيم الإسلامية التي تقوم عليها الدولة الإيرانية. بل إن إيمانهم بالنظام الإيراني وكراهيتهم لخصومه شديدان، بحيث يتصور كثيرون من أبناء الثورة الإيرانية أن الغرب بالضرورة يهاب الجمهورية الإسلامية الإيرانية ويعارضها، وهذا ما يوضح السبب الكامن وراء افتقادهم للشعور بالأمان. فالاعتقاد الشائع هو أن الولايات المتحدة الأمريكية - على وجه الخصوص - تعمل بلا هوادة على تقويض دعائم الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهذا الشعور بالالتزام الأيديولوجي هو ما يُبقي على الثورة ويدفعها إلى الاستمرار، على الرغم مما تعانيه من وطأة الفساد المستشري في البلاد، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، ووقوع الاضطرابات السياسية بين الحين والآخر، علاوة على المخاوف والشكوك بشأن مستقبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي ما زالت دولة هشة حتى الآن.

ومن ناحية أخرى لا يمكن أن نغفل البعد الاقتصادي لعدم الاستقرار الذي تعاني منه إيران؛ فعلى سبيل المثال أعلنت طهران مؤخراً - رغم انتهاجها لسياسات التقشف - عن عجز بميزانيتها الجديدة يزيد بنسبة 44٪ تقريباً على موازنة العام الجاري[10]. وتصل نسبة التضخم الحالي - حسب التقارير الرسمية - إلى 50٪، وقد تكون أعلى كثيراً من ذلك في واقع الأمر*. وفي الوقت ذاته تتزايد معدلات البطالة. فلا يمكن الفصل بين المشكلات الاقتصادية الشديدة والمتفاقمة التي ترزح إيران تحتها، وبين سياساتها الخارجية، من حيث صياغتها وتنفيذها. وإذا استمرت الأوضاع الحالية كما هي، فلا يتوقع أن يتحسن الاقتصاد الإيراني في القرن الحادي والعشرين عما هو عليه في العقد الأخير من القرن العشرين. ومع الأخذ في الاعتبار النمو السكاني السريع في إيران، وعزلتها التي ما فتئت تتزايد، يغدو من الممكن قبول التوقعات المتشائمة بشأن المستقبل الاقتصادي للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

* هذه التقديرات تنطبق على سنة إعداد الدراسة، 1996. المحرر

إن الخوف من نوايا الولايات المتحدة الأمريكية هو خوف حقيقي منتشر في إيران على نطاق واسع، ورغم المبالغة الشديدة في تقدير النفوذ الأمريكي والدور الذي تؤديه إيران بالتأثير في السياسة الخارجية الأمريكية، فقد روجت الحكومة الإيرانية موقفاً مناهضاً للولايات المتحدة، ترسخ في أذهان الشعب الإيراني في شتى أنحاء البلاد. والمعروف أن السياسة الأمريكية القائمة على مبدأ "الاحتواء المزدوج" في الخليج، تمنع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بصورة رسمية من القيام بأي دور إقليمي يعتد به. ومع ذلك فإن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج والخارج عن حدود السيطرة، لا يختلف من وجهة نظر إيران عن واقع الحرب الباردة الذي شهدته كوبا - من قبل - عندما كان يدعمها الاتحاد السوفيتي السابق، بينما هي لا تبعد عن حدود الولايات المتحدة أكثر من تسعين ميلاً.

ومن الإجراءات الأمريكية التي فاقمت من شعور الإيرانيين بعدم الأمان، الدعوة التي أطلقها مؤخراً نيوت جينجريتش رئيس مجلس النواب الأمريكي، لتخصيص 18 مليون دولار لميزانية الاستخبارات الأمريكية لكي توجه إلى الأنشطة السرية "لزعزعة استقرار الحكومة الإيرانية"، (وفقاً لما اقترحه السيناتور ألفونسو داماتو حول تنفيذ مقاطعة اقتصادية ثانوية، لتشديد المقاطعة الاقتصادية الأمريكية الحالية ضد إيران، وهي بالفعل مقاطعة واسعة النطاق)، وكذلك لاستمرارية تجميد الأرصدة الإيرانية في الولايات المتحدة الأمريكية، والوجود العسكري الأمريكي الضخم المشار إليه سلفاً، ومواصلة واشنطن الضغط بإلحاح على حلفائها لإيقاف تعاملاتهم الاقتصادية والسياسية مع إيران[11].

والمفهوم أن محاولة الولايات المتحدة الأمريكية لمضاعفة الضغوطات الدولية على إيران - والتي وصلت حتى الآن إلى مستوى خطير - يسبب قلقاً عميقاً للقيادة السياسية الإيرانية[12]. فعلى سبيل المثال، أصبح من المعهود أن يثير الرئيس كلينتون في كل اجتماع لمجموعة الدول السبع الكبرى - التي تضم الولايات المتحدة والقوى الصناعية الكبرى في العالم - قضية شائكة؛ وهي معارضة الولايات المتحدة لاستمرار التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بمعدلات مرتفعة بين إيران من جهة، واليابان وألمانيا - وفرنسا على مستوى أقل - من جهة أخرى. كما مارست الولايات

المتحدة الأمريكية الضغط على روسيا والصين في هذا الشأن أيضاً. ولذلك، تشعر إيران - ولها ما يبررها في ذلك - أن حكومة الولايات المتحدة تتعامل معها بطريقة تختلف عن أية دولة أخرى؛ لعزمها على زيادة عزلتها الدولية وحرمانها الاقتصادي.

إن عزلة إيران السياسية والإقليمية، والضعف الاقتصادي الذي تعاني منه، يوضحان لنا الكثير عن توجهات سياستها الخارجية وصياغتها. فقد أصبحت الجمهورية الإسلامية الإيرانية منعزلة إقليمياً عن قصد أحياناً، وبسبب حساباتها الخاطئة أحياناً أخرى. ولا يرجع ذلك فحسب إلى صراعها الطويل مع العراق الذي كبدها الكثير من الخسائر - فالعراق نفسه يعاني من العزلة - ولكن أيضاً إلى انتهاج طهران سياسة عدائية متعمدة تجاه الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وثمة أسباب عديدة تفسر هذا العداء، منها التوجهات الأساسية لدول المجلس الست الحليفة للقوى الغربية وللولايات المتحدة الأمريكية خاصة، (فعلى سبيل المثال دخلت الولايات المتحدة حرب الخليج الثانية من أجل تحرير دولة الكويت)، إلى جانب العوامل الأيديولوجية التي لا تفرق أصلاً بين الدولة الإسلامية الشيعية الفارسية وجيرانها العرب السنيين، ولكنها مع ذلك تؤدي إلى تفاقم الخلافات السياسية الموجودة بينهم، والخلاف ذي الجذور العميقة حول تعريفات استراتيجية أمن الخليج ومضامينها.

ولكي يتحقق التوازن بين هذه العلاقات المتصارعة بذلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية جهوداً متضافرة، لتحسين علاقاتها مع جيرانها غير العرب من جهة الشمال والشرق والغرب، فاتجهت متحمسة لدعم علاقاتها بتركيا وباكستان وجمهوريات آسيا الوسطى الواقعة شمال بحر قزوين وغيرها، لتعويض إحساسها بعدم الأمن وبالقلق من علاقاتها المتصارعة مع جاراتها في الجنوب؛ فعلى سبيل المثال أجرت إيران محادثات ثلاثية مع أوكرانيا وتركمنستان حققت نجاحاً كبيراً، وحظيت بدعاية إعلامية واسعة. وبموجب هذه المحادثات سوف تشتري إيران صادرات أوكرانية، بينما تزيد تركمنستان من حجم صادرات الغاز إلى أوكرانيا التي تشعر بحاجة ماسة إلى السيولة المالية، على أن تسدد أوكرانيا ثمن هذا الغاز من أرباح صادراتها إلى إيران.

ثمة أنشطة أخرى تجري في منطقة بحر قزوين، مثل إنشاء مركز بحوث في المنطقة بالتعاون مع روسيا وتركمنستان وكازاخستان وأذربيجان، إلى جانب عدد كبير من المشروعات الأخرى، والاتفاقيات المشتركة، والأنشطة القائمة على التعاون بين إيران وكل الدول المجاورة لها[13].

لقد نظمت إيران مؤتمراً ضخماً عن النفط، زار خلاله ممثلون لمئة وعشرين شركة أجنبية غير أمريكية مدينة طهران للتنافس للفوز بعشرة مشروعات مشتركة كبرى في مجال النفط في إيران، ينتظر أن تدر أرباحاً هائلة. وفي الشهور الأخيرة حصلت شركة هندسية بريطانية وشركة نفط فرنسية على مناقصات للعمل في إيران. ويرى الإيرانيون أنفسهم أن مثل هذه الصفقات يقصد من ورائها "تمهيد الطريق لتعزيز التعاون مع الدول الأجنبية... وهذا ما يتعارض مع فرض الحظر التجاري الذي تصر عليه الولايات المتحدة الأمريكية وحدها دون غيرها، ويعتبر تحذيراً لشركات النفط الأمريكية التي ستكون هي الخاسرة في المقام الأول؛ لأن الفرص التي ستضيع منها سيظفر بها منافسوها في أوربا وغيرها من مناطق العالم"[14]. إن سياسة "فرق تسد" الاقتصادية التي تتبعها إيران قد أثبتت نجاحاً جزئياً، كما تبين عندما حاول الرئيس الأمريكي كلينتون إقناع الدول السبع الكبرى بالحد من تعاملاتها التجارية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فلم تحقق محاولته سوى نجاح محدود للغاية[15].

يرى أحد المعلقين في تفسيره للسياسات الخارجية التجارية والاقتصادية لإيران أنها توسع من نفوذها على الدول المجاورة لها، وعلى المصالح المتعددة الجنسيات، في صورة فورة مفاجئة من الصفقات التجارية، للتغلب على الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لعزلها[16]، كما يتضح حجم المحاولات الإيرانية الجريئة لتحسين وضعها سريعاً في المجتمع الدولي من التدفق الكبير والمطرد للزيارات التي تشهدها إيران، والاجتماعات التي يعقدها كبار مسؤولي الحكومة الإيرانية مع نظرائهم الأجانب، وزيادة عدد الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التي تدخل الجمهورية الإسلامية طرفاً فيها. ولعل النجاح الحقيقي لهذه الجهود، هو ما دفع البعض في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الشروع في حملة للمقاطعة الاقتصادية من الدرجة الثانية ضد إيران وشركائها التجاريين.

تقويم التهديد الإيراني على المدى الطويل

يبدو أن هناك إجماعاً على أن إيران تنتهج سياسة مزدوجة لتنشيط التعامل الاقتصادي والسياسي مع جيرانها غير العرب، في الوقت الذي تتبنى فيه موقفاً معادياً للدول الأخرى المطلة على الخليج. ومع ذلك، فإن حقيقة هذا العداء ومجاله ومداه وآثاره المحتملة ما زالت موضعاً للخلاف والشك. ويزيد من حدة هذا الشك وجود ثغرات كبيرة في قدرتنا على تقويم القدرات العسكرية الإيرانية الحقيقية[17]. ولا يقتصر ذلك على القدرات العسكرية التقليدية فحسب، ولكن يمتد إلى القدرة على إنتاج أسلحة الدمار الشامل، حيث "يحيط الغموض الشديد ببرامج إيران في هذا المجال"[18]. وإذا كان نطاق هذه الدراسة لا يتسع لمناقشة تفصيلية للقدرات العسكرية الإيرانية، فإن ما يهمنا في هذا الصدد هو أن نشير إلى درجة الشك التي تحيط بأية تحليلات للوضع الإقليمي لطهران.

في تطور مهم وصفه أحد الصحفيين بعبارة: "الكلب الفارسي الذي لم ينبح"، والمفترض أنه يقصد إيران، ذكر الصحفي "أن الحشود العسكرية التقليدية الهائلة التي تنبأت واشنطن منذ ثلاث سنوات أن إيران ستحشدها - واعتبرتها منذ ذلك الحين تهديداً كبيراً ودائماً للمصالح الأمريكية في المنطقة - لم تظهر إلى الوجود على نحو كامل"[19].

بل إن عدداً من الخبراء الحكوميين وغير الحكوميين، شهدوا أمام الكونجرس بأن حصول إيران على المعدات العسكرية انخفض بنسبة 50٪ على كل المستويات؛ حيث لم تتم بعض الصفقات لشراء الأسلحة التي تقدر قيمتها بمليارات الدولارات. لذلك، تعاني القوات المسلحة الإيرانية من نقص حاد في قطع الغيار المطلوبة لمعظم المعدات، وهناك شكوك حول كفاءة طياري القوات الجوية، ويعتقد بأنها تنخفض على نحو مطرد. ويلاحظ أن إيران لا تكاد تستطيع تشغيل الغواصات الثلاث طراز "كيلو" التي اشترتها من روسيا، على الرغم من القلق الشديد الذي أحدثه الإعلان عن الصفقة[20]. وفي الوقت ذاته فإن حشود القوات الإيرانية في الجزر الإماراتية

الثلاث المحتلة (أبوموسى، وطنب الكبرى وطنب الصغرى) قد "تقلصت" . وما زال موضوع الحصول على صواريخ بالستية طراز "نودونج" من كوريا الشمالية غير واضح على وجه اليقين، كما أن عدد الطائرات والدبابات التي حصلت عليها إيران أقل كثيراً من الأرقام التي ذكرتها التنبؤات السابقة[21] .

وجاء في تحليل آخر أن إيران "ليست في وضع يؤهلها للمضي في توقيع صفقات سلاح كبرى" . وعلى الرغم من المحاولات التي تهدف إلى تصوير الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أنها تهديد عسكري رئيسي، "فما زال أمام إيران طريق طويل قبل أن تصل قواتها للمعدلات التي وصلت إليها في آخر عهد الشاه عام 1979" . وهذا الرأي يستند إلى دراسات شهرام تشوبين، وهو محلل عسكري متخصص في شؤون الخليج، فهو يقول "إن الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية، وتزايد قوتها يضمنان لها القدرة على الدفاع عن نفسها ضد أي هجوم إيراني"[22] . ويتفق معه معظم المحللين في هذا الرأي؛ بل إن المحلل العسكري الكبير توماس ماكناور، يذهب إلى حد وصف القوات الإيرانية التقليدية بأنها "في حالة يرثى لها" ، بينما يشير لملاحظة ذكية تتسم بالخبث، وهي أن الحشود العسكرية الإيرانية بوضعها الحالي تعكس "الرغبة في تعقيد التخطيط الدفاعي الأمريكي، أكثر من التعبير عن أية نوايا توسعية للهيمنة من جانب الجمهورية الإسلامية الإيرانية"[23] . وليس ثمة دليل يوحي بأن هذا الوضع سيتغير تغيراً جذرياً في القرن الحادي والعشرين.

بعد أن استعرضنا الثغرات العديدة في قدرة إيران على أن تشكل تهديداً عسكرياً، يجب أن نحذر من الخروج بالنتيجة العكسية، بحيث تبدو إيران وكأنها مجرد ضحية بريئة غافلة عن المكائد التي تحاك ضدها؛ فإيران ليست ضحية بريئة، ولا هي بعيدة عن اللوم. فمثلاً، رغم أنه من الشائع بصفة عامة أنها قللت من اعتمادها على الإرهاب في السنوات الأخيرة، فمن المحتمل أن تعاود اللجوء إليه إذا كان ذلك سيساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية؛ فقد اعتمدت إيران على الإرهاب بصورة عملية وغير أيديولوجية إلى حد كبير، كأداة غير مقبولة، ولكنها فعالة أحياناً في مجال السياسة الخارجية[24] . ورغم أن إيران لم تصل إلى وضع الدولة الشريرة الخارجة

على القانون الدولي، فإن منتقديها الأقل علماً بأمورها والأعلى صوتاً، يودون أن نعتقد بأن طهران ليست بريئة تماماً في هذا الصدد، وبالتالي فإنها - أي طهران - تسترعي الانتباه المتواصل إلى هذا المجال المفعم بالقضايا المثيرة على نحو متكرر.

القدرات الإيرانية في مجال أسلحة الدمار الشامل

يسود الاعتقاد بأن إيران لها نشاط كبير في مجال تطوير أسلحة الدمار الشامل، النووية والبيولوجية والكيماوية. ويحدٌّ من هذه الأنشطة العزلة الدولية النسبية المفروضة على إيران وضعف اقتصادها. ويشير أحد المحللين إلى أن "القدرات النووية (لإيران) ما تزال ناشئة. . . حتى بعد أن وقعت صفقة مع موسكو لبناء مفاعلات تعمل بالماء الخفيف. . . وتفصح هذه القدرات الناشئة عن نوايا بعيدة المرام يجب أن تؤخذ بجدية، وإن كان ليس لها تأثير يُذكر في التخطيط الاستراتيجي المعاصر"[25]. ولهذه الفكرة ما يؤيدها - وإن كان بصورة مختلفة بعض الشيء - في آراء أحمد هاشم المحلل الاستراتيجي المتخصص في شؤون الشرق الأوسط؛ إذ يتفق هاشم مع الرأي القائل بأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تسعى إلى الحصول على أسلحة نووية، ولكنه يقر بصعوبة هذا الأمر بالنسبة إلى طهران[26]. وتتمثل إحدى الصعوبات التي تواجهها إيران في تطوير الخبرة الفنية المطلوبة؛ إذ إن بعض الدول قد تعرضت لضغوط أمريكية شديدة، جعلتها غير مستعدة لمعاونة إيران في سعيها لبناء قدراتها على تصنيع الأسلحة النووية والكيماوية، ولكن روسيا والصين تحديداً لم تتخذا هذا الموقف إزاء إيران[27]. ويذكر شاهداً على ذلك ما تحدث عنه بروس رايدل نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكي، ضمن شهادته التي أدلى بها أمام الكونجرس الأمريكي، على الدعم الصيني للبرنامج الإيراني الناشئ للأسلحة الكيماوية. فعلى الرغم من أن الصين لم توافق على تعليق العمل باتفاقية تزويد إيران بمحطتين لإنتاج الطاقة النووية، فإنه ليس هناك اتفاق مماثل بالنسبة إلى الأسلحة النووية الكيماوية. وأضاف رايدل أن صناعة الكيماويات في الصين نمت بسرعة كبيرة، إلى حد يسمح لإيران أن تحصل منها على دعم كاف لبرنامج الأسلحة الكيماوية عن طريق الخبراء الصينيين، حتى دون علم الحكومة الصينية نفسها.

وسواء أكان هذا القول يعبر عن الواقع فعلاً، أم كان مجرد وسيلة تلجأ إليها الحكومة الأمريكية لتجنب النقد الحاد للحكومة الصينية، فإنه من الواضح أن إيران تتلقى دعماً كبيراً من الصين لتطوير أسلحتها الكيماوية[28].

وعلى الرغم من أن المسؤولين الإيرانيين في المجال النووي يشيرون مراراً وتكراراً إلى أن "الهدف الوحيد للجمهورية الإسلامية الإيرانية في القطاع الذري هو استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية"، فقد أصبح من المسلم به أن إيران تحاول الحصول على أسلحة نووية[29]. والحق أن الحصول على الأسلحة النووية له مسوغاته من وجهة نظر طهران؛ لأن خصمها التاريخي - العراق - حقق تقدماً كبيراً في هذا المجال، مما استدعى قيام إسرائيل بشن الغارة الجوية ضد المفاعل النووي الواقع خارج مدينة بغداد. ويُعتقد على نطاق واسع أن العراق استأنف محاولاته لتطوير قدراته على إنتاج الأسلحة النووية، على الرغم من الضغوط الأمريكية الشديدة والتفتيش الدوري من جانب الأمم المتحدة، مما زاد من صعوبة تحقيق هذا الهدف بالنسبة إلى العراق[30].

ويُعتقد أيضاً، بصفة عامة، أن إسرائيل وباكستان - كقوتين إقليميتين - تمتلكان معدات نووية، وأن بعض جيران إيران من جهة الشمال، كجمهوريات آسيا الوسطى، ربما يكون لديها بقايا أسلحة من عتاد الاتحاد السوفيتي السابق في أراضيها، في حين تخضع الدول العربية المجاورة لإيران من جهة الجنوب للحماية العسكرية الأمريكية الموجودة بفاعلية مقابل سواحل إيران على الخليج. وعلى الرغم من أنه لا يرجح أن يؤيد أي محلل غربي حصول الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الأسلحة النووية، فليس من الصعب أن نفهم دوافع المجموعة الحاكمة في إيران للحصول عليها، بل إن هذا الأمر من وجهة نظرها الخاصة له دلالاته الاستراتيجية.

يقول أحمد هاشم في محاولة لتقويم مسعى إيران إلى تطوير الأسلحة النووية: "من الواضح أن إيران لم تقم ببناء قدرات لإنتاج الأسلحة النووية، وأن التقارير التي تتحدث عن مواقع نووية سرية لا تدعمها أية أدلة ملموسة"[31]. ولا يستبعد أحمد هاشم احتمال أن تصبح إيران قوة نووية، على الرغم من أنه - كمعظم المحللين -

لا يستطيع أن يحدد التوقيت الزمني الذي سوف تظهر فيه هذه القدرة. ويلاحظ أن بناء قدرات نووية هو في حد ذاته أمر بالغ الأهمية؛ وترتبط به قضية أخرى لا تقل عنه أهمية، وهي نظم الإطلاق. ولا يكاد المحللون الاستراتيجيون المعنيون بالشرق الأوسط يتفقون على ما حققته إيران من تقدم في هذا الصدد. ويعبر توماس ماكناور بإيجاز ودقة عن الشكوك التي تحيط بهذا الموضوع في قوله: "هناك أسباب عديدة للشك فيما نعتقد أننا نعرفه عن البرنامج النووي الإيراني"[32].

إن اليقظة والترقب بشأن تطوير القدرات النووية الإيرانية أمران ضروريان، ولكن من الضروري أيضاً تجنب المبالغات التي تقف وراءها الأغراض السياسية. وبصفة عامة يمكن القول إن الانتشار النووي في الشرق الأوسط قضية متقلبة على هذا النحو، وستبقى تمثل حجر الزاوية في التحليلات السياسية الإقليمية لفترة غير قصيرة، بعد الدخول في القرن الحادي والعشرين.

تقويم النوايا والقدرات الإقليمية الإيرانية

في ضوء هذه الشكوك تصبح الصورة أمامنا غير واضحة؛ فلا نستطيع أن نحدد كيف تنظر إيران إلى دورها في منطقة الخليج خلال القرن الحادي والعشرين. وكما قلنا في البداية، فنحن نعتقد أن أمن الخليج بالمعنى الدقيق لا يمكن أن يستتب إلا إذا أجمع العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الاتفاق فيما بينها؛ أي أن الأمن الحقيقي في منطقة الخليج لن يتحقق ما دام بمقدور أي من هؤلاء الأطراف الثلاثة الرئيسية أن يعترض، ويفرض رأيه. ولسوء الحظ، يتطلب الأمن الحقيقي درجة من التعاون والإجماع، لم تتحقق مطلقاً من قبل، وربما تكون أبعد من قدرة دول الخليج العربية في هذا القرن وفي القرن المقبل أيضاً[33]. ومن المؤكد أن إيران لا ترغب في التخلي عن الأيديولوجيا الصارمة التي تشكل الأساس العقائدي للدولة، ولا في التخلي عن الأنشطة السياسية التي تعتبرها مرادفة لهذه القيم. والواقع أن إيران تعتبر أن مدى تأثيرها السياسي لا يقتصر على جوارها المباشر فقط، فقد ألقى دورها في البوسنة الضوء على الأبعاد العالمية لطموحاتها السياسية، وعلى إمكانية وجود مساحة أخرى للخلاف بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية[34].

ولعل أفضل الخيارات السياسية أمام المهتمين بفكرة مستقبل أمن منطقة الخليج، هو ما أفاد به زلمي خليل زاد من أن الولايات المتحدة الأمريكية "بحاجة إلى رؤية بعيدة المدى بشأن الدور الإقليمي الإيراني، وكذلك الدور العراقي، لردع محاولات إيران للهيمنة الإقليمية"[35]. ورغم أن خليل زاد يفترض وجود قدر من الطموح الإقليمي لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية يفوق ما أشرنا إليه هنا، فإن اقتراحه بشأن السياسات اقتراح واقعي وغير عقائدي.

وليس من المهم أن نحدد ما إذا كانت إيران تسعى إلى الهيمنة الإقليمية أم لا؛ لأنها لا تمتلك القدرة على السيطرة على المنطقة، ولا ينتظر لها أن تمتلك هذه القدرة في المستقبل المنظور. والجدير بالذكر أن كل المحللين المطلعين تقريباً متفقون - إلى حد ما - على وجود قيود مهمة على إيران، وسوف تستمر في المستقبل، مع أن بعضهم ما يزال يرى أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تطمع في دور إقليمي مسيطر في المنطقة. وهذا الموضوع الذي بدأت به الدراسة، هو جوهر الخلاف الذي سيستمر مع دخول الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين.

يندهش من يزور إيران اليوم إزاء ما يبدو من سير الحياة فيها سيراً طبيعياً في مجتمع يوحي خطابه وسلوكه السياسي من وقت إلى آخر بأن الأحوال أبعد ما تكون عن "العادية". وبالرغم من ذلك كتب ميلتون فيورست - وهو أحد الذين زاروا إيران مؤخراً - في مجلة **شؤون خارجية** *Foreign Affairs* أنه لا يرى إيران إلا كدولة تحاول إيجاد الحلول لمزيج من المشكلات الاقتصادية القاسية والعزلة والشكوك والبحث الدؤوب عن الهوية[36]. وعلى الرغم من السلوك العدواني الذي تمارسه إيران، واللهجة غير المقبولة التي تتحدث بها ورؤيتها للعالم التي تتسم بالغرابة الشديدة أحياناً، فإنه لا يوجد دليل على أن إيران تسعى فعلاً إلى السيطرة على المنطقة. ولا شك أننا نستطيع أن نؤكد بشدة على هذا الرأي لو أن إيران بذلت مزيداً من الجهد لتحسين صلاتها مع جيرانها من دول منطقة الخليج، وإن كان السؤال نفسه سيطرح هنا بشأن السلوك والتوجهات السياسية لهذه الدول من جهتها؛ إذ نادراً ما يكون هناك صراع من طرف واحد فقط. وعلى رغم أنه من المرجح أن الشرق الأوسط سوف يبدو مختلفاً في القرن الحادي والعشرين، فإن منطقة الخليج سوف تظل معرضة للتحديات والشكوك نفسها التي واجهتها طوال القرن العشرين.

الفصل الثاني

العراق في القرن الحادي والعشرين: التحديات المحتملة أمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

فيبي مار

شن العراق خلال الفترة 1980 ـ 1990 حربين على دولتين من الدول المجاورة له، مشعلاً بذلك فتيل الصراع لسنوات طويلة، تكبد خلالها - هو وغيره من الدول - من الخسائر البشرية والدمار الاقتصادي ما ليس له مثيل في التاريخ الحديث لمنطقة الخليج العربي. فهل يمكن أن يعود العراق ليشكل تحدياً أمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في القرن الحادي والعشرين؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فكيف يكون هذا التهديد؟

من بين دول الخليج جميعها، يصعب التنبؤ بمستقبل العراق على وجه التحديد. ولا شك أن أية محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة تستلزم أولاً تحليل الأوضاع التي يحتمل أن يشهدها العراق في القرن الحادي والعشرين. وكنقطة انطلاق للبحث في هذه القضية، يمكننا أن نتناول التطورات التي قد تحدث في الوضع السياسي الداخلي للعراق. فما هي الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي قد تظهر في العراق نتيجة الحروب والعقوبات؟ وما هي أهم التيارات الداخلية التي ستظهر؟ وكيف يمكن أن تؤثر في موقف العراق إزاء الخليج في القرن المقبل؟

من المنتظر أن تتحدد اتجاهات السياسة الخارجية العراقية في المستقبل إلى حد كبير وفقاً لطبيعة القيادة التي ستمسك بزمام السلطة، وفق الأوضاع السياسية الداخلية التي تشهدها البلاد. ومهما تباينت النتائج السياسية الداخلية، فإن بالإمكان حصرها في ثلاثة تصورات عامة. ولا يهدف هذا الفصل إلى تناول هذه التصورات بالتفصيل، وإنما مجرد إلقاء الضوء عليها في بداية المناقشة؛ لأنها تحدد المعايير التي على أساسها يتم التعامل مع مستقبل العراق.

التصور الأول، هو استمرار صدام حسين في السلطة في القرن الحادي والعشرين. وأهم عناصر هذا التصور، هو تمتع صدام بقوة سياسية قاهرة، واعتماده بدرجات متفاوتة على الموالين له من أفراد أسرته وعشيرته، ورجال الحزب، والمؤسسات العسكرية، وجهاز الشرطة السرية. وفي هذا السياق لن يحدث أي تغير جوهري في أهداف العراق الاستراتيجية البعيدة المدى، أو في أسلوب الإدارة الذي يتبعه النظام الحاكم. وبالنسبة إلى العقوبات، فمن المنتظر في ظل هذا التصور أن تخف حدتها بمرور الوقت، ومع نمو العلاقات بين العراق ودول المنطقة والدول الأوربية. ولكن سيظل العراق يعاني من مجموعة كبيرة من القيود الاقتصادية والعسكرية التي تشل قدرته على استرجاع قوته كاملة، وتجعل استقراره في المستقبل موضع تساؤل، ما دام صدام حسين على رأس السلطة.

التصور الثاني، هو أن يتم إقصاء صدام حسين عن السلطة. والسؤال كيف سيحدث ذلك؟ وهذا موضع تخمينات متضاربة تتراوح بين التغيير السلمي (وهو بعيد الاحتمال)، والوسائل العنيفة، مثل الاغتيال، أو الانقلاب، أو الانتفاضة الشعبية. ومهما كانت الوسيلة، فإن من سيخلف صدام حسين سيكون في أغلب الأمر من الدوائر السياسية نفسها التي حكمت العراق في الماضي القريب، وهم العسكريون وفلول حزب البعث، والموظفون الحكوميون والاختصاصيون الفنيون (التكنوقراط)، والجماعات القبلية والعشائرية بمن فيهم التكريتيون الذين يحتلون الآن المراكز الرئيسية في السلطة والمواقع القريبة منها.

وفي هذا السياق لا بد من أن تستمر الروابط القوية بين الحاضر والماضي، ولكن مع تزايد فرصة المشاركة في العملية السياسية. ويتوقف حجم هذه المشاركة على

الشخصيات الموجودة في دوائر النظام والعلاقات فيما بينها. ولعل أفضل نتائج هذا التصور وجود نظام حاكم لديه شعور بالمسؤولية أكثر من سابقه، فيعمل على تخفيف القمع الداخلي، والعزلة الخارجية، وإنهاء العقوبات، وغيرها من القيود المفروضة على العراق، مما يؤدي إلى إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي. ولكن لن تكون أي نتيجة من هذه النتائج المحتملة أمراً مؤكداً. فإذا حدث تغيير للنظام من الداخل، فإن البلاد قد تشهد اضطرابات لفترة طويلة؛ أو مجيء حكومة جديدة مستبدة تتعامل بالقمع والبطش مع الشعب العراقي.

هناك صيغة أخرى لهذا التصور نفسه تختلف عنه في بعض التفصيلات؛ وهي أن يمسك بزمام السلطة بعض زعماء المعارضة العراقية الموجودين في المنفى، والذين يعتنقون الفكر السياسي التعددي ويؤمنون بالمجتمع الحر المفتوح. ويعد هذا الاحتمال مقبولاً من الناحية النظرية؛ إلا أنه من الصعب أن نتصور الخطوات العملية التي تهيئ لهؤلاء الموجودين بالخارج العودة إلى السلطة في بغداد. أما إذا ما أصبح ثمة تعاون بين الموجودين داخل العراق وخارجها، فعندئذ قد تعود بعض عناصر المعارضة المقيمة في المنفى إلى العراق، حالما يحدث تغيير في النظام. ولكن الاحتمال الأرجح أن الذين سيخلفون النظام الحالي سوف يعملون على الاستئثار بالسلطة لأنفسهم.

أما التصور الثالث، فهو أكثر عنفاً، ويقوم على أساس توقع انهيار الحكومة المركزية في بغداد وتفتت الدولة، إما بسبب فشل النظام الجديد في إرساء دعائم السلطة، أو بسبب استمرار مساوئ الأوضاع السياسية الحالية لمدة طويلة تحتم انهيار الدولة بعد سقوط نظام صدام. وتقوم فكرة التفتت على أساس ضعف الحكومة المركزية وانقسامها إلى فصائل، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن السيطرة على الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب. وتشير مثل هذه التصورات أيضاً إلى احتمال عودة النزاعات القبلية والإقليمية التي تفضي إلى حرب أهلية، وعدم قدرة الحكومة المركزية على السيطرة على حدود العراق. وبينما يمثل التفتت احتمالاً قائماً إذا ما استمرت الأوضاع الحالية سائدة لفترة طويلة خلال القرن الحادي والعشرين، فإنه - أي

التفتت - لا يمثل أقوى الاحتمالات المتوقعة؛ ولكن لو حدث هذا لكان أخطر التطورات بالنسبة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ حيث سيؤدي إلى ظهور قدر متفاقم من الاضطرابات والقلاقل بالمنطقة في بداية القرن الحادي والعشرين، إلى جانب أنه سيؤدي إلى إعادة تنظيم هيكلية النظام السياسي في العراق.

من بين هذه التصورات الثلاثة المحتملة، نجد أن ثانيها فقط هو الذي يحمل فرص الاستقرار للعراق والأمن لدول الخليج الأخرى في المستقبل، وليس معنى هذا أن تغيير القيادة العراقية يضمن هذا الاستقرار. أما التصوران الأول والثالث، فلا يشيران إلى أية فرصة لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل بأي شكل من الأشكال.

إن مفتاح المستقبل في العراق يكمن في ما ورثه من عهود ماضية من طبيعة الإدارة السياسية. فعلى الرغم من القاعدة المبشرة من الموارد، ووجود الطبقة الوسطى المتعلمة، إضافة إلى الموقع الاستراتيجي المتميز، فإن القيادة العراقية أخفقت منذ إنشاء الدولة عام 1920 في إدارة هذه الموارد بطريقة تعزز إمكانيات البلاد وطاقاتها. وعلى مدى تاريخ الدولة العراقية، وباستثناء عدد قليل من زعمائها السابقين، لم يحدث أن بدد أحد ثروات البلاد مثلما فعل النظام الحالي. والآن وبعد ما عاناه العراق في العقود الأخيرة من القرن العشرين من حروب وثورات وعقوبات، يصعب عليه كثيراً أن يعالج مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية المعوقة، أو أن يتعامل مع حالة الاغتراب السياسي الداخلي، أو أن يحسِّن علاقاته مع جيرانه الذين تنتابهم الشكوك العميقة في نواياه. ولذلك فإن الإسراع في ظهور قيادة جديدة وتشكيل سياسي مختلف في بغداد سوف يساعد على التبكير في البدء بإصلاح الأمور في البلاد.

ما هي فرص العراق إذن للتحرك نحو الاستقرار والاعتدال في القرن المقبل؟ وما هي التحديات التي ستواجهها دول الخليج إذا لم يتحرك العراق في هذا الاتجاه؟ لإلقاء بعض الضوء على هذه الفرص، يقوِّم هذا الفصل آثار حرب الخليج الثانية وعواقبها على العراق، ويحدد بعض الاتجاهات البعيدة المدى القائمة حالياً، ثم يختتم ببعض التخمينات المبدئية حول دلالات هذه الآثار، والاتجاهات بالنسبة إلى التحديات المستقبلية التي يضعها العراق أمام دول الخليج في المستقبل.

آثار حرب الخليج على القدرات العراقية

إن أي تقويم للتحديات المحتملة من جانب العراق؛ لا بد من أن يبدأ بمسألة القدرات العراقية بعد حرب الخليج الثانية. فبعد الدمار الذي لحق بالعراق في العقود الأخيرة من القرن العشرين ثمة تساؤل : ما هي التحديات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي يستطيع العراق أن يشكلها بالنسبة إلى غيره من الدول؟ فمنذ حرب الخليج الثانية تم تقدير الخسائر التي لحقت بالبنية الأساسية العراقية، وكانت النتيجة أن الدمار الذي لحق بالعراق لم يكن شديداً، كما كان يعتقد في بادئ الأمر. كما أن معظم ما تم تدميره من مرافق قد تم إصلاحه مرة أخرى. وفي الوقت ذاته أدت العقوبات إلى أضرار تفوق أضرار الحرب، كما أن الخسائر البشرية والنفسية الناجمة عنها ربما تؤدي - على المدى الطويل - إلى خسائر تفوق الدمار المادي والبشري الناجم عن الحروب التي خاضتها العراق. وسوف نعرض فيما يلي لبعض التقديرات المتعلقة بخسائر الحرب، والتي تعطينا فكرة عامة عن قدرة العراق المحتملة على تهديد أمن الخليج في المستقبل.

الموارد البشرية

لكي ننظر إلى الأمور نظرة صحيحة، علينا أن نضيف خسائر العراق البشرية خلال حرب الخليج الثانية إلى ما تكبده في حرب الأعوام الثمانية مع إيران. فلقد كانت التقديرات الأولية في كلتا الحالتين مرتفعة جداً، ثم انخفضت بمرور الوقت. ففي الحرب العراقية ـ الإيرانية قُدِّر عدد القتلى بين 135 ألفاً و150 ألفاً، أي حوالي 4 ـ 5٪ من إجمالي من هم في سن أداء الخدمة العسكرية[1]. أما تقديرات حرب الخليج الثانية فكانت أكثر تفاوتاً، حيث قدرت بعض المصادر عدد القتلى بين 50 ألفاً و 120 ألفاً[2]. والآن وباسترجاع الأحداث، نستطيع القول إن هذه الأرقام تبدو مبالغاً فيها إلى حد كبير؛ إذ من الواضح أن التقديرات الأولية لم تكن تأخذ في الاعتبار حالات الفرار الجماعي من الجيش قبل المعركة البرية، كما لم تنشر الولايات المتحدة

الأمريكية أي أرقام رسمية؛ إلا أنه عقب الحرب مباشرة ذُكر أن عدد القتلى بلغ مئة ألف جندي، ولكن سرعان ما بادر عدد من المحللين المحنكين إلى تفنيد هذا الرقم.

فقد قام محلل أمريكي لشؤون الدفاع بدراسة هذه المسألة بدقة، واعتمد في تقديراته على لقاءات أجريت مع أسرى الحرب، وخلص إلى أن عدد القتلى لا يزيد على عشرة آلاف. ونظراً لأن عدد المصابين في العمليات يبلغ عادة ثلاثة أمثال القتلى فيها، فإن إجمالي الخسائر في ضوء هذا التقدير يبلغ حوالي 40 ألفاً(3). وفي الوقت نفسه قُدِّر عدد القتلى من المدنيين أثناء الحرب بأقل من ألف فرد(4). وحتى إن تضاعفت هذه الأرقام أو وصلت إلى ثلاثة أمثالها، فستبقى تقديرات الخسائر البشرية أقل كثيراً من 100 ألف.

أما الخسائر الناجمة عن أعمال التمرد المسلح الذي أعقب الحرب، فيجب أن تضاف إلى هذه التقديرات. ولا توجد تقديرات دقيقة لهذه الخسائر التي يحتمل أن تكون في حدود 20 ألف قتيل أو أكثر، يضاف إليهم آلاف الضحايا الأكراد الذين لقوا حتفهم أثناء النزوح الجماعي الكردي إلى الجبال؛ وذلك إذا أردنا أن نحصل على تقدير إجمالي للخسائر البشرية(5). معنى ذلك، أن إجمالي عدد القتلى في الحربين وأعمال التمرد ونزوح الأكراد للجبال، يقدَّر تقريباً بين 50 ألفاً و100 ألف قتيل، أي حوالي 6٪ ـ 8٪ من إجمالي عدد من هم في سن تأدية الخدمة العسكرية.

أما الوفيات الناجمة عن العقوبات فتقديرها أكثر صعوبة من تلك الناجمة عن الحرب؛ إذ يقع العدد الأكبر من الوفيات بين الطاعنين في السن والأطفال، وبخاصة في الطبقات الفقيرة، حيث ينتشر سوء التغذية والأمراض التي تسببها المياه الملوثة. ويشير تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة عام 1995 استناداً إلى مصادر وزارة الصحة العراقية، أن 109 آلاف نسمة كانوا يتوفون كل عام منذ 1990، نتيجة المرض وسوء التغذية. واعترف كاتبو التقرير بالمنظمة بعدم إمكانية تأكيد هذا الرقم على نحو مستقل(6). وهذا الرقم مبالغ فيه بالتأكيد، وهو يهدف إلى خدمة الأغراض الدعائية مثل غيره من المزاعم. ومهما كانت المعايير نجد أن العراق قد عانى من استنزاف

شـديد لـمـوارده البشرية من الذين هـم في سن العـمل . وليس لذلك من نتيـجة سـوى التأثير سلبياً في قدرته الحالية على استعادة طاقته الإنتاجية .

أما حجم الخبرات التي خسرها العراق فهو أمر تتباين فيه الآراء . ففي أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية كان تعليم الشبان والصغار يسمح بتعويض شيء من الفاقد القومي في قاعدة المهارات ، ولكن كان على كل فئات الشعب أن تخدم في الحرب ، مما أدى بالضرورة إلى خسائر كبيرة في الموارد البشرية . وفي حرب الخليج الثانية وما أعقبها كانت الخسائر أكبر من حيث المهارات التي تبددت ، وهذه الخسارة في القدرات البشرية أكثر صعوبة في تعويضها من أية موارد أخرى ؛ بسبب نظام العقوبات والعزلة الدولية اللذين فُرضا على العراق بعد أزمة الخليج الثانية . فعلى سبيل المثال ، انخفض عدد الطلاب الذين يسافرون الآن إلى الخارج للدراسة ، بينما يعاني التعليم داخل العراق من تدهور بطيء ، وإن كان مطَّرداً . وكثير من الشبان العراقيين اليوم أمضوا العقدين الأخيرين من القرن العشرين إما في ظل الحرب ، أو في ظل نظام تعليمي معزول عن العالم الخارجي تتغلغل فيه الآراء المعادية لكل ما هو أجنبي . وهذه الظروف أبعد ما تكون عن احتياجات التأهيل المهني لتمكين العراق من المنافسة ، في إطار الاقتصاد الدولي في القرن الحادي والعشرين .

كذلك استنزفت معاناة العراق طاقات شعبه لأسباب أخرى ؛ منها تدفق اللاجئين بأعداد لا يستهان بها إلى الخارج . وازدادت هجرات بعض الجماعات أكثر من غيرها ، ولكن كل قطاعات المجتمع العراقي تأثرت بهذه الهجرات . وكانت حكومة بغداد قد بدأت في طرد الشيعة العراقيين في الثمانينيات ، خاصة من كان منهم يقطن مدينتي النجف وكربلاء ، على أساس أنهم ذوو أصول فارسية . ويضاف إلى هؤلاء أنصار الشيعة من المضطهَدين الذين ينتمون إلى الأحزاب الإسلامية التي تركت العراق خلال الحرب العراقية الإيرانية ، وأسرى هذه الحرب من الشيعة الذين قرروا البقاء في إيران . وقد فر كثير من الشيعة الجنوبيين إلى إيران في أعقاب محاولة التمرد التي باءت بالإخفاق عام 1991 . وفي أعقاب هذا التمرد شهدت منطقة الأهوار قلاقل حول مدينتي عمارة والناصرية ؛ وقامت الحكومة بتجفيف الأهوار لتجتث جذور المنشقين ، مما حرم كثيراً من الأهالي الشيعة من مصدر رزقهم . وما زال بعض الأسرى الشيعة من

حرب الخليج الثانية في السعودية، بينما هاجر آخرون إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية. وإن كان معظم اللاجئين الشيعة موجودين الآن في إيران، ويقدَّر عددهم بين 250 ألفاً ومليون لاجئ. ويقدر أحد المصادر هذا العدد بنحو 650 ألف نسمة(7).

وقد عاد معظم الأكراد الذين فروا إلى المناطق المجاورة من تركيا بعد محاولة التمرد الكردية الفاشلة عام 1991. ويزيد عدد هؤلاء العائدين على نصف مليون نسمة (معظمهم ممن طُردوا خلال حملة شنَّها صدام قبل هذه الواقعة، وعرفت باسم "الأنفال"، ولكن عدداً كبيراً من هؤلاء يقيمون حالياً في معسكرات بانتظار إعادة بناء قراهم التي تهدمت). وكثير من هؤلاء الأكراد والشيعة الذين طردوا من ديارهم كانوا يعملون بالفلاحة، ولا شك في أن خروجهم من موطنهم قد أحدث خللاً في الإنتاج الزراعي بالبلاد.

والأخطر من ذلك هو تدفق الطبقة الوسطى الماهرة العراقية إلى الخارج. فمنذ بداية النظم الثورية في عام 1958 استمرت الهجرة من العراق، ولكنها ازدادت كثافة بصورة كبيرة منذ حرب الخليج الثانية وفرض نظام العقوبات. وقد اتجه كثيرون من هؤلاء المهاجرين إلى الدول العربية المجاورة وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية. ولكن الأرقام الواردة في هذا السياق غير مؤكدة؛ إذ تتراوح تقديرات أعداد العراقيين في المنفى ما بين مليون ومليونين، أي 5-10٪ من إجمالي تعداد الشعب العراقي. وتمثل هذه الشريحة أكبر موارد العراق إنتاجية وابتكاراً، ولكن خسائره فيها تفوق خسائره في المجال الاقتصادي؛ لأن هذا العنصر من الشعب يتمتع بالخبرة أكثر من غيره، ولديه من المهارات ما يجعله محط الآمال، لتحقيق الاستقرار والإصلاح السياسي في العراق، وكذلك لسد الفجوة القائمة بين العالم الخارجي والثقافة السياسية المنعزلة للعراق. ويكتسب هؤلاء المهاجرون العراقيون الذين يعيشون في الغرب ثقافة ونظرة سياسية مختلفتين، كما يكتسبون مهارات تحتاج إليها بلادهم، حتى تحقق التواؤم المطلوب مع البيئة العالمية في القرن الحادي والعشرين.

ومع تقدير هذه الخسائر البشرية - التي ستعرقل قدرة العراق على إعادة البناء إلى حد كبير - يتعين ألا نبالغ في أعدادها؛ لأنه ينبغي عدم إغفال التزايد السكاني السريع

الناتج عن النمو الطبيعي. فخلال الفترة من 1980 ـ 1990 كان الشعب العراقي ينمو بمعدل سنوي يبلغ 3.6 ٪، ثم انخفض المعدل منذ ذلك الحين إلى أقل من 3٪ بسبب الكوارث التي ألمت بالعراق مؤخراً [8]. ونظراً لارتفاع نسبة الخصوبة في العراق (5.8٪ في عام 1991) ووجود عدد كبير في سن الشباب، فمن الأرجح أن يعود النمو السريع مرة أخرى عقب رفع العقوبات. وبحلول عام 2010 ينتظر أن يبلغ تعداد سكان العراق 35 مليون نسمة[9].

لقد أدت هذه التطورات إلى انحراف الشكل العام للمجتمع العراقي من عدة جوانب. أولها، أن العراق تكبد خسائر فادحة بين شبابه، وخاصة العسكريين منهم، ومن هم في سن العمل، فإذا كان بالإمكان معالجة هذه الخسائر فإنها من حيث النتيجة ستعرقل تنميته وقدراته العسكرية، وقد لا تُعوَّض قبل أن يمر وقت ليس قصيراً من بداية القرن الحادي والعشرين. والتطور الثاني، هو استنزاف عدد كبير من السكان الذين دخلوا ضمن شريحة «وضع الأقلية»، وهم الشيعة والأكراد (والواقع أن الشيعة يمثلون أغلبية السكان في العراق، ولكنهم يعاملون دائماً كأقلية). ويلاحظ أنه لم يؤد عدم اندماج الشيعة والأكراد في الحياة العراقية بصفة عامة إلى إضعاف هاتين الفئتين وعزلهما عن المجتمع فحسب، ولكنه أدى أيضاً إلى تعطيل فرص التنمية في شمال البلاد وجنوبها؛ وهي أكثر المناطق التي تضررت من الحروب والثورات. وربما يكون هذا الضرر الواضح من العوامل التي أخَّرت ظهور قيادة متماسكة في هذه المجتمعات. وأخيراً، فإن هذه التطورات حرمت البلاد من عدد كبير من خيرة متعلميها؛ فأضعفت بذلك الطبقة الوسطى، وقللت فرص الاعتدال السياسي.

وفي الوقت ذاته، يستمر تزايد سكان العراق على نحو يتجه مستقبلاً إلى خلق شكل ديمجرافي جديد يميل لصالح تزايد السكان من فئة الشباب. وهذه الفئات الشابة تحت عمر 15 سنة سوف تشكل ضغوطاً متزايدة على قيادة العراق في المستقبل طلباً للتعليم وفرص العمل؛ وهذا ما لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التنمية الجادة وزيادة الدخل. وهذا الوضع لا يُنتظر أن يتحقق إلا في ظل ظروف تختلف اختلافاً كبيراً عن الأوضاع الحالية، وفي حالة وجود قيادة عراقية جديدة.

البنية الاقتصادية الأساسية

لقد أدت الحرب إلى تدمير البنية الأساسية للعراق وقدراته الإنتاجية، على الرغم من أن معظم الدمار قد تم علاجه بالتعمير. فقد تم إصلاح شبكة الاتصالات اللاسلكية، وشبكة الطاقة الكهربائية، ومعظم شبكة الطرق وسكك الحديد، والجسور الممتدة عبر نهري دجلة والفرات. ولكن عملية التعمير اعتمدت على تفكيك قطع غيار منشآت أخرى قائمة؛ لأن الحظر المفروض حالياً على العراق يمنعه من استبدال هذه الأجزاء المهمة[10]. والآن وبعد أن عاش العراق سنين تحت الحظر، أصبحت مرافق كثيرة بحاجة إلى صيانة واستبدال قطع الغيار الخاصة بها.

يلاحظ أن حركة إعادة التعمير في جنوب العراق أقل منها في غيره من المناطق. ويرجع ذلك بصورة جزئية إلى الإهمال المتعمد، كما يرجع أيضاً إلى أن التدمير الذي لحق بالجنوب كان أضخم حجماً مما أصاب بقية المناطق العراقية. أما في الشمال فما زال السكان يعانون من حصار مزدوج (حصار الأمم المتحدة للعراق وحصار صدام حسين للشمال)، الأمر الذي يعرقل التنمية، على الرغم من أن المساعدات الإنسانية الخارجية ساعدت المنطقة على اجتياز أزمتها. وكانت الكهرباء التي يتم التحكم فيها جزئياً من بغداد قد قطعت عمداً عن بعض المناطق من شمال البلاد.

أما الزراعة والصناعة فقد كان الضرر الذي أصابهما من جراء نظام العقوبات أكثر تأثيراً من التدمير المادي الذي لحق بالبلاد؛ فهناك نقص حاد في قطع غيار المكنات ونقص في البذور والمخصبات، كما لا يوجد نظام مكافحة للآفات، بينما تعاني نظم الصرف من سوء الصيانة.[11] وأدى عدم الاستقرار في البلاد، سواء في الشمال أو في الجنوب، إلى عرقلة الإنتاج في المناطق التي تعتمد على مياه الري، وتلك التي تعتمد على مياه المطر. كما تم تجفيف مساحات شاسعة من الأهوار في الجنوب بهدف توسيع نطاق الزراعة في ظاهر الأمر، ولكن القصد في الحقيقة كان السيطرة على العصيان في هذه المناطق. ونتيجة لذلك حدث تناقص كبير في المناطق السكانية والإنتاجية. أما في الشمال فقد سويت بعض القرى بالأرض، في إطار ما سمي بحملة "الأنفال" التي أدت إلى تدمير جزء كبير من الثروة الحيوانية والأراضي الزراعية،

ولكن بدأت تعود إليها الحياة نتيجة جهود الإغاثة الدولية، وإن كان ذلك يتم ببطء شديد.

أما في المناطق التي تخضع لسيطرة الحكومة فقد نجحت الحكومة بعض الشيء في إرساء بعض السياسات؛ منها رفع أسعار المواد الغذائية لتشجيع الإنتاج الزراعي. فالمزارعون ينتمون عادة إلى الشرائح الفقيرة من الشعب العراقي، وهم من الفئات القليلة في المجتمع التي استفادت فعلاً من الندرة الاقتصادية التي أدت إلى رفع أسعار توريد المحاصيل من المزارع؛ وهو ما قصد من ورائه إحداث قدر من التغيير الاجتماعي والاقتصادي لصالح هذه الطبقة. ومع ذلك فإن الواردات الزراعية التي تتطلب وجود النقد الأجنبي الذي يندر وجوده في الواقع، بلغت قيمتها ما بين 600 إلى 700 مليون دولار عام 1994، وفقاً لتقديرات الحكومة العراقية[12].

وقد تضررت الصناعات الثقيلة (الصلب والحديد والألمنيوم) بشدة؛ بسبب العقوبات. أما الصناعات الصغيرة والخفيفة التي تنتج السلع الاستهلاكية فقد كان تأثرها بهذه العقوبات أقل. وقد تأثرت الصناعة سلبياً على نحو يفوق القطاع الزراعي؛ بسبب عدم القدرة على استيراد المواد الخام وقطع الغيار، على الرغم من أنها تُهرَّب أحياناً. هذا وقد بلغ الإنتاج الصناعي في عام 1994 طبقاً لبيانات الحكومة العراقية، حوالي 60٪ من الطاقة الإنتاجية للعراق قبل حرب الخليج الثانية[13]، بينما تقول التقديرات الأكثر واقعية إنه بين 30٪ و40٪ من الطاقة الإنتاجية السابقة، مع انخفاض ملحوظ في جودة المنتج النهائي، الأمر الذي يرجع إلى انخفاض المكونات الأجنبية في الإنتاج؛ بسبب الحظر المفروض على العراق.

الرعاية الصحية

يحتاج قطاع الخدمات الصحية إلى اهتمام خاص؛ باعتبار أنه قد أصيب بأكبر الأضرار من جراء العقوبات. فعلى الرغم من أن نظام العقوبات يسمح باستيراد المواد الدوائية، فإن الأموال اللازمة غير متوافرة، بل إن تلك الاعتمادات المخصصة لأفراد

الشعب في تناقص مستمر؛ لأن جانباً كبيراً من هذه الواردات يخصص لمؤيدي النظام الحاكم وغيرهم من العناصر التي تحظى بحماية النظام[14]. وتشير تقارير صدرت مؤخراً إلى نقص حاد في الدواء، وإلى تدهور المعدات والخدمات في المستشفيات[15]. وقد وجد فريق منظمة الأغذية والزراعة (فاو) المشار إليه، أن هناك زيادة خطيرة في معدلات سوء التغذية بين العناصر المطحونة في المجتمع العراقي، أدت إلى زيادة معدل وفيات الأطفال وتأخير نموهم[16]. وكان من المتوقع لهذه الأزمة في مجال الصحة والتغذية أن تتحسن بعد عام 1996. ففي شهر أيار / مايو من ذلك العام وافق العراق على قرار الأمم المتحدة رقم (986)، الذي يسمح ببيع كميات من النفط قيمتها مليار دولار كل ثلاثة أشهر، مقابل الحصول على المواد الغذائية والأدوية وغيرها من مواد العيش الضرورية. وتدعو شروط هذا القرار المجتمع الدولي إلى إجراء مراقبة دقيقة لعملية شراء هذه المواد وتوزيعها. وعلى الرغم من أن هذا القرار قابل للتجديد، فإن أثره لن يكون له معنى بالنسبة إلى الشعب العراقي ما لم تتم زيادة الكميات المقررة بشكل كبير.

صناعة النفط

كرس النظام الحاكم في العراق جل اهتمامه لصناعة النفط، في محاولة للإعداد لإنتاج النفط وتصديره بمجرد رفع العقوبات الدولية. وبعد صدور قرار الأمم المتحدة رقم (986) بدأ تدفق النفط بنهاية عام 1996. وقد زعم العراق أنه في خلال 14 شهراً من رفع العقوبات بصورة نهائية سوف يكون بإمكانه ضخ 3.2 مليون برميل يومياً، وأنه بعد 5 إلى 8 سنوات سوف يصل بإنتاجه إلى معدل 6 ملايين برميل يومياً[17]. ولكن المحللين الغربيين المتخصصين في شؤون النفط أقل تفاؤلاً من ذلك؛ لأن الكثير من المرافق، مثل محطات فصل الغاز عن النفط، ومستودعات التخزين، وميناء "خور العمايا" يحتاج إلى قدر كبير من الترميم، كما أنه لا ينتظر إعادة تشغيل خطوط الأنابيب السعودية أو السورية، ما دام صدام حسين في السلطة. والأهم من ذلك، هو أن الإنتاج بمعدل 6 مليون برميل يومياً يأتي في سياق التنبؤات التي تقدر حجم الاستثمارات الأجنبية المطلوبة لتحقيق هذا المعدل بخمسة وعشرين مليار دولار.

وهذا المستوى من الاستثمار لن يتحقق دون رفع الحظر النفطي كلياً، وإيجاد مناخ استثماري أكثر انفتاحاً في بغداد؛ وهذان الأمران مستبعدان إلى أن يتغير النظام الحاكم، أو أن يغير النظام الحالي من سلوكه.

الموارد المالية

إن أخطر آثار للعقوبات المفروضة على اقتصاد العراق هي الآثار المالية؛ فقد تم تجميد احتياطي الأرصدة العراقية البالغ نحو 4 مليارات من الدولارات في المؤسسات المصرفية الغربية، وحتى بعد تخفيف العقوبات قد تستمر القيود على إمكانية استخدام هذه الأرصدة. وتشير بعض المصادر العلنية إلى أن الدخل القومي للعراق انخفض انخفاضاً شديداً منذ بدء فرض العقوبات؛ فقبل حرب الخليج الثانية كان دخل العراق من صادرات النفط بين 12 و15 مليار دولار سنوياً، أما في عام 1995 فقد أصبح بين 500 مليون ومليار دولار (ومع تصدير التمور وبعض السلع الأخرى قدر البعض إيرادات التصدير جميعها بحوالي ملياري دولار عام 1995)[18]. وهذه الأرقام سترتفع بالتدريج مع تنفيذ قرار النفط مقابل الغذاء.

يعاني العراق من التضخم الذي تعد نسبته واحدة من أعلى النسب في العالم. فقبل حرب الخليج الثانية كان السعر الرسمي للدينار يزيد قليلاً على ثلاثة دولارات، ولكن مع نهاية عام 1995 أصبح الدولار يوازي 1500 دينار، وفي بعض الحالات 2000 دينار[19]. وبعد أن بدأ العراق في التفاوض حول قرار الأمم المتحدة رقم (986) تحسن وضع الدينار بصورة ملحوظة؛ ففي ربيع 1996 أصبح سعر الدولار نحو 300 دينار، ولكنه عاد إلى الانخفاض مرة أخرى في نهاية العام نفسه ليصل إلى 1000 دينار للدولار الواحد، الأمر الذي جعل المواد الغذائية والأدوات المنزلية بعيدة عن متناول الشعب كله، عدا الأثرياء والفئات المقربة للنظام الحاكم والتي تحظى بحمايته. فعدد كبير من هؤلاء يتلقون دعماً في صورة مساكن وسيارات وحصص إضافية من المواد التموينية؛ تضمن لهم حداً أدنى من المستوى المعيشي. أما الكثيرون من أفراد الطبقة المتوسطة ذات الدخل المحدود، فيعانون كثيراً من استنزاف

مدخراتهم بصورة ملحوظة، حتى إنهم يضطرون إلى بيع الأدوات المنزلية الموجودة في بيوتهم. وقد أصبح نصيب الفرد من الدخل في العراق عام 1995 يماثل ما كان عليه في الأربعينيات[20].

أما التجار والمزارعون الذين لا يعتمدون في مكاسبهم على اقتصاد السوق، فهم أفضل حالاً من غيرهم. وقد جمع النظام الحاكم لنفسه من الثروات الشيء الكثير عبر التلاعب في أسعار صرف العملات الأجنبية، واحتكار الواردات النادرة. ولكن عمليات الإعدام والعقوبات التي يتعرض لها التجار بصورة دورية، توضح أن هناك آخرين من غير رجال النظام يستفيدون من الأوضاع القائمة. وقد أدت التقلبات الحادة في أسعار الصرف إلى الإضرار بمجتمع الأعمال الثري، وجعلت أية استثمارات في الاقتصاد المحلي نوعاً من المضاربة المحفوفة بالمخاطر.

يواجه العراق أيضاً مشكلة تراكم الديون الضخمة عليه، والتعويضات المحتمل سدادها عند رفع الحظر النفطي، وإذا فرض عليه سداد هذه التعويضات، فربما تُستقطع نسبة 30٪ من إيراداته، بينما تذهب نسبة تقدر من 5٪ ـ10٪ لتغطية تكاليف نظام التفتيش التابع للأمم المتحدة. أما ديون العراق المستحقة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ حرب الخليج الثانية والبالغة 40 مليار دولار، فمن المرجح عدم سدادها. وتبلغ ديون العراق لأوربا واليابان وغيرها من الدول الصناعية ما لا يقل عن 35 مليار دولار (أو ما لا يقل عن 50 مليار دولار حسب بعض التقديرات)، وهذه الديون يجب سدادها أو تخفيضها في مقابل بيع النفط.

وكانت أعباء خدمة الديون تقدر بـ 3ـ4 مليارات دولار سنوياً في أوائل التسعينيات، وهي بذلك تشكل عبئاً ثقيلاً على المدى الطويل[21]. ويمكن تخفيف هذه القيود المالية إذا ما تم تخفيف الحظر النفطي أو إلغاؤه، ولكنها في الوقت الحاضر شديدة الوطأة، بحيث يمكن أن تعرقل التنمية في العراق لمدة طويلة من القرن الحادي والعشرين. وإذا لم يحدث تغير في النظام الحاكم، فمن المتوقع أن يتم سداد التعويضات كاملة؛ وهذا إجراء لا شك في أنه سيفقر البلاد، ويحول دون

إصلاح أحوال الطبقة الوسطى، وقد يؤدي إلى رد فعل من جانب العراق ضد الكويت، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن تغيير النظام الحاكم في العراق يمكن أن يسهم في تخفيف هذا العبء؛ إذ من دون هذا التغيير يصبح من المستبعد إلغاء التعويضات المطلوبة من العراق.

القدرات العسكرية

إن العنصر الرئيسي الذي يحدد قدرة العراق على تهديد جيرانه، هو قوته العسكرية الحالية والمستقبلية. فمن حيث القوى البشرية شهدت المؤسسة العسكرية العراقية تقليصاً شديداً منذ عام 1990، وإن كانت قوات العراق المسلحة البالغ عدد أفرادها 350 ألفاً ما زالت من أكبر الجيوش في الشرق الأوسط. والأعداد بطبيعة الحال ليست مؤشرات واقعية؛ فمعظم الجيش العراقي النظامي يمكن أن يكون مجرد واجهة. وهذا الوضع يتفاقم باطراد، حيث تعاني فرق المشاة في الجيش العراقي النظامي – خاصة المتمركزة منها في جنوبي البلاد – من انخفاض الروح المعنوية. أما الحرس الجمهوري فوحداته أفضل حالاً من حيث التجنيد والتدريب والإعداد والروح المعنوية، خاصة تلك الوحدات التي لم تعان من وطأة حرب الخليج الثانية، وإن كانت العقوبات قد أثرت في هذه القوات ورواتبها ومزاياها. وفي نهاية عام 1996 ذكرت التقارير أن وحدات الحرس الجمهوري في العراق ليست أفضل حالاً من الجيش النظامي إلا بفارق هامشي ضئيل، كما يعاني كثير من هذه الوحدات من انخفاض الروح المعنوية، وارتفاع نسبة التهرب من الخدمة بها[22]. وإذا كانت القوات العراقية تستطيع أن تحافظ على النظام والأمن داخل العراق، وتحمي حدوده ضد إيران، وربما ضد سوريا، فمن المؤكد أنها لا تستطيع كسب أي صراع ضد تركيا أو إسرائيل أو القوى الغربية. وهناك إجماع بين المحللين العسكريين على أن القوات العراقية لا يمكن أن تصمد في مواجهة أخرى حقيقية مع الغرب وتخرج منها سالمة؛ وذلك بسبب سوء التجهيزات اللوجستية وضعف الاستعداد وانحطاط الروح المعنوية.

لقد خرج العراق من حرب الخليج الثانية بنصف معداته التي كانت متوافرة قبل الحرب . ويضم هذا الجزء السليم أكثر من 2200 دبابة و 4500 عربة مدرعة من نوعيات مختلفة ، كما احتفظ العراق بـ 350 طائرة مقاتلة ، ولكنها ليست كلها في حالة جيدة ، وتنقصها قطع الغيار[23] . وبالمعايير الشائعة في الشرق الأوسط ، فإن هذا العتاد وهذه القوة البشرية تعد جيشاً قوياً يفوق ما تمتلكه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة ، باستثناء الطائرات . والمشكلة الحقيقية أمام العراق في المجال العسكري - كما في المجال الصناعي - هي مشكلة لوجستية ، بمعنى أنه يعاني من ضعف مهارات الصيانة لدى الفنيين ، ونقص قطع الغيار بشكل حاد . وتشير الدلائل إلى أنه على الرغم من تهريب بعض قطع الغيار والمعدات ، إضافة إلى بعض الإنتاج العسكري المحلي ، فإن العراق لم يستطع منع التدهور الملحوظ في درجة الاستعداد للعمليات[24] . وكلما طالت فترة العقوبات ، دفعت المؤسسة العسكرية العراقية ثمناً أكثر فداحة ، من حيث توفير الاستعداد والقدرة اللوجستية ؛ وهو ما يحتاج إلى وقت كبير لإصلاحه وتغييره ، حتى بعد رفع العقوبات . ولكن إذا استطاع العراق أن يملك زمام ثروته النفطية في ظل النظام القائم أو النظام الذي سيخلفه ، فعندئذ يمكنه أن يعيد بناء مؤسسته العسكرية بأسرع ما يمكن . ولكن حتى من دون تخفيف العقوبات ، فإن عملية إعادة تنظيم القوات المسلحة العراقية وبرامجها التدريبية ومحاولاتها لدعم ما تبقى من قدراتها تشهد بوادر تحسن ملحوظ في الأداء العسكري ، وفقاً للمعايير والتوقعات الواقعية .

تقدير حجم الدمار الذي لحق بالعراق والآفاق المستقبلية

في ضوء هذه التقديرات فإن لنا أن نتساءل : ما هي النتائج الأولية التي نخرج بها حول قدرات العراق الكامنة التي تجعله يشكل تحدياً أو تهديداً لجيرانه في مطلع القرن المقبل؟

إن التدمير الذي لحق بالبنية الأساسية والمصانع العراقية - خاصة في بغداد التي تمثل العمود الفقري للدولة - كان تدميراً شديداً، ولكن ليس من الصعب إصلاحه. ومعظم البنية الأساسية قد أعيد بناؤها بالفعل، والقطاعات الأخرى تعمل، ولكنها بحاجة إلى ضخ كميات كبيرة من رؤوس الأموال، والارتقاء بمستوى المواد الأولية وقطع الغيار إلى المعايير المعقولة. وإذا عاد الدخل النفطي والاستثمارات الأجنبية إلى العراق، فإن قطاعاته الإنتاجية، ولا سيما قطاع النفط، والصناعات الثقيلة وبعض القطاعات الصناعية الأخرى، يمكن أن تنتعش خلال فترة قصيرة من الوقت.

لقد تكبدت القوات المسلحة العراقية خسائر فادحة، مع أنه ما يزال لديها إمكانات كبيرة مقارنة بجيرانها في منطقة الخليج؛ فقد أدت العقوبات إلى تآكل الاستعداد العسكري، بل وإلى تدهور الروح المعنوية. وإذا لم تعالج هاتان المشكلتان فسيظل الجيش العراقي عاجزاً عن تحقيق النجاح في أي عمل عسكري كبير، خاصة ضد القوات الغربية، الأمر الذي ستكون عواقبه وخيمة بالنسبة إلى النظام الحاكم. ويذكر أن جزءاً كبيراً من موارد العراق القليلة حالياً يوجه للإنفاق العسكري[25]، فإن استمر هذا المستوى من الإنفاق بعد تخفيف العقوبات، وحصل العراق على قطع الغيار، فسوف تعود الحياة إلى قواته البرية، أما القوات الجوية ونظم الدفاع الجوي فسوف تحتاج إلى وقت أطول لكي تسترد حيويتها.

والأهم من ذلك كله أن البرامج العراقية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل لم تُدمَّر في جميع الحالات، ولذلك يمكنها أن تنشط ثانية على المدى القريب. وتعتقد فرق

التفتيش عن الأسلحة، التابعة للأمم المتحدة، والتي تقوم بدراسة الوثائق التي كشف عنها النقاب بعد فرار حسين كامل في آب/ أغسطس 1995، أن برامج العراق الموسعة الخاصة بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية والصواريخ هي برامج عراقية أصلاً، وأنه يمكن الشروع في تشغيلها خلال فترة وجيزة، إذا ما حدث أي تخفيف لنظام التفتيش الذي يقحم نفسه في شؤون العراق. وبحلول عام 1996 لم يكن قد صدر أي تقرير يؤكد أن العراق تخلص من كل هذه الأسلحة. وما زالت هناك شكوك قوية لدى الغرب في أن بعض الأسلحة أو مكوناتها قد تكون مخبأة ولم تعثر عليها فرق التفتيش على الإطلاق[26].

كذلك لحق بالعراق دمار شديد في موارده البشرية؛ استنزف خيرة العناصر الماهرة من أفراد الشعب العراقي. وربما يحتاج هذا التدمير إلى وقت أطول لعلاجه أكثر من أي ضرر آخر، وخاصة بالنسبة إلى التدريب، وإحلال المهارات، وتغيير التوجهات والأفكار الضرورية لبناء نظام حكم سوي في العراق. وتعد الروح المعنوية في القطاعات المدنية والعسكرية أوضح مؤشر على معاناة العراق؛ فبينما أصيب الشيعة والأكراد في الجنوب والشمال بأضرار متفاوتة من جراء الأحداث التي وقعت على مدى الحقبة الماضية، فإن السكان الشيعة في المناطق الوسطى من البلاد فقدوا عدداً كبيراً من أبناء الطبقة المتعلمة؛ بسبب الحرب والعقوبات، حيث هاجر الكثيرون منهم إلى الخارج، ومن بقي منهم في العراق نفدت مدخراتهم، وأصبحوا الآن يواجهون مستقبلاً اقتصادياً مظلماً، بالنسبة إليهم وإلى أبنائهم.

ومن الناحية الاقتصادية، فإن رؤوس الأموال العراقية هي أكثر ما أصيب بالضرر؛ ولذلك فإن هذا المجال يحظى باهتمام النظام الحالي، كما سوف يحظى باهتمام النظام الذي سيخلفه في المستقبل. وهذا معناه استمرار الضغط لإنهاء الحظر النفطي وغيره من القيود الاقتصادية، وإعادة بناء القدرات العراقية على تصدير النفط. ومع انتهاء العقوبات تصبح أولويات الاستثمار في العراق متوقفة على النظام الذي يتولى زمام السلطة، سواء أكان نظام صدام أم غيره. هذا وسوف تظل التحديات قائمة في كلتا الحالتين بالنسبة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تعتمد استعادة العراق لقوته اعتماداً كبيراً على التصور الذي سوف يسود البلاد خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين. ووفقاً للتصور الأول سوف يستغرق العراق بعض الوقت ليستعيد قوته ببطء؛ لأن بقاء صدام حسين (أو نظام حكمه) في السلطة سوف يتسبب في عرقلة أي نوع من الحلول لمشكلات العراق المادية، حتى ولو تم تخفيف العقوبات. وقد تستمر بعض القيود مفروضة على التجارة والاستثمار، وثمة احتمال كبير بمطالبة العراق بدفع التعويضات، بينما يظل المناخ غير موات لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية. وفي حقيقة الأمر، هناك احتمال بأن تستمر معظم الاتجاهات التي أشرنا إليها، بما في ذلك هجرة العقول، وتردي الروح المعنوية بين أبناء الشعب، وانخفاض الإنتاجية، أي أن تخفيف العقوبات لن يؤدي إلا إلى منع حدوث انهيار؛ كما أن قرار الأمم المتحدة رقم (986) يمكن أن يخفف المعاناة، ولكنه لن يجعل العراق يستعيد قوته.

ونجد أن فرص تحسن الأوضاع الاقتصادية في التصور الثاني أفضل منها في التصور الأول، ولكنها تتوقف على الإجراءات التي سوف يتخذها النظام الجديد، وسوف يعتمد التخطيط على اتجاهات الاستثمار وتوزيع الموارد داخل العراق. وإذا تم توجيه الموارد أساساً للقطاعين العسكري والأمني وللمشروعات غير الإنتاجية (كالقصور والدعم المخصص لأنصار النظام)، فسوف تضعف ثقة المستثمر ويتباطأ النمو، وحتى إن اتخذ النظام الجديد إجراءات إيجابية، فسوف يستغرق عشرات السنين في القرن الحادي والعشرين، حتى يحقق معدلات في النمو تقارب معدلات أواخر السبعينيات من القرن العشرين، التي يتوقعها معظم السكان. ولعل عودة العراقيين المثقفين من المنفى واندماجهم في المجتمع العراقي يساهم في الإسراع باستعادة العراق قوته، وتسوية أوضاعه مع الغرب.

ووفقاً للتصور الثالث تأخذ التحديات التي تواجه الخليج شكلاً آخر؛ قد يؤدي إلى انعدام الاستقرار، بل إن الدولة العراقية ببنيتها الحالية قد تختفي من الوجود. وفي هذه الحالة يتأخر النمو الاقتصادي كثيراً حتى القرن القادم؛ إذ ينشغل العراق بإقامة مجتمع ونظام حكم جديدين.

هناك تحد واحد قد تواجهه دول الخليج في كل هذه التصورات؛ وهو حدوث رد فعل عكسي في بغداد نتيجة تصاعد الطموحات الشعبية، فالحكومة العراقية لن تستطيع على الأرجح تحقيق هذه الطموحات لأسباب، منها بطء النمو، واستمرار العزلة، والضغوط الشعبية المتزايدة طوال العقد الحالي. والسؤال المهم هنا هو: إذا حدث رد فعل عكسي، فهل سيكون موجهاً ضد النظام الحاكم أم ضد دول الخليج المجاورة للعراق؟

فرص التغيير في العراق

إذا كانت هذه هي المعايير التي تحدد قدرة العراق على أن يشكل تحدياً لأمن الخليج، فإن أصعب تساؤل في هذا الصدد هو التالي: ما هي احتمالات التغيير في العراق؟ لقد أثرت الحرب والعقوبات تأثيراً شديداً في العراق، مما أدى إلى تقويض دعائم حزب البعث. فهل بُذلت أي جهود لإيجاد بديل لهذا الحزب؟ وهل هناك أي دلائل تشير إلى تغيير محتمل وسط الدمار الذي يعيشه العراق؟ لكي نعرف الإجابة يجب أن ننظر نظرة شاملة إلى مختلف الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الموجودة بالفعل. وهنا تبرز أربع ظواهر تستحق الدراسة، وهي: ظهور فجوة بين الأجيال، وتصدع التماسك الوطني، وتآكل المؤسسات الوطنية، وظهور تيار الاعتدال السياسي.

ظهور فجوة بين الأجيال

يمكن أن نميز في العراق بين ثلاثة أجيال "سياسية"، وهي: جيل ما قبل 1968، وأعمار أبنائه الآن بين الخمسين والستين سنة؛ وجيل ما بعد 1968، وأعمار أبنائه تجاوزت الثلاثين والأربعين سنة، وأخيراً الجيل الجديد، وأبناؤه في العشرينيات من العمر، وهم يتأهبون لأخذ وضعهم في المجتمع العراقي.

حتى الآن، ما زال جيل ما قبل 1968 - وهم حاشية صدام - يتولى زمام السلطة. والملاحظ أنه على الرغم من أن دائرة السلطة كانت تضيق باستمرار؛ إما بسبب

الاستنزاف الطبيعي لأفرادها، أو بسبب حركات التطهير السياسي، فإن أسماء كثيرة ما زالت باقية دون تغيير. ويكفي أن نشير هنا إلى مثالين فقط، المثال الأول أعضاء مجلس قيادة الثورة الذي يعد أعلى جهة تنفيذية وتشريعية في الدولة، ومركز السلطة بالنسبة إلى الباقين من حزب البعث. ففي عام 1980 ومع بداية الحرب العراقية-الإيرانية كان المجلس يتألف من 15 عضواً بالإضافة إلى صدام حسين، وجميع هؤلاء من قدامى أعضاء حزب البعث، وأكثر من نصفهم شاركوا في ثورة 1968 التي أوصلت الحزب إلى السلطة[27]. وفي عام 1985 انخفض عدد أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى النصف (وكلهم ممن شاركوا في ثورة 1968)، وانضم إليهم عضو جديد هو طه محيي الدين معروف، الذي عين - بسبب أصله الكردي وإخلاصه - نائباً للرئيس العراقي. وفي عام 1990 انخفض عدد أعضاء المجلس إلى ستة أعضاء عشية حرب الخليج الثانية. والأعضاء الستة كلهم من البعثيين الذين ينتمون إلى جيل ما قبل 1968، الأمر الذي يعني اقتحاماً بسيطاً بالنسبة إلى الجيل التالي على هذا المستوى.

نرى هذا الاتجاه نفسه في المراكز القيادية بمجلس الوزراء (وهذا هو المثال الثاني)، خاصة ما يتصل منها بالأمن والاقتصاد. فإذا تتبعنا رؤساء الوزراء ونوابهم ووزراء الداخلية والدفاع والخارجية (أو وزارة الصناعة والتصنيع الحربي) والمالية والنفط، نجد أن معظم الأسماء لم تتغير، كما هو الحال في مجلس قيادة الثورة. ففي عام 1980 كان هناك عشرة من هؤلاء الوزراء، كلهم من البعثيين من جيل ما قبل 1968[28]. وفي عام 1985 وصل العدد إلى سبعة وزراء، خمسة منهم من البعثيين من جيل ما قبل 1968[29]. وفي عامي 1993 - 1994 كان من بين الوزراء التسعة الذين يشغلون المناصب القيادية ثلاثة فقط ممن عملوا بمجالس سابقة وهم: صدام حسين*، وطارق عزيز، وطه رمضان؛ أما الباقون فبينهم اثنان من أسرة صدام (علي حسن المجيد وحسين كامل). ومن بين هؤلاء جميعاً كان حسين كامل هو الوحيد الذي ينتمي إلى البعثيين أبناء جيل ما بعد 1968[30].

هذان المثالان يبينان وجود درجة ملحوظة من الاستقرار، أو بالأحرى مقاومة التغيير لدى المسؤولين على رأس الهيكل السياسي. ويلاحظ أن الأعضاء الجدد

* يشغل صدام حسين، بالإضافة إلى منصبه كرئيس للجمهورية، منصب رئيس مجلس الوزراء. المحرر

ينتمون دائماً إلى الفئة العمرية نفسها التي ينتمي إليها أسلافهم، ولديهم الخلفيات السياسية نفسها. ومنذ عام 1990 انضم إلى النخبة الحاكمة أعضاء جدد، هم من الأقرباء الشخصيين للرئيس صدام حسين. وهكذا، في الوقت الذي اتجه الاهتمام إلى أسرة صدام، فإن ثمة تجاهلاً لظاهرة الفجوة بين الأجيال.

فما هو مغزى هذه الفجوة بين الأجيال؟ منذ ثلاثة عقود تتركز السلطة في أيدي مجموعة آخذة في التضاؤل من جيل ما قبل 1968، ويشترك رجالها في عدة أمور، ليس العمر فقط، وإنما تجمعهم خبرة ورؤية واحدة؛ وخير من يمثلها هو صدام حسين، وتلك هي الجماعة التي أوصلت البعث إلى السلطة في العراق، وأحكمت قبضتها على أجهزة الحكم، ومنهم من قضى فترات لأحكام بالسجن، مثل رجال حزب "تركيا الفتاة" في أوائل القرن العشرين. كما أن معظمهم كانوا أعضاء في منظمات سرية ومن عتاة المتآمرين؛ فجاؤوا إلى كراسي الحكم ومعهم عقلية التآمر. وهم أيضاً من أبناء الجيل الذي كان يعتبر الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق نموذجاً للوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها.

وأهم التجارب السياسية التي أثرت في تشكيلهم كانت في الستينيات؛ وهي حقبة القلاقل العنيفة في العراق التي شهدت أربعة انقلابات عسكرية في غضون عشر سنوات. وكان رجال النخبة عازمين على تفادي حدوث انقلابات أخرى من خلال سلسلة من الإجراءات الوحشية العنيفة، أي أن رجال البعث الذين ينتمون إلى جيل ما قبل 1968 يعرفون كيف يستمرون في السلطة على المدى الطويل، فلديهم الصبر والمثابرة، وأعمارهم تسمح لهم بالبقاء في سدة الحكم لوقت ليس بالقصير حتى القرن الحادي والعشرين؛ ذلك إن استطاعوا أن يواصلوا المسيرة حتى النهاية.

أما جيل ما بعد 1968، وخير مثال له حسين كامل، فقد عاصر هذا الجيل المرحلة التي شكلت تجاربه في ظل حكم البعث. وذاكرة هذا الجيل تكاد تخلو تماماً من أية ذكريات ناضجة عن فترة عدم الاستقرار في الستينيات، أو تجربة "الإقصاء عن السلطة". ويعتبر حكم البعث بالنسبة إليه من المسلمات، وكذلك الامتيازات التي يمنحها المجتمع لأعضاء الحزب. ولما كان هذا الجيل لم يخض صراعاً لكي يصل

إلى السلطة، فهو لذلك يعتبر أقل انضباطاً، وأقل استعداداً للتضحية من أجل الحزب ودور القيادة داخل الدولة العراقية والمجتمع العراقي. وليس بغريب أن يكون لدى أبناء هذا الجيل أيضاً اهتمام بمستقبلهم وامتيازاتهم الشخصية أكثر من اهتمامهم بالمغامرات المحفوفة بالمخاطر الشديدة.

وبالنسبة إلى هذه المجموعة، فإن أهم فترة شكلت خبراتها وتجاربها هي أواخر السبعينيات، وهي حقبة بداية الرفاهية في العراق، عندما بدأ ينفتح أمام المؤثرات الخارجية، في وقت لم تكن فيه إجراءات القهر الداخلية قد وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم. وكان التغير الاجتماعي ملحوظاً، خاصة بالنسبة إلى الفئات المحرومة في المناطق الريفية والأقاليم، كما كان الارتقاء في السلم الاجتماعي يقتضي أن يكون المرء عضواً في حزب البعث وأن يدين له بالولاء، يضاف إلى ذلك أن أواخر السبعينيات كانت الفترة التي بدأ العراق يتطلع فيها إلى الدور الريادي في العالم العربي والعالم الثالث، وكاد أن يحقق هذه التطلعات بالفعل. ولذلك فإن هذه الفترة هي التي يحلم باستعادتها جيل ما بعد 1968.

لكن هذه التطلعات توقفت فجأة بصعود صدام حسين إلى السلطة عام 1979؛ وهو ما كان إيذاناً ببدء حروب استمرت عقداً ونصف العقد من الزمان، وأنزلت دماراً بالبلاد قد يستمر حتى القرن الحادي والعشرين. في هذه الفترة شهد جيل ما بعد 1968 انهيار معظم البنية الأساسية الاجتماعية التي سعى إلى بنائها، كما انهار مستقبله؛ فقد ضاعت فرصة إعادة التعمير بعد الحرب العراقية-الإيرانية؛ بسبب حسابات خاطئة حمقاء في الكويت. وعلى حد قول أحد أبناء هذا الجيل، إن أقرانه تعبوا من خوض الحروب التي بدأها رجال الجيل السابق[31].

من الممكن أن يضم جيل ما بعد 1968 مزيجاً من القديم والجديد معاً؛ فأبناؤه الذين صنعهم حزب البعث ما زالوا يجسدون تيار القومية والاستقلالية القوي الذي يمثل الركيزة الأيديولوجية للحزب، وهدفهم هو بناء عراق حديث، له نفوذ وتأثير في العالم العربي، وهم على الأرجح يميلون إلى الاعتبارات العملية أكثر من الأيديولوجية مقارنة بأسلافهم، كما أن تطلعاتهم إلى المستقبل قد تضاءلت. وهم

يعترفون - ولو على مضض - بتوازن القوى العالمي في الوقت الراهن، ولا يعيشون في أوهام بشأن إعادة بناء العراق، بل إنهم يريدون النهوض بهذه المهمة وحصد بعض ثمار جهودهم؛ ولذلك يستبعدون من برامجهم المغامرات الخارجية الحمقاء. وفي الوقت الذي يشق بعض هؤلاء طريقهم إلى أعلى السلم السياسي في بغداد، فإن قليلين منهم وصلوا إلى القمة. وقد آثر معظم أبناء هذا الجيل أن يتركوا العراق على أن يبقوا داخله انتظاراً لانتهاء الأزمة، وبالتالي فإنهم يعيشون في منفى اختياري. وهذا الجيل، في أغلب الظن، هو الذي سوف يرث السلطة بعد رحيل الحرس القديم؛ ولذلك فإن رؤيته ودوافعه هي ما يجب أن تكون محط أنظار جيران العراق، في الخليج والدول الأخرى التي لها مصالح في المنطقة على حد سواء. وتشير جميع الدلائل إلى أن أبناء ذلك الجيل ما زالوا يحتفظون ببعض - وليس كل - أهداف جيل ما قبل 1968 وتطلعاته. وفي الوقت ذاته ينصبُّ اهتمامهم على التنمية الاقتصادية وثمارها أكثر من الحرب، كما أنهم أقرب إلى التفاهم مع القنوات الدبلوماسية العادية المتاحة أمام المجتمع الدولي من صدام وأتباعه الذين يتحدَّون هذا المجتمع. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: هل يقبل صدام التعامل مع هذا الجيل بمرور الوقت؟ حتى الآن من الواضح أنه لا يقبل ذلك، رغم ما شهده العالم من تغيرات.

أما الجيل الثالث الذي يقف الآن على عتبات مرحلة النضج؛ فليس من السهل أن نسبر غوره؛ لأن العراقيل والمعوقات حالت دون نموه نمواً طبيعياً في أغلب الأحوال، فأبناؤه ينتمون إلى الفئة العمرية التي ولدت في خضم الحروب التي دامت عقداً ونصف العقد، وتحت وطأة الصعوبات الاقتصادية؛ ولذلك فهو الآن يواجه مستقبلاً مظلماً، ويستطيع الإنسان أن يتصور مدى اليأس والغضب اللذين يعاني منهما هذا الجيل، وقد يظهر التمرد والاستياء في صورة التهكم المرير أو السلبية. ولعل المقلق بشأن هذا الجيل أنه لا يجد أمامه مخرجاً إيجابياً في سنوات نضجه الأولى، ولا فرصة للارتقاء في ظل اقتصاد ما يزال ينمو. والحق أنه جيل محروم حرماناً شديداً؛ لأنه نشأ في عزلة شديدة يعاني فيها التعليم من سوء المرافق، كما يكاد الاتصال بالعالم الخارجي يكون مقطوعاً. ونظراً لأنه لا يجد مقياساً واقعياً للحكم على المعلومات

التي تصدر عن بغداد، فإنه معرَّض للوقوع فريسة لما يسمى "بعقلية الحامية العسكرية"؛ وهذا قد يشكل تهديداً لجيران العراق وللمصالح الغربية المتمركزة الآن في منطقة الخليج.

تصدع التماسك بين عناصر الأمة

كان للحرب وما أعقبها من أعمال تمرد آثار سيئة على تماسك المجتمع العراقي؛ لأن هذه الأحداث عززت الهويات العرقية والطائفية على حساب الهوية الوطنية العراقية. ففي شمالي البلاد ضعف الولاء للدولة إلى أقصى حد، كنتيجة غير مباشرة للحرب، مع ظهور معقل منفصل للأكراد لا يعترف بسلطة الحكومة المركزية في بغداد. واشتدت الروح الانفصالية الكردية بسبب القمع الوحشي الذي مارسه النظام الحاكم في العراق، وتحديداً بسبب حملة "الأنفال" التي شنها بين شباط/ فبراير وأيلول/ سبتمبر 1988، والتي أباد خلالها أربعة آلاف قرية، وفق ما أفادت به بعض التقارير. كما شرد مئات الآلاف من الأكراد، وقتل منهم ما بين خمسين ألفاً ومئة ألف نسمة[32]. ومن العوامل التي أذكت النزعة الانفصالية الكردية؛ الإجراءات الوقائية التي قام بها الغرب في أعقاب تمرد الأكراد (وهي إعلان المنطقة الآمنة، وفرض الحظر الجوي)، وانسحاب القوات العراقية والإدارة العراقية من مساحات واسعة في شمال البلاد، وإجراء انتخابات حرة نظمها أهالي تلك المناطق عام 1992.

يجب أن تقاس النزعة الانفصالية الكردية بمجموعة من القوى الأخرى الموجودة في المجتمع العراقي. فربع الأكراد العراقيين - بل ربما ثلثهم - يخضعون لسيطرة الحكومة العراقية، ومعظم هؤلاء في بغداد حيث يعمل الكثيرون منهم في الأجهزة الحكومية، وهناك إدارة كردية منفصلة في بغداد، ولكنها تابعة لحزب البعث. وأهم ما في الأمر أن تجربة الحكم الذاتي الكردية في الشمال انهارت بسبب التناحر بين الحزبين السياسيين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكردي والاتحاد الوطني الكردستاني) وبسبب الصراع الدامي على السلطة بين العديد من الجماعات الكردية

والقبلية، والذي قضى على أية فرصة للتعاون بين الأكراد؛ فقد كشف هذا الصراع الداخلي عن عدم وجود مجتمع كردي له مؤسساته وانتماءاته التي تتجاوز العصبيات القبلية والعشائرية والإقليمية والمحاباة. وقد تفتتت الإدارة الكردية، وبدأت مجموعة من المؤثرات الخارجية تملأ الفراغ السياسي الذي نتج عن هذا التفتت، وتشمل هذه المؤثرات حزب العمال الكردي التركي، والعسكريين الأتراك، والعناصر الإيرانية. وعلى الرغم من أن الطموحات الانفصالية الكردية ما زالت قائمة حتى الآن، فإن هناك في واقع الأمر فراغاً في دوائر السلطة ينمو باطراد، إضافة إلى تطلع الأكراد العاديين مرة أخرى لحكومة منظمة. ولكن نظراً لغياب سيطرة الحكومة المركزية في شمال البلاد، والذي يمكن أن يمتد إلى القرن الحادي والعشرين، فإنه سوف يكون أكثر صعوبة أن يعود الأكراد إلى الاندماج في الدولة العراقية مستقبلاً.

أما في المناطق الشيعية فلا نجد أن مثل هذه النزعة الانفصالية قد تأصلت، ولكننا نجد أن هناك حالة اغتراب بين الشيعة والنظام الحاكم في العراق. وقد ساعد على ترسيخ هذا الاغتراب وحشية النظام في تعامله مع حركة العصيان التي أعقبت عاصفة الصحراء، وما زالت الحكومة تحاول احتواء أعمال العصيان في منطقة الأهوار إلى الجنوب من العمارة، وإن كانت لم تفلح حتى الآن في القضاء عليه تماماً. وقد تم إجبار الأهالي الشيعة المنشقين على هجرة ديارهم، إما بسبب العمليات العسكرية أو بسبب تجفيف مساحات شاسعة من منطقة الأهوار. وفي بعض الأحيان كان رد الشيعة المطرودين هو الهجرة مثل اللاجئين عبر الحدود إلى إيران. لذلك فإن هذا الاغتراب كان بين الشيعة والنظام الحاكم على وجه التحديد لا بينهم وبين الدولة العراقية. فمعظم الشيعة العراقيين (الذين يشكلون أغلبية السكان) يتطلعون إلى تولي معظم المناصب الحكومية في بغداد، لا إلى إقامة دولة شيعية منفصلة.

وهناك أقلية معروفة من الشيعة تتعاطف مع الحركات التي ترغب في إقامة دولة دينية شيعية في العراق؛ ومعظم الأعضاء النشطين فيها يعيشون في إيران، وينتمون إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بزعامة باقر الحكيم، وهو أحد رجال

الدين، ونجل كبير الفقهاء المجتهدين في العراق. وهناك حزب "الدعوة" العراقي الذي يتعرض لاضطهاد شديد داخل العراق، وهو حزب ذو توجه ديني، ولكن جذوره تمتد في قلب المجتمع العراقي بشكل أكثر عمقاً، وله توجهات أكثر قومية من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. وبالرغم من ذلك، فإن معظم الشيعة - حتى غير الراضين منهم عن النظام - يعتبرون أنفسهم عراقيين في المقام الأول، ثم شيعة في المقام الثاني. والواقع أن النظام الحاكم نفسه كان دائماً يضم عدداً من الشيعة الذين يدينون له بالولاء. والطبقات الراقية من الشيعة، كالتجار الأثرياء، وملاك الأراضي، وزعماء القبائل، والموظفين العلمانيين، يؤيدون الدولة، إن لم يكن النظام الحاكم في العراق، وليس من المرجح أن يتمردوا عليها. كما توجد في الأحياء الفقيرة من بغداد مناطق عشوائية واسعة شبه حديثة تنمو باطراد، ويسكنها أكثر من مليون من الشيعة الذين هاجروا من الريف ويعتبرونها موطناً لهم. ويمكن لهذه المناطق - بلا شك - أن تكون مأوى للمعارضة وهدفاً محتملاً للشيعة النشطين، وهذا ما ينطبق أيضاً على مدينتي النجف وكربلاء اللتين شهدتا أشرس معارك التمرد عام 1991.

صحيح أن التمرد لم يؤد إلى قطع العلاقات تماماً بين جماعتي الشيعة والسنة في العراق، إلا أنه تسبب في توتر هذه العلاقات. ولكي يبقى النظام الحاكم في السلطة، فقد استغل هذه الخلافات معتمداً على العناصر السنية أكثر من ذي قبل، للحفاظ على أمنه. ولكن المتعلمين من الشيعة، وكذلك معظم الشيعة في الجنوب - وفقاً للتقديرات المتاحة - يؤثرون تغيير النظام وتداول السلطة داخل الدولة بصورة أفضل مما هي عليه الآن، ولا يسعون إلى أن يكون للشيعة وضع أو كيان سياسي منفصل.

لقد تزايدت حدة التوتر العرقي والطائفي، ولكنها لم تصل إلى الحد الذي يتعذر معه رأب الصدع بين عناصر الأمة، في ظل قيادة أخرى غير القيادة الحالية. ولا شك في أن تصدع الروابط القومية كان نتيجة سلبية للحرب، ولكن هذا التصدع كشف عن ضرورة إشراك كل فئات الشعب في مختلف الأجهزة السياسية في العراق. وسوف يحتاج العراق إلى بذل جهود كبيرة في القرن الحادي والعشرين، بغية التأليف بين فئاته الشعبية المختلفة، ووضع نمط مشترك للحياة يجمع بينهم؛ حتى يستمر العراق كدولة

قومية؛ وذلك لأن طريقة التعامل مع هذه القضية في ظل الحكومات التالية، سوف تؤثر تأثيراً كبيراً في مستقبل الاستقرار للمجتمع العراقي.

تآكل الهياكل المؤسساتية

الاتجاه الثالث هو ضعف الهياكل المؤسساتية في العراق، وأهم هذه الهياكل ثلاثة، وهي: الحزب والمؤسسة العسكرية والأجهزة الحكومية. وقد لحق بهذه المؤسسات أضرار كبيرة، ولكنها ما زالت قائمة حتى الآن، وكانت قبل حرب الخليج الثانية تتمتع بقوة بالغة؛ ولذلك لم يحدث لها انهيار مفاجئ، وإنما تعاني حالياً من عملية تآكل وتحلل بطيئة. وقد يكون تداعي الحزب والمؤسسة العسكرية تطوراً له جانب إيجابي؛ لأنه يمهد لظهور هياكل سياسية بديلة لها في المستقبل.

لقد كان الحزب في وقت من الأوقات هو العمود الفقري لسلطة النظام الحاكم، وكان عدد أعضائه في أوائل الثمانينيات يقدر بحوالي 1.5 مليون نسمة[33]. والحزب منظم تنظيماً هرمياً صارماً، ويتبع نظاماً دقيقاً في اختبار كل الأعضاء الجدد. وبفضل تنظيم الحزب وانضباطه، أصبح للنظام الحاكم قاعدة مؤسساتية قوية تجعله جهازاً يعتمد عليه، لإحكام السيطرة على المجتمع وفرض أوامر النظام. أما الآن فقد ضعف هذا الجهاز إلى حد كبير، ولكنه ما زال مؤهلاً للعمل، كما يتضح بصورة جزئية من الاستفتاء الرئاسي الذي أجري في تشرين الأول/ أكتوبر 1995، على رئاسة صدام حسين، والذي جاءت نتيجته مؤيدة له بنسبة 99٪ كما كان متوقعاً. وتتضح فاعلية الحزب أيضاً في نظام التموين الفعال الذي تطبقه السلطات، والذي بمقتضاه يحصل الشعب العراقي على الحد الأدنى من مواد الإعاشة خلال فترة العقوبات.

ويذكّر هذا النظام كل من يتلقى هذه المواد، بأن الولاء للنظام ضرورة لا غنى عنها لمصالحهم الطبيعية. وقد تعرض الحزب لهزة عنيفة بسبب حرب الخليج الثانية والتطورات التي أعقبتها، كما تضرر بسبب سياسة المحاباة التي يتبعها صدام حسين. كما تعرضت صفوفه عام 1991 في الشمال والجنوب لضربة شديدة؛ بسبب أحداث التمرد، فقد انتقم المتمردون في المناطق الشيعية والكردية من أعضاء الحزب

واستنزفوا قواه، بينما فقد الحزب مكانته في بغداد؛ بسبب استبدال صدام أفراداً من أسرته برجال الحزب العقائديين، وكذلك استغنى عن بعض رجال الحزب مقابل بعض المقربين إليه من أهالي منطقة تكريت. وبالتالي فإن نظام توريث المناصب ومحاباة أفراد الأسرة، دمر نظام الحزب وعملية الترقي في صفوفه على أساس الكفاءة والجدارة.

كما تعرضت المؤسسة العسكرية في العراق لعملية تفتيت وإعادة تقسيم، بالإضافة إلى ما لحق بها من تدهور نتيجة الحرب والعقوبات. فالجيش النظامي العراقي الذي يعود تاريخ إنشائه إلى ما قبل ظهور نظام البعث، له كيان احترافي مستقل وولاء للدولة بعيداً عن الحزب. وفي أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية كان الاحتكاك بين المؤسستين (الحزب والجيش) واضحاً، ثم تحمل الجيش النظامي – خاصة سلاح المدفعية – النتائج السيئة المترتبة عن عملية غزو دولة الكويت، فقد تقلص حجم الجيش وفعاليته بدرجة كبيرة من جراء هذه العملية. ومنذ منتصف الثمانينيات أصبح الحرس الجمهوري منافساً للجيش النظامي، حتى غدا الآن عصب القوة العسكرية العراقية. ويفترض أن هذا الحرس الجمهوري أكثر ولاء للنظام؛ ورغم ذلك، فإنه يعاني من فرار الكثيرين من رجاله، ومن انخفاض الروح المعنوية، بل تظهر الشكوك الآن حول ولاء بعض وحداته. وهناك قوة أمنية خاصة مسؤولة عن حماية الرئيس شخصياً، وهي مكونة من أفراد يثق النظام بهم[(34)]. وقد أضيف إلى هذه المجموعة من الأجهزة قوة جديدة اسمها " فدائيو صدام "، وتعمل تحت رئاسة أبنائه، ويكشف تكوينها عن انعدام ثقة النظام بوحدات الجيش النظامي.

لقد أصبحت المؤسسة العسكرية أيضاً تتسم بطابع العرقية والقبلية؛ فالجنود يأتون من كل الفئات الطائفية والعرقية، مع أن غالبية الضباط هم من السنة، وبالتحديد من مناطق تكريت والموصل وسامراء، والمدن الصغيرة الواقعة على نهر الفرات. والمفترض أن هذا الأسلوب في التجنيد يدعم الولاء للنظام، ولكنه في حقيقة الأمر تسبب في تلاشي الروح المميزة للمؤسسة العسكرية كمؤسسة وطنية. ومنذ وقت قريب تم تعديل أسلوب تعيين الضباط وفرض قيود جديدة عليه، ليقتصر على

مجموعات قبلية بعينها، مما أدى إلى مزيد من التآكل في روح المؤسسة العسكرية، وأخلّ بالتمثيل المتوازن لعناصر الأمة[35]. ورغم هذا كله، فالجيش العراقي بتعداده البالغ 350 ألفاً ما زال مؤسسة لا يستهان بها داخل البلاد، وما زالت قمة الهرم فيه تؤيد الوضع القائم في العراق، ما دامت تتلقى المكافآت والمزايا من قبل السلطة.

أما طبقة الموظفين، وفيهم النخبة المتعلمة من مختلف التخصصات والمهن، فما زالوا يؤدون أدوارهم في العراق، ولكنهم يعانون من مشكلة التآكل نفسها أيضاً. فقد انهارت معايير النظام والكفاءة بسبب هيمنة حزب البعث التي تضع الولاء دائماً قبل الجدارة. وفي الآونة الأخيرة تعرض النظام الوظيفي لمزيد من الاضطراب والخلل؛ بسبب العقوبات التي أدت إلى عجز كثير من الموظفين عن تدبير أمور حياتهم، فاضطروا إلى العمل في وظائف إضافية بحيث لم يبق لديهم وقت أو طاقة لخدمة الجماهير، كما تؤكد التقارير التي تكشف عن الفساد والرشوة وتفشي الجريمة في بغداد.

أما أهم العوامل التي أدت إلى تآكل المؤسسات العراقية، فهي زيادة الاعتماد على علاقات القرابة والروابط العشائرية في شغل الوظائف ضمن الأجهزة الإدارية والمؤسسة العسكرية؛ وهي عملية يشير إليها النظام الحاكم بتعبير "إعادة النظام العشائري"، وإن كان هذا التعبير يفتقر إلى الدقة. فقد أصبح اعتماد صدام حسين على أفراد أسرته المقربين لشغل الوظائف العليا ولحمايته شخصياً أمراً معروفاً. وقد تعرض هذا النظام لضربة شديدة بسبب فرار حسين كامل، وصدام كامل عام 1996، وهما صهرا صدام حسين اللذان أعدما فيما بعد. ولكن هذه الضربة لم تكن في حقيقة الأمر ضربة قاصمة، فما زال أفراد عشيرة (أبو نصر) التي ينتمي إليها صدام يحتلون المراكز القيادية في المؤسسة العسكرية[36]. ويلاحظ أن أسلوب تعيين الأقرباء في تلك الوظائف يتم منذ فترة طويلة وعلى نطاق واسع، بحيث أصبح من الصعب إلغاؤه، حتى ولو سقط النظام الحالي.

لقد بدأ تكليف زعماء القبائل بالحفاظ على النظام والقانون في الريف خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، عندما تم استنزاف صفوف حزب البعث والموظفين،

واتسع نطاق هذه العملية في أعقاب حرب الخليج الثانية والتمرد الذي جاء بعدها. ولم يكن هؤلاء المكلفون من كبار الزعماء القبليين، وإنما أعيان العشائر الصغيرة. وهكذا تم تأليب رؤساء القبائل والعشائر بعضهم ضدّ بعض - خاصة في حالة انقسام القبائل بين الشيعة والسنة - لإبقائهم في حالة من الضعف. ويمكن القول إن سياسة "إعادة النظام العشائري" سلاح ذو حدين، كما يفيد بذلك كثير من التقارير عن المكائد التي تدبرها الجماعات القبلية المختلفة داخل المؤسسة العسكرية، والانتفاضة التي قام بها أفراد قبيلة الدليمي مؤخراً. والمعروف أن القبائل ذاتها ليست في وضع يسمح لها بأن تقوم بدور بناء في السياسة الوطنية، ولكن الروابط القبلية منتشرة الآن في كل المؤسسات الوطنية الرئيسية في العراق - وهي المؤسسة العسكرية، والحزب، ورئاسة الجمهورية، والأجهزة الوظيفية - وهذه الروابط تضعف المؤسسات وتقلل فعاليتها، بل تضعف الهوية الوطنية والولاء الوطني، بينما تقوي العلاقات بين الراعي والمرعي، وبين الأقارب وأفراد الأسرة الواحدة.

ظهر دليل آخر في ربيع 1996 على هذه النزعة القبلية، عندما ذكر أحد التقارير أن القبائل كانت قد تلقت وعوداً بالحصول على مزيد من الامتيازات، منها استعادة الأراضي التي صودرت منها من قبل، ومنحها مزيداً من السلطات المحلية[37]. ولو تحققت هذه الوعود لأدت إلى تقويض أركان الحكومة المركزية العراقية أكثر مما هي عليه من ضعف في الوقت الحالي.

في الوقت الذي رأينا فيه مؤسسات الدولة تنهار تدريجياً؛ بسبب العوامل العرقية والطائفية، والاعتماد المتزايد على الأقارب والعشائر، وخاصة في الوظائف العليا بالمؤسسات، فإننا لا نستطيع أن نحكم الآن على هذه المؤسسات بأنها انتهت تماماً، أو فقدت قدرتها على حكم البلاد. فبعضها - مثل الأجهزة العسكرية والإدارية - بدأ ظهورها في مرحلة ما قبل حزب البعث، وبعضها الآخر مع ظهور الحزب، أما أجهزة الأمن فقد نشأت منذ أكثر من عقدين من الزمن. وتتمتع هذه المؤسسات والأجهزة بالقوة والمرونة، إلى درجة ما زالت تفوق القوى المضادة لها. والواضح أيضاً أنها أقوى من أن تسمح حتى اليوم بظهور هياكل سياسية بديلة عنها داخل العراق، أو قيام

معارضة تذكر للنظام. وإذا لم تظهر مثل هذه الهياكل البديلة ويكون لها نفوذ سياسي، فسيظل العراق يرزح تحت حكم نظام تسلطي، وإن تعرض بين الحين والآخر لبعض عمليات الكبح والتوازنات.

ظهور تيار الاعتدال السياسي

التطور الرابع في العراق، هو ظهور بعض الدلائل على وجود تحول أيديولوجي وثقافي من جانب الطبقات المثقفة، وبخاصة من أبناء جيل ما بعد 1968. والجدير بالذكر أن في العراق تنوعاً فكرياً، ولكن حرية التعبير تعرضت دائماً للقمع من جانب البعثيين، فحال ذلك دون تطورها ونموها. لذلك، ليس من السهل أن نتعرف على ذلك التنوع الفكري، ولكن نستطيع أن نميز العديد من المدارس الفكرية التي تعتبر أثراً من آثار مرحلة سابقة من تاريخ العراق.

أولى هذه المدارس الفكرية هي القومية العربية، التي ترجع جذورها لحقبة الرئيس المصري الأسبق جمال عبدالناصر، ويجسدها حزب البعث في الخمسينيات والستينيات. وقد استفاد صدام نفسه من الفشل الذي منيت به هذه الأيديولوجية، فقام بنقلها إلى البعث، وبدلاً من فكرة تجميع الدول المختلفة تحت لواء أمة عربية موحدة، أخذ صدام بمبدأ العراق القوي الذي يستطيع أن يتزعم نظاماً عربياً جديداً. وقد سمح هذا التغيير لصدام بالتركيز على بناء الدولة العراقية، مع القيام بدور اللاعب الرئيسي على ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وليصبح العراق حصناً منيعاً في مواجهة إيران، وكذلك ليكون قوة ذات ثقل يعتد به في منطقة الخليج. ولا توجد دلائل توحي بأن صدام حسين وأعوانه من جيل ما قبل عام 1968 قد تخلوا عن هذه الرؤية حتى الآن.

ثمة رؤية ثانية موجودة في العراق منذ وقت طويل، أطلق عليها أصحابها اسم "العراق أولاً". وتميل هذه المدرسة الفكرية إلى تصور عملي للوطنية العراقية، وتستند استناداً كبيراً إلى مبادئ العلمانية، والتحديث، والاستقلال، والتأكيد على

الهوية العراقية؛ وهي مبادئ تنتشر أساساً بين العرب السنة، ولكنها أيضاً تحظى بقبول بين الشيعة والأكراد. بل إن صدام حسين نفسه استلهم هذه الرؤية عندما أكد على فكرة تراث الهلال الخصيب القديمة. وللأسف، لم تجد هذه المدرسة من ينظِّر لها تنظيراً فكرياً واضحاً وفعالاً، كما أنها لم تحاول على الإطلاق أن توجد لها قاعدة عريضة من المؤيدين، ومع ذلك يمكن القول بأنها تمثل مفهوماً تُجمع عليه الأغلبية العراقية الصامتة. وفي أعقاب الكوارث التي ألمت بالعراق حديثاً منذ الحرب العراقية-الإيرانية، انتشرت هذه الأفكار وعمَّت جيل ما بعد 1968، وأضيفت إليها مؤخراً نظرية "الفيدرالية"، ولا سيما بين الأكراد في محاولة لمعالجة قضية النزعة الانفصالية، مع الحفاظ على سلامة الدولة العراقية. وما زالت هذه الفكرة محل جدل، كما أنها ما زالت تلقى معارضة من جانب الفئات غير الكردية.

تتداخل رؤية "العراق أولاً" مع مدرسة اليسار الليبرالي، وهي مزيج من عدة حركات؛ مثل الحزب الوطني الديمقراطي الليبرالي الذي ظهر في الخمسينيات؛ والحزب الشيوعي العراقي الذي يركز على الإصلاح الاجتماعي والسياسي في العراق. وبينما نجح الشيوعيون في الخمسينيات في اجتذاب تأييد الفلاحين والعمال، وبلغ اليسار الليبرالي أوجه خلال فترة حكم عبدالكريم قاسم (1958-1963)، ثم بدأ يتلاشى بعدها، فإن حركات الإصلاح الليبرالي لم ترسخ جذورها في العراق مطلقاً، حيث إنها لم تجتذب إلا جماعة صغيرة من المفكرين. ولقد عادت كل هذه الاتجاهات إلى الظهور بين الجاليات العراقية في المنفى، وكان صوتها الرئيسي يصدر عن المؤتمر الوطني العراقي الذي يضم مجموعة من الأفراد والجماعات يلتزمون بالمبادىء الديمقراطية. وبينما نرى بوضوح أن هذه الأفكار تنتشر بين العراقيين المقيمين في الخارج، فإننا لا نستطيع أن نميز على وجه التحديد مدى شعبيتها داخل العراق، وإذا كانت هذه الأفكار في حد ذاتها تحظى بقبول كبير، فإنها أيضاً دليل على تزايد انقسام العراقيين إلى معسكرين فكريين، داخل البلاد وخارجها.

بالإضافة إلى هذه الحركات الرئيسية التي تقوم على فكرة الدولة العراقية العلمانية الموحدة، هناك تياران مضادان لا يعتنقان هذه الفكرة. أولهما النزعة الانفصالية

الكردية؛ ويمثلها الحزب الديمقراطي الكردي والاتحاد الوطني الكردستاني، وكلاهما معتدل وعلماني وموال للغرب، ولا تتجاوز برامجهما حتى الآن الاعتراف بوجود هوية ثقافية منفصلة للأكراد داخل الدولة العراقية. وهناك تيار آخر للقومية الكردية يتسم بقدر أكبر من الراديكالية، ويمثله حزب العمال الكردي التركي الذي ينادي بقيام دولة كردية مستقلة تجمع الأكراد العراقيين والأتراك والإيرانيين. وقد تأصَّل هذا التيار في الشمال، حيث يستقر مؤيدوه في المناطق العراقية الكردية. ولكن الاتجاهات الكردية الانفصالية تعترضها عقبة كبيرة؛ هي الصراعات الداخلية بين الأكراد أنفسهم، بالإضافة إلى تفتتهم السياسي الذي يحول دون تكوين حركة كردية موحدة.

ويعتنق التيار الثاني الرؤية الإسلامية المتنامية في العراق، وأقوى الحركات الإسلامية نجدها بين الشيعة، ولها ملامح طائفية واضحة. وتسعى الحركات الشيعية، مثل حزب "الدعوة" والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق إلى توحيد العراق، شريطة أن يكون ذا توجه إسلامي. ولم ينجح هذا التيار في الاستيلاء على السلطة عام 1991 أثناء أعمال التمرد، مما يكشف عن شعبيته المحدودة، الأمر الذي تطلب تحليلاً ذاتياً حول مبادئ هذا التيار. فقد بدأ حزب "الدعوة" والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في الحديث عن الديمقراطية، وعن استعدادهما لتوفيق أفكارهما مع الاتجاهات الأخرى. وبدأ الإسلام السياسي يتغلغل بين السنة، جيل الشبان تحديداً. ولكن حتى الآن، لا يوجد دليل واضح على أن الصحوة الإسلامية السنية أو الشيعية لها من القاعدة الشعبية والتأييد ما يكفي للوقوف في وجه الحركات العلمانية الرئيسية في العراق.

السؤال المهم في هذا الصدد هو: هل ترسخت فكرة "العراق أولاً" بين الجيلين الثاني والثالث للشعب العراقي، أم إن المناخ السياسي المتقلب حالياً في بغداد - بسبب تزايد إحساس الشعب باليأس - سيولد ردة فعل عكسية ضد الغرب والدول المجاورة للعراق، ويعزز الأيديولوجيا والهوية القوميتين المتطرفتين؟

ويعزز الاحتمال الثاني وجود "عقلية الحامية العسكرية" القوية التي تنمو في العراق منذ ثورة 1958، وتُذكيها عزلة العراق التي اشتدت خلال الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية، ثم أصبحت الآن ذات أهمية كبيرة على الساحة السياسية نتيجة لسياسة الاحتواء والعقوبات؛ الأمر الذي رسخ الشعور بالاضطهاد في بغداد، بما يترتب عليه من مفاهيم وحسابات سياسية خاطئة (لها انعكاساتها في الغرب)، وفي هذا المناخ تزدهر القومية المتعصبة. أما إذا ظهرت نزعات سياسية أكثر اعتدالاً، فعندئذ يمكن كسر تلك العزلة التي تغذي عقلية الحامية العسكرية في الدولة.

لقد أثرت حرب الخليج الثانية وما أعقبها تأثيراً سلبياً في هذه المتغيرات الأربعة: تغير الأجيال، وتماسك عناصر الأمة، والمؤسسات، والاعتدال الأيديولوجي. فنجد أن جيل ما بعد 1968 - وهو الذي سيتسلم السلطة في العراق مستقبلاً - لم يدخل دائرة السلطة بعد، في الوقت الذي يهاجر فيه أبناء هذا الجيل من البلاد بأعداد كبيرة. وفي الوقت ذاته فإن السيادة الوطنية، وتماسك عناصر الأمة، أضعفتهما محاولات التمرد والسياسات التي يتبعها النظام، مما يوجد إحساساً متزايداً بالخوف والتباعد بين الجماعات العرقية والطائفية. كما أن المؤسسات الوطنية التي أنشئت خصيصاً لغرض دمج فئات الشعب، وهي القوات المسلحة، والحزب، والجهاز الإداري، تآكلت تآكلاً شديداً؛ بسبب الحرب، والتفتت، وعودة ظهور السياسة التي تعتمد على روابط القرابة والعشائر. وأياً كان الأمر، فإن ضعف الحزب والقوات المسلحة أمر مطلوب لإفساح المجال لظهور قوى جديدة. وهذا الأمر لا يخلو من المخاطر؛ لأن الضعف الواضح حالياً في تلك المؤسسات، سوف يعجِّل بتداعي الكيان الوطني قبل إجراء إصلاح سياسي عراقي سليم.

من ناحية أخرى نجد أن بعض ملامح النظرة البراجماتية أو العملية قد بدأت تظهر عند جيل ما بعد 1968، بينما نرى الاعتدال والواقعية بالمعنى الحقيقي عند العراقيين في المنفى. وبصرف النظر عن التصور السياسي الذي سوف يشهده العراق مستقبلاً، فإن التغيير الحقيقي في النظرة والسلوك سيكون عملية طويلة وبطيئة تنتظر الجيل الجديد والانفتاح أكثر على المؤثرات الخارجية، وظهور مؤسسات وطنية جديدة

تأخذ في اعتبارها التنوع والاختلافات داخل العراق. وهكذا، فإن التعامل مع هذه التغيرات والاستجابة لها هما من أهم التحديات التي تواجه الغرب ومنطقة الخليج؛ لأن العراق لو استطاع دعم قدراته الاقتصادية والعسكرية والسياسية قبل ظهور قيادة جديدة ونمط سلوكي جديد، فإنه سوف يشكل تهديداً عسكرياً مرة أخرى. أما إذا تغيرت القيادة العراقية على نحو مفاجئ ودون دعم كاف من الخارج، فعندئذ قد تنهار المؤسسات الوطنية ويتصدع التماسك بين عناصر الأمة؛ وهذا أيضاً يمثل تحدياً من نوع مختلف لأمن منطقة الخليج.

التحديات العراقية لمنطقة الخليج

في ضوء الظواهر التي أشرنا إليها، يمكن أن نتساءل عن التهديدات التي قد تتعرض لها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جانب العراق في العقد المقبل. والجدير بالذكر أن طبيعة تلك التحديات وقسوتها تتوقف إلى حد ما على التصور السياسي الذي سوف يعم خلال العقد القادم، ولكن يمكننا التنبؤ ببعض هذه التحديات بغض النظر عن ماهية النظام الحاكم.

من هذه التحديات المتوقعة ظهور منافسة حادة في مجال النفط، فمع بداية تصدير النفط سوف يحاول العراق أن يعوض ما فاته؛ لحاجته الشديدة إلى عوائد النفط، غير أنه من المستبعد أن يتم رفع الحظر النفطي دون الإبقاء على بعض القيود، ما لم يحدث تغير جذري في بغداد. وكما توضح مؤشرات تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم (986) فإن العراق سوف يحاول الدخول إلى سوق النفط على نحو تدريجي، مع استمرار القيود المفروضة من جانب المجتمع الدولي، بدلاً من رفع الحظر بصورة كلية. ومهما تكن كيفية عودة العراق إلى سوق النفط، فإن احتياجه إلى عوائد النفط سوف يكون شديداً بصورة غير عادية على المدى الطويل؛ وذلك لحاجته إلى إعادة التعمير واستيراد السلع الاستهلاكية ودفع التعويضات وخدمة الديون.

أما إذا لم يحدث نوع من التوفيق بين العراق وشركائه في عضوية الأوبك (منظمة الدول المصدرة للبترول)، وإذا لم تخفف القيود الدولية المفروضة عليه، فعندئذ

سوف تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجموعة من التحديات، من بينها التهديد نفسه الذي أدى بالضرورة إلى غزو دولة الكويت. ولكن ضعف العراق الحالي، وتعزيز الوجود العسكري الغربي في الخليج، يوحيان بأن هذا لن يحدث في السنوات الأخيرة من القرن العشرين. ولا شك في أن استمرار النظام العراقي الحالي، واستمرار العقوبات الدولية التي تستنزف موارد العراق، يمكن أن يدفع بالعراق إلى القيام ببعض التهديدات العسكرية في القرن الحادي والعشرين. وتتفاوت حدة هذه التهديدات بين التخويف، والتلويح بالسلاح، والإرهاب، والضغط العسكري على حدود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومع تخفيف العقوبات سوف يتم توجيه قدر كبير من دخل العراق لشراء السلاح، وربما أيضاً للتحايل على نظام التفتيش الذي تقوم به اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، فوفقاً لتصريحات اللجنة لم يحدث أي تغير في نوايا العراق لإنتاج الأسلحة الاستراتيجية. وفي الوقت ذاته فإن استمرار القيود على تجارة العراق قد يؤدي إلى ردة فعل عكسية بين أفراد الشعب العراقي، لا ينصبُّ على الغرب فحسب، بل على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أيضاً؛ فاستمرار الرفاهية النسبية في دول المجلس مقابل استمرار الفقر المدقع في العراق، يمكن أن يسمِّم الوضع الإقليمي. أما إذا تغير النظام الحاكم وتبدلت الأولويات في بغداد، فعندئذ قد يتحسن الموقف، ويصبح النظام الجديد في وضع يؤهله لمزيد من توفيق الأوضاع المالية مع جيرانه ومع المجتمع الدولي.

إن أي نظام عراقي سوف يمثل تحدياً اقتصادياً لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عند محاولته زيادة إيراداته إلى أقصى حد ممكن، بهدف إعادة التعمير والإغاثة بعد الحرب والعقوبات. فعلى الصعيد الاقتصادي سوف يحاول العراق زيادة إيراداته بطرق عديدة، منها بيع النفط بأسعار مخفضة، وتوسيع أسواقه بنشاط وسرعة، وإسقاط ديونه بدلاً من تسديدها. وقد حاول العراق القيام بهذه الإجراءات كلها، ونفَّذ بعضها بالفعل بعد الحرب العراقية-الإيرانية.

أما مع وجود صدام حسين أو من سيأتي بعده، فقد يلجأ العراق إلى التخويف السياسي، أو الضغط العسكري لتحقيق أهدافه الاقتصادية. ولكن إذا ظل الغرب يضغط بقوة كبيرة، فسوف يمتنع العراق عن العدوان العسكري، أما إذا تقلصت القدرات الغربية في المنطقة، فعندئذ قد يحاول النظام العراقي شن عدوان عسكري جديد.

ثمة تحد ثان قد يظهر عندما يسعى العراق إلى استعادة سيادته على أراضيه ومجاله الجوي واستعادة حرية الحركة على المستوى الدولي؛ فعلى الرغم من تخفيف الحظر النفطي، فسوف تظل بعض القيود الأخرى مفروضة ما دام صدام حسين رئيساً للعراق. ومن هذه القيود منطقة الحظر الجوي في شمال البلاد وجنوبها، ونظام التفتيش عن الأسلحة الذي يعتبر تدخلاً سافراً في شؤون العراق، والقيود التجارية على الواردات العسكرية والواردات ذات الاستخدام الثنائي، والترتيبات الخاصة بدفع التعويضات لضحايا العدوان على دولة الكويت. وهذه القيود سوف يتم تخفيفها فقط بالتدريج مع ظهور نظام حكم جديد، وبعد أن يتغير سلوك العراق.

مما لا شك فيه أن العراق سوف يواصل حملته لإلغاء القيود المفروضة على سيادته، ومع تخفيف الحظر النفطي سوف يكون من الصعب فرض قيود على وارداته؛ إذ سيبذل العراق قصارى جهده لتطويق هذه القيود. والأهم من ذلك أن العراق يود استئناف الملاحة الجوية، واستعادة السيطرة على مجاله الجوي وعلى حدوده مع تركيا وإيران من جهة الشمال. وتبقى المشكلة الكردية واحدة من كبرى المشكلات المعلقة دون حل منذ حرب الخليج الثانية؛ فمع وجود صدام في السلطة يصعب التوصل إلى ترتيبات مقبولة بين الحكومة والأكراد والأطراف التي تضمن حماية الشعب العراقي في شمال البلاد. وهذه مشكلة يمكن أن تخف حدتها بدرجة ملحوظة، لو تغير النظام الحاكم في العراق على نحو يقنع المجتمع الدولي بالتفاوض على ترتيبات جديدة بخصوص شمال العراق.

أما بالنسبة إلى مخططي السياسات العسكرية في الخليج، فسوف يزعجهم استعادة العراق لسيطرته على مجاله الجوي جنوب خط عرض 32، وإلغاء القيود الحالية على

تحركات القوات جنوب هذا الخط ؛ لأنها ستسهل حشد القوات العراقية على الحدود مع دولة الكويت، وتجعل الفترة المتاحة للإنذار في حالة حدوث أي تحركات أقل كثيراً مما هي عليه الآن.

هناك تحديات أخرى قد تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ بسبب حدود العراق مع دولة الكويت، ووصول العراق إلى مياه الخليج العربي. فمعظم العراقيين، وفيهم المعارضة، يرفضون الحدود التي رسمتها لجنة الأمم المتحدة بعد الحرب. ومن المنتظر أن تستمر الضغوط للتفاوض حول هذه الحدود لإعطاء العراق مزيداً من الأراضي المطلة على الخليج، ومن بينها جزيرتا وربة وبوبيان، وذلك بغض النظر عن النظام الذي يتولى السلطة. وكلما تم الإسراع بإزالة الحواجز الشخصية في التعامل بين العراقيين والكويتيين من خلال التجارة والاتصالات الشخصية، أمكن تخفيف حدة هذا التوتر، ولكن هذه الاتصالات نفسها مسألة عسيرة جداً في ظل وجود النظام الحالي في السلطة. وحتى إذا جاء نظام حكم جديد، فسوف تظل المخاوف والشكوك ومشاعر الاستياء قائمة بين البلدين لفترة طويلة.

سوف يحاول العراق كذلك تخفيف عزلته الإقليمية والدولية وتقليل وجود قوات التحالف في المنطقة، وهذا ليس بالأمر الهيِّن. فعلى العراق أن يبذل جهداً كبيراً لإقناع جيرانه "بحسن نواياه" في المستقبل؛ إذ إن سلوكه الحالي، خاصة فيما يتعلق بالامتثال لقرارات الأمم المتحدة لا يوحي بالثقة. فالعراق يعتقد - كما كان كذلك لسنوات طويلة - بأن له دوراً رئيسياً في المنطقة، سواء في الخليج أو في العالم العربي، وسيظل يحاول استعادة هذا الدور الإقليمي بغض النظر عن ماهية النظام الذي يتولى السلطة، كما سيستمر في التأكيد بصفة خاصة على دوره في حماية العالم العربي من الهيمنة الإيرانية.

أما إذا لم يعد العراق للاندماج تدريجياً مع دول المنطقة واستمرت عزلته، فإن المشاعر المكبوتة للقومية المحبطة سوف تتراكم داخل العراق، مما يعد بداية غير مبشرة للقرن الحادي والعشرين. وقد تُعزِّز هذه المشاعر العقلية العسكرية العراقية،

بدلاً من أن تؤدي إلى سياسات عملية تدعم التنمية الاقتصادية المستقبلية. ولذلك فإن تقليل عزلة العراق، وفتح البلاد أمام المؤثرات الخارجية، بغض النظر عن النظام الحاكم، يعدّان من أهم المهام الملقاة على عاتق المعنيين بسياسات العراق وأكثرها صعوبة.

أما التحدي الثالث - الأقل احتمالاً - فهو أن العراق إذا ما أخفق في حل مشكلاته الداخلية، ولم يتحسن وضعه الدولي - وفوق ذلك كله، إذا استمرت العقوبات الاقتصادية والعسكرية مفروضة عليه في القرن الحادي والعشرين - فسوف تتردى أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية على نحو يؤدي إلى انهيار مؤسسات الدولة، وهو ما لا يمكن أن نتنبأ الآن بكيفيته أو مداه. فقد يحدث هذا الانهيار في أعقاب تغير النظام الذي يعجز عن تحقيق الاستقرار، أو بعد فترة طويلة من العقوبات المنهكة. ومن المؤكد أن سقوط الحكومة في بغداد سوف يشكل نوعاً مختلفاً من التحديات أمام دول الخليج؛ ذلك أن عدم الاستقرار في العراق يمكن أن يمتد عبر الحدود جنوباً، مثلما يمتد الآن باتجاه الشمال.

وإذا لم تستطع الحكومة العراقية أن تحافظ على القانون والنظام في الجنوب، وأن تسيطر على حدودها مع إيران والكويت والمملكة العربية السعودية، فإن ذلك قد يؤدي إلى نشاطات عبر الحدود تزعزع استقرار المنطقة. فربما يتمركز المزيد من العناصر الشيعية الراديكالية في الجنوب، ولا سيما من لهم صلات بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب "الدعوة"، فيصبح الموقف هناك لا يختلف عن الوضع في جنوب لبنان. وفي ظل هذه الظروف قد تعمل إيران على زيادة نفوذها في المنطقة، لتمارس ضغوطاً جديدة على الحدود بين العراق والكويت. وفي حالة انتشار العنف أو الاضطرابات في شتى أنحاء جنوب العراق، قد تشهد دولة الكويت (وربما الأردن أيضاً) تدفق اللاجئين إليهما. ويمكن القول بإيجاز بأن مشكلات الحدود العراقية قد تزداد تعقيداً، في الوقت الذي يشهد الجنوب فيه تمركز الجماعات المعادية للمصالح الغربية والخليجية. وإذا ضعفت الحكومة العراقية أو شهدت بغداد فترة من القلاقل والاضطرابات، فعندئذ سوف يتغير ميزان القوى في الخليج تغيراً حاسماً لصالح إيران.

الخلاصة

إن التحديات المحتملة من جانب العراق لا تنبغي الاستهانة بها؛ ولذلك فإنها تلقي بثلاث مهام رئيسية على عاتق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وشركائها الغربيين. المهمة الأولى هي كيفية التعامل مع عودة العراق إلى أسواق النفط، على نحو لا يؤدي إلى زعزعة استقرار دول الخليج أو إلى مشكلات اقتصادية جسيمة. كما أن تخفيف العقوبات تدريجياً وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم (986) سوف يقلل من التأثير الأولي للنفط العراقي على الأسواق الدولية. ولكن المجتمع الدولي قد يصر على استمرار القيود التجارية حتى يضمن ألا يتحايل العراق على النصوص الخاصة بالرقابة على التسلح الواردة في القرار رقم (687)، الصادر عن اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة. ولذلك أصدرت الأمم المتحدة في آذار/ مارس 1996 قراراً يهدف إلى إحكام الرقابة على صادرات العراق لهذا الغرض.

وإذا حدث تغيير في بغداد، فمن الجائز جداً أن يتم تخفيف متطلبات الرقابة. ومهما كان وضع هذه القيود، فسوف يظل العراق يواجه مشكلة في تلبية احتياجاته الاقتصادية؛ لأنه تكبد خسائر اقتصادية فادحة؛ ولأن متطلبات إعادة التعمير كثيرة جداً، الأمر الذي يولِّد ضغوطاً مستمرة للحصول على المزيد من الإيرادات، ويضع المنافسة على أسواق النفط، وقضية أسعاره، على رأس الأولويات السياسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبقدر ما يشعر العراق بأن مجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرب يقفان في طريق تلبية حاجاته المالية، يشتد تحديه لهما. ولذلك فإن التعامل مع هذه المنافسة على الأسواق والإيرادات من جانب العراق سوف يكون عنصراً حاسماً لتحقيق الاستقرار في القرن الحادي والعشرين.

والمهمة الثانية هي استعادة العراق لسيادته على أراضيه، وتخفيف العزلة المفروضة عليه، وهاتان مشكلتان مرتبطتان باستمرار النظام الحاكم الحالي، أو مجيء نظام آخر مشابه له. إذ إن إلغاء منطقة الحظر الجوي في الشمال يستلزم وجود تسوية بين الأكراد والحكومة المركزية في العراق، كما أن إلغاء القيود المفروضة على

المجال الجوي العراقي وتحركات قواته في الجنوب، يستلزم اتفاقاً بين العراق وجيرانه من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خاصة دولة الكويت. ولا شك في أن هذه التسويات والاتفاقات سوف تستغرق وقتاً طويلاً حتى تتحقق. وإلى أن يتم ذلك فسيكون على القوى الإقليمية، ومنها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن تحاول تخفيف عزلة الشعب العراقي، حتى ولو أدى ذلك إلى سياسة مزدوجة المسار تجاه الحكومة العراقية. فالاتجاهات البراجماتية التي تظهر بين أبناء جيل ما بعد 1968 لن يدعمها سوى استمرار الروابط وتقويتها مع العالم الخارجي، وهو ما يمكن أن يؤدي أيضاً إلى محو العقلية العسكرية التي تشيع الآن في بغداد.

أخيراً، يجب على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرب الاستعداد لاحتواء الاضطرابات التي قد تصاحب التغيير في بغداد، والتعامل معها بأسلوب بنَّاء، وهو تغيير لا يُنتظر أن يتم بهدوء وسلاسة، وإن كان من المتعذر التنبؤ بطبيعته وتوقيته. فمن مصلحة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يحدث تغيير في بغداد، على ألا تنهار الحكومة ومؤسساتها، وألا تتفكك الدولة العراقية. والتحدي هنا هو في كيفية تحقيق توازن بين القيود المفروضة على تسليح العراق من جهة، وضرورات الانتعاش الاقتصادي من جهة أخرى. وإذا استمرت العقوبات وسياسات الاحتواء أكثر مما ينبغي، فعندئذ قد يحدث التفكك. وعلى العكس من ذلك، إذا قل الاحتواء أكثر مما ينبغي، فقد تحقق بغداد صحوة عسكرية واقتصادية تهدد منطقة الخليج في القرن الحادي والعشرين، كما هددته في أواخر القرن العشرين.

الجزء الثاني

أمن الخليج

ومصالح القوى الكبرى

الفصل الثالث

مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية المصالح الأمنية المشتركة وغير المشتركة

جوزيف موينيهان

تعد قضية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي قضية شائكة ومتشعبة، يهتم بها كثير من الباحثين والمتخصصين وتتناولها كتابات شتى. ويلقي هذا الفصل الضوء على تطور المصالح الأمنية القومية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وتطور العلاقات الدفاعية والأمنية الثنائية أو المتعددة الأطراف بين الدول الخليجية والولايات المتحدة في منطقة الخليج. وعلى الرغم من أن هذا الفصل سوف يتناول الموضوع المذكور أعلاه على المدى القريب، فإن الغرض الأساسي هو دراسة هذه القضية على المدى البعيد الذي يتجاوز بدايات القرن الحادي والعشرين، كما سيتناول شكل العلاقات الأمنية في المستقبل بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية.

من المعروف جيداً أن المؤسسات الدفاعية تميل إلى التخطيط لاحتمال نشوب الحرب في ضوء آخر حرب خاضتها بالفعل. وهذا نهج لا يرضى عنه محللو السياسات الدفاعية والمتخصصون في الدراسات الأمنية بصفة عامة. ومما يؤسف له أن مؤسسة الدفاع القومي الأمريكية الحالية قد درجت على ترسيخ هذ المبدأ إلى حد غير مسبوق. فإدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون تخطط سياساتها الدفاعية المتعلقة بالصراعات الإقليمية على ضوء فكرة "الصراع الإقليمي الرئيسي"، وتخطط لإعداد القوات اللازمة على نحو يشبه ما حدث في "عاصفة الصحراء"[1]. هذا التخطيط هو الذي يحرك التدريبات والعمليات العسكرية الأمريكية يوماً بعد يوم في الخليج وما حوله، لا بل يتحرك النشاط العسكري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أيضاً، بطريقة ربما لا تأخذ في الاعتبار التطور الاستراتيجي للخصم المحتمل في المنطقة، ولا تؤدي إلى تعزيز الاستقرار الداخلي في دول المنطقة.

طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربية

في أوائل التسعينيات ذهب عدد من كبار محللي السياسات الدفاعية والأمنية الأمريكية إلى القول بأن الولايات المتحدة سوف تستغرق ما بين سبع وعشر سنوات، لكي تصوغ وتعلن بوضوح عن سياسة للأمن القومي لفترة ما بعد الحرب الباردة[2]. وأما الآن فلا يرى إلا قليل من المحللين أنه بالإمكان تحديد سياسة الدفاع القومي الأمريكية. فواقع الأمر أنه لم يعد هناك ذلك الإجماع الذي كان يميز صناعة القرار في مجال الأمن القومي الأمريكي خلال فترة الحرب الباردة، كما لم تعد سياسات الحزبين الجمهوري والديمقراطي تقتصر على القضايا الأمريكية الداخلية.

وقد بدأت القرارات المتعلقة بالسياسات تتأثر تأثراً واضحاً؛ بسبب اختفاء هذا الإجماع في دوائر الأمن القومي الأمريكية. ويمكن باستخدام الرسوم البيانية (Venn Diagram) أن نوضح وجود قدر محدود من التداخل، بين مواقف الحزبين الرئيسيين المتنافسين في أمريكا فيما يتعلق بسياسة الدفاع القومي[3]، حيث يبين تقاطع الدائرتين ماهية المواقف المشتركة بينهما. وبينما يترقب محللو الدراسات الأمنية ظهور الإجماع من جديد، فلا بد من أن نشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية،

على مدى تاريخها، لم تشهد إجماعاً كبيراً في الآراء في مجال الأمن القومي إلا لماماً. وفي ظل غياب هذا الإجماع القوي، فإن السياسة الأمنية للولايات المتحدة تعد من الناحية التاريخية سياسة شديدة الانتقاء والتوجس؛ لارتباطها الوثيق بأحداث وظروف عارضة[4] . ويلاحظ أن ثمة ظروفاً جديدة تختبر بدقة حيوية المصالح الأمريكية، وتحدد طبيعتها، والعلاقات الدولية التي لا غنى عنها لخدمة هذه المصالح.

لقد كان من الأسهل دائماً القول بأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية تحكمها "المصالح الحيوية"؛ وهذا في حد ذاته أسهل من تحقيق إجماع على تفصيلات هذه المصالح، أو على السياسة الأمنية اللازمة على وجه التحديد للدفاع عنها. ويرى البعض أن التهديد النووي أثناء حقبة الحرب الباردة كان ضماناً لاستمرار التوافق بين الحزبين الرئيسيين في شؤون السياسات الدفاعية. ولكن يجب ألا ينسى أصحاب هذا الرأي الأحداث المرتبطة بحرب فيتنام؛ فعلى الرغم من أن الإجماع كان أكثر مما هو عليه الآن، فقد كان نخبة رجال السياسة الخارجية في كلا الحزبين، يعترضون دائماً على ما تراه دوائر السياسات الأمنية من ضرورة التحالف مع بعض الشخصيات السياسية التي تتسم بالدكتاتورية البغيضة[5] . وفي بعض الأحيان كان الكونجرس يصدر تشريعات تقضي بعدم شرعية هذه التحالفات.

لذلك يدور الجدل منذ وقت طويل بين رجال النخبة السياسية والأمنية الأمريكية، حول دور القوات العسكرية الأمريكية المتمركزة بالخارج. وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة أصبحت السياسة الأمنية الدولية للولايات المتحدة أكثر إثارة للجدل السياسي عن ذي قبل. وإذا كان الرؤساء الأمريكيون يتوقعون أن يلقوا تأييداً من جانب شعبهم ونوابه السياسيين في الكونجرس بمجرد بدء أي أعمال عدوانية، فعليهم أن يدركوا أن قراراتهم المتعلقة بسياسة الأمن القومي سوف تخضع لتمحيص شديد، وكثيراً ما تكون عرضة للقيود التي تفرضها المعارضة السياسية، باستثناء القرارات التي تتخذ عند الالتزام الصارم باستخدام القوة. وخلاصة القول، إن الإجماع القوي قد لا يتحقق مطلقاً فيما يتعلق بالسياسة الأمنية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

على الرغم من عدم وجود إجماع قوي دائم، فإن الدور الأمريكي البارز في أمن الخليج يتمتع حالياً بتأييد كبير من الحزبين الرئيسيين. بل إن هناك ائتلافاً ملحوظاً يجمع بين العرب الأمريكيين، واليهود الأمريكيين، والليبراليين، والمحافظين، ودعاة العلاقات المتعددة الأطراف أو تلك أحادية الطرف، ودعاة الانعزال، وأنصار النظام العالمي الراهن.. الخ، الذين يؤيدون القيام بعمل عسكري أمريكي مباشر وصريح في الخليج، رداً على أي عدوان عراقي جديد ضد جيرانه من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو إسرائيل، أو الأردن، أو رداً على أي عمل صريح من أعمال الحرب يمكن أن ينسب بوضوح لإيران ضد أي من هذه الدول. وهذا الائتلاف القوي بين الحزبين يظهر في القليل من المكوِّنات المهمة الأخرى للسياسة الأمنية القومية الحالية للولايات المتحدة(6). فعلى سبيل المثال، نجد جدلاً حاداً في الكونجرس بشأن السياسات الأمريكية المضادة لانتشار الأسلحة النووية، والسياسات التي تتطلب مثولاً عاجلاً للقوات الأمريكية بالخارج(7). لقد كانت المناقشات التشريعية التنفيذية التي دارت مؤخراً حول قضايا الأمن القومي لاذعة، وتعكس آراء حزبية شخصية ضيقة الأفق(8).

وما يزال الائتلاف الذي يؤيد السياسة الأمنية القوية للولايات المتحدة الأمريكية، الخاصة بالخليج مستمراً، على الرغم من أن دوائر السياسة الأمريكية لا تعرف أو تفهم إلا القليل عن شعوب الخليج وثقافتها؛ وعلى الرغم من اختلاف طبيعة الأنظمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن النظام الأمريكي(9).

وما زال الائتلاف قائماً أيضاً رغم عدد المدنيين الأمريكيين - وهم قلة في معظم الأحوال - الذين تتعرض حياتهم للخطر بسبب وقوع أي عدوان في منطقة الخليج، حيث يقيم عدد قليل نسبياً من الأمريكيين. وفي الحقيقة فإن الإجماع على السياسات الأمريكية بشأن الخليج لايتسم بأية طبيعة أيديولوجية، أو أسرية، أو عاطفية، وإنما يجمع رجال النخبة الأمريكيين تقريباً على أن أمن منطقة الخليج يعتبر من المصالح الأمريكية الحيوية، لأسباب مهنية تتعلق بالأنشطة التجارية، ولا دخل فيها للعواطف.

لقد ظهرت بعض التحديات للدعم الأمريكي القوي لأمن الخليج في عدة مناسبات. ففي عامي 1995 و 1996 اندلعت مجموعة من حوادث العنف السياسي الداخلي في دولة البحرين والمملكة العربية السعودية، مثل الهجمة الإرهابية على إحدى منشآت الحرس الوطني في الرياض، والتي راح ضحيتها عدد كبير من الأمريكيين؛ فاتخذت الدولتان مجموعة من الإجراءات المضادة للسيطرة على الانشقاق وأعمال العنف الداخلي. ولكن دعاة حقوق الإنسان اعتبروا أن هذه الإجراءات كانت شديدة الصرامة، واتهمت إدارة كلينتون حكومة المملكة العربية السعودية بأنها "تنتهك حقوق الإنسان"، (وهو وصف يطلق على عدد من الدول الأخرى، منها جمهورية الصين الشعبية). ولكن هذه التحديات لم تثن عزم الائتلاف الذي يناصر السياسة الأمنية الموجودة على أهبة الاستعداد في الخليج، كما أنها لم تلحق ضرراً بالسياسات الأمنية.

التغيير الاجتماعي والسياسي في منطقة الخليج وعلاقته بالولايات المتحدة الأمريكية

يعتقد معظم المراقبين المعنيين بشؤون الخليج؛ بأن حدوث تغيير اجتماعي وسياسي كبير في المنطقة في السنوات المقبلة يعتبر أمراً حتمياً، ويرى كثيرون منهم أن هذا التغيير سوف يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. فعلى سبيل المثال، يشير أحد المراقبين الأمريكيين إلى عملية التغيير المرتقبة بوصفها "موجة هائلة (محتملة) من التحولات التي تحققت والتي ما زالت تتحقق". ويتنبأ هذا المراقب بحدوث "توتر وتصدع في الهياكل السياسية والاجتماعية في الخليج"[(10)].

وبغض النظر عن مدى تفاؤل هذا المحلل أو تشاؤمه، فإن التنبؤ بمستقبل منطقة الخليج عملية تقوم في جانب كبير منها على التخمين[(11)]. فثمة فرق كبير بين التحول في السياسات الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، والتأكيد على أن هذا التحول سيؤثر في المفاهيم والممارسات الأساسية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ وبين القول بأن الاضطراب السياسي في منطقة الخليج أصبح قضية مزمنة تتفاقم بدرجة لا يمكن علاجها أو مقارنتها بعدم الاستقرار السياسي في مصر أو الجزائر[(12)].

إن شعوب منطقة الخليج العربي قد تخيِّب ظن الذين يتنبؤون بحدوث فوضى سياسية في المستقبل، مثلما خيبت توقعات الذين تنبؤوا للمنطقة بمصير محتوم في الحاضر والماضي.

على أي حال، من الأصوب أن نتوقع حدوث تغيير سياسي واجتماعي كبير في منطقة الخليج العربي، بل في جميع أنحاء العالم في القرن القادم. وحري بكل الذين يحاولون التنبؤ بمستقبل الخليج على المدى الطويل بأية درجة من الدقة، أن يلاحظوا أن المحللين طوال القرن العشرين لم ينجحوا في التنبؤ، إلا بالقليل من التغيرات السياسية الرئيسية التي شهدتها منطقة الخليج خلال هذا القرن. ويبدو أنه لا توجد دلائل في الوقت الحاضر على وجود مشاعر من السخط السياسي على نطاق واسع في هذه المنطقة، كما أن المشاركة غير الرسمية في العملية السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أكبر كثيراً مما قد يلاحظه المراقبون التابعون للمؤسسات الحكومية الرسمية. معنى هذا أنه مع وجود احتمال كبير بحدوث تغيير ثوري يزعزع الاستقرار في منطقة الخليج، فإن هذا التغيير ليس ضرورة حتمية، كما أنه بالتأكيد ليس في مصلحة الحكومات القائمة في الخليج العربي، ولا مصلحة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وتستطيع هذه الحكومات بقدر كبير من حسن التدبر والتوفيق أن تسيِّر دفة التغيير المتوقع، بحيث تحوله من التثوير إلى التطوير.

ولا توجد بصفة عامة إلا دلائل قليلة توحي بأن العناصر السياسية الراديكالية في منطقة الخليج سوف تدعم المصالح الأمنية القومية الأمريكية. لذلك وقفت إدارة الرئيس كلينتون موقفاً عاقلاً، عندما تراجعت عن تفكيرها السابق في تكليف وزارة الدفاع الأمريكية بمهمة العمل على إدخال الديمقراطية إلى منطقة الخليج. ويبدو أنه يتزايد وعي المسؤولين بأن محاولة التأثير في الأحداث السياسية الداخلية في منطقة الخليج العربي قد تؤدي إلى نتائج عكسية، وأن سياسة الولايات المتحدة في مساندة التحول الديمقراطي قد أخذت صورة أكثر اعتدالاً من ذي قبل، بحيث أصبحت هذه المهمة أكثر واقعية، الأمر الذي طمأن معظم المتخصصين في المؤسسة الدفاعية الأمريكية[13].

الولايات المتحدة، وعملية السلام، وأمن الخليج

نجد على النقيض من المواقف المؤيدة للدور الأمريكي في أمن الخليج، أن تأييد السياسة الأمنية الإسرائيلية يعتمد على جماعة ضغط (لوبي) قوية تحصل على تمويل كبير، وتستند إلى الروابط العرقية، بل التأييد المعنوي من جانب قطاع عريض من الشعب الأمريكي. وهذه الجماعة لها تأثير كبير في الكونجرس بسبب تأييده لأعضاء مختارين منها. وقد نجحت بذلك في توفير قدر من الدعم السياسي والاقتصادي للحكومة الإسرائيلية يفوق الحد في بعض الأحيان. وعلى أي حال، فالولايات المتحدة دائماً تضع المصالح الأمنية الإسرائيلية فوق غيرها من المصالح الأمريكية الرئيسية في المنطقة، حتى إنها كثيراً ما تؤدي إلى حدوث ردة فعل عكسية في العالم العربي، بما في ذلك منطقة الخليج العربي.

لقد واجهت الولايات المتحدة عدة صعوبات في محاولاتها ضمان أمن إسرائيل، وفي الوقت ذاته لحماية مصالحها من خلال وجود دور لها في الشرق الأوسط، وخاصة للحصول على نفط الخليج. وأبرز هذه الصعوبات ما تعرضت له إبان حرب 1973 بين العرب وإسرائيل، وما صاحبها من قطع إمدادات النفط العربي عنها. ولذلك فالسلام العربي-الإسرائيلي هو أفضل فرصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية، لموازنة هذه الأهداف التي يبدو أنها لا تسير جنباً إلى جنب. وكم سعت الولايات المتحدة لتعزيز هذا السلام خدمة لمصالحها؛ فجاءت "السياسة المكوكية" لوزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر، واتفاقية كامب ديفيد، كتطورات مبشرة على هذا الصعيد، ولكن لم تتحقق النتائج المتوقعة منهما. ثم نشطت عملية السلام مرة أخرى عقب مؤتمر مدريد عام 1991، بفضل جهود وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر. ولكن أهم تطور في هذا المجال لم يأت نتيجة للسياسة الأمريكية الجريئة، وإنما بفضل اتفاق أوسلو بين شمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي، وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، في صيف عام 1993.

يجب ألا نهوّن من المشكلات الضخمة التي ما زالت تواجه المفاوضين. فعند كتابة هذه الدراسة في أوائل عام 1997، كانت عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية قد تدهورت، على أقل تقدير، منذ انتخاب حكومة نتنياهو في إسرائيل في منتصف عام 1996. وإذا كانت الفرصة ما زالت قائمة على المستوى الاستراتيجي أمام عملية السلام للتوصل إلى اتفاق دائم ومرض لجميع الأطراف، فإن استعداد تلك الأطراف – خصوصاً حكومة نتنياهو – لتحمل المخاطر السياسية التكتيكية المرتبطة باتفاق السلام قد تراجع بوضوح عن المرحلة العاصفة التي ميزت عامي 1993 و1994. وفي بداية فترة الرئاسة الثانية لإدارة كلينتون، أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت فور تعيينها استعداد الولايات المتحدة للمساهمة في دفع عملية السلام على المستوى الدبلوماسي، والعمل على ضمان اتفاقيات السلام في المنطقة على المستوى العسكري. ولكن الشهور الأخيرة لم تشهد حدوث أي تطور في هذا الصدد.

تغطي عملية السلام مجالات واسعة النطاق تتجاوز العلاقات السياسية ـ العسكرية بين الخصوم، ويأتي المجال الاقتصادي على رأس أولويات هذه المجالات. ومن المدهش أن نرى استعداد الحكومات العربية، بما فيها الحكومات الخليجية، للدخول في علاقات جديدة وغير تقليدية مع إسرائيل نتيجة عملية السلام. وليس من قبيل المصادفة أن الحكومات الخليجية المستعدة للدخول في هذه العلاقات الاقتصادية هي أقل حكومات الخليج ثراء، من حيث احتياطي النفط الموجود في أراضيها. ويلاحظ أن تزايد الروابط الاقتصادية الشخصية بين رجال الأعمال العرب والإسرائيليين أصبح عاملاً مهماً من عوامل بناء الثقة بين الطرفين. وتفيد بعض التقارير أن من بين هؤلاء رجال أعمال من الدول الخليجية ذات الإنتاج النفطي الضخم. وليس من المستبعد أن تزداد أهمية هذه الروابط مع مرور الوقت، لتصبح أهم من الاتفاقات بين الحكومات[14].

أما إذا تمت التسوية بين العرب وإسرائيل، فسوف يكون لها دلالات مهمة بالنسبة إلى أمن منطقة الخليج العربي، تتجاوز انتهاء التهديد العسكري من جانب إسرائيل؛ إذ إنها سوف تؤثر في التهديد من جانب إيران؛ وهو التهديد المتمثل – على نحو مباشر –

في دعم إيران للجماعات الإسلامية في المنطقة. ويلاحظ أن أصعب مسار في مفاوضات السلام حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة هو المسار السوري - الإسرائيلي، غير أن سوريا قد أقرت بأن عقد اتفاق سلام ثنائي مع إسرائيل؛ سوف يتضمن سحب الدعم اللوجستي - الإداري المهم والضروري الذي تقدمه سوريا إلى الجماعات شبه العسكرية التي تقوم بأنشطتها في لبنان، والتي تمولها إيران.

وأقرت إسرائيل أيضاً من جانبها بأن عقد اتفاق السلام الثنائي مع سوريا وما سيعقبه من اتفاق مع لبنان سوف يتضمن سحب القوات الإسرائيلية، وإلغاء الدعم الإسرائيلي للقوات شبه العسكرية المقيمة في " المنطقة الأمنية " الخاضعة لسيطرة إسرائيل شمالي الحدود المعترف بها دولياً بين إسرائيل ولبنان، والتي تنتمي أصلاً إلى هذه المنطقة. وسوف يكون لهذه الخطوة فائدة مباشرة لأمن إسرائيل ولبنان؛ لأنها ستحرم الجماعات الإسلامية المعارضة للنظامين من الدعم الإيراني، كما ستقوض دعائم السلطة الأيديولوجية الإيرانية التي تحاول تصدير الثورة الإسلامية إلى خارج حدودها.

يمكن على المدى البعيد أن تفيد التسوية العربية - الإسرائيلية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقدر ما يمثل التهديد الإيراني خطراً استراتيجياً مشتركاً، بالنسبة إليها وإلى إسرائيل. وإذا ظلت العلاقة بين العرب وإسرائيل علاقة عدائية؛ فلن تكون هناك إمكانية لتحقيق تعاون استراتيجي ضد أي تهديد مشترك. ولكن في ظل التسوية العربية - الإسرائيلية، يمكن أن يحدث هذا التعاون بين إسرائيل ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الولايات المتحدة الأمريكية واحتواء إيران والعراق

منذ أن أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها دور الدولة الضامنة للأمن في منطقة الخليج، بدلاً من بريطانيا في أوائل السبعينيات، حاولت أن تحافظ على استقرار المنطقة، من خلال المحافظة على توازن تقريبي في القوة العسكرية بين أقوى

دولتين في الخليج، وهما العراق وإيران، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من السياسات المساعدة لتحقيق أهدافها. وهذا معناه أنها كانت تسعى أولاً إلى دعم النظام الملكي في إيران ضد النظام الاشتراكي المعادي للغرب في العراق، ولكن حساباتها الأمنية تغيرت تغيراً جذرياً مع سقوط الشاه وظهور النظام الثوري. وفي أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تؤيد العراق، بقصد إحباط محاولات الجمهورية الإسلامية الإيرانية للهيمنة على المنطقة، وليس لأن الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقبل أن يفرض صدام حسين هيمنته على المنطقة. أي أن تأييد الولايات المتحدة ودول الخليج العربية للعراق كان في واقع الأمر تحالفاً نظرياً ضمنياً وتكتيكياً لخدمة مصالح استراتيجية أكبر. فلم يكن ذلك الوضع يختلف عن موقف الدول الأعضاء في ائتلاف "العالم الحر" التي أذعنت لهيمنة الزعامة الأمريكية، ليس حباً بالولايات المتحدة الأمريكية، وإنما كراهية للاتحاد السوفيتي السابق. ونظراً لأن هذه الائتلافات بطبيعتها ائتلافات مؤقتة، فمن المهم أن نتساءل عن الظروف التي يمكن أن يتغير فيها ولاء أطراف التحالف المعادي لصدام حسين، والذي نجح في إخراجه من الكويت - بما فيهم الولايات المتحدة - وذلك خلال القرن الحادي والعشرين.

بعد مرور أكثر من سبع سنوات على غزو العراق للكويت، بدأت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تستخدم لغة معتدلة وسياسات معتدلة، إلى حد ما، تجاه صدام حسين[15]. وتؤكد الأمم المتحدة أن صدام حسين مستمر في تطوير وإخفاء أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يعني استمرار عزلة العراق السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية، كما يعني أن قيادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تدرك نوايا العراق جيداً - على الأقل على المدى القريب[16]. وقد بدأت بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فعلاً في إعادة تقويم علاقاتها بالعراق. ففي أواخر 1995 أعلن صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، أن سياسة العقوبات القائمة تحتاج إلى مراجعة، وشاركه في هذا الرأي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر. كما أعرب

الأمير خالد بن سلطان آل سعود - قائد القوات المشتركة ومسرح العمليات في حرب الخليج الثانية - عن رأي مشابه في هذا الصدد[17].

إذا اختارت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تخفف من موقفها المتشدد تجاه العراق بشكل جوهري على المدى القريب، فمن المؤكد أن ذلك سوف يكون مصدراً للاحتكاك مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي لن تقبل أي تطبيع للعلاقات مع العراق ما دام صدام حسين في السلطة[18]. إن اللغة المتطرفة التي يستخدمها صدام حسين ومغامراته العسكرية التي يقوم بها من وقت إلى آخر، بالإضافة إلى تزايد الوجود العسكري الأمريكي، كل ذلك يعمل على استمرار تشويه النصر العسكري لتحالف "عاصفة الصحراء" من الناحية السياسية في منطقة الخليج على نطاق مكثف وباهظ التكاليف[19]. ومن ناحية أخرى، وبعد أن حولت الولايات المتحدة الأمريكية صورة صدام إلى شيطان، فإنها ليست الآن في وضع يسمح لها بإقامة علاقات سياسية سليمة - ناهيك عن إقامة علاقات ودية - مع حكومة صدام التي أصبح بقاؤها في السلطة يسبب حرجاً للولايات المتحدة. وهكذا يمكن القول بأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بأمن الخليج ما زالت رهينة الأسلوب الذي كانت تتبعه إدارة الرئيس بوش قبل اندلاع الصراع مع العراق.

أما على المدى البعيد، فيمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على تحسين علاقاتها مع العراق مرة أخرى، خاصة إذا خرج صدام حسين من مسرح الأحداث، باعتبار أن العراق قوة إقليمية مهمة جداً للولايات المتحدة، بحيث لا تستطيع الاستمرار في التعامل معها بأسلوب "الاحتواء" إلى ما لا نهاية. كما أن الوضع الحالي للسياسات الإيرانية يوحي بأن هناك احتمالاً قوياً بأن تتطلع الولايات المتحدة في المستقبل إلى كبح جماح الأطماع الإيرانية، عبر إقامة علاقات أفضل مع العراق[20]. فإذا ما أراد الشعب العراقي تغيير نظام صدام لتحل محله حكومة أخرى أقل ولعاً بأسلحة الدمار الشامل، وأكثر استعداداً لحل المنازعات من خلال التشاور مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة، عندئذ يمكن، بل ومن المرجح، أن يظهر قدر أكبر من المرونة في السياسة الأمنية الأمريكية.

وفي المقابل، من الصعب أن نبالغ في التأكيد على عمق العداء بين الولايات المتحدة وإيران، وإمكانية استمراره على ما هو عليه لفترة طويلة [21]. ويلاحظ أن التحكم في الوصول إلى نفط الخليج والحصول عليه يعد عاملاً مهماً في الصراع المستمر بين الولايات المتحدة وإيران. ذلك أن المشاعر التي تكنها كل من هاتين الدولتين للأخرى لا يمكن تفسيرها بالكامل في ضوء تضارب المصالح الوطنية المتعلقة بموارد الطاقة. فمنذ أزمة الرهائن الأمريكية أصبحت صورة الإيرانيين في ذهن المواطن الأمريكي العادي تتسم بالتعصب والاستبداد الإرهابي وعدم احترام كرامة الإنسان، أو المعايير المتفق عليها للمشاركة السياسية الدولية. أما في إيران فإن النخبة الحاكمة ترى أن الأمريكيين لا يخدمون سوى مصالحهم الشخصية، ولا يعبؤون بالقيم الأخلاقية وحرية الدول الصغيرة وحقوقها؛ وذلك بسبب التأييد الأمريكي الشديد للشاه، بما في ذلك مساعدته على استرداد عرش الإمبراطورية الإيرانية عام 1953. وحتى لو استطاعت الولايات المتحدة تحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط، لظلت تعارض الحكومة الثورية في إيران على الصعيد السياسي؛ ولو رحلت القوات العسكرية الأمريكية من منطقة الخليج، لبقيت إيران ترى أن واشنطن تسعى في الخفاء إلى السيطرة على مجريات الأمور في المنطقة من خلال فرض ثقافة علمانية مادية، ما لم يتم التصدي لها.

إن اللهجة اللاذعة التي تحيط بالنزاع الأمريكي ـ الإيراني تتفاقم من آن إلى آخر في كلا المعسكرين على لسان السياسيين الساعين وراء المناصب، أو الصحفيين الذي يحاولون اجتذاب القراء، وأحياناً العلماء والخبراء الإقليميين الذين يخفون ميولهم الأيديولوجية تحت ستار العلم. ومنذ ظهور الحركات الإسلامية المتشددة في شتى أنحاء العالم الإسلامي، أصبحت هناك مدرسة فكرية في الغرب ترى أن العالم الإسلامي برمته معاد للغرب ويجب التعامل معه على أنه عدو؛ حتى إن المحافل الأكاديمية شهدت مساجلات حامية حول هذا المفهوم. كما نشر عدد من كبار العلماء في الغرب مقالات مهمة في دوريات مرموقة تحمل عناوين مثل (صدام الحضارات)، أو (الغضب الإسلامي)[22]. ويعني هذا التناول أن تأثير حجم النفوذ الإيراني الراديكالي في الحركات الإسلامية كثيراً ما يتسم بالمبالغة.

كما أصرَّت إدارة كلينتون على التصريح بأنها تقف في مواجهة التطرف وليس الإسلام؛ حيث أشارت في عدة مناسبات إلى أن السياسات الإيرانية الخارجية ذات الطابع الإسلامي لا تتفق مع قيم المجتمع الدولي(23). وهذه الإدانة تأتي كإشارة إلى استجابة الحكومة الأمريكية الإجبارية للإجماع الداخلي المتشدد والدائم على شعور العداء لإيران، الذي يتجاوز شخص الزعيم الإيراني، بعكس العداء الأمريكي لصدام. ففي عام 1995 - أي بعد وفاة آية الله الخميني بسنوات - وسَّعت إدارة كلينتون من نطاق العقوبات الاقتصادية التي تكاد تكون قد انفردت بفرضها على إيران، ونجحت بعض الشيء في حث حكومتي روسيا والصين على الحد من نقل التقنيات النووية إلى إيران.

في ظل المناخ الدولي الأحادي القطبية الذي تهيمن عليه قوة سياسية عسكرية كبرى واحدة هي الولايات المتحدة، تتوتر العلاقات السياسية لقلة قليلة من دول العالم، إما علانية أو على نحو عارض؛ وذلك لإرضاء طهران بشأن القضايا الأمنية الإقليمية المهمة، مثل نقل التقنيات النووية(24). وقد نجحت الولايات المتحدة نسبياً في الحد من مبيعات الأسلحة الدولية إلى إيران، وخاصة أسلحة الدمار الشامل، ولكنها لم تنجح بالقدر نفسه في الحد من مبيعات المواد غير العسكرية لإيران. وكانت العقبة الكبرى أمام تجارة المواد غير العسكرية هي إيران نفسها؛ وذلك بسبب تدهور اقتصادها وتحيزها ضد الغرب، وخاصة من جانب رجال الحكومة المنظِّرين، مما يدمر الثقة الدولية فيها كشريك تجاري. ولكن يلاحظ أن إيران ما زالت شريكا تجارياً وشريكاً في استثمارات الطاقة مع القوى الأوربية. وبصفة عامة نجد أن المتحدثين باسم الدول الأوربية كثيراً ما يشيرون إلى أن الدخول في علاقات مع إيران سوف يكون له نتائج أفضل من نتائج سياسة "الاحتواء"، وهذا ما يشبه بدرجة مدهشة السياسة الأمريكية تجاه الصين.

إلى جانب معارضة الانتشار النووي في شتى أنحاء العالم، تسوِّغ الولايات المتحدة رد فعلها المتشدد إزاء إعادة التسلح بصفة عامة في إيران؛ بالزعم بأن طهران تعد نفسها لعمل عسكري على غرار العدوان الذي شنه العراق في ظل حكم صدام حسين. ولو رجعنا إلى سجل أطماع الإمبراطورية الإيرانية وسعيها للهيمنة الإقليمية،

لرأينا أنه من حسن التدبير أن تعمل أجهزة الأمن القومي الأمريكية على تدريب القوات المسلحة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتزويدها بالمعدات، إلى جانب نشر القوات الأمريكية في المنطقة لردع أي هجوم تقليدي أو غير تقليدي من جانب إيران، شريطة أن توضع طبيعة هذا التهديد في إطارها الصحيح. فمعظم القدرات العسكرية التقليدية الإيرانية قد تم تدميرها خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، كما أن العقوبات الأمريكية المفروضة على نقل مواد الأسلحة غير التقليدية وتقنياتها قد حققت بعض النجاح، وإن كان محدوداً. والأهم من ذلك أن الاقتصاد الإيراني تدهور تدهوراً حاداً في السنوات الأخيرة بسبب الحظر الخارجي الذي قادته الولايات المتحدة، وكذلك بسبب مجموعة كبيرة من الأزمات الاقتصادية الداخلية. ولذلك، فمن المستبعد أن تحاول إيران شن عدوان علني على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باستخدام القوة العسكرية في المدى القريب. كما أن العجز السياسي الذي تعاني منه الحكومة الإيرانية والذي يجعلها غير قادرة على إجراء إصلاحات اقتصادية فعالة، قد يمتد بالعجز الاستراتيجي الإيراني إلى ما لا نهاية.

لقد حاولت إدارة الرئيس كلينتون أن تنأى بنفسها عن سياسة الإبقاء على التوازن بين القوتين العراقية والإيرانية، فأعلنت عن سياسة "الاحتواء المزدوج" لفرض العزلة على كلتا الدولتين حتى تُظهرا - من وجهة نظر الولايات المتحدة - ما يدل على استعدادهما للامتثال لمعايير السلوك السياسي الدولية. وفي ضوء الاتجاهات الماضية كان العراق وإيران يميلان من وقت إلى آخر لمحاولة فرض الهيمنة السياسية في منطقة الخليج؛ ولذلك يهتم الخبراء الاستراتيجيون في دوائر الأمن القومي الأمريكية ببحث جدوى الاستراتيجية التي تقوم على مبدأ توازن القوى. وعلى أي حال، تعد حماية أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من العراق وإيران ضرورة، حتى أوائل القرن الحادي والعشرين على الأقل، مهما كانت الاتجاهات الأيديولوجية داخل النظامين في بغداد وطهران، ومهما كانت الأفضليات السياسية للإدارة الأمريكية في واشنطن. أما في العقود التالية، فقد تتراجع ضرورات الأمن القومي المتعلقة بوصول الولايات المتحدة إلى موارد الطاقة في الخليج.

النفط كعنصر يحكم المصالح الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج

نظراً لأن النفط عامل رئيسي في تحديد المصالح الاستراتيجية في منطقة الخليج، فإن أي تغيرات طويلة الأجل في سوق النفط الدولية سوف يكون لها أثر عميق في الدور الأمني للولايات المتحدة في منطقة الخليج خلال القرن الحادي والعشرين[25]. وفي الأعوام الثلاثين القادمة، ينتظر أن ينخفض إنتاج النفط في بعض دول الخليج انخفاضاً حاداً، وأن ينتقل نصيب الأوبك من الأسواق إلى مصادر أخرى غير تابعة للمنظمة، نتيجة للاكتشافات والتقنيات النفطية الجديدة. وقد وصل إنتاج البحرين بالفعل إلى مرحلة تقترب من استنزاف الموارد بصورة كبيرة. ويرى البعض أن هذا الوضع هو الذي أدى إلى تفاقم الاضطراب السياسي والاجتماعي في البلاد. أما سلطنة عمان وقطر فلا يتوقع أن تحتفظا بمعدلات الإنتاج الحالية على مدى السنوات العشرين أو الثلاثين القادمة. وبالنسبة إلى إمارة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد تفقد هي الأخرى قدراً كبيراً من طاقتها الإنتاجية خلال الفترة نفسها. وخلاصة القول إنه نظراً لأن اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعتمد كلها على الصادرات النفطية، فإنها قد لا تستطيع الحفاظ على إجمالي الناتج المحلي الحالي الذي يعتمد على العوائد المتولدة عن مبيعات النفط[26].

ومن جهة أخرى، فإن مستقبل منطقة الخليج الاقتصادي تشوبه بعض المشكلات الأخرى غير انخفاض إنتاج النفط وقلة إيراداته. فنسبة المواليد مرتفعة ارتفاعاً غير عادي في كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونصيب الفرد من الدخل قد يظل في انخفاض لسنوات قادمة. كما أن وسائل الحياة العصرية التي تنتشر بسرعة في المنطقة تجعل كل جيل جديد يتطلع إلى نصيب أكبر في استهلاك الطاقة من الجيل الذي سبقه، وهذا معناه تحويل قدر كبير من الإنتاج من قنوات التصدير إلى الاستهلاك المحلي. ولا شك في أن زيادة السكان ستؤدي مع مرور الوقت إلى فائدة إيجابية لاقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عندما يحل المواطنون محل الوافدين في كثير من المواقع، إن لم يكن معظمها. ولكن حتى يتحقق ذلك، يبقى

على حكومات دول الخليج أن توفر مجموعة كبيرة من الخدمات الاجتماعية للمواطنين الذين يتزايد عددهم باستمرار، إلى جانب الوافدين العاملين فيها[27].

وإضافة إلى انخفاض الإنتاج في بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن أسعار النفط الدولية نفسها قد انخفضت في واقع الأمر خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، ومن المنتظر أن تبقى منخفضة لفترة طويلة في القرن الحادي والعشرين؛ فالتطورات التقنية الحديثة تزيد من فرص الإنتاج في كل أنحاء العالم، بينما تؤدي العوامل البيئية وتزايد الكفاءة في استخدامات الطاقة إلى الحد من الطلب[28].

خلاصة القول، إن الولايات المتحدة الأمريكية - على ما يبدو - سوف تعيد تقويم المبادئ الأساسية الخاصة بالطاقة، والتي تقوم عليها سياستها الاستراتيجية في منطقة الخليج في القرن القادم. ويلاحظ أنه مع اقتراب القرن العشرين من نهايته، فإن الولايات المتحدة تركز على ثلاثة عوامل أساسية، وهي:

1- الأهمية الجيو-استراتيجية لنفط الخليج.

2 - الاحتياطيات الضخمة من النفط في الخليج، خاصة في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى العراق وإيران.

3 - التكاليف المنخفضة نسبياً لعمليات صيانة واستخراج نفط الخليج.

إن التركيز الشديد على هذه العوامل قد يغفل ثلاث نقاط رئيسية؛ أولاً أن دول الخليج، وإن كانت ما زالت تتمتع بالثراء النسبي، لم تعد غنية كما كانت فيما سبق، ومن المستبعد أن تحتفظ بالمستويات الحالية لنصيب الفرد من الدخل في القرن الحادي والعشرين. ثانياً هناك احتمال بأن تكون ثمة إمدادات كبيرة من النفط في مناطق أخرى غير منطقة الخليج. ثالثاً مع تزايد الوعي البيئي على مستوى العالم فسوف يكون ثمة زيادة نسبية في الطلب على النفط، ولكنها بدرجة أقل من الزيادة النسبية في الطلب إبان النصف الثاني من القرن العشرين. والنتيجة أنه من المرجح أن يبقى نفط الخليج إحدى المصالح الأمريكية الرئيسية لعدة عقود قادمة، ولكن قد

ينخفض مدى حيوية هذه المصلحة كثيراً في القرن المقبل. والمقصود بالمصالح الحيوية، المصالح التي تستدعي خوض حرب دفاعاً عنها، والمفارقة هنا أن الدوائر الخليجية تدرك هذا الواقع الاقتصادي في هذا الوقت أكثر من دوائر السياسات الأمنية الأمريكية.

هناك - على الأقل - عامل اقتصادي آخر يتعلق بأمن الخليج، وهو أن كل دول الخليج العربية بدأت في عملية تنويع أنشطتها الاقتصادية؛ وهي عملية صعبة تهدف إلى الاستعداد لليوم الذي يعجز فيه النفط عن توفير المستوى المناسب من الرفاهية الاقتصادية لمواطني دول الخليج. وهذه الجهود التي تظهر بوضوح قرب انتهاء القرن العشرين، قد تصبح من العناصر التي تحكم مستقبل السياسة الأمنية الأمريكية الخاصة بمنطقة الخليج. وتعمل مصانع الطائرات ومعدات الفضاء الأمريكية حالياً بنشاط لخدمة هذا الغرض، ومن المرجح أن تظل صادرات الأسلحة الأمريكية الضخمة لدول الخليج ماضية على هذا الحال لفترة طويلة في القرن المقبل.

تصر كل دول الخليج حالياً ومستقبلاً على أن تتضمن كل عقود التسليح نصوصاً حول مجموعة من البرامج "الموازية"، التي تشترط أن يقوم الطرف البائع للسلاح بالاستثمار المباشر؛ بصفة "شركاء الأقلية" (شركاء يملكون أسهماً أقل مما يملكه الشريك المواطن) في القطاعات غير النفطية والمشروعات الداخلية المرتبطة بالتصدير في الدولة المعنية، وتظهر هذه المشروعات الموازية ببطء، ولكنها تنشط شيئاً فشيئاً. ومع مرور الوقت سوف تساعد الاقتصادات الخليجية على تنويع أنشطتها والحصول على استثمارات أجنبية ضخمة مباشرة، ستؤدي بدورها إلى الإسراع في تنمية الصناعات التصديرية غير النفطية، بينما تعمل الدولة الخليجية المشاركة في هذه المشروعات على تحديث معداتها العسكرية. ومن النتائج المهمة لهذه الشروط الخاصة بالمشروعات الموازية، زيادة الدور الذي تلعبه حكومة شريك الأقلية في أمن الدولة الخليجية المشاركة، وفي استقرار منطقة الخليج العربي. وعادة ما تكون حكومة "شريك الأقلية" في منطقة الخليج العربي هي الولايات المتحدة، ولكن هذا لا يقتصر عليها وحدها. وهذه البرامج الموازية تضمن الاستقرار الإقليمي،

وتحديث المؤسسات العسكرية الوطنية، وتنويع النشاط الاقتصادي في آن واحد، وفي إطار من الدعم المتبادل. والمهم أن البرامج الموازية تعمل على دعم الروابط بين حكومات مجلس التعاون لدول الخليج العربية وشركائها الأمنيين في الغرب، الأمر الذي يحد من متطلبات "الوجود" العسكري الظاهر للعيان في الدول الخليجية المعنية، لزيادة التأكيد على التزام الغرب الدائم بحماية أمن المنطقة.

الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج: البعد العسكري

تنحصر المهام العسكرية الأمريكية لمنطقة الخليج في الوقت الحاضر بالوجود الاستعدادي السريع والتعامل مع الأزمات(29).

الوجود الاستعدادي السريع

يعتبر الهدف من سرعة الوجود الاستعدادي للقوات العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج، هو تقليل احتمالات عدم الاستقرار الإقليمي، من خلال التأكيد الواضح للدول الحليفة الصديقة على أن الولايات المتحدة سوف تهب لمساعدتها عند الضرورة. فمنذ سنوات عديدة شاع الاعتقاد بأن الوجود الاستعدادي العسكري الأمريكي السريع يجب أن يراعي ظروف البيئة الموجود فيها، بحيث لا يتم إبرازه بصورة تتسبب في خلق تحديات للنظام الداخلي في المنطقة، أو في مساعدة القوات المعادية على الإطاحة بالحكومات الخليجية الصديقة. ويبدو أن الوجود الاستعدادي العسكري السريع كعنصر أساسي في أمن الخليج، يحتاج إلى استعراض للقوة من نوع خاص؛ بحيث لا يراه أو يفهمه سوى كبار صناع القرار في مجال الأمن القومي في المنطقة، سواء أكانوا أصدقاء أم أعداء. لذلك كان من الضروري تنظيم هذا الوجود الاستعدادي، بحيث يردع العدوان الإقليمي، ويُطمئن الأصدقاء في المنطقة دون أن يحدث أية توترات داخلية، أو إذكاء توترات موجودة بالفعل. وهكذا صار الخليج بصفة مسرح "بحري" للمخططين الأمنيين الأمريكيين، حيث الإمكانيات والأنشطة والعمليات العسكرية الأمريكية غير ظاهرة بوضوح للعيان؛ لأن وجود أية قوات على اليابسة بصورة لافتة للنظر يؤدي إلى نتائج عكسية.

لقد تخلت الولايات المتحدة الأمريكية منذ حرب الخليج، بالاتفاق مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن مفهوم الوجود الأمريكي "المستتر" في منطقة الخليج؛ لأن تجربة الحرب واستمرار القلق بشأن عودة ظهور إيران كقوة عسكرية قد جعلا الوجود الأمريكي السريع أكثر ظهوراً وتحفزاً، وذلك من خلال نشر القوات العسكرية الأمريكية على أراضي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على نطاق موسع وبشكل شبه دائم. وقد أصبح الوجود البحري الأمريكي وكذلك القوات الجوية الأمريكية أكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة، وصارت الصحف تتحدث صراحة عن مسألة تخزين المعدات الأمريكية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[30].

لقد ساهم الوجود الاستعدادي العسكري الأمريكي الواضح في ردع إيران والعراق عن القيام بأي عمل عسكري خطير لإرهاب جيرانهما في الخليج. كما اكتسبت الضمانات الأمريكية الأمنية مزيداً من المصداقية؛ لأن أي اعتداء من جانب العراق أو إيران سيؤدي بالضرورة إلى رد القوات الأمريكية الموجودة في المنطقة، مما يضمن سرعة الاستجابة الحاسمة لأية أزمة من هذا القبيل، من جانب أكبر عدد ممكن من القوات من داخل الولايات المتحدة نفسها. بالإضافة إلى ذلك فإن الوجود الاستعدادي الأمريكي السريع له أهمية كبيرة تتعلق بالعمليات؛ حيث تطورت عمليات القيادة المشتركة التي تجمع بين قوات مجلس التعاون لدول الخليج العربية والقوات الأمريكية أو العمليات التي تعد أحياناً على قدر من الصعوبة، والتي تجمع بين القادة العسكريين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وكبار قادة الأركان ونظرائهم الأمريكيين، كما طرأ التطوير على الإجراءات الإدارية وطرق القيادة والتحكم والأساليب اللوجستية. خلاصة القول، إن قوات التحالف في الخليج وصلت إلى درجة عالية من الاستعداد تعزز من قدرتها على الردع في المنطقة.

ولعل إحدى النتائج المترتبة على تزايد قدرة الردع هو تزايد احتمال حدوث عمليات تخريب سياسي. فكلما زاد حجم وجود القوات الأمريكية، سهل على النشطين الإسلاميين في الداخل وعلى العراق وإيران، التصدي للحكومات في هذه

المنطقة، وذلك باستغلال مشاعر الاستياء الدينية والوطنية من جراء ما يفسره البعض على أنه تدخل خارجي. فنلاحظ أن الدعاية العراقية والإيرانية كثيراً ما تقوم باتهام حكومات مجلس التعاون لدول الخليج العربية علانية بانتهاك المفاهيم الإسلامية، إن لم تكن تتهمها بانتهاك الشريعة الإسلامية مباشرة، عن طريق السماح بوجود القوات الأجنبية على أراضيها.

في ظل هذه الظروف، فإن أية واقعة يحدث فيها اعتداء من جانب القوات الأمريكية على الحريات في الموانئ الخليجية يمكن تصعيدها بسهولة حتى تصبح قضية سياسية كبرى. وحتى لو لم تحدث مثل هذه الواقعة، فإن انعدام الحساسية الأمريكية تجاه العادات والقيم والمشاعر المحلية قد يتسبب في إثارة مشاعر الاستياء دونما قصد. فعلى سبيل المثال، يقوم جنود البحرية الأمريكية أحياناً عند زيارتهم للموانئ الخليجية بجولات في بعض المدارس، يساهمون خلالها في بعض الأعمال الفنية والاجتماعية في محاولة للتعبير عن مشاعر الود والصداقة؛ وهذه لفتة إنسانية في حد ذاتها، لكنها تسبب استياء البعض ممن يرون في ذلك دليلاً على التعالي، وعلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر دول الخليج "متخلفة عن ركب الحضارة والرقي" وتنتمي إلى مجتمعات العالم الثالث. ويشعر الكثير من مواطني دول الخليج بحساسية إزاء أي تلميح إلى أنه يتعين عليهم الشعور بالامتنان للدور الأمني الأمريكي في المنطقة، وغالباً ما يشير أولئك إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت مكاسب مادية من عملية "عاصفة الصحراء"، وأن خزانات دول الخليج هي التي تسدد فاتورة الحساب لعملية "مراقبة جنوب العراق".

التعامل مع الأزمات

يمكن للأزمات أن تحدث بصور وأبعاد شتى. وعند رسم السياسة الأمريكية المتعلقة بأمن الخليج للتعامل مع الأزمات، فإن واضعي هذه السياسة يدرجون في تخطيطهم العناصر اللازمة للتعامل مع الأزمات التي تصل إلى حد "الاحتمالات

الطارئة الإقليمية الكبرى" ، أي الأحداث التي تأخذ تقريباً حجم الغزو العراقي لدولة الكويت، وتتطلب التعامل معها بالحجم نفسه لعملية "عاصفة الصحراء" التي تم خلالها نشر أكثر من نصف مليون من العسكريين الأمريكيين في منطقة الخليج العربي، أي أن عنصر الاستجابة للتعامل مع الأزمات في السياسة الأمريكية الحالية بشأن منطقة الخليج يهدف إلى إعداد القوات العسكرية الأمريكية وتزويدها بالمعدات، للتعامل مع الحرب التقليدية الشديدة التركيز في المنطقة. وهذا هو أسوأ سيناريو يمكن توقعه، وهو وإن كان غير مرجح فإنه ممكن الحدوث. ولذلك تعتبر مصداقية هذه السياسة الأمريكية حول أمن الخليج وإعداد القوات الأمريكية لتنفيذها عنصراً رئيسياً في مهمة الردع التي توفرها الولايات المتحدة في الخليج. ونظراً إلى التوتر الشديد الذي يشوب العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران حالياً، وربما إلى أجل غير مسمى في المستقبل، يصبح التخطيط للتعامل مع الاحتمالات الطارئة ضرورة لفترة طويلة من الوقت.

من بين الانتقادات المهمة التي تتعرض لها سياسة التعامل مع الاحتمالات الطارئة الإقليمية الكبرى؛ أنها تخضع لقيود في التعامل مع الأزمات الأقل أهمية، ولا تتمتع بالفاعلية الكافية في مواجهة الصراعات التي لا تصل إلى مستوى الحرب؛ وكذلك مع الإرهاب وأنشطة الحروب السياسية. ويمكن القول بأن احتمال حدوث الأزمات الأقل خطورة أو حدوثها بالفعل على شكل عنف سياسي لا يُعرف مصدره، قد يشتد بسبب استمرار الوجود العسكري الأمريكي في الخليج بصورة مكثفة. ورداً على هذا الانتقاد فقد اعتاد المخططون العسكريون القول، إنه بالإمكان تخفيض حجم خطط العمليات العسكرية الواسعة النطاق - مثل الخطط المعدة للاستجابة لأزمة إقليمية كبرى - وتكييفها للتعامل مع التهديدات الأقل خطورة والتي تظهر في سياق هذه الأزمات. ويفترض هؤلاء المخططون أن التخطيط العسكري الشامل للتعامل مع الاحتمالات الطارئة الإقليمية الكبرى في منطقة بعينها، ينسحب أثره على الأزمات المحدودة النطاق، والأقل خطورة في المنطقة نفسها، على أساس أن التخطيط العسكري الشامل للاحتمالات الطارئة الإقليمية الكبرى كفيل بالتعامل مع كل الأزمات على جميع المستويات.

إن هذا التأكيد قابل للتساؤل، خاصة في منطقة الخليج؛ فمعظم التهديدات لا تأتي من جانب القوات العسكرية لدول معادية، ولكن من الجماعات الداخلية غير العسكرية وشبه العسكرية التي تحاول القيام بأعمال عنف بطرق سرية أو مستترة[31]. وتبين لنا أحداث الماضي أن مثل هذه الأعمال هي تكتيك يفضله أولئك الذين ليست لديهم الموارد الكافية لإعلان المعارضة بطرق استراتيجية سليمة، وأولئك الذين لا أمل لهم في الفوز (أو النجاة) في صراعات المستويات العليا، أو كلتا الفئتين معاً. ولا يمكن ردع مثل هذه الفئات بالمعنى العسكري، بل قد يكون الردع العسكري التقليدي دافعاً لها من أجل التوسع في أنشطتها. وكثيرون ممن يدخلون في معترك العنف السياسي لا يهابون الموت، بل يرحبون به ويسعون إليه.

ثمة عامل آخر يجب ألا نغفله في الدور الأمريكي في أمن الخليج، وهو بروز النشاط التجاري الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وبخاصة في تلك المشروعات المرتبطة بالأمن الإقليمي، والاعتقاد شبه المؤكد بأن هذا الوجود سيستمر في المستقبل إلى ما لا نهاية. وعلى الرغم من مميزات وجود هذه المشروعات الجديدة الموازية لعقود التسليح، فإن استمرار الوجود العسكري المكثف قد يجعل هذه المشروعات نفسها هدفاً للعنف السياسي على المدى البعيد، عندما تسعى جماعات المعارضة إلى استغلال الارتباط الوثيق بين هذه المشروعات والمساعدات العسكرية الأمريكية، واعتماد الخليج على الغرب في حماية أمنه الإقليمي، أي أن المشروعات الموازية قد تغدو رمزاً مستهدفاً، بل وقد تتعرض لمزيد من الخطر إذا كانت الصناعات الجديدة التي يتم إنشاؤها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالدفاع، ولا يعمل فيها سوى عدد محدود جداً من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما هو الحال في كثير من المشروعات التي نفذت بالفعل حتى الآن.

أما إذا افترضنا أن هناك ضرورة للاحتفاظ بالوجود الاستعدادي السريع في منطقة الخليج على المدى البعيد، فإن أكبر تحد أمام المخططين العسكريين الأمريكيين في القرن الحادي والعشرين سوف يكون الإبقاء على توازن بين هدفين، يبدو أنهما متعارضان إلى حد ما؛ وهما ردع الأزمات الإقليمية الكبرى من خلال عمليات الوجود

الاستعدادي العسكري السريع، وتجنب ما يؤدي إلى أية أزمات محدودة بسبب شدة وضوح هذا الوجود للقوات العسكرية الأمريكية. وباختصار، يجب على الولايات المتحدة أن تحتفظ بوجودها في الخليج بحجم كاف وعلى مستوى مناسب من الاستعداد لردع أي معتد يفكر في شن أي عدوان. وفي الوقت ذاته يجب الإبقاء على هذا الوجود في صورة غير ظاهرة لتفادي أي تهديد للأمن الداخلي لدول المنطقة التي تعمل على حمايتها. ولأن هذين الهدفين لا يتوافقان في أمور كثيرة، فإن نجاح السياسة الأمريكية الخاصة بأمن الخليج يتوقف على توافر حساسية شديدة للمشاعر، وتجنب فكرة أن الوجود الخارجي تترتب عليه حقوق مكتسبة في حيازة أراضي المنطقة، بحجة استمرار هذا الوجود فيها لفترة معينة من الزمن.

الخلاصة

من الواضح أن العلاقات الأمنية الحالية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تخدم ثلاث مصالح مهمة ومتشابكة من وجهة النظر الأمريكية، وهي: استمرار الحصول على موارد منطقة الخليج النفطية دون توقف؛ وإيجاد قاعدة عسكرية للعمليات، تحسباً لقيام أي خصم معارض لعملية السلام في الشرق الأوسط بشن العدوان على أي شريك في هذه العملية؛ ومنع إيران والعراق من تحقيق السيطرة العسكرية والسياسية في هذه المنطقة المهمة من الناحية الاستراتيجية.

إن درجة التقاء المصالح القومية لكل من الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي التي سوف تحدد طبيعة العلاقة الأمنية في المستقبل. ولأن الروابط الاجتماعية والثقافية بين مواطني دول الخليج والمواطنين الأمريكيين محدودة نسبياً، فإن أي تغيير في العلاقة الأمنية سوف يحدث بسرعة نسبية، رداً على أي تغيير في المصالح القائمة بين الطرفين، أي أنه إذا انخفضت أهمية نفط منطقة الخليج بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية قليلاً، فسوف تعمد الولايات المتحدة مع مرور الوقت إلى إعادة تقويم سياستها الأمنية الخاصة بأمن الخليج، وهو ما سيحدث أيضاً إذا رأت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن أضرار الوجود العسكري الأمريكي المكثف في أراضيها تفوق منافعه.

أما إذا عاد العراق أو إيران إلى الظهور كخصم عسكري على المدى البعيد، فعندئذ سوف يكون على الولايات المتحدة الأمريكية أن تلتزم بالبقاء طويلاً في منطقة الخليج، وسيكون على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تتقبل هذا الوجود العسكري. ويلاحظ أن احتمال استمرار علاقة عدائية طويلة المدى مع إيران يفوق احتمال استمرار مثلها مع العراق؛ فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن نزاعها مع العراق بعد عاصفة الصحراء هو نزاع مع رئيسها. وإذا جاء رئيس آخر بعد صدام حسين له أطماعه وقسوته نفسها، فلن يكون باستطاعته الاستمرار مدة طويلة كما فعل صدام. لذلك فإن حاجة واشنطن إلى كبح جماح إيران قد تدعوها على الأقل إلى استمالة أي زعيم يخلف صدام حسين ويبدي استعداداً للتفاوض بحسن نية، وذلك إن لم تحاول الاتفاق معه.

يوحي عدد من العوامل أن الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ستظلان في عداء مستمر خلال المستقبل المنظور، وهو عداء أيديولوجي بالأصل؛ يتمحور على المدى القريب حول قضية تكتيكية واحدة، هي وجود عدد كبير من القوات العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج، بل إن العسكريين الأمريكيين ما زالوا يوصون بزيادة القوات المكلفة بالعمل في منطقة الخليج العربي زيادة كبيرة، فإذا حدث ذلك، فسوف يؤدي إلى إفساد العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أكثر مما هي عليه حالياً. وإذا وجدت إيران نفسها غير قادرة على مواجهة القوات المؤلفة من الأمريكيين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مواجهة عسكرية، فقد تتجه - لأسباب عديدة - إلى التكتيكات النفسية والسياسية لتعزيز أطماعها السياسية الإقليمية[32].

أول هذه الأسباب أن إيران تتمتع بقدرة كبيرة على استخدام هذه التكتيكات والأساليب النفسية والسياسية. وثانيها أن نجاح الردع الذي يمارسه تحالف القوات الأمريكية وقوات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يشجع إيران على اللجوء إلى أعمال العنف السياسي المستترة؛ لأن الأعمال المستترة التي يمكن التنصل منها لن

تستثير أمريكا لاستخدام القوة بالدرجة ذاتها مع الأعمال العسكرية المكشوفة والمعلنة. السبب الثالث أن العامل الجغرافي المتمثل في المسافة بين إسرائيل وإيران يجعل الأخيرة أكثر ميلاً نسبياً إلى انتهاج استراتيجية عسكرية ـ سياسية فيما يتعلق بمنطقة الخليج. فدول الخليج هي الأقرب جغرافياً من إيران، والأكثر اجتذاباً لها في سعيها بكل الوسائل السياسية والعسكرية إلى التأكيد على الزعامة الإسلامية. ورابعاً أن استمرار الوجود الاستعدادي العسكري، وخاصة بشكله الحالي، يخدم تكتيكات الحرب السياسية بخلق أهداف مشجعة منخفضة التكاليف نسبياً، ولها قيمة إعلامية كبيرة مثل السفن الراسية في الموانئ، والطائرات العسكرية الرابضة في الحظائر، والقوات العسكرية التي يُزعم أنها تنتهك التقاليد الإسلامية. خامساً وأخيراً أن الأزمة الاقتصادية المستمرة في إيران قد تحول دون القيام بمغامرات عسكرية مكشوفة لعدة سنوات قادمة.

خلاصة القول، إن هناك أسباباً عديدة تدعو إلى الاعتقاد بأن شكل الصراع المرتقب من جانب إيران في السنوات القادمة، تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ لن يصل إلى حد الأزمات الإقليمية الكبرى، ولدرء حدوث مثل هذه الأزمات فإنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – عند التخطيط لمواجهة الاحتمالات الطارئة الإقليمية الكبرى – أن تضمن بقاء الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج على نحو غير ظاهر للعيان قدر الإمكان. وفي الوقت ذاته فإن على القوات الأمريكية مراعاة الحساسيات الثقافية والشعور الوطني لشعوب المنطقة، ثم وضع خططها الاستعدادية وفقاً لذلك.

الفصل الرابع

أوربا وأمن الخليج: المنافسة التجارية

روزماري هوليس

يأتي أمن الخليج بالنسبة إلى أوربا في المرتبة الثالثة بعد الأمن في دول أوربا ووسطها، ثم الأمن على امتداد الطرف الجنوبي للقارة في إقليم البحر المتوسط. وفي الوقت ذاته فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي سواء أكانت مجتمعة أم فرادى، لا توازي الثقل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج. ولذلك يؤدي الأوربيون دوراً مسانداً وليس دوراً رئيسياً، كما يتضح من مشاركتهم في التحالف الذي حرر دولة الكويت من الاحتلال العراقي. وهذا الدور المساعد سوف يستمر بقدر ما تتشابك المصالح الأوربية مع المصالح الأمريكية في منطقة الخليج، رغم أن هذه المصالح تتفاوت بعض الشيء، خاصة فيما يتعلق بالعراق وإيران. ومن جهة أخرى تتنافس الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي - سواء فيما بينها أو مع الولايات المتحدة - على فرص الأعمال التجارية في منطقة الخليج العربي. والدول الأوربية غير راضية عن صيغة "الاحتواء المزدوج" التي تتبعها الولايات المتحدة

بالنسبة إلى أمن الخليج . فإذا كانت الولايات المتحدة تتمتع بإمكانية إقامة علاقات تجارية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كلاً على حدة، مع استبعاد العراق وإيران، فإن الدول الأوربية تفضل أن تتعامل مع عدد أكبر من الخيارات؛ لأنها على المدى الطويل تتوقع زيادة الطلب على مصادر الطاقة في منطقة الخليج . ويعتبر العراق على وجه التحديد منطقة واعدة بالنسبة إلى أوربا، لقربه الجغرافي النسبي منها، كما يوجد خط أنابيب يربط العراق بالبحر المتوسط عبر تركيا، ويمكن مد مثل هذه الأنابيب لتفادي الحاجة إلى نقل النفط من العراق عبر مياه الخليج . أما فيما يتعلق بإيران فإن أوربا تعتبرها دولة مهمة ذات نفوذ في منطقة الخليج؛ بحيث إن أية محاولة لاستبعادها من تقرير شؤون المنطقة ستكون في حكم المعاداة لها .

يحذِّر القادة الأوربيون انطلاقاً من هذه الاعتبارات من أن سياسة "الاحتواء المزدوج" قد تؤدي إلى نتائج عكسية، فإذا كانت ستساعد على تجميد بعض العناصر غير المرغوب فيها في شمالي الخليج، فإنها ستؤدي بالتأكيد إلى إثارة العداء للغرب داخل العراق وإيران . ويرى القادة الأوربيون أنه من الملائم الاحتفاظ - قدر المستطاع - بعلاقات متميزة مع طهران . أما بالنسبة إلى العراق، فإنهم يحرصون على التوصل إلى صيغة لإعادة العلاقات إلى طبيعتها، رغم اعترافهم بالتهديدات التي يشكلها النظام الحالي بتصميمه على الاحتفاظ ببرامج أسلحة الدمار الشامل .

لقد بدأت أوربا الآن بصفة عامة، والاتحاد الأوربي بصفة خاصة، بالتفكير في مسألة أمن الخليج من منطلق أكثر شمولاً؛ لأن هناك مشكلات أكثر إلحاحاً في أوربا الوسطى ومنطقة البحر المتوسط . ويلاحظ أن المبادرات التي تتم في هذا السياق قد تمهد الطريق لأفكار جديدة عن كيفية التعامل مع منطقة الخليج، والتوقيت المناسب للقيام بتحرك موحد من جانب الاتحاد الأوربي . وفي الوقت ذاته فإن الدور الأمريكي يغطي على الدور الذي تؤديه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي في ترتيبات أمن الخليج، سواء في مجال العلاقات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية .

الرؤية الأوربية لقضايا الأمن الإقليمي

حدث تغير جذري في التفكير الأوربي إزاء القضايا الأمنية بانتهاء الحرب الباردة، حيث أصبحت أوربا تركز على قضايا الحرمان الاقتصادي، ومعدلات تزايد السكان، والتلوث البيئي؛ وهي قضايا تحظى بالاهتمام بمثل ما تحظى به التهديدات العسكرية التقليدية.

ولا يشكل الاتحاد السوفيتي - كما كان - تهديداً عسكرياً قائماً للغرب، نظراً لكونه قد تفكك ولم يبق له وجود. وهذا ما يعني بالنسبة إلى أوربا الغربية فتح الباب لإقامة علاقات طبيعية مع أوربا الشرقية وأوربا الوسطى؛ والأهم من ذلك إعادة توحيد ألمانيا. وبانهيار الاتحاد السوفيتي انهارت الثقة بالنهج الاشتراكي أو الشيوعي في التعامل مع التنمية الاقتصادية؛ فتعهدت الدول التي انبثقت من الكتلة الشرقية القديمة بأن تلتزم بمبادئ الاقتصاد الحر والتجارة الحرة ونظام الحكم الديمقراطي، على الأقل من الناحية النظرية. ويلاحظ أن التوجه نحو اقتصاد السوق قد ظهر أيضاً في مناطق أخرى من العالم؛ وأصبح سمة مميزة من سمات برامج الإصلاح التي يوصي بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للاقتصادات النامية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

لقد تحول العالم بالمفهوم المالي الآن إلى ما يسمى "بالقرية الكونية" بفضل التقدم التقني في وسائل الاتصال، كما أن النمو الاقتصادي السريع في الشرق الأقصى وفي بعض دول أمريكا اللاتينية؛ قد أدى إلى تغيير التدفق الاستثماري الدولي نحو الأسواق الجديدة الناشئة في تلك المناطق. وهذا ليس معناه تساوي الثروات الخاصة ببعض الدول ومناطق العالم المختلفة؛ فالنظام الاقتصادي الدولي الذي نشأ مؤخراً يتميز - على العكس من ذلك - بظهور عدد قليل من التكتلات التجارية الرئيسية، وفي مقدمتها الاتحاد الأوربي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ومنطقة آسيا ـ الباسيفيكي.

نتيجة لهذه التطورات مجتمعة، تأثرت كل الجبهات الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية، مما أدى إلى تغيير في ترتيب الأولويات الأوربية؛ فبعد أن تحررت

الحكومات الأوربية من تهديد عدوها، وهو الاتحاد السوفيتي السابق، قامت بتخفيض حجم مؤسساتها العسكرية. ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع تكلفة نظم التسليح في عصر الحرب التقنية المتقدمة أجبر هذه الحكومات على أن تتجه إلى التخصص في عدد قليل من المجالات على أن تطور قدراتها في كل المجالات؛ وأصبح التعاون بين الأطراف المختلفة ملزماً لها، سواء في مجال تصنيع الأسلحة أو في العمليات العسكرية. ومن أهم القضايا المطروحة الآن أن الاتجاه نحو العلاقات المتعددة الأطراف في القطاع الدفاعي، إما أن يقرِّب بين دول أوربا الغربية، مع استبعاد الولايات المتحدة الأمريكية نسبياً، أو أن يقوي أواصر التعاون بين الجانبين عبر حلف شمال الأطلسي (الناتو). وفي هذا السياق ما زالت هناك أمور بحاجة إلى الاتفاق عليها وتحديدها، مثل طبيعة العلاقة بين اتحاد غرب أوربا - وهو الذراع الدفاعية لأوربا الذي لم يكتسب ثقلاً يُعتد به حتى الآن - والتحالف العسكري الكبير بين أطراف منظمة حلف شمال الأطلسي على جانبي المحيط.

على أي حال، فإنه في ظل اتفاقية ماستريخت الخاصة بالاتحاد الأوربي تلتزم الدول الأعضاء في الاتحاد بإعداد سياسة أمنية وخارجية مشتركة؛ وهي فكرة طيبة لا يستبعد أن تؤثر تأثيراً ملحوظاً في السياسات الخارجية لأعضاء الاتحاد الأوربي. فإذا كان الاتحاد قد أخفق في الاتفاق على موقف موحد بشأن تفكك يوغوسلافيا، فقد نجح في مجالات أخرى في أن يصل إلى ما يقترب من السياسة المشتركة، كما هي الحال بالنسبة إلى أوربا الوسطى والشرقية، وحوض البحر المتوسط والشرق الأوسط. والجدير بالذكر أن ثقل الاتحاد الأوربي يظهر بجلاء في القطاعات التجارية والاقتصادية؛ وهي قطاعات لها أهمية كبرى في التناول الجديد لقضايا الأمن الإقليمي.

تعد مشكلتا الفقر والبطالة من المشكلات الحرجة بالنسبة إلى معظم الدول الواقعة على أطراف الاتحاد الأوربي، إذ تثير المشكلتان احتمال نشوب الصراعات الداخلية والقلاقل على عتبات أوربا، إلى جانب الضغوط التي تؤدي إلى الهجرة داخل الاتحاد الأوربي، كما تزداد المشكلات الاقتصادية تعقيداً بوجود التوترات القومية العرقية

أو الطائفية. وإذا ما حدث انهيار في روسيا، فإن ذلك قد يشكل كارثة بيئية، حيث إن الأسلحة النووية الكيماوية والبيولوجية لم تبق تحت سيطرة حكومة موحدة وقوية. ومن التهديدات الجديدة التي ظهرت في المناطق الواقعة على أطراف الاتحاد الأوربي، وأصبحت تهدد أمن أوربا، انتشار الجريمة والتهريب وتجارة المخدرات وتهريب السلاح والإرهاب.

يواجه الاتحاد الأوربي في هذه الظروف ضرورتين حتميتين؛ أولاهما الحفاظ على مستوى المعيشة والرفاهية في الدول الأعضاء تمشياً مع الهدف الأساسي لإنشاء الاتحاد، وذلك بتعزيز النمو والتنمية في الداخل وحسن إدارة تجارته الخارجية. والضرورة الثانية منع وقوع أي ضرر على مواطني الاتحاد الأوربي من جراء حدوث أي تطورات سلبية في الخارج. ووفقاً للتوجه الحالي للاتحاد الأوربي، فإن الصيغة الملائمة لتقليل التهديدات الأمنية من الخارج هي دعم التنمية الاقتصادية في المناطق المجاورة، لتحقيق رفاهية وفرص عمل واستقرار سياسي ينبع من داخل هذه المناطق نفسها. وهذه الفلسفة هي التي تحدد سياسات أوربا التجارية، وكذلك سياسة تقديم المعونات لأوربا الشرقية والوسطى وشمال أفريقيا والشرق الأدنى.

وبالنسبة إلى منطقة الخليج، فإن هموم أوربا لا تدور حول وقف التدفق المحتمل للمهاجرين، والآثار المترتبة على عدم الاستقرار في المناطق الواقعة قرب حدودها، وإنما ينصب اهتمامها أساساً على تأمين مصادر الطاقة؛ لأنه دون استمرار الحصول على النفط والغاز بمعدلات ثابتة وبأسعار معقولة يمكن التنبؤ بها، فإن اقتصاداتها ومستويات معيشة شعوبها سوف تتعرض للخطر. ولما كان 60٪ تقريباً من احتياطي النفط المعروف في العالم يتركز في منطقة الخليج وما حولها، فإن الوصول إلى هذه المنطقة أمر بالغ الأهمية؛ وسوف تزداد هذه الأهمية عندما يصبح الإنتاج في غيرها من المناطق غير كاف لمواجهة الطلب المتزايد. وثمة أمر آخر مرتبط بهذه القضية يشغل أوربا؛ وهو ضمان الاستمرار في التعامل مع أسواق دول الخليج المربحة، وتأمين الاستثمارات الأوربية فيها.

دور أوربا في أمن الخليج

تنقسم المصالح الاقتصادية والمادية لأوربا في منطقة الخليج إلى ثلاثة أقسام رئيسية، هي: الطاقة والتجارة والاستثمارات. ففي عام 1994 بلغ استهلاك غرب أوربا من النفط 13.7 مليون برميل يومياً، أي 20.5٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي. وكانت واردات أوربا في ذلك العام 9.8 مليون برميل يومياً، منها 3.7 مليون برميل من الشرق الأوسط(1). وهذا الرقم لا يتضمن الواردات القادمة من شمال أفريقيا، ويكاد يقتصر على الواردات من منطقة الخليج فقط. أما إنتاج النفط داخل الأراضي الأوربية، وخاصة في بحر الشمال، فهو آخذ في التزايد الآن بفضل أساليب الاستخراج الجديدة التي تعتبر اقتصادية في التكاليف، مع أن احتياطيات بحر الشمال لا تستطيع منافسة احتياطيات منطقة الخليج التي يفترض أن يتزايد الاعتماد عليها في القرن القادم.

خلال الأعوام العشرين الماضية أصبحت منطقة الخليج تمثل سوقاً تصديرية رئيسية لأوربا؛ حيث أدت الطفرة التي أحدثها النفط في منتصف السبعينيات وأوائل الثمانينيات إلى ارتفاع الطلب بصورة مفاجئة على مشروعات البنية الأساسية الرئيسية، كما شهدت أسواق السلع الاستهلاكية في منطقة الخليج نمواً هائلاً، بحيث أصبحت بالنسبة إلى الدول الأوربية الكبرى - خاصة بريطانيا وفرنسا - موطناً مهماً للعملاء القادرين على السداد بالعملة الصعبة في مجال عقود الدفاع، لشراء كميات ضخمة من الأسلحة المتطورة، وما يتصل بها من برامج تدريبية وبرامج مساندة.

لقد استفادت أوربا كثيراً من نمو الأسواق الخليجية في الثمانينيات، كما يتضح في العلاقات التجارية التي نشأت بين المجموعة الأوربية والدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ففي أعقاب الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط بعد عام 1973 كان الميزان التجاري في بادئ الأمر في صالح دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عندما كانت أوربا هي المستورد الوحيد. وقدرت صادرات دول المجلس للمجموعة الأوربية عام 1973 بما قيمته 5.8 مليار دولار، بينما بلغت وارداتها منها 1.2 مليار دولار. وفي عام 1982 ارتفعت قيمة صادرات دول مجلس التعاون من السلع إلى المجموعة الأوربية إلى ما قيمته 28.6 مليار دولار، معظمها من

المنتجات النفطية؛ بينما ارتفعت وارداتها في المقابل إلى 23 مليار دولار من السلع. ولكن في عام 1983 انعكس وضع الميزان التجاري؛ فانخفضت قيمة السلع المصدرة من مجلس التعاون إلى أوربا إلى 17.2 مليار دولار، بينما بلغت قيمة وارداتها من أوربا 21.2 مليار دولار[2]. منذ ذلك الحين ظل صافي الميزان التجاري في صالح أوربا التي بدأت تقتصد في استهلاك النفط، وأيضاً بسبب انخفاض أسعار النفط والاستقرار النسبي للطلب الخليجي على الواردات الأوربية.

قدرت صادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى أوربا في عام 1990 بما قيمته 13.2 مليار دولار، وبلغت وارداتها من المجموعة الأوربية 18.1 مليار دولار[3]. وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 أفاد بيان رسمي للاتحاد الأوربي بما يلي:

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي خامسة كبرى الأسواق المستوردة من المجموعة الأوربية، على الرغم من قلة إجمالي عدد سكانها الذي يتجاوز قليلاً 21 مليون نسمة، كما أنها تأتي في الترتيب قبل الصين وكومنولث الجمهوريات المستقلة؛ وهي السوق الوحيدة بين هذه الأسواق الخمس التي تحقق معها المجموعة الأوربية دائماً فائضاً في التصدير. ويقدر إجمالي المعاملات التجارية الثنائية بين المجموعة الأوربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يزيد على 30 مليار إيكو (وحدة النقد الأوربية) في عام 1994؛ حيث بلغت صادرات المجموعة الأوربية 19.3 مليار إيكو، وبلغ فائضها التجاري 7.9 مليار إيكو[4].

لذلك فليس بغريب أن تسعى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى البحث عن سبل لسد هذه الفجوة التجارية، وإدخال البرامج الموازية - خاصة فيما يتعلق بعقود الدفاع - التي تعد إحدى الآليات المصمَّمة، بهدف استعادة جزء من الأرباح التي يحصل عليها الشركاء التجاريون لدول مجلس التعاون.

تتوافر في القطاع الدفاعي فرص لتحقيق مكاسب ضخمة في الخليج، على الرغم من حظر بيع الأسلحة للعراق وإيران الذي تطبقه الشركات الغربية منذ غزو العراق لدولة الكويت. فخلال الفترة 1987 ـ 1990، بلغت قيمة مبيعات الأسلحة لدول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية أكثر من 31 مليار دولار، بينما استوردت العراق وإيران ما قيمته حوالي 24 مليار دولار خلال الفترة نفسها. وخلال الفترة 1991-1994 لم يشتر العراق أية أسلحة، بينما استطاعت إيران الحصول على ما قيمته 4 مليارات من الدولارات، وتسلمت دول مجلس التعاون ما قيمته 32 مليار دولار. وإذا أضفنا طلبات الشراء التي لم تسلم بعد، فإن هذه الأرقام ترتفع بمقدار بضعة مليارات من الدولارات.

لقد انخفضت مبيعات الأسلحة في شتى أنحاء العالم منذ انتهاء الحرب الباردة، مما أدى لاشتداد المنافسة بين شركات تصنيع السلاح، لحرصها على المحافظة على خطوط إنتاجها. وفازت الولايات المتحدة الأمريكية بنصيب الأسد في منطقة الخليج بالنسبة إلى طلبات الشراء الجديدة منذ حرب الخليج الثانية عام 1991؛ وإن كانت فرنسا قد نجحت عام 1995 في التفوق على الولايات المتحدة في بيع الأسلحة لدول العالم النامي، بما فيها دول الخليج، حيث بلغت قيمة الصفقات التي أبرمت معها حوالي 11.4 مليار دولار، مقارنة بما قيمته حوالي 6.1 مليار دولار للولايات المتحدة[5]. أما في عام 1996 فقد عادت الولايات المتحدة إلى المقدمة، حيث بلغت قيمة عقودها 15.4 مليار دولار، بينما حصلت فرنسا على عقود قيمتها 3.8 مليار دولار فقط. وخلاصة القول، إنه منذ بداية التسعينيات تتسابق الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا للفوز بمركز الصدارة في مجال تصدير السلاح، ودائماً ما تحتل الولايات المتحدة الأمريكية مكان الصدارة.

يمثل الاستثمار جانباً آخر من علاقة أوربا بالخليج؛ فدول الاتحاد الأوربي مجتمعة هي ثاني أكبر المستثمرين الأجانب في الخليج بعد الولايات المتحدة الأمريكية، تليها اليابان. ويلاحظ أن الاستثمارات الأمريكية تتركز في قطاع البتروكيماويات، أما الاستثمارات الأوربية فتتوزع بالتساوي عبر مختلف القطاعات الصناعية[6]. وتأتي أوربا الغربية بدورها في المرتبة الثانية، من حيث الأهمية بالنسبة إلى الخليج كسوق للاستثمارات الخارجية المهمة، التي يتركز معظمها على شكل مجموعة الأوراق المالية من ودائع وأسهم وسندات.

الخلاصة هي أن المصالح الرئيسية لأوربا في منطقة الخليج تكمن في ضمان استمرار الحصول على النفط بأسعار مناسبة، وتوفير الظروف المواتية للتجارة والاستثمار، والحفاظ على أمن الرعايا الأوربيين الذين يعملون بالمنطقة ويقيمون فيها. ولا شك في أن العمل على خدمة هذه المصالح وحمايتها يتطلب مستوى معيناً من الاستقرار النسبي، وإمكانية التنبؤ بالأوضاع المستقبلية، ووجود حكومات تربطها علاقات ودية مع أوربا بصفة خاصة، والغرب بصفة عامة. تلك هي العوامل التي تقف وراء الدور الأوربي في أمن منطقة الخليج.

وكما سيتضح فيما بعد، فإن المصالح الأوربية في منطقة الخليج تتداخل مع المصالح الأمريكية، ولكنها لا تتساوى معها تماماً. فأوربا والولايات المتحدة الأمريكية تشتركان في رغبتيهما في الحصول على النفط بأسعار مناسبة، ولكن شركات النفط الأوربية تنافس نظيراتها الأمريكية للفوز بالعقود الخليجية. ولذلك لا يريد الأوربيون أن يصبحوا معتمدين بشدة على الولايات المتحدة للحصول على نفط الخليج. وبالمثل، فإن شركات تصنيع الأسلحة الأوربية تتنافس فيما بينها، وربما تتنافس أكثر مع الولايات المتحدة في الأسواق الاستهلاكية والدفاعية بمنطقة الخليج. والواقع أن المنافسة بين القوى الأوربية وشركائها الغربيين تعتبر عاملاً مهماً في رسم مسار السلوك الفردي لكل منها في المنطقة.

العلاقات الأوربية الثنائية في منطقة الخليج

تعد بريطانيا وفرنسا، من بين كل القوى الأوربية، أكثرها ثقلاً في الشؤون المتعلقة بأمن الخليج. فكل منهما لها تاريخ استعماري طويل في الشرق الأوسط، وخاصة بريطانيا التي نصَّبت نفسها للقيام بدور رجل الشرطة في الممرات البحرية للخليج العربي في معظم فترات القرن التاسع عشر وجزء كبير من القرن العشرين. وفي غضون ذلك أنشأت علاقات حماية، ومعاهدات مع عدد من الدول العربية الواقعة على ساحل الخليج العربي، وهي الكويت وقطر والبحرين وإمارات الساحل المتصالحة (التي تكونت منها دولة الإمارات العربية المتحدة فيما بعد) وسلطنة عمان. كما كانت

بريطانيا أيضاً موجودة في بداية مرحلة استغلال النفط في العراق وإيران، وبدرجة أقل في شبه الجزيرة العربية. وقد حصلت فرنسا على نصيب من النفط العراقي في وقت مبكر، وبعد ذلك في إيران، رغم أنها لم تتمكن من التفوق على أمريكا في المملكة العربية السعودية في الفترة التي سبقت تأميم الطاقة في منطقة الخليج.

والسياسة التي تتبعها فرنسا حالياً هي الوجود في كثير من المواقع في ظل المنافسة الدولية الحالية على عقود الخدمات، وفي بعض الحالات على أسهم مشروعات تنمية النفط والغاز في منطقة الخليج. أما الشركات البريطانية - على عكس الشركات الفرنسية - فإنها تنفذ سياسة المملكة المتحدة بدرجة أقل، حيث تحركها الاعتبارات التجارية في المقام الأول، على الرغم من أنها مقيدة بسياسة الحكومة البريطانية بصفة عامة. وعلى عكس الشركات الفرنسية أيضاً، لم تستطع الشركات البريطانية إجراء مباحثات استكشافية مع العراق بسبب ظروف الحظر المفروض عليه؛ لأن الحكومة البريطانية كانت أكثر تشدداً في تفسيرها لقرار العقوبات الصادر عن الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته أبرمت المملكة العربية السعودية عقوداً مع شركة "بريتش بتروليوم" وشركة "شل" الإنجليزية ـ الهولندية، لاستخراج كميات من النفط خصصتها المملكة لتسديد تكلفة عقد دفاع اليمامة بينها وبين بريطانيا.

إلى جانب تراث بريطانيا وفرنسا الاستعماري السابق واستمرار وجودهما في قطاع الطاقة الدولي، فإن لهما مكانة بارزة في قضايا الأمن الدولي بوصفهما عضوين دائمين في مجلس الأمن، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين. ولهذا الوضع أهمية خاصة في الإطار الخليجي في ضوء الدور الذي يؤديه مجلس الأمن في تحديد العقوبات وفرضها على العراق. وفي الوقت الذي استطاعت ألمانيا واليابان أن تتفوقا على فرنسا وبريطانيا؛ نظراً لثقلهما الاقتصادي العالمي، فإن فرنسا وبريطانيا استطاعتا الاحتفاظ بمكانتيهما كعضوين دائمين في مجلس الأمن بفضل عدة عوامل، منها حجم مؤسستيهما العسكريتين، وقدراتهما النسبية على استعراض قوتيهما العسكريتين. وقد جاءت الوحدات العسكرية الفرنسية والبريطانية في حرب تحرير الكويت في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بين القوات غير العربية

المشاركة في التحالف. وتعد الوحدات البريطانية التي شاركت في تلك الحرب أكبر قوة تنشرها بريطانيا في الخارج منذ الحرب العالمية الثانية.

وقد أصبح الوجود العسكري والبحري لبريطانيا منذ نهاية 1995، يتضمن ثلاث سفن طراز "أرميلا باترول" (Armilla Patrol) التي كانت قد دخلت عندئذ في عامها الخامس عشر من مهمتها في مياه الخليج، إلى جانب ست طائرات "تورنادو" ومجموعة طائرات "في سي-10" مكلفة بالعمل ضمن عملية مراقبة جنوب العراق، وخمسة عشر مراقباً مكلفين بالعمل مع القوة التابعة للأمم المتحدة على الحدود العراقية-الكويتية، وأطقم خدمة مكلفة بالقيام بمهام تدريبية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[7]. إلى جانب ذلك، فإن بريطانيا قدمت ست طائرات "تورنادو" وطائرة "في سي-10" لعملية الإغاثة في شمال العراق. كما شاركت بريطانيا في مناورات تدريبية مشتركة مع دول مجلس التعاون عام 1994؛ تضمنت مناورات بحرية وجوية مشتركة وتدريباً واحداً على مستوى السرايا، شارك فيها رجال البحرية الملكية البريطانية مع الكويت، وتدريباً مماثلاً مع سلطنة عُمان[8].

أما القوات الفرنسية التي أرسلت إلى الخليج عام 1994، فقد تضمنت ست طائرات من طراز "ميراج 2000-سي"، وطائرة واحدة "سي-135" مكلفة بالعمل في عملية مراقبة جنوب العراق، وخمس طائرات "جاجوار" لعملية الإغاثة في شمال العراق، وخمسة عشر مراقباً للعمل مع قوة الأمم المتحدة الموجودة على الحدود العراقية-الكويتية. بالإضافة إلى ذلك، فإن لفرنسا أسطولاً بحرياً صغيراً وقوات جوية وبرمائية مكلفة بالعمل في المحيط الهندي، وقاعدة في جيبوتي[9]. كما قامت فرنسا بمناورات تدريبية مع قوات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية استكمالاً لبرامجها الخاصة بالمبيعات الدفاعية. وتعد فرنسا في هذا الصدد أكثر استعداداً من بريطانيا لتوقيع اتفاقيات دفاعية ثنائية مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون.

وقد وقعت كل من بريطانيا وفرنسا تعهداً للكويت مدته عشر سنوات عام 1992. ويذكر أن صياغة مذكرة التفاهم البريطانية تعتبر أكثر حذراً من صيغة الاتفاقية الفرنسية

التي تنص على التدريب المشترك وتبادل الخبرات ومبيعات الأسلحة، بالإضافة إلى التزام فرنسا بمساعدة الكويت في حال تعرضها لأي تهديد خارجي[10]. أما بريطانيا فقد تعهدت فقط بالتعاون مع وزارة الدفاع والقوات المسلحة الكويتية في جهودها للدفاع عن أراضي الدولة وسيادتها[11]. أما بالنسبة إلى علاقات بريطانيا مع البحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، فتنظمها اتفاقيات الصداقة التي يعود تاريخها إلى الانسحاب البريطاني من هذه الدول عام 1971. وعند كتابة هذه الدراسة كانت المفاوضات قد انتهت بين بريطانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة حول مذكرة تفاهم في الشؤون الدفاعية[12]. وكانت فرنسا قد سارعت منذ عام 1990 بعقد اتفاقية دفاعية مع دولة الإمارات العربية المتحدة ساعدت على تمهيد الطريق أمام المبيعات الدفاعية. ويكمن الخلاف بين الدولتين الأوربيتين في طريقة تعاملهما مع هذه الاتفاقيات؛ إذ من الواضح أن بريطانيا أكثر حذراً من فرنسا بشأن التعهدات المحددة.

تعد المقدرة التنافسية بين فرنسا وبريطانيا ملمحاً آخر مميزاً لدورهما في منطقة الخليج. فالمملكة العربية السعودية هي أكبر شريك تجاري لبريطانيا في الشرق الأوسط؛ حيث بلغت الصادرات الدفاعية إليها حوالي نصف إجمالي الصادرات البريطانية للمملكة، والتي تقدر قيمتها بنحو 2.3 مليار دولار عام 1994[13]. وكان عقد "اليمامة" - وهو أكبر عقد دفاعي ظفرت به المملكة المتحدة - قد أدى إلى خلق حوالي 30 ألف فرصة عمل بشكل مباشر في بريطانيا، وبضعة آلاف فرصة مماثلة في السعودية. وهذه الصفقة التي بدأت عام 1985 تتضمن توريد 120 طائرة "تورنادو"؛ منها 48 طائرة لم يتم تسليمها حتى عام 1996؛ وطائرات "هوك" وطائرات تدريب "بي سي-9" ومعدات بحرية، وبعض الأعمال الإنشائية؛ بالإضافة إلى عقود الخدمات والإمداد والتدريب اللازمة. وكما سبقت الإشارة، فإن واردات بريطانيا من المملكة العربية السعودية - ومعظمها من المنتجات النفطية - تبلغ نصف قيمة صادراتها إلى السعودية تقريباً. وفي إطار برنامج المشروعات البريطانية الموازية مع السعودية تم إنشاء خمس شركات مشتركة، ويجري التخطيط الآن لإنشاء مزيد من الشركات. كما قامت بريطانيا ببيع معدات دفاعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى.

ولما كانت فرنسا واحدة من الدول الرئيسية التي كانت تقوم بتزويد العراق بالمعدات العسكرية قبل حرب الخليج الثانية، فعليها أن تنظر إلى المستقبل وتحاول استرداد بعض ديونها على العراق منذ ذلك الوقت. وقد نجحت فرنسا في تعزيز مكانتها في سوق الأسلحة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 حصلت على عقد من المملكة العربية السعودية بلغت قيمته 3.7 مليار دولار لتوريد فرقاطتين للدفاع الجوي وتوريد تجهيزات برية[14]. وقد جاء ذلك في أعقاب صفقة مؤقتة قيمتها 693 مليون دولار، لإصلاح أربع فرقاطات وسفينتي تموين سبق بيعها للمملكة العربية السعودية. وفي السنة نفسها طلبت قطر من فرنسا شراء طائرات مقاتلة من طراز "ميراج 5 - 2000" بلغت قيمتها 1.4 مليار دولار. وفي عام 1995 طلبت الكويت شراء زوارق دورية سريعة من فرنسا قيمتها 455 مليون دولار؛ وأبرمت دولة الإمارات العربية المتحدة صفقة قدرها 235 مليون دولار لشراء سبع طائرات مروحية من طراز "بانثر" مزودة بصواريخ "S 15 TT"، وخمس طائرات مروحية من طراز "كوجار" مجهزة بصواريخ "إكزوست AM 39" مضادة للدبابات[15].

إذا كانت التجارة خارج القطاع الدفاعي لا تمثل إسهاماً مباشراً في أمن منطقة الخليج، فإن أنماط العلاقات التجارية الثنائية الأوربية في المنطقة تؤدي دوراً مهماً في تقرير ميزان القوى الإقليمي. وتوضح الروابط الاقتصادية بين منطقة الخليج وكل دولة أوربية على حدة أن مصالح هذه الدول تتباين بصورة نسبية. أما الأرقام العامة التي توضح حجم المعاملات التجارية فلا تكشف عن أهمية الروابط الخليجية بالنسبة إلى بعض الصناعات الأوربية، ولا عن أهمية العلاقات مع المنطقة بالنسبة إلى الاقتصادات المحلية للشركاء التجاريين الخليجيين. فألمانيا – على سبيل المثال – هي أكبر شريك تجاري غربي لإيران، بينما تعد سوق المنتجات الدفاعية في السعودية سوقاً مهمة بالنسبة إلى القاعدة الصناعية الدفاعية في بريطانيا.

وتُصدِّر كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا ما تقدر قيمته بين خمسة وستة مليار دولار من السلع إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[16]. أما إيطاليا فتُصدِّر كميات أقل؛ ولكنها – كغيرها من الدول الأوربية – تتمتع بفائض تجاري مع دول شبه الجزيرة

العربية. وتحقق بريطانيا أعلى صافي ربح بين هذه الدول الأوروبية الأربع؛ لأنها حالياً أقل اعتماداً على واردات الطاقة من الدول الأوروبية الأخرى.

في عام 1994 كان الميزان التجاري لكل من فرنسا وإيطاليا في معاملاتهما مع إيران سالباً، وإن كان بدرجة طفيفة. وقد تكبدت الدولتان خسائر كبيرة عندما أجبرتا على إيقاف تجارتيهما مع العراق. أما بريطانيا فحققت ربحاً تجارياً صافياً مع إيران عام 1994، رغم أن حجم التجارة لم يكن كبيراً، حيث قدرت وارداتها من إيران بحوالي 203 ملايين دولار، مقارنة بصادراتها إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي بلغت 440 مليون دولار[17]. ويلاحظ أن هذا القدر من المعاملات التجارية لا يذكر إذا ما قورن بالمبيعات البريطانية للمملكة العربية السعودية. وتأتي ألمانيا في مقدمة الدول الأوروبية التي لها علاقات تجارية مع إيران، حيث بلغت نسبة استفادتها من هذه العلاقات 2 : 1 عام 1994.

لتوضيح ذلك بمزيد من التفاصيل نشير إلى أن ألمانيا استوردت ما قيمته 14 مليار دولار من النفط عام 1994؛ 26٪ منها من شمال أفريقيا والشرق الأوسط، و7٪ من السعودية و 2 ٪ من إيران[18]. (بينما تصل الكميات التي تستوردها من ليبيا والجزائر إلى 17٪ من وارداتها النفطية). وبصفة عامة، فإن تجارة ألمانيا مع منطقة الخليج تكشف عن فائض كبير في الميزان التجاري لصالح ألمانيا؛ ففي عام 1994 بلغت واردات ألمانيا من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1.3 مليار دولار، بينما قدرت صادراتها بحوالي 5.3 مليار دولار. وتكشف أرقام التبادل التجاري بين ألمانيا وإيران عن أن الفائض لصالح ألمانيا يقل عن فائضها مع دول الخليج؛ ففي عام 1994 بلغت واردات ألمانيا من إيران 828 مليون دولار، بينما قدرت صادراتها إليها بنحو ضعف هذا الرقم، أي 1.6 مليار دولار[19]. ولو نظرنا إلى هذه الأرقام وحدها لبدت أرقاماً مشجعة، ولكن الاتجاه الشائع منذ بداية هذه الحقبة يوضح تراجع أرقام المبيعات الألمانية؛ إذ تراجعت الصادرات الألمانية إلى السعودية في السنوات الأخيرة. وكانت إيران فيما مضى شريكاً تجارياً نشطاً بالنسبة إلى ألمانيا، ولكن

المشكلات الاقتصادية التي واجهت الجمهورية الإسلامية الإيرانية مؤخراً أدت إلى تخفيض الطلب على الواردات الخارجية، مما أضر بألمانيا بدرجة كبيرة باعتبارها أكبر مصدِّر إلى السوق الإيرانية.

وتعتمد إيطاليا - أكثر من ألمانيا - على ليبيا والجزائر في استيراد الطاقة، وإن كانت تستورد بعض احتياجاتها النفطية من منطقة الخليج. وقبل حرب الخليج الثانية كانت العراق تمثل سوقاً تصديرية مهمة لإيطاليا، وكانت تجارتها مع إيران أنشط في أوائل التسعينيات عما كانت عليه في الفترة 1994 - 1995. ففي عام 1994 بلغت الصادرات الإيطالية لإيران ما قيمته 715 مليون دولار؛ أي أقل من وارداتها التي تجاوزت مليار دولار. أما إجمالي التبادل التجاري بين إيطاليا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1994 فقدر بحوالي 5.2 مليار دولار، وحقق فائضاً لصالح إيطاليا مقداره مليار دولار[20]. وقد نمت المعاملات التجارية الإيطالية مع دولة الإمارات العربية المتحدة في فترة 1994 - 1995؛ ولكن بخلاف ذلك، فإن الاتجاه العام بالنسبة إلى أسواق إيطاليا في الشرق الأوسط يميل إلى انخفاض العوائد وتراجع الاهتمام بها. ويبدو أن تجارة إيطاليا مع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تأثرت سلبياً في كل قطاعاتها؛ نظراً إلى الصراع الدائر في الجزائر، والعقوبات المفروضة على ليبيا والعراق، والقيود المفروضة على الموازنات المالية، بالإضافة إلى المنافسة القوية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمشكلات المالية في إيران التي ازدادت حدتها مؤخراً؛ بسبب العقوبات الأمريكية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وباستثناء المبيعات الدفاعية بلغ إجمالي صادرات فرنسا إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 3.8 مليار دولار عام 1994، منها ما قيمته 1.4 مليار دولار للمملكة العربية السعودية وحدها. أما الواردات الفرنسية من دول مجلس التعاون - ومعظمها منتجات نفطية - فبلغت 3.2 مليار دولار[21]. وبلغت قيمة المبيعات الفرنسية لإيران - بخلاف المعدات العسكرية - 813 مليون دولار، بينما تجاوزت واردات فرنسا من الجمهورية الإسلامية الإيرانية المليار دولار بقليل[22]. ومن الواضح أن فرنسا بحاجة إلى استيراد النفط من منطقة الخليج أكثر من بريطانيا؛ وذلك

لأن الأخيرة لديها موارد نفطية في بحر الشمال؛ وهذا ما يساعد على دعم السياسة الفرنسية التي تسعى إلى الفوز بنصيب في قطاع النفط بالمنطقة، حيثما كان ذلك ممكناً. وقد حصلت شركة "توتال" الفرنسية للنفط مؤخراً على عقد من إيران، بعد أن اضطرت شركة "كونوكو" الأمريكية إلى التخلي عنه، استجابة للأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس الأمريكي عام 1995.

التعاون والتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية

هناك فرق مهم بين المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية والمصالح الاستراتيجية الأوربية في الخليج؛ فهذه المنطقة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية تمثل مصدراً مهماً للنفط، ولكنها منطقة بعيدة، ولكي تلبي الولايات المتحدة احتياجاتها من واردات النفط، فإنها تبحث باطراد عن احتياطيات للطاقة قريبة منها في أمريكا اللاتينية أو في غرب أفريقيا. أما أوربا فعلى العكس من ذلك، تجد منطقة الخليج قريبة منها نسبياً، ويمكن نقل النفط منها بسهولة بمد خطوط الأنابيب عبر البحر المتوسط. وتشترك الولايات المتحدة وأوربا في مصلحة واحدة، ألا وهي حرية تدفق النفط على مستوى العالم "بأسعار مناسبة" بالاصطلاح الذي أشاعته كل منهما، أما درجة مصلحة كل منهما المباشرة في منطقة الخليج فتتفاوت تبعاً للقرب الجغرافي من المنطقة. واعتباراً من منتصف 1995 منعت الحكومة الأمريكية شركات النفط الأمريكية من شراء النفط الإيراني، ومنذ ذلك الحين أصبحت واردات النفط الأمريكية من منطقة الخليج تأتي من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقط، وبالتحديد من السعودية. ويلاحظ أن الكمية التي تستوردها الولايات المتحدة من السعودية قد انخفضت إلى حد ما في السنوات الأخيرة، في حين واصلت الشركات الأوربية شراء النفط من إيران ودول مجلس التعاون، كما أبدت شركات كثيرة منها اهتماماً بالإسراع في استئناف التعامل مع العراق في قطاع الطاقة.

من وجهة النظر الأوربية، يؤثر وضع الولايات المتحدة في منطقة الخليج تأثيراً كبيراً في إمكانية الحصول على النفط، باعتبار أن الولايات المتحدة تقوم بدور الضامن الرئيسي في مجال الدفاع الخارجي عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،

وهي التي تنزعم عملية تطبيق العقوبات على العراق، كما أنها أول من بدأ بفرض الحظر على إيران. فإذا كانت دول مجلس التعاون الآن في وضع أفضل؛ لأنها تستطيع أن تحقق أرباحاً من الصادرات النفطية على حساب العراق وإيران، فإن هاتين الدولتين قد تبحثان عن سبل للانتقام على المدى البعيد. وتشعر بعض الدوائر الأوربية بالقلق من أن الاستقرار في منطقة الخليج أصبح يعتمد كثيراً على القدرات العسكرية والإرادة الأمريكية. وفي ضوء الاتجاهات السائدة حالياً في الكونجرس الأمريكي منذ منتصف التسعينيات، والتي يبدو أنها تتحاشى التدخل العسكري الأمريكي في الخارج، فإن استعداد الولايات المتحدة لتكبد أية خسائر في إطار سياسة دعم أمن منطقة الخليج، إذا لزم الأمر، لا يمكن أن يعتبر أمراً مسلماً به.

على المدى القريب، ثمة إحساس بالقلق في أوربا إزاء التكتيكات الأمريكية للحد من أنشطة الحلفاء في منطقة الخليج. فلم يكتف الكونجرس بمواصلة إصدار التشريعات لمعاقبة الشركات الأجنبية التي تتعامل تجارياً مع إيران، وإنما مارست حكومة الولايات المتحدة ضغوطاً على الحكومات الحليفة للغرض نفسه. وكانت النتيجة مضاعفة عدم الثقة بالاقتصاد الإيراني، مما زاد الأمر سوءاً؛ وهذه قضية خطيرة بالنسبة إلى بعض الدول الأوربية، خاصة ألمانيا؛ لأنها ستضطر إلى أن تدير ظهرها لإيران رغم استثماراتها الضخمة فيها.

لقد اتخذ أعضاء الاتحاد الأوربي موقفاً موحداً بالنسبة إلى إيران يعرف باسم "الحوار الخطير" الذي بدأ في القمة التي عقدها الاتحاد في أدنبرة عام 1992. وعلى المستوى التنفيذي كانت ألمانيا أكثر الدول الأوربية اهتماماً بدعم الحوار مع طهران لتشجيع العناصر المعتدلة والعملية في الحكومة الإيرانية. وكان موقف بريطانيا انتقادياً على نحو أكبر، ولكنها مع ذلك تقدر الموقف الجماعي للاتحاد الأوربي بشأن المقاطعة الأمريكية، خوفاً من أن تدفع إيران إلى اتخاذ موقف أرعن بشأن الغرب. بينما أدى قرار المحكمة الألمانية الصادر فيما يعرف بقضية "ميكونوس"، إلى توتر العلاقات الأوربية الإيرانية خاصة مع ألمانيا، ولكن يعتقد أن هذه انتكاسة مؤقتة، وسوف يستأنف الأوربيون والإيرانيون حوارهم على نحو أو آخر.

أما فيما يتعلق بالعراق، فالموقف الأوربي الموحد يختلف عن موقف الولايات المتحدة. ويعد موقفا فرنسا وبريطانيا ذوَي أهمية خاصة في قضية استمرار نظام العقوبات المفروضة من جانب الأمم المتحدة؛ لأن كلاً منهما عضو في مجلس الأمن الدولي. وتلتزم بريطانيا بسياسة قريبة جداً من سياسة الإدارة الأمريكية في هذا الصدد؛ إذ إنها ترى أنه لا يمكن لأحد أن يثق بصدام حسين وحكومته مطلقاً، وبالتالي فإن العقوبات هي أفضل وسيلة لاحتواء قوة صدام وأطماعه. وعقب فرار حسين كامل من العراق انتشر شعور في بريطانيا لعدة أشهر، بأن فائدة نظام العقوبات تتراجع باطراد؛ لأن الضغوط التي تدفع نحو التعامل التجاري مع العراق لا شك في أنها تتزايد باستمرار، سواء في تركيا أو في الأردن أو في بعض الدول الأخرى البعيدة عن العراق. ونتيجة لذلك أبدت لندن بعض الاهتمام بصياغة أسلوب منظم لتخفيف الحظر عن العراق في الوقت المناسب. وعندما كشف فرار حسين كامل عن استمرار العراق في أسلوب الخداع حول برامج الأسلحة السرية، كان الرأي في بريطانيا أن العقوبات يجب أن تستمر دون تخفيف، طوال مدة التفتيش الجديدة التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة في العراق. وفي الوقت ذاته يُعتبر قرار الأمم المتحدة رقم (986) خياراً مقبولاً يخفف من معاناة الشعب العراقي، في إطار الترتيبات المحددة التي تسمح للعراق ببيع جزء من نفطه تحت رقابة الأمم المتحدة، مقابل شراء مواد إغاثة إنسانية.

أما فرنسا فقد انتهجت نهجاً مختلفاً بعض الشيء خلال العامين الماضيين؛ فقبل فرار حسين كامل، وما أعقبه من الكشف عن برامج الأسلحة العراقية السرية، طالبت صراحة بإنهاء العقوبات حالما يعلن فريق التفتيش عن الأسلحة التابع للأمم المتحدة عن خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البعيدة المدى. و في هذا الصدد، تمسكت فرنسا بتفسير قانوني صارم لقرار الأمم المتحدة رقم (687) لعام 1991، وشاركتها في الرأي كل من روسيا والصين، وكلاهما عضو في مجلس الأمن الدولي. ورداً على الاتهامات الأمريكية بأن باريس لا تعمل إلا لمصلحتها، بالسعي إلى استئناف المعاملات التجارية مع العراق لاسترداد بعض ما يستحق لها من ديون عليه، شكت فرنسا من أن الولايات المتحدة تحاول حماية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنتجة للنفط على حساب العراق.

وقد أذعنت فرنسا منذ وقت قريب لوجهة النظر التي تقول بأن الأسرار التي كشف عنها فرار حسين كامل، تحتم ضرورة تشديد العمل من جانب فرق التفتيش على الأسلحة التابعة للأمم المتحدة قبل رفع العقوبات. وفي أيلول/ سبتمبر 1995 قام رئيس الوزراء الفرنسي إيرفيه دو شاريت بزيارة لعمّان، وجاء في حديث له خلال تلك الزيارة:

تعتبر فرنسا أن الأمر متروك للحكومة العراقية لتقدر ما إذا كانت ستلتزم بقرارات مجلس الأمن، التي تطالبها باتخاذ كل إجراء ممكن للإعلان عن وجود أسلحة الدمار الشامل وتدميرها، حيثما يتطلب الأمر ذلك. وعندما يتم تنفيذ هذه القرارات فسوف يستعيد العراق مكانته في المجتمع الدولي[23].

تختلف آراء الدول الأوروبية الأخرى حول الوضع في العراق، بينما تراقب التطورات التي تجري فيه، وما يحدث في مجلس الأمن لتحديد مواقفها. ففي تعليق لرئيس الغرفة التجارية الإيطالية ـ العربية، سيرجيومارينى، أدلى به للميدل إيست إيكونوميك دايجست في تموز / يوليو 1995، علق مارينى على موقف إيطاليا من العقوبات بقوله:

في رأينا، يجب أن تختلف سياسة إيطاليا والدول الأوروبية قليلاً عما هي عليه الآن؛ فالتقارب الشديد مع الولايات المتحدة ليس مفيداً في كل الأحيان[24].

وكما سيتضح لاحقاً، فإن الدول الأوروبية تسعى إلى أن يكون لها موقف مشترك قدر الإمكان، فيما يتعلق بالموضوعات السياسية التي تؤثر في منطقة الخليج. ولكن ما زالت الخلافات الناجمة عن تضارب المصالح تظهر في هذا السياق، بدرجة أقل وضوحاً مما هو عليه الموقف الموحد للاتحاد الأوربي بشأن عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية. ففي إطار عملية السلام يتخذ الاتحاد موقفاً حاسماً؛ إذ عليه أن يقدم أكبر نصيب ممكن من المعونات المالية لدعم عملية السلام، دون أن يقوم بدور مباشر في المفاوضات السياسية، على عكس الولايات المتحدة. أما بالنسبة إلى منطقة الخليج، فإن دور الاتحاد الأوربي ونفوذه يعتبران أقل كثيراً من دوره في عملية السلام.

الحوار بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية

أنشئت آلية الحوار بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية عقب إنشاء المجلس عام 1981 . ويمثل هذا الحوار نهجاً جديداً ومبتكراً لتناول قضية أمن الخليج، مقارنة بالصيغة العسكرية المرتبطة أساساً بالوجود الأمريكي و "الردع المزدوج" . ولكن الخلافات داخل كل من الاتحاد والمجلس منعت الطرفين من اتخاذ أية مبادرات فعلية مشجعة حتى الآن.

كان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد بدأ الحوار بهدف إبرام اتفاقية للتجارة الحرة مع المجموعة الأوربية . ففي عام 1988 توصل الطرفان إلى اتفاقية تعاون مهدت لبدء المفاوضات التجارية بينهما في عام 1990؛ ولكن لم يحدث أي تقدم منذ ذلك الحين، حيث سيطرت قضيتان رئيسيتان على المباحثات؛ الأولى هي عدم قدرة الدول الأعضاء بمجلس التعاون على إقامة اتحاد جمركي كامل، مما أثار استياء الاتحاد الأوربي، والثانية المقترحات المطروحة داخل الاتحاد الأوربي بفرض ضريبة الكربون، والتي سببت انزعاجاً شديداً لمجلس التعاون لدول الخليج العربية . ولكن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي الآن تزعم أنه لا يوجد حالياً أي تفكير في تطبيق ضريبة الكربون، لأسباب داخلية متعلقة بالاتحاد نفسه، بينما وعدت الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جانبها بالعمل على تحقيق الوحدة الجمركية فيما بينها.

لقد ظهرت الرغبة في تحقيق التقدم على هذا المسار من جديد في تموز/ يوليو 1995، وذلك في الاجتماع الذي عقد في جرانادا لوزراء الترويكا الأوربية ووزراء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي قدمت فيه مقترحات بخصوص دفع العلاقات بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون قدماً في النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية . فعلى المستوى الاقتصادي، كان التفكير يتركز حول زيادة التعاون الاقتصادي، والتوصل إلى حل للعقبات التي تعترض المفاوضات الجارية حول التجارة الحرة . أما على المستوى الثقافي، فكان الهدف هو تطوير وسائل التعاون التي

سوف تزيد من المعرفة المتبادلة لكل من الطرفين والتفاهم المشترك بينهما، خاصة في المجالات الثقافية والعلمية. وفي اجتماع المتابعة لاجتماع جرانادا، والذي كان مزمعاً عقده في نيسان/ إبريل 1996 في لوكسمبورج، كان من المتوقع تقديم مقترحات محددة لتنفيذ هذه التوصيات.

في ضوء ما يجري في لجنة الاتحاد الأوربي(25)، يمكن القول بأن هناك أملاً في أن تشهد العلاقة بين الاتحاد ومجلس التعاون لدول الخليج العربية تطبيق بعض المبادئ الموضوعة، في إطار علاقات الاتحاد بأوربا الشرقية والوسطى من جهة، وعلاقته بشركائه في منطقة البحر المتوسط من جهة أخرى. والواقع أن الصلات بين دول البحر المتوسط ودول الخليج تمليها الآن صورة الشرق الأوسط الجديد التي تجسدت في برنامج المشاركة الأوربية المتوسطية، الذي بدأ في برشلونة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، كما تجسدت في إسهامات الاتحاد الأوربي في عملية السلام العربية-الإسرائيلية. والآن تنظر أوربا إلى دول الخليج لدعم عملية السلام العربية-الإسرائيلية.

وبصرف النظر عن حسن النوايا، تبقى هناك خلافات جوهرية داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية وداخل الاتحاد الأوربي، تقف عقبة في طريق الوحدة على الجانبين. وما زال برنامج المشاركة الأوربية-المتوسطية بحاجة إلى إثبات فاعليته، كما أن عملية تحقيق السلام العربي-الإسرائيلي ما زالت بعيدة المنال. وهكذا تبدو الفرص ضئيلة لفتح حوار حقيقي بين الاتحاد الأوربي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لإيجاد صيغة جديدة يمكن تنفيذها لأمن منطقة الخليج.

الخلاصة

خلاصة القول، إن أمن منطقة الخليج حالياً يتحدد أساساً من جانب الولايات المتحدة التي تُحدث بوجودها العسكري توازناً مضاداً لقوتي العراق وإيران معاً، للدفاع عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتتعاون دول المجلس وبريطانيا وفرنسا في إطار هذه الترتيبات، أياً كان انتقاد بريطانيا وفرنسا لمنطق

"الاحتواء المزدوج" . ولكن الدور الأوربي في هذا السياق يقوم أساساً على توفير قدر من المرونة، لتخفيف ما قد يظهر في ظروف مختلفة على أنه تشدد من جانب الولايات المتحدة. وهكذا، فإن الدول الأوربية تعمل على منع عزل العراق وإيران عزلاً تاماً؛ كما تحتفظ بالقنوات مفتوحة أمام ظهور التسويات المستقبلية، وذلك بالتعاون مع عدد من الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الفصل الخامس

انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره في أمن الخليج

روبرت باريلسكي

يعرض هذا الفصل للسياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الخليج وما طرأ عليها من تغيير، وكيف تسبب انهيار الاتحاد السوفيتي في تغيير الإطار الأكبر الذي يجب على دول الخليج أن تدير دبلوماسيتها من خلاله. ويبدأ بتحليل لنظام الحرب الباردة في الشرق الأوسط، والنظام الدولي التنافسي الذي تحولت به دول الخليج إلى دول رئيسية مستقلة مصدرة للنفط. كما يوضح أن الحرب الباردة لم تكن نظاماً محكماً لتحالف القطبين، ولا فوضى كاملة. ويفترض هذا الفصل أن تفكك الاتحاد السوفيتي إلى خمس عشرة دولة قد زاد من فوضى نظام الدولة في الشرق الأوسط؛ ويناقش أولويات السياسة الخارجية الروسية ومشكلاتها في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي؛ ويتتبع الأسباب التي تدعو موسكو إلى تقويم علاقاتها مع دول الخليج في إطار أكبر، حيث تتنافس روسيا مع كل من تركيا وإيران وباكستان والصين؛ لبسط نفوذها في منطقة القوقاز ووسط آسيا. ويعرض الكاتب كذلك بعضاً من المشكلات الداخلية والإسلامية شبه الخارجية التي تعاني منها روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

تحتاج دول الخليج إلى إنشاء نظام تحالف فعال قوي تستطيع من خلاله حماية سيادتها وسلامة أراضيها والدخول إلى الأسواق العالمية. وسوف تزيد معرفة الأولويات والمصالح القومية الروسية في هذه المرحلة من قدرة هذه الدول على فهم السلوك الروسي والتنبؤ به؛ كما أن معرفة نقاط القوة والضعف في مختلف أنواع التحالفات، سوف تساعد هذه الدول على تجنب تكرار مأساة دولة الكويت التي وقعت عام 1990.

خلفية تاريخية: الأنماط القديمة والحديثة

إن استعراض التاريخ السياسي يبين لنا ثلاثة أشكال مهمة من تنافس الدول وتكوين الأحلاف، فيما يتعلق بعلاقات روسيا مع منطقة الخليج. وأول هذه الأشكال شكل شاع خلال أغلب سنوات القرن العشرين، عندما أقامت الدول الغربية – بالتعاون مع كثير من دول المنطقة – تحالفات لمنع روسيا من بسط نفوذها الاقتصادي والسياسي والعسكري في منطقة الشرق الأوسط. وكانت هذه الدول ترى أن القوة الأوربية الآسيوية المتمركزة في موسكو تحركها دوافع إمبريالية نحو موانئ المياه الدافئة في منطقة الخليج والمحيط الهندي. وثاني هذه الأشكال هو أنه كان من الطبيعي أن تقبل القوى الغربية سيطرة موسكو على منطقة القوقاز ووسط آسيا؛ وكان هدفها الرئيسي هو الاحتواء، بهدف منع الإمبراطورية القيصرية، ومن بعدها الاتحاد السوفيتي، من تهديد مواقعها في الشرق الأوسط. وثالث هذه الأشكال هو أن مواقع روسيا في منطقة القوقاز ووسط آسيا قد تعرضت للتهديد خلال فترات ضعف الدولة الروسية، وذلك عندما انهارت الدولة القيصرية عام 1917، وبعد توغل الجيوش النازية إلى جنوب روسيا عامي 1941 و 1942، وعندما تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991. وبعد فترات الضعف هذه انتعشت الدولة الروسية من جديد وعدَّلت مواقعها في القوقاز وآسيا الوسطى. وهذا ما تحاول روسيا أن تفعله في الوقت الحاضر.

نظام الحرب الباردة

عندما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وحلفاؤهما في الشرق الأوسط منظمة الحلف المركزي في الخمسينيات، ودعمته بأحلاف واتفاقيات سرية إضافية، كان الهدف الأول من وراء ذلك هو "إنشاء خطوط دفاع شمالية ضد الإمبريالية السوفيتية". ومع ذلك فقد كان واضحاً منذ البداية أن نظام التحالف الشرق أوسطي لا يمكن أن يكون متماسكاً مثل منظمة حلف شمال الأطلسي؛ بسبب الصراع العربي-الإسرائيلي، والتنافس بين دول المنطقة، وتباين المواقف إزاء الاتحاد السوفيتي والقوى الغربية[1]. ولم تتمكن السياسة الأمريكية من عقد تحالفات عسكرية صريحة مع الدول العربية الكبرى، طوال استمرار التوتر بين العرب وإسرائيل[2]. ونتيجة لذلك جاء تشكيل منظمة الحلف المركزي على أسس عرقية سياسية خاطئة؛ فقد بدأ نظام التحالف في شكل حلف بغداد، ولكن انسحب منه النظام الجمهوري العراقي الجديد المناوئ للغرب، بعد الإطاحة بالنظام الملكي العراقي عام 1958، ولذلك بقيت دول المواجهة المناوئة للاتحاد السوفيتي من منظمة الحلف المركزي دولاً غير عربية، وهي تركيا وإيران وباكستان.

ثم تحولت سياسة الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط إلى آلة لتكديس الأموال في خزانة الكرملين خلال العقدين الثاني والثالث من الحرب الباردة، أي من عام 1965 حتى عام 1985، وكان الدافع وراء ذلك هو تلك التوترات التي أدت في النهاية إلى حروب كبرى في منطقة الخليج العربي أكثر منها في فلسطين. وكسب الاتحاد السوفيتي المليارات من بيع النفط بالأسعار العالمية التي ارتفعت بشكل غير مسبوق؛ وكان ذلك وضعاً استثنائياً خلقته منظمة الأوبك، وحرب 1973 بين العرب وإسرائيل، والأحداث المتعلقة بالثورة الإيرانية عام 1979. وحصل الكرملين على مليارات إضافية من العملة الصعبة من بيع الأسلحة للدول المناوئة للغرب. وكان عملاء موسكو العسكريون المفضلون هم الدول المناوئة للغرب التي كانت تستطيع دفع ثمن الأسلحة، ومن بينها العراق وليبيا؛ إذ كان دخلهما يعتمد على تصدير النفط.

كذلك حصلت الدول الغربية على المليارات من مبيعات الأسلحة للشرق الأوسط أكثر مما كان يحصل عليه الاتحاد السوفيتي؛ وبالتالي تلاقت المصالح السوفيتية والمصالح الأمريكية من هذه الناحية؛ فقد كانت جميعاً تتنافس على بيع الأسلحة، وبالتالي كان عليها المحافظة على قدرات زبائنها السياسية والاقتصادية والعسكرية. وكذلك استغلت تلك الدول الحروب الإقليمية لاختبار نظم أسلحتها. وربما كان صافي مبيعات الاتحاد السوفيتي من الأسلحة أقل من التقديرات الغربية؛ ففي تموز/ يوليو 1995 ذكر بوريس كوزيك رئيس اللجنة الخاصة للتعاون العسكري، أن العائد الحقيقي من مبيعات الأسلحة بلغ نحو 2 مليار دولار بالعملة الصعبة سنوياً، وليس 10 ـ 15 مليار دولار، كما أوردت بعض المصادر الغربية[3].

وكانت سياسة تكديس الأموال تعتمد على العلاقات بين الدول، وعلى عوامل سوق النفط، وكان أحد أهم الملامح السياسية لهذه السياسة استقرار الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي، والتي كانت تمتد من تركيا إلى الصين، كما كان النظام الديكتاتوري السوفيتي يبقي على المنطقة الواقعة شمال الحدود مستقرة أيضاً. وقد ساعدت منظمة الحلف المركزي وأفغانستان المحايدة على استقرار المنطقة الجنوبية. كذلك فقد مكنت السياسة الخارجية الغربية المحافظة نوعاً ما، الاتحاد السوفيتي من القيام ببعض المخاطر. ورغم أن موسكو دأبت على توجيه اللوم لكل من تركيا وإيران وباكستان لقيامها بدور الخط الأمامي في مناوءة الاتحاد السوفيتي، فإن هذه الدول لم تتدخل أو تتآمر ضد منطقتي القوقاز أو آسيا الوسطى السوفيتيتين طوال استمرار نظام الحرب الباردة. وظلت أفغانستان دولة مستقرة محايدة تتمتع بصداقة مع الاتحاد السوفيتي، لكن من دون قوات أجنبية أو تحالفات عسكرية. وكان خط المواجهة آمناً مستقراً نسبياً بالنسبة للاتحاد السوفيتي[4].

نجح الاتحاد السوفيتي عامي 1955 ـ 1956، في تحدي قدرة الغرب على إخراجه من الشرق الأوسط؛ فقد ساعد مصر خلال أزمة السويس، الأمر الذي أكد أن الاتحاد السوفيتي يستطيع بسط نفوذه وإجبار القوى الغربية على فعل أشياء لا تريدها. وفي عام

1955 خلص محلّلو الاستخبارات الأمريكيون إلى أن: "القوى الغربية استطاعت لعدة سنوات أن تحافظ على مصالحها في الشرق الأوسط دون تدخل مباشر من الاتحاد السوفيتي، ولكن ربما أوشك هذا الأمر أن يتوقف بالفعل"[5]. ومنذ ذلك الحين احتفظ الاتحاد السوفيتي بعلاقات تمخضت بحلول السبعينيات عن سياسة تكديس الأموال التي تحدثنا عنها آنفاً، لكنه انتهج نهجاً تخطى الأمور التجارية العادية.

كان الاتحاد السوفيتي يرفع أعلامه ببطء حول دول الخليج. ومع أواخر السبعينيات كان العراق حليفه الأول في المنطقة؛ لكنه كان قد وضع أقدامه في أثيوبيا واليمن الجنوبي؛ كما أجرى اتصالات ببعض العناصر في الصومال والسودان، إضافة إلى أنه كان دائم الشكوى من النشاط البحري الأمريكي في المحيط الهندي، ويجاهر بالتذمر كي لا تقيم الولايات المتحدة الأمريكية منشآت استراتيجية في دييجو جارسيا بالمحيط الهندي، ويُذكي الاتجاهات القومية المناوئة للغرب، والمعارضة للتحديث الجذري المدمر للقيم الدينية والاجتماعية والسياسية التقليدية. وبالتالي، فبدلاً من أن يسلك الاتحاد السوفيتي الطريق عبر تركيا وإيران إلى منطقة الخليج وبحر العرب، راح يحيط بمنطقة الخليج ببطء، ويقيم العلاقات، ويرسّخ نفوذه. وفي عام 1956 وصف محللو الاستخبارات الأمريكيون الاستراتيجية السوفيتية بقولهم إن موسكو "نجحت في اختراق الحدود الشمالية لمجموعة الدول المكونة لحلف بغداد"[6].

الأحداث الرئيسية السبعة التي دمرت نظام الحرب الباردة

قضت سبعة أحداث رئيسية على نظام الحرب الباردة، واستبدلت به نظاماً تحالفياً فضفاضاً تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، يهدف في المقام الأول إلى منع دول المنطقة من شن حروب ضد بعضها البعض. وهذه الأحداث هي: ثورة نيسان/ إبريل 1978 في أفغانستان، والثورة الإسلامية في إيران عام 1979، والتدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان، وإعلان أمريكا عن مبدأ كارتر في كانون الثاني/ يناير 1980، والحرب العراقية ـ الإيرانية 1980 ـ 1988، وحرب الخليج الثانية 1990 ـ 1991، وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991.

ظهر الاتحاد السوفيتي في البداية وكأنه في سبيله لتحقيق نصر مؤزر؛ عندما انهار نظام التحالف الذي تقوده أمريكا ضد الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. وفي عامي 1979 و1980 كانت موسكو تتطلع إلى ظهور صدع كبير في نظام التحالف الغربي؛ كي تجد في ذلك فرصة لبسط نفوذها جهة الجنوب؛ بيد أن الاتحاد السوفيتي انهار بعد أحد عشر عاماً، وراحت روسيا من بعده تحاول استعادة ما خسره. وبحلول عامي 1991 و1992 كانت دول الجنوب هي التي تتجه نحو موسكو، فقد انقلبت الموازين، الأمر الذي جعل روسيا تسارع بمحاولة استرداد قدرتها الدفاعية على طول الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي السابق.

تفكك الاتحاد السوفيتي

انهار النظام السياسي السوفيتي انهياراً سريعاً بعد كانون الثاني / يناير 1991. فقد حل الاتحاد السوفيتي نفسه في كانون الأول / ديسمبر 1991 في ثلاثة اجتماعات؛ حاول في الاجتماع الأول منها إنشاء تحالف سلافي ثلاثي، يتكون من روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء[7]. وضم الاجتماع الثاني دول آسيا الوسطى كتجمع طبيعي للجمهوريات ذات التراث الإسلامي. وتبادل المجتمعون الاتهامات حين وجه أحد المجتمعين اتهامه إلى ممثلي الدول الإسلامية بإدانة "إخوانهم السلافيين" بشدة لتعميق الشقاق العرقي. أما الاجتماع الثالث فقد عقد في ألماآتا عاصمة كازاخستان، وأعلن فيه قيام كومنولث الدول المستقلة في 21 كانون الأول / ديسمبر 1991؛ وظهرت إلى الوجود ست دول ذات سيادة، ولها تراث إسلامي، هي أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجكستان وتركمنستان وأوزبكستان. وانضمت هذه الدول إلى الأسرة الدولية، وبدأت تبحث عن سبل لدعم علاقاتها بالدول الإسلامية في الجنوب؛ وسعت ثلاث دول منها هي أذربيجان وكازاخستان وتركمنستان لتصبح دولاً رئيسية مصدرة للنفط والغاز؛ وأصبحت اثنتان منها، هما أذربيجان وطاجكستان، هدفاً للتنافس السياسي المكثف على السلطة، وشهدتا حروباً أهلية وصراعات عرقية.

كان للسياسة الخارجية الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي هدفان رئيسيان يهمان دول الخليج بشكل مباشر. فقد أولت موسكو أهمية قصوى لاستعادة علاقاتها

الاقتصادية والدفاعية مع الجمهوريات السوفيتية السابقة الأربع عشرة، والتي أطلقت عليها اسم الدول الخارجية المجاورة. وركَّزت موسكو على تحديد مجال لنفوذها في الدول الخارجية القريبة، واستعادة وضعها العسكري وتثبيته على طول الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي السابق(8). وعملت موسكو جاهدة لمنع الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإيران وباكستان والصين وغيرها من الدول، من الوجود في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. ودخلت الدول الست المستقلة حديثاً، والتي لها تراث إسلامي في النظام الدولي، وبدأت في تطوير علاقاتها مع العالم الإسلامي الأكبر؛ بيد أنها بقيت جميعاً - إلى حد ما - داخل إطار النفوذ الروسي؛ وطبَّقت روسيا نظاماً "للاحتواء المزدوج" خاصاً بها. ولما كانت روسيا هي الوريث الشرعي الرئيسي للاتحاد السوفيتي، فقد حاولت تجميع الديون المستحقة للاتحاد السوفيتي من عملائه السابقين، لإعادة بناء قاعدة عملائها في مجال مبيعات الأسلحة وتنويعهم، وتوسيع علاقاتها التجارية في منطقة الشرق الأوسط الكبرى.

سياسة "الاحتواء المزدوج" الروسية

انهارت الدولة الروسية المتعددة القوميات لأول مرة خلال الفترة 1917 ـ 1921. ففي ذلك الوقت قامت موسكو بدور فعال لمنع تركيا من التوسع نحو منطقة القوقاز وآسيا الوسطى؛ وكان احتواء تركيا أمراً بسيطاً نسبياً، إذ لم يكن لمصطفى كمال أتاتورك أي حلفاء غربيين. وحركت موسكو جيوشها إلى منطقة القوقاز، وأطاحت بالحكومات المستقلة في جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، وحولتها إلى جمهوريات سوفيتية تحت الحكم الشيوعي. وسرعان ما ضاعت الفرصة من يد تركيا عندما دعَّم البلاشفة مواقعهم في الإمبراطورية القيصرية السابقة، وكوَّنوا جيشاً هائلاً قوامه خمسة ملايين وخمسمئة ألف جندي في منتصف العشرينيات.

أطاحت موسكو بجمهورية أذربيجان الديمقراطية الوليدة التي تشكلت بدعم من تركيا عام 1918 (9). وأودع زعماء جمهورية أذربيجان السجون البلشفية، في الوقت الذي كان الشيوعيون يعقدون مؤتمرهم الثوري الشهير في باكو، والذي أطلقوا عليه

اسم "مؤتمر شعوب المشرق"، بهدف القضاء على الاستعمار. لكن ستالين كان يلعب بما يسمى "القومية التركية"، وكان يتمنى أن يستخدمها كدرع ضد بريطانيا. ورأى كذلك أن التنافس الإنجليزي - السوفيتي في الجنوب هو امتداد للتنافس الإنجليزي - الروسي التقليدي على الإمبراطورية[10]، كما كان يرى أن الإنجليز سوف يحاولون السيطرة على تركستان الروسية (آسيا الوسطى). أما الأداة الروسية في هذه المغامرة فهو أنور باشا وزير الحرب التركي حينذاك. وفي عام 1920 دعا البلاشفة أنور باشا لزيارة باكو، لكنهم رفضوا السماح له بالتحدث إلى مجلس باكو الكبير. وهتف له الجمهور في الأسواق والشوارع، رغم جهود ستالين لفرض رقابة صارمة عليه، فقرر أنور باشا التصرف بمفرده؛ وقاد تمرداً مضاداً للشيوعية ومؤيداً للقومية التركية في آسيا الوسطى، غير أنه قتل على يد الكتائب الحمراء في ما يعرف الآن بطاجكستان، وكان ذلك يوم 4 آب / أغسطس 1922. وكانت قوات التمرد التي تزعمها قد بلغت 20 ألف مجند قبل أن تتقلص إلى كتائب متناثرة. واندلعت أحداث تمرد أخرى ضد السوفييت على نطاق ضيق بطول الحدود السوفيتية - الإيرانية والسوفيتية - الأفغانية حتى أوائل الثلاثينيات. واستقر اللاجئون الطاجيك والأوزبك المعادون للشيوعية في أفغانستان، بما في ذلك أمير بخارى المعزول[11].

قررت موسكو السعي إلى تسوية خلافاتها مع أنقرة، واتفقت روسيا بزعامة لينين، وتركيا بزعامة أتاتورك على رسم حدود جديدة لمنطقة القوقاز؛ ووعدت القوتان بالتعاون في هذا الصدد. ولكي تدعم الحكومة السوفيتية هذا الاتفاق، قدمت لتركيا العون العسكري والمالي الذي قدرته المصادر السوفيتية بـ 40 ألف بندقية، و 60 مليون خرطوش*، و327 مدفعاً آلياً، و 10 ملايين روبل ذهبي، و200.6 كيلو جراماً من السبائك الذهبية[12]. ونتيجة لذلك لم تقم تركيا بدعم أنور باشا في تمرده ضد الاتحاد السوفيتي.

كذلك قررت موسكو دعم استقرار إيران، بعد أن قدمت العون في البداية لحركات التحرر القومية في النطاق التقليدي للنفوذ القيصري شمال غربي إيران، لا سيما في المناطق الجنوبية التي يقطنها الأذريون[13]، وقرر واضعو الاستراتيجيات البلاشفة

* كلمة تركية الأصل تعني في العربية اليوم: حشو السلاح الناري. المحرر

الانسحاب من إيران، بهدف التوصل إلى تسوية مؤقتة مع بريطانيا بشأن استقرار الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي. وشملت الاتفاقات وعداً من البلاشفة بترك أفغانستان دولة محايدة، والكف عن العمل ضد المصالح البريطانية في إيران والهند. وهكذا كانت موسكو بحلول عام 1922 قد نجحت في العمل على استقرار الأمور على حدودها الجنوبية، ولم تعد السلطات التركية أو الإيرانية أو البريطانية تتحدى السيادة السوفيتية في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وواصلت الشيوعية الدولية إدانتها للاستعمار، رغم أن السياسة الرسمية للدولة السوفيتية كانت تحترم منطقة نفوذ بريطانيا العظمى. وقد استفادت مصالح الدولة السوفيتية من الاستقرار في الجنوب، وساعدت بريطانيا في توفير هذا الاستقرار.

من خلال مقارنة الماضي بالحاضر نلاحظ أنه مع انهيار الإمبراطورية القيصرية في العشرينيات، كانت الدولة التركية الفتية منعزلة وتحتاج إلى روسيا، ولكن عندما انهار الاتحاد السوفيتي كانت الجمهورية التركية عضواً في حلف شمال الأطلسي وأحد حلفاء أمريكا. وفي المقارنة نجد أن بريطانيا كانت في العشرينيات هي القوة الغربية الأولى في الشرق الأوسط، أما في التسعينيات فقد أدت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك الدور، كما كانت موسكو تتوقع أن تقوم القوة العسكرية الأمريكية بالمساعدة في الحفاظ على استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط، بيد أنها لم تكن سعيدة بعدم دعم أمريكا لرغبة روسيا فيما يتعلق بمزاعمها القديمة في بسط نفوذها على منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. ولاحظ الروس كذلك أن أغلب الشركات التي تقوم بأكبر الاستثمارات النفطية في حوض بحر قزوين (أذربيجان وكازاخستان)، كانت من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ندَّيها التقليديين في الشرق الأوسط.

ربما تستمر روسيا في القرن الحادي والعشرين في تبني استراتيجية احتواء دفاعية، موجهة إلى تركيا أولاً وإيران ثانياً[14]، وتهدف هذه السياسة في الوقت الحالي إلى صد تطلعات تركيا في منطقة بحر قزوين، في الوقت الذي تزيد فيه من تعاونها مع إيران. وينبثق هذا من ثلاثة مصادر؛ أولها أن روسيا تسعى إلى منع تركيا من بسط نفوذها في القوقاز وبحر قزوين، وحليفاها الطبيعيان في هذه اللعبة هما أرمينيا وإيران[15].

وفي الفترة 1991 ـ 1993 احتل الأرمن جزءاً من أراضي أذربيجان، ووسَّعت المنطقة العازلة بين تركيا وأذربيجان. ولم تقم إيران أو روسيا بأي عمل ضد ما فعلته أرمينيا، وبما أن كلاً من روسيا وإيران لم ترغبا في دعم مبدأ استخدام القوة العسكرية لتعديل الحدود المعترف بها دولياً من جديد، فقد وجد الأرمن المقيمون في أذربيجان أن من الملائم أن يطلقوا على أنفسهم: "جمهورية ناجورنوكاراباخ المستقلة"، بدلاً من أن يكونوا جزءاً من أرمينيا. وانتقدت تركيا السياسة الروسية، لكنها كانت حذرة؛ فلم تتعد الخط الفاصل بين التنافس العلني مع روسيا والصراع المباشر معها. أما موسكو فكانت مستعدة لعلاقة تنافسية مع أنقرة، لكنها كانت ترغب كذلك في أن تظل هذه العلاقة ضمن حدود معينة[16].

تشعر إيران بالقلق بشأن استقرارها السياسي؛ لأن عدد الأذريين الذين يقطنون إيران ضعف من يقطنون أذربيجان نفسها، وتطلق الدوائر الأذرية على هذا الوضع أذربيجان الشمالية وأذربيجان الجنوبية. وكانت أول حكومة أذرية بعد الحكم الشيوعي (1992 ـ 1993) بقيادة أبو الفضل التشيبي، وهو أحد الوطنيين الذين يؤيدون قيام علاقات أوثق بين أذربيجان الشمالية وأذربيجان الجنوبية وتركيا. وقد كانت تعليقاته الخاصة حول هذا الموضوع جريئة، رغم أن تعليقاته العلنية كانت أكثر حذراً. وقد قربت رغبة التشيبي في الوفاق بين تركيا وأذربيجان الشمالية وأذربيجان الجنوبية، بين كل من روسيا وإيران، كما كان متوقعاً[17]. أما حيدر علييف، خليفة التشيبي، فقد تبنَّى نهجاً أكثر توازناً، وسعى إلى إقامة علاقات طيبة مع تركيا وإيران وروسيا؛ كما حاول منع روسيا من بسط سيطرتها على أذربيجان.

توجد لروسيا وإيران مصالح مشتركة في استقرار منطقة آسيا الوسطى، وفي استقرار حدودها السياسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ويعطي استمرار الوجود السوفيتي في المنطقة إيران إحساساً بالارتياح؛ لأن النفوذ الروسي يساعد على منع تركيا من التوسع في تلك المناطق التي يسكنها أناس ذوو أصول توركية*. وبسبب

---

* كلمة "توركية" تختلف عن كلمة "تركية"، وتطلق على اللغات أو التقاليد الخاصة بالسكان من ذوي الأصول التركية والأذرية والتركمانية والقيرغيزية.. الخ.

الأقلية الأذرية في إيران يكون لزاماً على إيران أن تشارك روسيا اهتمامها بالحد من الطموحات التركية. وبالمثل، فإن لروسيا وإيران مصلحة مشتركة في منع الحرب الأهلية في أفغانستان من تهديد استقرار آسيا الوسطى. ولا ترغب إيران بالتأكيد في وجود اضطرابات في أجزائها الشمالية الشرقية، في الوقت الذي ما زالت تشعر بالتهديد من جانب العراق، ومن القومية التوركية الداخلية. وهكذا نجد أن إيران تؤدي دوراً بناء، وتشجع أطراف الحرب الأهلية في طاجكستان على التوصل إلى تسوية سياسية.

ترى موسكو أن القوة والغيرة والطمع التجاري، تدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى معارضتها لمبيعات تقنية المفاعلات النووية لإيران؛ وتشير إلى أن تلك المفاعلات متواضعة جداً إذا ما قورنت بتلك التي وافق الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر عام 1978 على بيعها لإيران، عندما كانت إيران حليفاً لأمريكا. تبدأ سلسلة الشكاوى الروسية من السياسة الأمريكية في المنطقة، بمؤامرة وكالة الاستخبارات الأمريكية للإطاحة بحكومة مصدق عام 1953؛ وتستمر حتى الوقت الحاضر، عندما يقوم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بليٍّ ذراع روسيا لمنعها من بيع إيران الأسلحة والتقنية النووية بعد ذلك التاريخ بأربعين عاماً. ولما كان كارتر عام 1978 يرغب في دعم تطوير الصناعة النووية في إيران، تلك الدولة الغنية بالنفط والتي كانت تحرق كميات ضخمة من الغاز الطبيعي عبثاً ودون فائدة، فإن روسيا ترى أنها يجب أن تتمكن في الوقت الحالي من بيع تقنية المفاعلات النووية لإيران[18]. وهذا الموقف الذي ينطوي على تقريع للولايات المتحدة الأمريكية يفسح المجال لتزايد الشعور بالاستياء منها.

وهكذا "يجب أن تدرك واشنطن أن روسيا لن تضحي بمصالحها وعلاقاتها الطيبة مع جيرانها من أجل إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية؛ كما أن روسيا ليست لديها أية رغبة في مشاركة الولايات المتحدة في سياسة «الاحتواء» تجاه هذا البلد أو ذاك (وهي سياسة معروفة لدى روسيا جيداً)، ناهيك عن محاولتها الإطاحة بحكومة ذلك البلد"[19].

لكن على روسيا أن تلعب - وسوف تلعب - لعبة الاحتواء وتوازن القوى بطريقتها، وسوف يكون خطأ فادحاً أن تسمح روسيا للعواطف بأن تتسبب بسوء فهم

للعبة الجغرافية ـ السياسية التي تلعبها في الوقت الحاضر، فموسكو لها مصالح حيوية مهددة، وهي تحاول حمايتها. وقد كانت موسكو في التسعينيات تحتوي تركيا احتواء نشطاً لمنع أذربيجان من تطوير صناعتها النفطية الداخلية بحُرِّية، وللضغط على أذربيجان لتوجيه سياستها الخارجية لخدمة المصالح القومية الروسية. فعندما تخدم سياسة الاحتواء تلك المصالح، فإن روسيا تنتهج هذه السياسة؛ وعندما تقوم سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بخدمة تلك المصالح، فإن روسيا لا تتدخل، وعندما يكون استقرار النظام مهماً، فإن روسيا تدعمه؛ أما عندما يكون تغيير النظام أمراً مهماً، فمن المتوقع أن تساعد روسيا على تغيير النظام وانتقال السلطة.

تقع دول الخليج في الجانب السفلي من منطقة المنافسة بين روسيا وتركيا وإيران؛ ويجب أن تتوقع هذه الدول أن تعطي موسكو أولوية كبرى للمصالح الروسية في القوقاز ومنطقة بحر قزوين. وسوف تستمر هذه المنافسة الثلاثية في القرن الحادي والعشرين، لكن الدور الذي تؤديه موسكو يمكن أن يتغير إذا ما هددت تركيا أو إيران المصالح الروسية في أي وقت من الأوقات، كما أن العراق جزء من النظام الإقليمي، وأحد العناصر المهمة في توازن القوى. وكقاعدة عامة، سوف تحتاج روسيا إلى الحيلولة دون قيام أي تحالف مناوئ لها على طول حدودها الجنوبية؛ وسوف تتصرف بطريقة تثبط عزم تركيا والعراق وإيران على تحدي الوجود الروسي في منطقة بحر قزوين الكبرى. وإذا كانت الأنشطة التي تقوم بها روسيا لإحداث التوازن فعالة في وقف التطلعات الإقليمية لأية دولة، فيمكن لها أن تدعم أمن دول الخليج الصغرى بمنع تلك الدولة من أن تصبح قوة مهيمنة في المنطقة.

يدل التعاون الروسي الإيراني على أن موسكو وطهران تستطيعان منع الخلافات الأيديولوجية من الإضرار بالاستراتيجيات الدبلوماسية، عندما تعطيان مصالح الدولة الاهتمام الكافي. بيد أن موسكو لم تؤيد الأهداف السياسية الدولية العامة لآية الله الخميني؛ فقد قبلت حق إيران في تطوير نظامها السياسي الداخلي فيما يتعلق باعتناق أفكار الخميني؛ لكنها رفضت الجهود الإيرانية الرامية لتصدير الثورة للدول المجاورة[20]. وقد تبنَّت حكومات الجمهوريات السوفيتية السابقة ذات التراث الإسلامي سياسات مشابهة.

الديمقراطية والمصالح القومية الروسية

إبّان الفترة السوفيتية كانت موسكو تدعو إلى أيديولوجية سلطوية اشتراكية تحديثية، تتعارض مع الثقافة والقيم الإسلامية لمنطقة الشرق الأوسط. أما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي فيجب أن يكون موقف روسيا من الدول الأخرى عملياً أكثر منه أيديولوجياً؛ بيد أن تحرك الدولة الروسية نحو انتهاج آليات الحكم الديمقراطية، لا يلغي حاجة الكرملين إلى الاهتمام بالسياسات الداخلية والخارجية للدول ذات التراث الإسلامي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط. والواقع أن ظهور الديمقراطية الروسية يمكن أن يدعم النفوذ القومي في السياسة الخارجية الروسية، وسوف تعمل الجماعات التي تسعى لإزاحة الحزب الحاكم على انتقاد سياسته الخارجية. فعلى سبيل المثال، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي مباشرة، نهجت حكومة الرئيس الروسي بوريس يلتسين في البداية نهج جورباتشوف الموالي للغرب؛ غير أن حكومة يلتسين عدّلت سياستها عام 1992، إلى حد ما، عندما لاحظت أن الناخبين الروس يتفقون مع النقاد القوميين القائلين بأن الكرملين يجب أن يؤكد على المصالح القومية بقدر أكبر من الجرأة.

خلال الحملة الانتخابية في كانون الأول/ ديسمبر 1993، أثار فلاديمير جيرينوفسكي رئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي النعرات العرقية، عندما حث الروس على إعادة تأكيد سيطرتهم على منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، كجزء من المشروع الإمبريالي الكبير. وأحيت حملة جيرينوفسكي الفكرة القائلة بأن قدر روسيا أن توسع مجال نفوذها إلى بحر العرب. ونقل كتيب سياسي دعائي نشر عام 1993 تحت عنوان "الاندفاع النهائي نحو الجنوب"، أن على القوى الكبرى أن تقسم العالم إلى مناطق نفوذ، وأن منطقة نفوذ روسيا يجب أن تضم أفغانستان وإيران وتركيا(21). وكان هدفه الأول هو تركيا والطموحات القومية التوركية، لكنه طالب كذلك بإضعاف إيران عن طريق إقامة حكومات منفصلة للأكراد والبلوشيين وغيرهم من الأقليات. وتخيل جيرينوفسكي أن تتفرع شبكة المواصلات التي مركزها موسكو، فيكون هناك خط موسكو - دلهي، وموسكو - كابول، وموسكو - بغداد، وموسكو - أنقرة(22).

وتخيل كذلك أن تكون اللغة الروسية هي اللغة المشتركة بين جميع الأعراق في الإمبراطورية الروسية.

حصل حزب جيرينوفسكي على أكبر نسبة من الأصوات الشعبية في انتخابات كانون الأول / ديسمبر 1993، لكن في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في كانون الأول / ديسمبر 1995 ظهر خصومه الرئيسيون - الشيوعيون المصلحون - كأكبر حزب شعبي، فحصلوا على ضعف ما حصل عليه حزبه من الأصوات؛ فقد كان شعارهم "روسيا القوية"، لكن أهداف سياستهم الخارجية كانت تتركز على استعادة العلاقات الاقتصادية والدفاعية مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. وجاء حزب "روسيا وطننا"، المؤيد لحكومة يلتسين في المرتبة الثالثة. وبعد انتخابات كانون الأول / ديسمبر 1995 استبدل يلتسين وزير خارجيته أندريه كوزيريف، وعين مكانه يفيجيني بريماكوف. وكان لتغيير الأشخاص هدفان؛ أولهما أن يلتسين كان يرد على الغضب الشعبي إزاء كوزيريف الذي كان يتحرك وفق السياسات المؤيدة للغرب؛ وثانيهما أنه دل على أن روسيا ستولي الجمهوريات السوفيتية ومنطقة بحر قزوين والشرق الأوسط مزيداً من الاهتمام؛ وذلك لأن بريماكوف خبير في شؤون منطقتي القوقاز والشرق الأوسط.

مشكلة روسيا الإسلامية محلياً ودولياً

كان جيرينوفسكي يمثل شكلاً متطرفاً لأحد الأهداف التقليدية للسياسة الخارجية الروسية. ذلك الهدف له جذور عميقة في تاريخ الدولة الروسية وامتدادها في العالم الإسلامي؛ فالقياصرة والأمناء العامون والرؤساء قد دافعوا، وسوف يظلون يدافعون، عن وحدة الأراضي الروسية والمصالح الاقتصادية والأمنية في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وقد خدمت الدكتاتورية والحرب الباردة تلك الأهداف، بمنع "المواطنين" السوفييت المسلمين من المطالبة بالاستقلال، فتم عزلهم عن المجتمع الإسلامي العالمي؛ وما زالت روسيا تستخدم الدكتاتورية للغرض نفسه. ورغم أن الاتحاد الروسي قد أصبح جمهورية ديمقراطية من نوع رديء، فإن حكومة يلتسين لم تصر

على اتخاذ الدول المستقلة حديثاً في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، شكلاً ديمقراطياً في الحكم لسببين؛ أولهما أن المفكرين الاستراتيجيين الروس ربطوا المنافسة السياسية المحلية بالفوضى وعدم الاستقرار؛ وهم يريدون أن تبقى منطقة القوقاز وآسيا الوسطى مستقرة. والسبب الثاني أنهم يخشون أن يتيح فتح باب التنافس على السلطة في تلك المنطقة فرصة تولي زمام هذه السلطة من قبل القوى المعادية لروسيا. وفي القرن الحادي والعشرين سوف تفضل روسيا الديمقراطية التعاون أحياناً مع نظم حكم سلطوية وشبه سلطوية، في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى وبعض أجزاء من الشرق الأوسط، لأسباب تتعلق بمصلحة الدولة، مثلما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الوسطى والمكسيك والكاريبي، خلال فترة كبيرة من القرنين التاسع عشر والعشرين [23].

يصل تأثير العالم الإسلامي إلى داخل الاتحاد الروسي؛ ويمثل تحول المواطنين المسلمين إلى الراديكالية السياسية مصدر قلق لموسكو. فالتنافس بين المسيحيين السلافيين والمسلمين ذوي الأصول التوركية على الثروة والسلطة والأراضي، يمثل جزءاً لا يتجزأ من تاريخ الدولة الروسية. ورغم أن القياصرة قدموا أنفسهم كرؤساء للدولة المسيحية الأرثوذكسية، فقد كانوا هم أيضاً طغاة أوراسيين حكموا دولة واسعة متعددة القوميات والعقائد؛ وكان اهتمامهم مُنصباً على منع حدوث أي شقاق سياسي عام بين المسلمين والمسيحيين، لكنهم أنفسهم مارسوا سياسة "فرق تسد" التقليدية. وكانت هذه السياسة تُحرض المسيحيين ضد المسلمين؛ وأحياناً تُحرض المسلمين ضد المسلمين، وأحياناً أخرى المسلمين ضد المسيحيين، أو المسيحيين ضد المسيحيين. وفي منطقة القوقاز استغل القياصرة الموسكوفيين، العداوة التقليدية بين المسيحيين الأرمن والمسلمين من ذوي الأصول التوركية. وفي آسيا الوسطى كانوا يستغلُّون التنافس التقليدي ضمن الجماعات التوركية الإسلامية؛ بين الجماعات التوركية وجماعات الطاجيك الفارسية. والحقيقة أن الحرب الأهلية الحالية في طاجكستان، هي - إلى حد ما - معركة لتحديد ما إذا كان الطاجيك سيتخلصون من سيطرة الجماعة الأوزبكية التوركية على الحياة السياسية في جمهوريتهم. علاوة على ذلك، فإن التنافس العشائري والإقليمي يزيد من تعقيد الصراعات العرقية [24].

وهكذا، فعلى الرغم من إمكانية الحديث نظرياً عن جهاد إسلامي كبير ضد السلافيين، يمتد من تركيا إلى غرب الصين، فإن العالم السياسي الحقيقي (الواقعي) مفتت ومتنافس فيما بينه بدرجة كبيرة. فكل منطقة لها خصائصها السياسية، ولن يكون هناك أساس صلب لأي جهاد عام موحد ضد روسيا في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، ما لم ينس الروس أنفسهم دروس التاريخ. فالانقسامات الطبيعية السياسية (العرقية والعشائرية) في المنطقة، تعد فرصة مواتية للدبلوماسية الروسية لتنفيذ استراتيجية الكبح والتوازنات. وبالمثل، نجد أن فكرة القومية التركية لا تلقى قبولاً كبيراً؛ وتتنافس عدة مراكز من أجل الانتماءات التوركية. ولم تختلط شعوب آسيا الوسطى ذات الأصول التوركية مع أتراك الأناضول لمئات السنين؛ لأن لهم مصالحهم القومية ومصالح تتعلق بنظام الحكم. وجمهورية أوزبكستان السوفيتية السابقة هي أكثر دول آسيا الوسطى من حيث عدد السكان؛ إذ يبلغ عدد سكانها 22 مليون نسمة، وفيها أكبر مدينة في آسيا الوسطى؛ وهي مدينة طشقند، ويمكنها أن تتحدث عن تراث إمبريالي مجيد خاص بها؛ يتمثل في إمبراطورية تيمورلنك ومدينة سمرقند التاريخية. وبالتالي فإن القوميين الأوزبك المحدثين يمكن أن يعتبروا أنفسهم امتداداً طبيعياً لتيمور والقادة الطبيعيين لمنطقة آسيا الوسطى. وهذه القومية الأوزبكية هي العائق الطبيعي لأي جهود تبذلها تركيا أو إيران لضم آسيا الوسطى لدائرة نفوذهما.

تعاني روسيا كذلك من مشكلة إسلامية موجودة في التركيبة العرقية لسكانها وللدول المطلة على حدودها الجنوبية؛ فبدءاً من قرار جورباتشوف الصادر في كانون الثاني / يناير 1990 باستخدام القوة العسكرية ضد مواطني باكو الذين أطاحوا بنظام الحكم الشيوعي في أذربيجان، وانتهاء بنشر يلتسين من 40 إلى 50 ألفاً من القوات المسلحة وقوات الشرطة لقمع تمرد الشيشان، نجد أن معظم حالات الوفاة التي سببتها دوافع سياسية أو صراعات مسلحة في الاتحاد السوفيتي السابق قد شملت أفراداً مسلمين. أما أحداث 1990 التي يسميها الأذريون "كانون الثاني/ يناير الأسود" فقد أودت بحياة 200 فرد، وكانت أسوأ أعمال عنف قامت بها الدولة ضد المدنيين طوال فترة حكم جورباتشوف[25]. وقد انتقد الشيخ أحمد باشا زاده الزعيم

الإسلامي القوقازي جورباتشوف لاستخدامه القوة العسكرية ضد المتظاهرين الأذريين؛ وأثار تساؤلات حول قدرته على تقويم الأحداث في المجتمعات الإسلامية تقويماً صحيحاً[26].

إن فكرة قيام موسكو بمواجهات عنيفة يمكن تجنبها مع الشعوب المسلمة، قد شاعت بين أعضاء الحزب الشيوعي في أذربيجان. وحذّرت المجلة الفكرية المعبرة عن توجهاتهم موسكو، لإعادة النظر في ممارساتها التي تتسم بالتحامل ضد هذه الشعوب؛ وأن تتعلم كيف تتعامل مع سياسات المنطقة، دون اللجوء إلى الإجراءات التعسفية المبنية أساساً على أفكار مشوهة عن المسلمين بشكل عام[27].

إن الفتور الذي قابل به الغرب أحداث القتل التي تمت في أذربيجان - في الوقت الذي اهتم اهتماماً كبيراً بالقمع السوفيتي في جمهوريات البلطيق، والتي بلغ عدد القتلى فيها عُشر ما بلغه في أذربيجان - يوحي بأن الغرب قد كال بمكيالين في سياسته تجاه الاتحاد السوفيتي السابق. ففي الأساس، كانت الجمهوريات السوفيتية الأوربية السابقة تلقى قدراً من التعاطف من قبل الغرب في صراعها من أجل الاستقلال، أكثر مما تلقاه الجمهوريات السوفيتية الجنوبية. ويرى بعض المحللين الروس أنه يجب أن يؤازر الغرب موسكو؛ لأنها تكبح جماح التطرف الإسلامي. وقد انسجم هذا الخط من التفكير مع مناشدات وزير الخارجية الروسي كوزيريف لتقديم الدعم الغربي لروسيا، لكي يساعد على دفع تكلفة جهود حفظ السلام الروسية، على طول الحدود بين طاجكستان وأفغانستان[28].

أدرك صانعو السياسة الروس أنهم كانوا بحاجة إلى حلفاء سياسيين مسلمين، لكي ينجحوا في منع القوات المناوئة لروسيا من محاولة الحد من السيطرة الروسية ضمن "منطقتها الأمنية" في القوقاز وآسيا الوسطى. وقد رفض أول وزيري خارجية روسيين بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، أندريه كوزيريف ويفجيني بريماكوف، التفكير المبسَّط المناوئ للإسلام، وحاولا تطبيق استراتيجية سياسة خارجية تعتمد على الواقعية الروسية التقليدية[29]. فروسيا يمكن أن تستخدم القوة إذا لزم الأمر، لمنع

الراديكاليين من استغلال الخلافات العرقية والدينية التي يمكن أن تهدد التكامل السياسي للاتحاد الروسي[30]. ورغم أن روسيا فضلت أن تحسم المشكلات بطريقة سلمية، فقد فهمت أن اختبارات القوة كانت أمراً حتمياً، وكان هذا المفهوم واضحاً في التحذير الذي وجهه الرئيس يلتسين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، عندما قال: "إنهم يحاولون جر الشعب إلى مغامرة كبرى. إنهم يعوّلون على نشر الصراع بين الأخوة في الجمهوريات المجاورة في شمال القوقاز بهدف جر جنوب روسيا إلى مدارهم"[31]. وكانت كلمة "هم" التي وردت في عبارات يلتسين تشير إلى القوميين المناوئين لروسيا من ذوى التراث الإسلامي، والذين كانت تحرِّضهم تركيا أكثر من إيران. وأثناء حملته الانتخابية عام 1996 اتهم يلتسين تركيا بدعم التمرد في الشيشان، وقال ساخراً: "إن الأتراك كانوا دائماً مصدر تهديد لنا"[32].

لقد أكدت وزارة الخارجية الروسية أن بعثاتها الدبلوماسية أبلغت الدول الإسلامية في الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، أن ما تقوم به روسيا في شمال القوقاز وطاجكستان يتعلق بمواقف أمنية محدَّدة، وأن هذا لا يعدُّ هجوماً على الإسلام. وأكد فيكتور بوسوفاليوك نائب وزير الخارجية الروسي هذا الأمر من جديد، عشية زيادة التدخل العسكري والقتال في طاجكستان. وذكر بوسوفاليوك أن الإسلام هو العقيدة التي يدين بها عدد كبير من سكان روسيا، وأنه يلقى كل حماية واحترام في روسيا الديمقراطية، وأضاف أن روسيا سوف تطور علاقات إيجابية مع مجموعة الدول الإسلامية في الشرق الأوسط؛ ومع ذلك فإن روسيا سوف تقوم بإجراء فعال ضد "محاولات استغلال الإسلام لأغراض سياسية"، لا سيما عندما يؤثر مثل هذا النشاط في "سلامة أراضي روسيا وسيادتها وأمنها"[33].

لم تكن جميع القضايا السياسية ـ الإدارية الإسلامية الداخلية لروسيا تسوى عن طريق الحرب. فقد بقيت منطقة تتارستان (الموطن التاريخي لجيش المغول، حيث تم إخضاع أمراء موسكو وتحويلهم إلى عبيد في وقت من الأوقات) كجمهورية تتمتع بالحكم الذاتي داخل الاتحاد الروسي. وفي شباط/ فبراير 1994 وبعد ثلاث سنوات من المساومات السياسية، وقَّعت الحكومة الفيدرالية في موسكو وحكومة

الجمهورية في قازان، معاهدات واتفاقات تحدد فصل السلطات بين الاتحاد الروسي وتتارستان[34]. وقد اعترف الاتحاد الروسي (الذي يبلغ عدد سكانه 150 مليوناً) بأن تتارستان - التي هي إحدى الدول الأعضاء فيه (البالغ عددها 89 دولة) والتي يبلغ عدد سكانها 3,750,000 نسمة - تعتبر حالة خاصة لها حق تحديد سلطاتها في معاهدة رسمية. ولن يسمح لتتارستان بالتصرف كدولة ذات سيادة في المجتمع الدولي، ولكن سوف يكون بمقدورها عقد اتفاقات اقتصادية وثقافية مستقلة مع دول ذات سيادة. وقد برهن الرئيس منتمر شايمييف على وضع تتارستان الخاص، بالتفاوض بشأن الاتفاقات الاقتصادية الدولية المهمة، بما في ذلك قروض بنك الصادرات والواردات الأمريكية[35]. وفي نيسان / إبريل 1996 اختار الرئيس يلتسين شايمييف ليكون كبير المفاوضين مع زعيم التمرد آنذاك في الشيشان الرئيس جوهر دوداييف.

تذكرنا حالة تتارستان بأن جذور روسيا الحديثة توجد في الإمبراطورية الروسية المتعددة القوميات، والتي لم تحقق قط وضع "الدولة القومية" ولهذا السبب تختلف روسيا عن باقي القوى العالمية. وفيما يتعلق بالكيانات العرقية والقومية، فإنها تشبه تركيا وإيران والعراق أكثر مما تشبه الولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا أو ألمانيا. والدول الحديثة التي ليست دولاً قومية، ويمكن أن تُفهم بعض مصالح النظام ومصالح الدولة التي تتأصَّل جذورها، من خلال شخصيتها المتعددة القوميات. وتلك الدول لديها مشكلات مزمنة تتعلق بوحدتها السياسية والإقليمية، لا يمكن حلها بسهولة.

وضعت روسيا قوتها العسكرية في خدمة الدفاع عن وحدة الدولة، وجعلت المنطقة العسكرية في شمال القوقاز مقراً جديداً للقوات المسلحة القوية التي كان عليها أن تنسحب من ألمانيا وجمهوريات البلطيق بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. وتطلب هذا التكديس العسكري في شمال القوقاز تغييرات في القوات التقليدية المنصوص عليها في اتفاقات أوربا، التي وقَّعتها الدول الأعضاء في حلفي (ناتو) و (وارسو) عام 1991. وقد اعترضت تركيا لأسباب مفهومة على عمليات إعادة توزيع القوات؛ لكن

القادة العسكريين الروس أصروا على موقفهم، وحذروا من أن روسيا قد تخرق معاهدة القوات التقليدية في أوربا إذا رفضت القوى الغربية قبول تلك التعديلات. وقد تحدث الجنرال فلاديمير زوربنكو نائب قائد الأركان الروسي في مقابلات علنية عن الموضوع، كما ناقش الدبلوماسيون الروس القضية سراً مع القوى الغربية(36). وبعد المباحثات التي أجراها الرئيس الروسي بوريس يلتسين مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في تشرين الأول/ أكتوبر 1995، أعلن يلتسين أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعيد تفسير معاهدة القوات التقليدية في أوربا، لكي تشمل الأمور التي تشغل روسيا.

تعتبر الحرب الشيشانية التي استمرت من عام 1994 حتى عام 1996 دليلاً على فشل السياسة الداخلية الروسية؛ فوضع كميات ضخمة من العتاد العسكري والقوات التقليدية في المنطقة الواقعة بين البحر الأسود وبحر قزوين شيء، وقهر نضال الشعب الشيشاني من أجل الاستقلال عام 1991 شيء آخر. ولمدة ثلاث سنوات قام يلتسين بمجموعة من الإجراءات غير المعلنة تهدف إلى الإطاحة بالانفصاليين. وعندما قرر في النهاية أن يستخدم القوة في كانون الأول/ ديسمبر 1994، فشلت قيادته العسكرية والدفاعية في الاستعداد الجيد، وكادت تخسر الحملة الأولى. فقد كانت القوات الاتحادية عازفة عن استخدام القوة ضد إخوانهم من المواطنين الروس؛ كما أن كبار القادة العسكريين الروس، بما فيهم وزير الدفاع بافل جراتشيف، اعتبروا الحرب دليلاً آخر على أن الزعماء المدنيين ليسوا قادرين على إدارة شؤون الأمة بشكل جيد. ووقعت اعتداءات كبيرة خلال الفترة من كانون الأول/ ديسمبر 1994 وحتى أيار/ مايو 1995. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1995 أفادت وزارة الدفاع الروسية بأن نحو 2000 من العسكريين الروس قد قتلوا في الحرب الشيشانية(37). ولم يُعرف - على نحو مؤكد - عدد القتلى من جانب الثوار، وكما هي الحال غالباً، كان المدنيون هم الضحايا الرئيسيين للحرب؛ إذ بلغ عدد القتلى منهم 20 ألفاً، وقد شمل هذا العدد كثيراً ممن ينتمون إلى أصول روسية. وقد دمرت الحرب مدينة جروزني العاصمة الإقليمية للشيشان تدميراً شديداً، كما دمرت البنية الأساسية للشيشان، لكنها لم تهزم الثوار. واستغل الثوار وقف إطلاق النار المتقطع للعودة وتقوية مواقعهم داخل القرى والمدن.

لقد دمرت الحرب صورة روسيا في دول الشرق الأوسط، كما أفشلت جهودها لتحسين علاقتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع هذه الدول التي كانت شعوبها تتابع أخبار الكفاح الشيشاني من أجل الاستقلال بقدر كبير من الاهتمام. وكان يشار إلى هذه الحرب على أنها مشكلة داخلية تتعلق بإحدى الأقليات، أو حملة تشنها قوات الحكومة الاتحادية ضد انفصاليين إقليميين. وقد صورت حكومة يلتسين الحرب على أنها صراع بين السلطة و "تشكيلات مسلحة غير قانونية"، وليست حرباً دينية بين المسيحيين والمسلمين، أو حرباً عرقية بين الشيشان والروس. لكن الثوار استصرخوا المسلمين في الصراع العرقي، واستخدمت الصحافة العالمية هذين الموضوعين، رغم أن قائد الثوار جوهر دوداييف كان جنرالاً سابقاً في القوات الجوية الروسية، كما أنه لم يكن - وهو الذي تربى في النظام السوفيتي العلماني - زعيماً إسلامياً تقليدياً. وكان مقاتلو جميع الأطراف المشتركة في المعركة، بشكل مباشر، مواطنين من الاتحاد الروسي، ما عدا عدداً صغيراً من المتطوعين والمرتزقة الدوليين. وضمَّت المرتزقة الشيشان العائدين من تركيا والشرق الأدنى، وبعض القوميين المناوئين لروسيا من غرب أوكرانيا ولاتفيا، وبعض المحاربين السابقين في الجهاد الأفغاني، وعدداً غير محدد من قوات "الذئاب الرمادية" التي تنتمي إلى القومية التوركية، وبعض المحاربين من المناطق الإسلامية الأخرى في القوقاز.

لكن، كيف كان لهذه المجموعة غير المتجانسة من المحاربين أن تأخذ طريقها إلى الأراضي الروسية؟ يشير هذا التساؤل إلى واحدة من المشكلات الرئيسية في روسيا، ألا وهي عدم وجود حدود محدَّدة للدولة تتمتع بدفاع جيد. وبينما كانت روسيا تعيش آمنة في كنف الاتحاد السوفيتي، فقد كانت تحميها الحدود السوفيتية التي كانت في واقع الأمر حدود جورجيا وأرمينيا وأذربيجان وتركمنستان وأوزبكستان وطاجكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وسعت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، لتوقيع اتفاقيات عسكرية مع الجمهوريات السوفيتية الثماني التي تقع على طول حدود الاتحاد السوفيتي السابق، من البحر الأسود إلى الصين. وبحلول عام 1995 كان الجميع قد قبلوا بذلك، فيما عدا أذربيجان[38]. فاتفاقات الحدود تلك تعطي روسيا دوراً مباشراً في الدفاع عن الخط الذي يرى صانعو السياسة الروسية أنه الحد الجنوبي لنطاق

المصلحة الأمنية الروسية المباشرة. كذلك تفاوضت روسيا بشأن توقيع اتفاقيات حقوق القواعد العسكرية في جورجيا وأرمينيا، وقد شاركت القوات الروسية والأرمينية في تدريبات عسكرية مشتركة. وكان واضحاً أن هذا النشاط الروسي يهدف إلى قمع القوميين ذوي الأصول التوركية؛ فروسيا مصممة على منع تركيا من إزاحتها من القوقاز ومنطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى، وكما ذكرنا آنفاً فإن إيران تشترك مع تركيا في المصلحة القومية نفسها.

الشرق الأوسط الكبير واستراتيجية روسيا الثابتة

لم يحقق نظام التحالف في الشرق الأوسط قط مستوى الانضباط الذي كان موجوداً في أوربا (على كلا الجانبين) خلال الحرب الباردة؛ إلا أنه وفَّر بعض النظام والاستقرار. وعندما كان العراق متحالفاً مع الاتحاد السوفيتي وإيران، وكانت دول الخليج متحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية، احتفظ نظام التحالف الفضفاض ذو القطبين بالسلام في منطقة الخليج الكبرى. وكان لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي نفوذ في المنطقة يكفي لمنع نشوب صراع خطير. وعندما انتهت الحرب الباردة، لم يعد تنافس القطبين على إدارة الصراعات قادراً على السيطرة على حركية النزاعات بين الدول؛ وواجهت القوتان العظميان نظاماً إقليمياً تعمه الفوضى بشكل مطَّرد.

بيد أن قيام الثورة الإيرانية التي لم تكن من وقائع الحرب الباردة، يعد أوضح دليل وأقرب سبب لانهيار استقرار منطقة الخليج. ففي عام 1979 أدانت طهران كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وسعت حثيثاً للتوصل إلى نظام إقليمي جديد يقوم على أساس مجتمع عقائدي تكون إيران مركزه. وسرعان ما نشبت الحرب العراقية-الإيرانية، وساير الاتحاد السوفيتي الظروف؛ فأيد جهود الغرب في احتواء الثورة الإيرانية، في الوقت الذي أبقى على جسوره الدبلوماسية مع طهران. وما إن وضعت الحرب أوزارها، حتى اتضح أن السياستين السوفيتية والأمريكية كانتا تتباعدان فيما يتعلق بتركيا وإيران والعراق؛ فكانت سياسة "الاحتواء المزدوج"

الأمريكية موجهة نحو العراق وإيران، أما سياسة "الاحتواء المزدوج" الروسية، فكانت موجهة نحو تركيا في المقام الأول ثم نحو إيران في المقام الثاني(39). علاوة على ذلك، حاول صانعو السياسة الروس توسيع علاقاتهم مع دول الخليج التي كانت تعارض الشيوعية معارضة قوية أثناء الحرب الباردة؛ لثلاثة أسباب: أولها أن روسيا كانت تريد منع الاتجاه "المعادي للشيوعية" من أن يصبح اتجاها "معادياً لروسيا" بعد مرحلة الحرب الباردة. وثانيها أن روسيا كانت تريد أن توثق علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول الخليج الغنية بالنفط، بما في ذلك بيع الأسلحة. وثالثها أن روسيا تريد دعم أمنها عن طريق دعم السلامة الإقليمية لدول الخليج واستقلالها واستقرارها السياسي؛ لأن منطقة الخليج الكبرى تقع إلى الجنوب مباشرة من منطقة بحر قزوين.

بدأ الاتحاد السوفيتي السابق في تعزيز سياسة الاعتماد المتبادل وتوازن القوى، كأساس "للتفكير الجديد" في السياسة الخارجية، عندما تولى جورباتشوف زمام السلطة عام 1985. ورغم أن هذه الاتجاهات كانت قد بدأت في الظهور قبل ذلك، فإن جورباتشوف ووزير خارجيته آنذاك إدوارد شيفاردنادزه قاما بتسريع معدلات هذا التغيير. وفي عام 1987 وافق الاتحاد السوفيتي على حماية السفن الكويتية عندما ترددت الولايات المتحدة الأمريكية في التعهد بهذا الأمر، وقام صانعو السياسة السوفييت بتزويد العراق بالأسلحة؛ لكن موقفهم تجاه إيران كان إيجابياً أكثر من موقف الولايات المتحدة، الأمر الذي أتاح للاتحاد السوفيتي دخول السوق الإيرانية بمجرد توقف الحرب عام 1988. وعندما رفض جورباتشوف الحرب الباردة السوفيتية وفكرة المعسكرين، نجح في مد الدور السوفيتي إلى منطقة الخليج، وأتيحت له مزايا متبادلة مع الدول التقليدية. وكانت خطة موسكو تقضي بتوسيع أسواقها ومنح نفسها ضماناً أمنياً إضافياً، علاوة على نظام الأمن الإقليمي. واستمرت هذه الفكرة الجوهرية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتقال السلطة من جورباتشوف إلى يلتسين، كما بقيت محوراً للسياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط ومنطقة الخليج.

حققت السياسة الروسية الجديدة بعض النجاح في منطقة الخليج؛ ففي عام 1994 تطلعت دولة الكويت لتعزيز أمنها عن طريق تحسين علاقاتها مع روسيا، كما عرضت

موسكو أن تستخدم تأثيرها الدبلوماسي لدى بغداد، للمساعدة في حسم الأمور المعلقة بين الكويت والعراق، وفي الوقت ذاته قررت دولة الكويت شراء معدات دفاعية من روسيا قيمتها 700 مليون دولار. وقد وصف فيكتور بوسوفاليوك نائب وزير الخارجية الروسي لشؤون الشرق الأوسط هذا التعاون بأنه دليل على الدور الإيجابي الذي تزمع روسيا القيام به في المنطقة؛ ذلك الدور الذي يتصل اتصالاً مباشراً بالمصالح القومية الروسية، وذكر أن موسكو كانت تسعى أكثر من غيرها - يقصد الولايات المتحدة - لإعادة العراق إلى وضعه الطبيعي في الأسرة الدولية. ومصالح روسيا المادية في العراق معروفة جيداً، كما ساعدت السياسة التجارية الواضحة لبوسوفاليوك على دعم مصداقيته. وتقول روسيا إن القوى الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تحتفظ لنفسها بأسواق الشرق الأوسط. وصحيح أن الحرب الباردة قد انتهت، لكن التنافس ما زال موجوداً، واللهجة القديمة المعادية للغرب تناسب الدبلوماسية الروسية الجديدة، مثل الملابس القديمة المريحة(40). فقد كانت روسيا تتنافس مع الغرب في منطقة الشرق الأوسط قبل قيام الثورة الشيوعية، وأثناء الفترة الشيوعية، وبعد سقوط الشيوعية. وحقيقة الأمر أن التنافس شيء متأصل في النظام الدولي، وسوف يستمر التنافس بين روسيا والغرب في الشرق الأوسط على مدى المستقبل المنظور.

فقدت روسيا نصيبها من السوق العالمية في الفترة 1990 ـ 1992؛ بسبب عدم استقرارها السياسي في الداخل، وتوجهها نحو الغرب في سياستها الخارجية. وفي عام 1992 أفاق واضعو السياسة الروس من افتتانهم بالأطلسية، واكتشفوا مصالحهم القومية التقليدية من جديد. وزادت حكومة يلتسين من جهودها لاستعادة نصيبها في الأسواق، وحاولت استعادة مواقعها التي فقدتها، كما حاولت دخول الأسواق التي تسيطر عليها الشركات الغربية، كذلك حاولت إحياء مبيعاتها من الأسلحة في العالم العربي من الجزائر إلى مصر، ومن سوريا إلى العراق. وكانت روسيا مصممة على دعم علاقاتها العسكرية والسياسية، وعلى الأخص علاقاتها الاقتصادية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فهل كانت روسيا تشجع على سباق جديد للتسلح في الشرق الأوسط؟ وهل ستؤدي مبيعات السلاح الروسية إلى خلق توازنات

جديدة، وحالة عدم استقرار بهدف عقد مزيد من الصفقات؟ لقد نفى الدبلوماسيون الروس تلك الاتهامات، وأصروا على أن مبيعات الأسلحة ستتم على "أساس متوازن"، دون المساس بأمن أي طرف ثالث[41].

قام وزير الدفاع الروسي جراتشيف في كانون الثاني/ يناير 1993، بجولة في منطقة الخليج، قبل مشاركة روسيا في معرض الأسلحة في أبوظبي. وقد شرح جراتشيف أهداف السياسة الروسية بقوله: "إن هدف العلاقات العسكرية-الفنية الروسية مع دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من دول الخليج، هو ضمان التنمية السلمية في المنطقة، ودعم الأمن والاستقرار فيها. وسوف تطور روسيا هذه العلاقات بطريقة مدروسة ومتوازنة، ولن تسمح باستخدامها للإضرار بالأمن الإقليمي"[42].

كما أوضح جراتشيف بجلاء في معرض أبوظبي للأسلحة، أن روسيا مهتمة اهتماماً كبيراً بمبيعاتها من الأسلحة، لتمويل صناعتها الدفاعية التي عانت من نقص حاد في طلبات شراء المعدات الدفاعية الحكومية[43]. وعاد الروس إلى بلادهم ببعض العقود؛ لكن العقود الكبيرة كانت قليلة. وشكوا من أن الدولة الروسية ما زالت تعاني من البيروقراطية السوفيتية التي تعوزها الكفاءة، ومن حكومة لا تعرف كيف تدعم صناعتها العسكرية في الأسواق العالمية. علاوة على ذلك، كان المسؤولون الذين لديهم سلطة الشراء في منطقة الخليج غير راغبين في الارتباط لمدة طويلة بالأسلحة والمساندة الفنية الروسية؛ لأنهم مقتنعون بأن روسيا غير مستقرة؛ وبالتالي فمن الحكمة ألا يرتبط أمنهم القومي بدولة غير مستقرة[44]. بيد أن الاتصالات التي قام بها جراتشيف قد أدت إلى توقيع بعض العقود، وإلى تحسين العلاقات مع دول الخليج العربية التي أصبح قادتها يشعرون بمزيد من الارتياح حيال الاتجاهات العسكرية الروسية الجديدة.

ما برح عدم الاستقرار السياسي والإدارة الخرقاء يعوقان مبيعات الأسلحة الروسية، كما اتضح في معرض أبوظبي الذي أقيم عام 1995 [45]. وذكر بعض المحللين أن قرار روسيا ببيع بعض الغواصات من طراز قديم لإيران قد دفع دول الخليج العربية إلى تخصيص 1.5 مليار دولار لشراء نظم مضادة للغواصات من الشركات الغربية، وهو

أكثر مما حصلت عليه روسيا من بيع الغواصات[46]. ومن الوجهة النظرية كان بمقدور روسيا أن تصبح إحدى الدول الرئيسية المصدرة للأسلحة؛ ولكن العقبات الرئيسية التي تعترض هذا الأمر عقبات داخلية تتمثل في عدم الاستقرار السياسي، والحكومة المركزية غير الفاعلة. وقد أصرت روسيا على مواصلة اتصالاتها الجديدة.

وفي 8 أيار/ مايو 1995 دعا كل من وزير الدفاع جراتشيف ونائب وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط بوسوفاليوك ممثلي دول الخليج العربية في موسكو إلى اجتماع خاص. وأعرب جراتشيف خلال الاجتماع عن دعم روسيا للجهود التي يقوم بها مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعم الأمن والاستقرار الإقليميين ولتحسين علاقاته بروسيا. وكانت روسيا بذلك تتابع الجولة الدبلوماسية التي بدأها جراتشيف في وقت سابق من ذلك العام، أثناء قيام روسيا ببذل جهودها التسويقية في معرض أبوظبي للسلاح، على أمل زيادة مبيعاتها من الأسلحة، وإقامة علاقات سياسية أقوى[47].

لم تقتصر علاقات روسيا مع دول الخليج - بعد تفكك الاتحاد السوفيتي - على مبيعات الأسلحة؛ فقد كانت بصدد وضع خطط للتنمية الاقتصادية الداخلية، كما كانت تحاول إحياء صادراتها من الطاقة التي كانت هائلة في وقت من الأوقات. ورأت روسيا أنه من الحكمة أن تناقش فرص الاستثمار لديها مع زملائها الخليجيين الذين يتقنون صناعة الطاقة، وذلك لدخول السوق العالمية المتطورة للطاقة. واختاروا رئيس الوزراء فيكتور تشيرنوميردين لرئاسة الوفد الروسي في المفاوضات، باعتباره أحد التنفيذيين الروس ذوي الخبرة في مجال الطاقة، الذين ناقشوا عشرات المشروعات المشتركة مع عدد كبير من الشركات الأجنبية الخاصة والدول الشريكة. وقام تشيرنوميردين بجولة في منطقة الخليج العربي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1994.

وكان طبيعياً بالنسبة إلى المستثمرين الخليجيين أن ينوِّعوا اهتماماتهم، من خلال المشاركة في المشروعات التطويرية في مجال الطاقة في روسيا، وكان لعُمان نصيب كبير (50٪) في تمويل إنشاء أول خط أنابيب رئيسي يربط بين أكبر حقول النفط في كازاخستان والموانئ الروسية على البحر الأسود[48]. ومن الناحية النظرية كان يمكن

لاحتكارات النفط والغاز الروسية الهائلة أن توجد عدداً من شركات النفط المتكاملة التي تستطيع التنافس مع الشركات الغربية الكبرى المتعددة الجنسيات، والتي تسيطر على صناعة النفط على مستوى العالم في الوقت الحالي[49]. بيد أن عدم الاستقرار السياسي الذي تعانيه روسيا قد عطل الاستثمارات في مجال الطاقة، مثلما عطلها في مجال إنتاج وبيع السلاح.

عندما يفكر المخططون في أمن منطقة الخليج خلال العقود القادمة، فإن عليهم أن يأخذوا في الحسبان إمكانية أن تتعافى روسيا اقتصادياً وسياسياً مما أصابها من وهن، من جراء انهيار الاتحاد السوفيتي. وإذا صاحب تعافي روسيا نجاح في تنمية احتياطيات منطقة بحر قزوين من النفط والغاز، فإن النشاط الاقتصادي بين روسيا وشبه الجزيرة العربية سوف يشهد نمواً كبيراً. كما أن المراكز المالية والتجارية العربية والإيرانية سوف تشهد هي الأخرى زيادة كبيرة في علاقات العمل داخل روسيا نفسها، وبين روسيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وسوف تحمل خطوط جوية وبرية وسكك حديدية جديدة مزيداً من السلع من أسواق الاتحاد السوفيتي السابق عبر موانئ شبه الجزيرة العربية وإيران، وعبر باكستان كذلك، عندما يستقر الوضع السياسي في أفغانستان وطاجكستان. وهذه نتيجة طبيعية لانهيار نظام الحرب الباردة الذي كان يقف حائلاً دون ازدهار التجارة بين الشمال والجنوب.

وسوف يتمثل التحدي في وضع وتنفيذ الخطط التي تدعم آفاق التطور الاقتصادي الإيجابي، وتحد من الحروب الإقليمية. فالمنطقة تحتاج إلى نظام أمني يُعتمد عليه ويتيح القيام بمزيد من التنمية. ورغم أن توقيع جميع الدول المعنية على إعلان عام للتعايش السلمي والتجارة يمكن أن يكون أمراً سهلاً نسبياً، فإن التاريخ يحذرنا من نظم الأمن الجماعي التي تعوزها القدرة على صنع القرار الحازم الفعال وآليات تنفيذه.

الارتباط البنّاء والارتباك الأمني

إن سياسة "الارتباط البناء" التي اتبعتها روسيا في منطقة الخليج بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، سوف تتجه نحو إرباك العلاقة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية، مع احتمال إضعاف حماية دول مجلس التعاون ضمن حالة عدم الاستقرار في المنطقة. وعندما تدخل عمليات التأجيل والشك في التحالفات الأمنية فإنها تقلّل من فعاليتها. وإذا استطاعت جميع القوى في المنطقة الحصول على مجموعة غير متجانسة من الأسلحة الروسية والغربية، وزادت من اتجاهاتها بين الحين والآخر لضرب روسيا بالولايات المتحدة، فإن دول الخليج سوف تجد نفسها بعد عشر سنوات أو عشرين سنة ضمن منظومة من الاعتماد المتبادل. وهذه المنظومة لا تُعد بديلاً فاعلاً للشراكات الأمنية الواضحة.

لقد اعتقدت القوى الغربية وروسيا ودول الخليج، أنها قد أعطت صدام حسين دوراً كبيراً في الوضع الراهن يمنعه من القيام بمغامرة عسكرية، وذلك عندما بدأت تتجه نحو إقامة المزيد من العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية مع العراق*. ولكن غزو العراق لدولة الكويت أثبت عدم صحة هذا الظن؛ فدول الخليج لم تحاول ردع العراق عسكرياً؛ لأنها كانت مقتنعة بأنها كانت تقوم باحتواء العراق عن طريق شبكة من العلاقات المالية والتجارية. كذلك ساهم الدبلوماسيون الروس في الفترة بين آب/ أغسطس 1990، وكانون الثاني / يناير 1991 في تعقيد مفاوضات إدارة الأزمة. فبدلاً من إجراء مشاورات بين التحالف الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والعراق من جهة ثانية، اتسعت اللعبة الدبلوماسية، وظل جورباتشوف يطالب بمزيد من الوقت، حتى عندما كانت قوات التحالف مستعدة لتوجيه ضرباتها. وربما أقنع السلوك السوفيتي صدام حسين بأن الوقت كان في صالحه. وحتى أثناء تنفيذ عملية عاصفة الصحراء استمرت موسكو في المطالبة بوقف إطلاق النار.

بعد أن وضعت حرب الخليج الثانية أوزارها، التقت دول الخليج الست، إضافة إلى سوريا ومصر، بدمشق في آذار/ مارس 1991، ووضعت خطة عامة

* ينطبق هذا التحليل على فترة إعداد هذا البحث، وليس على التطورات الراهنة. المحرر

(عرفت بـ "إعلان دمشق") للتحرك باتجاه أمني عربي جماعي؛ رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج لم تكن تتوقع أن تتطور هذه الخطة لتصبح نظاماً فاعلاً للدفاع الإقليمي. وفتر الحماس للفكرة، عندما بدأت الدول الثماني بالتفكير في المشكلات المؤسساتية والفنية التي تعترض تنفيذ هذه الخطة[50]. لقد كان الأمن الجماعي ممكناً بالنسبة إلى حلف شمال الأطلسي (ناتو)؛ لأن الاتحاد السوفيتي ظل يمثل تهديداً عسكرياً استراتيجياً أساسياً من عام 1949 حتى عام 1991. وحتى حلف شمال الأطلسي الهائل، وجد صعوبة في التعامل مع الحروب الأهلية في يوغوسلافيا السابقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ولم يكن ممكناً في النهاية إقامة علاقة أمنية دائمة بين دول الخليج الست ومصر وسوريا؛ بسبب المصالح المتعددة لكل دولة على حدة، وعدم وجود تهديد عسكري استراتيجي منفرد على نحو محدد.

اتضحت حاجة دول الخليج العربية إلى تحالف أمني يُعتمد عليه مع قوة كبرى عام 1994. وفي فصلي الربيع والصيف من ذلك العام بدأت روسيا حملة دبلوماسية لرفع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق، مقابل المعاملة التفضيلية؛ وذلك عندما بدأ العراق تسديد ديونه وتطوير حقول نفط جديدة. وأما فرنسا فقد قدمت لها بغداد حوافز مماثلة، وبدأت هي الأخرى في دعم رفع العقوبات. وتعهد العراق - بالترتيب مع روسيا - بدفع ديون تقترب من 7 مليارات من الدولارات؛ كما وعد بدفع 8 إلى 10 مليارات أخرى على شكل عقود إنشائية وشراء معدات. وعندما تم الإعلان عن هذه الشروط في أيلول/ سبتمبر 1994، وصفت بأنها نصر دبلوماسي لروسيا[51]. بيد أن روسيا - بعرضها تأييد الإقرار المبكر بانصياع العراق للاتفاقات التي تم إقرارها بعد الحرب - قد أضرت بمصداقيتها لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد سعت روسيا حثيثاً لبيع الأسلحة لدول الخليج، وكذلك لتقديم نفسها كقوة إقليمية حقيقية يمكن الاعتماد عليها في منع نشوب الصراعات. وكان طبيعياً أن يطلب دبلوماسيو دول الخليج من موسكو تفسيراً لرغبتها في رفع العقوبات المفروضة على العراق، قبل اعتراف العراق بحدود دولة الكويت وسلامة أراضيها، وتسوية الأمور المتعلقة بأسرى الحرب والتعويضات[52].

لقد تأكدت صحة وجهة نظر أولئك الذين اعتقدوا أن روسيا وفرنسا تعجلتا الأمر عندما تعمد صدام حسين زيادة التوتر في المنطقة. ففي تشرين الأول / أكتوبر 1994 حرَّك صدام قواته العسكرية، فيما بدا وكأنه يعدُّ العدة لضم دولة الكويت مرة أخرى؛ وقد كان يعلم أن عملية عاصفة الصحراء كلَّفت دولة الكويت والمملكة العربية السعودية غالياً. فكم مرة تستطيع هاتان الدولتان إعلان التعبئة ضده؟ ثم هل يستطيع صدام استخدام خدع عسكرية على نحو متكرر للضغط سياسياً ومالياً على دول الخليج وحلفائها الغربيين؟ وهل يستطيع إرهابها كي يرفع عقوبات الأمم المتحدة عن العراق، بشروطه هو؟ على أي حال، لقد أظهر صدام حسين مرة أخرى نقاط الضعف في نظرية الاعتماد المتبادل. وبعد التفكير في هذه الأمور دفعت دول الخليج العربية وحلفاؤها الغربيون الثمن، وردَّت بعملية "القضية الشجاعة" (Valiant Cause)، وهي استعراض كبير للقوة، ورفضت السماح للعراق بكسب الجولة. وفي الوقت الذي كان التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يعبِّئ قواته في منطقة الخليج، كانت روسيا تحاول التوسط في صفقة لصالح العراق. فقد كان صدام حسين يصر على موافقة الغرب على شروط انسحاب قواته، وأيدت موسكو المشروع، وكافأت صدام بطريقة دبلوماسية على استعراض قوته العسكرية والتعجيل بأزمة تشرين الأول/ أكتوبر. ورد الغرب رداً عنيفاً، وبقيت العقوبات كما هي[53].

بعد أن أثبتت دول الخليج العربية والغرب أن تحالفهم قادر على البقاء والاستمرار، وأن لديهم الإرادة والقدرة على توجيه ضربة عسكرية أخرى للعراق، أصدر المجلس الوطني العراقي ومجلس قيادة الثورة قرارات تعترف بسيادة دولة الكويت وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي. ووعد العراق بعدم التعدي على الحدود التي أقرَّتها لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود العراقية-الكويتية[54]. بيد أن تلك الوعود لا تضع نهاية لعدم توازن القوى في منطقة الخليج؛ فالدول الصغيرة تتعرض للضغوط من جاراتها الكبيرة، كما أن الجهود التي تبذلها روسيا للتوسط في النزاعات تخلق شبكة معقدة من العلاقات، وتحتاج دول الخليج إلى ضمانات خارجية يمكن الاعتماد عليها، والولايات المتحدة هي الوحيدة التي تستطيع القيام بهذه الوظيفة في النظام الإقليمي.

أرسلت موسكو رئيس وزرائها تشيرنوميردين إلى منطقة الخليج لإصلاح ما أفسده استعراض القوة العراقي وشرح موقف روسيا من الأزمة، وأكد تشيرنوميردين جهود روسيا لكبح جماح صدام حسين، وأن روسيا هي أحد عوامل الاستقرار في المنطقة. وزار رئيس الوزراء الروسي خلال جولته كلاً من المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، حيث أكد أن السياسة الروسية تجاه العراق تهدف إلى تحقيق الاستقرار وتطبيع العلاقات. وحاول تشيرنوميردين أن يُظهر موسكو كشريك يعتمد عليه في الأمن الإقليمي للمنطقة؛ وطالب جميع الدول بزيادة علاقاتها الاقتصادية مع روسيا. وقلدت إيران السياسة الروسية وذكرت أنها مستعدة هي الأخرى للمساهمة بشكل إيجابي في أمن المنطقة[55].

إدارة أسواق النفط

إن صادرات النفط والسياسات الاستثمارية الروسية تحركها السياسات الداخلية في المقام الأول. وللتنبؤ بسياسة الطاقة الروسية الدولية سيظل لزاماً علينا أن نتابع السياسات الداخلية الروسية؛ ففي عام 1921 عندما كانت الدولة السوفيتية تناضل لإثبات وجودها الاقتصادي والسياسي، كان لينين حريصاً على بيع الحصص الرأسمالية الأجنبية الرئيسية في حقول النفط الشيشانية والأذرية، وكانت مصالح روسيا السوفيتية تتطلب أن تقمع موسكو الحركات الاستقلالية في منطقة القوقاز، وأن تجد السبل لاستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة. وفي آذار/ مارس 1921 دافع لينين عن بيع 25٪ من أسهم نفط جروزني (الشيشان) وباكو (أذربيجان)، الذي كان يعتبره من الأصول والممتلكات السوفيتية؛ فقد كان يرغب في استخدام الأموال الأجنبية في إصلاح الاقتصاد وإعادة بناء الدولة السوفيتية، وقال: "إنه بتأجير ربع أسهم النفط في جروزني وباكو، سيمكننا - إن نحن نجحنا في ذلك - من النهوض بالجزء المتبقي منهما إلى المستوى التقني الحديث الموجود في الدول الرأسمالية المتقدمة، وليس أمامنا من سبيل غير هذا في الوقت الحاضر"[56].

بلغ الإنتاج السوفيتي من النفط ذروته في عهد جورباتشوف عام 1987؛ فقد وصل إلى ما يقرب من 12 مليون برميل يومياً؛ عندما امتثلت هيئات الطاقة لتعليمات الكرملين بضخ وبيع أقصى ما تستطيع لملء خزائن الكرملين. وقد أدت تلك السياسات النفطية غير المسؤولة - والتي تحركها دوافع سياسية - إلى تبديد حقول النفط وإتلافها، في الوقت الذي كان يمكن تجنب ذلك بانتهاج أسلوب أكثر محافظة. ونتيجة لذلك بدأ الإنتاج السوفيتي في الانخفاض، كما أسهمت سياسة جورباتشوف المتهورة في مجالي الضخ والبيع في انخفاض أسعار النفط دولياً. وأدى انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 إلى الإضرار بالنظام النفطي السوفيتي وانخفاض الإنتاج، وبحلول عام 1995 انخفض الإنتاج ليصل إلى 7 ملايين برميل يومياً. وهكذا أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى انخفاض كميات النفط المعروضة في السوق العالمية بواقع خمسة ملايين برميل يومياً.

وترغب روسيا في زيادة دخلها من العملات الصعبة عن طريق استعادة جزء من خمسة الملايين برميل يومياً من الإنتاج المفقود. بيد أن الدولة الروسية تعوزها البنية التنظيمية والقانونية والمالية اللازمة للمضي قدماً في هذا المجال. كذلك زاد التنافس على رؤوس الأموال الاستثمارية الأجنبية لتطوير مشروعات النفط. وطوال فترة وجود الاتحاد السوفيتي، كانت الهيئات الحكومية السوفيتية تخطط وتتحكم في تطوير موارد الطاقة السوفيتية، لكن اعتباراً من عامي 1990 ـ 1991 اختفى التخطيط والتطوير المركزي للطاقة مع تفكك الحكومة السوفيتية. ونتيجة لذلك كانت هناك مشروعات كثيرة تبحث عن رأس المال؛ وتحركت الاستثمارات الرئيسية باتجاه تلك الدول التي يمكن إتمام الصفقات فيها بشكل أيسر وأكفأ، كما انخفض الاستثمار في روسيا مقارنة بأذربيجان وكازاخستان؛ فبينما غاصت روسيا في مستنقع عميق، أكملت كل من أذربيجان وكازاخستان اتفاقاتهما مع الشركات المتعددة الجنسيات.

ويعتقد كثير من محللي صناعة النفط أن إنتاج ما يقرب من مليوني برميل من نفط حوض بحر قزوين وتصديره إلى الأسواق العالمية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، يعد أمراً ممكناً، بل مرجحاً. بيد أن موسكو استخدمت الوسائل المتاحة

لديها لتعطيل التنمية في منطقة بحر قزوين. وما زالت الحكومة الروسية تحول دون ظهور المنطقة الخارجية المجاورة لها، كنظام مستقل لتصدير النفط أو كمركز "توركي" ثالث للطاقة، بين نظام الطاقة الخاص بالاتحاد الروسي، ونظام الطاقة في الشرق الأوسط(57)؛ إذ تريد موسكو نقل نفط منطقة بحر قزوين عبر خطوط الأنابيب الروسية، مما يمكّن روسيا من تحصيل رسوم العبور والخدمات الأخرى من أذربيجان وكازاخستان وغيرهما من الشركاء الأجانب، كما سوف يسمح هذا لروسيا بممارسة النفوذ الذي تتمتع به الدول عادة، عندما تقدم خدمات نقل النفط عبر الأنابيب، أي القدرة على وقف تدفقه إن هي أرادت ذلك.

لقد كانت موسكو حريصة على كسب الأموال بعيداً عن نفط العراق، حتى إنها كانت ترغب في القيام بمغامرة الإخلال بتوازن القوى في الشرق الأوسط. ففي صيف 1994 بدأت كل من روسيا وفرنسا والعراق في التباحث بشأن مشروع "كبير" في العراق يمكن أن يضيف من 3 إلى 6 ملايين برميل يومياً لسوق النفط العالمية، زيادة على ما كان العراق ينتجه قبل فرض الحظر الدولي عليه. وعلمت جميع الدول المنتجة للنفط بذلك، وظن بعض المعلقين الروس أن يكون لدى موسكو وبغداد وطهران مجموعة من المصالح المحددة، وربما تحاول هذه الدول تنسيق سياساتها النفطية كجزء من مقاومة الهيمنة الأمريكية على الشؤون الدولية(58). ذلك أن أسواق النفط المنتظمة تدعم الأمن القومي لدول الخليج. ولم تبعث مبادرة روسيا المتعلقة بالعراق على الثقة بالنسبة إلى دول الخليج، فيما يتعلق بنوايا روسيا لدعم الأسواق المنتظمة. ومرة أخرى أضرت روسيا بمصداقيتها كشريك يعتمد عليه لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتأييدها للإجراءات التي كان من الممكن أن تخل بنظام السوق.

كان الرئيس يلتسين مع ذلك يتصرف انطلاقاً من الحرص على مصالح روسيا؛ ففي صيف 1994 أعطى يلتسين لشراكة روسيا مع العراق أولوية تفوق علاقاته الجديدة مع دول الخليج الصغرى. وكان بالإمكان أن تدر هذه الخطة الروسية-العراقية عدة مليارات من الدولارات سنوياً على روسيا، ولكن يلتسين أكد في خطابه الاتحادي

الذي ألقاه في شباط/ فبراير 1996 أمام البرلمان الروسي، على أن نظامي بريجنيف وجورباتشوف استطاعا تحقيق الاكتفاء المالي عن طريق بيع النفط والغاز، واستخدام عوائدهما من الدولارات، لسد عجز موازنة الكرملين من الواردات من المصادر الداخلية[59].

وانتقد يلتسين النظامين المشار إليهما لتبديد تلك الأموال على مشروعات داخلية غير مدروسة جيداً، وعلى مغامرات عسكرية، لكن يلتسين خطَّط للقيام بالشيء نفسه، فأخذ نصيب الأسد من عوائد النفط للخزانة الروسية، وأعاد فقط نحو 3.40 إلى 4.00 دولارات عن كل طن متري إلى المنتجين الروس. وأيدت القوات المسلحة الروسية الإبقاء على النفط والغاز وغيرهما من الموارد الطبيعية تحت سيطرة الدولة، واستخدام عوائدهما لدعم الدفاع القومي. وقد طرح الجنرال أناتولي كوليكوف وزير الشؤون الداخلية هذا الاقتراح في ربيع 1996، وعندئذ شعر المستثمرون الأجانب الساعون إلى شراء حصص في صناعة النفط الروسية بالإحباط، وهو ما كان متوقعاً[60].

الخاتمة والتوصيات

تناولنا خلال هذا الفصل بالإيجاز والتفصيل، الدليل الذي يدعم القضايا الرئيسية المتعلقة بهيكل العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط الكبرى. وقلنا إن نظام التحالف الخاص بالحرب الباردة قد انهار في الشرق الأوسط قبل انهيار الاتحاد السوفيتي بعشر سنوات. وقد أدى تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 إلى زيادة عدم الاستقرار الذي أوجدته الثورة الإيرانية التي قامت عام 1979، والحرب العراقية الإيرانية (1980-1988). بيد أن النظام الإقليمي، بدلاً من أن يتحول إلى حالة من الفوضى، أظهر قدراً من المرونة؛ فقد استطاعت أنماط السلوك المتأصلة في تاريخ المنطقة وتركيبتها السكانية وجغرافيتها أن تعيد تأكيد نفسها من جديد. ولم تختف الأطر القديمة بشكل تام، لكنها بدأت في التكيف مع الاتجاهات الجديدة.

وعلى سبيل المثال، توجد لدى الدبلوماسيين الروس أهداف عامة محددة متأصلة في أنماط السلوك الروسية التقليدية؛ فهم يسعون إلى إقامة تحالفات أمنية محكمة مع الجمهوريات السوفيتية السابقة في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وكذلك تحالف فضفاض مع إيران والعراق بهدف كبح جماح تركيا. علاوة على ذلك، ترى روسيا - مثلما كان الأمر أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية - أن وجود عراق قوي هو أمر مهم لإحداث التوازن مع التوسع الإيراني في الشرق الأوسط. ومن الملائم لروسيا في هذا الصدد أن تحاول استغلال بعض التصدعات السياسية الطبيعية في المنطقة، وقد سعت سعياً حثيثاً إلى دعم استقرار بعض المناطق، في الوقت الذي تزعزع فيه استقرار مناطق أخرى. وهكذا فهم معظم المراقبين السياسة الروسية في منطقة القوقاز خلال التسعينيات، ومن المرجح أن يستمر هذا النمط من السياسة قائماً.

لا تستطيع دول الخليج أن تطلب من روسيا دعماً عسكرياً فورياً وفاعلاً، إذا ما ازدادت التوترات الإقليمية في المنطقة، أو إذا دعت الضرورة للقيام بعمل حاسم؛ لأن أهم المصالح القومية الروسية مرتبطة بمنطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى، وليس بمنطقة الخليج. وسوف تعطي روسيا لمصالحها القومية في إيران والعراق الأولوية على علاقاتها الجديدة مع دول الخليج. وتشكل كل من تركيا وإيران والعراق نظاماً ثانوياً للعلاقات الدولية، يؤثر تأثيراً مباشراً على أهم مناطق المصلحة القومية لروسيا، ألا وهي منطقة بحر قزوين الكبرى.

وفي المقابل، نجد أن الدول الغربية لها مصالح أمنية مهمة في منطقة الخليج، كما نص على هذا "مبدأ كارتر"، واتضح بعد ذلك في عمليتي "عاصفة الصحراء" و"القضية الشجاعة". وليس لروسيا التزام مشابه، ولا يحتمل أن تقدم مثل هذا الالتزام في القريب؛ وذلك لأسباب ثلاثة: أولها أن المصالح الروسية الرئيسية سوف تكون في المناطق الخارجية المجاورة خلال السنوات العشر القادمة أو نحو ذلك، وسوف تركز على مشكلاتها السياسية والاقتصادية الداخلية. وثانيها أنه بينما تعيد الدولة الروسية بناء صناعات الطاقة لديها، فإنها ستجد نفسها تتنافس مع الشرق

الأوسط على السوق الأوربية، ويمكن أن يؤدي عدم الاستقرار في الخليج إلى أن تفضِّل أوربا الغربية التعامل مع روسيا باعتبارها مصدراً مستقراً ومجاوراً للنفط والغاز الطبيعي. وأما السبب الثالث فمن المحتمل أن تستمر روسيا في إعطاء أكبر قدر من الاهتمام بعميليها التقليديين، العراق وإيران. ويترك اهتمام روسيا التفضيلي بالعراق وإيران بعض الآثار السلبية في الدول الصغيرة، مثل الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة. ومع هذا سوف تثبت روسيا وجودها في منطقة الخليج، وتشارك في التوازن الإقليمي، وتقاوم تهميش دورها من قبل الغرب، كما سوف تقدم موسكو نفسها كقوة توازن للنفوذ الأمريكي، وكعضو أصيل في النظام الدولي الإقليمي؛ وسوف تسعى إلى جذب مشاركة المستثمرين الخليجيين في إعادة بناء روسيا. وتستطيع دُول الخليج – بل يجب عليها – أن تغتنم الفرص التجارية والاستثمارية التي يمكن أن تكون مربحة في روسيا وفي جميع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

انقسم الاتحاد السوفيتي في الفترة 1990 ـ 1995 إلى خمس عشرة دولة ذات سيادة، ومن بين هذه الدول اعتبرت روسيا نفسها وريثاً للاتحاد السوفيتي كقوة عظمى. وحاولت روسيا الجديدة أن تخوض في كل المجالات؛ فقد كانت في الوقت نفسه صديقة لكل من العراق وإيران والكويت، وقدمت نفسها على أنها دولة غير غربية، يمكنها أن تساعد في الحد من الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية وحدها في شؤون الدفاع الإقليمي. بيد أن روسيا كانت من الضعف بحيث لم تستطع القيام بدور البديل الذي يعتمد عليه لضمانات الأمن الغربية. وفي أزمة الخليج الثانية التي نشبت عام 1990 كانت تصرفات روسيا تتجه نحو زيادة البلبلة حول مسؤوليات التحالف، الأمر الذي أدى إلى جمود النظام الأمني. وفي عام 1994 كان تأييد روسيا لوضع نهاية سريعة للحظر على العراق مرتبطاً بخزانة الكرملين، أكثر منه بأمن منطقة الخليج، أو استقرار السوق الدولية للنفط. وينطبق الشيء نفسه على مبيعات الأسلحة الروسية لإيران.

لذا تتطلب أولويات السياسة الداخلية والخارجية الروسية، أن يُثبت الكرملين نجاحه في بناء علاقات إيجابية مع المجتمع الإسلامي. وسوف يتعين على موسكو أن

تصادق الدول الإسلامية، رغم استمرارها في كبح تطلعات سكانها المسلمين؛ ذلك أن التركيبة العرقية الأساسية في المنطقة، تخلق لروسيا أعداء وحلفاء طبيعيين. ويمكن أن يزيد التحول الديمقراطي عدم الاستقرار والتباين الإقليمي؛ نظراً لأن الانتخابات الدورية تجعل الاحتفاظ بخط واحد أمراً عسيراً بالنسبة إلى رجال الدولة. ويتيح التحرر السياسي للأقليات الغاضبة فرصة لكي تطالب بالاستقلال الذاتي السياسي أو الاستقلال الكامل. وحتى روسيا الديمقراطية، من المحتمل أن تتعاطف مع النظم السلطوية الشمولية التي تؤيد سياستها.

من هذا التحليل للاستمرارية والتغير في العامل الروسي في أمن منطقة الخليج تظهر خمس توصيات؛ أولاً أن روسيا وكثيراً من الجمهوريات السوفيتية السابقة سوف تصبح قريباً دولاً مصدرة للنفط والغاز، ولذلك يجب على دول الخليج أن تناقش خطط تصدير الطاقة - على المدى البعيد - مع روسيا وأذربيجان وكازاخستان وتركمنستان، لكي تحسِّن آفاق تطوير السوق المنتظمة للطاقة. وسيكون على صانعي السياسة في منطقة الخليج كذلك مراقبة التغيرات السياسية الداخلية في روسيا، والتي يمكن أن تؤثر في سياسة تصدير الطاقة. ثانياً بما أن روسيا سوف تستمر في سعيها إلى الحصول على العملة الصعبة عن طريق بيع السلاح، فإنه يجب على دول الخليج دعم المبادرات الداعية إلى الحد من سباق التسلح في منطقة الخليج. ثالثاً يجب على دول الخليج أن تدعم سلامة الحدود السياسية في الاتحاد السوفيتي السابق؛ فإيجاد حل للحدود السياسية في القوقاز وجنوب روسيا وطاجكستان، يمكن أن يزعزع استقرار منطقة الشرق الأوسط الكبرى. رابعاً يجب على دول الخليج أن تشجع التجارة بين الشمال والجنوب، كي تستفيد اقتصادياً من زيادة تدفق التجارة من آسيا عبر الخليج إلى الاتحاد السوفيتي السابق. وإذا كانت زيادة التجارة تدعم الاستقرار وتحدُّ من احتمال نشوب الحرب، فإن ذلك سوف يكون أفضل. خامساً يجب أن تُبقي دول الخليج على تحالفات واضحة مع إحدى الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لردع العدوان الإقليمي، وللإبقاء على طرق التجارة مفتوحة. ورغم أن منطقة الشرق الأوسط هي مهد الحضارات القديمة، فإن جغرافيتها السياسية ما تزال

نشطة جداً مقارنة بأوربا الغربية على سبيل المثال. فالثورات والهزّات العنيفة أمر محتمل جداً بسبب المجموعات الفريدة من القوى الداخلية والدولية التي تتفاعل في المنطقة. ومن الأهمية بمكان أن تظل المسؤوليات الأمنية وخطوات اتخاذ القرار محددة تحديداً واضحاً.

لقد هدد القوميون الراديكاليون الروس من أمثال فلاديمير جيرينوفسكي بإعادة بناء روسيا والتحرك نحو بحر العرب، بينما اقترح القوميون الراديكاليون المناوئون لروسيا في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى القيام بحركة تحرير إسلامي تتجه إلى الفولجا وتتارستان. وقد رفض المسؤولون في الكرملين ذلك التطرف السياسي، وقدموا روسيا كقوة معتدلة لها مجال نفوذ محدد في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، ولها مصالح بنّاءة بشكل عام في منطقة الخليج، ولروسيا مصلحة محدَّدة في الحفاظ على التوازن بين تركيا وإيران والعراق، وذلك لمنع تركيا أو إيران من تحدي روسيا في مجال نفوذها التاريخي. وبقاء دول الخليج قوية مستقلة أمر يتفق والمصالح الأساسية لروسيا، بيد أن التوازن الشامل يتطلب قوة خارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، تكون حليفاً عسكرياً أساسياً، في حين لا تستطيع روسيا القيام بهذا الدور دون الإضرار بعلاقاتها الحساسة مع العراق وإيران.

الجزء الثالث

أمن الخليج

والشؤون الإقليمية

الفصل السادس

التوجه الإسلامي الثوري وأمن الخليج في القرن الحادي والعشرين

ديفيد لونج

يعد شبه الجزيرة العربية مهد الإسلام، حيث يوجد فيها أقدس موقعين دينيين إسلاميين؛ المسجد الحرام في مكة المكرمة، والمسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة، واللذين يزورهما كل عام تقريباً نحو مليوني مسلم أثناء موسم الحج؛ لأنه فريضة دينية. وقد يحج مواطنو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دون حاجة إلى تأشيرة الحج التي تطلبها المملكة العربية السعودية من حجاج الدول الأخرى. وعلى أية حال، فقد حج معظم أبناء دول الخليج العربية أكثر من مرة، لذا تحاول السلطات السعودية تنظيم موسم الحج بحثّ المسلمين على عدم تكرار أداء الفريضة؛ لأن الحكومة السعودية تضطر سنوياً إلى توسيع قدراتها اللوجستية إلى حدودها القصوى لخدمة أعداد الحجيج المتزايدة.

يتسم العرب في منطقة الخليج العربي بعقلية إسلامية مختلفة عن عقلية معظم المسلمين الآخرين، نتيجة للعيش في منطقة مهد الإسلام؛ فكون المرء مسلماً لا يعد

تجربة دينية صوفية لبعض المسلمين في أقاصي الأرض، وإنما تجربة يومية مألوفة أقرب ما تكون إلى عملية آلية كالتنفس. ويعتبر إطلاق الصفات على عرب الخليج الذين واكبوا الحداثة بأنهم "علمانيون"؛ لقبولهم الكثير من أفكار المجتمع الغربي العلماني وأساليبه الاستهلاكية، ببساطة، أمراً غير صائب؛ إذ إن مجتمع منطقة الخليج إسلامي حتى النخاع.

غير أن المواقف تجاه تطبيق الإسلام في الحياتين الخاصة والعامة قضية أخرى. فثمة عدد متنام من العرب الخليجيين ذوي الميول الغربية الذين هجروا الكثير من الأعراف الاجتماعية التي تتسم بها مجتمعات الخليج الإسلامية التقليدية، لكنهم ظلوا أتقياء بصورة مميزة. وتسارعت هذه العملية في بعض دول الخليج بأسرع مما هي عليه في غيرها، مع أنها موجودة في كل المنطقة. وقد خلقت كل من الحداثة والعلمنة، اللتين تصاحبان هذه العملية بشكل حتمي، مصادر توتر في المجتمعات الخليجية الإسلامية التقليدية، وتسببت في حدوث ردة فعل معاكسة بين أولئك الذين يرغبون في العودة إلى ما قبل النظام الاجتماعي الإسلامي الحداثي.

إن حل المعضلة المتعلقة بكيفية تحقيق الفائدة المرجوة من الحداثة لشعوبها، مع مقاومة العلمنة التي ترافقها، يعتبر الشغل الشاغل لكل الحكومات الخليجية. فمثلاً، قامت حكومات دول الخليج - إلى جانب دعمها لخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخمسية - بدعم المؤسسات الإسلامية، والنشاطات الدينية الإسلامية أيضاً، كما أن دول الخليج العربية من أوائل الدول الراعية للمنظمات الإسلامية، مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، ورابطة العالم الإسلامي، وحركة الإخوان المسلمين.

على أية حال، فعلى الرغم من هذه المساعي، تعرضت هذه الدول لتحد متزايد من قبل مجموعة من الراديكاليين بدعوى "عدم قيامها بما يكفي، ولتحالفها مع العناصر العلمانية الملحدة في الغرب من أجل القضاء على الأسلوب الإسلامي في الحياة". ويبدو تهديد المنظمات الإسلامية السياسية الثورية المتشددة أكبر تهديد محتمل للاستقرار السياسي في منطقة الخليج في القرن الحادي والعشرين.

ظهور التوجه الإسلامي الثوري في منطقة الخليج

إن تقويمنا للأثر المتوسط والطويل المدى للإسلام السياسي الراديكالي (التوجه الإسلامي الثوري) على الأمن في منطقة الخليج، يدفعنا إلى مناقشة عودة ظهوره في الجزء الأخير من القرن العشرين. وللمساعدة في توضيح هذه الظاهرة، لا بد أن نميز أولاً بين الأصولية الإسلامية الدينية - أو التشدد (البيوريتانية الإسلامية) لكي نكون أكثر دقة - والإسلام كدين. فالأول يشير إلى الإيمان الشخصي والمشترك بالشريعة الإسلامية من منظور ضيق - "أساسيات" الإيمان - ورفض ما يُرى بأنه تجديد شق طريقه إلى الدين منذ زمن النبي محمد ﷺ وأصحابه، باعتبار هذا التجديد "بدعة"[1]. ولكونه مضمناً في ذلك الإيمان، فإن تشدد المجتمع المسلم يشكل نقطة التقاء مع القانون المقدس.

والتوجه الإسلامي - كما جاء في المصطلح - هو عبارة عن عقيدة سياسية معاصرة تهدف إلى خلق وحماية وتدبير شؤون المجتمع. وتدعو الرسالة السياسية الإسلامية إلى نبذ المؤثرات السياسية والاجتماعية الغربية باعتبارها علمانية، كما تدعو إلى العودة إلى الماضي التاريخي الرومانسي، الذي حكم فيه المجتمع بواسطة الأعراف الأخلاقية والاجتماعية الإسلامية النقية. (يطلق الإسلاميون المتزمتون في دول الخليج العربية على أنفسهم اسم السلفيِّين، أي أتباع السلف الصالح)[2].

ويسعى معظم الإسلاميين إلى إقامة نظامهم السياسي بوسائل سلمية، بوساطة إصلاح الأنظمة السياسية القائمة، من أجل دفعها إلى المزيد من التكيف مع فهمهم الخاص للشريعة الإسلامية. رغم أن هناك عدداً قليلاً - ولكنه متزايد - من الإسلاميين الثوريين الراديكاليين الذين يؤمنون - على أية حال -بأن هدف إقامة نظام سياسي إسلامي نقي* يشكِّل أمراً ملحاً للغاية، وأن أعداء الإسلام الحقيقي أقوياء، بحيث إن استخدام أية وسيلة ضدهم يصبح أمراً مبرراً من أجل تحقيق هذا النظام، بما في ذلك

* المقصود بكلمة المجتمع الإسلامي النقي، المجتمع المبني على أسس الإسلام الأولى كما كان في عهد الرسول ﷺ؛ والذي لم يتأثر بأي أفكار أخرى.

اللجوء إلى العنف والإرهاب إذا تطلب الأمر ذلك. ويرون أن وسيلة تنفيذ مفهومهم لبناء مجتمع إسلامي نقي، هي الجهاد الذي يعتبر الواجب الشخصي والجماعي المشترك من أجل الدعوة إلى الفضيلة والقضاء على المنكر.

لقد كان كل من النقاء الديني ومبدأ الإسلام السياسي منتشرين في منطقة الخليج منذ الأيام الأولى للإسلام. وحدث قبل ما يزيد على 250 سنة انبعاث للنقاء الديني في وسط شبه الجزيرة العربية بظهور حركة التجديد الوهابية وعقيدتها التوحيدية الصارمة. وشجعت حركة التجديد هذه، المشاعر الجياشة للحركة الإسلامية السياسية مع سعي آل سعود الذين تبنَّوها، مما أدى إلى نشر تعاليمها في كافة أنحاء شبه الجزيرة العربية.

بحلول منتصف القرن العشرين واصلت الحركة الإسلامية، بدرجات مختلفة، وجودها في كافة أنحاء منطقة الخليج، وتحديداً في المملكة العربية السعودية؛ غير أن التوجه الإسلامي الثوري، كدعوة للتغيير السياسي الراديكالي، لم يكن له شأن يذكر. وعلى العكس من ذلك، لم تصدر الدعوة إلى التغيير السياسي الراديكالي خلال سنوات الحرب الباردة عن اليمين، وإنما عن اليسار الشيوعي، والاشتراكية العربية الراديكالية المصاحبة له. ففي سنوات الخمسينيات والستينيات والسبعينيات كانت مفردات الاشتراكية والقومية العربية العلمانية، هي المصطلحات الأساسية للتعبير عن السخط السياسي والاجتماعي في مختلف أنحاء العالم العربي.

وبحلول تسعينيات القرن الحالي كانت هذه الأيديولوجيات العلمانية الغربية قد فقدت كثيراً من قبولها الشعبي، وحلت محلها، على نطاق واسع، لغة دينية تعبر عن التذمر والاحتجاج. ومن ثم بدأت الدول في مختلف أرجاء العالم العربي تدرك مرة أخرى وجود تهديد جديد من اليمين، أي حركة الإسلام السياسي.

إيران وظهور التوجه الإسلامي الثوري

كان كثير من المراقبين ينظرون إلى الثورة الإيرانية عام 1979 على أنها جرس إنذار لهذا التحول. فقد أكد جون إسبوزيتو أنه "في منطقة الخليج، كما في أية منطقة أخرى

في العالم الإسلامي، قامت إيران بدور المحفِّز للمعارضة التي ترجع أسبابها الرئيسية إلى عوامل محلية "[3]. وعلى أية حال، كان دور إيران كحافز للثورة الإسلامية أقل ملاءمة للتطبيق في منطقة الخليج منه في أية منطقة أخرى؛ فلم يكن هناك قبول - بين غالبية سكان دول الخليج السنة - للطموحات الفارسية التوسعية للنظام الإيراني الجديد، ولا لقيادته الدينية الشيعية وتعاليمها الإسلامية الثورية. وربما تكون المجتمعات الشيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (وهي أقليات في كافة دول الخليج باستثناء دولة البحرين) قد اقترنت في البداية - إلى حد ما - بالثورة الإيرانية، ولكن الأيام أثبتت في النهاية أن شكوكهم تجاه النظام الديني في إيران تفوق مشاعر الاستياء من أنظمتهم. وكان ثمة قلق أساسي في كل من منطقة الخليج والغرب إزاء الاضطراب السياسي الشيعي الكبير الحجم الذي تم بتلاعب من طهران، والذي تزايد مع أحداث الشغب التي قام بها الشيعة في المملكة العربية السعودية عام 1980، والمحاولة الانقلابية في دولة البحرين، التي قامت بها الجبهة الشعبية لتحرير البحرين (وهي تتألف من عناصر شيعية) عام 1981 بدعم من إيران. وقد واصلت إيران دعم الجماعات الشيعية المعارضة في المملكة العربية السعودية والبحرين وفي أماكن أخرى، إلا أنها لم تكن قط قادرة على تصدير تعاليمها الثورية الإسلامية بصورة فعالة إلى الجانب العربي من الخليج[4].

وفي الواقع، كان لمساعي إيران في إثارة القلاقل في موسم الحج - من أجل نشر رسالتها الثورية، وتصوير المسؤولين عن تنظيم شؤون الحج في المملكة على أنهم غير مؤهلين - أثر معاكس تماماً. كما أفادت إيران بأنها ترفض "المزاعم السعودية التي تعتقد إيران بأنها تعني وصاية المملكة على الموقعين الإسلاميين المقدسين"، كما رفضت سياستها بمنع المظاهرات السياسية في موسم الحج. وفي عام 1982 حاول الحجاج الإيرانيون إثارة القلاقل والفوضى في موسم الحج، حين لوحوا بصور الخميني ورددوا هتافات مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وإسرائيل. وبلغت الأحداث ذروتها عام 1987، عندما قتل أكثر من 400 فرد في موسم الحج أثناء أحداث الشغب التي تمت بتحريض من الإيرانيين. وعلى أي حال، فإن

ما حدث لم يؤد إلى إثارة التحفظات على السعوديين، وإنما لحق الخزي والعار بإيران نفسها، مع إدانة معظم دول العالم الإسلامي التصرفات الإيرانية لانتهاكها موسم الحج.

التوجه الإسلامي الثوري في منطقة الخليج خلال التسعينيات

كان الغزو العراقي لدولة الكويت المسمار الأخير في نعش القومية العربية العلمانية كقوة سياسية ثورية في الشرق الأوسط. هذه القومية العربية سوف تظل بالتأكيد عاملاً سياسياً مهماً، حتى إنها قد تعود للظهور في مرحلة ما، غير أنها لم تعد الصوت الراديكالي السياسي والنضالي المنقطع النظير، كما كانت في يوم ما؛ فقد أخذ التوجه الإسلامي الثوري على عاتقه القيام بذلك الدور.

انتقد معظم الإسلاميين العرب صدام حسين وأيديولوجيته السياسية البعثية العلمانية قبل الغزو العراقي لدولة الكويت، ولكنه أدرك مقبولية التوجه الإسلامي الثوري المتصاعدة، فقد سارع إلى تكييف نفسه والدعوة إلى الجهاد ضد خصومه الغربيين غير المسلمين وحلفائهم العرب الخليجيين. وتلاعب صدام بمهارة وحذق بالتذمر والتظلم من حيث الواقع السياسي والاقتصادي، ومن حيث الإجحاف العرقي والقومي والعقائدي، لتصوير الرد العسكري للتحالف - بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية - على غزوه لدولة الكويت، بأنه صراع بين معسكر الإسلام ومعسكر الحرب. ونتيجة لذلك، اندلعت المظاهرات في عدد من الدول العربية، حيث كان التوجه الإسلامي الثوري و/ أو المشاعر المناهضة لدول الخليج متأججة.

وقف العرب في الخليج خلف حكوماتهم إبان أزمة الخليج الثانية، وأصيبوا بالذهول والألم لما اعتبروه تخلياً غادراً من العرب الأشقاء وقت الشدة. وتصرفت الأنظمة الخليجية المحافظة - التي دعمت المنظمات السياسية الإسلامية طيلة سنوات دعماً مالياً سخياً - بغضب عندما أعربت كثير من هذه المنظمات عن تعاطفها مع صدام حسين. فالزعيم الإسلامي السوداني حسن الترابي الذي كان قد تلقى دعماً مالياً

خليجياً، أصبح يُنظر إليه كعدو حوّل بلاده إلى قناة للمساعدات المالية الإيرانية وتدريب الجماعات الإرهابية الإسلامية. وفي الوقت ذاته عبّرت حكومات دول الخليج العربية وشعوبها، على حد سواء، عن امتنانها لأعضاء التحالف العسكري العرب والغربيين الذين جاؤوا لمساعدتهم.

بعد خمس سنوات، أي في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، شن إرهابيون مسلحون هجوماً بالقنابل على مكاتب بعثة التدريب الأمريكية للحرس الوطني السعودي، أدى إلى مقتل سبعة أشخاص منهم خمسة أمريكيون، وإلى جرْح 60 آخرين[5]. وأعلنت عدة جماعات إسلامية ثورية سرية مسؤوليتها عن الهجوم، وطالبت إحدى الجماعات التي تطلق على نفسها اسم "حركة التغيير الإسلامي في شبه الجزيرة العربية" بطرد كل العسكريين الأمريكيين "الصليبيين"، و"القضاء على الأنظمة الراهنة في دول المنطقة". وحذرت مجموعة أخرى، تدعى "نمور الخليج"، قائلة: "إذا لم يغادر الأمريكيون المملكة في أسرع وقت ممكن، فسوف نواصل عملياتنا"[6].

بعد سبعة أشهر، أي في 25 حزيران/ يونيو 1996، فجر الإرهابيون المسلحون قنبلة في ثكنات مخصصة للعسكريين الأمريكيين في ميناء الخبر السعودي على ساحل الخليج، مما أدى إلى مقتل 19 أمريكياً وجرح أكثر من 100 آخرين[7]. وتشير التحقيقات السعودية اللاحقة إلى أن أحد المصادر المحتملة للجريمة هو مؤامرة مدعومة من إيران تورطت فيها مجموعة شيعية سعودية تطلق على نفسها اسم "حزب الله السعودي"[8]. ويظهر هذا الاعتداء أن التوجه الإسلامي الثوري وجد قبولاً بين الشيعة، وكذلك بين السنة في منطقة الخليج. ويثير الإرهاب الشيعي وعلاقة إيران به على وجه التحديد قلق السلطات الحكومية بشكل كبير، على الرغم من أنه في معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ما تزال المعارضة الشيعية تعتبر مشكلة أقلية طائفية أكثر منها مشكلة دولة بأكملها. وعلى الرغم من أنه قد يكون لدى هذه الأقليات إمكانية إضعاف نسيج مجتمعات منطقة الخليج، فإنها لم تشكّل حتى الآن

تهديداً مباشراً لأنظمة دول الخليج العربية. وعلى أية حال، فإن ما حدث خلال سنوات التدخل الخمس، منذ عاصفة الصحراء لإثارة مثل هذه الهجمات، يعتبر مفيداً في تقويم تهديد التوجه الإسلامي الثوري البعيد المدى لاستقرار منطقة الخليج.

كان التبشير برسالة التوجه الإسلامي الثوري يتم على مدى سنوات، وذلك من قبل وعاظ إسلاميين متحمسين يجوبون أنحاء شبه الجزيرة العربية، ولم تجد الرسالة سوى قبول محدود النطاق ضمن مجموعة محدودة من الشبان المتدينين. وفضلاً عن جاذبيتها الوطنية المتطرفة بالنسبة إلى الوطنيين الشبان المحليين المحبطين بسبب وضع بلادهم السياسي-الجغرافي، فإنها لم تلق قبولاً واسعاً بالنسبة إلى الغالبية العظمى من أفراد الشعب في منطقة الخليج، الذين لن يطيب لهم التخلي عن أسباب الراحة التي حصلوا عليها من الثروة النفطية، كما يريد المتعصبون المتقشفون.

على أية حال، وكما أظهرت التفجيرات بصورة واضحة، فقد كانت جاذبية التوجه الإسلامي الثوري في شبه الجزيرة تتنامى بين العامة من الناس. ولا تتعلق أسباب شعبيتها كثيراً بطبيعة الأوضاع، وقصور صيغ المشاركة السياسية في دول المنطقة - رغم التأكيد على هذين العاملين من قبل النشطاء الإسلاميين الذين يبحثون عن قبول غربي متعاطف مع برنامجهم السياسي- كما أنها لا تتعلق بكراهية كل ما هو غربي؛ وهو ما يروِّج له الإسلاميون في العالم العربي بأحدث وسائل الاتصالات التقنية. ويعتبر الشعور بالإحباط بسبب "ابتعاد المجتمعات عن تعاليم الدين الإسلامي" من جهة، والافتقار إلى المشاركة - إلى حد بعيد - في العملية السياسية في الوطن من جهة ثانية عرضَين أكثر منهما سببين.

تنبع الأسباب الجذرية بدلاً من ذلك، من الصدام بين القيم الإسلامية التقليدية والقيم العلمانية الغربية، وهو صدام ناشئ عن برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة، في ضوء سعي حكومات شبه الجزيرة العربية لتحديث دولها، وناشئ أيضاً عن الفشل المتزايد في تحقيق التوقعات الاقتصادية؛ بسبب عدم مجاراة عوائد النفط الثابتة للنمو السكاني المرتفع. فطالما سعت أنظمة الخليج من أجل الإقلال من

الخلاف المتأصل بين التقليد والتحديث، غير أن نجاحها الكبير في برامجها التنموية جعل هذه المهمة أكثر صعوبة. وعلى نحو متزايد تصبح توقعاتهم الاقتصادية بعيدة المنال، رغم حقيقة أنه مع وجود عوائد نفطية كبيرة، ثمة نسبة متدنية جداً من الفقر الحقيقي في الخليج. ويعود جزء من المشكلة إلى الانخفاض في برامج الرفاهية من قبل معظم دول الخليج، نتيجة المشكلات الحالية في الحسابات الجارية الناجمة عن انخفاض عوائد النفط، والإنفاق المفرط طيلة السنوات الخمس عشرة الماضية. لهذه الأسباب كلها ظهرت في كل دولة خليجية تقريباً، منذ أزمة الخليج الثانية، جماعات صغيرة من النشطاء السياسيين الإسلاميين الذين يتشددون بصورة متزايدة، ومن بين هؤلاء الإسلاميين الثوريين وأتباعهم جاء مرتكبو حوادث التفجير بالقنابل في المملكة العربية السعودية.

وتبرز ثلاثة عوامل محفزة لهذا الاتجاه: الأول عبارة عن حملة رعتها إيران واستهدفت المقاتلين في الحرب الأفغانية خلال الفترة 1979 ـ 1988، من أجل خلق شعور بأنهم جزء من مجتمع إسلامي أكبر مكرس لخدمة رسالتها المقدسة للإحياء السياسي الإسلامي. وقد حققت إيران نجاحاً في تصدير التوجه الإسلامي الثوري في منطقة الخليج باستخدام الوسائل السلمية، أكبر كثيراً مما حققته باستخدام أساليب العنف والإرهاب والدمار[9]. ووفَّر اتقاد الحماس الإسلامي للمعارضين للهيمنة السوفيتية على النظام الأفغاني فرصة لا تضاهى؛ فأثناء الحرب انضم آلاف المتطوعين المسلمين من كل أنحاء العالم الإسلامي – بما فيها منطقة الخليج – إلى القتال، وهو ما كان يعتبر تدفقاً للمثالية لا يختلف عن تلك التي ظهرت بين المتطوعين الدوليين الذين شاركوا في الحرب الأهلية الإسبانية.

عاد المقاتلون الخليجيون بعد الحرب إلى بلادهم بهدوء، وربما بقي معظمهم على هدوئه لولا أن إيران ضمتهم إلى حملتها من أجل تشجيع الثوريين الإسلاميين في مختلف أنحاء العالم ليتصلوا فيما بينهم، وذلك لإعطاء المهمة شعوراً عاماً بالاستمرارية. وعلى الرغم من أن هؤلاء الإسلاميين الثوريين ينبذون ظاهرياً كل

أشكال التحديث، فإن اتصالهم مع الإسلاميين في الخارج كان وما يزال يتم بوساطة الفاكس وأشرطة الكاسيت، ومؤخراً بوساطة شبكة الإنترنت. وهكذا، فإن الأفراد المعزولين فيما مضى في منطقة الخليج، والذين خاضوا تجربة مشتركة واندمجوا في مجتمع الراديكاليين الإسلاميين الحر، يتطلعون إلى البحث عن قضايا جديدة لتبنِّيها. وهؤلاء لم يكونوا آنذاك - كما لم يصبحوا بعد - تنظيماً معارضاً متخلفاً، كما كان يتم تصويرهم في بعض الأحيان، إلا أنهم بالتأكيد يشكِّلون نواة تتحلق حولها تنظيمات معارضة تستطيع دمجها.

يتعلق الحافز الثاني بالسكان أكثر منه بالأيديولوجيا، ويتضمن فجوة جيلية متنامية في منطقة الخليج؛ فمع متوسط عمر يبلغ حوالي 15 سنة، وهو واحد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، تتجه دول الخليج إلى المرور بانفجار سكاني غير مسبوق[10]. فمن الناحية السكانية أصبحت معدلات الولادة العالية تفوق التوقعات، مع انخفاض حاد في معدلات الوفيات نتيجة لتوافر العناية الصحية الحديثة. وقد كانت النتيجة ظهوراً بطيئاً ومطرداً لفئة من الأفراد أصغر سناً وأقل مكانة اجتماعية واقتصادية، ولا يمكن استيعابها في اقتصادات دول الخليج، الأمر الذي زاد من اغترابها عن المجتمع. كما أن الجمع بين الافتقار إلى ترسيخ أخلاقيات عمل قوية، والتوقعات الاقتصادية العالية غير الواقعية المتولدة من أموال النفط في فترات السبعينيات والثمانينيات، أدى إلى إحباطات متراكمة لهذه المجموعة؛ لأنه لا يتوافر نوع العمل الذي يمكن أن يقبله أفرادها.

وهناك عدد قليل من المعوزين؛ ومع أنه يمكن لهؤلاء التقدم بطلب الحصول على معونة مالية لإعالة أسرهم، فإن حياتهم صعبة في ظل الظروف الراهنة. وباختصار، تفرز منطقة الخليج فئة من الشبان الذين يتم تهميشهم اقتصادياً واجتماعياً، وفي النهاية سياسياً. ومن هذه المجموعة جاء معظم التابعين الجدد للتوجه الإسلامي الثوري. وعلى العكس من ذلك، ما زال النشطاء السياسيون من الأجيال الأكبر سناً يبحثون - إلى حد كبير - عن العمل وفق الأنظمة السياسية القائمة؛ ففي الكويت، حيث يتم

انتخاب الإسلاميين في مجلس الأمة، وفي السعودية حيث الأجيال الأكبر سناً من الزعماء الدينيين - وهم ليسوا أقل تشدداً من أبنائهم المتشددين - يرون بأن النظم القائمة وسيلة أفضل للإصلاح الديني من الديكتاتورية الدينية في النموذج الإيراني.

أما الحافز الثالث لظهور التوجه الإسلامي الثوري في منطقة الخليج فهو الوجود الكبير للقوات العسكرية الأمريكية التي ظلت في المنطقة بعد أزمة الخليج الثانية، للدفاع عن دول الخليج ضد النوايا العدوانية المستمرة لجارتيها الشماليتين الكبيرتين، إيران والعراق[11]. وقد طُلب من القوات الأمريكية أن تبقى، ليس رغبة من أية دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التخلي عن مسؤولياتها الدفاعية، ولا لترتيب سياسي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما إدراكاً بأن العراق بقيادة صدام، وكذلك إيران ما تزالان تحتفظان منذ القدم بطموحات السيطرة والهيمنة على منطقة الخليج العربي.

لقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهوداً جبارة للمحافظة على أقل ظهور ممكن، لكن مع زيادة عدد الأفراد العسكريين الأمريكيين بصورة كبيرة خلال السنوات الماضية، ضعفت الحساسية الأمريكية في سعيها من أجل تجنب ظهور الوجود العسكري الدائم. كما أن النشاطات، مثل زيارات السفن والطائرات المقاتلة والطيران المكثف التي كان يتم القيام بها سابقاً، أصبحت تجري بعد دراسات واعتبارات حذرة بشكل منتظم، ويتم تبريرها بوصفها حقاً عملياً قائماً على أساس الحماية التي توفرها القوات الأمريكية.

في أعقاب أزمة الخليج الثانية، أصبح الزعماء الدينيون المعروفون الذين يتسمون بالحساسية تجاه أي وجود أجنبي، وتحديداً الوجود غير المسلم، يجتذبون الشبان المصابين بعقدة الخوف من الأجانب، والذين يرون في الوجود العسكري فقداناً لمصدر كبريائهم القومي وترتيباً استعمارياً أمريكياً[12]. فعلى سبيل المثال، قال الشيخ سفر الحوالي، عميد كلية الدراسات الإسلامية في جامعة أم القرى في مكة، وبنبرة اتهامية: "إذا كان العراق قد احتل دولة الكويت، فقد احتلت أمريكا المملكة العربية السعودية، إن العدو الحقيقي ليس العراق وإنما الغرب"[13].

خلال الفترة 1991 ـ 1991 أصبح الإسلاميون في عدة دول خليجية أكثر شجاعة في المطالبة الضاغطة من أجل فرض تطبيق الشريعة الإسلامية بصورة صارمة، والمشاركة في العملية السياسية. ففي عام 1993 دعت مجموعة إسلامية معارضة في المملكة العربية السعودية تسمي نفسها "لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية" إلى انتخاب حكومة تمثل الشعب، وإلى التطبيق الصارم للشريعة الإسلامية، وإنهاء الحكم السعودي. وتتألف هذه المجموعة من معتدلين ساخطين، وعدد من الأعضاء الأكثر تشدداً في المؤسسة الدينية، والمتشددين الإسلاميين الشبان أو السلفيين. وادعت لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية أنها لجنة "حقوق إنسان" مستقلة، وقد يكون ذلك - إلى حد ما - من أجل الحصول على تعاطف الغرب، إلا أن تركيزها - في الواقع - كان ينصب على وضع الشريعة الإسلامية موضع التنفيذ، وليس على حقوق الإنسان التي قد تعتبر وفق مفهوم حقوق الإنسان العلماني الغربي شيئاً مختلفاً عن المفهوم الشرقي، وقد اعتقل معظم أفراد هذه المجموعة أو فقدوا تراخيص مزاولة مهنهم. وفي عام 1994 نقلت اللجنة مقرها إلى لندن، وفي السنة نفسها تم اعتقال الشيخ سفر الحوالي وإسلامي آخر بارز هو الشيخ العودة في المملكة العربية السعودية، مما أدى إلى اندلاع مظاهرات في مدينة بريدة، مدينة الشيخ العودة. وسعت الحكومة في البداية إلى إقناع الإسلاميين الذين ترعرع كثير منهم في المؤسسة الإسلامية، بهدف إيقاف انتقاداتهم، غير أن ذلك تسبب في تشجيعهم على التعبير عن آرائهم. وكان كل من الحكومة والزعماء الدينيين، قد أعربوا في عام 1992 علانية عن معارضتهم لدعاة الإثارة والبلبلة؛ وعندما فشل هذا الأمر كثَّفت الحكومة جهودها في مواجهة مطالب الإسلاميين، وعاد الهدوء لفترة وجيزة.

وقع بعد ذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، الانفجار الأول من الهجومين اللذين استخدمت فيهما القنابل في المملكة العربية السعودية. وكان الحدث غير مسبوق ولم يهز المملكة فحسب، وإنما جميع دول الخليج. وفي ربيع 1996 أعلنت الحكومة السعودية أنها أعدمت المسؤولين عن تنفيذ الهجوم الأول الذي قد يكون جزءاً من الدافع وراء الهجوم الثاني. وعلى أية حال، أصبح لزاماً على سكان المملكة أن يتصدوا لعواقب الانهيار في الأمن الداخلي، لمواجهة مجموعة صغيرة من المتعصبين.

كما تصاعد الغليان السياسي وتطوَّر حتى بلغ مرحلة الاضطرابات الأهلية في دولة البحرين، على الرغم من أن هناك قطاعاً أوسع من السكان تورطوا فيها. ففي عام 1992، قدمت 300 شخصية بارزة - بمن فيهم موظفون من السنة والشيعة، ورجال أعمال ومثقفون - التماساً إلى الأمير لإعادة افتتاح المجلس الوطني الذي أغلق عام 1975. وبدلاً من ذلك، أنشأ الأمير مجلساً استشارياً غير منتخب بعدد متساو من النواب السنة والشيعة (يشكل الشيعة نحو 70٪ من السكان في دولة البحرين)، مستثنياً أعضاء العائلة الحاكمة والإسلاميين السنة والشيعة[14]. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1994 تم تقديم التماس ثان، وقد حمل هذه المرة 25 ألف توقيع تشكل النساء فيه الخُمس[15].

ودعا الالتماس إلى إحياء دستور 1973 (الذي اقترحه المجلس الوطني أصلاً ووافق عليه الأمير)، وإزالة القيود المفروضة على حرية التعبير عن الرأي في الحياة العامة والصحافة، ومعالجة قضية البطالة، وإنهاء سياسة الإبعاد والنفي السياسيَّين[16]. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1994 تم اعتقال ثلاثة من الشيعة ممن وقَّعوا على الالتماس، ومنهم موظف شاب؛ وهو رجل متدين عادي ويدعى الشيخ علي سلمان. وأثار الاعتقال انتشار المظاهرات في القرى الشيعية، وأدى إلى ردة فعل مباشرة وفورية من قبل الحكومة[17]. واستمرت أحداث العنف لمدة ستة أشهر، ثم أخذت تندلع بصورة متقطعة منذ ذلك الوقت.

لا يعتبر البرنامج السياسي للمعارضين برنامجاً إسلامياً بالمعنى الدقيق؛ لأن كل المنظمات القيادية المنشقة دعت إلى دعم الديمقراطية، والتعددية، وحقوق الإنسان، التي لا تتفق أي منها مع النظرة الإسلامية الضيقة للحكومة الشرعية في ظل الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، يسيطر النشطاء السياسيون الإسلاميون على قيادة حركة المعارضة، ومع أنهم ما زالوا معتدلين نسبياً في مطالبهم السياسية، فهناك احتمال قوي بأن تصبح القيادة الإسلامية أكثر تشدداً من الناحية العقائدية، إذا ما أصبحت المعارضة أكثر تشدداً نتيجة تزايد إحباطاتها.

التوجه الإسلامي وأمن منطقة الخليج في القرن الحادي العشرين

هناك قليل من الشك بأن التوجه الإسلامي الثوري سوف يستمر، حتى يكون التهديد الداخلي المحتمل الأكبر لأمن الخليج في القرن الحادي والعشرين. فالاحتكام إلى الرموز والتعاليم الإسلامية، حتى وإن كان انتقائياً، ما زال يلقى هوى بالنسبة إلى الدعوة المألوفة والمقبولة بالإجماع من قبل الساخطين سياسياً.

على أية حال، قد يكون من الخطأ افتراض أن تهديداً إسلامياً ثورياً للأمن في منطقة الخليج سوف يأخذ شكل التهديد الإسلامي الثوري نفسه في أي مكان من العالم الإسلامي. ففي مصر والجزائر على سبيل المثال، ركزت جماعات المعارضة الإسلامية التي تستخدم العنف على الأنظمة السياسية العلمانية؛ لأنها مصدر كل المساوئ الاقتصادية والاجتماعية التي تسبب الاستياء الشعبي. وفي الوقت ذاته، تعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دولاً إسلامية تقليدية؛ وتستخدم كلها - إلى درجة ما - الرموز والتعاليم الإسلامية من أجل إضفاء الشرعية على مؤسساتها السياسية. ونتيجة لذلك لا تستطيع الجماعات الإسلامية الثورية في شبه الجزيرة العربية أن تُدين الأنظمة الحالية لإنكارها تطبيق الإسلام في مجال السياسة، وإنما يمكنها أن تُقنع العامة بأن "الأنظمة في المنطقة لا تعمل وفق مبادئهم الإسلامية الخاصة"، وهذه مهمة أكثر صعوبة.

من المثير للسخرية أن الإسلاميين الثوريين استفادوا - أثناء السعي من أجل الدعوة إلى برامجهم السياسية - من المظالم ذات الطابع الغربي، أي ادعاء فساد الحكومة، والافتقار إلى المشاركة الشعبية في العملية السياسية، وإنكار حقوق الإنسان، بدلاً من مظالم أكثر إسلامية، مثل الفشل في فرض التكيف الشعبي التام مع الشريعة الإسلامية. وربما يعود هذا جزئياً إلى الفوز بتعاطف نشطاء الحقوق المدنية وحقوق الإنسان في الغرب، ولكنه بالتأكيد يهدف أكثر إلى الحصول على إجماع شعبي أوسع بين عامة الشعب الأكثر اهتماماً بتلك القضايا من التكيف التام مع الشريعة الإسلامية.

لعل القضية الأكثر "إسلامية" في برنامجهم، هي تلك المتعلقة بالقوات الأجنبية الباقية على أراضيهم بعد عاصفة الصحراء. وحتى تلك القضية تم تشويهها في منطقة الخليج وخارجها. فعلى سبيل المثال، سأل استطلاع للرأي، أجرته مجلة باكستانية تدعى "هيرالد" إبان أزمة الخليج الثانية، "هل تعتقد بأن على القوات الأمريكية أن تدافع عن الأماكن المقدسة الإسلامية في المملكة العربية السعودية؟" ومع تجاهل حقيقة أن أقرب وحدة عسكرية أمريكية كانت تبعد مئات الأميال عن الأماكن المقدسة، فإن أكثر ما أثار الدهشة بشأن الاستطلاع، بناءً على الطريقة التي طرح بها السؤال، هو أن 86٪ ممن أجابوا عن السؤال قالوا: "لا"[18].

وتظل الحقيقة أنه بغض النظر عن التشويه أو التهم والادعاءات الإسلامية الثورية التي تخدم أغراضها، فإن وراءها جزءاً من الحقيقة، وإلا فلن تلقى رسالتها قبولاً عند معظم الشبان. ولعل أفضل طريقة لمواجهة التهديد البعيد المدى، مثل التوجه الإسلامي الثوري، هو أن تتخذ دول الخليج نفسها خطوات علاجية قبل أن تحدث أزمة. وهذا لا يعني فقط السعي من أجل استقطاب الإسلاميين بدعم المؤسسات الإسلامية (أو الأفراد) مالياً، أو زيادة مشاركة المؤسسة الدينية الإسلامية في السلطة السياسية. فعلماء الدين يشكلون جزءاً من العملية السياسية حالياً؛ كما أن تهديد الحركة الإسلامية الثورية يأتي من علماء الدين الشبان، والشبان الغاضبين الذين يحيطون بهم. وبدلاً من ذلك، فإن على حكومات الخليج أن تبحث عن تجريد الإسلاميين الثوريين من مسألة المظالم والشكاوى العامة التي يمكنهم استخدامها كشعارات. وتعتبر زيادة مستوى المشاركة الشعبية في العملية السياسية، وزيادة مسؤولية موظفي القطاع العام، والسعي إلى معالجة الزيادة الكبيرة في عدد السكان، كلها مسائل حيوية جداً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كافة، من أجل تجنب تنامي السخط العام.

سوف تأتي مناقشة الزيادة الهائلة في عدد السكان في الفصل الحادي عشر، أما المسألتان الأخريان فتجري مناقشتهما هنا باختصار. المسألة الأولى هي المشاركة

الشعبية في العملية السياسية؛ فقد كانت الوسيلة التقليدية للمشاركة في الحياة السياسية بمنطقة الخليج تتم من خلال نظام غير رسمي للشورى بين الحكام والمحكومين، والإجماع العام الناتج عنه. وأدى تركز أموال النفط في أيدي الحكومة، وزيادة تعقيد الحكم إلى جعل هذا النظام غير الرسمي "غير ملائم"؛ فالمشكلات التي تجب مواجهتها في إطار سياسة عامة هي في غاية التعقيد، كما أنها تتسم بالحساسية البالغة فيما يتعلق بالوقت عند القيام باستشارات غير مخططة.

لا يعني هذا أن على كل دولة خليجية أن تسارع إلى إقامة حكومات نيابية على الطريقة الغربية، ولكي تكون المشاركة فاعلة، يجب عليها أن تمتثل لضوابط الثقافات السياسية المحلية. ففي بعض الحالات على سبيل المثال، يمكن أن يعمل المجلس النيابي – حيث يستطيع الأعضاء المنتخبون انتقاد سياسات الحكومة بصورة علنية، والدعوة إلى مزيد من التفسير للسياسات القائمة - كصمام أمان للتخلص من الإحباطات المكبوتة الخطيرة بين عامة الشعب، كما هو الحال في دولة الكويت، ومن المحتمل جداً أن يخفف هذا الخيار في حالة انتهاجه من التوترات السياسية الشديدة التي تشهدها دولة البحرين في الوقت الراهن.

لا تعتبر دول الخليج الأخرى مهيأة ثقافياً واجتماعياً الآن لإنشاء مؤسسات ديمقراطية نيابية. فكما أظهرت التجربة الأخيرة في اليمن، لا يفضي هذا "التحول الديمقراطي" من خلال المجالس المنتخبة بالضرورة إلى مشاركة سياسية شعبية، وربما يأتي بنتائج معاكسة، وهو على أية حال لا يلغي الحاجة إلى مشاركة حقيقية. والأمر الأهم بالنسبة إلى مؤسسات المشاركة الشعبية، سواء المجالس الاستشارية أو النيابية، هو تشجيع المشاركة الحقيقية، وليس فقط العمل كملطِّف تجميلي من أجل خنق الضغط الشعبي.

الأمر الثاني الملحّ من أجل تجنب تهديد التوجه الإسلامي الثوري، هو زيادة المساءلة الشعبية؛ وهو اعتبار مسؤولي القطاع العام مسؤولين عن كيفية إنفاق الأموال العامة. إذ يجب على المرء أن يبدأ بالبحث عن معايير الأخلاق العامة المقبولة حالياً

في منطقة الخليج. فالنقاد الغربيون، على سبيل المثال، يرتكبون خطأ حتمياً بقياس "الفساد" الحكومي في منطقة الخليج من خلال المعايير الغربية، واعتبارها معايير مرتفعة جداً؛ بحيث إن الحكومات الغربية نفسها لا يمكنها الوصول إليها. وفي منطقة الخليج العربي، حيث النزاهة الشخصية كانت منذ القدم أكثر ألزاماً من التوقيع على العقد، وحيث يسود مبدأ البيع الحذر، فمن المستبعد أن يكون ثمة أسلوب فني بيروقراطي شرعي فاعل للمساءلة بشأن الأموال العامة.

ومع زيادة الكفاءة الفنية الحكومية، فسوف تتحسن المعايير الفنية للمساءلة العامة لا محالة، بل تحسنت هذه المعايير بالفعل الآن. لكن بغض النظر عن المعايير الموجودة حالياً، لا أحد في منطقة الخليج يتغاضى عن خرق المعايير المحلية، والأمثلة على ذلك تحدث يومياً. إن انتشار الطمع والجشع على نحو مبالغ فيه، بدلاً من النظام نفسه، هو ما يجب وضعه تحت المنظار. وتكمن مشكلة المساءلة في منطقة الخليج في التسامح الرسمي، أو بأحسن الأحوال في اللامبالاة إزاء الجشع والطمع، وليس في انتهاك التعريف الغربي للفساد. ومع النمو السريع في عدد السكان وازدياد عملية سوء توزيع الثروة، فإن المعارضة الشعبية لمثل هذا السلوك سوف تتزايد في القرن الحادي والعشرين، وسوف يبرز تناقضها مع السلوك الزاهد المتشدد للإسلاميين بصورة أكثر وضوحاً.

وعلى الرغم من ظهور الهجومين الإرهابيين في المملكة العربية السعودية عامي 1995 و1996، لا يشكل التوجه الإسلامي الثوري في الوقت الحالي تهديداً رئيسياً لأمن الخليج. ويمكن للإخفاق في تجريد السخط الشعبي من سلاحه بواسطة الإصلاح الحكومي البعيد المدى، أن يعمل على تحقيق هذا التوقع بأي حال من الأحوال، ويمكن للتهديد الجدي أن يصبح حقيقة واقعة في القرن الحادي والعشرين. ولا يمكن لأي دولة أن تتسامح إزاء التحدي العلني للنظام السياسي القائم؛ ولكن ألاَّ تفعل شيئاً إلى أن يصبح التهديد أزمة، ثم تستخدم القوة دون تمييز من أجل تحطيم حركة أو جميع حركات المعارضة السياسية الإسلامية المحلية، فهذا أمر لا بد وأن

يأتي بنتائج عكسية؛ إذ لا يولد العنف إلا عنفاً مماثلاً، وما إن تبدأ دائرة العنف حتى يصبح من الصعب إيقافها. وعلاوة على ذلك وفي مثل هذا المناخ، يمكن للتهديد المشروع للتوجه الإسلامي الثوري أن يصبح عذراً، لعدم قدرة الحكومة على معالجة المظالم والشكاوى المشروعة، بما في ذلك عدم قدرة الحكام على التشاور مع أفراد الشعب. إن التحدي أمام دول الخليج يتمثل في العمل مع منتقديها من أجل خلق "تغيير جذري"، أو مواجهة "بديل التغيير الجذري".

الفصل السابع

دول الخليج
والنزاعات حول الحدود والأراضي

ريتشارد سكوفيلد

لا يمكن بالطبع أن نجزم بما سيكون عليه شكل الخريطة السياسية لشبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج في منتصف القرن الحادي والعشرين، ومن ثم يمكننا أن نخمّن تخميناً مستنيراً يعتمد على الاتجاهات الأخيرة والعمليات الحالية والأنماط التاريخية. وسواء استمر الإطار الحالي للأراضي - علماً بأنه لم يتطور تطوراً كاملاً - أو لم يستمر، فإننا نعتمد على العوامل التالية: درجة قبول المبادئ الأوربية الحديثة فيما يتعلق بالأراضي والسيادة في هذه المنطقة الفتية سياسياً؛ وإلى أي مدى تطورت الخريطة السياسية الحالية؛ وإلى أي مدى يمكن قصر الخطط التوسعية للقوى الإقليمية الرئيسية على ما حدث في الماضي؛ وإلى أي مدى ستظل المنطقة أحد الأصول الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة إلى القوى الغربية[1]؛ وأخيراً إلى أي مدى يتم تنظيم الإطار الحالي للأراضي وتأسيسه على المستوى الإقليمي. ويعرض هذا الفصل لكل هذه العوامل بقدر كاف من التفصيل. وإذا قلنا إن الإطار الحالي لأراضي الدول يحتمل أن يبقى على ما هو عليه، فليس معنى ذلك مطلقاً إمكان تسوية تلك النزاعات الحالية بسهولة.

يتكون هذا الفصل من أربعة أقسام؛ يناقش القسم الأول منها مسألة مدى إمكانية اعتبار الإطار الإقليمي الحالي للأراضي بالمنطقة إطاراً نهائياً ثابتاً. ويستعرض القسم الثاني الطريقة التي قام بها مجلس التعاون لدول الخليج العربية مؤخراً بتنظيم هذا الإطار وترسيخه ووضعه في شكله النهائي، متى كان ذلك ملائماً. ويعرض القسم الثالث لاتجاهات التطور الحديثة والتطورات في المنطقة حالة بحالة، مع التركيز على نزاعين فرضا نفسيهما على جداول الأعمال لاجتماعات القمة المتتالية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في السنوات الأخيرة؛ ألا وهما الخلاف البحريني ـ القطري على جزيرتي حوار وفشت الديبل والمنطقة الضحلة في جرادة؛ والخلاف الإماراتي ـ الإيراني حول جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، في الجزء الجنوبي من الخليج. أما الجزء الرابع والأخير، فيخلص إلى أن النزاعات الموجودة في المنطقة يتم تقسيمها إلى نزاعات تمت تسويتها مؤخراً، وأخرى ما زالت تشكل تهديداً لاستقرار المنطقة.

هل الإطار الحالي للأراضي ثابت ونهائي؟

كثيراً ما قيل إن النظام الخاص بأراضي الدول الحديثة؛ والذي أنشأته القوى الاستعمارية الأوربية في الشرق الأوسط العربي وشمال أفريقيا، كان يتعارض بشكل واضح مع المفاهيم السائدة في المنطقة، فيما يتعلق بالتنظيم المكاني والاجتماعي. وببساطة شديدة، لقد وضعت الخطوط الحدودية بين الدول - والتي خلَّفتها أوربا وراءها - حكومات هذه الدول المستقلة حديثاً أمام تحديات خطيرة تتعلق بوحدة الأمة، وذلك بهدف تغيير الولاء التقليدي لنسبة كبيرة من سكانها إلى الاتجاه المعاكس. ففي القانون الدولي الحديث تتصل السيادة اتصالاً واضحاً بالإقليم، لكن الصورة تختلف تماماً في القانون الدستوري الإسلامي؛ "فالدولة الإسلامية قامت على أساس عقائدي، وليس على أساس سياسي أو إقليمي أو عرقي.. "[2]. وتعتبر مسألة السيادة من الأمور "المقدَّسة". ويكوِّن العالم الإسلامي في مجمله وحدة سياسية هي "الأمة" التي يحكمها الخليفة. ولأسباب عملية انقسمت الأمة إلى وحدات سياسية منفصلة، يحكم كلاً منها سلطان أو أمير ذو سلطة علمانية بوجه عام[3]. وفيما عدا هذا الإحساس العام بالانتماء للأمة الإسلامية، فإن الواحد من أفراد القبيلة في شرق

الجزيرة العربية مثلاً، يشعر بالولاء للأرض بالنسبة إلى "المنطقة التي يعيش فيها وإلى آباره وبساتينه ونخيله أو - في حالة البدو الرحل - موطنه أو أماكن الكلأ الخاصة بقبيلته "[4].

ليس في نيتنا أن نتحدث عن هذه المسائل بتفصيل أكثر من ذلك، فيكفي أن نقول إنه مهما كانت المشكلات التي تثيرها وحدة الأمة، فإن ثمة أساساً قوياً يجعلنا نعتقد أن الإطار الحالي لأراضي الدول في الشرق الأوسط سوف يستمر؛ وحتى في تلك الأجزاء من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تجتمع فيها البيئة الطبيعية والتقاليد الاجتماعية لتكوِّن نظاماً للدولة يقوم على أساس الإقليم، ولا يصلح من وجهة النظر البيئية، فإنه يبدو أن المصلحة الوطنية قد تغلبت على ذلك كله. وكما ذكر أوبراين " فإن الدول الواقعة في منطقة الصحراء الكبرى ربما تكون كيانات (مصطنعة) لتقسيمات الخرائط الاستعمارية، والتي لا تتلاءم بيئياً مع حياة البدو الرحل. لكن ينبغي ألا نقلل من قيمة الشعور بالوطنية لدى الشبان المتعلمين في الصحراء "[5]. ويجب اعتبار الإطار الحالي للأراضي بالنسبة إلى المنطقة ككل، رغم ما يعتريه من عيوب، إطاراً دائماً. وكما يقول كل من درسديل وبليك: "إن المجالات السياسية التي تحددها (الحدود الدولية) قد أصبحت ثابتة على ما يبدو؛ وتشكل الدولة وحدة أساسية شرعية عالمية للتنظيم السياسي الجغرافي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما في أي مكان آخر "[6].

تزايد عملية ترسيم الحدود الثابتة والنهائية في منطقة الخليج

يمكن أن يقال الشيء نفسه عن دول شبه الجزيرة العربية، والتي تعتبر أغلبها دولاً فتية؛ وذلك بسبب الخطوات الواسعة التي خطتها تلك الدول في السنوات الأخيرة. ولقد أصبحت خطوط الحدود الدولية ملمحاً دائماً من ملامح الصورة السياسية العربية، يزداد قبوله يوماً بعد يوم. فهي ليست خطوطاً ترسم على الخرائط، لكنها معالم وعلامات ملموسة على الأرض؛ مثل التحصينات التي تشبه حائط برلين، كالتي أقامتها دولة الكويت على طول حدودها مع العراق من خلال الأعمدة والسياج التي

توضِّح الحدود السياسية جنوب شرق الصحراء العربية، وكالركامات الصخرية التي سيتم تجديدها قريباً لتوضيح الحدود السعودية ـ اليمنية على جبال عسير الشاهقة[7]. وبعد تحقيق تقدم كبير في سبيل ترسيم الحدود بصفة نهائية في السنوات الأخيرة، تبقى الحدود السعودية ـ اليمنية الموجودة في منطقة عسير هي الحدود العربية الوحيدة التي يتوجب تحديدها. وتجري المفاوضات حول هذا الشأن من حين إلى آخر منذ تموز/ يوليو 1992. وفي تطور آخر تم التوصل مؤخراً إلى اتفاقيات حدود في شبه الجزيرة العربية، وتم تسجيلها بطريقة أقنعت الدوائر القانونية الدولية في النهاية، بأن الحقائق الجغرافية التي تم تقديمها سوف تكون دائمة.

ما زلنا نسمع بالطبع، أن النظام الحالي للخطوط الحدودية هو مفهوم أوربي فرض على واقع ثقافي لا يمت له بأية صلة. وفي فترة هادئة من النزاع العراقي ـ الكويتي في أوائل الثمانينيات قال الرئيس العراقي صدام حسين: «لماذا نحتاج إلى حل قضية الحدود مع الكويت، إن الحدود الكويتية تمتد إلى بغداد، وحدودنا تمتد إلى مدينة الكويت»[8]. وكان واضحاً أنه يقتبس كلمات الملك عبدالعزيز آل سعود التي قالها في العشرينيات[9]. وقد حاول العراق ضم دولة الكويت عام 1990، فكان ذلك تحدياً جريئاً لجوهر نظام الدول ذات الحدود الواضحة؛ والذي تم وضعه أثناء احتلال بريطانيا لمنطقة الخليج العربي حتى عام 1971. وعلى الفور أثيرت تساؤلات حول أصل إمارات الساحل الغربي من الخليج؛ كيف نشأ هذا الإطار الإقليمي؟ وكيف استطاع مقاومة التحديات الداخلية والخارجية الخطيرة، مثل غزو العراق لدولة الكويت في الثاني من آب/ أغسطس 1990؟ ولقد ارتبط ما حدث لدولة الكويت بضعف دول الخليج الصغيرة أمام رغبة جاراتها الأكبر والأقوى في ضم الأراضي، ولم تكن هذه ظاهرة جديدة.

خلفيات تاريخية: الطموحات الإقليمية للمملكة العربية السعودية وإيران والعراق

قبل أن يقرر الملك عبدالعزيز آل سعود خلال المفاوضات البريطانية ـ السعودية ذاتها حول الحدود، على اتباع النهج الأوربي في صياغة المطالبة بالأراضي بطرق يمكن رسمها على الخرائط، كان واضحاً أنه يفضل التوصل إلى ترتيبات خاصة تتعلق بالأراضي مع جيران منطقة نجد في شبه الجزيرة العربية. وأول مثال على هذا النهج كان في عام 1921. ففي فصل الخريف من عام 1920 وفي ذروة أزمة الجهراء، صرح الملك عبدالعزيز آل سعود أنه يعترف بحدود الكويت التي تمتد فقط إلى أسوار ميناء الكويت. وعندما خلف الشيخ أحمد عمَّه الشيخ سالم حاكماً للكويت في آذار/ مارس 1921، أعلن أمير نجد أثناء المباحثات الثنائية أنه لم تعد بينه وبين آل الصباح أية مشكلات؛ ومن ثم لم تكن هناك حاجة لترسيم الحدود بين الدولتين[10]. وقد وافق الملك عبدالعزيز آل سعود في المادة السادسة من معاهدة جدة التي وقعها مع الإنجليز عام 1927، بعد بروتوكول العقير الذي وقع عام 1922، (والذي خطط بصفة مبدئية الحدود الكويتية النجدية)، على أساس احترام وحدة أراضي الكويت، مع الاحتفاظ بعلاقات ودية وسلمية مع حاكم قطر. وكما ذكرنا آنفاً، بدأت السعودية مفاوضات الحدود مع بريطانيا في حزيران/ يونيو 1934 مطالبة بأكبر قدر من الأراضي، ومعترفة بدولة آل ثاني، في حين أنها (السعودية) لم تتمكن من ترسيم ذلك على الخرائط.

ويجدُر بنا أن نذكر في عجالة، أن مطامع إيران والعراق في الأراضي تتركز تاريخياً على طول الساحل الغربي للخليج. وكان إعلان الشاه محمد رضا بهلوي أن سكان البحرين لهم حرية تقرير مصيرهم (عام 1969)، بمثابة التخلي عن المطالبة بالبحرين، والتي دامت بدرجات تتفاوت بين الاقتناع والحدة منذ منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، عندما ذكر الوزير الفارسي حاجي ميرزا أجاسي أن الخليج بكامله وما فيه من جزر يخص دولة القاجار. وقد أيد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع،

ما توصل إليه مندوب المنظمة الدولية فيتوريو جويشياردي من أن غالبية البحرينيين يفضلون البقاء مستقلين عن إيران. وعندما صدَّق المجلس الإيراني على هذا التأييد، كفَّت إيران رسمياً عن هذه المطالبة التي دامت عشرات السنين، ولكن من الناحية الشكلية فقط[11]. أما مطالبة إيران بنصيب من مياه شط العرب شمال الخليج، والسيادة على جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الصغرى والكبرى في الجزء الجنوبي من الخليج العربي، فهي مطالب قديمة. فالنزاع بشأن مياه شط العرب والجزر الثلاث من الأمور الخطيرة التي تتجدد باستمرار، وإن كان النزاع على الجزر قد حل محل النزاع على مياه شط العرب مؤقتاً - بسبب وجود العراق حالياً خارج الحظيرة العربية - باعتباره بؤرة التنافس العربي-الإيراني في مياه الخليج.

إن القلق الذي يشعر به العراق منذ زمن بعيد، بسبب قصر سواحله المطلة على الخليج، قد اتضح من تكرار توقع حكومات العراق المتعاقبة أن تقوم دولة الكويت بتعويض العراق بالأراضي عن سوء حظِّه الجيو-استراتيجي. وعلى مدار نصف قرن كانت مطالب العراق بالنسبة إلى دولة الكويت تسير على مستويين متناقضين في حد ذاتهما. ففي البداية كان العراق يطالب بكامل الأراضي الكويتية؛ وقد سمعنا ثلاث مرات عن دمج الكويت مع العراق على أساس أنها كانت ضمن إقليم البصرة أيام الحكم العثماني قبل الحرب العالمية الأولى؛ المرة الأولى عام 1938 على لسان وزير الخارجية العراقي آنذاك توفيق السويدي، عندما كانت الكويت تشهد حالة عدم استقرار؛ والثانية عام 1961، عندما قرر ذلك الزعيم العراقي عبدالكريم قاسم عند إعلان استقلال الكويت؛ وأخيراً في 1990-1991، لتبرير غزو العراق لدولة الكويت واحتلالها. والبحث القانوني الدقيق لا يؤيد المزاعم العراقية القديمة، ورغم كل هذا، فمن الصعب للغاية التنبؤ متى تعود إحدى حكومات بغداد للمطالبة بدولة الكويت، نظراً للطبيعة الخاصة التي تكتنف هذا الموضوع[12].

لقد تكررت مطالبة العراق بضم دولة الكويت، والتي ترجع لأسباب عملية في جوهرها على مدى ستين عاماً أو نحو ذلك. فقد سعى العراق بشكل عام، وبلا جدوى، إلى تغيير ترسيم الحدود الحالية بين الدولتين، وذلك لتحسين قدرة العراق

المحدودة على الوصول إلى مياه الخليج. وقد أجج تلك المطالبة، الاعتقاد الراسخ بأن العراق قد حيل بينه وبين الخليج بشكل متعمد، على الرغم من علم العراق علم اليقين، بأن موقعه كدولة لا يتمتع بمزايا جغرافية[13]. ورغم أن اتهامات العراق بالتآمر مبالغ فيها، فإن ثمة أدلة قوية على أن بريطانيا تعمدت إخراج العثمانيين من الخليج في العقد الأول من هذا القرن؛ وقد نجحت في ذلك[14]. ورغم التسوية التي يفترض أنها نهائية، والتي قامت بها الأمم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية ـ العراقية في أيار/ مايو 1993، وقبول العراق الواضح بما توصلت إليه هذه التسوية في النهاية بعد ثمانية عشر شهراً، فمن الصعب التنبؤ بأن المطالب العراقية السابقة بشأن دولة الكويت سوف تكون الأخيرة من نوعها. ولما كانت هذه الدعاوى قد سبقت تولي صدام حسين رئاسة العراق بخمسة وثلاثين عاماً، فلا بد من أنها ستظل حتى بعد رحيله[15].

إنهاء عملية ترسيم الحدود المتفق عليها في شبه الجزيرة العربية

يمكننا بمساعدة الخرائط المرفقة (انظر الخرائط 7-1 أ و7-1 ب و7-2 و7-3) أن نستعرض باختصار الطريقة التي تطور بها إطار الأراضي في شبه الجزيرة العربية، خلال الربع الأخير من هذا القرن[16]. وسوف نلاحظ أنه في هذا العقد فقط، كان هناك تحرك ملموس لوضع اللمسات النهائية على الخريطة السياسية في شبه الجزيرة العربية.

عندما رحلت بريطانيا كقوة حماية عن منطقة الخليج العربي عام 1971، تركت وراءها إرثاً من الأراضي الإقليمية، غير المرتَّبة نوعاً ما، للدول المستقلة حديثاً على الساحل الجنوبي الغربي للخليج. وكانت بعض الحدود موجودة بالفعل؛ فقد تم التوصل إلى أول اتفاقية حدود بحرية بين البحرين والمملكة العربية السعودية عام 1958؛ واتفقت المملكة العربية السعودية وقطر على ترسيم الحدود البرِّية بينهما عام 1965[17]. وكانت هاتان الاتفاقيتان ثمرة مفاوضات مباشرة مع المملكة العربية السعودية.

أما إرث الأراضي الإقليمية الذي تركته بريطانيا في شمال شبه الجزيرة العربية، فقد طرأت عليه تعديلات كبيرة بحلول هذه المرحلة (انظر الخريطة 7-2). وهنا نجد أن

الحدود الشمالية غير الواضحة نوعاً ما للمملكة العربية السعودية كانت موجودة منذ منتصف العشرينيات بموجب أحكام مرسِّمَي الحدود البريطانيين الاستعماريين في هذه المنطقة، السير بيرسي كوكس والسير جيلبرت كلايتون. فاستطاعت المملكة العربية السعودية وجاراتها في الشمال وكذلك الكويت التي كانت آخر من حصلت على الاستقلال عام 1961، أن تعدِّل الخطوط القديمة للمستعمرات بقصد تحقيق الملاءمة والمصلحة. وقد توصلت المملكة العربية السعودية إلى اتفاق حدودي شامل مع الأردن عام 1965؛ وهذه الاتفاقية عبارة عن مقايضة للأراضي بهدف التخلص من بقايا مشاعر السخط بشأن وضع العقبة ومعان؛ إذ تمت إطالة الخط الساحلي الأردني الصغير على السواحل الشرقية لخليج العقبة، مقابل منح المملكة العربية السعودية قطعة أرض صحراوية داخلية طالما طالبت بها. وكانت هذه الاتفاقية مثالاً، كان يمكن أن يتحول بنجاح - بقدر أكبر قليلاً من الحظ والتصميم - لحسم النزاع العراقي-الكويتي على جزيرتي وربة وبوبيان، قبل الأحداث المأساوية التي وقعت في آب / أغسطس 1990 [18].

قسَّمت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت - بمقتضى اتفاقيتي 1965 و1969 - المنطقة المحايدة التي حددها كوكس لفصل أراضيهما عام 1922، في مؤتمر العقير. وقد رضيت الدولتان بهذه القسمة لأن خزائن البلدين كانت ستستمر في الامتلاء بشكل كبير؛ بسبب احتياطات النفط الموجودة في تلك المنطقة. وتحاول المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في الوقت الحالي، التفاوض بهدف التوصل إلى ترتيبات مماثلة في المنطقة المحايدة في مياه الخليج. وكانت الجهود السابقة قد تعثرت؛ بسبب مطالبة السعودية بسيادة جزئية على جزيرتي "قاروه" و"أم المرادم" التابعتين لدولة الكويت.

اقتسمت المملكة العربية السعودية والعراق المنطقة المحايدة الأخرى التي حددها كوكس في معاهدة العقير، في اتفاقيتي الحدود اللتين تم التوصل إليهما عامي 1975 و1981. وقد عملت هاتان الاتفاقيتان على ترسيم الحدود بين البلدين بصورة نهائية (انظر الخريطة 7-2). وحتى بعد ذلك بعقد كامل، أي في بداية التسعينيات، لم

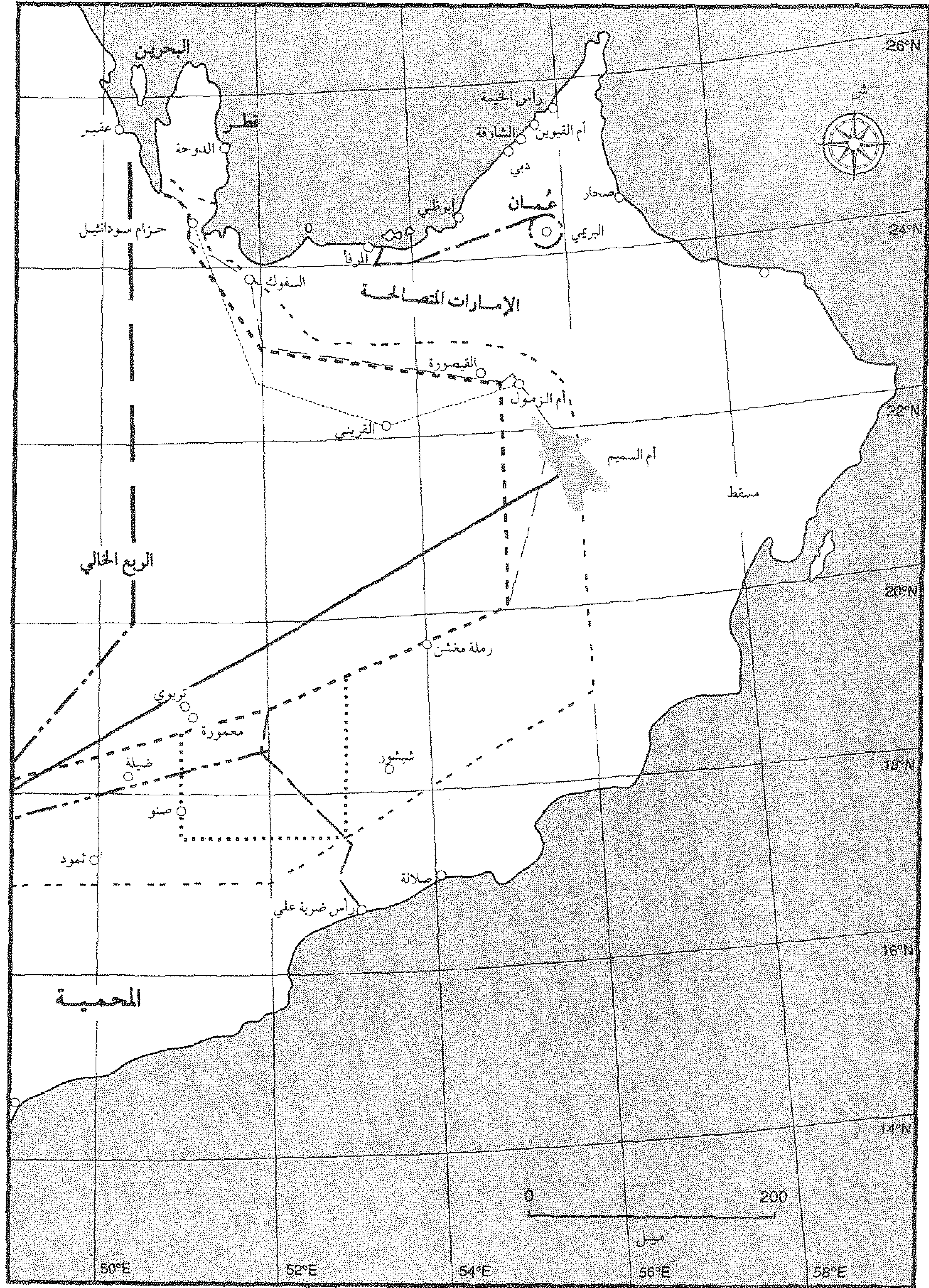
تكن دول المجتمع الدولي جميعها تعلم بهذا التعديل في خطوط الحدود، أو على الأقل دلالاته وآثاره. وقد أدى هذا الأمر إلى وضع غير عادي، عندما اصطفَّت قوات عاصفة الصحراء ضد العراق في أواخر 1990، ويبدو أن القادة العسكريين الأمريكيين كانت لديهم خرائط توضح الخطوط القديمة للحدود بين السعودية والعراق، أما الأوربيون فكانت خرائطهم تبيِّن خطوط الحدود الجديدة، وجرت محاولات محمومة عبر الأطلسي لتصحيح المسألة[19]. ورغم أن الترسيم المعدل عام 1981 للحدود بين العراق والسعودية كان قد ظهر سريعاً على الخرائط العراقية والسعودية، وتم تبادل الوثائق المبرمة من اتفاقية 26 كانون الأول/ ديسمبر 1981، في شباط/ فبراير 1982، فإن تفاصيل هذا الترسيم لم يعلن عنها إلا أثناء حرب الخليج الثانية 1991 [20]. وفي صيف 1991 سجلت المملكة العربية السعودية نص الاتفاقية (مع إحداثياتها الحدودية) لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وما يزال هناك انطباع بأن المملكة العربية السعودية ما كانت لتقدم على هذه الخطوة لولا قيام مجلس قيادة الثورة العراقي في كانون الثاني/ يناير 1991، بإلغاء جميع المواثيق والاتفاقيات التي وقعها مع حكومة الرياض منذ عام 1968.

كانت أهم السمات البارزة في المنطقة الجنوبية من شبه الجزيرة العربية خلال السبعينيات والثمانينيات، سمة انعدام تحقيق أي تقدم نحو وضع اللمسات النهائية على الخريطة السياسية. والتطور الوحيد الذي حدث طوال تلك الفترة هو تحرك المملكة العربية السعودية لتأمين الهدف الاستراتيجي القديم، للحصول على ممر سيادي جنوب شبه الجزيرة القطرية، عن طريق خور العديد إلى مياه الخليج. وذلك إثر التوقيع من جانب إمارة أبوظبي على اتفاقية للحدود في تموز/ يوليو 1974.

لم تبذل الدول الواقعة في جنوب شبه الجزيرة العربية جهوداً حثيثة لوضع اللمسات الأخيرة على الخريطة السياسية حتى عقد التسعينيات. فبعد إصرار المملكة العربية السعودية على المطالبة المستمرة ببعض الأراضي من الجنوب، لأكثر من خمسين عاماً، فاجأت بعض المراقبين بالاتفاق مع سلطنة عُمان في آذار/ مارس 1990 على سحب مطالبتها إلى خط الحدود التقليدي الذي اعتاد البريطانيون الدفاع عنه لصالح



(الخريطة 7 ـ 1 ـ أ) تطور حدود الأراضي و المطالبة بها في جنوبي شبه الجزيرة العربية (1903 ـ 1955)



[تابع] (الخريطة 7ـ1ـب) تطور حدود الأراضي و المطالبة بها في جنوبي شبه الجزيرة العربية (1903ـ1955)

الحدود الدولية المتفق عليها في 1933.

الخط الداخلي وفقاً لمعاهدة تموز/يوليو 1913 بين بريطانيا والدولة العثمانية.

الخط الخارجي وفقاً لمعاهدة تموز/يوليو 1913 بين بريطانيا والدولة العثمانية.

حدود المنطقة المحايدة بين نجد والعراق، وبين نجد والكويت وفقاً لبروتوكول العقير 1922.

خطوط الهدنة، في تواريخ متعددة.

المسار السابق للحدود السعودية ـ العراقية، وفقاً لبروتوكول العقير 1922.

المسار السابق للحدود السعودية ـ الأردنية (إمارة شرقي الأردن) كما جاءت أساساً في معاهدة الهدا 1925 ومعاهدة جدة 1927 بين بريطانيا والسعودية.

المسار السابق للحدود الأردنية (إمارة شرقي الأردن) ـ العراقية كما وردت في المراسلات الرسمية المتبادلة في عام 1932.

لبنان
سوريا
الجولان
الضفة الغربية
عمّان
غزة
فلسطين المحتلة
الأردن
معاهدة 1984 بين العراق والأردن
معاهدة 1965 بين السعودية والأردن
العراق
معاهدتا 1975 و1981 بين السعودية والعراق
نهر الفرات
نهر دجلة
إيران
الكويت
الخليج العربي
المنطقة المحايدة السابقة
معاهدتا 1965 و1969 بين السعودية والكويت
المملكة العربية السعودية
البحر الأحمر
0 100 كسم

(الخريطة 7ـ2) تطور ترسيم حدود الدول

في شمالي شبه الجزيرة العربية من عام 1913 حتى الوقت الحاضر

خط 1914 حسب الاتفاق بين بريطانيا والدولة العثمانية؛ ما زال هذا الخط يظهر في كثير من الخرائط والأطالس (خاصة البريطانية منها) التي توضح الحدود الشمالية الغربية لحضرموت.

الحدود السعودية اليمنية (خط اتفاقية الطائف)، 1934.

خط الرياض عام 1935 (الحدود التي منحها سير رايان لابن سعود في تشرين الثاني/نوفمبر 1935)؛ ما زال هذا الخط يظهر في كثير من الخرائط والأطالس (خاصة البريطانية منها) التي تبين الحدود الشمالية الشرقية لحضرموت.

الحدود بين عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة (بناء على اتفاقيات توصلت إليها مشيخات الإمارات كل منها على حدة مع سلطنة مسقط وعُمان في الخمسينات والستينات).

الحدود بين البحرين والسعودية، 1958.

الحدود بين السعودية وقطر 1965.

الحدود بين السعودية وأبوظبي 1974.

جنوب شرق خط الطائف عام 1934؛ يكثر ظهور هذا الخط في الخرائط والأطالس البريطانية كما يظهر في الخرائط الصادرة عن الجمهورية العربية اليمنية (خط زيورخ 1979).

خط الحدود اليمنية (شرق خط الطائف عام 1934) المبين على خريطة المسح العسكري السعودية عام 1986.

الحدود السعودية العُمانية 1990.

الحدود اليمنية العُمانية 1992.

البحرين
قطر
الدوحة
العقير
أبوظبي
دبي
الشارقة
الفجيرة
صحار
البريمي
الإمارات العربية المتحدة
السلع
أم الزموم
القيصورة
أم السميم
المملكة العربية السعودية
سلطنة عُمان
حبروت
صلالة
ضربة رأس علي
نجران
جيزان
سعدان
جبل ريان
مأرب
صنعاء
الحديدة
اليمن
المكلا
تعز
عدن
0
200
ميل
42°E
44°E
46°E
48°E
50°E
52°E
54°E
56°E
58°E
26°N
24°N
22°N
20°N
18°N
16°N
14°N

(الخريطة 7-3) إطار العمل المعاصر في جنوبي شبه الجزيرة العربية

السلطنة (انظر الخريطة 7-3). والحقيقة أن شكل الاتفاقية كان واضحاً قبل ذلك بسنوات، من خلال خريطة المسح العسكري الذي أجرته المملكة العربية السعودية عام 1986، والتي أظهرت الخط نفسه بالنسبة إلى الحدود العُمانية. وفي الوقت الذي كانت اتفاقية 1990 على وشك الانتهاء، كانت هناك توقعات بأن المملكة العربية السعودية ستحصل على حق الدخول - دون سيادة - عبر ظفار لتوصيل خط أنابيب إلى بحر العرب. وليس هناك دليل على أن المملكة العربية السعودية قد حصلت على تلك الحقوق، رغم أن اتفاقية آذار/ مارس 1990 اقترحت أن النزاعات الحدودية في شبه الجزيرة العربية كان يمكن تسويتها بالطرق السياسية، لو توافرت الظروف المواتية لذلك.

يمكن القول بأن حدود سلطنة عُمان قد تم تحديدها تحديداً كاملاً وفق القانون الدولي. ويبدو أن السعي للتحديد النهائي للحدود العُمانية ـ السعودية، قد أعطى دفعة جديدة للجهود التي تُبذل لترسيم الحدود بين عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة بصفة نهائية. ففي أيار/ مايو 1990، أي في الوقت الذي كانت حكومتا مسقط والرياض تتبادلان فيه مستندات التصديق على اتفاقية الحدود التي تم التوقيع عليها في آذار/ مارس 1990، شكّلت كل من سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة لجنة مشتركة لمناقشة الأمور الثنائية التي تهم البلدين، بما فيها الحدود. وبعد حوالي سنتين تمخّضت هذه الجهود عن بيان ألقاه وزير الخارجية العُماني يوسف بن علوي ابن عبدالله يوم 9 نيسان/ إبريل 1993، جاء فيه أن "النزاع الحدودي قد تمت تسويته تماماً"، بعد توقيع "الاتفاقية الدائمة" بين الدولتين(21). وفي الوقت ذاته تقريباً عاد جوليان ووكر الذي خطط الحدود الداخلية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ليكمل هذه العملية التي كان قد بدأها كمسؤول في الحكومة البريطانية في أواخر الخمسينيات. وهو الآن يقدم المشورة في الترسيم النهائي للحدود غير الواضحة لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة. وخلال تشرين الأول/ أكتوبر 1992، كانت سلطنة عُمان واليمن قد اتفقتا على ترسيم الحدود بينهما، وعلى إجراءات الترسيم والطريقة التي يتم بها تمديد الحدود في مياه بحر العرب، وقد تم نشر نص الاتفاقية وإحداثيات الحدود بعد ذلك مباشرة. واغتنمت سلطنة عُمان الفرصة نفسها لنشر نص اتفاقية

الحدود التي وقعتها مع المملكة العربية السعودية في آذار / مارس 1990 [22] . وكما ذُكر آنفاً، تم الاتفاق على إجراء تغيير طفيف في حدود إمارة أبوظبي من جهة الغرب (دولة الإمارات العربية المتحدة) مع المملكة العربية السعودية، بطول خور العديد، وذلك عام 1993 .

تحول مفاجئ في خافوس

إن هذا التحرك النشط نحو الترسيم النهائي للحدود في شبه الجزيرة العربية قد تعرض لهزة غير متوقعة في خريف 1992، عندما بدأ العمل في حقل خافوس على الحدود السعودية ـ القطرية التي لم يتم ترسيمها بشكل نهائي بعد[23] . فعلى مدار ربع قرن كان معظم المراقبين يفترض أن ترسيم الحدود الذي ورد في الاتفاق السعودي ـ القطري عام 1965، كان مقبولاً من حكومة الرياض وحكومة الدوحة. وكانت الحدود التي وردت في اتفاق 1965 قريبة من المناطق التي طالما طالبت بها قطر قبل ذلك، من خلال بريطانيا التي كانت حينئذ مسؤولة عن الشؤون الخارجية القطرية في تعاملاتها مع الحكومة السعودية . وعلى الرغم من أن نص اتفاق 1965 لم يُعلن حتى حدوث واقعة خافوس في خريف 1992 [24] ، فلقد كان معلوماً أن بريطانيا قد طالبت أساساً بذلك الخط نيابة عن حاكم قطر، في المؤتمر البريطاني ـ السعودي الذي عقد في الدمام في شباط / فبراير 1952 . وتبين الأطالس التي تصدرها الدولتان هذا الخط نفسه الذي لم يتم تحديده من قبل[25] . والشيء نفسه يحدث بالنسبة إلى الخرائط الإرشادية التكتيكية البريطانية والأمريكية.

بدأت بعض المشكلات تطفو على السطح في بداية التسعينيات، رغم قبول المملكة العربية السعودية للحدود الواردة في اتفاق 1965 . وفي أواخر 1991 وأوائل 1992، تزامن هذا التوتر مع مشاورات بين قطر وإيران بشأن إمكانية استغلال حقل الغاز البحري المشترك فيما بينهما في منطقة "دوم" الشمالية (الذي تطلق عليه قطر اسم الحقل الشمالي، وتطلق عليه إيران اسم بارس الجنوبي) .

وعلى الرغم من أنه يجب ألا نقلل من قدر التوتر في العلاقات السعودية ـ القطرية الذي خلّفته هذه الواقعة، فإن علينا أن نتذكر دائماً أن الخلافات الحدودية خلافات

عابرة؛ ما دامت لا توجد ثمة صعوبة حقيقية في عملية ترسيم الحدود ذاتها، وصحيح أن الحدود لم يكن قد تم ترسيمها بعد في ذلك الوقت، فإن ذلك لم يكن يمثل مشكلة حتى أوائل التسعينيات. أما التوترات التي حدثت عام 1992، فقد كانت وما زالت توترات سياسية. وكان متوقعاً دائماً أن تقوم المملكة العربية السعودية وقطر بعد واقعة خافوس، بالتحرك نحو تنفيذ الترسيم الذي اتفق عليه عام 1965، لمنع وقوع أي نزاع في هذا الصدد مستقبلاً؛ وهذا ما حدث بالفعل في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1992، بعد الرحلات المكوكية التي قام بها الرئيس المصري حسني مبارك بين الدوحة والرياض[26].

ليس ثمة دليل على أن المنطقة الحدودية بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر قد تم ترسيمها، على الرغم من مُضي أربعة أعوام على تدخل الرئيس المصري حسني مبارك الذي بدا ناجحاً في ذلك الوقت. ولقد تم إغلاق الحدود في أواخر حزيران/ يونيو 1995، عندما تولى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد السلطة في البلاد[27]، ثم أعيد فتحها بعد ذلك بوقت قصير. ولكن يبدو أن مجيء الشيخ حمد لم يغيِّر شيئاً بالنسبة إلى توقف الجهود الرامية لترسيم الحدود التي نصَّ عليها الاتفاق بين البلدين عام 1965. وقد أعلنت حكومتا البلدين في نيسان/ إبريل 1996 أنهما قد توصلتا إلى اتفاق نهائي بشأن إجراءات ترسيم الحدود بينهما[28]. ومع أنه لم توضع بعد - على ما يبدو - علامات لتحديد الحدود، فإن النزاعات بشأنها تعتبر قليلة، الأمر الذي ساعد على التقريب بين الشيخ حمد والشيخ خليفة في كانون الأول/ ديسمبر 1996 - كانون الثاني/ يناير 1997. وقد صرفت النزاعات البحرية بين قطر والبحرين الانتباه عن الحد البري الوحيد للإمارات في الشهور القليلة الماضية، كما سنرى فيما بعد.

إن حادثة خافوس وما سبقها من توتر في العلاقات السعودية - القطرية قبل ذلك بثلاث سنوات، يؤيد قول جاك أنسل، وهو أحد أشهر العلماء الفرنسيين في العلوم الاجتماعية، بأنه لا توجد نزاعات على الحدود، بل مشكلات بين الدول. وذلك النزاع بين قطر والمملكة العربية السعودية يختلف عن كثير من النزاعات الحدودية التي

نتحدث عنها في هذا الفصل؛ في أن له جذوراً سياسية، كما يتضمن بعداً جغرافياً أساسياً. فدولة قطر لها حدود برية مع المملكة العربية السعودية فقط؛ أما السعودية فلها ستة حدود برية أخرى تشغل نفسها بها، وهكذا يبدو أن هذه المسألة تقلق قطر كثيراً. ويمكن أن تظل الحدود البرية تستخدم كمقياس للعلاقات بين الرياض والدوحة في المستقبل.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية والنزاعات الحدودية

يجدر بنا أن نفكر في الدافع وراء التحرك الأخير لترسيم الحدود بين دول شبه الجزيرة العربية، وأن نتساءل عما إذا كان هذا الدافع يتم بدعم وتنظيم من قبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية - وهو المنظمة الإقليمية الوحيدة التي تستطيع القيام بذلك - أم لا. فانشغال مجلس التعاون المتزايد خلال السنوات الأربع الماضية، بترسيخ الإطار الحدودي لدول شبه الجزيرة العربية وتثبيته ووضعه في صورته النهائية (حيثما كان ذلك ممكناً)، جاء أساساً كردة فعل على كارثة احتلال العراق لدولة الكويت، كما كان اعترافاً بالاهتمامات الحدودية الملحة للدول الأعضاء التي تستضيف قمة مجلس التعاون في نهاية كل عام.

تنظيم الحدود والنزاعات الإقليمية قبل عام 1990

قبل حدوث الغزو العراقي لدولة الكويت في آب/ أغسطس 1990، لم يكن لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دور نشط في تعزيز أطر لحلّ النزاعات الحدودية، أو وضع سياسة لتثبيت الإطار السائد لأراضي الدول. وقد حددت المادة العاشرة من ميثاق مجلس التعاون الذي تم التوقيع عليه في 25 أيار/ مايو 1981، مسؤوليات "لجنة تسوية المنازعات" التابعة للمجلس، ولكن لا يوجد أي دليل يوحي بأن اللجنة قد التقت لتسوية أي نزاع حدودي بين الدول الأعضاء؛ فالنزاع البحريني-القطري حول جزيرة حوار والمناطق الضحلة - ذلك النزاع الذي ظهر بشكل منتظم على جدول أعمال المجلس على مدار السنوات الخمس عشرة الماضية - تمت مناقشته على المستوى الوزاري، وليس على مستوى القمة. وقد اختارت الدول

الأعضاء في مجلس التعاون، بما فيها المملكة العربية السعودية على نحو خاص، ألا تُحيل المشكلات الحدودية إلى المجلس للتعامل معها بشكل رسمي.

وبينما سمحت المملكة العربية السعودية بتدخل تلك اللجنة في نزاع حوار (الذي خلّفته بريطانيا بعد رحيلها عن مياه الخليج عام 1971)، ليتولاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ عام 1981 فصاعداً، فقد وجدت من غير المفيد السماح لمجلس التعاون للقيام بدور في نزاعها مع الكويت على وضع جزيرتي قاروه وأم المرادم في الجزء الشمالي من الخليج. وقد تم التعامل مع حادثة خافوس عن طريق الوساطة المصرية كما رأينا. وبالرغم من خطورة التوترات القطرية ـ السعودية في أواخر 1992، فإنه لم يأت ذكر لتلك الأزمة خلال الجلسات الرسمية للقمة السنوية التي عقدت بأبوظبي في كانون الأول/ ديسمبر 1992. وبالمثل، فإن التوصل للاتفاقيات الحدودية التي تمت مؤخراً بين عدد من الدول الأعضاء في المجلس (بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان عام 1991، وبين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان عام 1993، وبين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية عام 1993)، ليس لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أي فضل فيها على أي مستوى رسمي.

ربما كان أعظم إنجاز لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في تعامله مع النزاعات الحدودية في المنطقة قبل عام 1990، هو الحيلولة دون لجوء كل من البحرين وقطر إلى الحرب بسبب النزاع على ملكية جزء من اليابسة يقع في المياه التي تفصل بين البلدين. وحتى وقوع حادثة خافوس الحدودية بعد ذلك في أواخر أيلول/ سبتمبر 1992، ربما كان الاشتباك المسلح بين البحرين وقطر على منطقة فشت الديبل الضَّحلة في ربيع 1986، يمثل أكبر تحدٍّ داخلي يواجه مجلس التعاون. وكانت تسوية هذا النزاع من النجاحات المشهودة للمجلس. لقد تم تحاشي الصراع بعد تدخل حاسم من المملكة العربية السعودية التي أشرفت على تسوية تعيد بمقتضاها الدولتان الوضع في تلك المنطقة إلى ما كان عليه. وبعد أن شكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجموعة مراقبة لضمان تنفيذ الطرفين للاتفاق، أخلت قطر منطقة فشت الديبل في حزيران/ يونيو 1986 [(29)]. وكانت تلك الواقعة أوضح مثال على الجهود التي قام بها

مجلس التعاون (أو المملكة العربية السعودية، باعتبارها عضواً بارزاً في المجلس) للسيطرة على النزاعات البحرينية ـ القطرية، دون تحقيق أي تقدم حقيقي نحو إيجاد حل لجذور المشكلة.

لم يتوان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قط، في إدانة التحركات أو التصرفات التي قامت بها حكومة طهران على الحدود بما يهدد السلامة الإقليمية للخليج. وطوال فترة الحرب الإيرانية ـ العراقية (1980 - 1988)، كان مجلس التعاون لدول الخليج العربية يحتج على تعدِّيات إيران على الأراضي العراقية، ولا يكف عن المطالبة بالانسحاب الفوري إلى الحدود الدولية المعترف بها[30]. ولم يعبر عن ذلك الموقف بقوة مثلما حدث بعد احتلال إيران لجزيرة الفاو عام 1986، كما لم يكفَّ مجلس التعاون عن دعمه الصريح لمطالبة العراق بالسيادة الكاملة على شط العرب. وقد حضر قادة دول مجلس التعاون جميعاً مؤتمر القمة العربية الذي عقد ببغداد في أواخر أيار / مايو 1990، الذي صدر عنه بيان ختامي أكثر تأييداً، طالبت فيه الجامعة العربية بعقد مفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة بين العراق وإيران "لضمان حقوق العراق وسيادته على أراضيه، لا سيما حقه التاريخي في السيادة على شط العرب"[31]. ومع ذلك التأييد الشديد لطلب العراق بالسيادة على شط العرب، فإن من المفارقات الغريبة أن العراق كان يخفف من موقفه أو يعتزم تخفيفه، قبل قيامه بكارثة غزو دولة الكويت في 2 آب/ أغسطس 1990[32].

إعلان دمشق وتنظيم أراضي الدول

كان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، طوال الحرب العراقية الإيرانية (1980 - 1988)، يؤكد تكراراً على مبدأ عدم المساس بسلامة أراضي الدول الست الأعضاء. وقد انتهك هذا المبدأ تماماً بغزو العراق لدولة الكويت يوم 2 آب/ أغسطس 1990. وكان طبيعياً أن تهتم دول مجلس التعاون بالأمن بعد الحملة الناجحة لإخراج العراق من دولة الكويت في بداية عام 1991. وكان الهدف المعلن لإعلان دمشق في 6 آذار/ مارس 1991، هو إيجاد هيكل عملي للأمن الجماعي يضم دول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية بالإضافة إلى سوريا ومصر. واعتبر تنظيم الحدود القائمة أحد العوامل الأساسية لتحقيق الأمن الإقليمي. وقد نص الإعلان على هذا المبدأ صراحة مع مبادئ أخرى عملت على صياغة الإطار الإقليمي للأراضي، مثل: تسوية النزاعات بالطرق السلمية، واحترام القانون الدولي، وعدم التدخل في شؤون الغير، وحسن الجوار[33]. وهذه الخطط التي تصورها الإعلان لهيكل الأمن الجماعي، قد لا تتحقق تماماً؛ ولكن تظل هذه الوثيقة التي تم إقرارها والتوقيع عليها إعلاناً مهماً يرتبط بالسياسة والمبادئ والنوايا، فيما يتعلق بتنظيم أراضي الدول.

مزيد من الإيضاح في قمة أبوظبي: كانون الأول/ ديسمبر 1992

ليس غريباً على تجمُّع إقليمي مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن يولي أهمية كبرى لأمور السياسة الخارجية التي تهم الدولة العضو التي تستضيف اجتماع القمة السنوي. وكان هذا هو الاتجاه السائد عند انعقاد اجتماعات القمة السنوية لمجلس التعاون، بالإضافة إلى مناقشة مسائل الحدود الملحة الخاصة بالدول الأعضاء. وكانت ثمة سابقة حدثت قبل قمة أبوظبي التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر 1992؛ فقبل ذلك بعامين كان معظم المراقبين يتوقعون أن تخرج القمة الخليجية في الدوحة برد مدروس على الوضع المتردي في شمال الخليج. وبدلاً من ذلك استغرقت مناقشة النزاع البحريني-القطري على جزر حوار والمناطق الضحلة في فشت الديبل وجرادة وقتاً أطول مما كان متوقعاً[34].

إن "إعلان أبوظبي"، الصادر عن قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الثالثة عشرة في 23 كانون الأول/ ديسمبر 1992، يمكن أن يعزز المبادئ الواردة في إعلان دمشق ويطورها، هذه المبادئ التي ساعدت على ترسيخ الإطار الإقليمي للأراضي وتنظيمه. وكان الجزء الخاص بالأمور المتعلقة بالأراضي موجهاً بشكل واضح إلى إيران؛ لأنها تستحق اللوم الذي وجِّه إليها في وقت سابق من ذلك العام؛ لإحيائها النزاع المتكرر والقديم - رغم إخماده قبل ذلك منذ عام 1971 - حول السيادة على جزيرة أبوموسى. وتنص المادة الثانية من إعلان أبوظبي على:

" تأكيد دول المجلس في تعاملها الإقليمي والدولي على احترام مبدأ حسن الجوار كقاعدة أساسية وشرعية، والالتزام باحترام استقلال وسيادة الدول على أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام سيادة كل دولة على مواردها "[35].

أما المادة الثالثة – وهي نتيجة مباشرة لتصرفات إيران في جزيرة أبوموسى، وفي الإطار الذي تم توجيه اللوم لإيران من خلاله – فقد أكدت "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة" ، فنصت على:

" اعتماد مبدأ الحوار والتفاوض كوسيلة أساسية لتسوية النزاعات بين الدول بما يتمشى وينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية، ورفض مبدأ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول، وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة "[36].

كانت تلك هي المرة الأولى التي يعلن مجلس التعاون لدول الخليج العربية تلك المبادئ، على هذا النحو وبهذا القدر من التفصيل.

دعوات مجلس التعاون لدول الخليج العربية لوضع اللمسات الأخيرة على الخريطة السياسية لشبه الجزيرة العربية
قمة المنامة: كانون الأول / ديسمبر 1994

لم تشهد قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية السنوية الخامسة عشرة التي عقدت في المنامة في كانون الأول / ديسمبر 1994 إعلان أي مبادئ جديدة تنظّم حدود أراضي الدول، عدا دعوة المجلس إلى ضرورة الإسراع للنظر في النزاعات الحدودية بين الدول الأعضاء (والدول المجاورة)، ووضع اللمسات النهائية على الخريطة السياسية لشبه الجزيرة العربية . وقد احتلت المشكلات المتعلقة بالأراضي، مرة أخرى، مكان الصدارة في جدول أعمال القمة، وكانت الرسالة الختامية التي وجّهها المجلس الأعلى لمجلس التعاون، هي أن على الدول الأعضاء أن تبذل قصارى جهدها لحسم خلافاتها الحدودية (فيما بينها) عن طريق المفاوضات الثنائية،

قبل انعقاد القمة السنوية التالية المقرر عقدها في مسقط في كانون الأول / ديسمبر 1995.

وطالب المجلس الأعلى في البيان الختامي المشترك الصادر في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1994 الدول الأعضاء، بمضاعفة الجهود لحل المشكلات الثنائية المعلقة قبل اجتماع القمة السادسة عشرة[37]، وأن يقوم وزير الخارجية بعد ستة أسابيع، بمتابعة ما قررته القمة فيما يتعلق بتسوية النزاعات الحدودية بين الدول الأعضاء. وطبقاً لهذا المصدر، فإنه إذا لم يتحقق أي تقدم في المشاورات الثنائية قبل نهاية 1995، يمكن لتلك النزاعات أن يعاد بحثها خلال اجتماع المجلس الأعلى في قمة مسقط. كذلك اقتُرح أن يتم تفعيل "لجنة تسوية المنازعات" التابعة لمجلس التعاون في قمة مسقط، للتعامل مع النزاعات الإقليمية[38].

كما تهتم بيانات مجلس التعاون لدول الخليج العربية مرة أخرى، فيما يتعلق بسياسة الحدود الإقليمية، بالكثير من المصالح المباشرة للدولة المضيفة. وتعترض البحرين منذ صيف 1991، على الطريقة التي أحالت بها قطر نزاع جزر حوار إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي. وقد اعتُبر الحكم الذي أصدرته المحكمة الدولية في تموز/ يوليو 1994 - بأنها (أي المحكمة) تختص بالنظر في ذلك الخلاف على الأراضي، بناء على الطلب الذي قدمته قطر قبل ذلك من طرف واحد - خسارة للبحرين في ظاهر الأمر. وهكذا كان من مصلحة البحرين أن يعلن مجلس التعاون تسوية هذا النزاع "داخلياً"، عن طريق المفاوضات الثنائية. كذلك كانت الفترة التي حددها المجلس باثني عشر شهراً تعكس رغبة البحرين في التوصل بسرعة إلى تسوية خارج المحكمة الدولية، وذلك قبل بدء انعقاد الجلسات الرسمية في لاهاي.

بيد أن توجيهات المجلس الأعلى الصادرة في كانون الأول/ ديسمبر 1994، كانت تعكس خلال السنوات الأخيرة، الحاجة الملحَّة للدول الأعضاء إلى تحديد الخريطة السياسية لشبه الجزيرة العربية، بعد وضع اللمسات النهائية عليها. وكانت هناك اعتبارات عملية في هذا الصدد؛ فقد زادت دول الخليج العربية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، جهودها التي بدأتها في أوائل التسعينيات لتنمية احتياطياتها من

الهيدروكربون في المناطق الحدودية، ونظراً لبعد تلك الحقول، وحساسيتها السياسية، تجاهلتها الدول الأعضاء قبل ذلك، لكن الضرورات الاقتصادية للوصول بالإنتاج إلى الحد الأقصى في سوق النفط الراكدة، كانت أقوى من تلك التحفظات[39]. ولعل هذا التطور يساعد على تفسير التقدم الكبير الذي تم إحرازه في ترسيم الحدود في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية في السنوات الأخيرة؛ حيث كانت هناك حاجة إلى تثبيت سلطة الدولة حتى أقصى حدودها. وتعتبر الحاجة إلى الترسيم الدقيق للحدود واضحة في هذا المجال، إذا ما أريد لعمليات الاستكشاف والتطوير أن تسير قدماً دون وقوع أحداث بسبب النزاعات الحدودية. وعند هذه المرحلة كانت هناك مشكلة حدودية "داخلية" خطيرة واحدة أمام مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ ألا وهي النزاع البحريني ـ القطري بشأن السيادة على جزر حوار ومنطقتي فشت الديبل وجرادة، أما بقية الخريطة السياسية لدول مجلس التعاون، فقد تطورت تطوراً جوهرياً. وقد اعترفت قمة المنامة بهذه الحقيقة في موضع آخر من بيانها الختامي، والذي كان متعارضاً بشكل ما مع التوجيه "بالتسوية السريعة عن طريق المفاوضات الثنائية". وجاء في هذا الجزء من البيان أن النزاعات على الأراضي يجب ألا يبحثها المجلس بطريقة يمكن أن تكسبها أهمية زائفة، وأضاف "أن النزاعات الحدودية يجب أن يتم احتواؤها في إطار حجمها الطبيعي الضئيل"[40].

متابعة توجيه قمة المنامة عام 1994

سوف يتضح سريعاً أن التوجيه الصادر في قمة المنامة لدول الخليج بتسوية النزاعات عن طريق المفاوضات الثنائية خلال 12 شهراً، يعكس رغبة البحرين في أن تسحب قطر نزاع جزر حوار من جدول أعمال محكمة العدل الدولية في لاهاي؛ وأن تتم تسويته عن طريق المفاوضات الثنائية بدلاً من ذلك. وكما ذُكر آنفاً، كان من عادة البيانات الرسمية لدول مجلس التعاون أن تؤيد الموضوعات التي تهم الدول المضيفة للقمة السنوية. وعندما عُقدت قمة مسقط في أوائل كانون الأول/ ديسمبر 1995، كان واضحاً أن قضية حوار لن يتم سحبها من محكمة العدل الدولية، بالإضافة إلى أن سلطنة عمان – وهي الدولة المضيفة – كانت قد قامت بتسويات نهائية لحدودها مع

جاراتها في شبه الجزيرة العربية، كما اتفقت على ترسيم حدودها البحرية مع إيران، الأمر الذي دل على أن النزاعات الحدودية والنزاعات حول الأراضي لن تكون لها الأولوية على جدول أعمال القمة؛ وهكذا كان الأمر بالفعل.

لقد فشلت القمة الخليجية السابعة عشرة في إصدار بيان يتعلق بالنزاع حول جزر حوار. ومجمل القول، إن سياسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه حسم النزاعات بين دول شبه الجزيرة العربية، ووضع اللمسات الأخيرة على الخريطة السياسية للمنطقة، كانت عبارة عن ردود أفعال أكثر منها مبادرات من المجلس. فقد كانت هذه السياسة – ومن المحتمل أن تظل – رداً على عدم الاستقرار الإقليمي، أو اعترافاً واقعياً بالحاجة إلى نزع ملكية الموارد الطبيعية بطريقة ملائمة، لا سيما عند تخطيط الحدود البحرية في الخليج (وهي مهمة أمامها وقت طويل حتى تكتمل)، وأخيراً التخلص من حساسية الهموم الحدودية للدول المضيفة للمؤتمر الذي يصدر عنه البيان المتضمن لتلك السياسة.

إدارة النزاعات الإقليمية منذ صدور توجيه المنامة في كانون الأول / ديسمبر 1994

لم يُثبت إصدار توجيه المنامة الأهمية المرجوة من ورائه؛ إلا أن مبدأ تسوية النزاعات "الداخلية" عن طريق المفاوضات الثنائية يبدو الآن مبدأ مقبولاً. ومن ثم يكون من المفيد أن نستعرض كيفية التعامل مع النزاعات الرئيسية في المنطقة. وسنقوم أولاً باستعراض المرات التي كان فيها توجيه المنامة ذا أثر فعال في التشجيع على وضع اللمسات الأخيرة على خريطة الأراضي؛ وسنقوم ثانياً بتقديم ملخص لما يمكن أن يطلق عليه "التقدم المتزامن" الذي حدث على مدار العامين الماضيين؛ ثم نقدم دراسات تفصيلية لحالات توثيق التطورات الأخيرة في النزاعين اللذين كانا على رأس جداول أعمال مؤتمرات القمة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ألا وهما: النزاع البحريني ـ القطري حول السيادة على جزر حوار وملكية منطقتَي فشت الديبل وجرادة، ووضع منطقة الزبارة القطرية الساحلية، والنزاع الإماراتي ـ الإيراني حول السيادة على جزر أبوموسى وطنب الصغرى وطنب والكبرى.

إنهاء عمليات ترسيم الحدود في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية

لقي التقدم الذي تحقق في وضع اللمسات الأخيرة على الخريطة السياسية في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية ترحيباً كبيراً من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1995، بيد أن طبيعة التقدم كانت في حقيقة الأمر أقرب إلى ترتيب المسائل التي كانت قد تمت تسويتها من قبل أو منذ وقت قريب.

كما شهد عام 1995 شيئاً أكبر قليلاً من مجرد إنجاز بعض الأمور المعلقة؛ ففي 3 حزيران/ يونيو من العام نفسه أقيم احتفال كبير بمناسبة الانتهاء من ترسيم الحدود بين سلطنة عُمان واليمن[41]، وأودعت الوثائق الرسمية الخاصة بعملية الترسيم لدى أمانة الجامعة العربية في القاهرة. وبعد شهر من ذلك التاريخ تم التوقيع على سلسلة من الخرائط التفصيلية للحدود السعودية ـ العُمانية من قبل كبار المسؤولين في البلدين، في احتفال أقيم في الرياض[42]. وقد زادت هاتان الواقعتان من أهمية الإحداثيات التي حددتها عملية الترسيم التي نصت عليها اتفاقية الحدود الموقعة في آذار/ مارس 1990، والتي كان يعوزها التفصيل.

أخيراً، إذا تحركنا نحو الشمال قليلاً، نجد أن المملكة العربية السعودية قد أكدت الاتفاقية الحدودية التي وقعتها مع حكومة أبوظبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) في تموز / يوليو 1974، بتسجيل النص الكامل للوثيقة لدى الأمم المتحدة في ربيع 1995[43]. ولم يكن الترسيم الذي حددته هذه الاتفاقية محل شك، وتم إظهاره لمدة عشر سنوات تقريباً على خرائط رسمية تم إعدادها في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ودار الجدل في أوائل التسعينيات حول نصوص الاتفاقية فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية التي توجد في المناطق الحدودية.

جاءت التطورات التي حدثت في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية عام 1995، متمشية بشكل عام مع توجيه صدر من الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية في القمة التي عقدت عام 1994، من أجل حل النزاعات الحدودية المتبقية

بسرعة وبأقل قدر من الجلبة. وبينما لم تتعرض المناقشات نفسها بشكل شامل للمسائل الحدودية الخلافية العديدة في المنطقة، فإن إجمالي التأثير الذي تركته عمليات التنقية تلك، هو أنها جعلت الانتقادات التي توجه لقضايا الحدود بين الدول في شبه الجزيرة العربية، وعلى وجه الخصوص الاتفاقيات التي نصت عليها، أقل قبولاً. ومنذ ست سنوات ذكر جون ويلكنسون أن المملكة العربية السعودية لم تكن ترغب في إنجاز اتفاقيات الحدود، وفق القواعد الدولية التي تجعل ترتيبات هذه الاتفاقيات تشكل أحد الملامح الثابتة والدائمة للخريطة السياسية. وفي عام 1991 كان يمكن لهذا القول أن يكون صحيحاً، أما الآن فهناك دليل كاف على أن هذا الموقف قد تغيَّر. وتستطيع المملكة العربية السعودية أن تشير إلى حقيقة أنها عدَّلت أو أعادت التفاوض من جديد بشأن ما تم الاتفاق حوله بين الملك عبدالعزيز وبريطانيا – أو حول ما كانت تفرضه بريطانيا كثيراً – في أوائل هذا القرن. ولا شك في أهمية هذا الأمر من الناحية السياسية بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية؛ فجاراتها من الدول الأصغر منها حجماً التي تقع على الساحل الغربي ـ الجنوبي، تدرك ما حدث على مر التاريخ، وسوف تتأكد بالدليل الذي يزداد وضوحاً أن إطار النزاع الحدودي قد وصل إلى نقطة اللاعودة.

التقدم المتزامن نحو إتمام الخريطة السياسية

في إحدى الحالات التي ذكرناها (المملكة العربية السعودية واليمن)، كانت طبيعة التقدم الذي تم إحرازه في العامين السابقين مجرد وعد بتسوية نهائية. وفي الحالة الأخرى (العراق والكويت) تم قبول تسوية قانونية محدَّدة لمشكلة الحدود من جميع الأطراف؛ لكن العوامل الجيو ـ استراتيجية التي جعلت من تلك الحدود سلكاً مكهرباً، ما زالت تشكل تهديداً لاستقرار المنطقة الشمالية الغربية من الخليج. وقد أثَّر توجيه المنامة في كثير من هذه التطورات.

أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 مرسوماً أكد الاعتراف غير المشروط بترسيم الحدود الذي قامت به الأمم المتحدة بين العراق والكويت. وجاء في مادتيه الأوليين ما يلي :

1. تعترف جمهورية العراق بسيادة دولة الكويت وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.
2. امتثالاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، رقم 833 (1993)، تعترف جمهورية العراق بالحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت، كما رسَّمتها لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت، المشكلة بموجب الفقرة (3) من القرار 687 (1991)؛ وتحترم حرمة الحدود المذكورة[44].

ظل العراق طوال الفترة التي أعقبت المرسوم مصراً على الرفض التام لقرارات لجنة الترسيم التابعة للأمم المتحدة، والخاصة بالأسلوب الدقيق لترسيم الحدود. وتزايدت اعتباراً من أواخر صيف 1994 التوقعات بأن يبارك العراق خط الحدود الذي كانت الكويت تطالب به (والذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تؤيدانه بقوة). وقد لقي القبول غير المشروط من قبل العراق ترحيباً شديداً من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ وذلك في البيان الختامي لقمة كانون الأول/ ديسمبر 1994 التي عقدت في المنامة[45].

التزمت كل من المملكة العربية السعودية واليمن من جديد - وذلك في مذكرة التفاهم التي تم التوصل إليها في شباط/ فبراير 1995 - بالأجزاء الممتدة من حدودهما بمحاذاة البحر الأحمر، واتفقتا على تحديد ذلك الخط. كما اتفق الطرفان على إطار إجرائي للتفاوض بشأن آخر جزء لم يتم تحديده من الحدود في المناطق الصحراوية الواقعة جهة الشرق. لكن التقدم الملموس في جولات المفاوضات التي عقدت حتى الآن كان بطيئاً، رغم أنه ليس من الضروري أن يكون من مصلحة أي من الدولتين التوصل إلى تسوية سريعة لهذا الموضوع، وكانت هذه الجولات قد استمرت بصورة متقطعة منذ تموز/ يوليو 1992. ورغم التقدم الذي تحقق بصعوبة في السنوات الأخيرة نحو الترسيم النهائي للحدود البرية، فقد ترى المملكة العربية السعودية أنها سوف تحقق قدراً أكبر من الفائدة، إذا ما تفاوضت مع صنعاء حول أحد الحدود غير المحددة. وقد ترى حكومة اليمن نفسها أن الحلول الوسط التي يجب التوصل إليها بشأن الأراضي لتسهيل الاتفاق، سوف يكون من الصعب جداً الدفاع عنها أمام جماهير شعبها في الداخل[46].

لقد كانت نتائج التنقيب عن النفط في المناطق المتنازع عليها مخيبة للآمال حتى الآن، الأمر الذي جعل المفاوضات تسير بشكل أيسر؛ إذ قلَّت توقعات الكسب، وقَلَّت معها الحاجة للتوصل إلى اتفاق سريع بشأن ترسيم حدود الدولتين. ويوجد (كما يتضح من الخريطة 7-3) قدر كبير من التداخل في المطالبات الحالية المتعلقة بالأراضي في جنوب شبه الجزيرة العربية. وقد زاد هذا التداخل نتيجة لحديث اليمن عن أول مطالبه المتعلقة بالحدود المتنازع عليها خلال صيف 1996 [47]. وفيما يتعلق بذلك الجزء من الحدود غير المرسومة، والذي يعود إلى عام 1934 (خط اتفاقية الطائف) يطالب اليمن بخط حدودي يتوازى مع خط 20 عرضاً؛ وأبعد باتجاه الشمال عما طالبت به بريطانيا لمحمية عدن في الفترة التي انتهت عام 1967 [48]. ورغم أن المملكة العربية السعودية رفضت الطلب اليمني صراحة، فعلينا أن نتذكر أن الدول عادة تطالب بأكبر مساحة من الأراضي في بداية المفاوضات، ثم تتراجع بعد ذلك كي تتوصل إلى تسوية من خلال حل وسط.

وبالرغم من تعارض المطالب السعودية واليمنية، يجب ألا نستبعد إمكانية حل هذا النزاع بالطرق السياسية، إذا أصبحت الظروف مواتية في المستقبل[49]. وحتى الآن، يمكن اعتبار مذكرة التفاهم السعودية ـ اليمنية مجرد وعد غامض بتسوية حدودية، ما زال الطريق إليها طويلاً.

استعداد محكمة العدل الدولية لإصدار حكمها بشأن نزاعات الحدود البحرية بين البحرين وقطر

نتيجة لقرار محكمة العدل الدولية الصادر في شباط/ فبراير 1995، أصبحت إمكانية حسم الأمور المعلقة بين البحرين وقطر أفضل من ذي قبل؛ فالنزاع معروض على المحكمة، وسوف تتخذ المحكمة قراراً بهذا الشأن على نحو أو آخر. إلا أن البحرين غير راضية عن الطريقة التي وصل بها النزاع إلى لاهاي؛ فقد هددت أكثر من مرة بمقاطعة الجلسات، وبرفض تنفيذ القرار النهائي لمحكمة العدل الدولية، إذا كان في غير صالحها. وإذا جاءت الحيثيات القانونية للنزاع حول جزر حوار والمناطق

الضحلة في صالح جانب دون الآخر، فربما يكون من المستحسن التفكير في الاعتراضات السياسية التي تبديها البحرين على معالجة النزاع من قبل محكمة العدل الدولية. ولعل أوضح نقطة في هذا الصدد هي أن البحرين يمكن أن تخسر كل شيء من الناحية العملية. وعندما يصدر قرار محكمة العدل الدولية في النهاية (يحتمل ألا يصدر قبل نهاية عام 1998) فسوف يحدد ملكية ثلاث مناطق، هي: مجموعة جزر حوار والمناطق الضحلة في فشت الديبل وجرادة، والتي اعترفت بريطانيا (أيام وجودها في المنطقة كقوة حماية حتى عام 1971) بأنها تابعة للبحرين.

لما كان هذا هو النزاع الداخلي بين اثنتين من دول مجلس التعاون، والذي تصدَّر جدول أعمال اجتماعات القمة المتعاقبة على مدار السنوات الخمس عشرة الماضية، فمن المستحسن أن نعود إلى الوراء ست سنوات، وأن ننظر في جذور النزاع، وأحقية محكمة العدل الدولية بالنظر في النزاع الحدودي بين البلدين، كما خلصت إلى ذلك في تموز/ يوليو 1994، وأكدت هذا القرار بعد سبعة أشهر من ذلك التاريخ.

بعد سنوات قضتها كل من الدوحة والمنامة في إعداد دفاعيهما عن المطالبة بجزر حوار والمناطق الضحلة، تحسباً لطرح النزاع أمام محكمة العدل الدولية يبدو أن ثمة اتفاقاً قد تم التوصل إليه في قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي عقدت في الدوحة عام 1990. وهنا يبدو أن البحرين وقطر قد توصلتا إلى اتفاق يقضي بعرض القضية على محكمة العدل الدولية لاتخاذ قرار بشأنها، إذا لم يتم التوصل إلى تسوية بغير تلك الطريقة خلال ستة أشهر[50].

ورغم ذلك، أحالت حكومة الدوحة النزاع إلى محكمة العدل الدولية في 8 تموز/ يوليو 1991، اعتقاداً منها أن فترة الأشهر الستة قد مرت دون تحقيق التقدم المطلوب. وكانت الإحالة من طرف واحد؛ لأن البحرين احتجت على أساس الاختصاص الذي استشهدت به قطر في رسائل وجهتها إلى محكمة العدل الدولية خلال تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 1991. وكان على محكمة العدل الدولية أن تحدد ما إذا كان من اختصاصها النظر في النزاع الذي أحالته إليها حكومة قطر في تموز/ يوليو

1991. وذكرت قطر أن تصرفها جاء استكمالاً للإجراء المتفق عليه في قمة الدوحة التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر 1990. وكان ذلك الاتفاق "قد تم بوساطة من الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية"[51].

وزعمت البحرين أن طلب التحكيم الدولي يجب أن يقدم من جديد من قبل الحكومتين معاً. وبسبب كثرة القضايا المتأخرة في لاهاي، لم تتمكن محكمة العدل الدولية من إصدار قرارها فيما يتعلق باختصاصها بالنظر في النزاع الحدودي بين البحرين وقطر، وذلك حتى تموز/ يوليو 1994، وبعد سماع مرافعة كلتا الدولتين قبل ذلك بأربعة أشهر. ولو كانت المحكمة قد قررت عدم اختصاصها بالنظر في الموضوع، لتوقعنا عودة النزاعات البحرية بين البحرين وقطر إلى الوساطة السعودية[52]. وإلى وضع تتم فيه السيطرة على النزاع، أكثر من حسمه. بيد أن محكمة العدل الدولية أصدرت قرارها في 1 تموز/ يوليو 1994 بأنها مختصة بالنظر في النزاع[53]. وأعلنت محكمة العدل الدولية أن كلاً من الطرفين لديه الفرصة لعرض كافة بنود النزاع. وتم تذكير البحرين وقطر أن الاتفاقات السابقة التي توصلتا إليها (عن طريق الوساطة السعودية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية عامي 1987 و1990)، تفرض عليهما عرض النزاع على محكمة العدل الدولية بهدف التوصل إلى تسوية ملزمة لكلا الطرفين. وتحدَّد آخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 موعداً نهائياً لتقديم مستندات القضية من قبل الدولتين معاً أو من قبل كل دولة على حدة. وعقدت البحرين وقطر بعد ذلك ثلاثة اجتماعات للاتفاق بشأن التقدم للمحكمة معاً. وبعد أن أخفق الجانبان في التوصل إلى اتفاق حول تقديم طلب مشترك إلى محكمة العدل الدولية، تقدمت قطر مرة أخرى بالقضية إلى محكمة العدل الدولية من طرف واحد في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994.

لقد أكدت محكمة العدل الدولية في 15 شباط/ فبراير 1995 حكمها الصادر في الصيف السابق بأنها تختص بالنظر في النزاع بين قطر والبحرين، بشأن السيادة على جزر حوار والمناطق الضحلة ووضع منطقة الزبارة الساحلية القطرية. وبعد توجيه كانون الأول/ ديسمبر 1994 الذي أصدره المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بشأن حل النزاعات بين الدول الأعضاء في المجلس "داخلياً"

عن طريق المفاوضات الثنائية (انظر القسم الثالث)، والذي ربما تعد البحرين مسؤولة عنه إلى حد كبير باعتبارها الدولة المضيفة، حثّت البحرين قطر على اتباع النهج التالي بدلاً من اللجوء إلى محكمة العدل الدولية :

1. الاستمرار في مناقشة النزاع على المستوى الثنائي.
2. عرض النزاع على المجلس الأعلى، لبحثه في قمة مسقط التي تعقد في كانون الأول/ ديسمبر 1995، إذا لم يتحقق أي تقدم في المفاوضات.
3. العمل على تفعيل "لجنة تسوية النزاعات" التابعة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، لبحث هذا النزاع وغيره من النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء في المجلس.

لعل تخوُّف الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (الذي كان ولياً للعهد في قطر آنذاك، وأصبح الآن أميراً لها)، من عدم تحمس البحرين لبحث قضية حوار والمناطق الأخرى من قبل محكمة العدل الدولية، جعله يدعو المملكة العربية السعودية لاستئناف وساطتها على الفور في النزاعات البحرية[54]. وكانت هذه الوساطة قد توقفت فعلياً (رغم أنها لم تتوقف بشكل رسمي)، بعد توقيع اتفاق البحرين وقطر في كانون الأول/ ديسمبر 1990 الذي حدد موعداً لإحالة النزاع على المحكمة الدولية. وسرعان ما رحبت البحرين بهذه اللّفتة، ووافقت المملكة العربية السعودية من حيث المبدأ على استئناف وساطتها.

سرعان ما اتضح بعد ذلك أن البحرين وقطر لديهما توقعات مختلفة بشأن الوساطة السعودية؛ فربما كانت البحرين - وما زالت - تأمل في التوصل إلى نوع من التفاهم الثنائي الذي يجعل قطر تسحب قضية حوار من محكمة العدل الدولية. وهذا الأمر غير واقعي لسببين: أولاً كانت النجاحات التي حققتها الوساطة السعودية في الفترة 1971-1990، تهدف إلى التأكد من عدم تصعيد الخلاف ليصل إلى درجة الأعمال العدائية العلنية. وثانياً كانت الوساطة السعودية التي تمت في ظل مجلس التعاون لدول الخليج العربية أواخر الثمانينيات، تهدف إلى تمهيد الطريق لإحالة النزاع إلى المحكمة الدولية؛ ولم تكن قطر ترى تعارضاً بين الوساطة السعودية وبحث النزاع من قبل

محكمة العدل الدولية. فالاتفاقيتان الموقعتان بين البحرين وقطر عامي 1987 و1990، قد حددتا بوضوح أن جهود الوساطة التي تقوم بها الحكومة السعودية سوف تستمر أثناء انعقاد جلسات محكمة العدل الدولية.

لم يكن ثمة دليل طوال عام 1995 على أن جهود الوساطة السعودية كانت مكثفة، أو أنها حققت نجاحاً، ولو ضئيلاً. وأعدت حكومة قطر مذكرتها لتقديمها إلى محكمة العدل الدولية، وذلك قبل الموعد النهائي الذي حددته المحكمة في شباط/ فبراير 1996. ولم يكن هناك ما يدل على أن البحرين قد حذت حذوها، رغم أن الوكيل المعيَّن من قبل حكومة البحرين لم يحضر الجلسات التحضيرية في لاهاي خلال عام 1995. وبحلول شباط/ فبراير 1996، وعندما كانت قطر توشك أن تقدم مذكرتها الخاصة بالموضوع، طلبت البحرين - التي كانت تشعر بخيبة الأمل - من محكمة العدل الدولية إمهالها لتقديم مذكرتها، بعد أن أدركت أن "توجيه المنامة" لم يقدم لها مخرجاً بديلاً، وقد سمحت لها المحكمة بفترة إضافية لهذا الغرض. وقدمت المنامة المذكرة الخاصة بها للمحكمة في أواخر صيف 1996. وكان على كل طرف أن يقدم مذكرة الرد الخاصة به قبل نهاية عام 1997، وبعد ذلك تبدأ الجلسات في لاهاي.

إن أسلوب المعالجة الحالية الذي تقوم به محكمة العدل الدولية للنزاع حول جزر حوار بعد سنوات من الجدل الإجرائي، يضمن إصدار قرار حول السيادة على الجزر والمناطق الضحلة، وربما يصدر هذا القرار خلال عام 1998، سواء شاركت البحرين في جلسات المحكمة أم لم تشارك. وبناء على الإجراءات التي اتخذت في أيلول/ سبتمبر 1996، سوف يستمر الشك في إمكان حدوث هذا الأمر، وقد يكون تنفيذ القرار بمنزلة اختبار حقيقي للعلاقات البحرينية ـ القطرية، ولمقدرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية على إخماد القلاقل داخل البيت الخليجي. ومن المفارقات أن الوساطة السعودية التقليدية قد تصبح ضرورية أكثر، في الوقت الذي تتم فيه تسوية النزاع بالرجوع إلى أحكام القانون الدولي. وإذا ألقينا نظرة سريعة على الأحكام التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن النزاعات الحدودية مؤخراً،

لا سيما تلك التي تتضمن ترسيمات بحرية، تبين لنا أن محكمة العدل الدولية سوف تحاول الوصول إلى ترتيب، لا يتوقع له أنه سيرضي الطرفين إرضاء تاماً.

يتَّبع مجلس التعاون لدول الخليج العربية سياسة "انتظر لكي ترى"، إزاء معالجة محكمة العدل الدولية للنزاعات البحرية بين قطر والبحرين. ورغم أن المجلس لم يُبد أي حماسة لقيام محكمة العدل الدولية ببحث النزاعات على الأراضي في شبه الجزيرة العربية، فإن صمته حيال الموضوع منذ إعلان المحكمة في شباط/ فبراير 1995، يوحي بأنه قد تكيف مع ما يمكن أن يسفر عنه من نتائج.

النزاع المتأزم بين دولة الإمارات وإيران حول جزر أبوموسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى

شهد الأسبوع الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، أول جولة من الاتصالات الثنائية على مدار ثلاث سنوات بين المسؤولين في حكومة إيران وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، بشأن النزاع على جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى. ورغم أن التوقعات لم تكن كبيرة، فقد كان لقاء الطرفين في الدوحة (بدعوة من وزارة الخارجية القطرية)، يمثل خطوة إيجابية في هذا الصدد. وكان الهدف من وراء ذلك الاجتماع، هو الاتفاق على جدول أعمال لبحث النزاع في مفاوضات ثنائية تجري في المستقبل. ولسوء الحظ توقفت المحادثات سريعاً، كما حدث في خريف 1992 في أبوظبي، لبحث وإصلاح الأضرار التي نجمت عن الأحداث التي وقعت في جزيرة أبوموسى خلال تلك السنة. ويبدو أن الاستعداد للتباحث لم يكن دليلاً على أن الخلاف والمواقف المتعارضة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن هذه الجزر قد خفت حدتها.

توجه وفد الإمارات للقاء الوفد الإيراني في الدوحة، في الوقت المحدد والمعلن من قبل حكومة دولة الإمارات. وكانت بنود جدول الأعمال تتفق ومواقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية الرسمية، والمعلنة خلال عام 1995، والتي عبَّر عنها وزراء خارجية الدول الموقعة على إعلان دمشق الصادر عام 1991. ومثلما كانت

مفاوضات خريف 1992 قصيرة الأجل وغير موفقة، كان أول البنود التي اقترحتها دولة الإمارات العربية المتحدة هو مطالبة إيران بإنهاء احتلالها العسكري لجزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى، وكما حدث في خريف 1992 انهارت المباحثات. وطبقاً للتقارير التي أوردتها وكالة رويتر، فإن البنود التي اقترحتها دولة الإمارات العربية المتحدة كانت كما يلي:

1. إنهاء إيران لاحتلالها العسكري لجزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى.
2. تضمن إيران الالتزام بنصوص مذكرة التفاهم التي وُقِّعت بين إيران وحكومة إمارة الشارقة بشأن جزيرة أبوموسى، وأن تنهي أي إجراءات تكون قد خرقت أو تخرق هذا الاتفاق.
3. وجوب تسوية مسألة السيادة على جزيرة أبوموسى.
4. وجوب إحالة النزاعات إلى تحكيم خارجي، إذا لم تؤدِّ المفاوضات الثنائية إلى تسوية لهذه المنازعات خلال فترة زمنية محددة.

إن الزمان والمكان لا يتيحان الفرصة للغوص في أصل النزاع على جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى وتطوره التاريخي[55]، ويكفي أن نقول هنا إن بريطانيا كقوة حماية، دافعت دفاعاً نشطاً عن مطالبة القواسم بالجزر الواقعة عند الساحل الجنوبي للخليج العربي، حتى رحلت عن الخليج سياسياً عام 1971. وبعد رحيل بريطانيا عن مياه الخليج العربي، قامت إيران على الفور باحتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى بالقوة، ووضعت قوات عسكرية في النصف الشمالي من جزيرة أبوموسى، رغم التوصل إلى اتفاق بشأن الجزيرة مع حاكم الشارقة قبل ذلك. وكانت الشارقة قد دخلت في هذا الترتيب على مضض.

كان الترتيب الذي نتحدث عنه، عبارة عن مذكرة تفاهم تم التوصل إليها بين إيران والشارقة حول جزيرة أبوموسى، في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971، وأعلن عنها حاكم الشارقة بنفسه لأول مرة بعد ذلك التاريخ بستة أيام. وتميزت مذكرة التفاهم بالطريقة التي نصت بها على سيادة كل من إيران والشارقة على الجزيرة؛ فقد نصت مادتها الأولى على ما يلي: "لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن ادعائها بأبوموسى

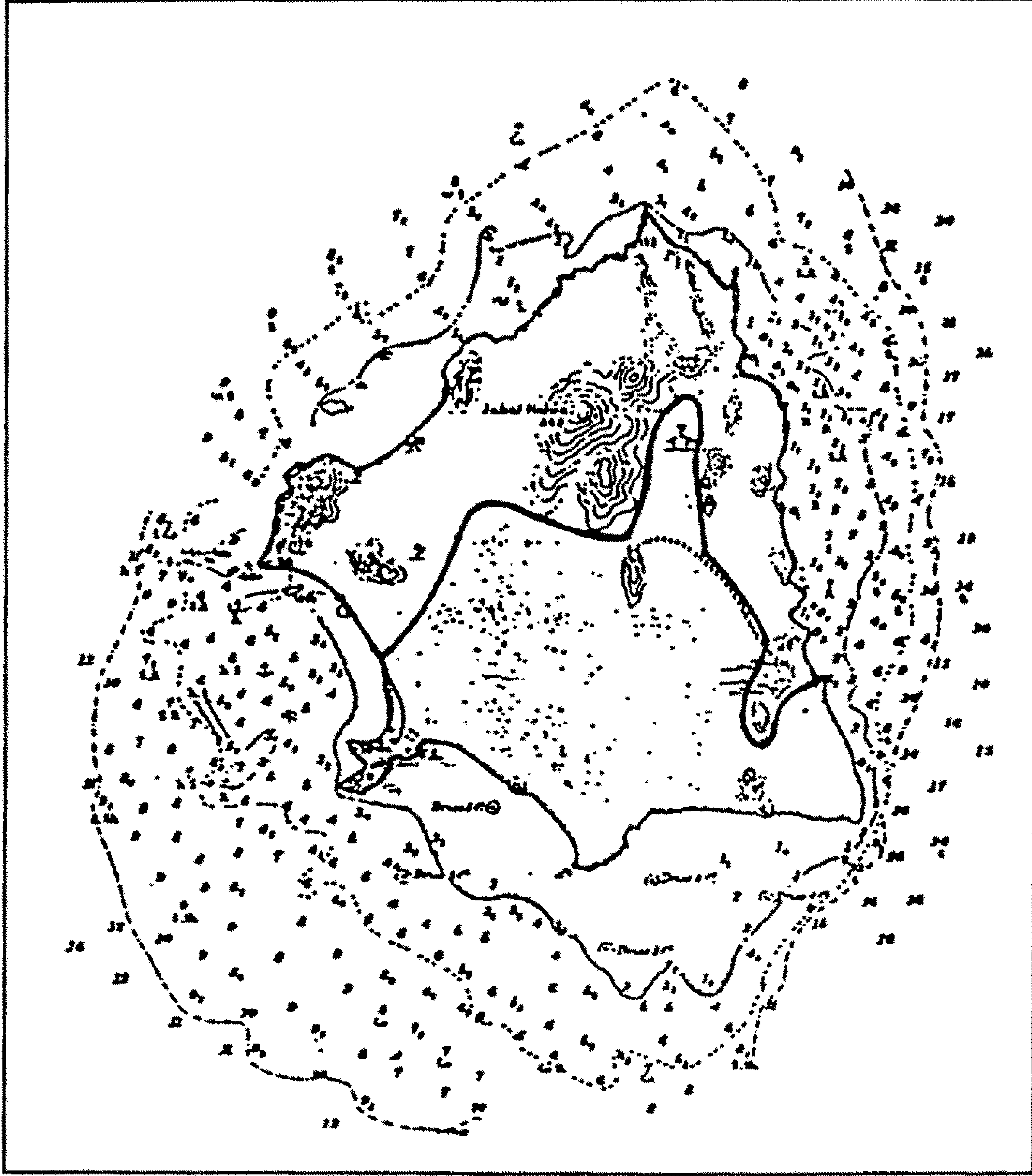
ولا تعترف إحداهما بادعاء الأخرى عليها "[56]. بمعنى آخر، تم التحايل على مسألة السيادة - ومن ثم على الرغبة التي أبدتها دولة الإمارات العربية المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، في تسوية المسألة بشكل نهائي. ونصت مذكرة التفاهم على وضع القوات الإيرانية في المناطق الاستراتيجية الرئيسية - لا سيما التلال الموجودة في شمال الجزيرة - كما حددتها الخريطة المرفقة بالنص (انظر الخريطة 7-4)، فكانت إيران تسيطر على هذه المنطقة سيطرة تامة، أما ما هو خارج هذه المنطقة فيخص الشارقة مثلما كان من قبل. واعترفت كل من إيران والشارقة بالمياه الإقليمية للجزيرة، بعرض 12 ميلاً بحرياً، يحق لمواطني البلدين التمتع بحقوق متساوية في الصيد فيها. وتقوم شركة "بوتس" (Buttes) للنفط بالتنقيب عن الاحتياطيات الهيدروكربونية (بدءاً من حقل مبارك النفطي القريب، والذي يتم تشغيله حالياً من قبل شركة هلال الشارقة)، طبقاً للشروط الموضحة في اتفاقية الامتياز مع حاكم الشارقة، ما دامت تلك الشروط مقبولة من قبل إيران. وأخيراً يتوجب على إيران أن تعطي الشارقة 1.5 مليون دولار سنوياً على سبيل المعونة، حتى تصل عوائدها النفطية إلى ضعف هذا المبلغ، ومن المتوقع أن يتم هذا بعد ذلك بثلاث سنوات.

وبسبب وجود هذه العقبة في النزاع، تم التوصل إلى حل وسط منطقي ومقبول يسمح لكلا الطرفين برفع علمه على الجزيرة. وكان الترتيب الخاص باقتسام الإدارة الذي تضمنته مذكرة التفاهم، يتسم ببعد النظر والتفكير العملي رغم وضوح استعصاء النزاع على الحل، ورغم الحقائق السياسية الإقليمية في ذلك الوقت. وقد واجهت مذكرة التفاهم الموقعة عام 1971 بعض التحديات في العقدين التاليين؛ فعندما أعلن الرئيس صدام حسين الحرب على إيران في أيلول/ سبتمبر 1980، ذكر أنه ينوي استرداد جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى وضمها إلى العالم العربي. وفي عام 1987 تم خرق نظام الحكم الذي أنشئ طبقاً لمذكرة تفاهم 1971، عندما تحرك الإيرانيون إلى الجزء الجنوبي من الجزيرة؛ والذي كانت إدارته تتبع إمارة الشارقة عندما حدث انقلاب داخلي في تلك الإمارة. وعندما أدركت إيران فشل المحاولة، كانت القوات الإيرانية الموجودة على الجزيرة قد أنزلت بالفعل علم

الشارقة، فسارعوا بإعادة رفعه وعادوا إلى المواقع المخصصة لهم. وأصبحت الدوريات الإيرانية في جنوب الجزيرة أمراً يتكرر يوماً بعد يوم منذ عام 1983.

ولعل الزيارة التي قام بها هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية السابق في شباط/ فبراير 1992، لجزيرة أبوموسى وغيرها من الجزر الواقعة في الجزء الجنوبي من الخليج، كانت إشارة إلى تغيُّر السياسة الإيرانية فيما يتعلق بتلك المناطق. بيد أن إيران كانت قد أعربت عن شكوكها فيما أسمته "بالموقف الأمني" في جزيرة أبوموسى، قبل ذلك الوقت وأثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية (1980 ـ 1988). وبررت إيران من جانبها ما قامت به من تعديات اعتباراً من 1983 فصاعداً، على الجزء الواقع تحت إدارة الشارقة من الجزيرة، مشيرة إلى تزايد عدد الزيارات التي قام بها للجزيرة أفراد ليسوا من مواطني الشارقة. وقد أدى اعتقال إيران لأحد البحارة الهولنديين – وكان يحمل مسدس إشارة، وذلك في الربع الثالث من عام 1991– إلى زيادة الاحتجاج على تنقل الكثير من رعايا دول أخرى غير معروفين بين الشارقة وأبوموسى. وفي كانون الثاني/ يناير 1992 طلبت إيران من الشارقة الموافقة لحكومة طهران على إصدار تصاريح مرور أمنية لغير المواطنين الذين يزورون الجزيرة من الساحل الجنوبي للخليج[57].

حدثت بعد ذلك وقائع نيسان/ إبريل وآب/ أغسطس 1992 الشهيرة، والتي أوحت بأن مذكرة التفاهم الموقعة عام 1971، لم تعد معمولاً بها، أو أنها في أفضل الأحوال تحتاج إلى إعادة التفاوض بشأنها. وفي نيسان/ إبريل 1992 منعت السلطات الإيرانية مجموعة من العاملين من غير مواطني الشارقة (تضم عمالاً وفنيين باكستانيين، وهنوداً، وفلبينيين، وعرباً ليسوا من مواطني الإمارات العربية المتحدة، ولكنهم كانوا يعملون في التدريس) من دخول الجزء الذي تديره الشارقة من الجزيرة. وزادت حدة النزاع مع ورود تقارير يوم 24 آب/ أغسطس 1992، تفيد بأن إيران قد رفضت دخول ما يزيد على مئة من غير المواطنين. وكان أغلب هؤلاء من المدرسين المصريين وعائلاتهم الذين كانوا قد منعوا أصلاً من دخول أبوموسى في شهر نيسان/ إبريل.



(الخريطة 7 ـ 4) حق السيادة على الأراضي في جزيرة أبوموسى بعد إبرام مذكرة التفاهم بين حكومتي إيران والشارقة في تشرين الثاني / نوفمبر 1971.

المصدر: P. L. Toye (ed) *Arabian Geopolitics 2: The Lower Gulf Islands* (Farnham: Archive Editions, 1993), vol 6, p 491.

وتراجعت إيران عن هذا المسلك في أول فرصة، بعد احتجاجات قوية قدمتها وزارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بدعوى أن يتمكن الطلاب الإماراتيون المقيمون على الجزيرة من إتمام اختباراتهم خلال أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 1992. ويبدو أن إيران كانت قد ألمحت إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران يجب أن تسرعا باتخاذ الخطوات اللازمة لبحث "المشكلة الأمنية" قبل بداية العام الدراسي التالي. ولما لم يحدث أي تقدم، وكما كان متوقعاً (على الأقل من قبل حكومة الشارقة)، تمت إعادة المدرسين أواخر آب/ أغسطس من العام نفسه، عندما عادوا للإعداد لبداية العام الدراسي الجديد.

وسرعان ما انهارت المحاولات الرامية لحسم النزاع المتجدد على جزيرة أبوموسى من خلال المفاوضات في خريف 1992، عندما طلب الوفد الإماراتي في البداية أن تنهي إيران على الفور احتلالها العسكري لجزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى، وتكرر الشيء نفسه في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

واجهت إيران بعد واقعة آب/ أغسطس 1992 سيلاً من الانتقاد من أجهزة الإعلام العربية والغربية غير المتعاطفة معها. ووصل الأمر إلى مستويين؛ فربما من قبيل الدفاع أقرت الحكومة الإيرانية ببعض المسؤولية عما وقع في جزيرة أبوموسى. وعزا وزير الخارجية الإيراني آنذاك علي أكبر ولايتي تلك الوقائع إلى سوء تقدير "صغار المسؤولين الإيرانيين"[58]. وجاءت هذه التعليقات بعد إرسال فريق تحقيق من وزارة الخارجية الإيرانية إلى الجزيرة خلال أيلول/ سبتمبر. ويبدو أنه نتيجة لما قدموه من توصيات تم إقصاء قائد القوات البحرية الإيرانية في الجزيرة.

من ناحية أخرى كانت إيران تميل إلى اتباع أسلوب "تجاهل وجود أزمة في الأصل"[59]، وبعد انهيار المفاوضات في أبوظبي، حرصت الحكومة الإيرانية على توضيح أنها تلتزم التزاماً كاملاً بمذكرة التفاهم الموقعة مع الشارقة عام 1971 بشأن إدارة جزيرة أبوموسى. وفي أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ألقى كل من وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي ومجلس الأمن الأعلى الإيراني تصريحات واضحة بهذا المعنى. واستمرت الحكومة الإيرانية في السير على هذا الخط منذ ذلك الحين.

وبعد حدوث واقعة خافوس، وإقرار إيران ببعض المسؤولية على الأقل عن تجدد النزاع، خفّت حدة التوتر قليلاً بين إيران والدول العربية الواقعة جنوب الخليج خلال الشهرين الأخيرين من عام 1992. ومن المؤكد أن حدة التوتر اشتعلت من جديد، على الأقل على المستوى الكلامي، عندما صدر البيان المشترك للقمة الخليجية الثالثة عشرة التي عقدت بأبوظبي في كانون الأول/ ديسمبر 1992. فقد طالب المجلس الأعلى للمجلس، الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإلغاء الإجراءات التي اتخذتها في جزيرة أبوموسى وإنهاء احتلالها لجزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة[60]. كما أكد المجلس الأعلى: "تضامنه التام وتأييده المطلق لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة، ويدعم كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تراها مناسبة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث، وذلك استناداً إلى الشرعية الدولية وانطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي"[61].

ومع هذه الكلمات - إذا أخذت بمعناها الظاهر - فإن استمرار تأييد دولة الإمارات العربية المتحدة لمذكرة التفاهم بشأن جزيرة أبوموسى الموقعة عام 1971، يعد مثار شك خطير. فقد استثار بيان المجلس الأعلى تحدي طهران؛ إذ صرح الرئيس السابق رفسنجاني بأن وجود إيران في جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وجود دائم غير قابل للتفاوض: "إن إيران بالتأكيد أقوى من أمثالكم. . . وللوصول إلى هذه الجزر، لا بد من عبور بحر من الدماء. . . ونحن نعتبر هذا المطلب مرفوضاً تماماً"[62].

ما زالت حرب الكلمات مستمرة بين الطرفين، إلا أنه على المستوى المحلي عادت الحياة في جزيرة أبوموسى سريعاً إلى وضعها الطبيعي تقريباً. وبعد أحداث 1992 عاودت العبّارة رحلاتها بين الشارقة والجزيرة، ولم تتوقف قط الترتيبات الخاصة بالمشاركة في النفط، والمنصوص عليها في مذكرة التفاهم الموقعة عام 1971؛ بسبب الوقائع التي حدثت في نيسان/ إبريل وآب/ أغسطس. كذلك لم يتعرض المدرسون العرب أيام حادثة آب/ أغسطس 1992 لأية صعوبات عند عودتهم لبداية العام الدراسي في عام 1993، كما لم يتعرضوا لصعوبات كثيرة منذ ذلك الحين. وقد يكون

من قبيل المبالغة أن نقول إن مذكرة التفاهم الموقعة في عام 1971 تنفَّذ تنفيذاً كاملاً على المستوى المحلي فقد تعرض أهالي الشارقة والعاملون لديهم لمزيد من المضايقة على يد المسؤولين الإيرانيين أكثر مما كان يحدث قبل عام 1992؛ إذ أصبحت نقاط التفتيش أكثر تشدداً وأكبر عدداً من ذي قبل. وتقول بعض التقارير إن القوات الإيرانية كانت أكثر عناداً عند قيامها بالدوريات على الخط الفاصل في الجزيرة، وإن التعديات على الجزء الجنوبي من الجزيرة الذي تديره الشارقة مستمرة دون انقطاع. كما أن مسألة إصدار تصاريح المرور الأمنية التي تسببت في وقوع أحداث 1992 ما زالت بحاجة إلى حسم. وما زالت إيران تقول إن الرعايا من غير مواطني الشارقة يمكنهم زيارة الجزء "العربي" من الجزيرة، بشرط حصولهم على إذن مرور أمني من السلطات الإيرانية على الجزيرة. ورغم أن الصورة ليست قاتمة تماماً، كما يصورها البعض أحياناً، فإن احتمال وقوع المشكلات على المستوى المحلي أمر وارد.

ظل النزاع مقتصراً على التصريحات الكلامية مدة أربع سنوات بعد قمة أبوظبي. وقابلت إيران التعهدات المتكررة من قبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، باستخدام كافة الطرق السلمية لاستعادة سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر، بكلمات تتسم بالشدة والتحدي، كالتهويل "بعبور بحر من الدماء". ويبدو أنه لا توجد أسباب كثيرة تدعو إلى الاعتقاد بأن النزاع لن يظل بؤرة للتنافس بين العرب وإيران في منطقة الخليج لبعض الوقت. فكما ذكرنا آنفاً، تستخدم النزاعات على الأراضي في الغالب كتعبير طبيعي عن التنافس بين الدول أو انعدام الثقة بين دول المنطقة. ولعل النزاع حول جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى مثال آخر على هذا الوضع. ولما كانت مياه الجزء الجنوبي من الخليج تفصل بين طرفي النزاع، فإن هذا العامل الجغرافي يعد أحد عوامل السلامة التي تتحكم في المنافسة. فإذا افترضنا عدم احتمال محاولة دولة الإمارات العربية المتحدة استرجاع سيادتها على الجزر بالقوة – على اعتبار أن إيران لن تخرق بنود مذكرة التفاهم الموقعة عام 1971 بطريقة عنيفة ومتهورة – فمن المحتمل عندئذ أن يستمر النزاع.

كانت معظم التطورات المهمة التي وقعت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة تذكي الحرب الكلامية، أكثر مما أظهرت من الاهتمام بالتغييرات الشاملة على أرض الواقع

في جزيرة أبوموسى. وبعد أن تولى معالي الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي منصب أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1993، عمل على تطوير فكرة تسوية النزاع على الجزر عن طريق إحالته إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، أو عن طريق تحكيم طرف ثالث محايد. وكانت هناك تقارير في عام 1993، وخاصة في وسائل الإعلام الخليجية، تفيد بأن دولة الإمارات العربية المتحدة تفكر في إمكانية إحالة النزاع من جانب واحد إلى محكمة العدل الدولية، إلا أن هذا ليس ممكناً من الناحية القانونية؛ لأن مثل هذه الإحالة لا يمكن أن تتم دون موافقة طرفي النزاع. بيد أن الإعلان عن مثل هذه النية قد يؤدي، على الأقل، إلى وضع إيران في موقف دفاعي، خاصة في ظل الدعم المستمر والقوي الذي يلقاه موقف دولة الإمارات العربية المتحدة بالنسبة إلى قضية الجزر، من الدول العربية، وكذلك من الدول الأعضاء البارزة في المجتمع الدولي.

لقد ظهر هذا الدعم واضحاً وجلياً في عامي 1994 و 1995؛ ففي مطلع صيف 1994 أظهر الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية، اهتماماً شخصياً بدعم الاقتراحات الداعية إلى إعادة الجزر الثلاث المحتلة إلى السيادة الإماراتية بالطرق السلمية. وعلمت إيران بالأمر، وكررت تحذيرها الذي أعلنته في كانون الأول/ ديسمبر 1992. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية في آذار/ مارس 1995 بخطوة غير معتادة، وتخلّت عن حيادها في النزاعات على الأراضي في المنطقة؛ فقد وقع وزير الخارجية الأمريكي السابق وارين كريستوفر، على بيان مشترك أصدره وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد اجتماع عقد في مدينة جدة في 12 آذار/ مارس 1995، وجاء في هذا البيان:

" . . . أعرب الوزراء عن تقديرهم البالغ لجهود الإمارات العربية المتحدة الرامية إلى حل قضية الجزر المحتلة الثلاث التابعة لها، وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالطرق السلمية. وحث الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الاستجابة لمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة الداعية إلى إحالة النزاع لمحكمة العدل الدولية "[63].

كان تأييد الولايات المتحدة الأمريكية الواضح لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة من النزاع على الجزر، يتفق مع إدانة إيران قبل شهر بسبب نشر قوات ومعدات عسكرية كبيرة في النصف الشمالي من جزيرة أبوموسى وفي الجزء الجنوبي من الخليج. وكان أهم مصادر القلق الأمريكي وجود أعداد كبيرة من القوات البرية الإيرانية على الجزيرة، وتحريك الجيش الإيراني لقدرات دفاعية جوية إلى جزيرة أبوموسى وغيرها من الجزر الواقعة في جنوب الخليج[64]. ونكاد نجزم بأن إيران قد دعمت وجودها العسكري في جزيرة أبوموسى بشكل كبير خلال عام 1995، واستخدمت النصف الشمالي من الجزيرة كقاعدة لكثير من التدريبات العسكرية في مياه الخليج؛ إذ قامت بإجراء 33 تدريباً من هذا النوع عام 1995، رغم تفاوتها من حيث الحجم، كما أن غالبية هذه التدريبات لم تكن متمركزة حول جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب. وقد غيرت التعبئة الإيرانية بالطبع من الوضع القائم في جزيرة أبوموسى، كما أن إمارات الساحل الجنوبي للخليج كانت تنظر بقلق إلى نشر إيران للأسلحة غير التقليدية والألغام والغواصات في السنوات الأخيرة، وتطويرها للصواريخ البعيدة المدى ونظم الدفاع الجوي[65]. ذلك أن تصعيد أعمال الحرب في الخليج - كعامل سيطرة بالنسبة إلى إيران - يعد أمراً مثيراً للقلق؛ كما أن الوجود الدائم للأسطول الخامس الأمريكي قبالة البحرين كان يبعث على القلق. ويبقى دائماً خطر أن تصبح جزيرة أبوموسى موضوع النزاع الإقليمي، مسرحاً لصدام بحري (إيراني - أمريكي) لن يكون لدولة الإمارات إلا قدر ضئيل من السيطرة عليه.

إلا أنه بعد صدور توجيه قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت بالمنامة في كانون الأول/ ديسمبر 1994، للدول الأعضاء لتسوية نزاعاتها من خلال مفاوضات ثنائية خلال العام، تغيرت سياسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه مسألة الجزر. فالنداءات السابقة التي وجهها المجلس لإيران للموافقة على إحالة النزاع على الفور إلى محكمة العدل الدولية، تتناقض بشكل واضح مع رفض المجلس تقديم التوصية نفسها بخصوص النزاعات البحرية القطرية ـ البحرينية. وفي عام 1995 ألغى مجلس التعاون هذا التناقض في سياسته بإعلان وجهة نظره الجديدة في تسوية النزاعات "الداخلية" عن طريق المفاوضات الثنائية. وقد جاء

التعبير عن هذه السياسة بشكل رسمي، بعد اجتماع وزراء خارجية الدول الموقِّعة على إعلان دمشق عام 1991، وذلك في بيان لهم في تموز/ يوليو 1995، جاء فيه:

"جدد الوزراء تأييدهم ومساندتهم لدولة الإمارات العربية المتحدة في سيادتها على جزرها الثلاث، ويدعون إيران إلى إجراء مفاوضات مباشرة حول تلك الجزر مع دولة الإمارات العربية المتحدة في أقرب فرصة، مجددين في الوقت نفسه تأييدهم التام لدولة الإمارات العربية المتحدة بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بينهما عبر الحوار" (66).

لم يكن من الناحية الرسمية، على الأقل، أمام كل من إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة من سبب يمنعهما من بدء مفاوضات ثنائية لأول مرة منذ الجهود غير الموفقة التي بذلت في خريف 1992. وكان موقف إيران المعروف منذ أحداث تلك السنة، هو أنها كانت دائماً ترغب في الدخول في مفاوضات مع دولة الإمارات العربية المتحدة حول جزيرة أبوموسى دون شروط مسبقة. وكما ذُكر من قبل، بدأت المباحثات في الدوحة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

أظهر الطرفان بعد توقف المباحثات مباشرة رغبة في استئنافها في المستقبل، ولم يمض وقت طويل حتى استغل مجلس التعاون لدول الخليج العربية إخفاق المفاوضات، وعاود الحرب الكلامية في قمة مسقط مع مطلع كانون الأول/ ديسمبر 1995. وهنا قيل إن دولة الإمارات دخلت المفاوضات بنيّة حسنة، والتزمت بالتوجيهات الصادرة عن قمة المنامة قبل عام، ولكنها لم تلق إلا التعنت الإيراني مرة أخرى، كما أن الأجزاء المعتادة من البيان الختامي الصادر في مسقط قابلتها لهجة خطابية معتادة من طهران.

صدر عن المملكة العربية السعودية في أوائل عام 1996، أكثر التعليقات حياداً حول النزاع على جزر أبوموسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى منذ تجدده عام 1992. ففي كانون الثاني/ يناير من ذلك العام ذكرت الحكومة السعودية أن إيران لها حقوق قانونية في الجزر ينبغي الفصل فيها عن طريق تقديم القضية لمحكمة العدل الدولية.

وشعرت الإمارات بالغضب الشديد عندما أعلنت إيران في أواخر 1996 عن خططها لبناء جامعة في الجزء الشمالي من الجزيرة، وكذلك عن نيتها لإقامة مباراة لكرة القدم هناك. وهذان الإجراءان، إذا ما تم تنفيذهما، فسوف يكونان مثالين صارخين على الخطوات التي تستطيع دولة ما أن تتخذها لتعزيز ارتباطها بمنطقة متنازع عليها.

ولكي نختتم هذا الفصل المطول، حريٌّ بنا أن نتحدث باختصار عن النزاع الذي تجدد بشكل كبير في عام 1992. ففيما يتعلق بمراحل النزاع الأخرى الحاسمة في التاريخ، كان التغيُّر الحقيقي - أو الذي يلاحظ في توازن القوى الإقليمية - هو العامل المساعد على تجدد هذا النزاع. وسواء أكان مسلك إيران غير المقبول في جزيرة أبوموسى عام 1992 خطأً إدارياً محلياً جسيماً، أم ردة فعل اضطرارية لاستبعادها من الترتيبات الأمنية الجماعية التي تم اتخاذها، أم هو التحرك المحسوب الذي قصد به في النهاية دعم الموقف الاستراتيجي في جنوب الخليج، فإن هذا الأمر يبقى سؤالاً يحتاج إلى إجابة[67].

النزاعات التي تمت تسويتها وتلك التي لم تسوَّ بعد

لقد تمت تسوية ما بين النصف إلى تسعة الأعشار من النزاعات الحدودية في شبه الجزيرة العربية أثناء الربع الأخير من هذا القرن، وقد زادت درجة هذا التقدم زيادة سريعة خلال التسعينيات كما شهدنا. ولحسن الحظ لم تقف أية عقبات في سبيل هذه العملية التي لم تكن صعبة نسبياً. لكن نزاعات الحدود التي تمت تسويتها ربما اكتملت إلى الحد الممكن عملياً؛ إذ إن الحد المتوقع لها هو تسعة أعشار[68]. أما المشكلات المتعلقة بالأراضي التي تواجه شبة الجزيرة العربية ومنطقة الخليج في الوقت الحالي، والتي سوف تظل تواجهها على المدى المتوسط، فهي التحديات الخطيرة نفسها التي هددت الاستقرار الإقليمي؛ ألا وهي النزاعات العربية ـ الإيرانية التاريخية حول شط العرب وجزر أبوموسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، وقضية العراق والكويت القابلة للانفجار، والنزاع المتفجر حول جزر حوار والمناطق الضحلة.

إذا نحَّينا نزاع "حوار" جانباً، وقبلنا بأنه من غير المرجح مطلقاً أن يشكل تهديداً كبيراً لاستقرار المنطقة، فسوف نلاحظ أن هذه النزاعات - باستثناء النزاع على

شط العرب - تشمل جميعها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجاراتها من الدول غير الأعضاء في مجلس التعاون ويمكن أن نضيف إلى هذه المجموعة النزاع اليمني ـ السعودي. ورغم أن المفاوضات الرسمية جارية بين البلدين منذ صيف عام 1992 لتسوية هذا النزاع، فإنه لا يمكن وصفه بأنه ترسخ على مر التاريخ. وما يجعل النزاع الإيراني ـ العربي والعراقي ـ الكويتي يستعصيان على التسوية النهائية والدائمة، هو طبيعتهما المتكررة، بيد أنه قد تم تنظيمهما وفقاً للقانون الدولي في أوقات مختلفة على مر التاريخ. وسواء أكانت الحدود المتنازع عليها قد تم تحديدها أو ترسيمها أم لا، فإن هذين النزاعين قد مالا إلى التعاقب بين فترات طويلة من الهجوع والهدوء، وفترات أقصر كثيراً من النزاع أو حتى الصراع. ولعل أهم الأبحاث التي يمكن إجراؤها في هذا المجال، هو تحديد العوامل والأسباب التي تحدد الفترات الزمنية لهذه الدورات.

لقد تحدثنا عن النقطة الواضحة نسبياً والمهمة، وهي أن التغييرات - سواء الحقيقية أو المتصورة - في توازن القوى في منطقة الخليج، قد فرضت دورة تتراوح بين الكمون والنشاط على النزاع بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، حول السيادة على جزر أبوموسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى. ولعل من المفيد أن نحاول تحديد العوامل الأقل عمومية والأكثر خصوصية التي تتحكم في هذا النزاع. فإذا نظرنا - على سبيل المثال - إلى الحدود العراقية ـ الكويتية التي تم ترسيمها من الناحية القانونية البحتة، نجد أن هذه الحدود قد وصلت إلى نقطة يمكن وصفها بأنها نهائية ودائمة. وإذا أمعنا الفكر في التاريخ المعقد للنزاعات على الحدود والأراضي بين العراق والكويت، يمكن أن نحدد عدداً من العوامل المهمة أو الثوابت التي قد تحدد ما إذا كان الاستقرار أو عدم الاستقرار - فيما يتعلق بالأراضي - سوف يميز المناطق الحدودية شمال غرب الخليج في السنوات والعقود القادمة. وفيما يلي هذه العوامل والثوابت:

1. الإمكانيات العملية وسياسة وصول العراق إلى الخليج.
2. العلاقة المتداخلة بين النزاعات على الأراضي بين العراق والكويت ومسألة شط العرب.

3. الاستعداد الثابت للحكومات العراقية الأخيرة لإنكار التسويات الحدودية الدولية، والمفروض أنها نهائية، عندما تجد سبيلاً إلى ذلك.
4. عدم الاستقرار التاريخي للدولة العراقية، ونمو إدراك شعبها للأمور المتعلقة بالأراضي.
5. مقدرة (أو عدم مقدرة) العراق والكويت وإيران على التعاون في إدارة المناطق الحدودية في شمال غرب الخليج.

إن الاختبار الحقيقي للحدود التي تم ترسيمها حديثاً سوف يأتي في وقت ما في المستقبل، عندما تتوقف قوة الأمم المتحدة عن حراسة المنطقة الحدودية، وعندما يعود العراق إلى الحظيرة العربية؛ وربما عندما تتعكر العلاقات الإيرانية ـ العراقية بسبب وضع الحدود في منطقة شط العرب. وربما يتأكد على المدى المتوسط أو المدى الطويل، أن التعاون في إدارة المناطق الحدودية بين العراق والكويت هو أكثر السبل أمناً نحو استقرار تلك المنطقة. وقد لا تستسيغ الكويت هذا الأمر حالياً من الناحية السياسية، خاصة وأن تجربتها المريرة مع العراق ليست ببعيدة، لكن هذا البلد الصغير الرقعة لا يستطيع في النهاية تغيير جغرافيته.

قد لا تشهد منطقة الخليج بعد سنوات الصراع الأخيرة، تعاوناً ولا حلولاً وسطاً على المدى القريب؛ فالعزلة الإقليمية والدولية التي يتعرض لها كل من العراق وإيران، وكذلك اليمن حتى عهد قريب على الأقل، تعني أن اكتمال تسوية النزاعات الحدودية في المنطقة ربما يثبت أنه أمر بعيد المنال لفترة طويلة. وحتى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ربما يرى هو الآخر أن النزاعات القائمة بين أعضائه وجيرانه تخضع لمجموعة من القواعد تختلف عن تلك التي أديرت تلك النزاعات في إطارها. وقد أدى ذلك إلى زيادة استقطاب معالجة النزاعات واحتمالات حسمها.

تصدَّر جداول أعمال الاجتماعات المتعاقبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الآونة الأخيرة، نزاعان على الأراضي على كافة المستويات؛ وهما نزاعان بحريان، أحدهما "داخلي" يتعلق بجزر حوار والمناطق الضحلة بين قطر والبحرين، والآخر على جزر أبوموسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى بين إيران ودولة الإمارات

العربية المتحدة. ومن خلال قراءة البيانات التي تعبِّر عن سياسة مجلس التعاون، يتضح بجلاء أن المجلس يرى أن كل نزاع يخضع لقواعد مختلفة تقوم عليها مسألة تسوية النزاعات المتعلقة بالأراضي.

إن الحماسة الواضحة لإحالة النزاع على جزر أبوموسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى إلى محكمة العدل الدولية، يتناقض مع التحفظ الملحوظ من قبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية على التغاضي عن قيام محكمة العدل الدولية في الوقت الحالي بالنظر في النزاع حول جزر حوار والمناطق الضحلة. وكما ألمحنا في هذا الفصل من قبل، فقد بُذلت بعض الجهود، على الأقل خلال الفترة السابقة، لسد الفجوة في هذا الموقف. فإحالة النزاع حول جزر أبوموسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى إلى محكمة العدل الدولية، يحظى الآن بالتأييد بعد استنفاد الجهود الثنائية لحله، وهو ما يتناسب مع التوجيهات التي أصدرها المجلس الأعلى لمجلس التعاون للدول الأعضاء، لكي تحل النزاعات القائمة حول الأراضي على وجه السرعة من خلال مفاوضات ثنائية.

الجدير بالذكر أيضاً أن قدراً كبيراً من الحماسة لإحالة النزاع حول الجزر الواقعة في جنوب الخليج إلى محكمة العدل الدولية، ينبع من اعتقاد حقيقي، فيما يتعلق بجزيرة أبوموسى على نحو مؤكد، مفاده أن دولة الإمارات العربية المتحدة لديها فرصة ممتازة لتأكيد أحقيتها من خلال المحاكم. كما أن التحفظ الأخير على التغاضي عن نظر محكمة العدل الدولية في النزاع على جزر حوار - كما رأينا - يتصل اتصالاً وثيقاً باتجاه اجتماعات القمة السنوية لعرض هموم السياسة الخارجية (وتلك المتعلقة بالأراضي) للدولة المضيفة. ويمكن تعديل هذا الموقف بسهولة من سنة إلى أخرى.

مع ذلك، فإن البحرين ليست الدولة الوحيدة التي كانت تفضل ألا تتدخل محكمة العدل الدولية في حسم النزاعات على الأراضي في شبه الجزيرة العربية؛ إذ من الملاحظ أن الشيخ عبدالعزيز بن باز مفتي المملكة العربية السعودية كان قد أصدر فتوى في شباط/ فبراير 1995، تقضي بألا تلجأ الدول الإسلامية إلى الجهات غير الإسلامية مثل محكمة العدل الدولية، لحسم نزاعاتها. وأوضحت المملكة العربية

السعودية، بشكل غير رسمي، أن شرط اللجوء إلى التحكيم الوارد في مذكرة التفاهم التي وقعتها مع اليمن عام 1995 (إذا أخفق الطرفان في التوصل إلى اتفاق على ترسيم الحدود) لا يقتضي بالضرورة تدخل طرف ثالث. وفيما يتعلق بتحكيم الطرف الثالث، فربما يتبنى مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الأعضاء فيه سياسة هادئة تقوم على مبدأ "انتظر لترى" حتى تصدر محكمة العدل الدولية حكمها بشأن جزر حوار، وحتى ينفذ الحكم على الطبيعة؛ وهذه هي أصعب مراحل النزاع بسبب الحساسيات الحالية لدولة البحرين. وعند الوصول إلى هذه المرحلة - التي لن تكون قبل عام 1998 - قد لا تكون هناك أية مشكلات "داخلية" خطيرة حول الأراضي. هذا هو ما تحقق بشأن وضع اللمسات الأخيرة على الخريطة السياسية لشبه الجزيرة العربية في السنوات الخمس الأخيرة أو نحو ذلك.

ملاحظات ختامية

نعتقد في ظل هذه المعطيات جميعاً وفي التحليل النهائي، أن الإطار الحالي لأراضي الدول في شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج، سوف يبقى على مر الزمن ويعيش معنا طوال القرن القادم. أما التصور الذي طال تخيله، والذي تقتسم فيه القوى الإقليمية الرئيسية الثلاث (السعودية والعراق وإيران) ساحل الخليج، فيقل الاقتناع به يوماً بعد يوم. كما أن اندماج الدول الخليجية العربية الأصغر حجماً مع المملكة العربية السعودية، يبدو غير محتمل على نحو متزايد؛ وذلك لأن الحدود الدولية التي تفصل بين هذه الدول قد تم تحديدها وتنظيمها بشكل نهائي، حتى إن القانون الدولي يعدها من الأمور الثابتة والدائمة. وإذا استطاعت المملكة العربية السعودية أن تكتفي بما اكتسبته من أراض في الماضي، فإن القلاقل العراقية المستمرة من المحتمل أن تظل تحت السيطرة - على المدى القصير على الأقل - بوساطة المجتمع الدولي، ما دامت الكويت تحتفظ بأهميتها الاقتصادية لدى الغرب. وعلى المدى المتوسط، ربما ينجح العراق في الوصول إلى الحدود الشمالية لدولة الكويت ليُحسِّن من إمكانية وصوله إلى مياه الخليج. لكن يجب أن ينظر إلى هذا الأمر كحد لأي توسع قابل للاستمرار في الأراضي، حيث إن الثقل الجيو-استراتيجي المقابل لكل من إيران والعراق تجاه

بعضهما في الشرق، لن يسمح بأكثر من ذلك على أساس دائم. ورغم أن النزاعات المتكررة بين إيران والعرب على شط العرب والجزر الواقعة في جنوب الخليج، ستظل تعتمل وتتفجر من آن إلى آخر، فليس ثمة سبب قوي يجعلنا نعتقد بأن إيران تضمر خططاً توسعية تتعلق بجاراتها من الدول العربية.

يبدو أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية - في المستقبل المنظور - هو الوحيد القادر على تنظيم إطار الأراضي العربية على أساس إقليمي. كما أن استمرار غياب العراق وإيران عن أي تجمعات خليجية كبرى تناقش فيها الشكاوى المتعلقة بالأراضي (وغيرها) بشكل فعال، يعني أن أخطر النزاعات وأقدمها في المنطقة سوف تظل تستعصي على الحل. وقد أدى العون الكبير الذي قدمه مجلس التعاون في تناوله لنزاعات أعضائه مع العراق وإيران، وبالتالي تدويلها، إلى تزايد اعتبار هذه النزاعات أموراً وطنية لدى الشعبين العراقي والإيراني، وأصبحت فرصة التوصل إلى حلول وسط أقل مما كانت عليه في الماضي.

وضع مجلس التعاون لدول الخليج العربية سياسة، وشكَّل هيئة تشريعية تعمل من أجل الحفاظ على الإطار الحالي للأراضي، وتشجِّع المفاوضات الثنائية كسبيل لتسوية أي نزاعات معلقة. وقد تحقق تقدم كبير خلال التسعينيات نحو وضع اللمسات الأخيرة على الخريطة السياسية لشبه الجزيرة العربية. المهم أن هذا التقدم قد حدث من دون مشكلات، إذ لم تعترضه أية عقبات سياسية يصعب تذليلها. ومما زاد في تأكيد التقدم، الإدراك العام والعملي بأن الترسيم الواضح والدقيق للحدود أمر مطلوب لتيسير التنمية الهيدروكربونية وتأمينها في المناطق الحدودية. وبالطبع ما زالت هناك صعوبات داخل البيت الخليجي؛ فقد تنوعت الخطوات التي اتخذت لوضع اللمسات الأخيرة على الخريطة السياسية من حيث النوع والمستوى، ولم يتعدَّ بعضها الوعود بتسوية مسألة الأراضي في نهاية الأمر. ورغم الجهود الأخيرة لوضع سياسة لتسوية النزاعات على الأراضي بين دول الخليج العربية، وتلك القائمة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجاراتها، لم يصل مجلس التعاون حتى الآن إلى قرار بشأن الأسلوب الذي يفضله لحسم النزاعات، لا سيما فيما يتعلق بأسلوب إحالة النزاعات بين أعضائه إلى محكمة العدل الدولية.

إن سياسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فيما يتعلق بحسم النزاعات على الأراضي، سياسة مشتَّتة لا تتبع نهجاً واحداً؛ وهي عبارة عن ردود أفعال في أغلب الأحوال. فمثلما حدث في الحروب التي قام بها العراق أخيراً في شمال الخليج، كانت سياسة مجلس التعاون - وستظل - استجابة لعدم الاستقرار في المنطقة. ومثلما حدث عندما اتفقت دول الخليج العربية على برنامج التنقيب عن النفط في المناطق الحدودية في بداية التسعينيات، فسوف تستمر في الاعتراف بالحاجة إلى انتزاع ملكية الموارد الطبيعية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بترسيم الحدود في مياه الخليج العربي. وأخيراً، إن سياسة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سوف تقودها بالتأكيد الحساسية تجاه هموم الأراضي الخاصة بالدول المضيفة للقمة التي يصدر عنها البيان الختامي، تماماً كما يحدث في قمة مجلس التعاون في كانون الأول/ ديسمبر من كل عام.

الفصل الثامن

مجال الرفاهية المشتركة في منطقة الشرق الأوسط الكبرى الصراع العربي ـ الإسرائيلي وأمن الخليج

جلين روبنسون

كان من المتوقع لعملية السلام بين العرب وإسرائيل في مرحلة ما بعد اتفاقية أوسلو، أن تعيد الأمور في منطقة الشرق الأوسط إلى طبيعتها لتصبح كغيرها من مناطق العالم، الأمر الذي يُعيد إلى الأذهان الفكرة الصهيونية القديمة عن ضرورة جعل حياة المجتمع اليهودي حياة طبيعية. أي أن الشرق الأوسط - بانتهاء هذا الصراع المرير - سيتخلص من قضية هي السبب الأساسي وراء مشكلاته السياسية والاقتصادية ليواصل مسيرة التنمية، وهي في حد ذاتها مَهمة ليست باليسيرة. وقد تأخر الشرق الأوسط عن كثير من مناطق العالم؛ بسبب تبديد موارده في القتال والإعداد للحروب بين العرب وإسرائيل، ولكنه الآن يستطيع أن يوظف هذه الموارد للأغراض البناءة. والواقع أن انتهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي لن يوجه الموارد لصالح التنمية فحسب، بل سيؤدي إلى مزيد من التكامل الاقتصادي الإقليمي وإلى حدوث ضغوط اجتماعية تهدف إلى تحقيق المزيد من الانفتاح السياسي وفرص المشاركة السياسية. فالسلام - كما يقال - يؤدي إلى الرفاهية، وربما إلى الديمقراطية.

ولكن لا يعرف أحد على وجه اليقين، ماذا سيكون التأثير النهائي لانتهاء الصراع العربي-الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط الكبرى التي تشمل دول الخليج. فمع عودة حزب الليكود إلى السلطة في إسرائيل، تثور الشكوك حول ما إذا كان الصراع قد انتهى بالفعل أم لم ينته. وبافتراض أنه لن تحدث انتكاسة على هذا الطريق، فسوف نستعرض في هذا الفصل الآراء المتباينة حول دلالات انتهاء الصراع العربي-الإسرائيلي بالنسبة إلى الشرق الأوسط. وينقسم الفصل إلى ثلاثة أقسام، الأول يلقي الضوء على ثلاث صيغ للمستقبل، وهي الخط الرسمي الذي أشرت إليه في الفقرة السابقة، والرؤية الإسلامية المناقضة له، والاستجابة العربية الشاملة. القسم الثاني يردُّ على الافتراضات التي تدخل صراحة أو ضمنياً في هذه الصيغ المستقبلية، مع التركيز على الافتراضات التي تعد مثاراً للجدل في الخط الرسمي. أما القسم الثالث فيتناول فكرة النظام الاقتصادي العالمي، ليستعرض من خلالها النظرة البديلة لتوجهات الشرق الأوسط، نتيجة لاحتواء الصراع العربي-الإسرائيلي في حالة عدم انتهائه.

يلاحظ، على عكس التنبؤات المعتادة في هذا السياق، أن احتواء الصراع العربي-الإسرائيلي لن يقلل من أهمية هذه القضية في أرجاء المنطقة، خاصة منطقة الخليج العربي، بل إن انحسار الصراع سوف يغير من طبيعة الاشتباك من التراشق الكلامي إلى التعامل المباشر، وهو تغير يحدث الآن بالفعل. باختصار، فإن النظام الإقليمي المهيمن الذي أقامته إسرائيل عسكرياً في المشرق سوف يحل محله نمط من التفاعل الاقتصادي والسياسي والهيمنة، أوسع جغرافياً وأكثر تعقيداً في الشرق الأوسط ككل.

الرؤى المختلفة حول التحولات في الشرق الأوسط

هناك إجماع على أن انتهاء الصراع العربي-الإسرائيلي سيغيِّر وجه الشرق الأوسط في السنوات القادمة. لكن، ليس ثمة اتفاق على الشكل الجديد للمنطقة في القرن الحادي والعشرين، كما أن الصيغة الحالية "لعملية السلام" - وهو المصطلح الذي

أسيء استعماله على مدى العقود الثلاثة الماضية - هي أخطر ما في الأمر. وكانت بداية هذه الصيغة في تشرين الأول/ أكتوبر 1991، عندما اجتمع كثيرون من ممثلي العالم العربي في مؤتمر مدريد - بصفتهم مشاركين أو مراقبين - مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي الذي لم يلبث أن تلاشى من الوجود، لبحث سبل إنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي. واستمرت هذه الصيغة عبر اتفاقيات أوسلو خلال الفترة 1993 ـ 1995، بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل؛ واتفاقية السلام الأردنية ـ الإسرائيلية عام 1994. وقد حققت هذه العملية نجاحات عديدة.

لعل أبرز مؤشر يرمز إلى تغير طبيعة القضية، هو ما حدث في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، خلال جنازة إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي اغتيل في إسرائيل. فقد حضر الجنازة التي أقيمت في القدس ممثلون من سلطنة عُمان ودولة قطر وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي أول زيارة يقوم بها الملك حسين شخصياً للقدس منذ ثمانية وعشرين عاماً، ألقى كلمة مؤثرة في تأبين رابين. وبعد ذلك بفترة وجيزة وجهت عُمان وقطر والبحرين دعوة رسمية لشمعون بيريز رئيس الوزراء الجديد إلى زيارة هذه الدول. وهكذا، تمخض عن حادثة الاغتيال دليل قوي، يرمز إلى حدوث تغيُّر فعلي في الشرق الأوسط.

وكانت الجنازة وما أعقبها بمنزلة دعم للرؤية المتغيرة عن الشرق الأوسط الجديد. وأشمل بيان يعبر عن هذه الرؤية، نجده في كتاب شمعون بيريز "الشرق الأوسط الجديد"، الذي تُرجم إلى العربية ووُزِّع في عدد من الدول العربية[1]. هذه الرؤية التي تُسمى بالتوجه الرسمي، هي أكثر التصورات تفاؤلاً من جانب أي طرف من الأطراف، وتحظى بدعم قوي من حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وبدرجة أقل من جانب حكومات الأردن ومصر والسلطة الفلسطينية، ومعظم الدول الأوربية.

ويمكن تلخيص هذا التوجه في أن الحل الشامل للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفقاً لعملية مدريد، سوف يعزز الازدهار الاقتصادي في المنطقة، على الأقل من

ناحيتين: أولاً، سوف يحرِّر الموارد التي تخصصها الدول حالياً للأغراض الأمنية بحيث يمكن توجيهها للتنمية. وثانياً، إن التقليل من الشعور بعدم الاستقرار وعدم الاطمئنان اللذين يرتبطان دائماً بالصراع بين الدول سوف يجعل المنطقة تجتذب المستثمرين، سواء من داخلها أو من خارجها. وعندما تتزايد الاستثمارات العامة والخاصة، فسوف يتحقق النمو الاقتصادي الذي يجعل المنطقة أكثر اجتذاباً للمستثمرين، وبذلك يتزايد التكامل الاقتصادي الإقليمي تلقائياً، مما يدعم السلام. وهكذا، فسوف يصبح لأطراف هذا السلام مصالح ثابتة وقوية في الحفاظ على استقرار المنطقة. معنى ذلك، باختصار، أن السلام سوف يجلب الرفاهية التي بدورها سوف تدعم السلام.

ثمة امتداد ضمني لهذه النظرة، وإن كان من النادر أن تفصح عنه الحكومات بصورة مباشرة؛ وهو أن الاستقرار الإقليمي والنمو الاقتصادي سيؤديان تلقائياً إلى ضغوط لتحقيق مزيد من الديمقراطية ومساءلة نظم الحكم في العالم العربي. فمن المعروف أن هناك علاقة تربط بين النمو الاقتصادي المستديم والتحرر السياسي. وبعد هذا كله، ليس من الممكن إدارة اقتصاد السوق الحديث لمدة طويلة مع فرض ضوابط صارمة على تدفق المعلومات وصنع القرار؛ أي أن السلام لا يؤدي إلى الرخاء الاقتصادي فحسب، إنما إلى مزيد من السياسات الديمقراطية.

تفيد الرؤية الرسمية أن أمن دول المنطقة كلها سيتعزز نتيجة لهذه العملية؛ ففي الخليج – على سبيل المثال – يجب على الدول العربية ألا تسمح بأن تؤثر المعايير السياسية المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي في القرارات الاقتصادية، كما أنه ليس لها أن تقلق إزاء احتمال أن يشملها الصراع أو عدم الاستقرار الآتي من جهتها الغربية؛ فالقضايا الأمنية التي تشغلها يجب أن تقتصر على الظواهر "العادية" مثل توازن القوى الإقليمية في الخليج، وعلى وجه التحديد العراق وإيران. وبلغة واشنطن الحالية، يحقق هذا التصور المكاسب على أي وجه من الأوجه بالنسبة إلى جميع الأطراف، سواء العرب أو إسرائيل.

ليس هذا هو التصور الوحيد لنهاية الصراع العربي - الإسرائيلي، ولكنه أكثر التصورات تفاؤلاً، وهو الذي يهيمن على الخطاب الأمريكي في هذه القضية. وهناك توجهان في المنطقة معارضان لهذا التصور. أولهما ما يعبِّر عنه الإسلاميون دائماً، وخاصة ذوي التوجهات الاجتماعية منهم[2]. فهناك عدد من الإسلاميين يرفضون تماماً وجود إسرائيل في الشرق الأوسط تحت أي ذريعة من الذرائع، ويرون أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن الإسلامي الكبير، وأنها وقف إسلامي على المسلمين عبر الزمان. ولذلك فليس من حق أي زعيم عربي التخلي عن أي جزء منها.

هذا التوجه الرافض منتشر على نطاق واسع بين الإسلاميين، كما أن هناك اعتراضاً أكثر انتشاراً بينهم، وهو الاعتراض على شروط التسوية. ونجد في هذا السياق رأيين أساسيين: أولهما، أن عملية مدريد برمتها مجرد دعم للقوى الإسرائيلية - اليهودية، في وقت يعاني فيه العرب والمسلمون من الضعف. وهذه ليست صفقة نزيهة عادلة ناتجة عن التفاوض، ولا يمكن تبريرها على أساس المبادئ الإسلامية، مثلما رأى كبار علماء الإسلام المصريين بالنسبة إلى اتفاقية كامب ديفيد التي وقعت بين مصر وإسرائيل. فعملية مدريد - أوسلو هي عبارة عن آلية لفرض المطالب الإسرائيلية بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، مع انتهاز فرصة عدم قدرة الدول الإسلامية على التحرك. وثانيهما، وهو امتداد منطقي للرأي الأول، يفيد بأن إسرائيل ماضية في ممارسة العدوان. ولذلك يرى الإسلاميون أن إسرائيل ستسعى إلى إفساد العالم الإسلامي بانحلالها الأخلاقي الذي أخذته عن الغرب. فثمة فرق كبير بين أن يكون هناك نمط حياة يسمح بوجود إسرائيل كدولة قوية، ولكنها معزولة عمَّا حولها، وبين أن يكون هناك سلام يطلق العنان للسياح ورجال الأعمال الإسرائيليين في المجتمعات الإسلامية، على نحو يؤدي إلى إفساد الشبان المسلمين.

الرؤية الثانية التي تعارض التوجه الرسمي، هي رؤية القوميين العرب وبعض الإسلاميين ذوي التوجهات السياسية، الذين يرون أن عملية السلام الحالية ستزيد من الدمار الذي لحق بالعرب لأسباب مختلفة. كما ترى المعارضة القومية - مثلها في ذلك مثل نظرائها الإسلاميين - أن عملية مدريد - أوسلو هي نصر لإسرائيل وهزيمة

للعالم العربي. فبدلاً من أن تؤدي عملية السلام الحالية إلى نشر الإفلاس الأخلاقي لإسرائيل، فإنها تسعى إلى ترجمة تفوقها العسكري الإقليمي إلى سيطرة اقتصادية وسياسية بالتواطؤ مع الأنظمة العربية التي تساندها الولايات المتحدة الأمريكية. ويرى القوميون - كالإسلاميين - أن السلام المطروح سلام غير عادل ومن جانب واحد فقط، ولن يأتي من ورائه خير. ويقولون إنه يجب ألا تُعقد أية صفقات في وقت يكون العرب فيه ضعفاء؛ فهم الآن في أدنى درجة من القوة السياسية بعد أن انهار الاتحاد السوفيتي الذي كان يقوم بدور الراعي الدولي لهم، وبعد أن تفشَّت الفرقة والاضطراب في العالم العربي من جراء حرب الخليج الثانية. أما إسرائيل فتتعلق بأهداب القوة العظمى الوحيدة الباقية في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت في وضع يؤهلها لفرض شروط التسوية. وهذا التوقيت من وجهة نظر القوميين هو أسوأ توقيت للسعي من أجل السلام؛ فإسرائيل ماضية في دعم سيطرتها الإقليمية من خلال الاختراق الاقتصادي للعالم العربي، مما يجعل من المستحيل تقريباً أن تتخلى عن وضع القوة الذي تتمتع به، فالسلام إذاً، بالنسبة إلى القوميين، يعني أن إسرائيل سوف توسع من أهدافها الحربية بطرق جديدة هي في أغلبها طرق اقتصادية[3]، على أساس أن التكامل الاقتصادي وسيلة للهيمنة السياسية. وكما قال مايكل بارنيت: "إنه في الوقت الذي يتصور شمعون بيريز إمكانية نقل نموذج «بينيلوكس» إلى الشرق الأوسط، فإن الحقيقة تقول بأن النموذج الصحيح والملائم هو الذي يتم تطبيقه فعلاً في الداخل المحتل، من خلال العلاقات الاقتصادية الحالية بين إسرائيل والأراضي المحتلة، ويرى معظم العرب أن إسرائيل تتأهب لتقهر الشرق الأوسط، من خلال قوى السوق لا من خلال القوة العسكرية[4]".

هناك ثلاث رؤى مطروحة حول الذي ستعنيه نهاية الصراع العربي-الإسرائيلي بالنسبة إلى مستقبل الشرق الأوسط. الرؤية السائدة ويمثلها الاتجاه الرسمي، والتي تتسم بالتفاؤل اللامحدود، أما الرؤيتان المقابلتان، وهما الرؤية الإسلامية، والرؤية العربية القومية، فهما أكثر تحفظاً. وبطبيعة الحال فإن معظم شعوب المنطقة تترقب لترى ما سيأتي به المستقبل، ولكن كل هذه التصورات مليئة بالافتراضات التي تثير تساؤلات تحتاج إلى بحث وتقصٍّ.

الافتراضات غير المؤكدة في تصورات مرحلة ما بعد السلام

تقوم كل رؤية من هذه الرؤى الثلاث عن وضع الشرق الأوسط بعد إحلال السلام، على أساس مجموعة من العلاقات المتشابكة والافتراضات التي قد لا يمكن التمسك بها والدفاع عنها. وسوف نتناول بالدراسة بعض هذه العلاقات التي تثير التساؤل، مع التركيز على العلاقات التي ينطوي عليها التوجه الرسمي. وقد يكون ثمة انتقاد لعدم إدراج الافتراض الذي يثور حوله أكبر قدر من الجدل، وهو أن العملية الحالية تؤدي إلى السلام الشامل. فإذا كانت قضية فلسطين تأتي في قلب الصراع، فإن الوضع الحالي لا يبشر بخير بالنسبة إلى السلام الشامل فعلاً. ويبدو في التخمين الأخير أن الفلسطينيين سوف يُتركون ليعيشوا في سلسلة من الثكنات المنفصلة في الضفة الغربية وغزة مع قدر محدود من السيادة، وأن قضية الشتات الفلسطيني الكبير، ومجتمعات اللاجئين في الشرق الأوسط لا تحظى بأي اهتمام. وإذا تحقق هذا التصور، فإن فكرة السلام الشامل تصبح فكرة سخيفة. ولكن في هذا الفصل سوف نفترض أن التسوية الشاملة في طريقها إلى التحقق بالفعل.

الافتراض الأول: هناك علاقة إيجابية متبادلة بين السلام الخارجي، والديمقراطية والاستقرار الداخليين. وهذا الافتراض هو عكس فكرة السلام الديمقراطي التي كانت موضوعاً أساسياً في دراسة العلاقات الدولية على مدى الحقبة الماضية؛ ومفادها باختصار، أنه من المستبعد أن تدخل النظم الديمقراطية في حروب ضد بعضها البعض. فمعظم الحروب التي شهدها التاريخ حتى العصر الحديث، دارت بين نظم غير ديمقراطية، أو بين نظم ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية[5]؛ وسبب ذلك هو أن السياسات الديمقراطية في الداخل هي مرتكز السلام الخارجي أو الإقليمي.

يأتي التوجه الرسمي على عكس الاتجاه الذي يأخذ بنظرية السببيَّة؛ حيث يوحي بأن السلام في المنطقة يمكن أن يؤدي إلى التحرر السياسي الداخلي، وإلى تحقيق مزيد من الاستقرار. فقبل ذلك كان التخلص من العدو الخارجي - إسرائيل على سبيل

المثـال – مبرراً للإنفاق العسكري الضخم وللقمع الداخلي، بينما يعني السلام نفي هذا المبرر، وظهور ضغوط نحو تحقيق الإصلاح السياسي والتحرر الداخلي؛ فالسياسات الإصلاحية في وقت السلم بين الجيران تمهد الطريق نحو تعزيز الاستقرار في المنطقة بأكملها. وحتى إسرائيل نفسها التي تعد الآن دولة ديمقراطية سوف تصبح – في ظل السلام الإقليمي – في وضع يؤهلها لتحقيق مزيد من التحرر، خاصة فيما يتعلق بالفلسطينيين الذين ما يزالون يعانون من القمع[6].

لم يتحقق هذا الافتراض حتى الآن، بل إن الدلائل العملية توحي بالعكس تماماً؛ فالسلام قد أدى إلى مزيد من عدم الاستقرار والقمع الداخلي. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن ثمة علاقة عكسية بين السلام والديمقراطية؛ فبعد أن تم توقيع اتفاقية السلام مؤخراً، بين ثلاثة من الأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط – وهي الأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل – أدى هذا السلام إلى قلب السياسات الديمقراطية رأساً على عقب، وإلى تصاعد القلاقل وعدم الاستقرار.

كان من النتائج الثانوية لاتفاقية السلام التي عقدها الأردن مع إسرائيل في تشرين الأول/ أكتوبر 1994، تغيير مسار معظم برامج التحول الديمقراطي إلى الاتجاه المعاكس. فبرنامج التحول الديمقراطي بدأ في الأردن عام 1989، نتيجة لأعمال الشغب التي قام بها بعض المؤيدين المتحمسين للعائلة الهاشمية. وكان هذا البرنامج قد حقق نجاحات عديدة، مثل إجراء الانتخابات البرلمانية الديمقراطية خلال الفترة 1989 ـ 1993، وتخفيف القيود المفروضة على الصحافة إلى حد كبير، وإنهاء حالة الطوارئ التي استمرت في الأردن لعدة سنوات، وإضفاء الشرعية على الأحزاب السياسية، وتوسيع نطاق الحريات السياسية والمدنية للمواطنين. ورغم أنه ما زال أمام الأردن طريق طويل حتى يصل إلى الديمقراطية الكاملة، فمن المؤكد أنه اتخذ عدداً من الخطوات المناسبة في هذا الاتجاه.

ولكن انقلب مسار بعض هذه الخطوات إلى العكس، منذ توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، وذلك في مجالين على وجه الخصوص: أولاً، إعادة فرض الرقابة على الصحف، بكل ما يحمله هذا الإجراء من نوايا وأهداف؛ فعلى الرغم من أن الصحافة

الأردنية لم تكن تتمتع في أي وقت من الأوقات بالحرية الكاملة، فقد كانت مساحة الرقابة الرسمية التي تثيرها التقارير الصحفية المنتقدة لعملية السلام وعواقبها أقل في عام 1996، منها في عام 1993. ثانياً، قامت الحكومة الأردنية بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، بتشديد قبضتها على المعارضة التي لم تكن تلجأ إلى العنف، وبخاصة المعارضة الإسلامية، بعد أن ظلت متسامحة معها لفترة طويلة. وقد ظهر تشدد الحكومة الأردنية مع هذه المعارضة مؤخراً في عدد من المناسبات، كان أبرزها ما حدث في خريف 1995، عندما اعتُقل عدد من الإسلاميين المجاهرين بالمعارضة، ومن بينهم ليث شبيلات* الذي يتمتع بشعبية كبيرة (شبيلات هو نقيب المهندسين في الأردن، وكان قد حصل على أصوات انتخابية أكثر من أي مرشح آخر في الانتخابات البرلمانية عام 1989). ويُنظر في قضايا الأنشطة المعارضة أمام المحاكم العسكرية، حيث تقل فرصة المتهمين في الحصول على محاكمة عادلة. وتمثل الانتخابات البرلمانية التي سوف تجرى عام 1997** اختباراً للتراجع الديمقراطي الذي شهده الأردن منذ توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل.

لقد تعرضت الحياة السياسية الفلسطينية أيضاً لمشكلات نتيجة عملية السلام. ولعل الفلسطينيين هم أكثر الشعوب العربية تمسكاً بالديمقراطية؛ وذلك نظراً لطول ممارستهم للتعددية السياسية، سواء على الصعيد الداخلي في الضفة الغربية وغزة، أو الخارجي في أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية في الدول المختلفة. فلقد بدأت التعددية تظهر في الحياة السياسية الفلسطينية عقب توقيع اتفاق القاهرة، في أيار/ مايو 1994، هذا الاتفاق الذي نص على إيجاد قدر محدود من الحكم الذاتي في غزة وأريحا وإنشاء السلطة الفلسطينية. ولكن السلطة الفلسطينية اليوم تعد من أكثر النظم تعسفاً وفساداً في العالم، وهذه وصمة في جبين هذا النظام الناشئ. فعندما تحدث مؤخراً، إياد السراج - وهو من أشهر العناصر الفلسطينية النشطة في مجال حقوق

---

* يعتبر ليث شبيلات رمزاً للمعارضة الأردنية، فلقد تكرر اعتقاله وإطلاقه مراراً، ووجهت إليه السلطات الأردنية تهمة التآمر لقلب نظام الحكم وحكم عليه بالإعدام، ولكن أطلق سراحه بعفو ملكي عامٍّ في تشرين الثاني/ نوفمبر 1996، ورافقه الملك حسين من السجن إلى منزله في خطوة لافتة. وأخيراً أعيد اعتقاله مع معارضين آخرين خلال الأحداث التي جرت في مدينة معان الجنوبية الأردنية، حيث قامت تظاهرات مؤيدة للعراق خلال أزمته الأخيرة مع الأمم المتحدة فيما عرف بـ «أزمة تفتيش القصور الرئاسية العراقية»، وذلك في شباط/ فبراير 1998. المحرر.

** أجريت الانتخابات البرلمانية الأردنية يوم 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 المحرر.

الإنسان – إلى مراسل نيويورك تايمز عن الطبيعة "الفاسدة والدكتاتورية والقمعية" للسلطة الفلسطينية، تم اعتقاله مباشرة عقب إدلائه بهذا الحديث، وسُجن دون توجيه تهمة إليه، مما يؤكد صحة ما قاله. ولسنا في مقام سرد أخطاء السلطة الفلسطينية هنا، ولكن يكفي أن نشير إلى أن عملية السلام الفلسطينية بمفهومها الواسع تعتبر أقل ليبرالية وتعددية مما كانت عليه قبل توقيع اتفاق أوسلو بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل[7].

وحتى إسرائيل التي تعتبر أكبر رابح في عملية السلام قد تصبح أيضاً عرضة للتقلبات وعدم الاستقرار، نتيجة للمتغيرات السياسية التي تمت صياغتها في أوسلو. فقبل اغتيال رابين كتب المفكر الإسرائيلي إلان بيليج يقول: إن إسرائيل تنقسم أساساً إلى معسكرين ثقافيين، أحدهما عالمي النظرة يركز على الديمقراطية، والآخر ذو نظرة خاصة يركز على رؤية تفرُّدية للدولة اليهودية تستبعد كل العناصر غير اليهودية. ويطلق بيليج على هذا التناقض مصطلح "معضلة الجوهر"؛ ويقول إنه كان موجوداً في المرحلة التي سبقت قيام الدولة العبرية، ومنذ ذلك الحين لم يتم حل هذه المعضلة حلاً كاملاً، ولا حتى أمكن التعامل معها كما ينبغي. وما زالت الصهيونية العمالية والصهيونية التصحيحية تختلفان اختلافاً شديداً اليوم حول روح إسرائيل، ولكن تحت مسميات مختلفة. وصراع إسرائيل مع العالم العربي يعني أنه لم يكن من الممكن مواجهة هذا الانقسام أو التصدي له، إذ قد تكون لإنهاء الصراع عواقب وخيمة تزعزع بشدة استقرار السياسات الإسرائيلية الداخلية. يقول بيليج: "لقد عاشت إسرائيل منذ البداية في تناقض منطقي؛ لأنها أعلنت أنها دولة ديمقراطية، وهي في حقيقة الأمر ديمقراطية صادقة فيما يتعلق باليهود فقط. وعندما بدأت جهود السلام، أصبح بالإمكان لأول مرة، توسيع نطاق الديمقراطية الإسرائيلية، كما سمحت عملية السلام للإسرائيليين بشكل جذري أن يبدؤوا في التعامل بطريقة مباشرة مع "معضلة الجوهر"، ويتساءلون: "من نحن؟" و"ماذا نريد أن نكون؟". لقد كان من الطبيعي طوال قيام الصراع العربي-الإسرائيلي أن تكون الديمقراطية الإسرائيلية ديمقراطية قبلية وقتالية ومنغلقة على نفسها، وتقوم على تعبئة كل فرد في المجتمع الإسرائيلي؛ وهذا وضع لم يكن يقتصر فقط على المتدينين، وإنما يمتد ليشمل العلمانيين أيضاً. وأهم ما في الأمر أن الصراع القائم مكَّن إسرائيل وسمح لها بتجنب

اتخاذ قرارات كبرى بشأن جوهرها. أي أن عملية السلام بالنسبة إلى إسرائيل تعتبر نعمة ونقمة في آن واحد؛ لأنها يمكن أن تنهي صراعها مع العرب، ولكنها ستدفع بإسرائيل إلى التعامل مع معضلة الجوهر، مما يؤدي حتماً إلى صراع داخلي عميق الجذور[8]".

على الرغم من أن اغتيال رابين على يد إسرائيلي يميني كان حادثة فردية، فإنه يمكن اعتباره مؤشراً على ما قد يشهده المستقبل من قلاقل وعدم استقرار؛ بسبب التنافس على السيادة السياسية والاجتماعية بين المجتمعين المتوازيين في إسرائيل، اللذين يحملان رؤيتين مختلفتين عن الجوهر الإسرائيلي. وقد أظهرت الانتخابات التي أجريت عام 1996 مزيداً من الدلائل على عمق الانقسامات التي تعاني منها إسرائيل، أي أن عملية السلام لم تبشِّر ببداية عهد جديد من الليبرالية والاستقرار في إسرائيل، وإنما أدت إلى عكس ذلك تماماً.

الافتراض الثاني: أن السلام سوف يؤدي إلى التنمية الاقتصادية الإقليمية. وهو افتراض ثان بارز في التوجه الرسمي، ونجده بشكل واضح في أعمال بيريز، ومفاده أن عملية السلام ستكون بداية لعهد جديد من التنمية الاقتصادية الحقيقية في الشرق الأوسط، مع تحويل الموارد القيِّمة من الاستخدامات العسكرية للاستخدامات المدنية، كما أن الاستثمارات سوف تتوسع بشكل كبير بفضل دعم الاستقرار في المنطقة. والواقع أنه ربما يكون التطلع إلى الرفاهية أكبر حافز لمؤيدي عملية السلام، أكثر من أي تغير جوهري بشأن عدالة قضية أي طرف من الأطراف.

لا جدال في أن الشرق الأوسط في حاجة ماسة إلى النمو الاقتصادي؛ لأن أداءه الاقتصادي يأتي بين أسوأ معدلات أداء المناطق الاقتصادية في العالم[9]. فخلال الفترة 1985 ـ 1995 شهد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أسرع انكماش اقتصادي في العالم، بدرجة أسوأ من المناطق الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. فعلى الرغم من وجود بعض الاقتصادات القائمة على النفط في الشرق الأوسط، فإن المنطقة تعتبر متأخرة اقتصادياً بأي مقياس من المقاييس، خاصة عندما تقارن بدول شرق آسيا. فمعدلات مدخراته واستثماراته تماثل بعض المناطق الأخرى

في العالم الثالث، ولكنها لا تتجاوز نصف معدلات مدخرات دول شرق آسيا. وعندما اتسع نطاق التجارة العالمية في الثمانينيات بنسبة 5٪ سنوياً، تقلصت تجارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 1.5٪ سنوياً.

تعكس الأسعار السائدة في المنطقة عدم تكاملها مع نظام التجارة الدولي؛ لأنها أسعار بعيدة عن المعدلات العالمية أكثر من أي منطقة أخرى في العالم، باستثناء المناطق الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وعلى مدى العقدين الماضيين، لم يتغير نصيب الفرد في الشرق الأوسط من الصادرات من منتجات التصنيع، بينما ارتفعت النسب المماثلة في شرق آسيا بمقدار سبع مرات. ويقدَّر متوسط الإنتاجية في المنطقة في الفترة 1960 - 1990، برقم ضئيل جداً مقارنة بشرق آسيا، بل إنه كان أقل من متوسطات أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. لذلك ليس من الغريب أن تنخفض ثقة المستثمرين في المنطقة، وأكثر ما يثير القلق أن الشرق الأوسط يجتذب أقل نسبة من الاستثمارات الخارجية المباشرة في العالم النامي. وترتبط هذه النسبة بأفريقيا؛ ففي عام 1993 على سبيل المثال، اجتذب الشرق الأوسط ما لا يزيد على 3٪ من إجمالي هذه الاستثمارات الأجنبية؛ وهو رقم ضئيل جداً لم يتغير على مدى عقد كامل. أما أمريكا اللاتينية؛ فقد حصلت في المقابل على 26٪ من هذه الاستثمارات، وشرق وجنوب آسيا على نصيب الأسد منها وهو 58٪. وحتى آسيا الوسطى وأوربا الشرقية اللتان ما تزالان تعانيان من الاضطراب بسبب التحول عن النظام الشيوعي، فقد تلقّتا من الاستثمارات الخارجية ما يزيد على ثلاثة أضعاف نصيب الشرق الأوسط منها.

لعل أبرز مؤشر على الأداء الاقتصادي السيئ للشرق الأوسط في العقود الأخيرة، نجده في المقارنة الطولية (Longitudinal comparison) مع شرق آسيا. ففي عام 1960 كان نصيب الفرد من الدخل في الاقتصادات السبعة الأولى في الشرق الأوسط أعلى قليلاً من أفضل سبع دول في شرق آسيا (هونج كونج - كوريا - سنغافورة - تايوان - ماليزيا - أندونيسيا - تايلاند)، وهو 1500 دولار في الشرق الأوسط، مقابل 1450 دولاراً في آسيا. أما اليوم فقد انعكست الأوضاع؛ بحيث أصبحت الدول الآسيوية تحقق معدلات بالنسبة إلى نصيب الفرد من الدخل تبلغ حوالي ثلاثة أضعاف مثيلاتها في الشرق الأوسط. والأسوأ من ذلك أن الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة في

الشرق الأوسط أصبحت ضخمة؛ بحيث لو استثنينا مجموعة الدول الغنية جداً في الشرق الأوسط من هذه الأرقام، لوجدنا أن الدول الباقية سوف تكون أفقر مما توحي به هذه الأرقام.

من المفترض أن انتهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي سيغيِّر من وضع هذا التدهور الاقتصادي. ويمكن القول من الناحية النظرية، بأن الاستقرار والتحول الليبرالي في المنطقة (الافتراض الأول) سيجتذب مزيداً من الاستثمارات، سواء من داخل المنطقة أو من جانب المستثمرين الأجانب، فتعود مليارات الدولارات من الأموال العامة والخاصة – المودعة حالياً بالخارج بعيداً عن الاضطراب السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط – إلى المنطقة نتيجة السلام، كما يقول أصحاب هذا الرأي، وعندئذ فإن تعزيز التجارة الإقليمية سيدعم الطفرة الاقتصادية. وعلى أي حال فإن الشرق الأوسط لديه الكثير مما يتطلبه النمو؛ مثل الخبرة الفنية كما في إسرائيل، والمناطق الغنية برؤوس الأموال كالدول النفطية، والمناطق الغنية بالعمالة الرخيصة إلى حد معقول كما في مصر. ويلاحظ أن الصراع يمنع هذه المناطق من التلاحم فيما بينها على نحو يعود على أهلها بالفائدة، لكن إنهاء الصراع يمكن أن يطلق هذه العوامل ليندمج بعضها مع بعض اندماجاً مثمراً وبناءً.

يشير أنصار هذا الرأي إلى البعثات التجارية الإسرائيلية التي كانت تتحرك بنشاط في الشرق الأوسط، والترتيبات القائمة بين الحكومات في مجال المشروعات التجارية، مثل الاتفاقية التي عقدتها قطر وإسرائيل عام 1995، لاستغلال الغاز الطبيعي، ولقاءات المسؤولين التجاريين ومسؤولي الحكومة لتعزيز التجارة في المنطقة، على أساس أن كل هذه تعتبر دلائل تؤذن بقرب حدوث طفرة اقتصادية في المنطقة. وقد أعلن الأمير الحسن ولي العهد الأردني في تصريح شهير له خلال انعقاد القمة الاقتصادية في عمَّان في خريف 1995، "أن الشرق الأوسط أصبح الآن مفتوحاً أمام المشروعات التجارية".

على الرغم من أن الدلائل العملية تدعم الافتراض القائل بوجود علاقة سببية بين السلام والنمو الاقتصادي أكثر من الافتراض الأول، فإن هذه العلاقة ليست مؤكدة؛

لأننا إذا افترضنا أن الأطراف الفاعلة يمكن أن تتوصل إلى تعاون وتكامل اقتصاديين على نطاق واسع - وهي مهمة ليست سهلة نظراً لميراث الصراع التاريخي الذي يثقل كاهلها - فإن ثمة عدداً من الظواهر التي لا سيطرة لهذه الدول عليها، والتي قد تعرقل التنمية، ويجدر بنا أن نشير هنا إلى اثنتين منها:

الأولى أن هناك إمكانية أن تتركز التجارة والاستثمارات الدولية على نحو متزايد في تكتلات؛ وأهم ثلاثة تكتلات ينتظر أن تتركز فيها هذه الاستثمارات هي في أوربا (الاتحاد الأوربي والجهات التابعة له)، وأمريكا الشمالية "النافتا" (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والأطراف المشاركة فيها)، وشرق آسيا (كتلة اليابان والصين والنمور الآسيوية). وقد يظل الشرق الأوسط برمته بعيداً عن هذه التكتلات، بينما تتمكن بعض دوله - كلاً منها على حدة - من أن تجد لها موضع قدم في أحدها، ولكن المنطقة إجمالاً لن تدخل في إطار أي منها. ولا شك أن تكوين تكتل مواز في الشرق الأوسط يعتبر أمراً مستحباً، ولكن مثل هذا التكتل الموازي لن يكون بمقدوره منافسة التكتلات المذكورة التي بلغت حداً كبيراً من التقدم الصناعي؛ لأن العلاقات التجارية التفضيلية - ناهيك عن الاستثمارات - سوف تتركز داخل التكتلات نفسها، بحيث تؤدي إلى النشاط والنمو الاقتصادي الملحوظ داخل كل كتلة على حدة، بينما تقل العلاقات بدرجة كبيرة مع أي أطراف أخرى خارجها. وهذه التكتلات التجارية المقيَّدة ليست ضرورة حتمية، ولكنها ممكنة. وقد تنشأ بعض التكتلات المفتوحة نسبياً، ولكنها سوف تعمل أساساً لمصالح دولها.

الثانية أن رأس المال الاستثماري قد لا يكون متوافراً لدعم النمو الاقتصادي في السنوات القادمة، وكما أشرنا من قبل؛ فالشرق الأوسط لا يجتذب سوى 3٪ من رأس المال الاستثماري الدولي، وهذا الوضع قد لا يتغيَّر كثيراً في المستقبل القريب. ويرى البعض أن دول النفط الخليجية قد تدخل إلى الساحة بتقديم رأس المال الضروري لتعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة، ولكن الظروف غير المستقرة في سوق النفط وعجز الموازنات لدى عدد كبير من هذه الدول، تجعل من غير المحتمل أن يأتي منها القدر الكافي من رأس المال لحفز النمو الاقتصادي في المنطقة[10].

الافتراض الثالث: أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى التحرر السياسي؛ ويلاحظ أن العديد من الكتابات في العلوم السياسية تؤكد هذه العلاقة الإيجابية المتبادلة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية[11]. ووفقاً للتوجه الرسمي، فإذا لم يؤد وجود السلام في المنطقة إلى الانفتاح السياسي لدى النظم الشديدة التسلط، فلا شك في أن التنمية الاقتصادية التي سوف تعقب السلام سوف تؤدي إلى هذا الانفتاح. وفي أي من الحالتين، فإن ذلك يعتبر عهداً جديداً من الحرية السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

إذا كانت الفكرة القائلة بوجود علاقة بين الرخاء الاقتصادي والديمقراطية السياسية بصفة عامة تعتبر - بلا شك - فكرة صحيحة، فإن تفاصيل كل حالة بعينها تتفاوت تفاوتاً كبيراً عن الأخرى. فعلى سبيل المثال، إذا نظرنا إلى عدد من دول أمريكا اللاتينية في الثمانينيات، وجدنا أن أحد المتغيِّرات الرئيسية التي كان لها دور في تحقيق الديمقراطية هو الركود الاقتصادي الشديد، حيث اضطرت نظم الحكم إلى توسيع الائتلافات الحاكمة لتنحي عليها جميعاً باللائمة حول الأداء الاقتصادي السيئ. وبعبارة أخرى فإن التنمية الاقتصادية ليست تفسيراً كافياً للتحولات الديمقراطية؛ فأكثر أسباب هذه التحولات شيوعاً هو أن تأتي أزمة عقب مرحلة من الرخاء، فتقود البلاد إلى الانفتاح الديمقراطي[12].

كما أنه لا يوجد مبرر للتسليم بأن النمو الاقتصادي سوف يؤدي بالضرورة إلى الانفتاح السياسي؛ إذ إن العكس هو ما حدث في عدد من الحالات. فعلى سبيل المثال، يوضح ستيفن هايدمان أن نظام البعث في سوريا اكتسب مزيداً من القوة بفضل النمو الاقتصادي الناتج عن برنامج "الانفراج" للتحرر الاقتصادي. ومنطق هذه الأحداث بوضوح، هو أن الرخاء الاقتصادي يوفر مزيداً من الموارد أمام الدولة، وهذه الموارد السيادية يمكن استخدامها لتعزيز السلطة الاستبدادية[13]. ويبدو أن جمهورية الصين الشعبية تسير على هذا الطريق الذي حقق لها نمواً اقتصادياً هائلاً على مدى السنوات الماضية، وأدى إلى دعم النظام التسلطي فيها بدلاً من أن يقوِّض دعائمه.

إذاً، حتى إذا جاءت عملية السلام بالرفاهية المنتظرة - وهذا أمر يصعب افتراضه - فمن المبالغة المفرطة أن نتوقع أن هذه الرفاهية سوف تؤدي إلى الانفتاح، في دول

الشرق الأوسط ذات النظم التسلطية. بل إن تحقيق الرفاهية قد يزيد من تحصُّن تلك النظم، ويفتح الطريق أمام عصر جديد من التسلط لا الديمقراطية.

الافتراض الرابع: أن عملية السلام ستعزز الأمن الإقليمي، بيد أن فكرة تحقيق الأمن الإقليمي كنتيجة تلقائية لعملية السلام، لا تبدو واضحة وضوحاً كافياً عندما نبحثها بدقة، مثلها في ذلك مثل الافتراضات الأخرى التي يتضمنها التوجه الرسمي. وإذا قبلنا ما قاله إسحاق رابين عن التمييز بين الأمن الشخصي أو أمن الفرد وأمن الدولة، فعندئذ من المرجح أن تقوِّض هذه العملية دعائم الأمن. ويلاحظ أن أمن الدول في المنطقة لا يبدو أنه قد تأثر تأثراً واضحاً بعملية السلام، سواء أكان ذلك التأثر إيجابياً أم سلبياً؛ إذ إن هيكل القوة السائد في المشرق حالياً ما زال كما هو دون تغيير. وإذا كان ثمة تأثير لعملية السلام، فهو تزايد الخلل في ميزان القوى في المنطقة؛ حيث إن المجتمع الدولي يدعم الهيمنة العسكرية الإسرائيلية ويمنحها المشروعية. ويعتبر هذا الخلل في ميزان القوى أخطر من توازن القوى، مهما حسُنت نوايا الدول المسيطرة.

هناك إشكالية أكبر من ذلك؛ وهي فكرة أمن الأفراد في عملية السلام؛ إذ أصبح المواطنون الأفراد أكثر عرضة للخطر بسبب السلام، مما كانوا عليه قبل اجتماعات مدريد. وأكبر خاسر في عملية السلام، هم اللاجئون الفلسطينيون الذين يعيشون في الدول العربية المجاورة، حيث تضاعفت الأخطار المحدقة بهم مؤخراً. ومن الركائز المستترة في عملية السلام أن يحدث فصل بين مجتمع فلسطينيي الشتات عن فلسطينيي الضفة الغربية وغزة. وبعبارة واضحة وصريحة، يمكن القول بأن فلسطينيي الشتات - ومعظمهم من اللاجئين - وأبناءهم مستبعدون من عملية السلام، كما أن مصير هؤلاء الفلسطينيين هو في أيدي دول المنطقة، كلاً منها على حدة. وقد أعرب لبنان صراحة عن رغبته في تخليص البلاد من كل صور الوجود المادي الفلسطيني؛ فمنع إعطاء تصاريح عمل للفلسطينيين المقيمين فيه، وفرض قيوداً مشدَّدة على سكن الفلسطينيين في كثير من المناطق. وفي الأردن لا يخلو مستقبل الفلسطينيين من المشكلات، على الرغم من أن ما قدمه الأردن عملياً للفلسطينيين يفوق ما قدمته لهم أية دولة عربية أخرى، في الوقت الذي توجد فيه جبهة صغيرة مغالية في الوطنية في

الأردن، تطالب بطرد كل الفلسطينيين من البلاد. ولكن الاحتمال الأرجح هو أن يتم استبعادهم من الحياة السياسية في الأردن (ومنحهم حقوقاً سياسية في فلسطين بدلاً من الأردن). أما في سوريا فمستقبل الفلسطينيين ينطوي على القدر نفسه من عدم اليقين.

قد تتجاوز المخاطر المحتملة نطاق الفلسطينيين الأفراد؛ حيث أحدثت عملية السلام تصعيداً في أعمال العنف ضد الأفراد الإسرائيليين أيضاً. فقد ارتفع عدد المدنيين الإسرائيليين الذين قتلوا في إسرائيل من جراء الأعمال الفدائية بعد توقيع اتفاق أوسلو، ليتجاوز عدد الذين قتلوا طوال الانتفاضة الفلسطينية بأكملها. ومن الأرجح أن يظل هذا العنف مستمراً، وإن قلت حدَّته عن الانفجارات التي وقعت في شباط/ فبراير وآذار/ مارس 1996. فإذا صح رأي إيلان بيليج، فإن عدداً كبيراً من الإسرائيليين سوف يتعرضون للخطر من جانب أقرانهم الإسرائيليين أنفسهم في السنوات القادمة.

خلاصة القول، إن معظم الافتراضات الرئيسية الصريحة والضمنية في عملية السلام تثير الجدل. كما أن الافتراضات المتضمنة في الرؤى المختلفة حولها مشكوك فيها أيضاً. فعلى سبيل المثال، هل تستطيع دولة كإسرائيل بتعدادها السكاني القليل أن تسيطر من الناحية الاقتصادية على دول أكبر كثيراً منها، ناهيك عن المنطقة بأكملها؟ فمصر وإسرائيل توصلتا إلى اتفاقية سلام منذ عقدين من الزمان، ولم يحدث أن خضعت مصر لإسرائيل على الصعيد الاقتصادي. ويتطلب الفساد الاجتماعي - الذي يخشى منه الإسلاميون - أن يكون المسلمون سريعي التأثر بشكل كبير، وأن يكون الإسرائيليون لا أخلاق لهم بالمرة، وهذا تصور بعيد الاحتمال.

إن النتائج المحتملة لعملية السلام بالنسبة إلى الشرق الأوسط برمَّته، سوف تكون بالتأكيد أكثر تعقيداً ودقة مما يتصوره أنصار التوجه الرسمي أو منافسوهم. وفي الجزء الآتي سوف تتناول هذه الدراسة أحد التصورات المحتملة للربط بين المتغيرات السياسية والاقتصادية المتعلقة بعملية السلام. ولا يعني ذلك تنبؤاً بالمستقبل، ولكنه مجرد تصور يمثل أرجح الاحتمالات التي سوف تترتب على عملية السلام. كما أنه سوف يثير - على أقل تقدير - بعض الجدل بشأن الاتجاه الذي يسير نحوه الشرق الأوسط "الجديد".

مجال الرفاهية المشتركة
في منطقة الشرق الأوسط الكبرى

يسود الاعتقاد بأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي سوف تقل أهميته باطراد بالنسبة إلى منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، مع استمرار التسوية السياسية؛ أي أنه إذا استمرت عملية السلام - فيما لو افترضنا أنه سوف يتم الاتفاق حول صيغة عمل جديدة مع حكومة نتنياهو في إسرائيل - فإن دول الخليج وغيرها سوف تصبح أقل التزاماً بالقضية، وبذلك تكون أكثر حرية في العمل على خدمة مصالحها. لذلك سوف تخف العقدة الأيديولوجية التي تهدف إلى التوصل إلى إجماع عربي حول القضية، حتى تتوارى هذه العقدة تماماً.

على العكس من هذا التصور، ثمة اعتقاد بأن السلام قد يؤدي إلى مزيد من التعامل المباشر بين إسرائيل وشركائها من جانب، ودول الخليج العربي من جانب آخر. وببساطة يمكن أن يؤدي السلام إلى ظهور نظام اقتصادي إقليمي لأول مرة، يربط مباشرة بين دول منطقة الخليج ودول المشرق العربي، ولو بطريقة تختلف بعض الشيء عن تصورات شمعون بيريز، وهذا النظام سوف يحل محل مجموعة دول الشرق الأوسط المفككة اقتصادياً عن طريق إيجاد تفاعل اقتصادي فيما بينها ذي مستوى أعلى، كما يقول أنصار التوجه الرسمي، ولكنه سوف يكون ذا سمات تختلف عن تلك التي يقترحها نموذج "التكامل" غير الضار. وسوف يقوم هذا النظام على أساس الهيمنة؛ حيث إن هيكل القوة والمنفعة فيه لن يكون منصفاً؛ لأنه سوف يشتمل على دول القلب ودول وسيطة وأخرى هامشية، وسوف يقوم على أساس المصلحة الذاتية الوطنية. خلاصة القول، إن التفاوت الشديد في قوة اقتصادات المنطقة سوف يجعل متغيرات النظام الاقتصادي في الشرق الأوسط مستقبلاً شبيهة بمتغيرات التوسع التي شهدها النظام الرأسمالي العالمي في مرحلة سابقة(14). وفي هذه الحالة سوف تتكون دول القلب في المنطقة من إسرائيل ودول الخليج العربي الغنية بالنفط، بينما تضم الدول الوسيطة الأردن ومصر وفلسطين.

ظهور الطبقة البرجوازية الإسرائيلية

هناك ثلاثة متغيرات أساسية لفهم أسباب ظهور هذا النظام الهرمي في منطقة الشرق الأوسط. أولاً، ظهور طبقة برجوازية قوية في إسرائيل تسعى إلى تحويل السيطرة العسكرية الإسرائيلية في المشرق العربي إلى منافع اقتصادية. فلم تعد إسرائيل صرحاً اشتراكياً يعيش اقتصادياً على سخاء الولايات المتحدة الأمريكية؛ بل إنها الآن صرح اقتصادي نشط، ينمو بسرعة وينتج سلعاً رأسمالية ذات مستوى عال. والواقع أنه منذ عام 1992 أصبح لدى إسرائيل واحد من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم*.

لقد كان المجتمع البرجوازي في إسرائيل، هو الذي دفع حزب العمل إلى صنع السلام مع جيرانهم العرب، في وقت تفوقت فيه قوة إسرائيل على كل من حولها. وكان هذا المجتمع يرى أن سيطرة إسرائيل الدائمة على بضعة أميال من الأرض في الضفة الغربية لا يفيد أمن إسرائيل ورفاهيتها (ومصالح المجتمع البرجوازي)، بقدر ما يفيدها وصولها إلى الأسواق العربية التي لم تستغل بعد. ولذلك فإن التخلي عن بعض أجزاء الضفة الغربية كان ثمناً زهيداً للسلام الذي يأتي بالرفاهية الحقيقية لإسرائيل. ولكن، ليس من الواضح ما إذا كانت البرجوازية الإسرائيلية ستواصل مشروعها أم لا؛ ففي عام 1996 كشفت الانتخابات الإسرائيلية عن أن مجتمع المتشددين في إسرائيل يمكن أن يقف في طريق مصالح الطبقة البرجوازية. والحقيقة أن سوق الأوراق المالية الإسرائيلية خسرت 5٪ من قيمتها عقب إذاعة نبأ يفيد بفوز نتنياهو في الانتخابات، خشية أن تتعرض المشروعات للخطر كما تعرضت له عملية السلام نفسها. وإذا كان المجتمع البرجوازي سيرحب بسياسات السوق الحرة التي يتبعها الليكود، فإنه سوف يستفيد استفادة أكبر من التجارة مع العالم العربي والاستثمارات التي تتدفق نتيجة إحلال السلام.

إذا افترضنا أن فوز الليكود لن يؤدي في النهاية إلى تحول عملية السلام عن مسارها الحالي، فإن إسرائيل تتمتع بمزيتين نسبيتين تجعلانها جزءاً من القلب الاقتصادي

* لمزيد من التفصيل راجع العدد 11 من سلسلة **«دراسات استراتيجية»** الصادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تحت عنوان "تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948-1996"، لنبيل السهلي. (المحرر)

للمنطقة. المزية الأولى أن لديها الموارد الكافية من الصناعات المتطورة ذات رأس المال الكثيف، وهي الصناعات الضرورية لمستقبل الشرق الأوسط؛ ولذلك يتوقع أن تصبح مركزاً للمنتجات ذات رأس المال الكثيف عالية المستوى في المنطقة؛ بفضل القوة العاملة فيها ذات المستوى التعليمي العالي، وبنيتها الأساسية المتطورة في المجالات البحثية، وقدرتها المؤكدة على جذب الاستثمار في هذا القطاع (فمثلاً تقوم شركة "إنتل" حالياً، وهي شركة عملاقة تعمل في مجال رقائق الحاسوب، ببناء أكبر مصنع في مجال الاستثمارات الخارجية في تاريخ إسرائيل). والمزية الثانية هي أن إسرائيل تتمتع بقدرة فريدة على اختراق الأسواق الغربية؛ وهي مزية لا تتوافر لدى غيرها من دول المنطقة، فإسرائيل لها علاقات تجارية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا؛ وهي من نوعية العلاقات التي تقتصر على أقرب الشركاء التجاريين فقط. وقد تكون قدرة إسرائيل على الوصول إلى هذه الأسواق عاملاً في اجتذاب الدول الأخرى في المنطقة. أي أن استغلال القدرات التسويقية لإسرائيل على نطاق عالمي سوف يكون أكثر جذباً للدول العربية، إذا ما زادت القيود في التعامل مع الكتل التجارية الدولية بشكل عام.

هكذا، فإن ظهور البرجوازية الإسرائيلية القوية بعد عدة عقود من الركود الاقتصادي الاشتراكي، كان ينذر باستعداد إسرائيل للدخول في سلام مع جيرانها. ويلاحظ أن إسرائيل تتمتع بمزيج من الاقتصاد النشط، وقوة الدولة، ووجود مؤسسة عسكرية قوية قادرة على حماية المصالح الإسرائيلية الأساسية في المنطقة؛ وهذا كله يعني أن إسرائيل تستطيع أن تترجم هيمنتها العسكرية في المشرق إلى رخاء اقتصادي. وإذا كان التاريخ يبين أن الإمبراطورية البريطانية حققت من القوة والثراء عن طريق الهيمنة الاقتصادية أكثر مما حققته بالقوة العسكرية، فليس هناك ما يمنع إسرائيل من أن تسعى إلى تحقيق الشيء نفسه على المستوى الإقليمي.

الدول التي تؤدي دور المقاول الثانوي

هذا هو المتغيِّر الإقليمي الثاني الذي يتكشف حالياً في الشرق الأوسط، والذي يحث على نشأة نظام اقتصادي إقليمي، وهو ما يسمى بدور المقاول الثانوي

(subcontractor) الذي تؤديه بعض الدول العربية. ووفقاً لنظرية التبعية، فإن طبقة الوسطاء تقوم دائماً بدور رئيسي في علاقات التبعية الناشئة بين الدول الغنية والدول الفقيرة. وهؤلاء الوسطاء يسعون إلى خدمة مصالحهم الذاتية فيما بين المصالح الاقتصادية الأجنبية القوية، والأسواق المحلية. وسواء أكانوا مواطنين أم مقيمين بالدول الأقل تنمية، فهم مُهيؤون جيداً لمساعدة المصالح التجارية لدول المركز على اختراق "المجتمعات الطرفية" (peripheral societies)(15). ولكن النظام الاقتصادي الإقليمي الناشئ في الشرق الأوسط، يتكون من دول وسيطة أكثر مما يتكون من طبقة وسطاء فحسب. وهذه الدول يطلق عليها اسم "المقاول الثانوي"؛ لأن هذا الوصف يستخدمه كثير من المحللين في المنطقة. ودور هذه الدول، ببساطة، هو القيام بالوساطة بين إسرائيل والدول العربية الطرفية، وبين إسرائيل ودول المركز في الخليج، وفي الوقت نفسه، خدمة مصالح هذه الدول الوسيطة نفسها. وفي الوقت الذي لن تتمتع تلك الدول بالمزايا التي تتمتع بها دول المركز في النظام الاقتصادي في الشرق الأوسط، فإنها سوف تكون أفضل حالاً من الدول العربية الطرفية (التي سوف تشكل غالبية الدول العربية).

ثمة تنافس يجري حالياً للفوز بمكانة الدولة العربية الوسيطة الرئيسية لإسرائيل، والمتنافسون الرئيسيون هم الأردن ومصر والسلطة الفلسطينية. فاقتصاد إسرائيل يزيد على عشرة أضعاف اقتصاد أي من الأردن أو الضفة الغربية وغزة، كما أنه يفوق بكثير اقتصادات مصر والأردن وفلسطين مجتمعة. ومن المرجح أن يقوم الفلسطينيون بدور الوسيط، بأي شكل من الأشكال، نظراً لطبيعة عملية السلام؛ فالمشروعات الإسرائيلية ـ الفلسطينية المشتركة في المنطقة قد تكون مقبولة للعرب أكثر من الوجود الإسرائيلي المباشر. وقد تحققت هذه الترتيبات بشكل رمزي عندما وقَّع واحد من أهم رجال الانتفاضة - وهو عضو في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - عقداً لتوزيع أدوية إسرائيلية في الضفة الغربية، بهدف تصديرها إلى الأردن ثم إلى الخارج.

تنحصر المنافسة الرئيسية الآن بين مصر والأردن. ويبلغ حجم السوق المحلية في مصر خمسة عشر ضعف حجم السوق الأردنية، كما أنه يتمتع بوجود طبقة مستقرة وعريضة من رجال الأعمال. ولكن البنية الأساسية في مصر منهارة بصفة عامة،

ولا يبدو هناك أي تغيير مرتقب في الأفق. أما الأردن فهو أقرب إلى إسرائيل وإلى الأسواق التي تريد إسرائيل أن تغزوها؛ وهي أسواق الخليج. كما تعد الأردن الآن على مشارف النهوض الاقتصادي، مع تحسن البنية الأساسية فيها، وتقليل الحكومة من تدخلها في شؤون المجتمع البرجوازي وحرصها على العلاقات الودية معه. وقد شوهدت المنافسة على وضع الوسيط الرئيسي لإسرائيل علناً في قمة عمّان في خريف 1995، عندما اشتبكت مصر والأردن في خلاف علني حول مسألة: أيهما أفضل، السلام المصري أم السلام الأردني مع إسرائيل؟ (فالسلام الأردني أكثر حماسة، ولكن السلام المصري أطول عمراً)، ومن منهما هو الشريك الاقتصادي الأفضل لإسرائيل؟ وقد اعتبر العالم العربي هذه المساجلة الصريحة واقعة مثيرة للحرج الشديد.

هناك سببان على الأقل يدفعان تلك الدول إلى السعي وراء القيام بدور الوسيط: الأول أن الدول الوسيطة سوف تستفيد اقتصادياً مثل طبقة الوسطاء؛ فسوف تتدفق الأرباح والاستثمارات إلى هذه الدول بمعدلات أكبر من تلك المعدلات التي تتدفق بها إلى إسرائيل، مع نمو حركة التجارة على هذا النحو. ليس هذا فحسب، ولكن قد يظهر تدفق عكسي من الخليج إلى إسرائيل وغيرها، بحيث تصل هذه الدول الوسيطة من خلاله إلى الأسواق الدولية. كما أن دعم تدفق الموارد، سوف يهيئ الفرصة أمام الدول الوسيطة لتحقيق مزيد من العوائد لأنشطة الدولة المختلفة.

يقودنا ذلك إلى الفائدة الرئيسية الثانية التي سوف تجنيها الدولة الوسيطة، وهي ازدياد تدفق الإيرادات من المعاملات التجارية، مما يؤدي إلى تقليل حاجة تلك الدولة إلى القيام بفرض الضرائب المباشرة على المواطنين لرفع الإيرادات. ذلك أن تدبير الموارد بفرض ضرائب مباشرة قد يمهد للتحول الديمقراطي في نهاية الأمر، ولكنه على المدى القريب قد يثير القلاقل والاضطرابات السياسية. وعلى العكس من ذلك، فإن تقليل حاجة الدولة إلى فرض ضرائب على المواطنين يعطيها الحرية في اختيار طريقة التصرف في الإيرادات. ولذلك، فسوف تحرص الدول الوسيطة كل الحرص على أن تحافظ على النهج المتسلط في سياساتها؛ لأن مزية التحول الديمقراطي سوف تكون ضئيلة. وهذا ما سوف يحدث بالضبط، إذا وجد المجتمع البرجوازي أنه يتمتع بفوائد الوساطة ولا يرى أن التحول الديمقراطي قد أصبح في مصلحته.

التفكير المستقبلي في منطقة الخليج

المتغيِّر الثالث الذي يمكن أن يؤدي إلى ظهور النظام الاقتصادي الذي نتحدث عنه هنا هو التخطيط الاقتصادي الخليجي لمستقبل ما بعد حقبة النفط. فدول النفط الخليجية هي الآن جزء من القلب في النظام الاقتصادي العالمي. ولا شك في أنها سوف تكون جزءاً من القلب الإقليمي جنباً إلى جنب مع إسرائيل، وسوف يظل الخليج على قدر من الأهمية الاقتصادية، ما دام يبيع النفط في السوق العالمية، وظل يتمتع بالثراء النسبي، كمصدر لرؤوس الأموال التي يمكن توجيهها للاستثمارات. وعلى الرغم من المشكلات المتعلقة بالموازنات المالية للدول النفطية، والتي ظهرت مؤخراً، فإن هذه الدول سوف تواصل القيام بهذا الدور في المستقبل. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ليس حول ما إذا كانت هذه الدول ستبقى محافظة على أهميتها - لأنها سوف تظل هكذا - في النظام الاقتصادي الإقليمي، ولكن، لأي هدف ستسعى للاندماج في نظام اقتصادي إقليمي، وكيف سيحدث ذلك؟ وبعبارة أخرى، لماذا تسعى هذه الدول لكي تصبح شريكة اقتصادية لإسرائيل؟

مرة أخرى هناك على الأقل سببان يقومان على المصلحة الذاتية الاقتصادية، ويدعوان إسرائيل وهذه الدول إلى السعي نحو مزيد من التعاون في المستقبل. أولاً، لما كانت هذه النظم تواصل التفكير فيما بعد مرحلة النفط، أو بمزيد من الدقة، تعمل على استكمال صناعاتها البتروكيماوية، فمن الواضح أن الصناعات في المستقبل يجب أن تتفق مع الميزات النسبية لدول الخليج ؛ أي أنها يجب أن تقوم على كثافة رأس المال، لا كثافة العمالة في تلك المناطق القليلة السكان، وأن تركز على المنتجات المتطورة تقنياً. وباختصار، فإن مستقبل الخليج الاقتصادي يشبه إلى حد كبير الحاضر الاقتصادي لإسرائيل. ومن ثم، فقد ترى دول الخليج أنه من المناسب أن تلتفت إلى إسرائيل طلباً للعون في هذا المجال، وإلى غيرها من الدول التي أصبحت موطناً لتصنيع التقنية المتطورة، مثل تايوان وكوريا الجنوبية. علاوة على ذلك، فإن التركيز على الصناعات ذات رأس المال الكثيف سوف يسمح لهذه الدول بتخفيض اعتمادها على العمالة الوافدة؛ وهذا واحد من أهم أهداف السياسات الموضوعة منذ زمن طويل.

هنا نتساءل : "لماذا إسرائيل بالذات؟" ألم يكن في مقدور دول الخليج أن تتجه ببساطة إلى الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا لتنمية قطاعاتها المختلفة؟ هنا تكمن المزية الثانية لإسرائيل، وهي سجلها الراسخ في القدرة على اختراق الأسواق الأوربية والأمريكية، حتى مع ظهور القيود الجديدة التي تفرضها التكتلات التجارية. وبذلك، يمكن اعتبار إسرائيل شريكاً رئيسياً في تسويق المنتجات الخليجية غير النفطية في الأسواق الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، لنا أن نتوقع مدى الفائدة السياسية التي سوف تتحقق من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، إذا ما اتخذت دول الخليج إسرائيل شريكاً تجارياً لها.

الشرق الأوسط الجديد

إن الركيزة الأساسية في الشرق الأوسط الجديد، قد تكمن في تشكيل النظام الاقتصادي الإقليمي لأول مرة في تاريخ المنطقة. وإذا ما اقترب هذا النظام من الصورة التي رسمناها فيما تقدم، فسوف تكون فوائده غير متساوية بالنسبة إلى الدول المعنية؛ لأنه سوف يخلق بناء هرمياً لتوزيع القوة والفائدة. والفائزون الرئيسيون - وهم دول المركز الإقليمية - سوف يقتصرون على إسرائيل ودول الخليج النفطية التي ستستفيد بدرجة تختلف إلى حد كبير عن بقية دول المنطقة؛ فالميزة النسبية (لا المطلقة) لها سوف تتزايد، إذا ما تزايدت القيود المفروضة بسبب التكتلات التجارية الدولية في القرن الحادي والعشرين. فعندئذ، سوف يكون هناك حلقة ثانية من الدول التي تؤدي دور المقاول الثانوي، والتي يحتمل أن تكون فلسطين وأياً من مصر أو الأردن. والدور الرئيسي الذي سوف تقوم به هذه الدول - والذي ستستفيد من ورائه استفادة كبيرة جداً - هو أن تعمل كشريك في المصالح الاقتصادية الإسرائيلية في العالم العربي. وهذه المشاركة ليست دليلاً على الهيمنة الإسرائيلية الاقتصادية الكاملة على دول المشرق العربي، كما يخشى بعض القوميين العرب، وإنما دليل على وجود نظام للهيمنة تعمل إسرائيل من خلاله على تحويل قوتها العسكرية إلى مكسب اقتصادي، باعتبارها أهم طرف فاعل في المنطقة، وإن لم تكن ذات نفوذ مطلق.

أما هامش هذا النظام الإقليمي - أو بالأحرى هامش الهامش - فيتضمن كل الدول العربية الأخرى، وهي بقية دول المشرق العربي واليمن والسودان ومعظم دول شمال أفريقيا وأجزاء من شبه القارة الآسيوية. وهذه الدول سوف تكون الخاسر الأكبر في هذا النظام الجديد، مثلما هي الخاسرة في الشرق الأوسط بصورته الحالية غير المتكاملة، ولكن خسارتها نسبية وليست مطلقة. وإذا نظرنا إلى وضعها من منظور فاليريشتاين (Wallerstein)، فقد تتحسن ظروفها نوعاً ما في المطلق، ولكنها سوف تحرم من الرخاء الاقتصادي بصفة عامة، إذا كان هذا الرخاء سوف يتحقق فعلاً في الشرق الأوسط.

أما إذا حدث مثل هذا التكامل الاقتصادي، فسوف تصاحبه تداعيات سياسية هائلة. ومرة أخرى، على العكس من التصور المتفائل الذي يطغى على التوجه الرسمي، فإن النتائج السياسية لهذا التغيير سوف تزيد من حدة الاضطراب، على الأقل على المدى القريب. وإذا كانت مناقشة هذه التغيُّرات السياسية لا تدخل في نطاق اهتمامات هذا الفصل، فإنها بلا شك، لن تؤدي إلى التوائم والاستقرار السياسيين، على الأقل لفترة ليست طويلة من الزمن. إذاً ليس هناك سبب يدفعنا إلى الاعتقاد بداهة بأن هذا الفوران سوف يعزز أمن دول الخليج.

الجزء الرابع

العوامل الداخلية التي تتحكم في أمن منطقة الخليج

الفصل التاسع

الاقتصادات والأمن في منطقة الخليج

تشارلز دوران

قطعت دول الخليج ما بين ثلث ونصف المدى الزمني - وفق التقديرات التقريبية - لدورة توليد الدخل من الإيرادات النفطية. فهل حققت هذه السياسة ما تتطلع إليه دول الخليج في المرحلة الأولى من مراحل تنميتها؟ وما هي الاستراتيجيات التي اعتمدتها حتى الآن ليصبح دخلها في النهاية مستقلاً عن النفط؟ وهل هناك بديل أفضل من النفط؟ يحاول هذا الفصل الإجابة عن تلك التساؤلات، ويتناول قضية أخرى متعلقة بها، وهي كيف تسهم تلك الاقتصادات في تحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة؟

ثلاثة نماذج للتنمية المعتمدة على النفط

هناك ثلاثة نماذج لاستراتيجيات عامة للتنمية الاقتصادية تتنافس لاجتذاب دول الخليج المصدرة للنفط، وكل واحدة منها تقوم على ركائز وجيهة، ولكن لكل منها عيوبها الجوهرية، التي تستدعي البحث عن بديل لها. وكل من هذه الاستراتيجيات تستحق الدراسة الدقيقة المتأنية؛ لأن لكل منها مؤيديها، وكلاً منها تظهر بدرجة مختلفة في برامج التنمية التي تطبقها حكومات دول الخليج العربية. والدراسة المتأنية

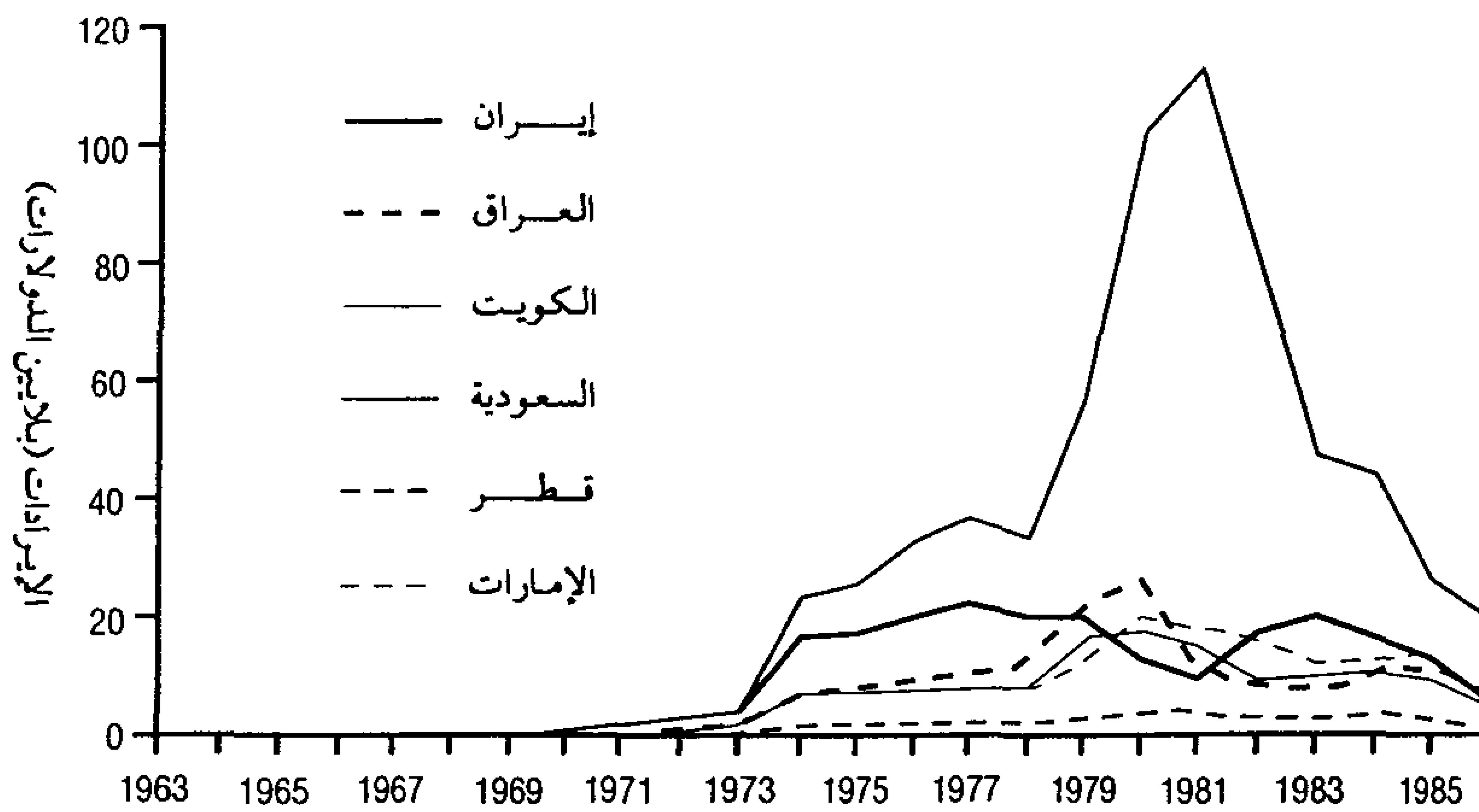
الفاحصة لهذه الاستراتيجيات العامة للتنمية الاقتصادية، هي التي تكشف عن إخفاق الافتراضات الرئيسية القائمة وراءها. فإذا استبعدنا هذه الاستراتيجيات، يصبح من الضروري التفكير في إيجاد استراتيجيات بديلة لها.

التنمية التي تقوم على التوقعات

ارتفع إجمالي الإيرادات السنوية للأوبك (منظمة الدول المصدرة للبترول) بمعدل 37 مرة خلال الفترة 1970 ـ 1980 [1]. فقد حققت زيادة الإيرادات في المملكة العربية السعودية معدلاً هائلاً وصل إلى 85 ضعفاً، وبالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، حققت الفترة نفسها ارتفاعاً كبيراً لم يسبق له مثيل، حيث تضاعفت عوائد النفط حتى عام 1980 بمقدار 98 ضعفاً – مقتطعاً منها نسبة التضخم – عما كانت عليه منذ عشر سنوات. وعلى الرغم مما أعقب هذه الفترة من انخفاض في الإيرادات السنوية لكل أعضاء الأوبك؛ بسبب تراجع الأسعار العالمية للنفط، فإن الارتفاع الكبير في الإيرادات الذي شهدته السبعينيات، شجع على ظهور منهج في التنمية يقوم على أساس التوقعات، وما زال هذا المنهج موجوداً حتى الوقت الحاضر.

الشكل 9 ـ 1

(الإيرادات السنوية) 1963 ـ 1986 (مليار دولار)



المصدر : عن النشرات الإحصائية لمنظمة الأوبك : 1983 ـ 1986.

وإذا ما لخصنا هذه الاستراتيجية بصورة غير رسمية، فإنه يمكن التعبير عنها بأنها "انتظار حدوث الارتفاع القادم في أسعار النفط"، على نحو يشبه الطفرة التي حدثت في السبعينيات، وعلى أمل أن يؤدي هذا الارتفاع المنتظر إلى ملء خزائن دول الخليج العربية المصدرة للنفط مرة أخرى. ويبدو أن حجم الزيادة المحتملة في إيرادات النفط كبير*. وهذا الاحتمال في حد ذاته يجعل الإغراء بالانتظار كبيراً، أملاً في تحققه. ورغم أنه ليس قوياً، كما تأمل بعض الحكومات والشعوب، فإن العوائد المتوقعة في المستقبل، من الضخامة بحيث إذا "ظلت كل العوامل الأخرى كما هي دون تغيير"، فإن تلك القدرات المتوقعة يمكن أن تغري الحكومة بالانتظار.

وتعد فكرة الانتظار بالنسبة إلى المواطن العادي أيضاً فكرة مغرية. فإذا كانت هناك إمكانية لارتفاع الإيرادات النفطية بشكل كبير، فعندئذ يمكن إقناع المواطن بالتخلي عن الاستراتيجيات الأخرى للتنمية التي تكون عادة مضنية، وإقناعه بالمراهنة على النفط في المستقبل. ومن هذا المنطلق يمكن أن ينشأ وعي قومي يدعم فكرة الانتظار ترقباً لطفرة نفطية أخرى، فتصبح كل الاستراتيجيات الأخرى لا قيمة لها، ويصبح أسلوب التنمية الاقتصادية المعتمد على التوقعات ممكناً ومقبولاً على ما يبدو على نطاق واسع لدى الدول المصدرة للنفط.

ولكن، ما مدى صلاحية استراتيجية التنمية التي تقوم على التوقعات بالنسبة إلى دول الخليج؟ فعلى الرغم من أن سياق الأحداث في بعض الدول الأخرى الأعضاء في الأوبك، أو في المنظمة عامة، قد أثبت أن هذه الاستراتيجية لا معنى لها، فإن هذه الاستراتيجية لها مغزاها، بالنسبة إلى كل دولة من دول الخليج على حدة. وعلى وجه التحديد، إذا ظلت نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج كبيرة، فسوف يكون هناك وقت كاف أمام الدول المنتجة يسمح للأسعار العالمية للنفط بتحقيق ارتفاع كبير. وكلما زادت هذه النسبة زاد المدى الزمني للقدرات الإنتاجية، وبالتالي أصبحت استراتيجية التنمية التي تقوم على التوقعات أكثر إغراء. ولو نظرنا إلى الإحصائيات الخاصة بنسبة الاحتياطي إلى الإنتاج فحسب، لاستنتجنا أن الوقت في صالح دول الخليج العربية.

* هذا التحليل ربما يبدو غير واقعي في ضوء التراجع المتواصل الذي طرأ على أسعار النفط مع بداية عام 1998، مما أدى إلى تراجع عوائد الصادرات النفطية لدول المنطقة. المحرر

نجد بالنسبة إلى منظمة الأوبك عامة، ووفق أرقام الاحتياطيات المؤكدة لعام 1986، ومتوسط مستويات الإنتاج خلال الفترة 1976ـ1986، أن نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج هي 26 ضعفاً[2]. وهذه البيانات تقوم على افتراض أن مستويات الإنتاج السنوية لا تتغير، وأنه لا توجد إضافات جديدة للاحتياطيات، وهذا معناه أن أمام الأوبك 26 عاماً من الإنتاج. لكن هذه الافتراضات بعيدة عن الواقع، ولها دلائل عديدة في اتجاهات مختلفة. ففكرة أن كل الاحتياطيات سوف تنفد حتى آخر برميل فكرة تكاد تكون غير واقعية؛ فأحداث التاريخ تنفي فكرة عدم تزايد مستويات الإنتاج رغم ارتفاع الطلب العالمي، وتنفي أن الاحتياطيات "المؤكدة" مقدرة تقديراً دقيقاً، أو أنها ثابتة بالرغم من عمليات التنقيب والاستخراج. ولكن ليس من قبيل المبالغة القول بأن آفاق الإنتاج أمام الأوبك في المستقبل تمتد على مدى ربع قرن من الزمان. وأهم ما في الأمر أن نعرف أن احتياطيات الأوبك تمثل حوالي ثلاثة أرباع الاحتياطيات العالمية المؤكدة، أي أنه في ظل استمرار مستويات الاستهلاك الحالية، ومع عدم تغير أي من العوامل الأخرى، فقد تحدث زيادات غير عادية في أسعار النفط قرب نهاية فترة الإنتاج[3]. وهذه هي الطفرة السعرية التي يتنبأ بها – وهم واثقون – أنصار التنمية المعتمدة على التوقعات.

ننتقل الآن إلى نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج في دول الخليج منفردة. فبالنسبة إلى السعودية، تشير أرقام الفترة نفسها من عام 1976 إلى عام 1986، وأرقام الأوبك عن احتياطياتها المؤكدة اعتباراً من عام 1986، إلى أن آفاق الإنتاج السعودي من النفط تقل قليلاً عن متوسط الأوبك، حيث تبلغ 22 سنة. وبالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، تشير أرقام الفترة الزمنية نفسها إلى أن نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج تعطي أفقاً زمنياً يبلغ 61 عاماً. ومن الناحية النظرية نجد أن نفط السعودية يمكن أن ينضب قبل ظهور الطفرة السعرية المتوقعة؛ الأمر الذي لن يحدث في دولة الإمارات. ولكن المحللين ذوي الخبرة يتشككون في أرقام الاحتياطي المؤكد للسعودية، فيرون أن الأرقام المعلنة أقل من الأرقام الحقيقية بأربع أو خمس مرات. وتفيد معظم التقديرات أن الأوبك بصفة عامة ستصل إلى الحد الأقصى لقدراتها الإنتاجية قبل دول شبه الجزيرة العربية بوقت طويل.

نجد من الناحية النظرية، أن أمام السعودية والإمارات آفاقاً للإنتاج، تسمح بتوقع حدوث ارتفاع كبير في المعدلات العالمية للأسعار مرة أو أكثر، مما يقلل من قيمة استراتيجيات التنمية غير المعتمدة على النفط. لذلك فإن استراتيجية التنمية التي تقوم على التوقعات تعد مناسبة جداً لهما، وليس على الدولتين إلا انتظار الفترة الزمنية المناسبة لملء خزائنهما مرة أخرى.

ولكن، ما هي جوانب الخطأ بالنسبة إلى هذا التصور التنموي؟ أولاً، عندما يبدأ السعر في الارتفاع عند تجاوز الطلب على النفط حد المعروض منه، فعندئذ تبدأ عمليات جديدة للإنتاج بكميات ضخمة؛ الأمر الذي لم يكن مجدياً من قبل. مثال ذلك الإنتاج من عمليات الحفر العميق، وعمليات الاستخلاص الثلاثية، وإعادة تشغيل الآبار القديمة حدية الإنتاج، والاستكشافات الجديدة عالية التكلفة[4]. وهذا الارتفاع في المعروض هو ما أدى إلى تخفيض الأسعار بعد حالة الركود التي واجهت سوق النفط عام 1981.

ثانياً، وجود البدائل[5]؛ فعلى الرغم من أن النفط هو أفضل مصادر الطاقة، فإنه ليس المصدر الوحيد لها؛ فكل المصادر الأخرى من الفحم إلى الغاز الطبيعي إلى الطاقة الذرية والشمسية، تصبح مرغوباً فيها عندما ترتفع أسعار النفط بدرجة معينة. ومع مرور الوقت تصبح مرونة العرض من مصادر الطاقة البديلة مرتفعة بدرجة كبيرة، ويمكن للابتكارات التقنية أن تقدم مصادر جديدة تماماً للطاقة مثل الاندماج النووي، وقد يؤدي ذلك إلى استبعاد النفط تماماً من الأسواق الجديدة التي يعتمد عليها الآن. وحالما تظهر هذه المصادر الجديدة المبتكرة، فلن يكون من السهل الاستغناء عنها.

ثالثاً، إن بقاء سعر النفط مرتفعاً سوف يؤدي إلى خفض الطلب على الطاقة، بصورة لا يمكن التراجع عنها في بعض الحالات[6]. ومع مرور الوقت ترتفع مرونة الطلب على الطاقة ارتفاعاً مذهلاً. وقد تحسن معدل استهلاك المركبات للوقود خلال العقدين الماضيين، فازدادت المسافة التي تقطعها المركبة بمقدار الضعف باستخدام

القدر نفسه من الوقود، كما انخفضت نسب استخدام الطاقة في مجال التدفئة؛ بفضل تحسُّن طرق العزل الحراري، وكذلك في مجال توليد الكهرباء واستخدامها؛ بفضل تحسُّن كفاءة وسائل التوليد والنقل وجودة المحركات. وحتى أنماط استهلاك الطاقة نفسها تغيرت، عندما بدأ الناس يعتادون على تخفيض درجة منظِّمات الحرارة وارتداء الملابس الثقيلة.

غاية هذا التحليل أن ما يبدو في البداية مبشراً - وهو أن سعر النفط سوف يرتفع ليدر إيرادات كبيرة على اقتصادات دول الخليج - يتضح أنه بعيد عن الواقع، ولا يراهن عليه إلا من يتسم بروح المغامرة الشديدة(7). ويجب ألا تتم صياغة استراتيجيات التنمية على أساس عقلية الرهان والمغامرة؛ فقد تحدث طفرة في سعر النفط وقد لا تحدث. ولذلك يجب أن تستند استراتيجيات التنمية في دول الخليج إلى أرض صلبة، من حيث المفاهيم والطرق العملية لتحقيق هذه المفاهيم.

التنمية الاستثمارية في أسواق المال الخارجية

يتم وفقاً لهذه الاستراتيجية استثمار نسبة مئوية معينة من الإيرادات النفطية في اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة، بحيث توجه الفائدة والأرباح العائدة من هذا الاستثمار، إما لإعادة استثمارها مرة أخرى، أو للتعامل معها بوصفها مصدراً للدخل، أو لهذين الغرضين معاً. وهذه العملية قد تأخذ شكل الاستثمار المباشر، أو الاستثمار في محافظ الأوراق المالية. وقد لجأت دولة الكويت إلى هذا الأسلوب في التنمية، وتفيد بعض التقارير الآن أن دولة الكويت تحصل من هذا المصدر مثل ما تحصل عليه من إيرادات النفط ذاته.

يمتاز هذا الأسلوب بأنه - على عكس الاستراتيجية السابقة - يبدو مضموناً. فالدول الصناعية المتقدمة، على الرغم مما قد تعانيه من جراء الركود، أو من ضعف في بعض قطاعاتها، فإنها مع مرور الوقت تظل دائماً مصدراً للعوائد الثابتة. فعندما تستثمر الدولة المصدرة للنفط أموالها في هذه الدول المتقدمة، فإنها تربط تدفق دخلها في المستقبل بالمتغيرات التي تشهدها أقوى الاقتصادات في العالم(8). فضلاً عن

ذلك، هناك نوع من الأمن والاستمرارية يرتبط بهذه الاستثمارات، لا يتوافر بالقدر نفسه في أي مكان آخر في العالم اليوم، وإن كانت الاستثمارات كافة - على المستوى الأصغر - لا تخلو من عوامل المخاطرة.

وبالمثل فإن لهذه الاستراتيجية الاستثمارية مزية السماح للأفراد بممارستها بالقدر نفسه من السهولة التي تمارسها بها الحكومات. وتتسم أسواق رأس المال في لندن وباريس وطوكيو ونيويورك بأنها بالغة التطور، وكذلك بسهولة التعامل معها. وتستطيع الدول المصدرة للنفط أن تستثمر فيها بأسلوب «السيولة» العالية (بمعنى الاستثمار الذي يعطي فائدة منخفضة قليلاً للأوراق المالية القصيرة الأجل والعالية الدرجة) كما أنه من السهل رصد هذه الأسواق والتحكم فيها من أي مكان في العالم، بفضل وسائل الاتصالات الإلكترونية الحديثة.

ولكن ما هو الجانب السلبي في هذه الاستراتيجية الاستثمارية إذن؟ أولاً، مشكلة المخاطرة الخارجية؛ وهي مشكلة يمكن تقليصها إلى حدها الأدنى من خلال الوسطاء واستخدام الحسابات غير المنظورة، ولكن لا يمكن التخلص منها تماماً. فالأفراد والحكومات لا يسلمون من خطر ارتباط مصيرهم بقرارات حكومة أجنبية ما. ولكن يلاحظ أن مستوى المخاطرة الخارجية منخفض جداً بالنسبة إلى مستثمري الدول العربية المعتدلة وحكوماتها. ولأن مصالح تلك الدول ومصالح القوى الصناعية الكبرى متقاربة جداً في سوق الطاقة الدولية - حيث يرغب الجانبان في الحفاظ على ثبات العرض والطلب - فليست هناك مخاوف كبيرة في أن تفرض الدول الصناعية قيوداً على هذه الأسواق. وعندما تتزايد قيمة الأرصدة المالية للدول المصدرة للنفط - على افتراض أنه يمكن تتبعها - فإن الدول الصناعية نفسها تصبح عرضة للتأثر السلبي بالقرارات القصيرة الأجل للمستثمر الخليجي. وهكذا، ينشأ نظام غير معلن للتوفيق بين مصالح هذا المستثمر، ومصالح الاقتصاد العالمي التي تتركز في الحفاظ على علاقات عمل مستقرة يعتمد عليها. وبمرور الوقت يحدث نوع من التداخل بين اقتصاد الدولة الخليجية واقتصاد الدولة الصناعية المتقدمة، مما يرغِّب في التعاون وتجنب المفاجآت غير المرغوب فيها. ولكن قضية المخاطرة

الخارجية سوف تظل عالقة في ذهن المستثمر الخليجي بدرجة تكاد تفوق الحجم الحقيقي لهذه المخاطرة.

ثانياً، إن طبيعة العملية الاستثمارية - أي إذا كانت تتم بطريقة تلقائية، أو بقرارات دورية أو بيروقراطية، أو على أساس رأي جماعة صغيرة من صانعي القرار - قد تجعل الاستثمار يفتقد الوضوح المطلوب. ويعني ذلك عدم توافر المعلومات لاتخاذ القرارات اللازمة بشأن المحاسبة أو نوعية الاستثمار ومعدل العائد. ولذلك فإن مشكلة تحديد المستفيدين ومعدل الفائدة - وهي مشكلة قائمة بصرف النظر عن طبيعة المدخرات والاستثمارات - تتفاقم عندما تكون الاستثمارات الفعلية استثمارات في دولة أخرى. وليس ثمة مبرر جوهري ليكون الحصول على المعلومات من الخارج أكثر صعوبة أو أقل اكتمالاً من الحصول عليها من الداخل؛ وفي الحقيقة يمكن أن يكون الوضع عكس ذلك في ظروف معينة. ومع ذلك، فإنه لا يمكن تجاهل حقيقة مهمة، وهي ضرورة الحصول على عائد من الاستثمارات الأجنبية لأولئك الذين سوف يستفيدون منها في قطاعات المجتمع كافة.

ثالثاً - وهو أخطر جوانب التنمية الاستثمارية - فإن هذا النهج في الواقع هو بديل من التنمية؛ لأنه بحكم طبيعته نوع من البدائل من القيام باستثمار حقيقي في الاقتصاد المحلي. وبصرف النظر عن مغريات العائد الاقتصادي، وبصرف النظر أيضاً عما إذا كان استقرار تدفق الدخل في أحسن حالاته، فإن هذا الاستثمار يظل موجوداً داخل اقتصاد دولة أجنبية؛ فلا يفيد مطلقاً بأي طريق مباشر في إنشاء قاعدة صناعية محلية، أو في تحسينها، أو تنويعها. وإذا نظرنا إلى الاقتصاد الداخلي للدولة المصدرة للنفط على أنه محرك لهذا الاستثمار، فإن هذا الاقتصاد قد يظل متردياً كما كان دائماً؛ فالتنمية الاستثمارية لا تخلق فرص عمل محلية. وإذا استمرت هذه التنمية طيلة قرن كامل، فسوف يصبح الاقتصاد المحلي مكوناً من عدد كبير من المواطنين الأثرياء، ولكن الاقتصاد نفسه لن يكون قوياً أو مكتفياً ذاتياً أكثر مما كان عليه مع بداية اكتشاف النفط.

رابعاً، ثمة معضلة أخرى في استراتيجية التنمية الاستثمارية؛ فإذا ما كان هناك تفاوت حاد في توزيع الدخل، فمن المرجح أن يقلل ذلك من فرص استفادة الطبقات الدنيا من مردود هذه التنمية، حتى ولو أتت هذه الاستفادة في المرتبتين الثانية أو الثالثة من مردود الاستثمارات الأصلية. أما إذا تمت استثمارات مماثلة في الداخل، فستنشأ عندئذ فرص جديدة للعمل تجعل العمال يحصلون على قدر من الدخل بصورة مباشرة على هيئة رواتب وأجور. أي أن جانب توظيف العمالة قضية معلقة من حيث المفهوم والتطبيق فيما يتعلق بالتنمية الاستثمارية. ولا شك في أن هذه التنمية سوف تؤدي إلى خلق بعض فرص العمل، ولكنها ستتركز في الصناعات الخدمية المحلية، وفي الوظائف الحكومية، والوظائف المتعلقة بأعمال الصيانة المنزلية، والبيع بالتجزئة، والعمالة المهنية.

التنمية الذاتية المحلية

نظراً للعيوب التي تشوب استراتيجيتي التنمية الاقتصادية اللتين أشرنا إليهما، في الاقتصادات المعتمدة على النفط، فمن المفترض أن نموذج التنمية الذاتية الحقيقية هو أفضل النماذج في هذا المضمار. وتعني التنمية الذاتية المحلية التوسع في القاعدة الصناعية والخدمية في اقتصاد الدولة، هذه القاعدة التي تنشأ من داخل الدولة نفسها وتنمو في إطارها. ولهذا النوع مزايا واضحة بالنسبة إلى النظم الاقتصادية المعتمدة على النفط؛ إذ يمكن تخصيص قدر أكبر من المدخرات المحلية للمشروعات المملوكة والتي تدار محلياً. وتجدر الإشارة إلى أن العائد على هذا الاستثمار في النظم الاقتصادية الصناعية الجديدة التي تمتاز بالاستقرار، يمكن أن يصل إلى معدلات مرتفعة جداً، كما حدث مؤخراً في الدول ذات النشاط الاقتصادي المتنوع، مثل كوريا الجنوبية والبرازيل وتايوان. ومع تزايد إجمالي الناتج المحلي تزداد إمكانية اجتذاب الاستثمارات، والإسراع في النمو الاقتصادي.

تعد التنمية الاقتصادية النابعة من الداخل من الناحية السياسية نموذجاً جذاباً؛ لأنها تدعم الولاء للنظام الحاكم؛ ولأن الطبقة الوسطى المالكة تتطلع إلى الحكومة، لحماية المصالح التي حصلت عليها وتحملت في سبيلها قدراً من المخاطرة. ومن

المعروف أن البنية الأساسية في مجال المواصلات والاتصالات والتعليم تكتسب معاني اجتماعية وسياسية، بالنسبة إلى أفراد المجتمع، عندما يكون للفرد مصلحة تجارية عرضة للمخاطرة في هذه المجالات. وهكذا - على المدى البعيد - فإن المجتمع الذي يتمتع باقتصاد سوق ينمو باطراد، قد يصبح أكثر استقراراً من المجتمع الذي يعتمد كل أفراده على الإيرادات العائدة من القاعدة النفطية الآخذة في الانهيار.

إن للتنمية الذاتية المحلية أيضاً أهمية كبرى في تدريب أفراد المجتمع تدريباً أساسياً على مهارات الإدارة الصناعية والمشاريع الخاصة. فتظهر أدوار جديدة تعلي من شأن الإحساس بالمسؤولية والنزاهة كقيم اجتماعية مفضّلة، كما أن التعليم في اقتصاد السوق الناشئ يكتسب أهدافاً ونتائج لا تظهر بالقدر نفسه من الوضوح في الصور الأخرى من التنمية المعتمدة على النفط. ولعل من أهم نتائج التنمية الذاتية المحلية تحديد معالم الدولة ككيان له أرض محددة، وتوطيد أركان هذه الدولة؛ بحيث تستخدم الموارد لإقامة مشروعات تؤدي إلى توليد الدخل في مختلف المدن. وهنا ينشأ إحساس بالترابط الاجتماعي وشعور عام بالاعتزاز. وعندما يأتي الجيل التالي من المواطنين، فسوف يرث المزايا والمسؤوليات المرتبطة بالمشروعات التجارية المحلية والنشطة.

لكن، إذا كان للتنمية الذاتية المحلية مزايا واضحة بالنسبة إلى الدول المصدرة للنفط، فإنها - أيضاً - لا تخلو من بعض المشكلات[9]. أولاً، أن الاقتصاد في هذا النموذج التنموي أصغر من أن يحقق ما يسمى بمزية "وفورات الحجم". والطريق الوحيد لتحقيق هذه الوفورات في الاقتصاد المحلي هو التركيز على التصدير. ولكن المشكلة هنا هي أن الأمر يتطلب أن تحقق المصانع والشركات المحلية الصغيرة في هذا النظام الاقتصادي المحدود وفورات كبيرة. وأقل ما يلزم للاقتصاد الذي يتجه نحو التنمية الذاتية المحلية أن يحظى بدعم كبير ورعاية مستمرة من الدولة، حتى تتحقق له وفورات الحجم المطلوبة.

ثانياً، يمكن شراء أحدث التقنيات من الخارج، ولكن الاقتصاد الصغير يواجه مشكلات وصعوبات فنية في تكييف هذه التقنيات مع ظروف البيئة المحلية، وتطبيقها على نحو يسمح للشركة بالمنافسة في أسواق التصدير العالمية التي تتزايد على نحو مطرد.

ثالثاً، ثمة قيود غير مرتبطة بالتعرفات الجمركية تتداخل مع تدفق الاستثمار والتجارة؛ وهذه القيود غالباً ما تتطلب استصدار تصاريح من الحكومة. وهذا نظام يؤدي إلى استشراء الفساد؛ لأن الأفراد فيه يسيطرون على "الاحتكارات المحلية" التي لا تهدف إلا إلى إثراء هؤلاء الأفراد بصفة عامة، على حساب المجتمع عامة. ويستنزف نظام التصاريح رأس المال عن طريق الرشاوى التي تدفع للتحايل على القيود، الأمر الذي يدمر نزاهة الخدمات المدنية، والوظائف الحكومية، والبناء السياسي في المجتمع. ونتيجة لعدم كفاءة النظام الاقتصادي، فإنه يبقى محدوداً ومتخلفاً وغير منتج.

رابعاً، تتعرض الدول المصدرة للنفط في كل مكان لمشكلة يطلق عليها مصطلح "المرض الهولندي". ويرجع أصل التسمية إلى المشكلات المرتبطة بعوائد النفط والغاز في منطقة بحر الشمال، والتي تضاف إلى القاعدة الصناعية النشطة في النظام الاقتصادي[10]. فهذه العوائد تكون وبالاً على الاقتصاد لأنها تخلق تضخماً، وترفع قيمة العملة؛ حيث إن تزايد حجم إيرادات الغاز والنفط التي تتدفق على الاقتصاد يؤدي إلى المبالغة في الواردات، خاصة السلع الاستهلاكية منها، فينقلب وضع الصناعات المنافسة للواردات رأساً على عقب، كما تكون القوة الشرائية للعملة مرتفعة جداً؛ بحيث تسمح للمواطنين بشراء السلع من الخارج بدلاً من الداخل؛ لأن السلع الأجنبية تكون أقل تكلفة بصورة نسبية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع قيمة العملة ارتفاعاً كبيراً لا يشجع على التصدير؛ فالصادرات تعتبر باهظة الثمن بالنسبة إلى الأجانب، وهذا معناه أن تصاب القاعدة الصناعية الحقيقية بالضرر الشديد بسبب غمر الأسواق بالواردات الرخيصة، بينما تظل الصادرات مرتفعة الثمن بمقاييس الأسعار السائدة في السوق العالمية، حتى مع وجود مستوى معقول من الكفاءة الإنتاجية في الداخل.

تتفاقم كل هذه المشكلات إذا كان الاقتصاد محدوداً، وخاضعاً لإجراءات الحماية، ويعتمد أكثر مما يجب على سلعة واحدة. وهنا تصبح "فكرة القومية" مقدمة للعزلة الاقتصادية وانعدام الكفاءة. كما تقل قدرة المساومة لدى الاقتصاد المحدود الذي يعتمد على النفط، لتصبح هامشية في السوق العالمية؛ لأنها تضطر

باطراد إلى مواجهة التكتلات التجارية، مثل الاتحاد الأوربي، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، ومنظمة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). فهذه التكتلات تتفاوض باعتبار كل منها جماعة واحدة تضع شروطاً لا تستفيد منها الدول المنعزلة، وهذا تكتيك تفهمه جيداً الدول الأعضاء في الأوبك. وبإمكان الأوبك أن تساوم في بعض القضايا باعتبارها كتلة واحدة، ولكنها في حال الابتعاد عن القضايا النفطية، تفقد الوحدة السياسية ووحدة المصالح.

التكامل الاقتصادي الإقليمي

إن أفضل استراتيجية اقتصادية لدول الخليج هي التكامل الإقليمي؛ لأنه يوفر تلقائياً للدول المصدرة للنفط ما أخفقت في توفيره الاستراتيجيات الأخرى التي سبقت مناقشتها. فبعكس الاستراتيجية التي تقوم على توقع طفرة جديدة في أسعار النفط، وما يترتب عليها من ارتفاع هائل في الإيرادات، نجد أن التكامل الإقليمي عبارة عن استراتيجية تدرجية لا تشوبها المخاطرة الشديدة المتمثلة في ارتهان المستقبل الاقتصادي لدول الخليج بسوق النفط العالمية. وعلى العكس من استراتيجية التنمية الاستثمارية في أسواق المال الخارجية؛ فالتكامل الإقليمي يقوم على أساس القاعدة الوطنية لأرض الدول ذاتها، ويؤدي إلى إيجاد ثروة من رأس المال والشركات والمشروعات المولِّدة للدخل لصالح الأجيال القادمة من مواطني الخليج. وعلى العكس من عملية التحديث في الدولة القومية؛ فإن خيار التكامل الإقليمي يركز على إمكانية تحقيق وفورات الحجم والتخصص، بحيث يصبح النمو الاقتصادي الحقيقي ممكناً عن طريق أسلوب الاعتماد على الذات.

لم يحقق التكامل الإقليمي، على الرغم من تجاربه السابقة[11]، نجاحاً ملحوظاً في أي منطقة أخرى في الشرق الأوسط[12]؛ إلا أن أمامنا دروساً عديدة تتعلق بإخفاق التكامل الإقليمي، أو احتمال نجاحه، في نطاق دول العالم الثالث.

فما هي الأسباب وراء إخفاق جهود التكامل في بعض مناطق الشرق الأوسط، كما بين مصر وسوريا والأردن على سبيل المثال؟ إن استعراض أسباب الإخفاق يمكن أن يساعد المحلل في التوصل إلى صيغة لنجاح التكامل الإقليمي.

الجدول (9-1)

درجات نجاح مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق عناصر التكامل

– استغلال وفورات الحجم	جـ
– توليد التقنية محلياً	د
– تقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية	جـ
– ارتفاع قيمة العملة والتضخم (المرض الهولندي)	ب
– قابلية العملة للتحويل	أ
– تنسيق الجمارك	ب
– إلغاء الدعم الضار*	د
– إلغاء الحواجز التي تعترض الاستثمار الخارجي**	جـ
– إلغاء التمييز الضريبي	جـ
– تكامل القواعد الصناعية	جـ
– التوافق السياسي	أ
– الرؤية المشتركة حول التهديدات الخارجية	أ

* هناك أربع دول على الأقل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليست لديها برامج للخصخصة، وتحاول كل من الكويت وعمان إضافة إلى إيران، إجراء هذه البرامج.

** هناك أربع من الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا تسمح بالاستثمارات الخارجية. فالسعودية على سبيل المثال، تسمح لمستثمري دول الخليج بشراء أسهم في المشروعات الجديدة، وفي بعض الشركات القائمة حالياً، مثل المؤسسة السعودية للصناعات الأساسية.

أولاً، أخفقت خطط التكامل، لأنها أفاضت في التصورات الخاصة بالجوانب المؤسساتية، ولم تعط اهتماماً كافياً للأسس الاقتصادية. ومعنى ذلك أنها حاولت إنشاء "هياكل سياسية عليا" دون الاهتمام الكافي بالأسس الاقتصادية الخاصة بالسوق الموسعة، فقد أهملت - على وجه التحديد - حقيقة أن رجال الأعمال يفضلون عقد الصفقات بأقل مجهود ممكن، وبأرخص الأسعار المتاحة لهم. فعلى سبيل المثال،

يجب أن تكون العملات التي يتم عقد الصفقات التجارية بها داخل المنطقة التجارية أو السوق المشتركة، قابلة للتحويل دون قيود. ومن دون هذا الشرط، فإن تكلفة سعر الصرف تبلغ نسباً مئوية عالية من تكلفة الصفقة، وتعود معظم الفائدة المادية على مكتب الصرافة الذي قام بتنفيذ عملية استبدال العملة.

ثانياً، يجب أن تكون الخدمات الجمركية ميسَّرة أمام حركة التجارة، بحيث لا تؤدي إلى عرقلة حركة السلع. فإذا استخدمت الحواجز غير الجمركية كوسيلة لخلق احتكارات محلية مفتعلة، فإن تكلفة عقد الصفقات سوف تتضخم، بينما يتضاءل حجم التكامل بين الدول. وإذا قامت الحكومات بإصدار تصاريح تنظم دخول السلع، أو إذا وضعت نظاماً يحدد حصص السلع، فسوف يؤدي ذلك إلى تعويق حركة التدفق التجاري، وتقليل الحوافز أمام المشروعات الخاصة.

ثالثاً، يجب خفض التعرفات الجمركية نفسها إلى أدنى حد ممكن. والأهم من ذلك أن تكون هناك معاملة جمركية موحدة لكل أعضاء السوق، وإلا ظهر نظام "المسافنة"، وهو نقل البضائع من سفينة إلى أخرى، وكذلك التهريب على نطاق واسع، كبديل من السوق الحرة.

رابعاً، على أعضاء السوق أن يتوقفوا عن تقديم الدعم المعطِّل للصناعات المحلية؛ لأنه كثيراً ما يفسد حركة السوق، فلا تستطيع المشروعات التجارية المحلية أن تنافس في الأسواق الدولية. ولذلك يجب النظر بحكمة إلى ما يسمى "بالصناعات الوليدة" المدعومةِ، باعتبارها تسبب إرباكاً للسوق. ففي كثير من الأحوال، يؤدي الدعم إلى تحويل الاستثمار - خاصة الاستثمار الأجنبي - من دولة عضو بالسوق إلى دولة أخرى.

خامساً، إزالة الحواجز التي تعوق الاستثمار؛ ففي بعض الأحيان يخشى الأعضاء الصغار من أن المستثمرين في دولة أكبر قد يشترون "كل شيء" و"يطردون" صاحب رأس المال المحلي بعيداً. وهذه المخاوف غالباً ما يكون مبالغاً فيها؛ فعلى سبيل المثال، إذا اشترى مستثمر أجنبي شركة محلية، فإن السعر الذي يُدفع يتوقف

على المنافسة الدولية، إذ ليست الشركة المحلية مضطرة إلى البيع، وإذا ما باعت فعلاً، فإن أصحابها يحصلون على ريع البيع. وبما أن السوق نشطة بطبيعتها، فإن العوائد الناتجة عن بيع الشركة المحلية يمكن أن يعاد استثمارها في مكان آخر، مما قد يحقق عوائد استثمارية أفضل، أي أن العوائق أمام الاستثمار ليس لها معنى من الناحية الاقتصادية.

سادساً، إن التمييز في المعاملة الضريبية أمر غير منطقي، إن كان القصد منه إرهاق المستثمرين من الدول الأخرى، عندما يُقبلون على العمل في السوق. وهذا التمييز، مثله مثل الحواجز غير الجمركية، يقلل الحافز للقيام بالنشاط الاقتصادي، وهذا بدوره يضر بالإنتاجية والنمو في المنطقة التجارية.

سابعاً، يعمل أعضاء المنطقة التجارية، أو السوق المشتركة - إذا كان ذلك ممكناً - على تحقيق التكامل بين قواعدهم الصناعية؛ بمعنى أنه إذا قام جميع الأعضاء بإنتاج السلعة نفسها، فإن الفائدة التي يمكن تحقيقها من الاتجار فيها لن تكون كبيرة، بعكس ما يحدث في حالة تنويع الإنتاج في تلك الدول. ومن جهة أخرى، فإن الفروق النسبية في أسعار السلع التجارية، تكفي لتحقيق فوائد تجارية، وكما أوضح "ديفيد ريكاردو" - الذي يعد رأيه حجة بشأن مسألة المزية النسبية - في القرن الثامن عشر، أنه إذا كانت القواعد الصناعية متماثلة تماماً، كأن تكون مؤلفة من النفط والزراعة لدى الدول الأعضاء؛ فسوف تؤدي التجارة في نهاية الأمر إلى التخصص ورفع الإنتاجية في مجموعة النظم الاقتصادية المكونة للسوق. أما أفضل وسيلة لدعم الإنتاجية الإجمالية للسوق فهي التكامل بين أطرافها الأعضاء.

ثامناً، يجب أن تكون النظم السياسية متوافقة. وهذا لا يعني أن تكون كل النظم السياسية متطابقة في طبيعتها؛ فوجود تماثل في البنية السياسية لدى الدول الأعضاء لا شك في أنه سوف يساعد كثيراً على التكامل. وعندما يحدث تغيير سياسي، فإن هذا التماثل سوف يضمن أن تتفاعل معه الدول الأعضاء بالطريقة نفسها بصفة عامة، وغالباً ما يحدث ذلك بالتشاور بين مجموعة الدول الأعضاء.

تاسعاً، إن رؤية الدول الأعضاء لقضايا الأمن الداخلي والخارجي تعزز التكامل من الناحية النظرية. فإذا كانت هناك رؤية مشتركة بين الدول الأعضاء للأخطار التي تهدد النظم السياسية فيها داخلياً وخارجياً، فإن اشتراكها في الرؤية يدعم رغبتها في إيجاد وحدة اقتصادية مشتركة. وسنتناول فيما بعد بمزيد من التفصيل مشكلات الاقتصاد والأمن داخل الكيان الاقتصادي الإقليمي، ولكننا نشير هنا إلى أن السياسة عندما تدعم الاقتصاد، فإن الطريق يصبح ممهداً أمام تحقيق التكامل.

الآن سينصب حديثنا حول مجلس التعاون لدول الخليج، العربية لنرى كيف تنطبق عليه معايير التكامل الاقتصادي التي تحدثنا عنها.

مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يمكن القول وفقاً للمعيارين الثامن والتاسع، بأن مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد تم تصميمه على نحو ملائم جداً لتحقيق التكامل، فالمجلس ليس مجرد اتفاق بين النظم الحاكمة؛ لأن كل أطرافه تفهم طبيعة التهديدات الخارجية[13]. فخطر الشيوعية الذي كان يأتي من جانب الاتحاد السوفيتي السابق، كان هو التهديد الرئيسي من خارج المنطقة، بينما كانت هناك مصادر أخرى للقلق الشديد تنبع من مكائد الثورة الإيرانية وتزايد القوة العراقية، إلى جانب بزوغ ظاهرة الراديكالية الإسلامية، أي أن الأخطار الداخلية التي تغذيها التهديدات الخارجية تلاقت مع رؤية أعضاء مجلس التعاون وبنية المجلس الاقتصادية.

كانت الخطط الأولى لإنشاء مشروعات تجارية مشتركة كبرى تبدو مبشِّرة جداً في البداية. ومن هذه المشروعات إنشاء شبكة موحدة للغاز الطبيعي تربط قطر والكويت والسعودية، ومنها أيضاً إنشاء مصفاة تكرير نفط لدول المجلس في عُمان، ومدُّ 1700 كم من خطوط أنابيب النفط لربط عُمان ببقية دول المجلس، ومن ثم المرور بمضيق هرمز، وتكوين مخزون مشترك من النفط بين دول المجلس تحسباً للطوارىء، وإنشاء هيئة استثمار خليجية، ومؤسسة استثمار خليجية برأس مال مبدئي قدره 2.1 مليار دولار، وربط الشبكات الكهربائية للدول الأعضاء، وتوحيد رسوم التلكس والهاتف

والبريد بين الدول الأعضاء، وإنشاء شبكة سكك حديدية في شبه الجزيرة العربية، وإنشاء جسر بري يصل البحرين بالسعودية، بالإضافة إلى السعي إلى تمثيل مجلس التعاون في المفاوضات الخاصة بصناعة البتروكيماويات[14].

من الواضح أن معظم الأفكار الأولى كان يتركز حول المشروعات النفطية، وكان معظم هذه المشروعات قائماً على أموال حكومية، وما زال الكثير منها في مرحلة التخطيط. وأحد أسباب تعطلها حتى الآن هو انخفاض أسعار النفط. ولكن هذه المشروعات تكشف أيضاً عن اتجاه التفكير نحو التعاون الاقتصادي في منطقة الخليج. ويلاحظ في هذا السياق أن التخطيط الاقتصادي يعتمد على المبادرات الحكومية أو على التمويل الحكومي بأقل تقدير، وتحركه الرغبة في إقامة مشروعات ضخمة في الصناعات النفطية أو البنية الأساسية. ولكن هناك نوعية من المشروعات ذات مستوى أصغر غير موجودة؛ وهي المشروعات التي يمولها القطاع الخاص في الصناعات غير النفطية، والتي تستفيد من الانفتاح التجاري والروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

ولكن للأسف، اتبع أسلوب "بديل الاستيراد" في دول الخليج، وهو مفهوم يعتمد على ارتفاع التعرفات الجمركية الخارجية، وفرض الحواجز غير الجمركية لتشجيع خلق صناعات محلية وليدة. ولكن أسلوب الحماية هذا لخلق المشروعات لم ينجح في دول الخليج أكثر مما نجح في المشروعات المماثلة في أمريكا اللاتينية وغيرها من مناطق العالم النامي. ورغم أن دولاً كثيرة تخلت عن هذا المفهوم، باعتباره تجربة فاشلة في معظم المناطق في مواجهة الخصخصة، والتجارة الحرة، فإن آثار هذه التجربة ما زالت موجودة حتى الآن في دول مجلس التعاون[15].

كانت فكرة إيجاد بدائل من الاستيراد تبدو في دول الخليج معقولة منذ البداية؛ بسبب حجم الأموال الضخم الذي كان متاحاً للمشروعات المشتركة. وأحياناً يعتبر توفير التمويل بديلاً من أساسيات السوق، وهذا رأي غير صائب. ولذلك فإن الكثير من المشروعات - وبعضها في المجال الزراعي - لم تُلق بالاً على الإطلاق للمزايا النسبية وغيرها من متغيرات السوق.

على الرغم من تخفيض التعرفات الجمركية، فإنه لم يتم موازاتها بين دول المجلس. وفي غياب هذه الموازاة (ومعناها إيجاد تعرفة خارجية مشتركة)، ينبغي الأخذ بقاعدة المنشأ والمحتوى حتى لا تشجع ظروف السوق على اللجوء إلى إعادة التصدير أو "المسافنة". وترجع صعوبة العمل داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى أن المجلس لم يعمل على إيجاد سوق مشتركة، ولا منطقة للتجارة الحرة. ونتيجة لذلك، فإن المجلس ليست لديه تعرفة خارجية مشتركة تحل مشكلة إعادة التصدير، وليست لديه القواعد الصارمة الخاصة بالمنشأ والمحتوى، كتلك الموجودة لدى "النافتا" أو غيرها من المناطق التجارية.

ما زالت سياسة الدعم مطبقة على نطاق واسع داخل كل دولة من دول مجلس التعاون، ومن ثم داخل بنية المجلس بصفة عامة. والمعروف أن مؤشرات السوق لا تعمل كما ينبغي في إطار هذا المناخ، مما يتسبب في إهدار قدر هائل من رؤوس الأموال. وعندما تتعرض السوق لمرحلة من التقشف، فإن تكلفة المشروعات التي تحظى بالدعم تظهر واضحة بصورة مباشرة. وما زالت الاستثمارات مقيدة في الخليج؛ لأن مبدأ "المعاملة الوطنية" لا يطبق داخل مجلس التعاون. وإذا كانت القيود على المشتريات (وليكن الممتلكات السكنية على الشواطئ مثلاً)، لا تضر بالاقتصاد، فإن القيود على شراء وبيع الممتلكات التجارية والمشروعات الصناعية والخدمية تؤكد أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كمنطقة للتجارة الإقليمية، لن يصل إلى حد الكفاءة القصوى في الأداء.

يعد من أساسيات هذا التقويم الاقتصادي لدول الخليج، أن دول مجلس التعاون يجب أن تعود إلى "المبادئ الأولى"، وتبني نفسها اقتصادياً على ما كان (وسيظل) أساساً حكيماً ومقبولاً من الناحية السياسية. فيجب أن يتخلى مجلس التعاون عن فكرة الاستيراد كبديل، ليس فقط لأن التمويل اللازم للمشروعات الضخمة المكلفة لم يعد متوافراً؛ ولكن أيضاً لأن هذا المنهج غير مجد؛ حيث إنه يشوه أهداف التكامل الإقليمي. ويجب أن تعمل دول الخليج على تشجيع الأفراد والمؤسسات على المشاركة في تمويل المشروعات التي تجتذب الاستثمارات. والجدير بالذكر أن منطقة الخليج تتمتع بوجود المهارات الإدارية والعمالية اللازمة لإدارة مثل هذه

المشروعات، كما أنها تتمتع بوجود رأس المال الخاص الذي يستطيع تمويلها. ولا ينبغي أن تكون الحكومات هي المصدر الأساسي لرأس المال الموجَّه لمشروعات تنطوي على المخاطرة، ليس لأن هناك عيباً في التمويل الحكومي في حد ذاته؛ ولكن لأن المشروعات الحكومية عادة ما تتجاهل مؤشرات السوق، لاعتمادها المستمر على الدعم الحكومي[16].

من المشكلات التي ما زالت تؤرق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن اقتصادات معظم أعضائه لا تدار وفقاً لمبادئ اقتصادات السوق الحرة، الأمر الذي يضاعف من صعوبة إيجاد كيان اقتصادي إقليمي يعمل وفقاً لهذه المبادئ. وبلغة اقتصادات التكامل يمكن القول إن عملية "تعميق" مبادئ السوق الحرة في مجلس التعاون أقل ظهوراً منها في غيرها من المناطق التجارية الإقليمية.

تأتي في الجزء التالي والأخير من هذا الفصل، مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى دعم درجة التكامل الاقتصادي في منطقة الخليج، وكذلك القدرة الاقتصادية لكل دولة على المدى البعيد. وهذا ما يستدعي الحديث عن تكامل البنى الصناعية.

زيادة حجم السوق وتحقيق التكامل الصناعي

تعد البيانات دائماً مرتكزاً اقتصادياً مفيداً؛ فالبيانات الموثوق فيها تبين أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة لا يتجاوز تعداد سكانها عشرين مليوناً، بما في ذلك العمالة الوافدة. كما تفيد الأرقام بأن إجمالي مساحة دول مجلس التعاون تبلغ 2.26 مليون كيلومتر مربع، تحتل مساحة المملكة العربية السعودية نسبة 90٪ منها، وهذا يعني أن مجلس التعاون يجب أن يوسع من حجم أسواقه لتحقيق وفورات كافية في الحجم، ولتحقيق التكامل الصناعي بين أعضائه.

وجدير بالذكر أن إدخال العراق وإيران في المنطقة التجارية الإقليمية التي ينتظر أن تنشأ في المستقبل سوف يكون له معنى اقتصادي بالغ الأهمية، إذا تجاوزنا مؤقتاً المشكلات المحبطة المتعلقة بالجانب السياسي لتحقيق هذه الفكرة[17]. هذا ويبلغ

تعداد سكان العراق حوالي 20 مليوناً وإيران حوالي 65 مليوناً. ومن جهة أخرى فإن مساحتهما تضاعف مساحة أراضي دول مجلس التعاون، إذا ما أضيفت إليها. ويلاحظ أن نصيب الفرد من الدخل حالياً في دول مجلس التعاون أكبر بدرجة هائلة من نظيره في العراق وإيران، الأمر الذي يوازي - إلى حد ما - القاعدة الاقتصادية العريضة في كل من هاتين الدولتين.

من كبرى فوائد التجمع الاقتصادي الإقليمي لدولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعُمان، أن هذه الدول يمكن أن تصبح مراكز تجارية لتجمعات إقليمية أكبر، من خلال التوسع في الجهود المبدئية الناجحة التي قامت بها كل من البحرين وإمارة دبي، والتي يمكن أن تمتد إلى مناطق ساحلية أخرى لتكون بؤرة للنشاط المالي والاقتصادي على مستوى المنطقة كلها. ويمكن أن تصبح عمليات الشحن بالسفن من الخليج المحور الرئيسي للنقل، وقد بدأت تظهر بصورة واضحة في الوقت الحاضر.

ونظراً لحجم القاعدة السكانية في كل من العراق وإيران، فهناك احتمال أن يزداد التخصص في المنطقة بصورة كبيرة؛ فاستغلال وفورات الحجم يساعد الصناعة في المنطقة على تحقيق المزية التنافسية على المستوى العالمي. والرؤية التي تقوم عليها فكرة التجمع الاقتصادي، يجب ألا تنصب على الاستعاضة عن الاستيراد في المنطقة، بل أن تهتم بالتركيز على التصدير بدرجة أكبر. كما أن الهدف منها ليس توفير السلع والخدمات المرتبطة بصناعة النفط ومشتقاتها، بل إيجاد مواضع في الأسواق، وتخصصات في المناطق التجارية لا ترتبط بصناعة النفط. ويلاحظ أن المشروعات الموازية المرتبطة حالياً بإنتاج النفط والمجالات الدفاعية؛ تتمتع بمزية تنافسية تعود إلى سياسات الدعم والحماية الاصطناعية فقط، ولذلك فإنها لن تجدي نفعاً في دعم القاعدة الصناعية الإقليمية وتنويعها.

إن التنويع الصناعي الحقيقي في منطقة الخليج، هو وحده الذي يمهد للمستقبل عندما تنخفض احتياطيات النفط والغاز بصورة ملحوظة. والتكامل الاقتصادي بين

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هو وحده الذي سوف يمنحها القدرة الاقتصادية على تحقيق الكفاءة المطلوبة. وقد آن الأوان للتخطيط لهذا الوضع في العقد الأخير من القرن العشرين. وحالما يعمِّق مجلس التعاون من أسواقه، فسرعان ما تتجه جهود التكامل الاقتصادي إلى ضم العراق وإيران في إطار المنطقة التجارية الإقليمية في الخليج، ومع إرساء مبدأ المعاملة الوطنية، سوف يستطيع مجلس التعاون أن يوفر كثيراً من رأس المال المطلوب لتنمية اقتصاداته كمجموعة متكاملة.

العلاقة المعقدة بين التكامل والأمن

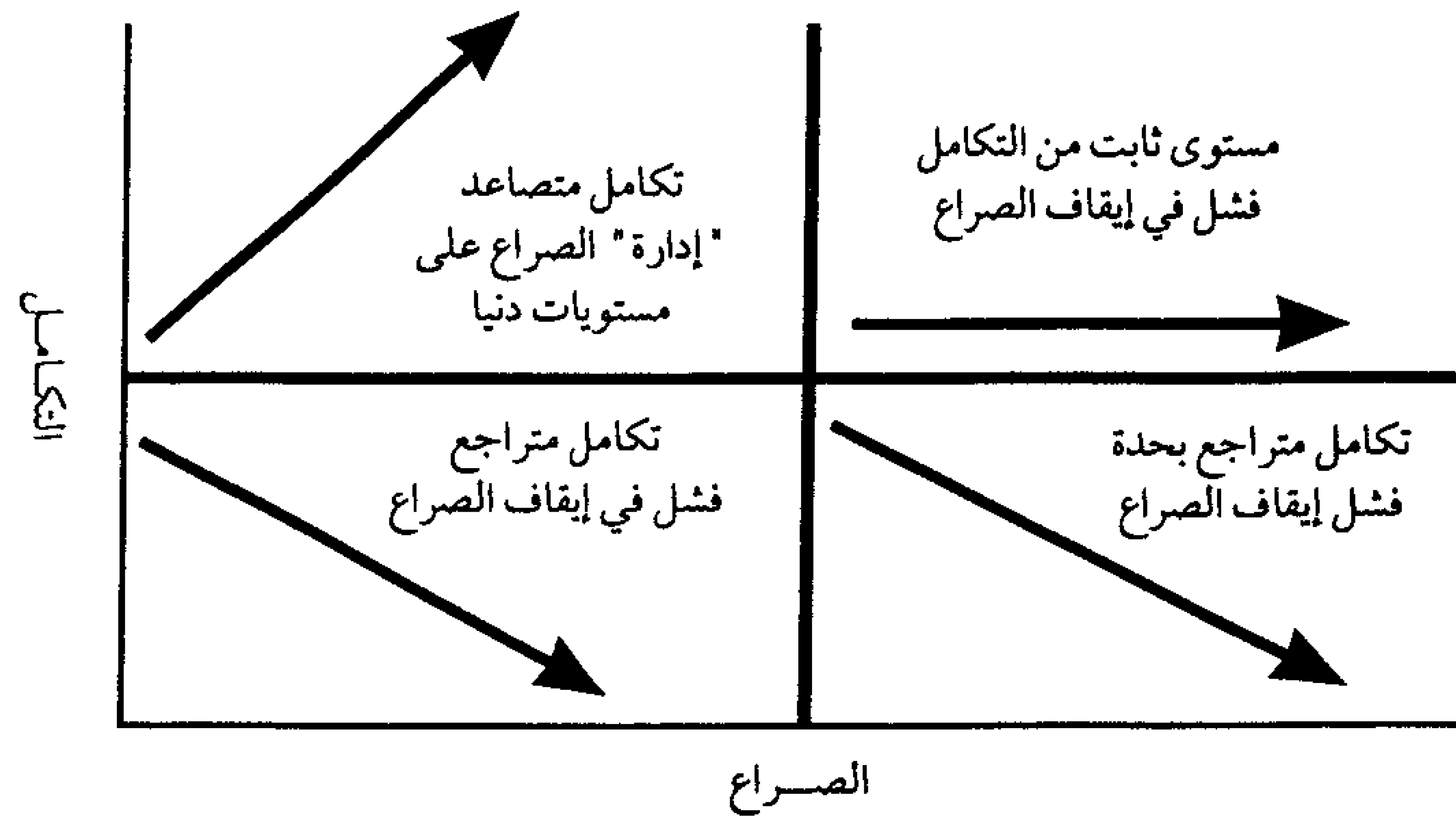
كيف يمكن لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - في ظل المناخ السياسي الحالي - أن تفكر في ضم قدراتها الاقتصادية إلى قدرات العراق أو إيران أو كليهما معاً؟ إن مجرد الإيعاز بأن هذا الاحتمال يمكن أن يتحقق يعتبر مشكلة بحد ذاته. إن الظروف السياسية تتغير دائماً، ويفضل من الناحية الاستراتيجية أن تبقى في الأذهان الصورة المثلى للتفاعل الإقليمي الذي يربط بين الظروف السياسية ومتطلبات الاستراتيجية، عندما تسنح الفرصة لتحقيق التكامل. ويمكن أن يصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي والأمن الإقليمي هدفين يعزز كل منهما الآخر؛ لأن القوة العسكرية وحدها يصعب أن تكون ضماناً لإيجاد الأمن السياسي الدائم لكل دولة من دول الخليج، خاصة في زمن انتشار الأسلحة النووية، والصواريخ البالغة الدقة[18].

يبدو من الناحية النظرية، أن العلاقة بين التكامل والأمن يمكن وصفها على النحو التالي: على المستويات الدنيا للصراع، نجد أن المستويات الدنيا للتكامل لا تكفي لمواجهة آثار الصراع، أو لبناء قاعدة من أجل المزيد من التكامل. أما على المستويات العليا للصراع، فمن المرجح أن يتعثر التكامل، كما يتضح في حالة السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية. ولكن في حالة المستويات الدنيا للصراع، ووجود التكامل على مستوى عال، فإنه يساعد على إخماد النزعات التي تذكي التيارات القومية، وتتسبب في احتدام الصراع. وخير مثال على ذلك هو السوق الأوروبية التي نشأت في جو من الصراع المحدود نسبياً، واكتسبت من القوة ما يتيح لها ردع التيارات القومية التي مزقت أوربا في النصف الأول من القرن العشرين.

ويبين الشكل (9ـ2) العلاقة بين التكامل والصراع، والتي تقوم على وجود حد أدنى للصراع، وحد أدنى للتكامل.

الشكل (9ـ2)

العلاقة بين التكامل والصراع



المبدأ الأساسي هنا هو أنه لكي نُبقي على الصراع دون المستوى الذي يؤدي إلى الحرب في المنطقة، فلا بد من تحقيق التكامل بمستوى يزيد على حده الأدنى. معنى هذا أن التكامل يجب أن يظهر بطريقة عميقة ومتطورة؛ بما يكفي لضمان تحقيق المزيد من التكامل الذاتي. ونتيجة لذلك فإن احتمال انخفاض الصراعات الخطيرة، يساعد في حد ذاته على تحقيق التكامل الذاتي.

وبالنسبة إلى الدول النامية الواقعة في المناطق التي استشرى فيها الصراع كمنطقة الخليج، يصعب تجاوز الحد الأدنى للتكامل، حتى في أوقات السلم المتصل نسبياً. ولكن عند التخطيط لأمن المنطقة، يجب أن توضع في الاعتبار مسألة الحد الأدنى للتكامل، ويجب أن تكون حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مستعدة لاجتياز هذا الحد؛ حتى تدخل المنطقة بأسرها مرحلة من الأمن المؤكد.

وحتى الأمن المؤكد نفسه، يجب أن تدعمه قدرات عسكرية ودفاعية كافية. وإذا ما انخفض خطر الصراع من خلال تحقيق المستوى المناسب من التكامل الاقتصادي

في الخليج، فإن مهمة حفظ السلام تصبح ميسورة جداً. ولعل ثمار السلام المرتقبة قد تدعم التكامل الاقتصادي، إذا تم توجيه قدر من التمويل - الذي يخصص حالياً لشراء الأسلحة - إلى الاستثمار في المعدات والمصانع الإنتاجية، مما يعزز بدرجة كبيرة من النمو الاقتصادي في المنطقة عامة.

مهما بدت هذه الأفكار خيالية في الوقت الراهن، فإنها على الأقل جديرة بالدراسة، نظراً إلى حجم الفائدة المتوقعة منها لاستقرار منطقة الخليج في المستقبل، أي أن التكامل الاقتصادي ليس استراتيجية جيدة للتنمية فحسب، وإنما هو طريق إلى تعزيز الأمن الإقليمي، إذا توافرت له الظروف والرعاية السياسية المناسبة.

التكامل، والأمن، والتنمية الاقتصادية في منطقة الخليج العربي

ظهرت مؤخراً موجة من المقالات التي تعرب عن القلق بشأن صحة المناخ الاقتصادي، ومن ثم المناخ السياسي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويستند بعض تلك المقالات إلى انخفاض منحنى الإيرادات مقوَّمة بالسعر الحقيقي للدولار بين عامي 1980 و1981 - وهي الفترة التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في هذه الإيرادات[19]. ويعرب آخرون عن قلقهم بسبب "التدهور البطيء، ولكن الأكيد، للهياكل الاقتصادية والاجتماعية للحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة"[20]. فعندما نشرت مجلة *Economist* إعلاناً على مساحة صفحتين عن مزايا الاقتصاد البحريني، نشرت في الوقت نفسه مقالاً يؤكد أن الحكومة البحرينية تهوِّن من شأن المعارضة (التي تتراوح ما بين الراديكاليين الإسلاميين الشيعة، والعلمانيين التكنوقراط)، وتصور قادتها على أنهم قوم بسطاء تؤازرهم إيران[21].

ولأن هؤلاء الكتاب يشتركون في منطلق واحد، وهو اهتمامهم التقليدي بمنطقة الخليج الذي يعربون عنه دائماً، فلا يمكن أن نتجاهل تحليلاتهم أو أن نقلل من شأنها. ومن ناحية أخرى فقد تُبنى التفسيرات على أساس انتقائي، كما يمكن أن تكون التنبؤات خاطئة. فعلى سبيل المثال، ليس هناك من يدرك النهج الجريء الذي سلكته المملكة العربية السعودية لمعالجة عجزها المالي، مما أوصلها إلى احتمال

تحقيق فائض في حسابها الجاري لأول مرة، منذ أكثر من عقد كامل من الزمان[22]. ويبلغ هذا العجز نسبة مئوية كبيرة من إجمالي الناتج المحلي يصل إلى حوالي 75٪، على الرغم من أن الضمان غير المباشر لسد هذا العجز ليس هو إجمالي الناتج المحلي نفسه، وإنما احتياطيات النفط. فلقد كان قرار تخفيض الدعم على الماء والكهرباء للاستهلاك الصناعي قراراً جريئاً، ينقل الاقتصاد إلى مرحلة يعتمد فيها على مؤشرات السوق بصورة أكثر فاعلية. وبينما كان النقاد يشككون في قدرة حكومات الخليج على إدارة شؤون البلاد، أشارت دورية *International Investor* التي تصدر في نيويورك إلى ارتفاع معدلات الإقراض عام 1994 لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والبحرين وسلطنة عُمان كدول دائنة. أما إيران فلم ترتفع تلك المعدلات فيها[23]، ولكنها استطاعت إعادة جدولة ديونها القصيرة الأجل لتحولها إلى صكوك متوسطة الأجل خارج إطار صندوق النقد الدولي، من خلال اتحاد يتألف من 12 دولة تتزعمها ألمانيا[24].

ثار الجدل في دولة الكويت بين الأجهزة الحكومية التنفيذية ومجلس الأمة الكويتي، حول تفصيلات برنامج الكويت لتسوية الديون، فيما يعد عملية خليجية موازية لما قام به الرئيس الأمريكي والكونجرس لمعالجة المشكلات المشابهة في الموازنة الأمريكية، مع فارق وحيد هو أن الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية كان يتسم بمزيد من المشاركة في السلطة مقارنة بدولة الكويت. خلاصة القول، إن الإصلاح المالي الذي تشهده دول كثيرة في شتى أنحاء العالم، ومن بينها فرنسا واليابان، ليس مهمة سهلة، ولا يخلو من آثار سياسية بعيدة المدى.

الخلاصة

ليس من الحكمة أن نتجاهل المتغيرات السياسية والاجتماعية التي تصاحب عملية التعديل المالي، فنهملها ولا نعطيها حقها من الدراسة الجادة، خاصة فيما يتعلق بمسألة استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل. وقد استعرض هذا الفصل ثلاث استراتيجيات مألوفة للتنمية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،

وحلّلها كلها. ثم استعرض استراتيجية رابعة، وإن كانت أكثر صعوبة في الإعداد والتنفيذ، إلا أنها تحمل إمكانية تحقيق عدد من الأهداف في آن واحد. فإذا جاءت جهود التنمية الإقليمية في صورة برنامج يعتمد على السوق اعتماداً حقيقياً، وليس على مجرد المشروعات الصناعية ومشروعات البنية الأساسية التي ترعاها الحكومة، عندئذ يمكن أن تتحول منطقة الخليج إلى منطقة تتمتع بالرفاهية الدائمة، والأمن العسكري في القرن الحادي والعشرين.

يمكن القول - بمزيد من التحديد - إن التنمية الإقليمية هي الطريق إلى الرفاهية الاقتصادية للخليج على المدى البعيد، حتى بعد أن تتراجع الإيرادات النفطية تراجعاً مطلقاً. كما أن التنمية الاقتصادية الإقليمية هي الطريق لضمان أمن الدول الأعضاء، وربما الطريق الأفضل لذلك. وتتطلب التنمية الاقتصادية الإقليمية أكثر من مجرد التخطيط؛ من حيث إنها تتطلب الالتزام السياسي من جانب الحكومات التي سوف تجني ثمار هذه التنمية أكثر من غيرها، على أسس تجارية وهيكلية.

فإذا كانت الوحدة الاقتصادية الأوربية بعد عام 1945، قد وضعت حداً للصراعات العنيفة السابقة التي تسببت في إشعال العداوات على المستوى العالمي مرتين، فلماذا لا تظهر وحدة مماثلة في الخليج؟

إن المقارنات التاريخية من هذا النوع ليست كاملة، ولكنها ربما تصدق في حال المقارنة بين أوربا والخليج. فمن المعروف أن أوربا أمضت النصف الأول من القرن العشرين في غمار الحروب. وأمضت دول الخليج - هي الأخرى - جزءاً كبيراً من النصف الثاني من القرن العشرين في الحرب العراقية ـ الإيرانية وحرب تحرير دولة الكويت. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، كرست أوربا جهودها لإنشاء مجموعة متكاملة للحفاظ على السلم. فهل تستطيع منطقة الخليج أن تحذو حذو أوربا في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين؟ وهل تستطيع دول الخليج أن تنقل صورة المرحلة البناءة من تاريخ أوربا لتطبيقها لديها بعدما نقلت صورة الحقبة المدمرة من تاريخها؟

واستكمالاً للمقارنة، يجب أن تكون هناك صورة حية للمجتمع الأوربي في الخليج. وإن لم تكن هذه الصورة قد ترسخت بعد، فإنها تظهر من خلال بعض الروابط التجارية، وهذا ما يتطلب جهداً كبيراً من جانب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مدى الأعوام الخمسين القادمة. وثمة سببان يدفعانها إلى ذلك، هما الرفاهية والأمن.

الفصل العاشر

التحول الاجتماعي والطموحات المتغيرة، وأمن الخليج

جيل كريستال

يقدم هذا الفصل تحليلاً لأثر التحول الاجتماعي في أمن الخليج خلال القرن الحادي والعشرين. فلقد حدثت تحولات مثيرة ومطردة في البنية الاجتماعية لدول الخليج طيلة عدة عقود ماضية. ويعود سبب ذلك إلى أن السكان أصبحوا أصغر سناً وتحضراً وأكثر تنوعاً من حيث الديانات والأعراق؛ وذلك بسبب تدفق المزيد من الوافدين، كما أصبحوا أكثر ثقافة وثراء وانغماساً في السياسة. وسوف تؤثر هذه التحولات وما يتصل بها من قضايا في أمن الخليج خلال العقود المقبلة بطريقتين واضحتي المعالم. تتمثل الطريقة الأولى في أن التحول الاجتماعي يمكن أن يؤثر في أمن الخليج عندما تحاول الفئات الاجتماعية ممارسة السياسة الخارجية بنفسها؛ إما بشكل مباشر عن طريق الضغط على الحكومة من أجل تغيير السياسة، أو بشكل غير مباشر عن طريق البدء بإقامة اتصالات مع الحكومات الأخرى أو الأطراف الأجنبية الأخرى، أو تعزيز الاتصالات القائمة معها بالفعل. أما الطريقة الثانية فتتمثل في أن أمن الخليج يتأثر عندما تمارس الفئات الاجتماعية ضغطاً - مهما كان نوعه - على الدولة أو على أي مجموعة اجتماعية أخرى. وفي هذه الحالة يكون التأثر كبيراً جداً، بحيث يعكر صفو الحياة السياسية العادية، مما يلفت أو يهدد بلفت اهتمام الدول الأخرى، وهو ما يمكن أن يكون مغرياً لها بإعادة صياغة أو تشكيل سياساتها الخارجية وفقاً لذلك.

التقسيم الطبقي الاجتماعي من منظور تاريخي

كرّس الدارسون في الماضي نزراً يسيراً من الاهتمام للتقسيم الطبقي الاجتماعي في منطقة الخليج، ونادراً ما تجاوزوا رصد ملاحظات قليلة، اتسمت في معظمها بالبساطة الشديدة، حول طبيعة المجتمع التقليدية الثابتة. وحتى وقت قريب، كانت فكرة الغرب التقليدية عن الخليج هي أنه على الرغم من حدوث بعض التغيرات الديمجرافية، فإنه لم يحدث تحول اجتماعي ذو شأن، وبالتأكيد لم يحدث أي تحول اجتماعي جوهري للدولة بصورة مستقلة[1]. ومع أن هذا الرأي كان صحيحاً، خاصة بالنسبة إلى بعض الدراسات الاستشراقية القديمة، فإن كتابات التحديث والتبعية وآراءهما، وكذلك أدبيات الدولة الريعية وآراؤها، تقول بأن الفئات الاجتماعية المستقلة ليست ذات أهمية جوهرية في منطقة الخليج، وبأن المشاركة في الجمعيات والمنظمات ضعيفة، كما أن الفجوة بين العائلة والدولة ضيقة[2]. ورغم أن بعض الكُتاب ركزوا اهتمامهم على بعض مظاهر التحول الاجتماعي- مثل تغير الأجيال، أو ظهور طبقة المتخصصين (التكنوقراط) المتوسطة الجديدة، على سبيل المثال- فقد كان تناول التقسيم الطبقي الاجتماعي ومناقشته محدودين[3].

لقد فنّدت الدراسات المفصلة والجادة الحديثة هذا الرأي، وشككت به، ورسمت صورة أكثر دقة وتنوعاً لمجتمع منطقة الخليج[4]؛ إذ تشكّل الدراسات التي أجريت عن دولة الكويت، بشكل خاص، تفنيداً ودحضاً مرتكزين على الملاحظة لهذه الافتراضات القائمة حول البنية الاجتماعية. وهناك يجد المرء فئات اجتماعية غنية ومتنوعة، مثل التجار، والجمعيات الإسلامية، والجمعيات التعاونية، والديوانيات، والأحزاب السياسية الفعلية، والجمعيات الاجتماعية والطلابية، والاتحادات، والأندية الرياضية والمهنية، وغيرها، وكلها تظهر الترابط الاجتماعي والطموح السياسي[5]. وقدم الاحتلال العراقي لدولة الكويت نافذة فريدة تطل على هذه الظاهرة، وأتاح الفرصة لمراقبة تحول الاتحادات، بدءاً بالفئات الدينية في المساجد وانتهاء إلى الجمعيات التعاونية والديوانيات، من أجل البحث في قضية الاحتلال وكيفية التعامل معه، ووضع الأساس الاجتماعي للتنظيم السياسي. وتظهر الدراسات

الجديدة بوضوح أن المجتمع المدني في منطقة الخليج مختلف تماماً عما كان عليه سابقاً. كما أن هذا التقسيم الطبقي الاجتماعي المتنوع لا يعتبر ظاهرة جديدة على نحو خاص، رغم أنه قد تمت دراسته مؤخراً. فقد تأصَّلت بعض الجماعات السياسية المهمة - مثل القبائل والعائلات الكبرى - في البناء الاجتماعي الذي يسبق قيام الدولة. وتأصَّلت فئات أخرى جزئياً، في تاريخ منطقة الخليج الاقتصادي والسياسي الحديث.

يمكن فهم كثير من الفئات الاجتماعية الموجودة حالياً فقط في سياق التحولات المجتمعية التي حفزتها عوائد النفط. وفي منطقة الخليج كما في أي مكان آخر، تعتبر موارد رأس المال والآليات التي تدخل العوائد إلى الاقتصاد من خلالها، الطريق إلى فهم ظهور فئات اجتماعية جديدة (مثل فئة العاملين في قطاع النفط والوافدين)، وفهم التحولات التي لحقت بالفئات القديمة (مثل فئة التجار)، وفهم الائتلافات الجديدة التي ظهرت وجمعت بين الفئتين (العاملين في قطاع النفط والتجار)[6]. وفي مثال مهم على ذلك، دفعت عوائد النفط مبدئياً كثيراً من التجار - الذين يعتبرون في الماضي من أهم الفئات الاجتماعية المعبَّأة سياسياً - إلى اعتزال الحياة السياسية الرسمية في كل من الكويت وقطر[7]. ومع تدفق الأرباح الناجمة عن النفط، ومن خارج الاقتصاد التقليدي إلى الحكام مباشرة، تمكن هؤلاء من تحقيق استقلالية غير مسبوقة عن الفئات الاجتماعية القديمة، مثل طبقة التجار، ومكَّنتهم عوائد النفط من تشجيع التجار على اعتزال العملية السياسية طواعية، ولكن هذا الترتيب كان مجرد جزء من عملية متغيرة ومستمرة. ولأن عوائد النفط أتاحت للدولة أيضاً أن تستقطب فئات اجتماعية سياسياً بدلاً من تحطيمها، فقد مهدت الطريق أمام عودة هذه الفئات إلى السياسة في النهاية.

وعلى الرغم من أن النفط حوَّل الدولة أيضاً إلى مؤسسة قادرة بنفسها على إعادة صياغة المجتمع وتشكيله بشكل جوهري، فإن عملية بسط نفوذ الدولة على المجتمع ليست متعنتة، حتى في الدول التي تتيح عوائد النفط لحكامها قدراً كبيراً من المرونة.

وفي بعض الحالات، تعتبر بعض الفئات الاجتماعية قادرة على الاحتفاظ بالاستقلالية الذاتية، وبعض القدرة التفاوضية، والعودة إلى معترك السياسة عندما تدفعها الظروف إلى ذلك. أما العوامل التي أتاحت للنخبة الاقتصادية (كبار رجال الأعمال) الاحتفاظ بتماسك خاص، وبالقوة، والاحتفاظ بهويتها حتى في مواجهة سلطة الدولة واتساعها فتتضمن ما يلي: حجم النخبة الاقتصادية، وانقسام العمال بين حقلي الاقتصاد والسياسة في حقبة ما قبل النفط، والاستقلال الذاتي عن الدولة في الماضي، والتحول إلى الأسلوب المؤسساتي للانضمام إلى الاتحادات القيادية الرائدة، مثل غرفة التجارة، ودرجة التعبئة السياسية في فترة ما قبل النفط، ومدى قدرة آليات الاحتفاظ بثقافة المجموعة وهويتها (مثل التزاوج بين الأسر للإبقاء على التحالفات، والديوانيات، ودرجة التعبير عن التقاليد السياسية ذات العلاقة والذاكرة التاريخية). وقد مكَّنت هذه العناصر بعض الفئات - ولعل فئة التجار أكثرها بروزاً - من تجاوز الأزمة، وبخاصة خلال مرحلة الانتقال إلى النفط، وأعادت تشكيل نفسها عندما انتهت الأزمة. كما أتاحت بدورها لهذه الفئات العودة إلى المعترك السياسي في مرحلة لاحقة، وتولت فئات التجار الكويتيين القيام بمثل هذا الدور الأساسي في النشاط المؤيد للديمقراطية في أواخر ثمانينيات هذا القرن، وواصلته أثناء الغزو العراقي لدولة الكويت وبعده. وقد حدثت عمليات مماثلة في سائر دول الخليج.

في الوقت ذاته، لم تعط عوائد النفط الحكام حرية سحب أنفسهم من صفوة الفئات الاقتصادية التاريخية فحسب، وإنما أعطتهم القدرة كذلك على استخدام البيروقراطيات الحديثة التي جاء بها النفط من أجل تطوير أو خلق تجمعات جديدة، بين موظفي الدولة ومتلقِّي خدمات الدولة الجديدة المطوَّرة. وفيما يتعلق بالدول الأصغر في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فغالباً ما شملت هذه العملية البريطانيين الذين ازداد تدخلهم، ليس في الدولة الجديدة فقط، وإنما في إعادة تنظيم العلاقات بين الحكام وزعماء القبائل. فلقد كان البريطانيون قادرين على إحداث تغيير في التوازن بين زعماء القبائل والشيوخ بصورة مباشرة، عن طريق تزويد زعماء القبائل

بالأموال والأسلحة. وعلى نحو مماثل، سحبت التغيرات الإدارية والتشريعية البريطانية السلطة من المجالس الدينية والقبلية. وفي الوقت المناسب، بدأت الأنظمة تستغل عوائد النفط ومؤسسات الدولة في إعادة هيكلة المجتمع؛ إما من خلال إقامة مؤسسات الخدمات الاجتماعية، أو التوظيف الحكومي أو غيرها من السياسات. وقد كان لهذا التوسع في الوظائف الحكومية بدوره عواقب أخرى؛ فبالإضافة إلى إيجاد العديد من الطموحات المتزايدة، وضع الشعور بالأحقيَّة الذي أصبح من الصعب احتواؤه - لا سيما بعد الانخفاض الهائل في عوائد النفط خلال حقبة الثمانينيات - قيوداً جديدة على قدرة الدولة على وقف الاحتجاج الاجتماعي، بتوفير مخصصات الدعم والتوظيف الحكوميين.

وفي الوقت الحاضر توجد بالخليج مجموعات متنوعة من الفئات الاجتماعية، سواء القديمة أو الحديثة، يمكن تمييزها بثلاث طرق بشكل عام:

أولاً، التفَّ كثير من أهم الفئات حول المصالح الاقتصادية، ولبعض هذه المصالح أصولها القديمة في الفئات السائدة في حقبة ما قبل النفط. ولعل أكثرها شهرة مصالح قطاع الأعمال التي تنظمها غرف التجارة، وغيرها من الاتحادات التي تم تنظيمها لدعم المصالح التجارية ومساندتها. وتعتبر فئة العمال - التي كانت تعد فئة وطنية ومنظمة كما هو الحال في دولة البحرين - مجموعة مهمة تاريخياً، على الرغم من أنها ليست بالأهمية التي كانت عليها سابقاً نتيجة تدفق العمال الوافدين[8]. وتمركزت مصالح اقتصادية أخرى حول قطاع محدد يمثل فيه المواطنون الأغلبية؛ وهو قطاع صناعة النفط[9].

ثانياً، تمركزت فئات أخرى حول جماعات وانتماءات مجتمعية تقوم على أسس عائلية قديمة، أعيد تشكيلها بطرق جديدة. واستمر التأسيس المجتمعي - القبلي والديني والإقليمي على حد سواء - في تشكيل قواعد التنظيمات الطوعية، حتى عندما تم تنظيمها، شكلياً فقط، حول اهتمامات أخرى[10]. وما زالت هنالك مصالح يتم تنظيمها حول تجمعات متشابهة، من حيث الظروف المتعلقة بالتوزيع السكاني والنوع والعمر، كتلك التي تلتقي فيها الخطوط المجتمعية والطبقية. ولعل من أفضل الأمثلة

على الفئة الأولى، المؤسسات الشيعية المختلفة التي شكلت في الماضي أساس الإضرابات والمظاهرات في المملكة العربية السعودية ودولة البحرين، خلال ثلاثينيات وخمسينيات هذا القرن، ومرة أخرى خلال الثمانينيات وأواسط التسعينيات. أما في دولة الكويت فقد شكلت مؤسسات مماثلة الأساس للكتل الانتخابية.

ثالثاً وأخيراً، الفئات الاجتماعية التي يتم تمركزها حول علاقاتها بالدولة. فبعضها يتم توحيدها بواسطة علاقاتها بالدولة؛ إما كمستشارين سياسيين مع وجود علاقة خاصة بالقصر، أو كبيروقراطيين تم التعرف عليهم وتحديدهم وفق قطاع محدد. ويشترك الآخرون في معارضتهم للدولة القائمة أو رؤاهم للنظام البديل. وفي هذا الخصوص، فإن أصوات المعارضة السائدة في منطقة الخليج، ومختلف أنحاء العالم العربي حالياً هي المعارضة الإسلامية. وهذه تضم مجموعة من الفئات التي تنظم - عن وعي - معارضة سياسية باستحضار المبادئ والمفردات الإسلامية. وفي الماضي يعتبر القوميون العرب مثالاً آخر، مع أنه أضعف، على هذا النوع من التجمع. ومنذ حرب الخليج الثانية وسَّع كل من الإسلاميين وأنصار التحديث معارضتهم المعلنة على نطاق منطقة الخليج بأسرها. وفي حالة الإسلاميين كان هؤلاء يُلقون مواعظ دينية تلهب المشاعر، وكانوا يقومون بتوزيعها بواسطة أجهزة الفاكس وأشرطة التسجيل السمعية، وقد كانوا نشطين في المملكة العربية السعودية ودولة البحرين، على وجه الخصوص. وعلى الرغم من وجود بعض العوامل المشتركة بين هاتين المجموعتين (الإسلاميين وأنصار التحديث)، فإنهما كانتا تتنافسان سياسياً، وتسعى كل منهما إلى القيام بالدور نفسه إزاء الدولة.

باختصار، تعتبر الفئات الاجتماعية الموجودة حالياً قوية وحقيقية. وقد تأصل بعضها في مجتمع واقتصاد ما قبل النفط؛ أما البعض الآخر فقد عملت الدولة على إيجاده. على أن هذه الفئات كلها تأثرت بوجود عوائد النفط، كما أدت التغييرات في الاقتصاد إلى خلق فئات جديدة، وتغيُّر الفئات القديمة، وتحوُّل العلاقة بين هذه الفئات والدولة. وقد ساعدت السياسات التي انتهجتها الدولة على توسيع نطاق بعض هذه التغيرات، بينما ساهمت في السيطرة على البعض الآخر.

التقسيمات الطبقية الاجتماعية وأمن الخليج اليوم وفي القرن الحادي والعشرين

ثمة مزيج بين الفئات التقليدية وتلك الأكثر معاصرة، يشكِّل قاعدة لحياة المشاركة والنشاط الاجتماعي المنظم في الخليج اليوم، والتي يحتمل أن تستمر كذلك خلال العقود المقبلة. وتؤثر هذه الفئات الاجتماعية، بدورها، في أمن منطقة الخليج بثلاث طرق مهمة على الأقل.

الطريقة الأولى في التأثير تحدث عندما تحاول الفئات الاجتماعية أن تفرض أولوياتها على السياسة الخارجية لدولها؛ إما بشكل مباشر عن طريق الضغط على الحكومة من أجل تغيير سياستها؛ أو بشكل غير مباشر عن طريق البدء بإقامة اتصالات مع الحكومات الأخرى أو الأطراف الخارجية، أو تعزيز القائم منها. ويعتبر الضغط المباشر- عند تطبيقه عبر قنوات الاتصال التقليدية - جوهر العمل السياسي. وهو شائع جداً، بحيث لا يفكر المرء غالباً في مدى تأثيره في الأمن. ونظراً إلى أن تركيز السياسة الخارجية يتم في الشق التنفيذي، فإن الضغط من أجل تغييرها نادراً ما يبدو ظاهراً للعامة. وحتى المجالس التشريعية والاستشارية، حيثما وُجدت، نادراً ما تناقش السياسة الخارجية بالعمق ذاته الذي تناقش به السياسة الداخلية؛ وذلك نتيجة لأولوية الشق التنفيذي، وللاهتمامات المحلية الأساسية للناخبين المحليين (بالإسكان، والتعليم، والرعاية الصحية، على سبيل المثال). وفي حالة دولة الكويت، حيث يجعل المجلس الوطني العملية أكثر وضوحاً، هناك عاملان يجعلان هذا النفور من مناقشة السياسة الخارجية معلناً على نحو خاص. إذ يجب على المسؤولين المنتخبين، أن يكونوا أكثر حساسية تجاه اهتمامات جمهور الدائرة الانتخابية. والآن، وبما أن الغزو العراقي أصبح إلى حد ما جزءاً من الماضي، فإن تلك الاهتمامات الكويتية أصبحت مغرقة في المحليَّة؛ بمعنى الاهتمام من أجل توفير خدمات أفضل (رعاية صحية، وتعليم، وإعانات حكومية). كل ذلك من أجل إعادة الوضع الطبيعي إلى ما كان عليه قبل صدمة الاحتلال. والسبب الثاني لتناقص

وازدواجية مواقف المجلس بخصوص السياسة الخارجية، هو أن الخوض في شؤون السياسة الخارجية كان قد مارس دوراً رئيسياً في تعليق عمل المجلس في الماضي[(11)].

وعلى الرغم من أن الضغط الشعبي لم يستطع أن يثبت وجوده في قضايا السياسة الخارجية من خلال السلطة التشريعية، فإن ذلك لا يعني عدم وجوده، ولكنه غير حاضر بشكل مؤثر. ولعل السياسة الاقتصادية أفضل مثال على ذلك؛ فلقد تم التعبير بقوة عن الضغط الذي تمارسه بعض الفئات الاجتماعية على الحكومة لاتباع سياسة اقتصادية خارجية قد تتعارض مع الاهتمامات الأمنية، وربما كان أوضح هذه السياسات ما يتعلق بسياسة الهجرة؛ إذ إنه من الطبيعي أن تفضل أجهزة أمن الدولة جعل متطلبات الدخول إلى الدولة صارمة إلى أقصى الحدود، أما الفئات الأخرى فلديها مصلحة في وضع متطلبات أكثر تحرراً. فعلى سبيل المثال؛ يريد صفوة رجال الأعمال (الفئة الاقتصادية) هجرة عمالية مفتوحة نسبياً، وتريد ربات البيوت (فئة اجتماعية قائمة على أساس النوع) تأشيرات دخول لأطقم الخدم، ويريد العمال الأجانب الموجودون في الدولة خيارات عمل أوسع لهم ولأقاربهم في أوطانهم. وتضغط هذه الفئات الثلاث على الدولة بوسائل مختلفة تماماً؛ فمصالح قطاع الأعمال تؤثر في الدولة مباشرة عبر المنظمات الرسمية، مثل غرفة التجارة ووزارة التجارة، وبشكل غير مباشر من خلال الروابط والعلاقات الشخصية. أما النساء فيؤثِّرن في الدولة بصورة غير مباشرة، من خلال العلاقات والاتصالات العائلية مع ممثلي الحكومة. في حين يؤثر الوافدون في الدولة بصورة غير مباشرة عن طريق حكوماتهم، وبدرجة أقل بالعمل مباشرة من خلال الوافدين الآخرين من بلدانهم، والذين يعملون في وظائف إدارية حكومية. وفي كل الحالات، فإن لهذه الجهود تأثيرها في أمن الدولة.

أخيراً، يمكن أن تغير السياسة الخارجية اتجاهها بسبب القوى النسبية لجماعات المصالح المتنافسة. فكلما كان العمل قائماً على الأساس المؤسساتي، كما في دولة الكويت مثلاً، ازدادت فرص نجاحه؛ وكلما ابتعد عن الأساس المؤسساتي، كما في المملكة العربية السعودية ودولة قطر مثلاً، قلت فرص النجاح. وكذلك، فإن التهديد

الأمني نفسه الذي تشكله هجرة أكثر انفتاحاً يمكن أن يكون مباشراً، كما في حالة الوافدين المرتبطين بشكل واضح وصريح بالفئات المعارضة، وذلك عندما ينسلّون ويشقون طريقهم عبر حواجز الهجرة في هيئة عمال. واعتماداً على الانفتاح النسبي للمجتمع، من المحتمل أن يكون هناك تهديد أكبر غير مباشر للوافدين الذين يروجون وينشرون العقائد (الأيديولوجيات) والمفاهيم التي يجدها النظام مهددة له؛ (على سبيل المثال، المدرسون المصريون الناصريون بالأمس، والإسلاميون اليوم). ويمكن أن يكون لكل من هذين الفريقين تأثير في الأمن؛ بزيادة عدم الاستقرار الداخلي أو خلق التوترات، أو على الأقل بكونهم يشكلون عاملاً محركاً جديداً بين الدولة المضيفة ودول الوافدين الأصلية. وعلى أي حال، فإن تهديد أمن الدولة ليس هدفاً لهذه الفئات الاجتماعية التي تضغط لأسباب داخلية من أجل زيادة الهجرة، وإنما قد يأتي ذلك كنتيجة غير مقصودة[12].

تستطيع الفئات الاجتماعية المختلفة كذلك، أن تؤثّر في السياسة الخارجية بصورة أكثر مباشرة، كما حدث بصورة متزايدة في كل دول الخليج العربية بواسطة الجماعات الإسلامية منذ حرب الخليج الثانية. ولعل سلطنة عُمان أحد الأمثلة الواضحة على ذلك، ففي عام 1994 واجهت الدولة احتجاجات على نحو غير متوقع، قامت بها الجماعات الإسلامية بسبب تطبيع العلاقات مع إسرائيل؛ ونتيجة لذلك، اعتُقل عدة مئات من الإسلاميين المتشددين بتهم تتراوح بين التحريض على الفتنة، وتقويض الوحدة الاجتماعية، واستغلال الإسلام لأهداف هدامة[13]. وكان عدد كبير من المتظاهرين المحتجين ينتمون إلى القبائل المتمتعة بوزن سياسي مهم في المنطقة الجنوبية من سلطنة عُمان. وعقب مضي سنة على ذلك، أعلن السلطان قابوس بن سعيد أنه سيصدر عفواً عن أولئك المعتقلين والذين صدرت بحقهم أحكام متفاوتة، وذلك في مسعى واضح لتهدئة قبائل الجنوب. ومع أن هذه القبائل قد لا تكون مهتمة كثيراً بالاتصالات مع إسرائيل، فإنها كانت مهتمة بصورة جلية بما كان يعتبر – وفق المقاييس العُمانية – اعتقالات غير عادية ومحاكمات جنائية. وهكذا، مع أن الإسلاميين قد لا يشكلون تهديداً حقيقياً للنظام، فإن اعتقالهم أثار بعض القلق لدى الفئات الكبيرة التي ينتمون إليها ويشكل دعمها وتأييدها للحكومة أهمية بالغة.

هناك أمثلة أيضاً على فئات ذات صبغة أكثر محلية تحاول تشكيل السياسات الخارجية وصياغتها. ففي دولة الكويت كان يتم دعم العلاقات مع كل من العراق وإيران من قبل الدوائر الانتخابية المحلية؛ إذ في خريف عام 1995 فسَّر بعض أفراد الطائفة الشيعية الإجراءات الحكومية ضد الشيعة الإيرانيين المحليين (احتفظ كثير من رجال الأعمال الإيرانيين بعلاقات وروابط مع إخوانهم في الدين)، على أنها استجابة حكومية مباشرة للضغط الأمريكي لمقاطعة إيران تجارياً. وادعى الشيعة أن الحكومة الكويتية قامت باعتقال كثير من رجال الأعمال الإيرانيين وإبعادهم دون أسباب وجيهة، رغم أن بعضهم كان يقيم في الكويت لعقود طويلة. وحتى مع افتراض أن الاستنتاج بوجود ضغط أمريكي لا أساس له من الصحة، فإن تفسير الشيعة وما تلاه من اعتراض جعل من المسألة قضية سياسة خارجية.

تعتبر التوجهات الداخلية المحلية نحو سياسة خارجية مستقبلية مع العراق مثالاً كويتياً آخر على ذلك. فعلى الرغم من أن الرأي العام الكويتي، من دون شك، سوف يبقى على عدائه القوي للعراق في القرن الحادي والعشرين، فإن حدَّة هذا العداء ربما تكون قد خفَّت بسبب وجود كثير من الروابط العائلية القديمة القوية بين الكويتيين والعراقيين، وهي الروابط التي تلتقي مع الخطوط الطائفية؛ لأن كلاً من العائلات السنية والشيعية في الكويت لها روابط عائلية في العراق[14]. ولكن هذا لا يعني أن الكويتيين مستعدون للعفو أو النسيان؛ فالواقع أن ممانعتهم لذلك مرتبطة بقضية داخلية أخرى تُدمي السياسة الخارجية؛ وهي مصير الأسرى الكويتيين في العراق. والقضية خطيرة جداً؛ فبالرغم من أن الحكومة الكويتية تدعم بشكل علني الضغط من أجل عودة الأسرى، فإنها أوقفت عمل المنظمات الخاصة التي تعمل من أجل إطلاق سراحهم؛ لأن الحكومة أصبحت ترى أن شعبية هذه المنظمات المتزايدة تشكل عامل عدم استقرار. ومع أن الكويتيين غير مستعدين للصفح عما قام به العراق أو نسيانه، فإن الروابط العائلية والعشائرية التي تعمل على التهدئة قد تجعلهم في نهاية المطاف، أكثر استعداداً من الحكومة للتوصل إلى تفاهم مع حكومة عراقية جديدة، (مع الأخذ بعين الاعتبار أن إيران كانت مصدر قلق في الخليج، منذ عهد ليس ببعيد، وهو الوقت الذي كان فيه الكويتيون من أصل إيراني موضع الشبهات). وربما

أظهر الكويتيون بالفعل استعداداً للصفح عن العراقيين أكثر منه عن الأردنيين والفلسطينيين الذين لا توجد معهم روابط مهدئة، لمجرد تذكُّر المواقف المعلنة لقادتهم أثناء حرب الخليج الثانية[15]. ومع أن العلاقات مع هذه الشعوب سوف تعود بالتأكيد، فإن السياسة سوف تتطلب تهيئة عامة أكبر من جانب الحكومة، إذا ما أرادت تجنب إثارة رد فعل عدائي من قبل عدد من الفئات الاجتماعية.

وتثير العلاقات العراقية ـ الكويتية كذلك قضية "البدو الرحَّل" من فئة غير محددي الجنسية "البدون"* الذين يظهرون انتماء ضعيفاً لأي من الدولتين. ويعود معظم أفراد هذه الفئة إلى أصول قبلية عراقية؛ وقدم هؤلاء إلى الكويت خلال الستينيات والسبعينيات من هذا القرن، عندما كان الاقتصاد قوياً ولم تكن سلطة الدولة قد وصلت إلى درجة من الشدة كالتي وصلت إليها في السنوات اللاحقة. "ولأن غالبية البدون في الكويت هم قبائل من أصول عراقية، أو يُعتقد أنهم كذلك؛ ولأن البعض منهم تعاون مع العراقيين أثناء الغزو، فإنهم موضع شك وريبة"[16]. ونظراً لارتباط بعضهم بأحداث الثمانينيات التي نمَّت عن ولاء لإيران؛ فقد كان الشك بهم مضاعفاً. وكما حدث، فقد أيد البدون موقفاً سبب إزعاجاً للسياسة الخارجية الكويتية مرتين، وكانت هنالك روابط مهدئة معدودة (أفراد من البدون لهم روابط عائلية مع عوائل كويتية، فهؤلاء غالباً ما اختاروا أن يتركوا تلك المجموعة ويصبحوا كويتيين). ولم تفلح الجهود الأخيرة لتنظيم وضبط أوضاع البدون في حل المشكلة بقدر ما جعلتها مشكلة رسمية.

وكما توضح هذه الأمثلة، فإن الفئات ذات الأهداف والمواثيق المختلفة يمكن أن يكون لها أثر مباشر ومتميز في أمن الخليج. ومن الطرق غير المباشرة التي تؤثر بها تلك الفئات في السياسة الخارجية، وبالتالي في أمن الدولة، البدء بإقامة اتصالات مع الحكومات أو الأطراف الأجنبية الأخرى الفاعلة أو تعزيز ما هو قائم ومستمر من هذه الاتصالات. وفي هذا الشأن تواصل ثلاث فئات سياسية دورها المهم إقليمياً؛ الفئة الأولى هي القوميون العرب، والليبراليون الذين يخلفونهم اليوم. والفئة الثانية هي

* البدون" هم مجموعة من السكان يقطنون الكويت، وكانوا قد دخلوها بصورة غير شرعية في الخمسينيات والستينيات، وتخلوا عن جنسياتهم الأصلية، وفي الوقت نفسه لم يحصلوا على الجنسية الكويتية. المحرر.

الإسلاميّون. أما الثالثة فتخص منطقة الخليج بشكل كبير، وهي القبائل. فعندما تنصَّب حكومة ما ذات برامج تلاقي صدى عند واحدة أو أكثر من هذه الفئات، فإن تلك الحكومة - وبخاصة في المراحل المبكرة لتولي مهامها - سوف تشجع على إقامة علاقة عقائدية ولوجستية مع هذه الفئات الخارجية. ويؤكد سلوك الحكومة في الشهور الأولى من تولي جمال عبد الناصر الحكم في مصر والخميني في إيران هذه المقولة. وقد جذبت المواقف السياسية الخارجية للفئات الإسلامية - التي تركز مبدئياً على البرامج الداخلية - اهتمام الدول الأخرى (وأبرزها فرنسا) فيما يتعلق بشمال أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية. ويؤثر البعد الإقليمي لسياسات الإسلاميين في السياسة الداخلية، وذلك عندما يصبح تحدي مجموعات القوميين العرب (المحليين) - الذين يخشون من زيادة تأييد الإسلاميين للحكومة القائمة حول قضية من القضايا - تحدياً ضعيف الاحتمال.

كما تظهر القوميات الأجنبية ولاءات واهتمامات سياسية خارجية؛ ولكنها نادراً ما تكون لديها سلطة كافية في الدولة المضيفة للتأثير في السياسة بشكل مباشر. وقد حدث استثناء جزئي لهذه الحالة العامة بالنسبة إلى الفلسطينيين في دولة الكويت قبل حرب الخليج الثانية وأثناءها؛ فعلى الرغم من أن تأييدهم للغزو العراقي كان أقل علانية من تأييد الفلسطينيين له في أي مكان آخر، فقد شاع اعتقاد لدى العراق بأن هؤلاء الفلسطينيين سوف يؤيدون غزواً له مضامين أمنية. وحتى قبل عام 1990 كان هناك تأثير خطير لوجودهم؛ فقد أثار الدور الفلسطيني في الحرب الأهلية في كل من الأردن ولبنان مخاوف الكويتيين بشأن احتمال قبولهم القيام بدور مماثل في دولة الكويت. وكانت فترة الثمانينيات قد شهدت توجيه اهتمام أمني جديد نحو الفلسطينيين وغيرهم من غير الوطنيين، كما كانت الحكومة قد أعادت تقويم موقفها مع بدء تأثير الانتفاضة في السياسة الكويتية؛ حيث كانت هذه الانتفاضة حافزاً آخر للحركة المؤيدة للديمقراطية. وفي شباط/ فبراير 1988 اشتبك المتظاهرون الذين خرجوا تأييداً للانتفاضة مع قوات الشرطة؛ الأمر الذي أسفر عن عدة اعتقالات، وفي الوقت ذاته بدأ استياء الفلسطينيين يتزايد تدريجياً. فمع أن سنوات العمل والإقامة أعطت كثيراً من الفلسطينيين شعوراً غامضاً - وغير مدرك بشكل كبير - يمنحهم الحق

في الانتفاع بثروة دولة الكويت، فإن الزمن الذي قضوه في دولة الكويت لم يقدم شيئاً يذكر لإزالة الفوارق السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الكويتيين وغير الكويتيين المقيمين، وبينهم الفلسطينيون. ومع ذلك، يستطيع أصحاب الجنسيات الأخرى أن يتطلعوا للعودة إلى أوطانهم (كما فعل معظمهم بالفعل بعد سنوات)، بينما لا يستطيع معظم الفلسطينيين ذلك. وبدأت الانتفاضة تسيِّس هذا الاستياء الفلسطيني، كما حولت هذه العوامل السكان الفلسطينيين إلى قضية أمنية، وإن كانت قضية غير عادية.

لقد ساعد التحول السريع في تقنيات الاتصالات في السنوات الأخيرة على تسهيل حرية الاتصال الخارجي وتيسيرها. فمع تقلص حجم الأطباق اللاقطة، وانتشار أجهزة الفاكس في كل مكان، وكذلك أجهزة الحاسب الآلي والأجهزة الخادمة (السيرفر) ومعها البريد الإلكتروني، وصولاً إلى شبكة "الإنترنت" التي ظهرت في جميع أنحاء منطقة الخليج، أصبح من الصعب على الحكومات المحلية السيطرة على أشكال الاتصالات الجديدة ونماذجها أو حتى مراقبتها. وقبل وصول أجهزة الحاسب الآلي الشخصية أتاحت التقنية الحاسوبية (عندما سادت تقنية أجهزة الحاسبات الآلية العملاقة) للحكومات إمكانية تحسين قدراتها على مراقبة السكان. ولكن ما إن أصبح الوصول والحصول على هذا الجيل الجديد من التقنية، وبخاصة "الإنترنت" - التي لا يمكن السيطرة عليها - منتشراً، حتى انتقلت الرقابة من رقابة عامة إلى رقابة خاصة؛ مما أدى إلى تجنب رقابة الحكومة لا إلى تمكين هذه الرقابة من أداء عملها. وجعلت هذه التقنيات التعاون بين الفئات الداخلية والأطراف الداعمة لها في الخارج لتشكيل السياسة الخارجية وصياغتها، أكثر سهولة. وقد ازداد الاهتمام بهذه التقنية والحصول عليها منذ حرب الخليج الثانية التي ولّدت تعطشاً للأنباء الفورية والعاجلة. وكان السعوديون الأسرع في إدراك أهمية خدمات الأقمار الصناعية؛ ففي عام 1991 تزعَّم وليد الإبراهيم مجموعة من المستثمرين لتأسيس مركز تلفزيون الشرق الأوسط (MBC)، وذلك باستخدام أقمار "عربسات" الفضائية التي يشغِّلها الاتحاد العربي لمحطات التلفزيون، ويبث إرساله من لندن. ولأن محطة (MBC) تهتم بالشرق الأوسط، فإنها تستخدم نبرة أكثر حيادية وانفتاحاً على المشاهدين في الخارج من وسائل الإعلام المحلية الموجودة داخل المملكة العربية

السعودية. غير أن السعوديين لم يكونوا قادرين على احتكار هذه التقنية؛ فقد نمت خدمات الأقمار الصناعية بسرعة ملحوظة. كما تتنافس محطة (MBC) مع القناة الفضائية المصرية (ESC) المدعومة من قبل الحكومة المصرية، ومع محطتين فضائيتين خاصتين، فقد بدأت محطة راديو وتلفزيون العرب (ART) إرسالها باللغتين العربية والإنجليزية عام 1993، وتبعتها محطة "أوربت" الفضائية (Orbit) (وهاتان المحطتان يملكهما رجال أعمال سعوديون) عام 1994. وفي العام ذاته بثت محطة "أوربت" برامج بارزة تضمنت مقابلات مع معارضين سعوديين[(17)*].

يتأثر أمن الخليج بصورة غير مباشرة أيضاً بالتحول الاجتماعي، ويحدث هذا عندما تمارس الفئات الاجتماعية على الدولة أو على فئات اجتماعية أخرى ضغطاً سياسياً يكفي لإشاعة الفوضى في الحياة السياسية العادية. وقد تلفتُ هذه الفوضى اهتمام الدول الأخرى أو تهدد بلفت اهتمامها لتقوم بدورها بإعادة صياغة وتشكيل سياساتها الخارجية الخاصة بها، أو حتى التدخل بشكل غير مباشر في بعض الأحيان. وفي الخليج كانت هناك حالات جديدة معدودة، عملت فيها المعارضة الاجتماعية على خلق ضغط على الحكومة لزعزعة الاستقرار، وكان هذا الضغط كبيراً جداً حتى كان له أثره في أمن منطقة الخليج.

الحالة الأولى هي دولة الكويت؛ إذ كانت فترة ما قبل الغزو فترة اضطراب سياسي، فقبل أشهر من الغزو عام 1990 شهدت دولة الكويت بعض الخلافات بفعل المعارضة الداخلية من قبل الحركة المؤيدة للديمقراطية التي بدأت في الديوانيات عام 1989؛ وقامت هذه الخلافات بصورة أساسية نتيجة الاستياء المنتشر بين الفئات الاجتماعية الرئيسية. وأصبح كل من الإسلاميين وأنصار التحديث نشطاء سياسيين بشكل عام، بمن فيهم من أعضاء المجلس الوطني السابق والتجار، الذين أبعدوا بسبب القصور الحكومي في توفير المستوى المتوقع من الدعم الاقتصادي بفعل الانخفاض في أسعار النفط. وعلى خلاف ما كان متوقعاً، شكلت هذه الفئات ائتلافاً سياسياً، وبدأت

* لم يعد التنافس في البث التلفزيوني الفضائي مقصوراً في الوقت الحالي على المحطات المذكورة؛ فبالإضافة إليها ظهرت محطات بث أخرى، أهمها: محطة دبي الفضائية، ومحطة أبوظبي الفضائية، والفضائية الأردنية، والكويتية، والسورية.. الخ. وخلال 1996 ظهرت محطات بث فضائية عربية أخرى مثل محطة المستقبل اللبنانية، والفضائية اللبنانية (LBC)، ومحطة الجزيرة في قطر (وهذه المحطات هي على سبيل المثال لا الحصر). المحرر.

تضغط على الحكومة لإعادة إحياء مجلس الأمة. وقام هذا الائتلاف منتهجاً نهج الحركة الدستورية المؤيدة للديمقراطية التي ظهرت بعد تعليق عمل المجلس عام 1986، وبدأ يدعو إلى استئناف عمل المجلس، وكذلك استئناف العمل بالبنود التي لم يعمل بها، والواردة في دستور 1962. واكتسبت الحركة قوة دفع أكبر عام 1989 عندما بدأ أعضاء المجلس السابق يلتفون بصورة أكثر علانية حول هذه القضايا.

اعتقد الرئيس العراقي صدام حسين - نتيجة الخطأ في الفهم والمبالغة في تقدير هذه المعارضة المنظمة للوضع القائم في دولة الكويت - أنه إذا قام بالغزو، فإن قوى المعارضة الكويتية ستنضم إليه أو على أقل تقدير ستقبل بوجوده، وبالتالي ستمكنه من إقامة حكومة موالية له. وادعى النظام العراقي في بداية الغزو، أنه دخل دولة الكويت دعماً لثورة داخلية. ومهما يكن الأمر، وكما اتضح سريعاً فيما بعد، فإن المعارضة الداخلية لم تكن تعتزم إسقاط الحكومة، ناهيك عن تأييد الغزو العراقي. وفي الحقيقة، كان عداء المعارضة الكويتية للعراق أكثر من استيائها من أداء الحكومة في الفترة التي سبقت الغزو. فعلى سبيل المثال، ضمت الحركة المؤيدة للديمقراطية أعضاء سابقين في البرلمان، ممن عارضوا بقوة المساعدات الكويتية للعراق أثناء الحرب العراقية-الإيرانية.

وقد كان المجلس الوطني مستمراً في تعبيره عن معارضته للعراق، وهذا المجلس عبارة عن هيئة شبه تشريعية يتم تعيين بعض أعضائها وانتخاب البعض الآخر، وقد أعادت الحكومة الكويتية تشكيل المجلس في حزيران/ يونيو 1990 لتهدئة العناصر المؤيدة للديمقراطية. وينطبق الأمر ذاته على حركة المعارضة السرية ذات الأغلبية الشيعية المتعاطفة مع إيران، أو على الأقل المتعاطفة مع الشيعة الإيرانيين الذين لم يكونوا مؤيدين للغزو العراقي. وعندما نصَّب العراق - برغم ذلك - كويتيين في الحكومة الجديدة، فإنهم رفضوا العمل، وأصدر أنصارهم بلاغاً رسمياً يعارض الغزو ويدعو إلى عودة الحكومة الكويتية الشرعية، ويؤكد بحزم - على الرغم من مؤهلاتهم - التزامهم إزاء حكم آل الصباح. وأخيراً، وفي لحظة إحباط جمع العراقيون ضباط البحرية الكويتية الذين تم أسرهم أثناء الغزو، وقاموا بإجبارهم على الخدمة في مجلس الوزراء الكويتي الذي عينوه ولم يدم طويلاً.

باختصار، أخطأ العراق في فهم وتفسير فئات المعارضة الداخلية في الكويت ما قبل الغزو. وقد حاول العراقيون في البداية إقامة حكومة عميلة من بعض الكويتيين؛ لاعتقادهم بأنهم يحظون ببعض التأييد الداخلي على الأقل. ولقي هذا المسعى إخفاقاً ذريعاً مع قيام معارضين من مرحلة ما قبل الغزو بضم قواهم إلى قوى الموالين للنظام لمعارضة القوات العراقية ومواجهتها، حتى إن العراقيين لم يستطيعوا استمالة العدد القليل من البعثيين الكويتيين - حيث كان هناك عدد محدود جداً منهم - للانضمام إليهم. وباستعراض الماضي، اعتقد صدام حسين - على ما يبدو - أن المعارضة الكويتية كانت أشد معارضة للحكومة مما يبدو في الواقع، وأنه يستطيع الاستفادة منها.

توضح هذه المناقشة الوسيلة التي يستطيع الاضطراب السياسي بواسطتها اجتذاب الدول الأخرى وتوريطها بطرق مهمة جداً. فلو كانت الهوية الوطنية الكويتية أكثر هشاشة، والمجتمع أقل تحضراً وتنوعاً، وفي الحقيقة لو كانت النشأة التاريخية لهذا المجتمع كما تصورها العراق وأكدها، لنجح صدام حسين بالتأكيد في تعيين حكومة كويتية اسمية فقط، من الممكن أن تقدم له التنازلات المالية والاستراتيجية التي بحث عنها وسعى إليها، وربما وجد العراق عندئذ أن عملية ضم الكويت للعراق غير ضرورية. وعلى أي حال، لم يكن أمام العراق من خيار إلا المغادرة، أو تنصيب إدارة احتلال؛ لكونه غير قادر على تنصيب حكومة كويتية المظهر. وقد اعتمدت هذه السلسلة من الحسابات - جزئياً - على قراءة الحكومة العراقية للقلاقل الاجتماعية في الكويت، والتي تبين لاحقاً بأنها قراءة خاطئة.

تشكل دولة البحرين حالة أخرى، مارست فيها الفئات الاجتماعية ضغطاً كافياً على الدولة، لدرجة أن الاضطراب الناجم عن هذا الضغط أدى إلى لفت أنظار دول أخرى. ففي أعقاب الثورة الإيرانية أثار وجود مجتمع شيعي كبير نسبياً في البحرين (وصغير نسبياً في كل من الكويت والسعودية) اهتمام الإيرانيين. وأثارت المظالم والشكاوى المتشابهة لذلك المجتمع اهتماماً لدى إيران. ولعل المحاولة الانقلابية في البحرين عام 1981 وغيرها من الأحداث الناجمة عن تورط مشتبه به لإيران، كانت

نتيجة لذلك. ولكن ساد اعتقاد بأن هذا التورط قد انحسر مع نهاية الحرب العراقية - الإيرانية وتلاشي بعض الوعود الثورية. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1995 اعتقل مئات الأشخاص لعلاقتهم بالتماس يدعو إلى استئناف عمل البرلمان الذي كان قد تم حَلُّه عام 1975[18]. ومرة ثانية أثارت الحكومة قضية التورط الإيراني. وشملت القوى المعارضة للوضع الراهن، بصورة واضحة وعلى نحو غير متجانس أو متكافئ، الفئات المعارضة القائمة على الطائفية (الشيعة).

يعتبر تغير السلطة في قطر عام 1995 حالة أخرى مثيرة؛ إذ كان انتزاع الشيخ حمد آل ثاني الحُكم من والده الشيخ خليفة، تحولاً حدث بكافة مظاهره بمساندة اجتماعية حقيقية من أجل التغيير (على الرغم من المشاعر المختلطة والمتشابكة حول الوسيلة التي تم بها هذا التغيير)، وهو ما حال دون حدوث رد فعل قوي من جانب دول الخليج المجاورة. ولو كانت هناك معارضة داخلية (قطرية) لهذه الخطوة - والتي يمكن أن توجد في بيئة اجتماعية مختلفة - لساعد الاحتجاج الناجم عن هذه المعارضة على الإسراع بحدوث رد فعل أقوى من قبل الدول المجاورة، وبخاصة المملكة العربية السعودية.

إن مضمون هذه القراءة للأحداث هو أنه عندما تكون المعارضة مفتوحة وعامة، فيمكنها عندئذ أن تلفت الاهتمام، بل وحتى التدخل المباشر من قبل الدول المجاورة في السياسة الداخلية، وتؤدي بالتالي على أقل تقدير، إلى إثارة القضايا أو الاهتمامات الأمنية. وعموماً، نادراً ما يتعرض الأمن الإقليمي للتهديد من قبل الفئات السياسية المعارضة داخل دول الخليج. وفي الواقع، ربما يكمن الخطر الأكبر على أمن الخليج في رد فعل الحكومات الخليجية المبالغ فيه إزاء الضغط المحدود والمتوقع من أجل المشاركة الشعبية، وهو الضغط الذي لا ينطوي بالضرورة على تهديد. على أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: متى يمكن أن تعرِّض المعارضة السياسية الخليجية الأمن الإقليمي للخطر؟

يجب أن تتوافر مجموعة من الظروف المحيطة "بالاحتجاج الاجتماعي" لتساعده على تشكيل قلق أمني خطير. ومن هذه الظروف: أولاً، يجب أن يكون هناك مظالم

داخلية حقيقية، واستجابة حكومية غير كافية تماماً لهذه المظالم. ثانياً، يجب أن يكون هناك قوة خارجية تدرك أن مصالحها تأثرت على نحو واضح بالنشاط السياسي داخل الدولة المعرضة للتهديد الأمني. وهذه الأمور بحاجة إلى المزيد من التوسع:

أولاً، لكي نقول إن الأمن الإقليمي في موضع الخطر، لا بد من أن توجد معارضة داخلية لسياسة الدولة تكون سريعة الاستثارة. وتمثل حالة البحرين مثالاً جيداً على ذلك؛ إذ مهما يكن مستوى التورط الإيراني في الماضي، فإنه لم يكن لهذا التورط النشط في شؤون البحرين الداخلية أن يحدث ما لم يعتقد الشيعة هناك أن لديهم منطلقات داخلية مستقلة وحقيقية للتذمر والشكوى. وعموماً، إما أن تظهر مطالب جديدة أو أن المطالب القديمة تظهر فجأة وكأنها غير مستجابة. إلا أنه يجب أن يُفعل شيء ما لدفع فئات سياسية أو عسكرية كانت قد خرجت من المعترك السياسي للدخول في هذا المعترك أو العودة إليه ثانية. وفي بعض الأحيان يبدو أن مطالب جديدة تظهر بصورة عفوية عندما يتوافر ما يكفي من الثروة، لإيجاد سكان مثقفين يتمتعون بالفراغ والدعم المالي اللازمين للقيام بنشاط سياسي. وكما أوحت كتابات وآراء التحديث المبكرة، فإن هناك علاقة تاريخية واضحة بين التطور الاقتصادي وزيادة المطالب السياسية[19]، وغالباً ما تتخذ هذه المطالب الجديدة شكل برنامج مشاركة سياسية.

وما يلفت النظر في منطقة الخليج، هو الأصول الاجتماعية المتنوعة للفئات التي تطالب اليوم ببرنامج مشاركة سياسية أكبر، وهؤلاء هم أعضاء من عائلات كبيرة وكبار رجال الأعمال والقبائل (التي تكيِّف المؤسسات القبلية، مثل اختيار ممثليها لخوض الانتخابات، مع السياسة الانتخابية في دولة الكويت) والإسلاميون.. الخ. وحتى الفئات غير السياسية، مثل الجمعيات التعاونية، يتم تنظيمها من خلال عمليات انتخابية. وقد نتج عن ارتباط النمو الاقتصادي والتغيرات الاجتماعية بالنمو التعليمي والحضري.. الخ - إلى حد ما - مثل هذه الأنواع من الضغوط وزيادة في السلوك السياسي النشط غير التصادمي أساساً. وهذه هي تحديداً الحالة مع جيل الشبان المثقف الذي نشأ على آمال في ثروة متزايدة؛ وهي الآمال التي لم تتحقق في العقود الأخيرة في بعض الحالات.

لقد أوجدت المدارس والجامعات الجديدة التي شيدت بعوائد النفط في كل دول الخليج فئات من الخريجين. وتضاعف لديها الشعور بالهوية الجماعية من خلال الأزمات السياسية مثل حروب الخليج، ومن خلال نقطة تحول في الأحداث السياسية المجتمعية لجيل من مواطني الخليج وسكانه. ونشأت الصلات التي غالباً ما تبقى طوال العمر بين الشبان، وتبلورت بالخبرة السياسية المشتركة. ويلاحظ هذا التغير بصورة مضاعفة في الخليج، حيث أدت التطورات السريعة في الصحة العامة خلال العقود الأخيرة إلى وجود جيل كبير من الشبان الأصغر سناً بصورة غير عادية، معمِّقة الانقسام بين تلك الشريحة الصغيرة من السكان التي تتذكر حقبة ما قبل النفط، والجيل الحالي الذي لا يذكرها. وقد أصبح هذا الانقسام في الأجيال واضحاً في سلطنة عُمان – على سبيل المثال – في السنوات الأخيرة[20]. وهذا التقسيم حقيقي في أي مكان آخر، غير أنه غالباً ما يضعف بتعارض الانتماءات لكل من العائلة والطائفة.

على أي حال، لكي يصبح هذا القلق قلقاً أمنياً إقليمياً، يجب أن تزداد حدته أكثر فأكثر. وحتى ندرك وقت حدوثه، علينا أن نفهم شيئاً عن استجابة الحكومة لهذه الضغوط؛ فلا يكفي أن تتوافر الفئات الاجتماعية ذات المصالح فحسب، وإنما تحتاج إلى أن تُسيَّس كذلك. وفي الحقيقة، يعد هذا الأمر شيئاً غير عادي إلى حد ما في منطقة الخليج؛ ففي الماضي تحاشت عدة فئات اجتماعية رئيسية تعاطي السياسة. وربما يؤدي التطور الاقتصادي إلى ظهور حركة مؤيدة للديمقراطية؛ وربما يخلق كذلك فئات تطالب ببساطة بمزيد من الامتيازات الاقتصادية وأخرى عامة لا تتعلق بالمشاركة. ويعود سبب ذلك جزئياً إلى أن عوائد النفط سمحت للحكام بشراء المعارضة، كما يعود جزئياً أيضاً إلى وجود آليات غير سياسية للتخفيف من الشكاوى والتعرف عليها والاستجابة لها شكلياً، بما في ذلك الديوانيات أو الروابط العائلية.

ولكي تطوِّر المعارضة الاجتماعية إمكانية إحداث الاضطراب والفوضى، فإن على الفئات الاجتماعية المختلفة أن تشعر بأن الأشكال القديمة للمشاركة السياسية الأقل علانية قد استنفدت أو أنها غير فعالة. ومن المرجح أن يكون الهدف من وجود المؤسسات الديمقراطية هو التقليل من الشعور بانعدام الكفاءة السياسية إلى حدٍّ

الأدنى. فقد شهدت دولة الكويت في الماضي على سبيل المثال، أمثلة قليلة من المواجهات العنيفة، عندما نمت المعارضة أكثر من مثيلاتها لدى جاراتها، وبخاصة البحرين (حيث كان المجلس الذي مارس أعماله لفترة وجيزة معطلاً)، وكانت هذه المواجهات الأقل من نوعها خلال فترات التقارب السياسي. وحتى في الأنظمة التي شهدت تقارباً سياسياً أقل، فعندما تكون الطرق التقليدية للوصول إلى هذه النظم موصدة أو عاجزة عن مواجهة حالات القلق، فإن هذه الفئات سوف تبحث عن طرق أخرى للوصول إليها؛ وتشمل هذه الطرق البيروقراطية والقَصر وأخيراً الشارع. وعندما توجد لدى الفئات الاجتماعية مظالم مؤثرة لم تتم معالجتها، وتكون الوسائل المتاحة لمواجهتها غير ملائمة، فإنها سوف تورط الدولة في مزيد من الاضطراب والفوضى. ومع إدراكها لذلك، خاصة منذ حرب الخليج الثانية، شهدت الأنظمة في كل دول الخليج انفتاحاً سياسياً محدوداً؛ مثل تشكيل مجلس الشورى الجديد المنتخب في سلطنة عُمان، ومجلس الشورى المُعيَّن في السعودية، والانتخابات البلدية المقترحة في قطر.

وفي حال حشد هذه الفئات وتعبئتها، فإنها تستطيع زيادة فعاليتها السياسية من خلال زيادة تطوير تنظيمها. فهي غالباً ما تختار أن تتعرف وتضع خططها على أساس الدوائر الانتخابية الاجتماعية الرئيسية في المجتمع المدني، وفي المساحة الكامنة بين العائلة والدولة، وعندها تكون قادرة على إعادة صياغة اهتماماتها في قوالب أكثر عالمية، وتوسع بالتالي قاعدة دعمها وتأييدها. ولكن يجب عليها القيام بذلك بحذر كاف، لكي لا تحفز الدولة على تشديد الإجراءات ضدها. ولكي تمنع ذلك، فإن عليها في الواقع أن توجد أيضاً مراكز دعم وتأييد لها داخل الدولة. وهكذا تكون قدرتها على البقاء كفئات معارضة معتمدة على طبيعة قوة قاعدة توحيدها التي تستند إليها، والمدى الذي تستطيع به توسيع تلك القاعدة. ويشتمل توسيع قاعدتها السياسية بالضرورة على تطوير استراتيجيات تسمح لها بالتنظيم داخل المساحة العلنية المحدودة التي تسمح بها الحكومة، والقدرة على التعبير عن مصالحها باللغة التي تروق لأولئك الموجودين خارج نطاق دوائرها الانتخابية الرئيسية، لكن دون تجاوز الحدود السياسية المسموح بها.

تعد التعبئة السياسية نادرة في دول الخليج، حتى في المناطق التي يتعمق فيها الاستياء؛ لأن عملية تشكيل منظمات سياسية تتسم بالصعوبة وتستغرق وقتاً طويلاً جداً. وهذا صحيح بالتحديد في منطقة الخليج، حيث تعتبر القنوات غير الرسمية للتعبير السياسي التي تعتمد بشكل كبير على الروابط العائلية فعّالة ومنتشرة ودائمة. وتعتبر التجمعات العائلية وسائل قوية للضغط على الحكومة بشكل غير مباشر، كما أنها وسيلة لأفراد الشعب يعبرون بها عن استيائهم بصورة غير ضارة. ولهذا السبب كانت التعبئة السياسية ضئيلة في دول الخليج كافة، وبخاصة في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة؛ وقد طفت على السطح مراراً في كل من دولة البحرين ودولة الكويت فقط، ولأسباب مختلفة. ففي دولة البحرين كان الاستياء كبيراً جداً (شكاوى اقتصادية، وخلافات طائفية، وتمييز طبقي، ووجود قاعدة بحرية أمريكية)، بحيث لم تتمكن الحكومة من احتوائه أحياناً. أما في دولة الكويت فقد كان الاستياء أقل، ومع أن المعارضة أصبحت علنية إلى حد بعيد في بعض الفترات، فإن ولاءها الأخير للنظام عمل على تأكيد وتثبيت علاقة عمل بينهما. ومن بين دول الخليج كافة تتمتع البحرين وحدها بتاريخ طويل للتنظيم العمالي (الذي تخشاه الحكومة)، في حين تُعتبر الكويت الدولة الوحيدة التي تتمتع بتاريخ للمشاركة السياسية الرسمية (والتي يعود تاريخها إلى المجالس المنتخبة في فترة ما بين الحربين). أما في المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، ذات التاريخ الأقصر في الاحتجاج والمعارضة السياسية (سواء العنيفة أو السلمية) والتي يصاحبها روابط للعائلة الكبيرة تعمل على التهدئة، فقد تمكنت هذه الدول من احتواء المعارضة حتى الآن. وعلى فرض ضعف هذه الروابط في القرن الحادي والعشرين، سواء أكان ذلك بسبب ضغوط اقتصادية أم نمو سكاني أم زيادة عمق الفجوات بين الأجيال أم لغيرها من العوامل، فإن المعارضة المنظمة في هذه الدول قد تنشط كذلك.

أما كيف ترد الدولة على المعارضة، سواء بالتسامح أو بالشدة، فذلك أمر متنوع ومتشعب. ويحاول هذا الفصل التعامل مع هذه القضية، ولكن هناك بعض النقاط التي لا بد من ذكرها[21]. أولاً، كانت هناك اختلافات كبيرة في استخدام التسامح

والشدة في الاضطرابات المدنية المتشابهة تقريباً، بين الدول وفي داخلها على مدى الزمن. فعلى سبيل المثال، كان رد الحكومة البحرينية على المعارضة في منتصف تسعينيات هذا القرن صارماً، فأشارت بعض التقارير إلى اعتقال نحو خمسة آلاف فرد في أحداث 1994[22]، ومن جهة ثانية كان رد الحكومة الكويتية على معارضة مشابهة أكثر صمتاً.

ثانياً، يبدو أن طبيعة الرد وشدَّته يوظفان لعدة عوامل؛ إذ ليس ثمة سبب واضح ومباشر لكي تكون الشدة هي الرد الأكثر تفضيلاً في الخليج. ففي الماضي لم تكن الشدة المؤسساتية من أعمدة الحكم في الخليج، كما كانت في الدول العربية الأخرى. فدولة الكويت على سبيل المثال أقامت أول سجن فيها عام 1938 فقط؛ لإيداع حفنة من المعتقلين التابعين لحركة "المجلس" في ذلك العام. وتضع الحكومات تحت تصرفها مجموعة من الردود على المعارضة، كثير منها توفيقي؛ إذ يمكنها أن ترهب تلك الفئات، أو تستقطبها، أو تتوصل إلى تسوية معها، أو تنظمها، أو حتى تسمح بتمثيلها. وفي منطقة الخليج حاول كل الحكام في بعض الأحيان الحصول على نوع من القبول الشعبي. ولعل "التنموية" (Developmentalism) هي أكثر هذه المحاولات شيوعاً؛ وهي الاعتقاد بأن الدولة يجب أن تؤدي دوراً رئيسياً في تشجيع النمو الاقتصادي، وأن الأفراد والمنظمات الاجتماعية يجب أن يتخلوا عن السلطة للدولة، ويسمحوا لها بالاستخدام العادي للقوة ضد الأعداء، ولو بصفة مؤقتة. وفي المقابل تَعد الدولة بالحفاظ على مستوى معين للمعيشة. أما الفكرة الثانية فهي " التقليدية الجديدة" (Neotraditionalism)[23]. وتتضمن هذه الفكرة استعادة التقاليد بطريقة انتقائية وإحيائها على نحو خاص، باستخدام البنية التي تعطي امتيازات للوضع الراهن، بغض النظر عن مدى التشابه الذي تحمله للتجربة الفعلية السابقة. ويمكن اشتقاق هذه الأفكار من أي جانب من جوانب التاريخ: من الدين، أو الهوية القبلية، أو العداء للاستعمار. وتهدف مجموعتا الأفكار هذه - التنموية والتقليدية الجديدة - إلى إضفاء الشرعية على الحكومة وتصفية المعارضة معاً.

لقد تأثرت الردود الحكومية على فئات المعارضة بعدد من العوامل؛ وأحد هذه العوامل هو طبيعة الاقتصاد الخاص بالدولة المعنية. إذ إن كلاً من مستوى التنمية (مقدار الثروة)، واستراتيجية التنمية المستخدمة (عامة/ خاصة، على سبيل المثال) يمكن أن يؤثرا في الطريقة التي ستتعامل بها الدول مع التوقعات الاجتماعية المتزايدة للسكان[24]. وعموماً وبتعبير أدق، فإن الدول التي تمتلك ثروة أكبر هي الأكثر قدرة على إنفاق مبالغ ضخمة من الأموال لمواجهة التوقعات المتزايدة. ومن العوامل الأخرى التي تشكل الاستجابة الحكومية لهذه التوقعات، طبيعة التقسيم الطبقي الاجتماعي. وحيثما تكن الطبقات الاجتماعية واضحة ومحددة تماماً، والصراع الطبقي حاداً نسبياً، تظهر استجابة الدولة بدورها أكثر تطرفاً. فالشعور الطبقي الأكثر حدة، وتاريخ التنظيم العمالي في البحرين، ربما يوضحان جزئياً - على سبيل المثال - الاستجابة الحكومية القوية وغير العادية هناك. وبالمثل، كلما كان التباين المجتمعي أكثر وضوحاً بين السكان، كان الرد الحكومي أكثر صرامة. وهذه الحالة تظهر على نحو خاص (كما في المملكة العربية السعودية والبحرين)، عندما تكون الحكومة والمعارضة قد تأصلتا في المجتمعات الطائفية والقبلية. وحيثما يكن التباين القبلي أو المجتمعي فاعلاً ونشطاً سياسياً، يزدد احتمال تحرك الحكام بعيداً عن استراتيجيات المساومة مع المؤسسات البرلمانية، ويكن هذا التحرك باتجاه أساليب مشاركة أقل. ويمكن أن تزيد أساليب الدولة القوية على نحو خاص، أو الأساليب العنيفة من تعميق الشعور بهوية التجمعات الفرعية داخل الدولة نفسها (القبيلة مثلاً)، وتقلل من الشعور بالهوية الوطنية، وهو ما يعتبر في النهاية نتيجة مزعجة للدولة.

وثمة عنصر تتزايد أهميته بالنسبة إلى السياسة الاجتماعية في دول الخليج، قد حفز هذه الدول إلى إعادة تقويم علاقاتها إزاء الكثير من الفئات الاجتماعية المنظمة، وهو الحاجة إلى كسب التأييد الداخلي لوضع جديد مثير للجدل يتعلق بالسياسة الخارجية. فعلى الرغم من أن العوامل الداخلية تعتبر مهمة دائماً، فإن الحاجة الأكثر إلحاحاً غالباً ما تبدو هي ضمان الحصول على التأييد الداخلي للسياسة الخارجية التي تكون موضع خلاف أو جدل، أو على الأقل ضمان الحد الأدنى من القبول بها. وفي كل

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبخاصة المملكة العربية السعودية، حفزت حرب الخليج الثانية إلى نشاطات الحياة العامة. ففي الكويت حفز الاحتلال الحكومة بغية التوصل إلى اتفاق في الطائف، والسماح باستئناف المعارضة الشعبية. لقد وصل الخلاف إلى الحد الذي أخذت فيه فئات المعارضة تقول علانية، إنه لو سمحت حكومة ما قبل الغزو بحرية فردية أكبر في التعبير، بمعنى أنه لو كان مجلس الأمة قد افتُتح لما كان الغزو نفسه قد وقع. وفي سلطنة عُمان حفزت هموم السياسة الخارجية السلطان قابوس إلى إقامة مجلس للشورى عام 1991، وإطلاق سراح مئات المتشددين ممن كانوا معتقلين عام 1995، كما ذكر سابقاً. أما في قطر فقد أزال الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إجراءات الرقابة العامة في تشرين الأول/ أكتوبر 1995. وبعد ذلك بنحو شهر أعلن الأمير أن قطر كانت تدرس مسألة انتخاب أعضاء للمجالس البلدية، التي ستكون أول انتخابات من نوعها في البلاد. وقال الأمير في الجلسة الافتتاحية لمجلس الشورى المؤلف من 30 عضواً، إن حكومته أرادت زيادة مشاركة المواطن في التطوير الاقتصادي والحكومي، وإنها درست موضوع تعديل القوانين ذات العلاقة بالبلديات من أجل اختيار أعضائها بالانتخاب. كما تؤدي حالات القلق في الداخل دوراً واضحاً في حث الحكومة على فتح المجال السياسي أمام الفئات الاجتماعية، ولكن حتى في هذا السياق، غالباً ما تؤدي السياسة الخارجية دوراً في ذلك. وكانت حقيقة أن قطر قد خطت مؤخراً خطوات نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل عاملاً رئيسياً أيضاً في اتخاذ هذا القرار.

عندئذ تردُّ الحكومات مراراً على المعارضة الفعلية أو المتوقعة للقضايا السياسية الخارجية الصعبة ببعض التحرر في الداخل. وعلى أي حال، فإن استمرار كون العوائد النفطية سبباً في منح الحكام اليد الطولى في هذه المواجهات، يبدو أمراً واضحاً من خلال أن هذه الفئات تعود إلى المعترك السياسي بناء على رغبة الحاكم فقط (كما حدث في قطر وعُمان مؤخراً). وحيث لا تقوم الحكومة بتأييدهم، كما في البحرين، فإنهم نادراً ما ينجحون في ذلك؛ فهناك تم التعامل مع احتجاجات المعارضة بسرعة وحزم. وهكذا تحتفظ الحكومة بسيطرتها.

الخلاصة أنه لكي تؤثر التحولات الاجتماعية في أمن الخليج بصورة جوهرية، يجب أن تكون هناك فئات اجتماعية منظمة لها شكاوى معلنة بوضوح، تضغط على الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر. كما يجب أن تكون هناك حكومة لا تستجيب لهذه الشكاوى بصورة ملائمة، على الأقل في عيون تلك الفئات. وأخيراً، يجب أن تكون هناك قوة خارجية لها مصلحة في القضية. على أن هذه العناصر المجتمعة نادراً ما تحدث، ولكن قد يوجد واحد من هذه العناصر في أوقات مختلفة في كل دولة من دول الخليج. وقد شجع الجمع بين هذه العناصر على الضغط على السياستين الداخلية والخارجية في الماضي، وسوف يستمر ذلك دون شك مع دخول دول الخليج القرن الحادي والعشرين.

الفصل الحادي عشر

النمو السكاني وسوق العمل وتأثيرهما في أمن الخليج

مايكل بوناين

على الرغم من أن مفهوم الأمن القومي يرتبط دائماً بوجود قوات عسكرية كافية، ودفاعات حدودية مناسبة، فإن الاستقرار السياسي والاجتماعي لا يقل عنه أهمية لمستقبل أي دولة من الدول. ومع دخول دول الخليج إلى القرن الحادي والعشرين، كان لا بد من أن تضع حكوماتها في اعتبارها التغيرات التي تحدث في الظروف الاقتصادية، واحتياجات المجتمعات الخليجية وتطلعاتها. فقد شهدت منطقة الخليج التي تتمتع بثروة نفطية وافرة، عمليات تنمية وتحولات اقتصادية بالغة الأهمية بأسرع المعدلات التي عرفها العالم الحديث. وتعد إيران والعراق، بوصفهما من كبرى الدول المنتجة للنفط، جزءاً من هذا التحول الاقتصادي-الاجتماعي. ولكن دول شبه الجزيرة العربية شهدت هذا التحول بمعدلات تفوق العراق وإيران؛ لأن شعوبها أصغر حجماً وأكثر تمسكاً بالعناصر التقليدية المحافظة؛ ولذلك كان لعملية التنمية السريعة تأثير أكبر في مجتمعات هذه الدول.

بلغت ظاهرة النمو السكاني في الخليج معدلات هائلة؛ تتزايد بسبب زيادة عدد المواطنين من ناحية، وبسبب تدفق أعداد كبيرة من العمالة الوافدة للعمل في مختلف مجالات البنى الأساسية وأعمال الخدمة والصيانة من ناحية أخرى. فالقوى العاملة

المحلية في دول الخليج لا تكفي من حيث العدد والخبرة لتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية السريعة، ويتم سد هذا العجز باستقدام ملايين من الوافدين. ويمثل الأجانب نسبة مئوية كبيرة من تعداد سكان دول الخليج؛ إذ تصل هذه النسبة إلى حد الأغلبية المطلقة في الكويت وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة. ويلاحظ أن الوافدين يشكلون الأغلبية في سوق العمل بدرجة مذهلة، وبخاصة في مجالات العمل اليدوي والوظائف الصناعية وغيرها من المهن الفنية. إن "هجرة العمالة حقيقة سكانية لها أبعاد ضخمة في دول الخليج تفوق أي مكان آخر في العالم"[1].

يتناول هذا الفصل الزيادة السكانية السريعة، وأسواق العمل في دول الخليج، مع التركيز على الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما يحلل السمات السكانية، والعوامل التي تؤثر في النمو السكاني ونمو العمالة، والنتائج المترتبة عليها. ثم يقدم بعض التنبؤات حول النمو السكاني في دول المجلس، مؤكداً أن أرقامه ستبلغ حداً مذهلاً بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين. وأخيراً، يقدم بعض المقترحات للتعامل مع قضايا السكان والعمل في دول المجلس مستقبلاً.

مشكلات البيانات السكانية في الخليج

تفتقر الإحصاءات السكانية في دول المنطقة إلى البيانات الدقيقة وخاصة البيانات التفصيلية، وغالباً ما تكون البيانات المتاحة منها غير مكتملة. ولذلك، فهناك قيود على التحليلات المفصلة الشاملة لأوضاع السكان والعمل في دول الخليج. ويزيد من صعوبة هذه التحليلات وجود عدد كبير من الأجانب في كل دولة من دول الخليج، بعضهم يعمل بشكل غير شرعي. كما أن البيانات الخاصة بتعداد السكان لا تنشر بالتفصيل، وقد تنشر أرقام أقل من الواقع الفعلي. ففي عُمان على سبيل المثال، لم يتم إجراء تعداد للسكان قبل تشرين الثاني/ نوفمبر 1993، وأثبت التعداد أن التقديرات السابقة لعدد السكان كانت أقل من الحقيقة. أما في البحرين والكويت فالوضع أفضل من غيرهما من حيث الإفصاح عن بيانات التعداد. وتتميز الكويت بين دول الخليج جميعها بأن التحليلات السكانية فيها أكثر تفصيلاً وشمولاً من غيرها. ولكن نظراً للغزو العراقي عام 1990 والحرب التي أعقبته، فلا بد من الاعتماد على تقديرات تعداد سكان الكويت

في التسعينيات. وعلى الرغم من القيود المفروضة على البيانات السكانية، فمن الممكن دراسة الأنماط والتوجهات الأساسية للسكان والعمل في الخليج. ويمكن في كثير من الحالات استخدام التقديرات الموثوق بها والصادرة عن بعض المنظمات و/ أو الأفراد، كما يمكن حساب بعض التقديرات من خلال البيانات المتاحة حتى لو كانت غير مكتملة.

السكان في الخليج عام 1992

نشرت الشركة الاستشارية "بيركس سينكلير وشركاؤهما المحدودة" - ومقرها درهام بإنجلترا - في عام 1992 تحليلاً من التحليلات الإحصائية المقارنة التي صدرت حديثاً عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(2). ورغم أن تقديرات بيركس سينكلير تميل إلى أن تكون محافظة، ولا تفسر أسباب الزيادات في عدد المواطنين والوافدين في العقد الأخير، فإن هذه التقديرات لها فائدة كبيرة تتمثل في المقارنات المستفيضة التي تعقدها بين دول المجلس.

ووفقاً لتقديرات بيركس سينكلير، بلغ تعداد السكان في دول المجلس الست 17.6 مليون نسمة في عام 1992، منهم 59.8٪ من المواطنين، و 40.2٪ من الوافدين (انظر الجدول 11-1، شكل 11-1). وتبين الأشكال 11-2، 11-3، 11-4، توزيع المواطنين والوافدين حسب العمر والجنس في عام 1992، وتتضح منها الفروق الكبيرة بين المجموعتين. فالمواطنون في الأعم الأغلب في مرحلة الشباب، ونصفهم تقريباً (47.8٪) تحت سن الخامسة عشرة. وتتميز معدلات الخصوبة بالارتفاع الشديد، بينما انخفضت معدلات وفيات الأطفال مؤخراً؛ بفضل الخدمات الطبية الممتازة، وتحسُّن نظم التغذية المتاحة لمواطني دول مجلس التعاون. أما الوافدون فهم نموذج تقليدي لمجتمع المهاجرين، ومعظمهم من الذكور (الذين يبلغ عددهم ثلاثة أمثال عدد الإناث)، وتتراوح أعمار ثلثيهم بين عشرين وخمسة وثلاثين عاماً. ومعظم الوافدين غير متزوجين، أو عمال مهاجرون لا تصحبهم عائلاتهم.

ويبين الجدول (11-1) تقديرات بيركس سينكلير حول توزيع المواطنين والوافدين في دول المجلس في عام 1992، ويوضح أن هناك فروقاً ملحوظة من دولة إلى أخرى. فمن الناحية السكانية تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر هذه الدول، ويبلغ تعداد

سكانها 69.6٪ من إجمالي تعداد سكان المجلس، وعدد مواطنيها 76.7٪ من إجمالي مواطني المجلس، وعدد الوافدين بها 59.3٪ من إجمالي الوافدين. وفي المقابل، نجد أن مجموع تعداد سكان البحرين وقطر معاً صغير جداً. فيبلغ في البحرين حوالي 2.6٪ وفي قطر 2.4٪ من إجمالي تعداد سكان دول المجلس. وأهم علاقة في هذا السياق، هي نسبة المواطنين إلى الوافدين داخل كل دولة، حيث تتدرج نسبة المواطنين من 29.1٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى 32.5٪ في الكويت، و34.1٪ في قطر، و65.8٪ في السعودية، و71.1٪ في البحرين و73.7٪ في عمان. وبصفة عامة فإن الأعداد الكبيرة للوافدين المقيمين في كل دولة من دول المجلس تبعث على القلق في دول المجلس عامة، ولا سيما في الدول التي يمثل مواطنوها أقلية، وهذا ما يثير تحديات كبيرة في الحاضر، وتحديات أكبر في المستقبل[3].

يتكون الوافدون غالباً من العرب (37.8٪) والآسيويين (57.4٪) (انظر الشكل ـ 11-1 د، وللتعرف على الجنسيات أو المناطق التي ينتمي إليها الوافدون انظر الشكل 11-1 هـ). وفي عام 1992 بلغ عدد الوافدين العرب إلى دول مجلس التعاون 2.7 مليون نسمة (الجدول 11-2)، يشكل المصريون أكثر من مليون نسمة منهم، وحوالي 600 ألف أردنيون وفلسطينيون، على الرغم من أن وجودهم في الكويت انخفض إلى حد كبير منذ أزمة الخليج عامي 1990 ـ 1991. وقبل عام 1990 كان اليمنيون يمثلون إحدى المجموعات العربية الوافدة إلى دول المجلس، وبخاصة المملكة العربية السعودية. ثم بدأ حجم هذه الجالية في الانخفاض بسبب المشكلات التي ظهرت بين الحكومتين السعودية واليمنية في الثمانينيات. وعندما وقع الغزو العراقي لدولة الكويت وحرب الخليج الثانية التي أعقبته (1990 ـ 1991)، ولم تؤيد الحكومة اليمنية التحالف، أجبر حوالي 700 ألف يمني على مغادرة السعودية[4]. وما زالت المملكة العربية السعودية بها أكبر جالية من العرب الوافدين، وقوامها 1.6 مليون نسمة، يمثلون 58.5٪ من إجمالي العرب الوافدين إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أما في كل من دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، فيبلغ تعداد العرب الوافدين حوالي نصف مليون نسمة.

الجدول 11-1

السكان المواطنون والوافدون في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1992)

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	المواطنون (ألف نسمة)	المواطنون (٪)	الوافدون (ألف نسمة)	الوافدون (٪)	إجمالي السكان بالدولة (ألف نسمة)	نسبة مواطني الدولة إلى إجمالي مواطني المجلس (٪)	نسبة وافدي الدولة إلى إجمالي الوافدين بالمجلس (٪)	نسبة سكان الدولة إلى إجمالي سكان دول المجلس (٪)
المملكة العربية السعودية	8,066.4	65.8	4,192.7	34.2	12,259.1	76.7	59.3	69.3
الإمارات العربية المتحدة	531.0	29.1	1,294.0	70.9	1,825.0	5.1	18.3	10.4
سلطنة عُمان	1,062.3	73.7	380.0	26.3	1,442.3	10.1	5.4	8.2
الكويت	387.0	32.5	803.1	67.5	1,190.0	3.7	11.3	6.8
البحرين	330.4	71.1	134.0	28.9	464.4	3.1	1.9	2.6
قطر	141.0	34.1	272.1	65.9	413.1	1.3	3.8	2.4
الإجمالي	10,518.1	59.8	7,075.9	40.2	17,603.9	100.0	100.0	100.0

المصدر: Adapted from estimates by BSAL, *GCC Market Report*, 1992, Table 6.1, p 26

الجدول 11-2

السكان الوافدون في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفق الجنسية والدولة (بالأرقام)

الجنسيات الوافدة	البحرين	الكويت	سلطنة عُمان	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	الإجمالي	النسبة المئوية
مصريون	5,000	240,000	31,600	13,870	733,128	81,800	1,105,398	15.6
سودانيون	930	800	11,700	6,580	191,804	45,900	257,714	3.6
أردنيون وفلسطينيون	4,150	101,500	5,200	48,180	292,301	151,401	602,732	8.5
لبنانيون	110	28,000	0	7,530	133,013	34,700	203,353	2.9
سوريون	110	21,000	0	21,680	48,088	20,800	111,678	1.6
يمنيون	0	700	0	2,500	57,170	27,200	87,570	1.2
تونسيون	0	1,650	0	290	2,398	0	4,338	0.1
مغاربة	0	3,050	0	220	3,663	0	6,933	0.1
جنسيات عربية أخرى	2,000	93,750	1,700	8,200	102,893	84,200	292,743	4.1
إجمالي الجنسيات العربية	12,300	490,450	50,200	109,050	1,564,458	446,001	2,672,459	37.8
النسبة المئوية	0.5	18.4	1.9	4.1	58.5	16.7	100.0	

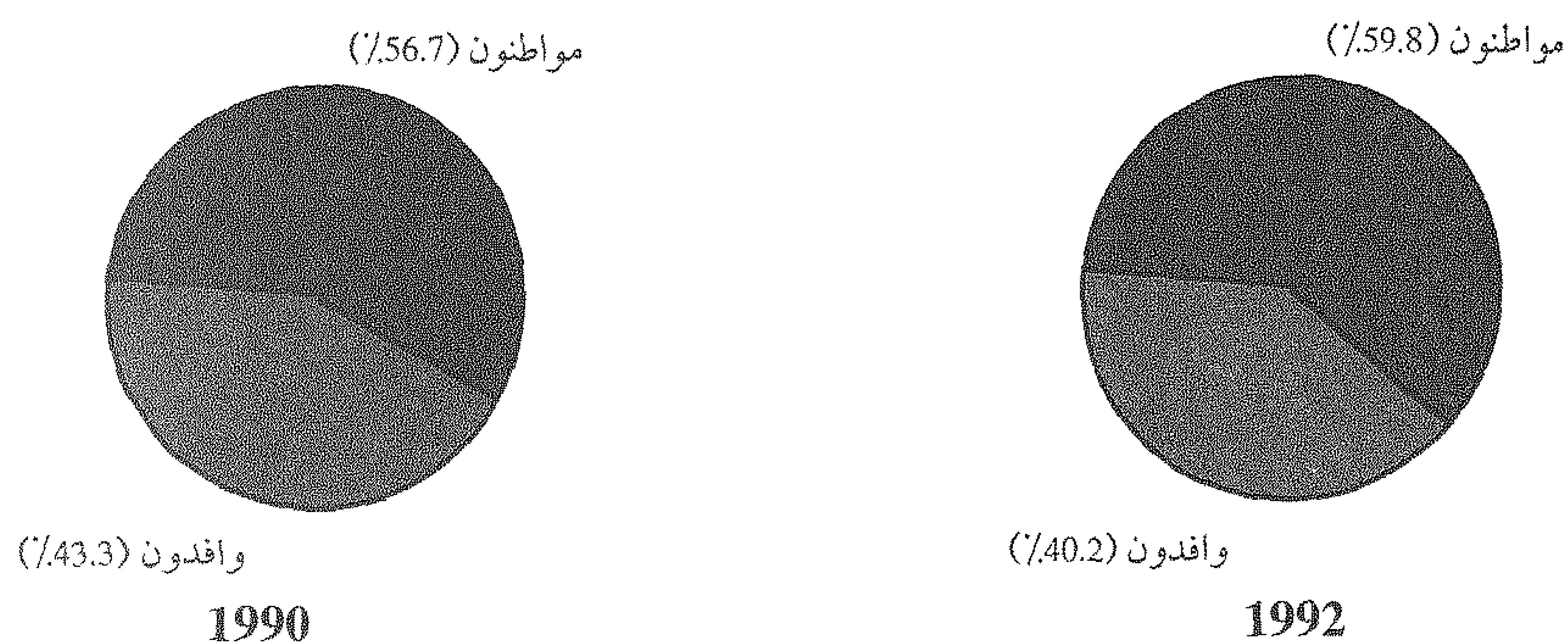
الجدول 11-2 السكان الوافدون في مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفق الجنسية والدولة (تابع)

الجنسيات الوافدة	البحرين	الكويت	سلطنة عُمان	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	الإجمالي	النسبة المئوية
باكستانيون	6,500	62,500	51,001	56,740	419,842	231,601	828,184	11.7
بنجلاديشيون	8,000	60,000	45,701	10,650	322,483	61,100	507,934	7.2
هنود	69,400	102,500	204,901	83,120	611,016	355,501	1,426,438	20.2
سريلانكيون	12,000	46,000	13,600	4,930	316,134	60,300	452,964	6.4
فلبينيون	9,000	14,500	2,400	0	367,355	35,600	428,855	6.1
إندونيسيون	0	0	0		58,649	0	58,649	0.8
كوريون جنوبيون	2,500	7,500	0	0	87,195	0	97,195	1.4
تايلانديون	1,500	0	800	0	78,503	0	80,803	1.1
إيرانيون	1,400	4,400	0	4,200	0	61,200	71,200	1.0
جنسيات أخرى	0	0	1,000	0	102,538	10,100	113,638	1.6
إجمالي الجنسيات الآسيوية	110,300	297,400	319,403	159,640	2,363,715	815,402	4,065,860	57.5
النسبة المئوية	2.7	7.3	7.9	3.9	58.1	20.1	100.0	
أمريكيون شماليون	7,000	4,600	9,000	0	79,502	0	100,102	1.4
أفارقة	1,400	0	0	0	108,001	8,000	117,401	1.7
دول أخرى بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	3,000	6,700	0	3,400	0	15,000	28,100	0.4
جنسيات أخرى	0	3,925	1,400	0	77,004	9,600	91,929	1.3
إجمالي	11,400	15,225	10,400	3,400	264,507	32,600	337,532	4.8
النسبة المئوية	3.4	4.5	3.1	1.0	78.4	9.7	100.0	
المجموع العام	134,000	803,075	380,003	272,090	4,192,680	1,294,003	7,075,851	100.0

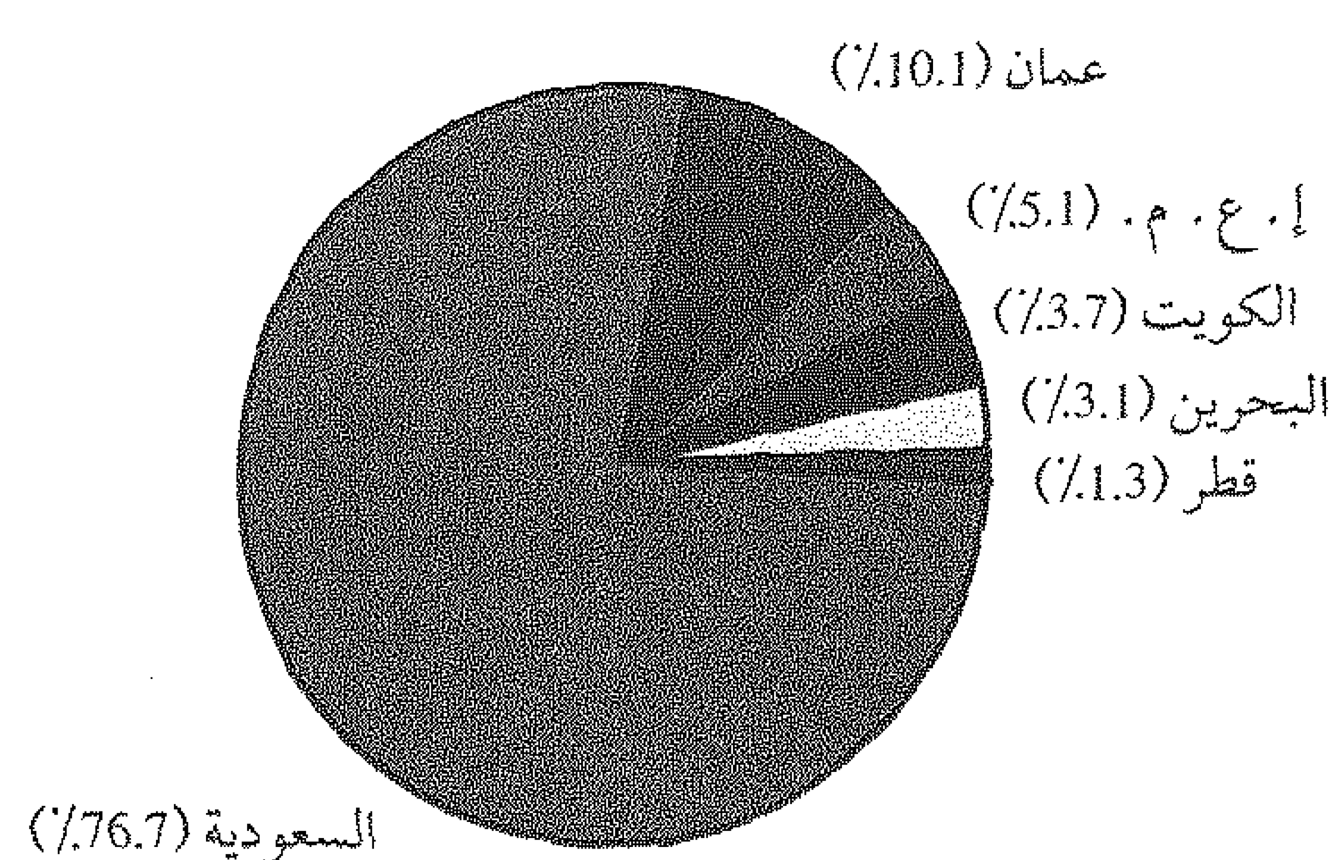
المصدر: Adapted from estimates by BSAL, *GCC Market Report, 1992*, 1992, Table 4.3, p 23.

الشكل 11-1 المواطنون والوافدون في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

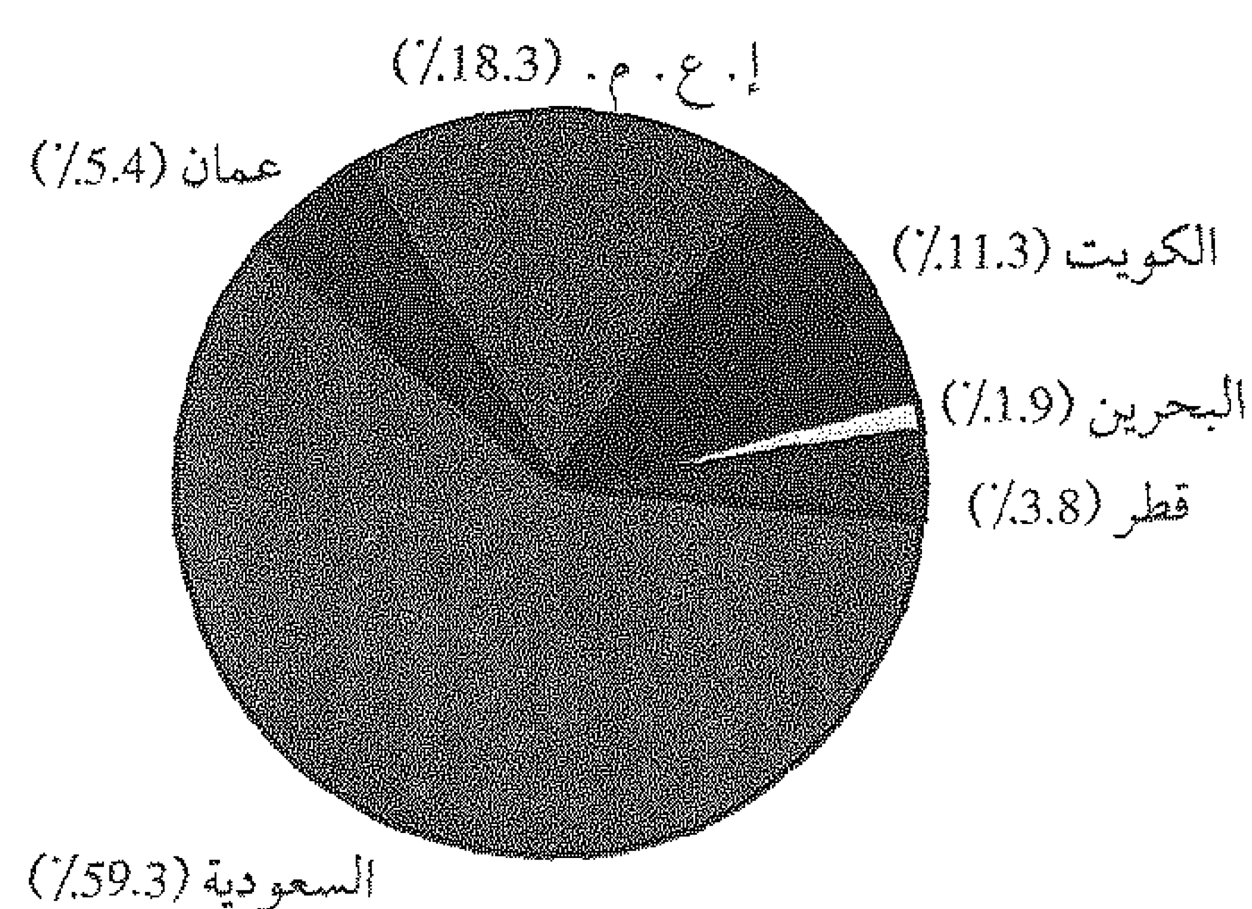
(أ) إجمالي السكان وفق الجنسية (1990 و1992)



(ب) المواطنون وفق الدولة (1992)



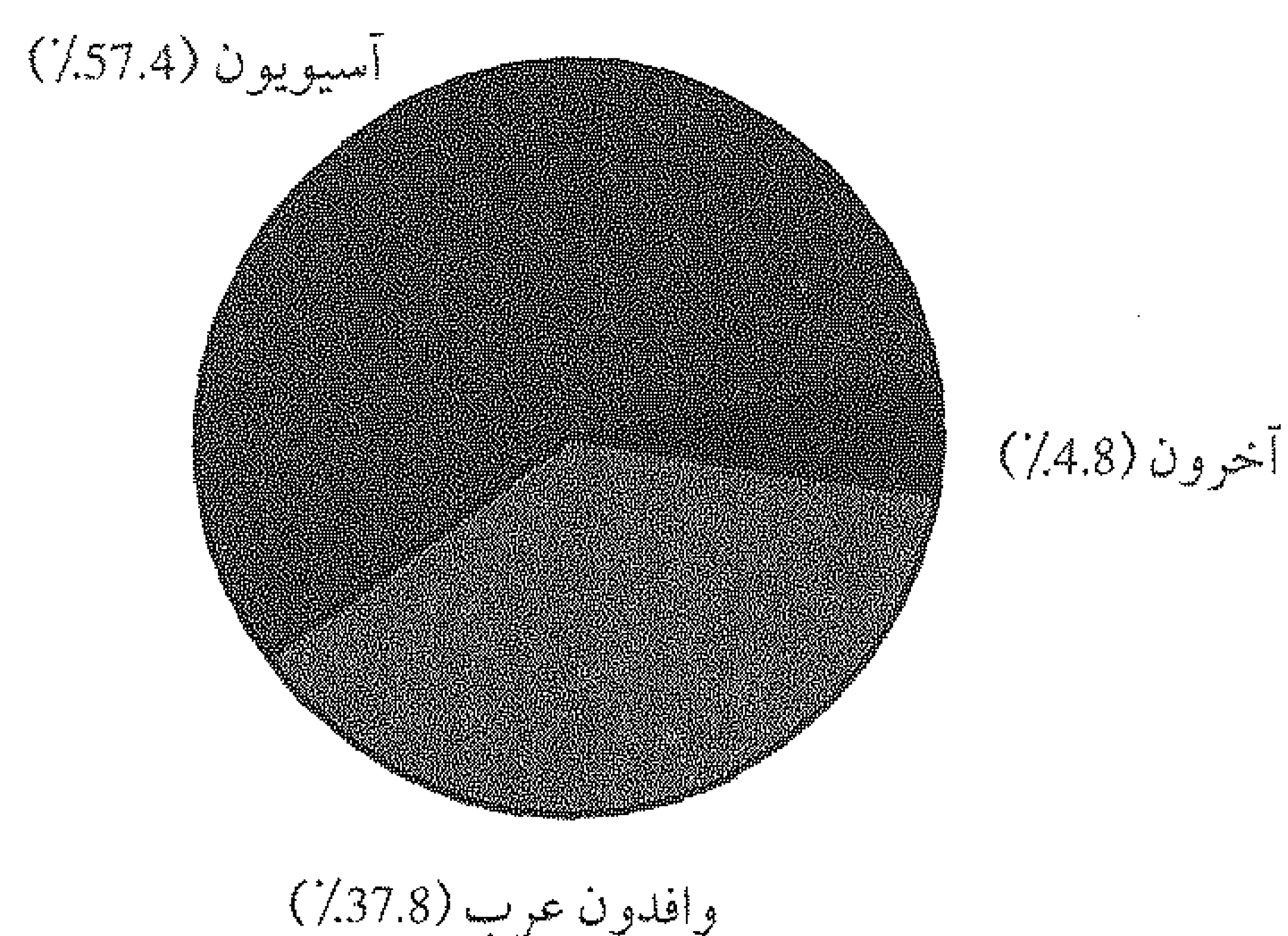
(جـ) الوافدون وفق الدولة المقيمون بها (1992)



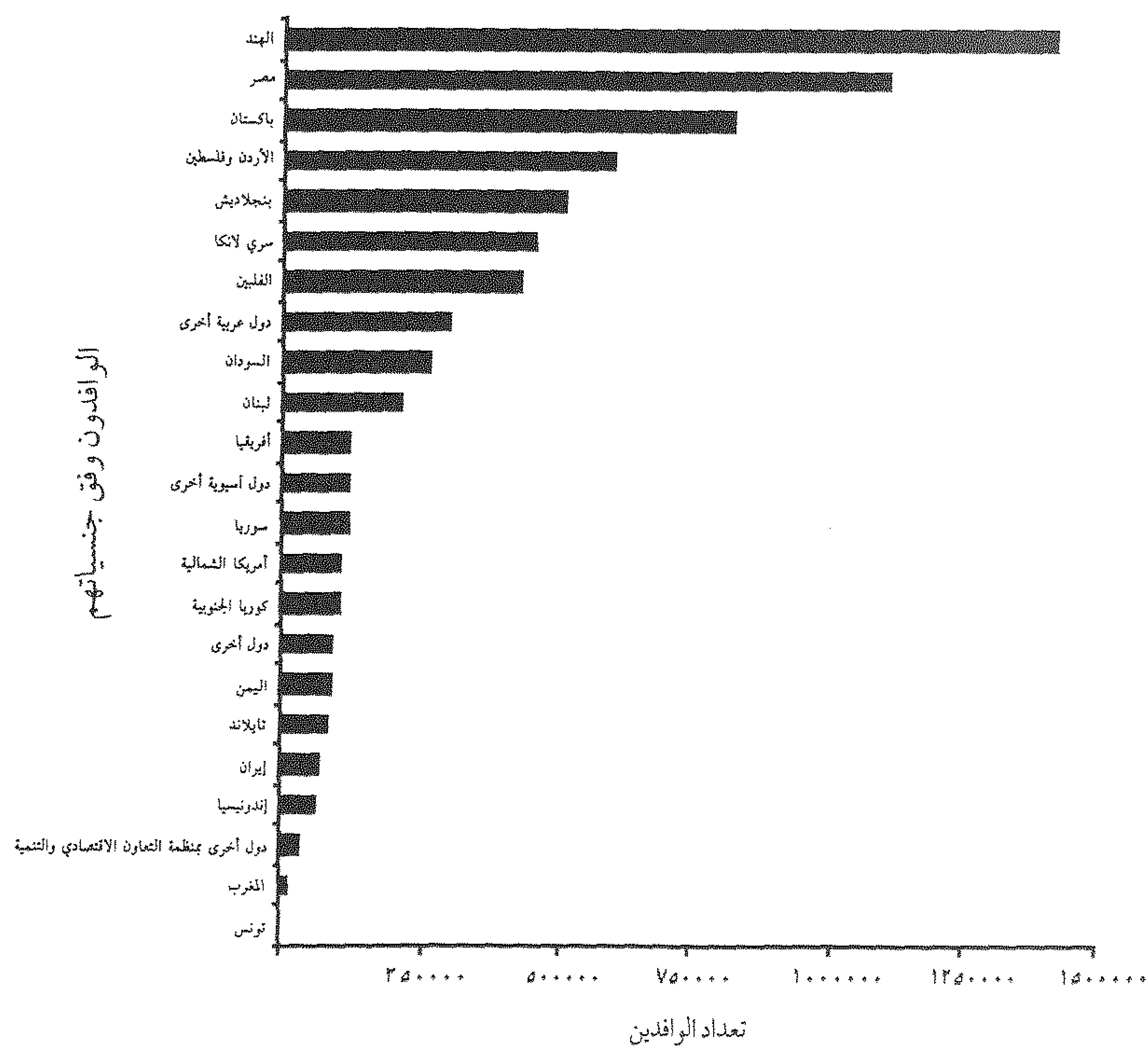
المصدر : BSAL, GCC Market Report 1992 .

الشكل 11-1 المواطنون والوافدون في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (تابع)

(د) إجمالي الوافدين وفق الجماعات العرقية (1992)



(هـ) الوافدون وفق جنسياتهم (1992)



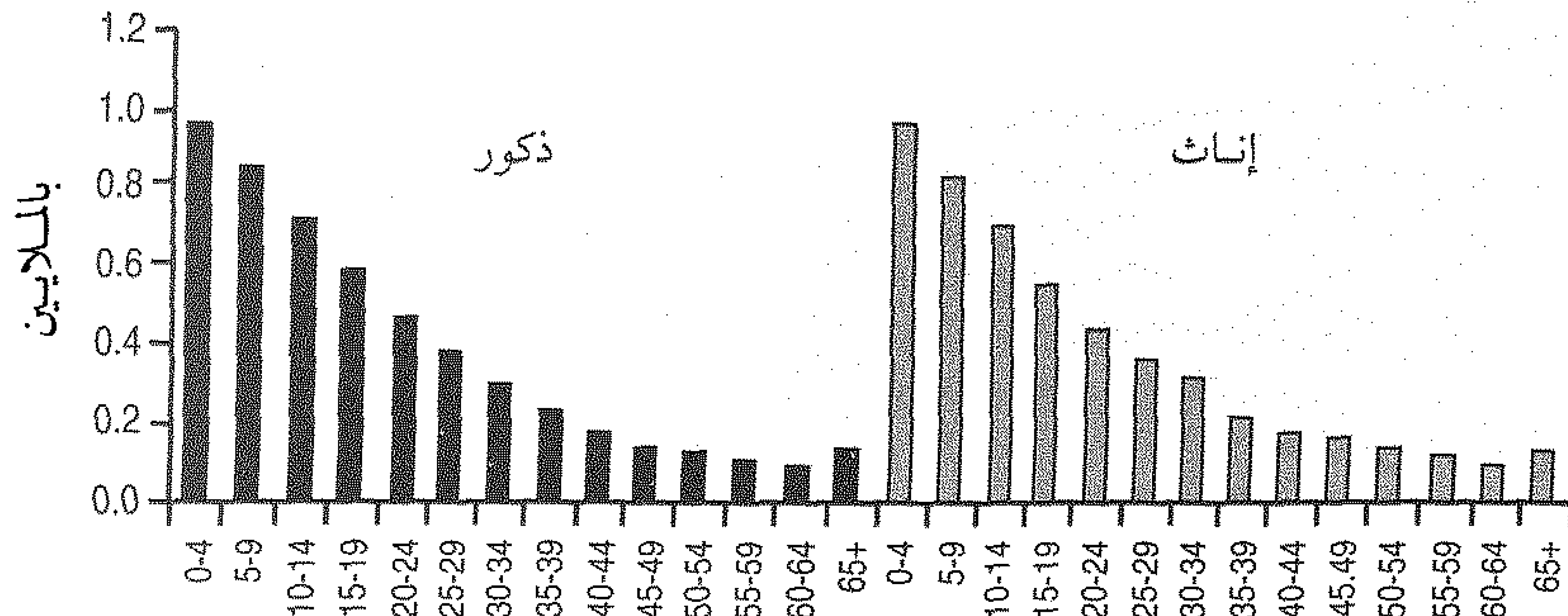
المصدر : BSAL, GCC Market Report (Durham: Mountjoy Research Centre, 1992).

الشكــل 11-2
المواطنون والوافدون في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حسب العمر والجنس

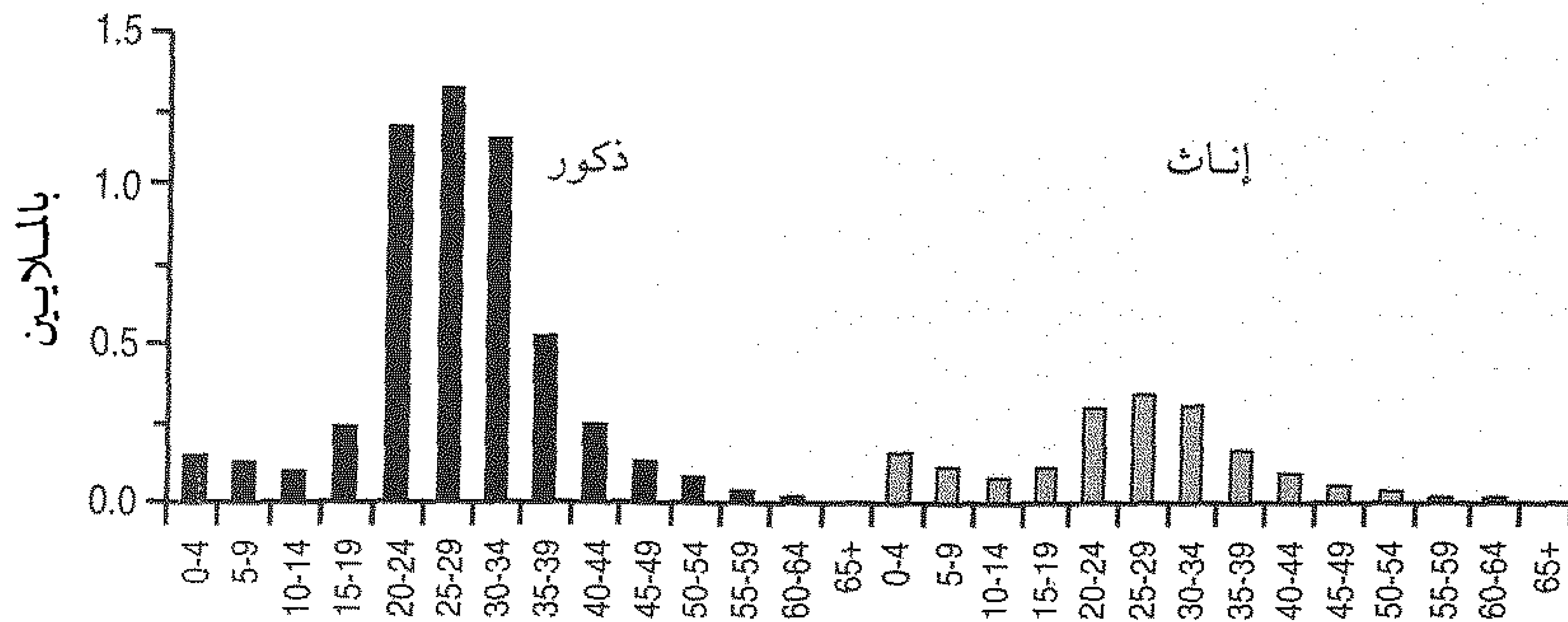
(أ) إجمالي السكان وفق العمر والجنس (1992)



(ب) السكان المواطنون وفق العمر والجنس (1992)



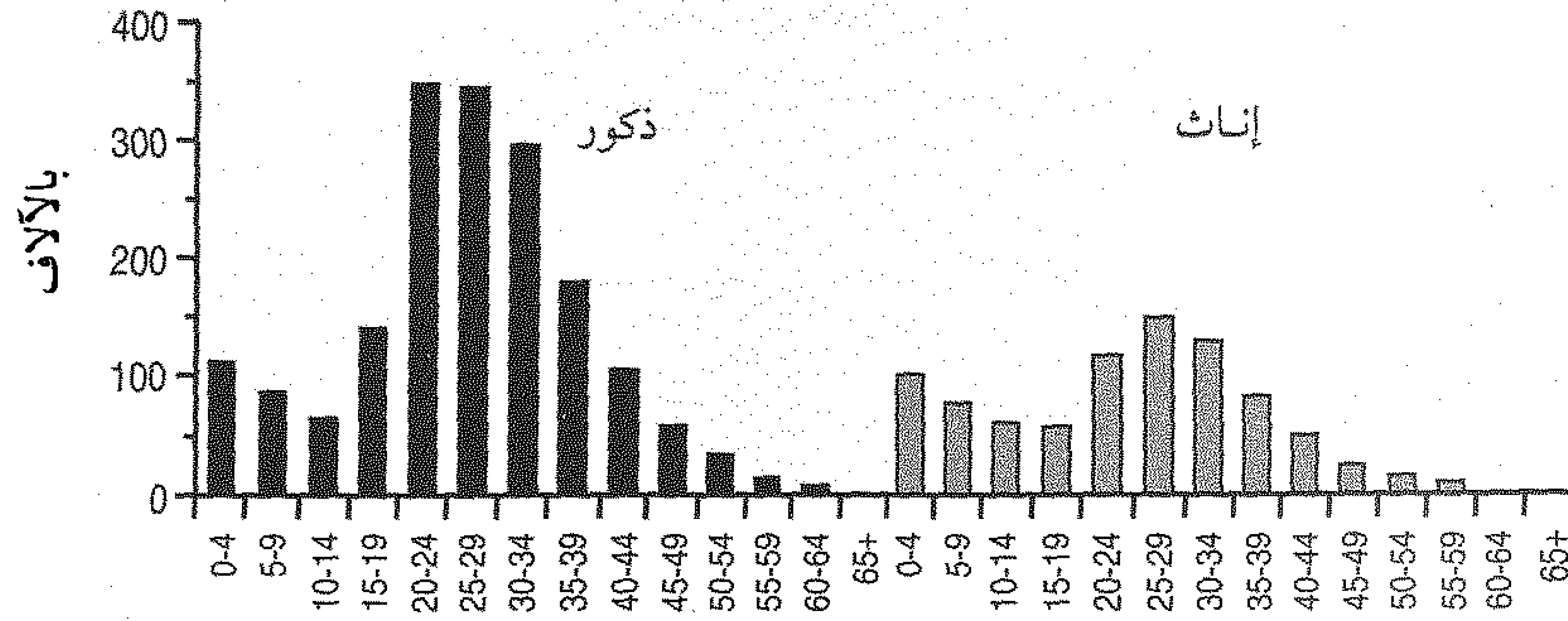
(جـ) السكان الوافدون وفق العمر والجنس (1992)



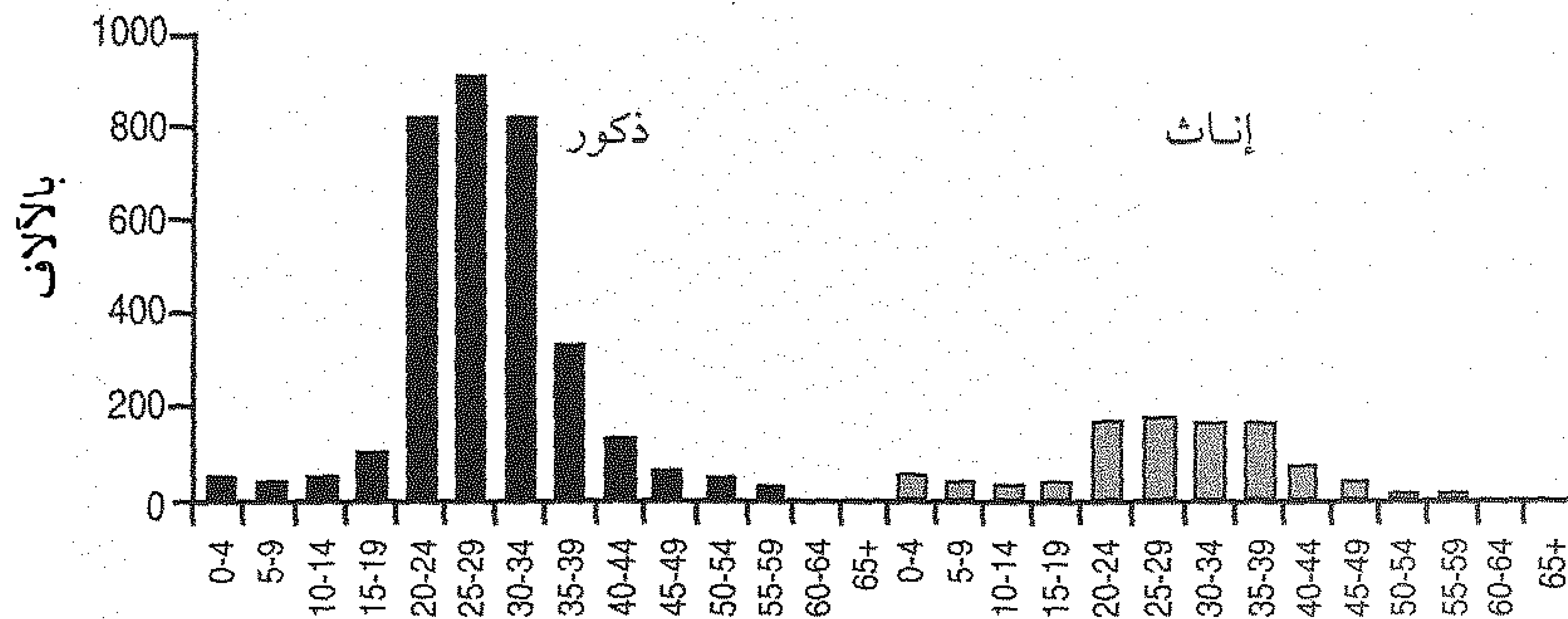
المصدر : BSAL, GCC Market Report 1992.

(تابع الشكل السابق)

(د) السكان العرب الوافدون وفق العمر والجنس (1992)



(هـ) السكان الآسيويون الوافدون وفق العمر والجنس (1992)



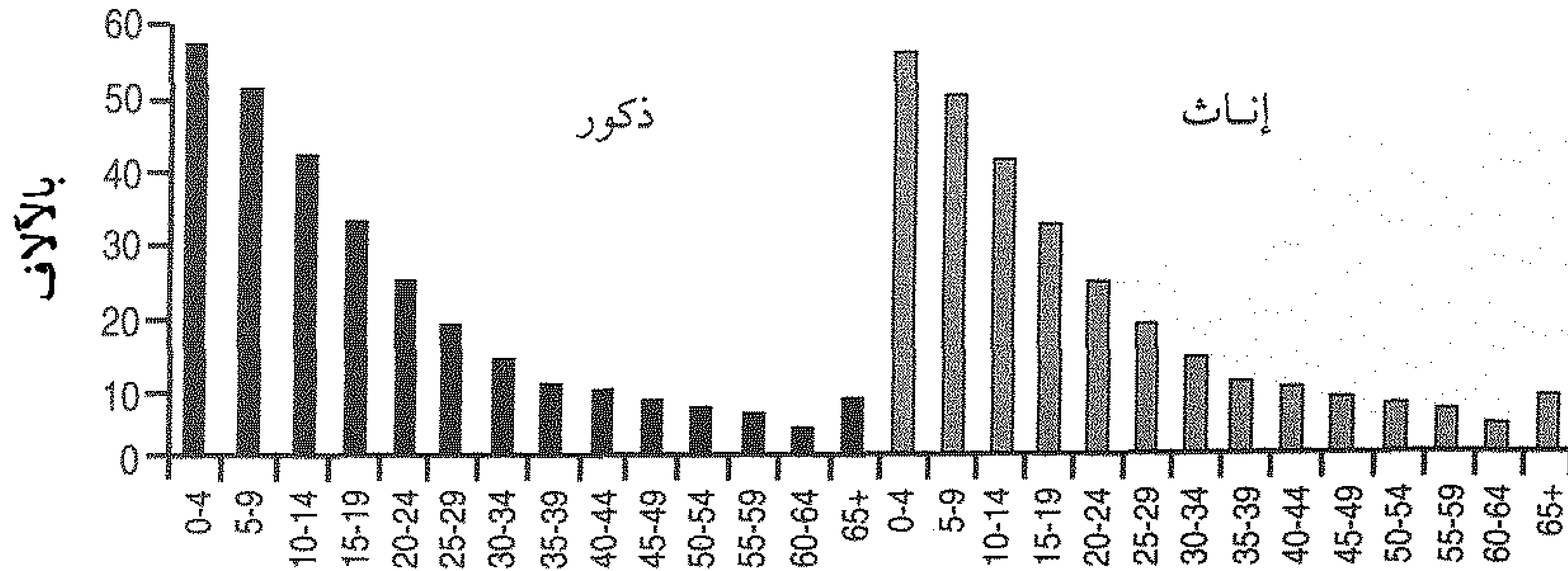
المصدر : BSAL, GCC Market Report 1992 .

الشكـل 11-3
السكان المواطنون في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كلاً على حدة (وفق العمر والجنس)

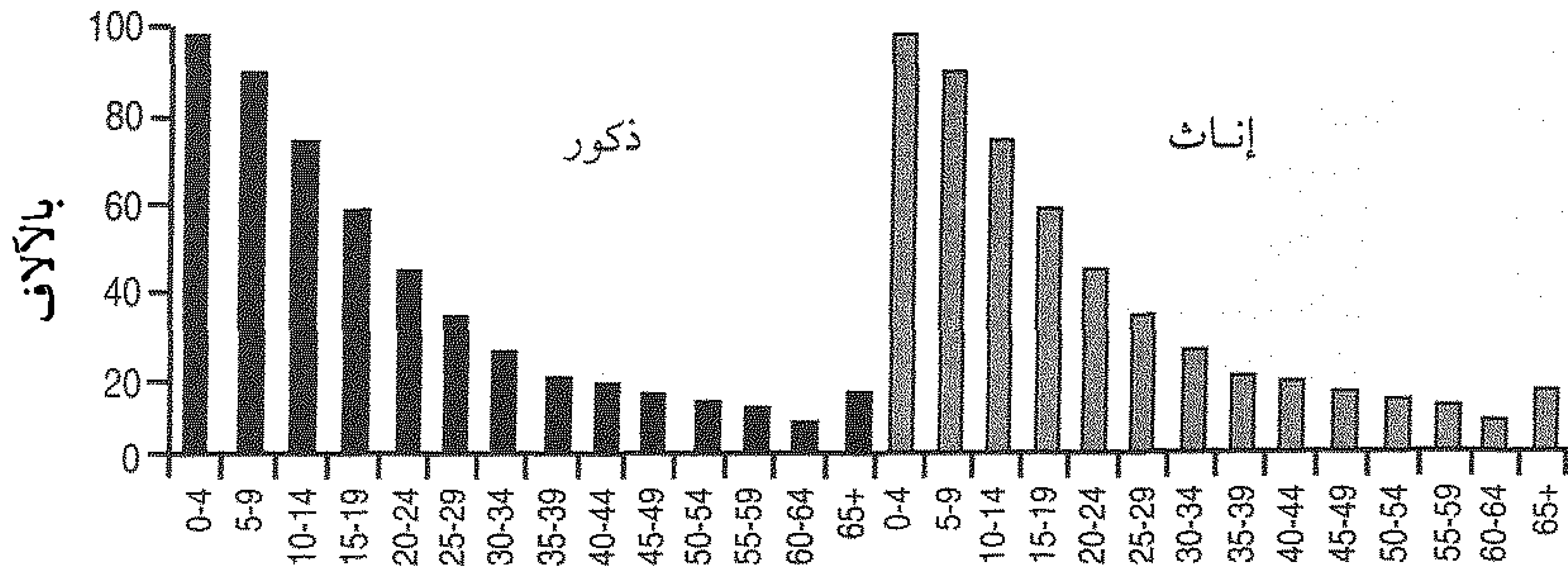
(أ) السعودية: السكان المواطنون وفق العمر والجنس (1992)



(ب) الإمارات العربية المتحدة: السكان المواطنون وفق العمر والجنس (1992)



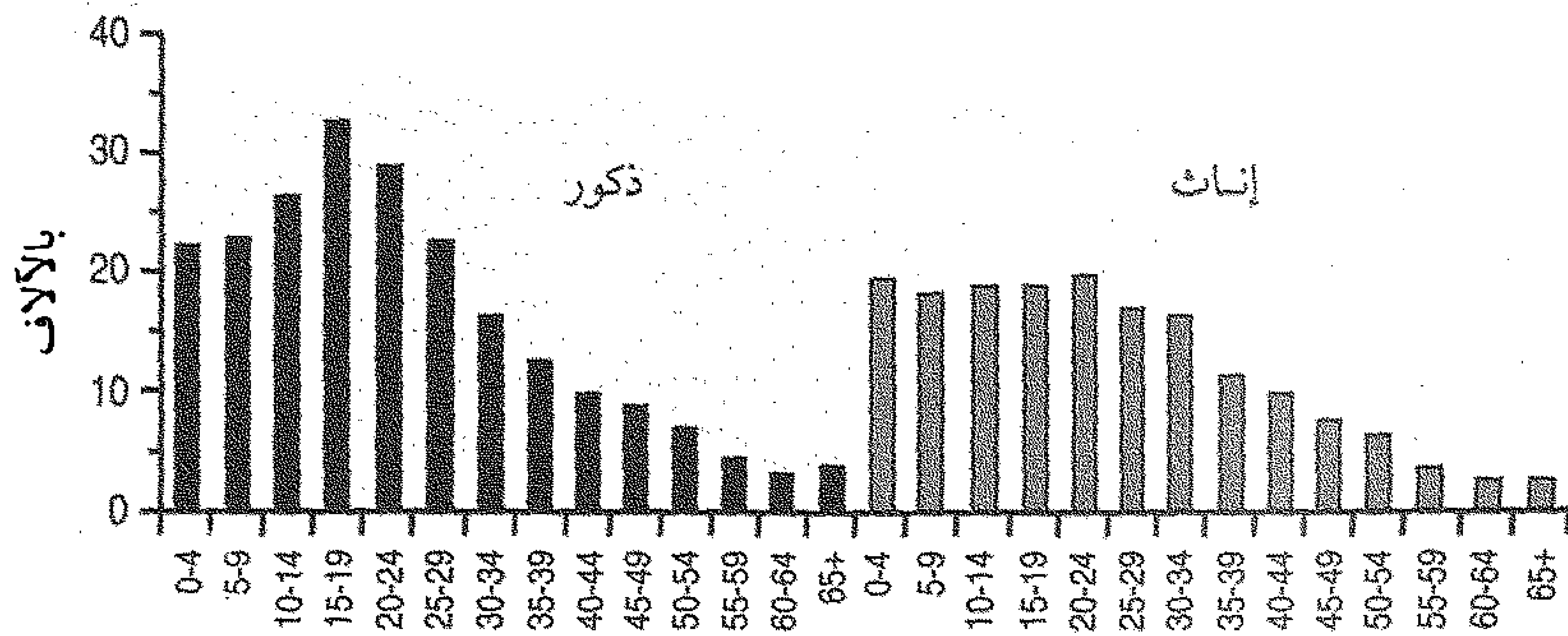
(جـ) عُمـان: السكان المواطنون وفق العمر والجنس (1992)



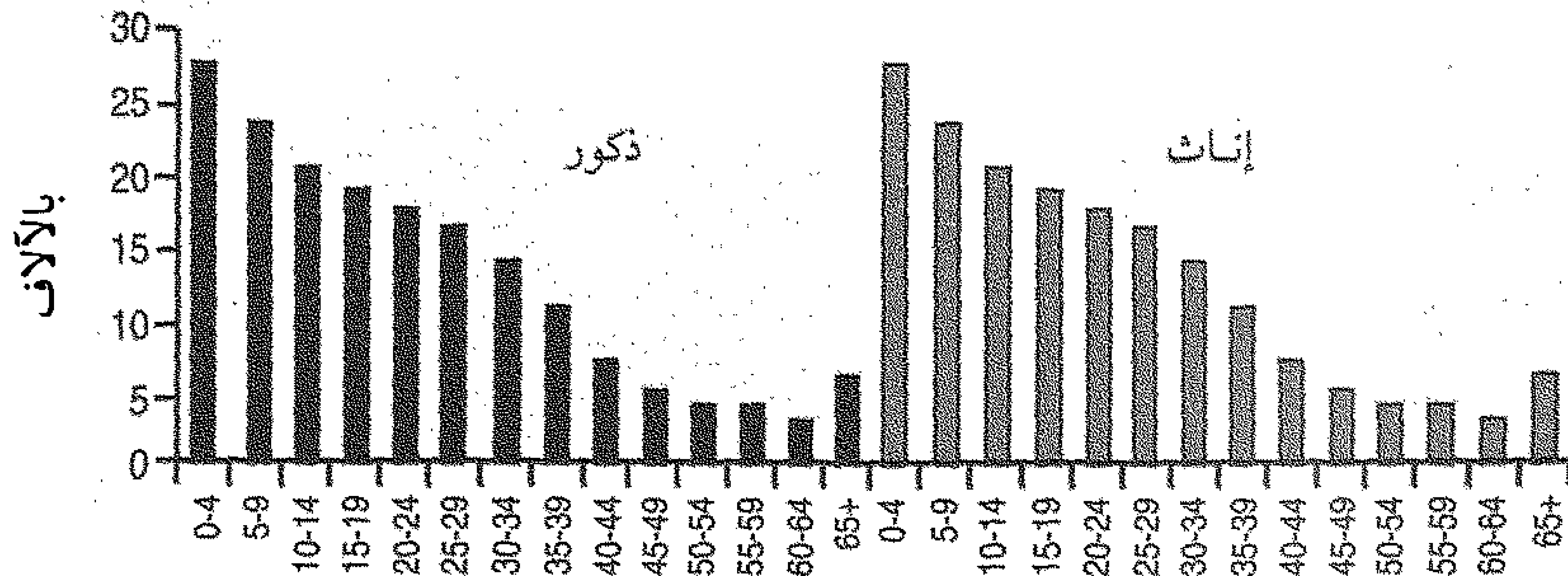
المصدر: BSAL, GCC Market Report 1992.

الشكـل 3-11 (تابع)
السكان المواطنون في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كلاً على حدة (وفق العمر والجنس)

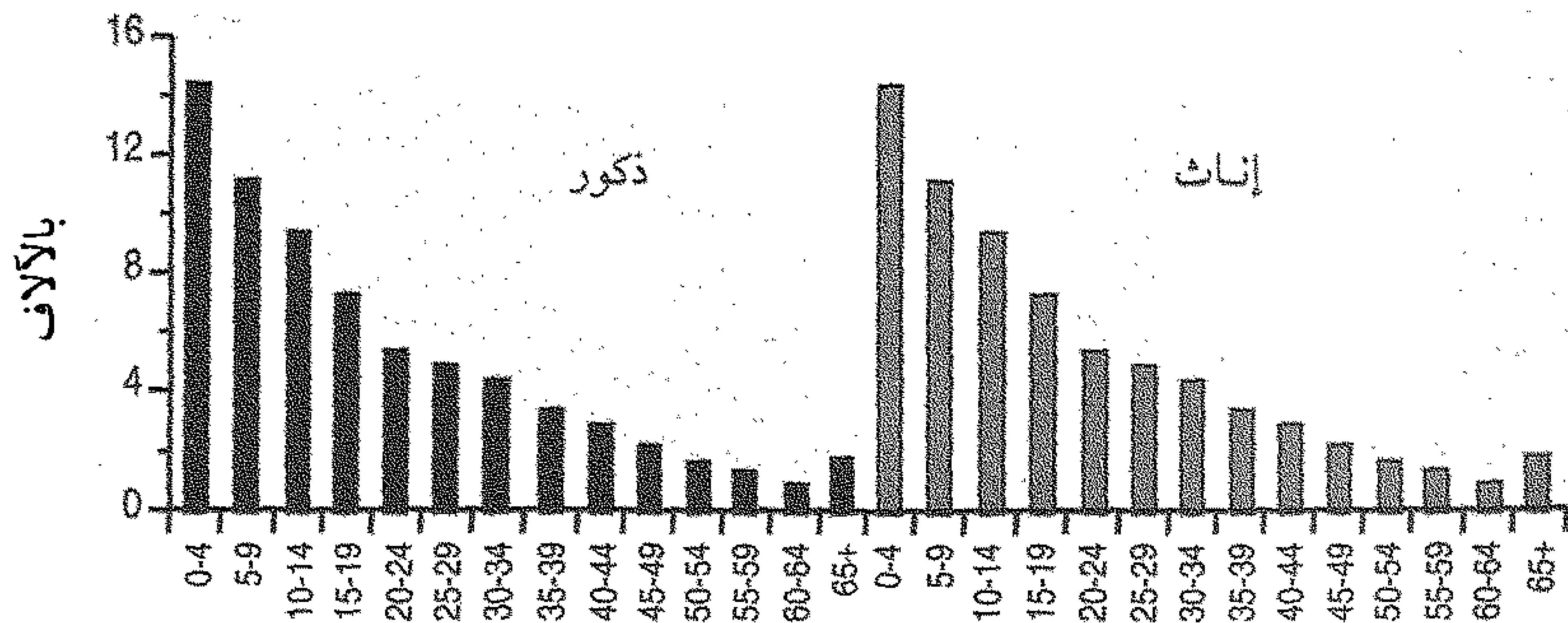
(د) الكويت: السكان المواطنون وفق العمر والجنس (1992)



(هـ) البحرين: السكان المواطنون وفق العمر والجنس (1992)



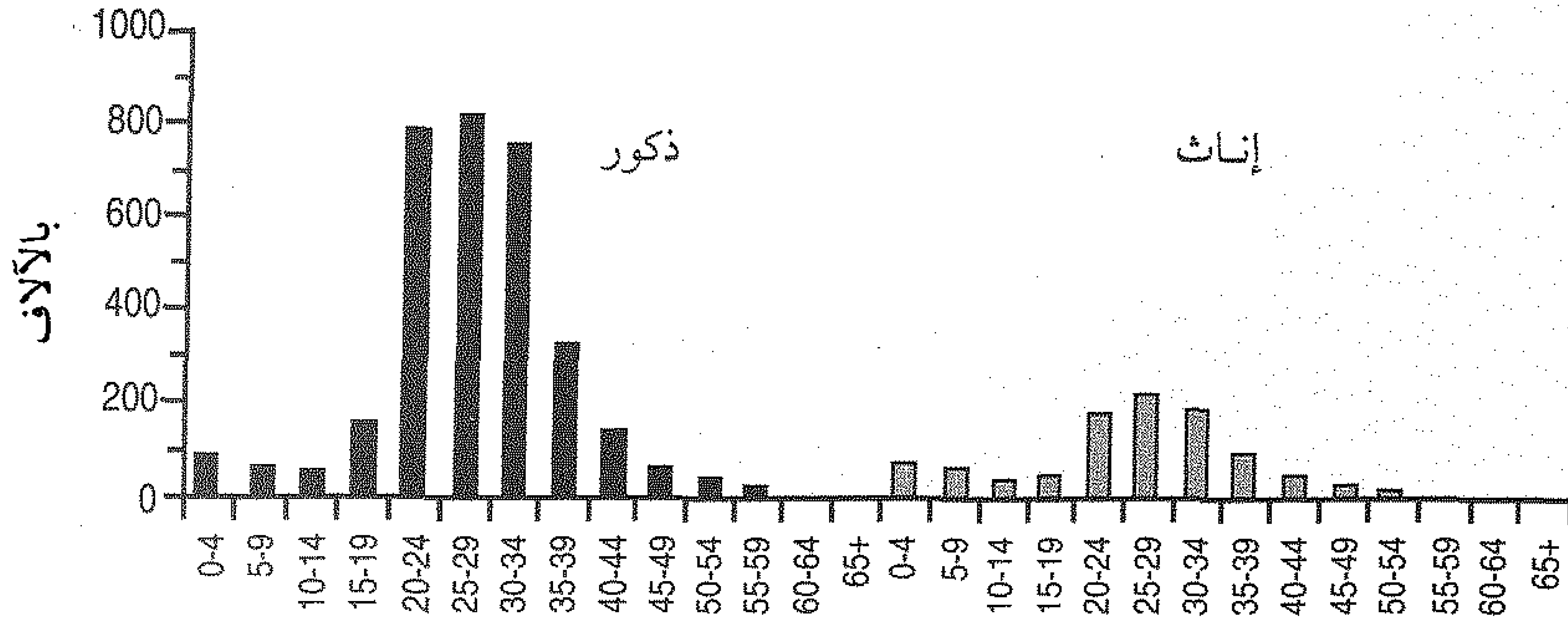
(و) قطـر: السكان المواطنون وفق العمر والجنس (1992)



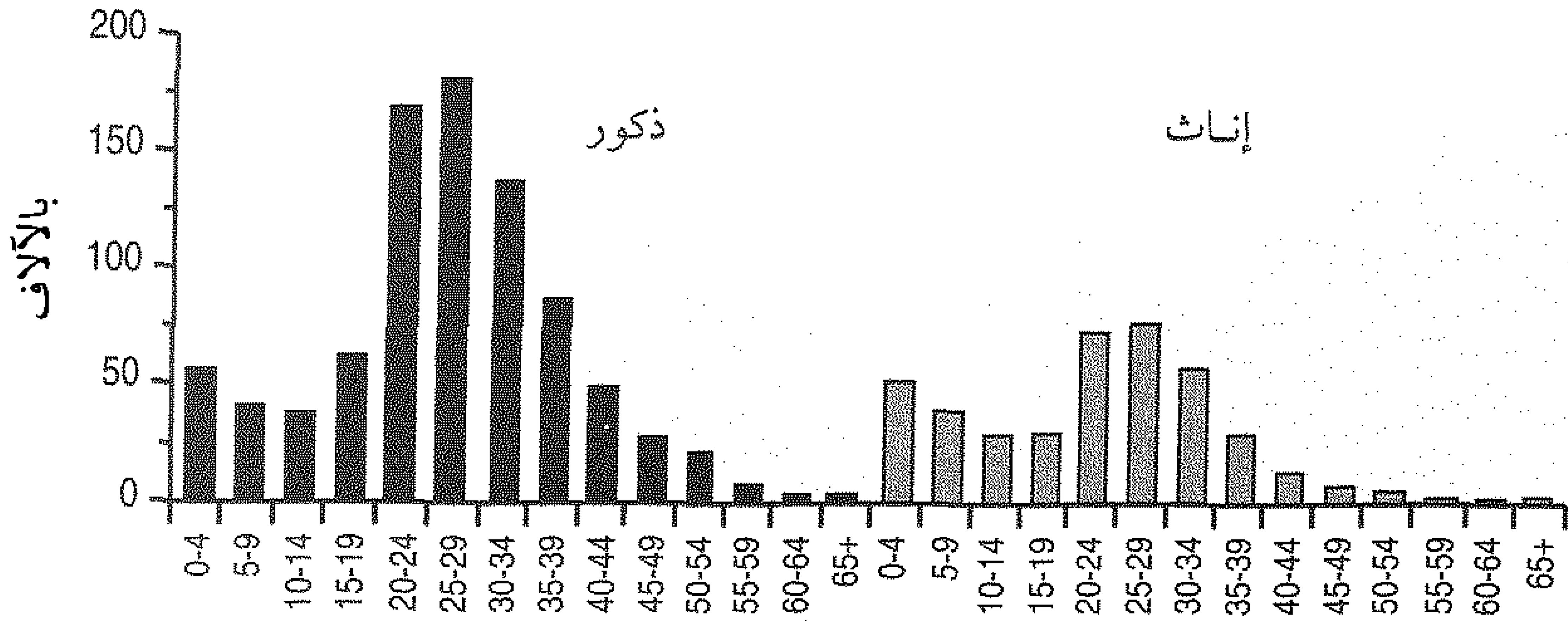
المصدر: BSAL, GCC Market Report 1992.

الشكـل 4-11
السكان الوافدون في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كلاً على حدة (وفق العمر والجنس)

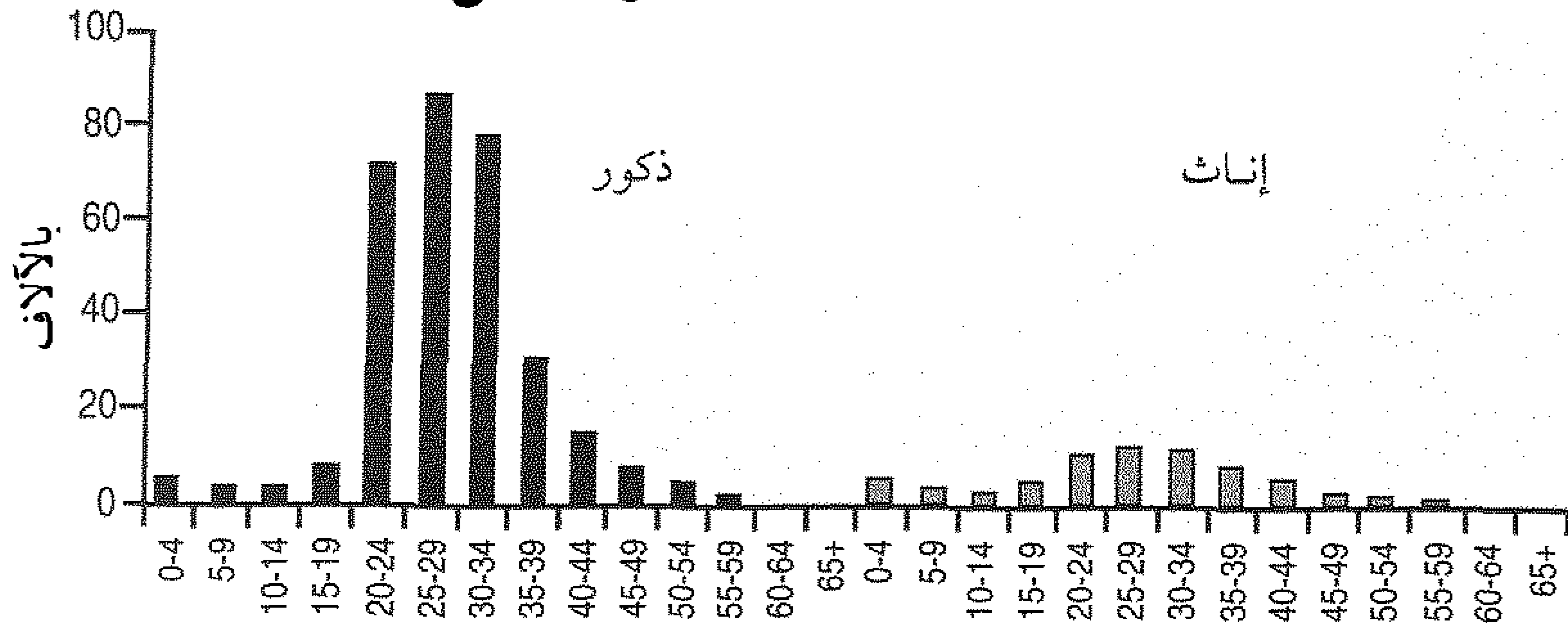
(أ) السعودية : السكان الوافدون وفق العمر والجنس (1992)



(ب) الإمارات العربية المتحدة : السكان الوافدون وفق العمر والجنس (1992)



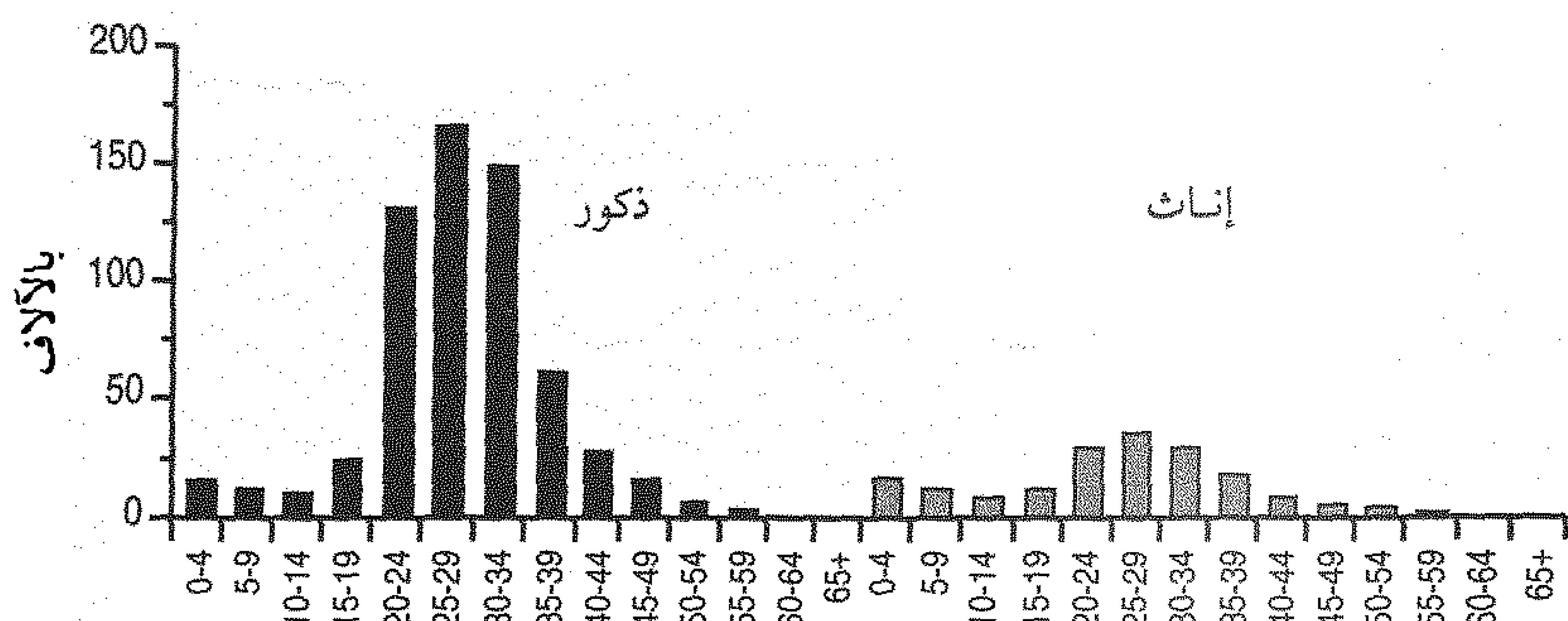
(جـ) عُمـان : السكان الوافدون وفق العمر والجنس (1992)



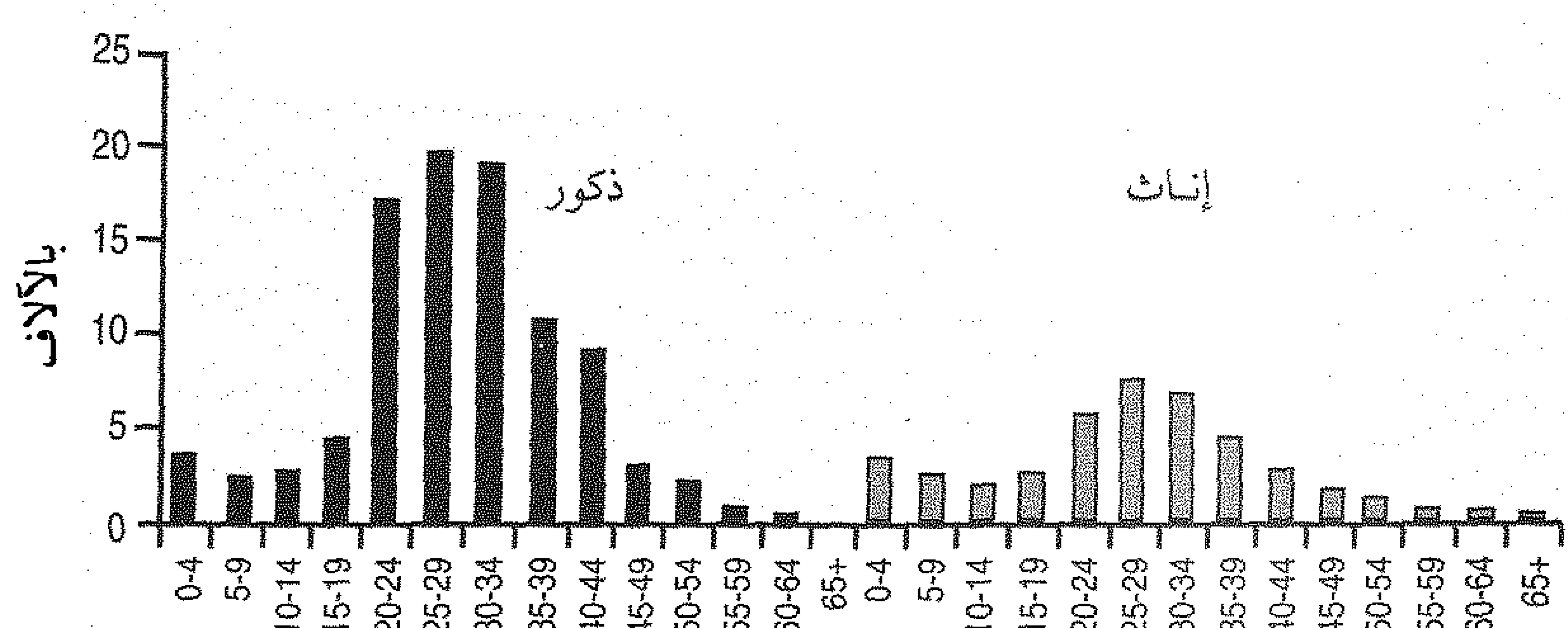
المصدر : BSAL, GCC Market Report 1992.

الشكـل 11-4 (تابع)
المواطنون والوافدون في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كلاً على حدة (وفق العمر والجنس)

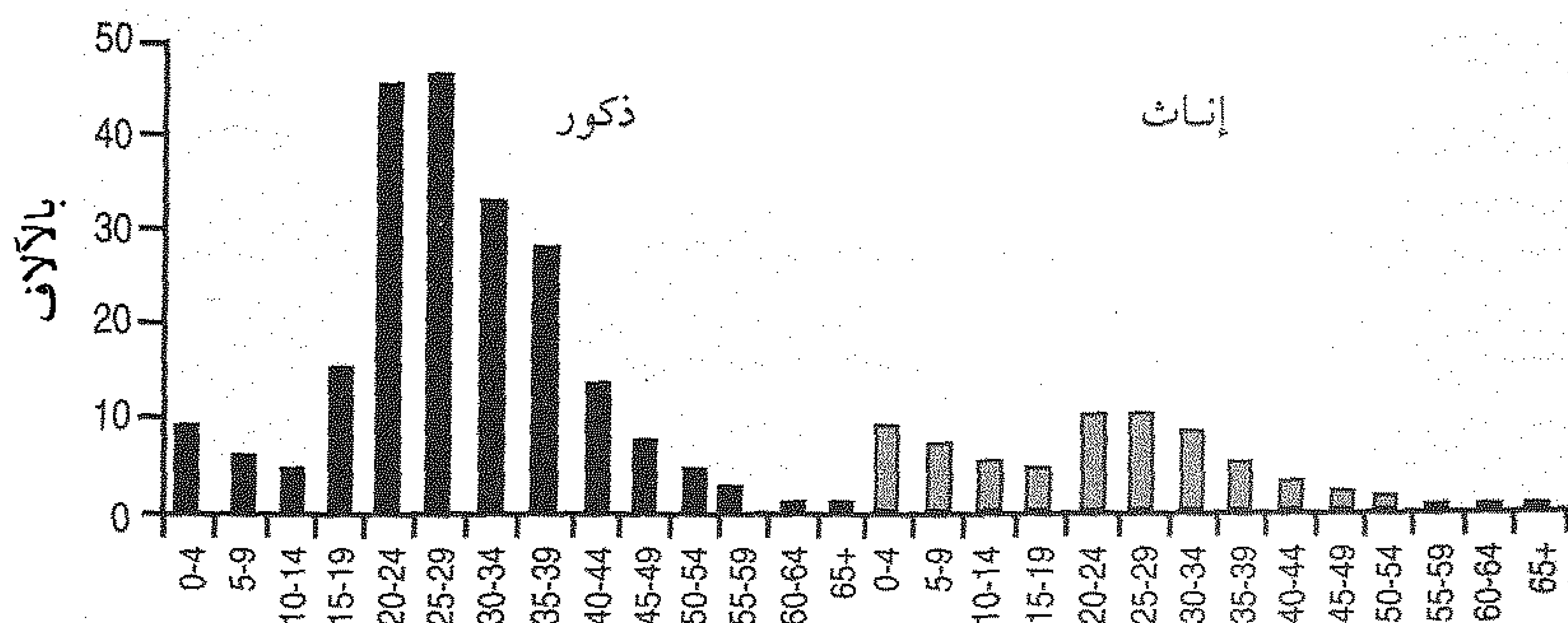
(د) الكويت: السكان الوافدون وفق العمر والجنس (1992)



(هـ) البحرين: السكان الوافدون وفق العمر والجنس (1992)



(و) قطـر: السكان الوافدون وفق العمر والجنس (1992)



المصدر: BSAL, GCC Market Report 1992.

وبلغ عدد الوافدين الآسيويين إلى دول المجلس 4.1 مليون نسمة في عام 1992 (الجدول 11-2)، معظمهم من جنوب آسيا والغالبية العظمى منهم مهاجرون من مواطني الهند وباكستان وبنجلاديش وسريلانكا. (الشكل 11-1 هـ). ويمثل الفلبينيون واحدة من المجموعات الكبيرة الوافدة، إلى جانب المجموعات الأخرى الوافدة من شرق آسيا، مثل كوريا الجنوبية وتايلاند وإندونيسيا. ويُصنَّف الإيرانيون ضمن الآسيويين، رغم أن نسبتهم لا تزيد على 1٪ من الآسيويين الوافدين، طبقاً لتقديرات 1992.

أما العرب الوافدون فتضم السعودية العدد الأكبر منهم، إلى جانب أكبر نسبة مئوية من الآسيويين الوافدين (2.4 مليوناً للعرب، و58.1٪ للآسيويين. ويلاحظ أنه منذ عام 1975 على الأقل، حدث ارتفاع مطرد في إجمالي عدد الآسيويين ونسبتهم المئوية في دول المجلس، بينما انخفضت النسبة المئوية للعرب الوافدين).

يختلف الوافدون العرب والآسيويون اختلافاً كبيراً في النوع والعمر عن المواطنين. كما يتفاوت العرب والآسيويون فيما بينهم، فالوافدون العرب تزيد فيهم نسبة الإناث وصغار السن وكبار السن قياساً بنظرائهم من الوافدين الآسيويين (الشكل 11-2 د و11-2 هـ)؛ وذلك لأن الوافدين العرب غالباً ما يصطحبون أسرهم، أما الآسيويون فغالباً ما يكونون من العمال الذكور غير المتزوجين، ومن النساء غير المتزوجات اللواتي يعملن خادمات ومربيات، ويعشن مع أسر مخدوميهن.

قوة العمل في الخليج عام 1992

على الرغم من ارتفاع عدد الوافدين إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن الأهم من مجرد التعداد هو دور الأجانب في قوة العمل، وهذه قضية يمكن أن تسبب قلقاً ومشكلات في المستقبل. فتشير تقديرات بيركس سينكلير إلى أن إجمالي قوة العمل في دول مجلس التعاون عام 1992، كان 7.4 مليون نسمة، من بينهم 2.1 مليوناً من المواطنين، و5.3 مليوناً من الأجانب، أي بنسبة 28.6٪ إلى 71.4٪. معنى ذلك، أن حوالي ثلاثة أرباع قوة العمل تقريباً في دول الخليج العربية تتكون من الوافدين الأجانب (انظر الجدول 11-3 والجدول 11-4). ويلاحظ أن معظم الوافدين

الجدول 11-3

العمالة الوطنية والوافدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1975)

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	المواطنون (ألف نسمة)	المواطنون (نسبة مئوية)	الوافدون (ألف نسمة)	الوافدون (نسبة مئوية)	الإجمالي
المملكة العربية السعودية	1,300.0	66.0	668.4	34.0	1,968.4
الإمارات العربية المتحدة	44.6	15.3	247.8	84.7	292.4
سلطنة عُمان	88.9	46.3	103.2	53.7	192.1
الكويت	86.9	29.2	210.6	70.8	297.5
البحرين	49.6	63.0	29.1	37.0	78.7
قطر	12.5	16.9	61.3	83.1	73.8
الإجمالي	1,582.5	54.5	1,320.4	45.5	2,902.9

المصدر: Adapted from estimates by Serageldin et al., 1983, Table 4.1, p 26

الجدول 11-4

العمالة الوطنية والوافدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1992)

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	المواطنون (ألف نسمة)	المواطنون (نسبة مئوية)	الوافدون (ألف نسمة)	الوافدون (نسبة مئوية)	الإجمالي
المملكة العربية السعودية	1,590.5	32.7	3,274.4	67.3	4,864.9
الإمارات العربية المتحدة	93.0	10.7	776.8	89.3	869.8
سلطنة عُمان	157.9	33.6	312.4	66.4	470.3
الكويت	101.8	13.6	646.7	86.4	748.5
البحرين	88.1	48.7	92.7	51.3	180.8
قطر	35.7	19.1	151.4	80.9	187.1
الإجمالي	2,067.0	28.2	5,254.4	71.8	7,321.4

المصدر: Campiled from estimates by BSAL, *GCC Market Report, 1992*, 1992, Table 3.2, p 22; Table 5.2, p. 25

ملحوظة : الأعداد الإجمالية ليست دقيقة أحياناً، بسبب تقريبها إلى أعداد صحيحة.

يدخلون ضمن قوة العمل (74٪)، بينما لا يزيد المواطنون الذين يدخلون ضمن قوة العمل على 20٪ من إجمالي عدد المواطنين. وهذه النسبة الضئيلة من المشاركة في قوة العمل (نسبة المشاركين في قوة العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عاماً) ترجع إلى ثلاثة أسباب. الأول ارتفاع نسبة الأطفال إلى إجمالي عدد المواطنين. والثاني قلة عدد المواطنات المشاركات في قوة العمل. والثالث انخفاض عدد الذكور ممن هم في سن العمل بالنسبة إلى قوة العمل، مقارنة بالدول الأخرى. ويرجع السبب الأخير إلى أن كثيراً من المواطنين يستطيعون تلبية حاجاتهم الاقتصادية دون حاجة إلى الوظيفة. فهناك عدد كبير من المواطنين الشبان يعتمدون اقتصادياً على دخول أسرهم المرتفعة، وعلى مناخ الرفاهية الاجتماعية الذي تدعمه الدولة بسخاء. وتتراوح نسب المشاركة في قوة العمل بين المواطنين من 14.9٪ في سلطنة عُمان إلى 26.7٪ في البحرين، و20.1٪ في المملكة العربية السعودية التي تكاد تمثل متوسط النسبة المئوية لدول المجلس في هذا الصدد، وهي 20٪ (الجدول 11-5).

تعد نوعية الوظائف التي يعمل بها المواطنون والوافدون مسألة ذات دلالات مؤثرة (الجدول 11-6، والشكل 11-5 د، و11-5هـ). فمن بين المواطنين العاملين البالغ عددهم 2.1 مليون نسمة، يعمل خُمس هذا العدد (20.7٪) في وظائف مكتبية، وحوالي الثلث في وظائف مهنية وفنية وإدارية وإشرافية وفي مجال المبيعات. أي أن ما يزيد قليلاً على نصف المواطنين العاملين (53.4٪)، يعملون في الوظائف المهنية الراقية ذات الأجور المرتفعة. أما الوافدون فيعمل 72.9٪ منهم في مهن متواضعة ذات أجور منخفضة نسبياً، كالعمالة اليدوية الشاقة والخدمات (ومنها الزراعة).

ويجدر بنا أن نلقي الضوء لبيان نوع المهن، من حيث النسبة المئوية للمواطنين والوافدين فيها (الجدول 11-6). وكما أشرنا من قبل، يمثل المواطنون 28.6٪ والوافدون 71.4٪ من إجمالي العاملين. ولكن المواطنين يشكلون 54.9٪ من إجمالي العاملين الإداريين والمشرفين، و62.2٪ من العاملين في الوظائف المكتبية، و 42٪ من العاملين في مجال المبيعات، وما لا يزيد على 12.5٪ من عمال الإنتاج والعمال العاديين،

الجدول 11-5

نسبة النشاط الاقتصادي للسكان المواطنين والوافدين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1992)

أ . مجلس التعاون لدول الخليج العربية : نسب النشاط الاقتصادي للسكان والقوى العاملة من المواطنين، وفق الدولة (1992) .

الجسيات الوافدة	البحرين	الكويت	سلطنة عُمان	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	الإجمالي
السكان	330,400	386,960	1,062,300	141,000	8,066,400	531,000	10,518,060
القوى العاملة	88,050	101,800	157,930	35,700	1,624,480	93,000	2,100,960
نسبة النشاط الاقتصادي (٪)	26.6	26.3	14.9	25.3	20.1	17.5	20.0

ب . مجلس التعاون لدول الخليج العربية : نسبة النشاط الاقتصادي للسكان والقوى العاملة الوافدة وفق الدولة (با لأرقام) .

الجنسيات الوافدة	البحرين	الكويت	سلطنة عُمان	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	الإجمالي
السكان	134,002	803,075	380,002	272,090	4,192,003	1,294,003	7,075,851
القوى العاملة	92,730	646,660	312,410	151,400	3,274,410	776,800	5,254,410
نسبة النشاط الاقتصادي (٪)	69.2	80.52	82.21	55.64	78.1	60.03	74.26
إجمالي السكان	17,593,911						
إجمالي القوى العاملة	7,355,370						
نسبة النشاط الاقتصادي	٪41.8						

المصـــدر: Adapted from estimates by BSAL, *GCC Market Report 1992*, 1992, table 3.1, p. 21; Table 5.1, p 25; Table 1.3, p 20.

الجدول 6-11

توزيع المواطنين والوافدين وفق المهن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1992)

أ. مجلس التعاون لدول الخليج العربية: توزيع المواطنين وفق المهن في كل دولة عام الدولة 1992 (بالأرقام).

المجموعة المهنية	البحرين	الكويت	سلطنة عمان	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	الإجمالي	النسبة المئوية
مهنية وفنية	15,790	27,380	7,110	6,390	238,570	6,790	302,030	14.6
إدارية وإشرافية	2,320	3,310	12,000	9,670	77,930	11,720	116,950	5.7
مكتبية ومهن أخرى متعلقة بها	22,740	39,300	30,000	5,030	305,370	24,830	427,270	20.7
عمال المبيعات	7,200	3,070	13,900	2,960	225,850	4,000	256,980	12.4
عمال خدمات	12,350	13,930	42,640	680	281,510	34,780	385,890	18.6
زراعية وما يرتبط بها	3,950	80	27,800	5,000	176,540	3,160	216,530	10.4
عمال إنتاج وعمال يدويون	23,700	8,170	24,480	5,970	284,700	7,720	354,740	17.2
مهن أخرى	0	6,560	0	0	0	0	6,560	0.3
الإجمالي	88,050	101,800	157,930	35,700	1,590,470	93,000	2,066,950	100.0

ملحوظة: إجمالي السعودية يشير إلى عدد العاملين لا القوى العاملة كلها.

(تابع) الجدول 11-6
توزيع المواطنين والوافدين وفق المهن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1992)

ب. مجلس التعاون لدول الخليج العربية: توزيع القوى العاملة الوافدة وفق المهن في دول المجلس 1992.

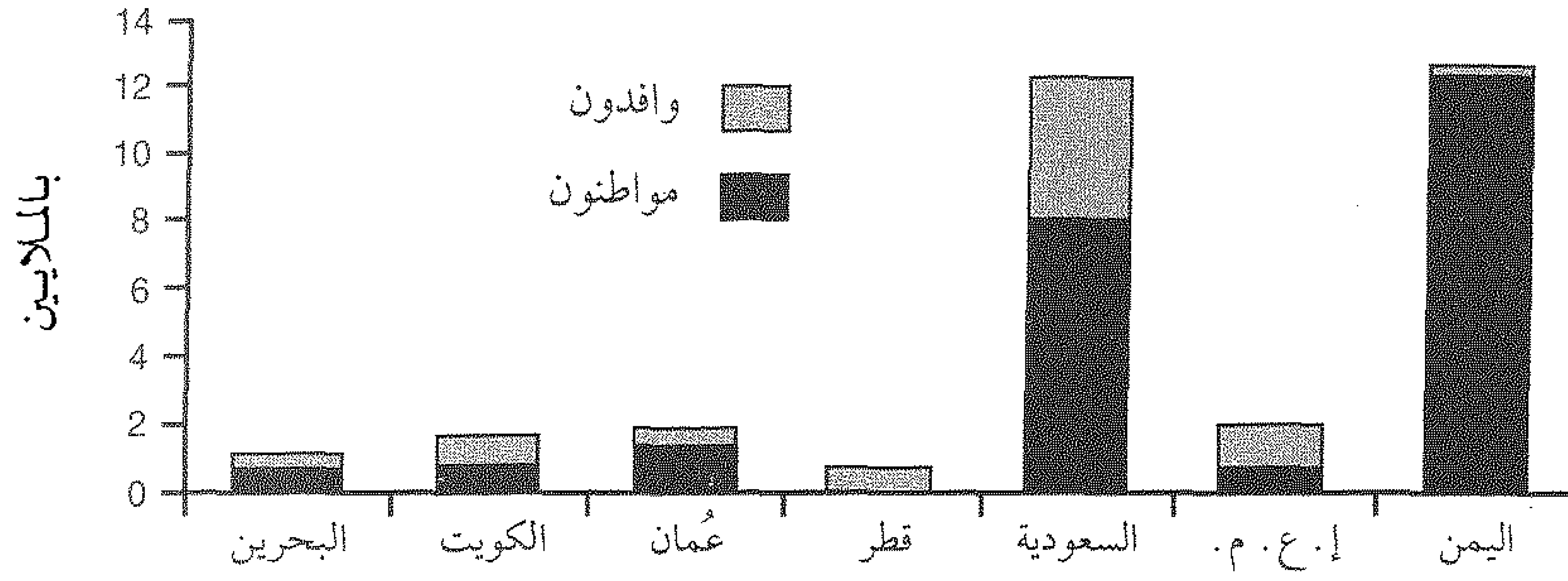
المجموعة المهنية	البحرين	الكويت	سلطنة عمان	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	الإجمالي	النسبة المئوية
مهنية وفنية	10,490	67,900	17,180	32,550	471,510	98,650	698,280	13.3
إدارية وإشرافية	3,520	8,410	9,370	17,710	49,120	7,770	95,900	1.8
مكتبية ومهن أخرى متعلقة بها	14,460	65,310	6,250	13,020	78,580	82,340	259,960	5.0
عمال المبيعات	6,710	41,390	47,490	7,720	189,920	62,140	355,370	6.8
عمال خدمات	30,720	181,060	81,230	12,870	517,360	177,890	1,001,130	19.1
زراعية وما يرتبط بها	780	13,580	24,990	33,010	203,010	60,590	335,960	6.4
عمال إنتاج وعمال يدويون	26,050	250,900	125,900	34,520	1,764,910	287,420	2,489,700	47.4
مهن أخرى	0	18,110	0	0	0	0	18,110	0.3
الإجمالي	92,730	646,660	312,410	151,400	3,274,410	776,800	5,254,410	100.0

المصدر: Estimates by BSAL, *GCC Market Report 1992*, 1992, Table 3.2, p 22 (corrected); Table 5.2, p 25.

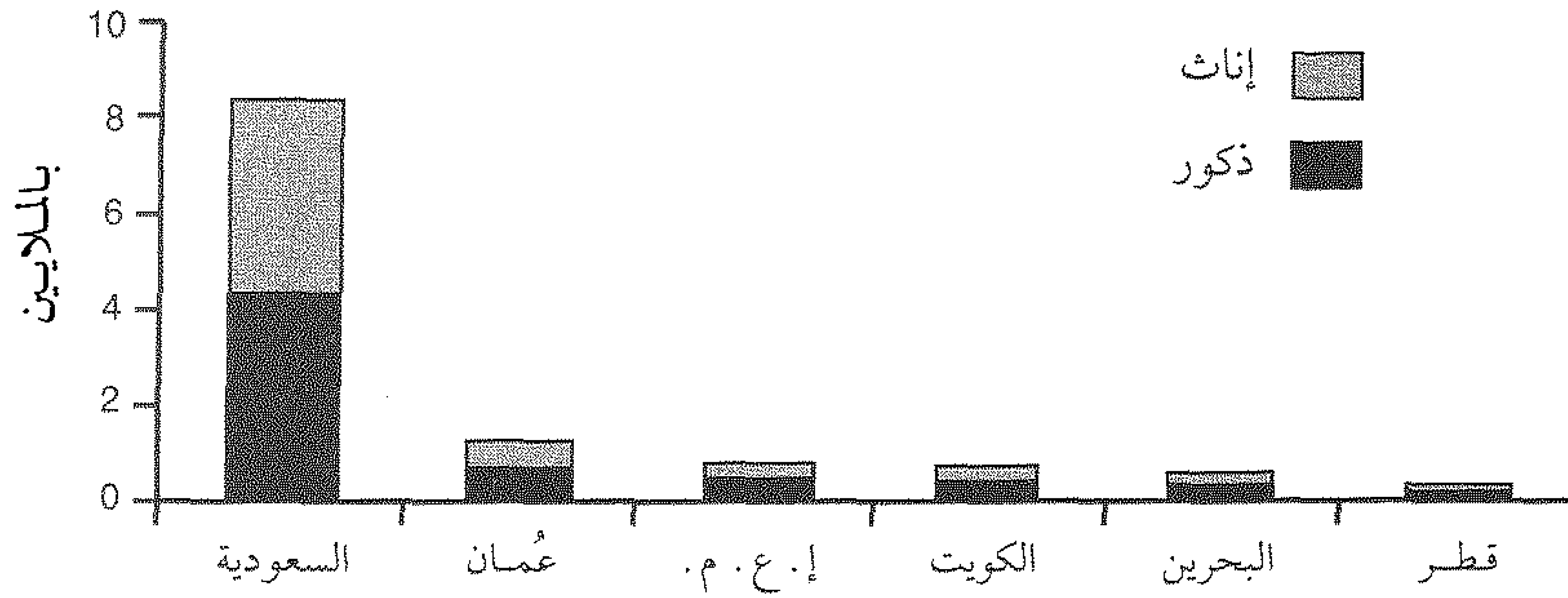
الشكل 11-5

السكان المواطنون والوافدون في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : إحصاءات متنوعة

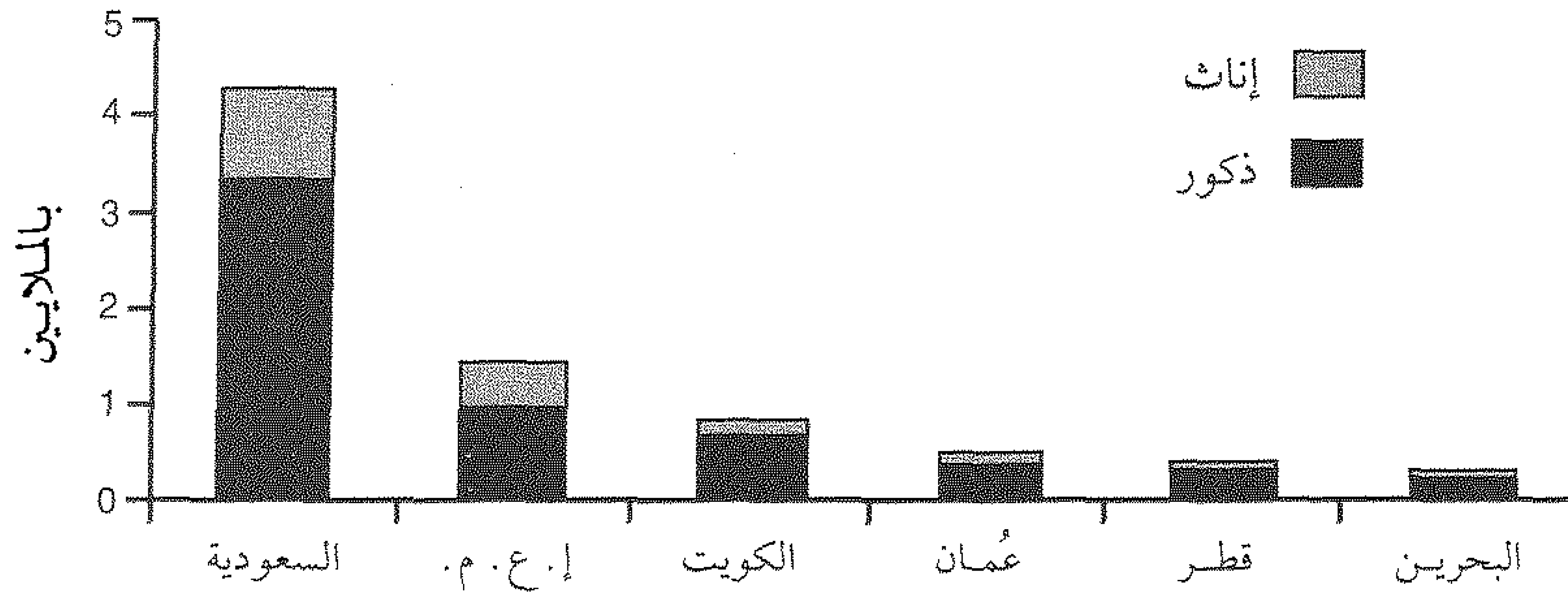
(أ) المواطنون والوافدون في الجزيرة العربية (1992)



(ب) السكان المواطنون وفق الدولة والجنس (1992)



(جـ) السكان الوافدون وفق الدولة والجنس (1992)

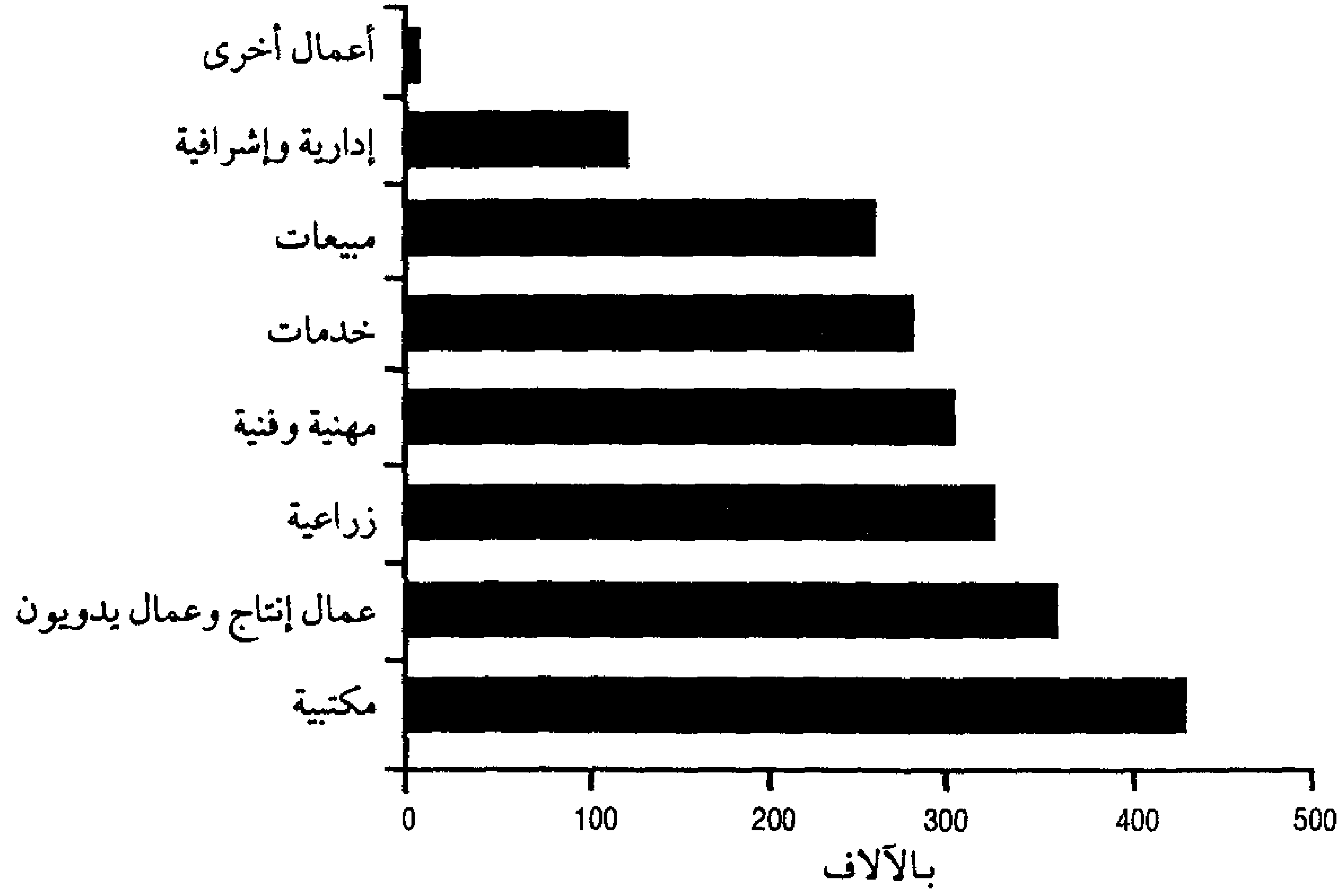


المصدر : BSAL, GCC Market Report 1992.

الشكـل 11-5 (تابع)

السكان المواطنون والوافدون في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : إحصاءات متنوعة

(د) العمالة الوطنية وفق التخصص المهني (1992)



(هـ) العمالة الوافدة وفق التخصص المهني (1992)



المصدر : BSAL, GCC Market Report 1992 .

و27.8٪ من عمال الخدمات. وهاتان الفئتان الأخيرتان تمثلان أكثر من نصف العدد الإجمالي للعمال في دول المجلس الست، وهذا ما يشير ثانية إلى الانخفاض في النسبة المئوية للمواطنين في هذه المهن المتدنية الأجور.

تشير هذه الإحصاءات والأنماط المهنية إلى أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعتمد إلى حد كبير على العمالة الأجنبية، التي تشكل الغالبية العظمى من إجمالي قوة العمل، وبخاصة في قطاعات الإنتاج والخدمة الاقتصادية. والمعروف أن معظم دول العالم بها مهن دنيا يمكن شغلها من خلال العمالة الأجنبية، ولكن الموقف في دول المجلس موقف فريد تصل أبعاده إلى حد متطرف جداً. فالأجانب يعملون في مهن كثيرة وقطاعات عديدة من قطاعات الاقتصاد، وبنسبة عددية كبيرة أدت إلى خلق نوع من الاعتماد الشديد على هذه العمالة الأجنبية. ولو حدث أي انكماش جوهري في الاقتصاد، فلن يكون بالمستطاع مواجهته بمجرد إعادة الأجانب إلى بلدانهم؛ لأنه لا يوجد العدد الكافي من المواطنين المهيئين لسد الفراغ الناجم. فالأجانب لا غنى عنهم من أجل استمرار الأنشطة الاقتصادية المختلفة في هذه الدول.

المستويات التعليمية لقوة العمل

تعد قضية التعليم بالنسبة إلى قوة العمل شاغلاً رئيسياً لدول مجلس التعاون؛ ولذلك أصبح رفع المستوى التعليمي وتحسين نوعية العاملين من الأهداف الرئيسية لها. وتبلغ معدلات التعليم بين المواطنين نسبة مرتفعة على نحو لافت للنظر، رغم أن كثيراً من المتعلمين، وبخاصة النساء، قد لا يدخلون ضمن قوة العمل.

وتعد الكويت مثالاً جيداً على الخطوات الواسعة التي اتخذت على طريق تعليم المواطنين العاملين؛ ففي الفترة 1965 ـ 1989 انخفضت نسبة أمية الذكور من 91٪ إلى 9٪ من السكان، بينما ارتفع عدد الذكور الحاصلين على تعليم ثانوي وما بعده من 2٪ إلى 47٪. وارتفعت نسبة الجامعيين من حملة الشهادة الجامعية الأولى والشهادات العليا إلى 16.5٪. وتتميز المرأة الكويتية التي دخلت سوق العمل حديثاً بمستوى راق من التعليم. ففي عام 1989 كانت ثلاثة أرباع الإناث العاملات حاصلات على مؤهل

ثانوي أو مستوى أعلى من ذلك[5] . وعلى الرغم من أن المستوى التعليمي لدى العاملين الوافدين كان في وقت من الأوقات أعلى من مستوى المواطنين في دول المجلس، فإن الخطوات الواسعة التي تمت في مجال تعليم المواطنين جعلت العمالة الأجنبية الآن في مستوى أقل من مستوى المواطنين. ويلاحظ أن المهاجرين الآسيويين الذين تزايدت أعدادهم ونسبتهم المئوية على مدى عدة عقود ماضية، غالباً ما يكونون أقل تعلماً من الوافدين العرب. ففي دولة الكويت على سبيل المثال، كان المستوى التعليمي للعمال الأجانب قبل حرب الخليج الثانية أقل بدرجة ملحوظة من مستوى المواطنين، ولكن بعد الحرب، اتجهت السياسات الكويتية لتقليل أعداد الوافدين إلى الكويت من العمال ذوي التعليم المنخفض والمهارات المتدنية[6] .

ولا شك في أن رفع المستوى التعليمي للعمال الوافدين إلى دول المجلس هدف جدير بالتقدير؛ لأن معنى ذلك أن العمال الوافدين سيقدرون على الدخول في مهن جديدة تتطلب قدراً عالياً من المهارات التقنية. ومن ناحية أخرى فإن العمالة الوافدة الأرقى تعليماً، تخلق مزيداً من المنافسة مع مواطني مجلس التعاون على الوظائف والمناصب الأكثر تميزاً. وهكذا فإن رفع المستوى التعليمي للعمالة الأجنبية لا يقلل من الاعتماد على هذه العمالة، بل على العكس من ذلك، يساعد على تفاقم مشكلة قلة عدد المواطنين المنخرطين حالياً في قوة العمل.

نبذة موجزة عن أوضاع السكان والعمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 1992

ناقشنا فيما تقدم الأنماط والاختلافات العامة الخاصة بالسكان والعمالة في دول المجلس، والآن ننتقل إلى إلقاء الضوء على كل دولة على حدة بمزيد من التفصيل. مع ملاحظة أن التعميم قد يخفي بسهولة الفروق بين الدول، مما قد يؤدي إلى عدم فهم الوضع السائد في كل دولة على حدة. ولذلك فإن استعراض الوضع بإيجاز في كل دولة من الدول الست، يساعد على توضيح الأنماط الفردية وفهمها في هذا السياق.

المملكة العربية السعودية

أجري تعداد عام للسكان والإسكان في المملكة العربية السعودية في عام 1992؛ فأوضحت نتائجه المبدئية أن إجمالي عدد السكان يبلغ 16.9 مليون نسمة، منهم 12.3 مليوناً من المواطنين و4.6 مليوناً من الوافدين. وهذه الأرقام أعلى كثيراً من التقديرات التي وضعتها شركة بيركس سينكلير عن السكان عام 1992. ويشير التعداد إلى تساوي عدد الذكور والإناث تقريباً بالنسبة إلى المواطنين، وإلى أن عدد الذكور يزيد مرتين ونصف المرة على عدد الإناث بالنسبة إلى الوافدين. وقد قامت وكالة بيركس سينكلير بدراسة هذا التعداد المبدئي، وخلصت إلى أن الإجمالي الذي توصل إليه التعداد يكاد يكون دقيقاً، ولكن عدد المواطنين السعوديين مبالغ فيه إلى حد كبير[7]. وهذه الزيادة الكبيرة عن تقديرات بيركس سينكلير ترجع إلى أربعة عوامل:

1. ارتفاع عدد السعوديين في المملكة عن التقديرات السابقة.
2. ارتفاع نسبة النمو الطبيعي بين المواطنين.
3. تجنس عدد كبير من الأفراد غير السعوديين بالجنسية السعودية.
4. المبالغة - نتيجة اللامبالاة - في احتساب الأجانب ضمن السعوديين[8].

ولمزيد من التحليل المفصل عن السكان السعوديين، ينبغي الرجوع إلى التقديرات والتحليلات السابقة التي أجرتها شركة بيركس سينكلير[9]، حيث يشير تقرير الشركة إلى أن عدد المواطنين السعوديين تزايد بمعدل سريع في السنوات القليلة الماضية، وفاق كل التنبؤات السابقة. ذلك أن تحسن مستويات المعيشة، والرعاية الصحية، قلّلا من نسبة الوفيات، بينما ظلت نسبة الخصوبة الإجمالية مرتفعة عند حد 7.7٪[10]. ولكن التقرير يشير إلى أن عدد السعوديين انخفض فجأة في أواخر عام 1990، بمقدار 90 ألف نسمة؛ بسبب التشدد في تطبيق تعريف "المواطن السعودي"[11].

وفقاً لتقديرات بيركس سينكلير لعام 1992 يمثل المواطنون ثلثي عدد السكان (65.8٪)، بينما تختلف نسبتهم في قوة العمل إلى حد كبير (32.7٪ بالنسبة إلى المواطنين). وتبلغ نسبة المشاركة في قوة العمل 20.1٪، منهم 36.8٪ من الذكور الذين هم في سن العمل، و3٪ بالنسبة إلى الإناث. وتتوزع المهن التي يشغلها المواطنون السعوديون بين المجالات المكتبية (19.2٪) والخدمات (17.7٪) والأعمال المهنية والفنية (15٪) (الجدول 11-6).

أما الوافدون إلى المملكة العربية السعودية حتى عام 1992، وعددهم 4.2 مليون نسمة، فينقسمون إلى 3.2 مليوناً من الذكور، وأقل قليلاً من مليون من الإناث (985,480). ويمثل العرب حوالي ثلث الرجال ونصف النساء، وأكبر المجموعات هي المصريون والأردنيون/ الفلسطينيون والسودانيون. ويمثل الذكور الوافدون من جنوب آسيا معظم العدد الإجمالي من الذكور، بما يتفق مع النمط الذي أشرنا إليه فيما تقدم لكل دول مجلس التعاون. ولكن بالنسبة إلى النساء، فإن هذه الأنماط تختلف بعض الشيء؛ فأكبر مجموعة من الوافدات هن من الفلبينيات اللواتي يعملن غالباً خادمات في المنازل. ويصنَّف أكثر من نصف العمال الوافدين (53.9٪) على أنهم عمال إنتاج وعمال يدويون، ويعمل 30٪ غيرهم في الزراعة أو الوظائف المهنية/ الفنية (الجدول 11-6).

وبعد خروج اليمنيين من المملكة العربية السعودية عام 1990، حدث تغيُّر طفيف في تركيبة الوافدين الموجودين بالمملكة، كما انخفض إجمالي عدد العاملين بمقدار حوالي 250 ألف نسمة. وحل الآسيويون أساساً محل اليمنيين مع استمرار نمط الذكور والإناث غير المتزوجين[12].

من جهة ثانية تعد قضية محو الأمية هدفاً رئيسياً في المملكة العربية السعودية؛ وتبلغ نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة الآن حوالي نصف البالغين من المواطنين، وهناك نظام للتعليم العام يتضمن الفتيات. والواقع أن هناك عدداً كبيراً من النساء المدرجات في مراحل التعليم العالي، لدرجة أن النساء أصبحن الآن أعلى من الرجال في المستوى

التعليمي[13]. وتشير تقديرات بيركس سينكلير إلى أن "هذه الزيادة في نسبة الحاصلات على التعليم العالي قد تؤثر في تكوين قوة العمل والعادات الاستهلاكية لهن كربات بيوت"[14]. ويساعد تزايد عدد المتعلمات السعوديات في تنامي الضغوط التي تطالب بتخفيف القيود، وتغيير العادات الثقافية تجاه المرأة في قوة العمل. أما بين الوافدين فيظل المستوى التعليمي منخفضاً؛ فأكثر من نصف الوافدين (53.8٪) لم يكملوا مرحلة التعليم الابتدائي[15]. كما أن سياسة "التوطين" التي يحل فيها المواطنون المتعلمون محل الوافدين في الوظائف الفنية وتلك التي تتطلب مهارات، تعمل على خفض المستوى التعليمي لدى الوافدين من الناحية الإحصائية.

دولة الإمارات العربية المتحدة

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة ثاني أكبر دول مجلس التعاون بالنسبة إلى إجمالي عدد السكان. إذ يبلغ تعداد سكان الإمارات 1.8 مليون نسمة وفقاً لتقديرات بيركس سينكلير لعام 1992. وتوجد في دولة الإمارات أيضاً أكبر نسبة من العمالة الوافدة (70.9٪)، ومن ثم أقل نسبة مئوية من المواطنين (29.1٪). كما أن قوة العمل أيضاً تتكون في أغلبها من الأجانب؛ فيمثل الوافدون 89.3٪ منها، بينما يمثل المواطنون الموجودون في سوق العمل، وعددهم 93 ألفاً، نسبة 17.5٪ من المشاركة في قوة العمل. وتتوزع نسبة المشاركة بين الذكور بواقع 31.5٪ والإناث بواقع 3.4٪. ومما يدعو إلى الاستغراب أن أكبر عدد من المواطنين في سوق العمل يتركز في مجال الخدمات (37.4٪)، تليها الأعمال المكتبية (26.7٪). وكما هي الحال في بقية دول المجلس، فإن معظم المواطنين هم من صغار السن، وأكثر من نصفهم تقل أعمارهم عن 15 سنة (الشكل 11-3 ب)[16].

أما الوافدون إلى دولة الإمارات فيبلغ عدد الرجال بينهم ضعف عدد النساء؛ وهذه النسبة المئوية للرجال إلى النساء أقل من مثيلاتها في دول الخليج الأخرى. ويبلغ عدد الوافدين الآسيويين حوالي ضعف الوافدين العرب، ويتفوق عدد الآسيويات قليلاً على عدد الوافدات العربيات. ويتركز هؤلاء الوافدون في المرحلة العمرية من 25 إلى

34 عاماً، وترتفع بينهم نسبة الأطفال أكثر من دول المجلس الأخرى. ويمثل الأردنيون/ الفلسطينيون أكبر مجموعة عربية، يليهم المصريون ثم السودانيون، وينطبق هذا النمط على الرجال والنساء على حد سواء.

وتتشابه جنسيات الوافدين الآسيويين مع النمط العام الغالب؛ إذ يأتي معظمهم من جنوب آسيا والفلبين باستثناء عدد قليل جداً من الوافدات من بنجلاديش. ويمثل الإيرانيون جالية كبيرة تصل إلى 61,200 نسمة، أي ما يعادل 7.5٪ من الوافدين الآسيويين. ويتركز معظم العمالة الوافدة في فئات عمال الإنتاج والعمال اليدويين (37٪)، وعمال الخدمات (22.9٪)، بينما توجد أقل نسبة منهم في الوظائف الإدارية والإشرافية (1٪) (الجدول 11-6).

سلطنة عُمان

تعتبر سلطنة عُمان، ثالث أكبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ من حيث تعداد السكان. ويقدر عدد سكانها بحوالي 1.4 مليون نسمة في عام 1992. وبها أعلى نسبة من المواطنين (73.7٪)[17]، ولكن قوة العمل فيها يتألف ثلثها من المواطنين (33.6٪)، وثلثاها من الوافدين (66.4٪). والواقع أن نسبة مشاركة المواطنين العمانيين في قوة العمل هي أقل نسبة على مستوى دول المجلس إذ تبلغ 14.9٪، تتوزع بين المواطنين الذكور المؤهلين للعمل بنسبة (28.2٪)، والإناث بنسبة (1.2٪) تقريباً. ويعمل المواطنون في مجالات الخدمات (27٪)، والأعمال المكتبية (19٪) والزراعة (17.6٪)، وكثير من المواطنين العمانيين يعملون أيضاً كعمال إنتاج وعمال يدويين (15.5٪)، ولا يعمل منهم كمهنيين أو في المجالات التقنية إلا 4.5٪، وفي الوظائف الإدارية والإشرافية 7.6٪. وتشير تقديرات بيركس سينكلير إلى أن "العمانيين في المجالات الصناعية غالباً ما يكونون عمالاً غير مهرة، أو مسؤولين في الإدارات العليا. أما معظم المستويات الإدارية الوسطى والوظائف التي تحتاج إلى مهارات أو لا تحتاج إلى مهارات، فيشغلها الوافدون. وثمة اعتراف متزايد بعدم القدرة على توفير التدريب المطلوب للعمانيين لشغل هذه الوظائف"[18].

يتركز الوافدون إلى عُمان أساساً في فئات عمال الإنتاج والعمال اليدويين (40.3٪)، وعمال الخدمات (26٪) وموظفي المبيعات (15.2٪). ويعد أكثر من نصف الأجانب من غير المتعلمين نسبياً؛ بنسبة (53.6٪) للأجانب الذين لم يستكملوا المرحلة الابتدائية، والذين أنهوها يقربون من نسبة 29.6٪، وتبلغ نسبة العرب 13.2٪ فقط؛ ومعظمهم من المصريين والسودانيين (الجدول 11-2). ويلاحظ أن عدد الأردنيين/ الفلسطينيين قليل جداً (5200 فرد، أي حوالي 1.4٪ من إجمالي العمالة الوافدة). ويمثل الآسيويون من دول جنوب آسيا الغالبية العظمى من الوافدين، وأكثر من نصفهم من الهنود.

من الملاحظات اللافتة بالنسبة إلى الوافدين للعمل في عُمان - وتعدادهم 380 ألفاً - أن عدد الرجال بينهم يفوق عدد النساء أربع مرات ونصف؛ لذلك، فعدد الأسر الوافدة قليل جداً، ونسبة الأطفال لدى الوافدين منخفضة جداً. ويوضح الرسم البياني للأعمار (الشكل 11-4 جـ) أن الذكور يتركزون في الفئة العمرية من 20 إلى 35 سنة، كما يركز على النمط السائد من العمالة الوافدة المكون من العمال الذكور غير المتزوجين.

دولة الكويت

كان للغزو العراقي لدولة الكويت في عام 1990 آثار بعيدة المدى على التكوين السكاني لهذه الدولة الصغيرة[19]. ففي تشرين الأول/ أكتوبر 1990 كان حوالي 1.3 مليون نسمة - أي نحو 60٪ من إجمالي السكان - قد فروا من البلاد. وكان تعداد الأردنيين والفلسطينيين قد تناقص من 500 ألف إلى نصف هذا الرقم تقريباً. وفي نيسان/ إبريل وأيار/ مايو 1991 غادر عدد كبير من الأردنيين والفلسطينيين الكويت؛ بسبب الاتهامات الكويتية التي وجهت إليهم بالتواطؤ مع العراق[20]. ويبلغ إجمالي عدد سكان الكويت حالياً رقماً أقل مما كان عليه قبل الغزو والحرب التي أعقبته. وقد غادر الكويت الآن معظم الفلسطينيين والأردنيين، ليحل محلهم العمال الآسيويون إلى حد كبير. هذا ولم يرجع إلى الكويت عدد من المواطنين الكويتيين، بينما لا يزال المئات من الكويتيين واقعين تحت أسر القوات العراقية.

كان المواطنون الكويتيون قد أصبحوا أقلية بسيطة بالنسبة إلى إجمالي السكان بدءاً من عام 1965 . وظلت هذه النسبة قائمة رغم تجنس أعداد كبيرة من البدو في أواخر الستينيات؛ والسبب في ذلك هو الزيادة الكبيرة للعمالة المستوردة خلال الفترة نفسها. ولكن مع تدفق العمالة المهاجرة الجديدة مرة أخرى بعد عام 1974، بدأت نسبة المواطنين بالانخفاض، حتى أصبح الكويتيون في عام 1985 لا يزيدون على 40٪ من إجمالي عدد السكان. ولكن في العام التالي اعترفت الحكومة بأن تعداد عام 1985 قد بالغ في تقدير النسبة المئوية للمواطنين؛ بسبب الخطأ في تصنيف 211 ألفاً من البدو على أنهم مواطنون، بينما هم من الفئة المعروفة باسم "البدون"*، والموجودة أصلاً في المنطقة الصحراوية بين الكويت والعراق والسعودية، وأعيد تصنيف معظم البدو على أنهم عرب غير كويتيين في عام 1986 . وبسبب هذا التعريف الصارم للمواطنة انخفض عدد الكويتيين إلى 28٪ من إجمالي عدد السكان[21] .

وفي عام 1990 وقبل الغزو العراقي كان عدد الكويتيين 572,376 نسمة، أي أنهم يشكلون نسبة 26.8٪ من إجمالي السكان[22] . وفي عام 1992 انخفض العدد إلى 386,960 نسمة، رغم أن هذا العدد الآن يمثل 32.5٪ من إجمالي السكان؛ بسبب مغادرة أعداد كبيرة من الوافدين لدولة الكويت خلال فترة الحرب.

في عام 1992 كان المواطنون الكويتيون يغلب عليهم صغار السن، فدولة الكويت هي الدولة الوحيدة بين دول المجلس التي لها هذا التركيب السكاني (الشكل 11-3 د). ففي عام 1990 كان 46٪ من الكويتيين تحت سن 15 سنة، بينما انخفض هذا الرقم في 1992 إلى 33٪ فقط. ورغم أن عدد النساء الكويتيات كان يفوق عدد الرجال قبل حرب الخليج الثانية، فقد وصلت نسبة النساء في عام 1992 إلى 44٪ فقط من المواطنين[23] .

---

* "البدون"، انظر في تعريفهم ص 303 .

وفي عام 1992 بلغت نسبة مشاركة المواطنين في قوة العمل 26.3٪، منهم 34.9٪ من الذكور و 15.4٪ من النساء، وهذه أعلى نسبة لمشاركة المرأة في قوة العمل على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (انظر الجدول 11-7). وفي عام 1975 كان المواطنون يشكلون 30.1٪ من قوة العمل، وفي عام 1985 بلغوا 18.8٪، وفي عام 1993 حوالي 15.6٪[24]. وفي عام 1992 كان ثلاثة أرباع المواطنين الذكور العاملين يشغلون وظائف مكتبية (38.2٪)، ووظائف مهنية وتقنية (19.2٪)، ووظائف الخدمات (16.6٪). أما النساء المواطنات فيعمل نصفهن (49٪) في الوظائف المهنية والتقنية، ويعمل معظم الباقيات (39.8٪) في الوظائف المكتبية، ومعظم الكويتيات اللواتي يعملن في وظائف مهنية هن من المدرسات[25]. ويعمل معظم الكويتيين في القطاع العام، منهم حوالي 90٪ في الوظائف الحكومية، (وترتفع هذه النسبة لدى النساء)، والجدير بالذكر، أنه ليس لدى المواطنين أي حافز إلى العمل في القطاع الخاص؛ لأن وظائف القطاع العام أكثر جذباً وأعلى أجراً[26].

في عام 1992 قُدِّر عدد الوافدين إلى دولة الكويت بحوالي 803,075 فرداً، منهم 490,450 من العرب، و 297,400 من الآسيويين. وترجع هذه التركيبة أساساً إلى تأثير حرب الخليج الثانية، ولكنها استمرت بعدها. فقبل عام 1975 كان العرب يكوِّنون حوالي 80٪ من الوافدين إلى الكويت، ولكن خلال الحقبة التالية بدأت أعداد كبيرة من العاملين تفد من جنوب آسيا وشرقها، حتى أصبح الآسيويون في عام 1985 يمثلون 35٪ من الوافدين (أو 29٪ وفقاً لأرقام التعداد بعد تعديلها)[27]. وفي عام 1992 كان بالكويت 240 ألفاً من المصريين، و101,500 فرد من الفلسطينيين/ الأردنيين (الجدول 11-2)، رغم أن تعداد هذه الجالية الأخيرة كان يبلغ حوالي 500 ألف نسمة قبل الغزو عام 1990. وكان معظم الفلسطينيين تصحبهم عائلاتهم (وهذا ما توضحه أيضاً نسبة الرجال إلى النساء فيمن بقي من الفلسطينيين)، ولكن النسبة الحالية للعرب الوافدين أصبحت 70.7٪ للذكور و29.3٪ للنساء. ومن المتوقع أن تكون هناك آثار سلبية لفقد العمالة الفلسطينية والأردنية والعمال العراقيين؛ لأن هذه الجماعات كانت تتمتع بأفضل مستوى تعليمي، وأكبر قدر من الاستقرار بين مختلف جنسيات

الجدول 7-11

المواطنات والوافدات من السكان والقوى العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1992)

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	السكان من المواطنات	النسبة المئوية للمواطنات إلى السكان المواطنين	المواطنات في القوى العاملة (بالآلاف)	النسبة المئوية للنشاط الاقتصادي للمواطنات	الوافدات من السكان (بالآلاف)	الوافدات كنسبة مئوية من السكان الوافدين	نسبة النشاط الاقتصادي للوافدات
المملكة العربية السعودية	3,979.2	49.3	119.2	3.0	985.5	23.5	46.3
الإمارات العربية المتحدة	264.2	49.8	9.0	3.4	429.0	33.1	n.d.
سلطنة عُمان	524.6	49.4	6.3	1.2	69.4	18.3	n.d.
الكويت	170.3	44.0	26.3	15.4	169.6	21.1	43.9 (1993)
البحرين	165.3	50.0	16.6	10.0	43.2	32.2	40.1
قطر	70.1	49.7	7.8	11.1	65.3	24.0	n.d.
الإجمالي	5,173.7	49.2	185.2	3.6	1,762.0	24.9	n.d.

ملحوظة : البيانات غير متوافرة = n.d.

المصدر : Compiled from estimates by BSAL, *GCC Market Report 1992,* 1992, from various tables; BSL, *Saudi Arabia in the 90s,* 1989, Table 6.2; Public Authority for Civil Information, Population and Labor Profile (Kuwait), April 1993, Tables 2 and 3, in Russel and Al-Ramadhan, 1993, Table 4.

العمالة الأجنبية. وحتى في عام 1983 على سبيل المثال، كان متوسط استمرار العراقيين في سوق العمل في الكويت 15.6 سنة، وبالنسبة إلى الفلسطينيين والأردنيين 18.5 سنة[28].

يكاد يكون كل الآسيويين الموجودين في الكويت من الذكور، حيث يشكل الرجال نسبة 91.6٪ والنساء 8.4٪. وكما هو الحال على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن معظم هؤلاء يجيئون من جنوب آسيا. وترتفع نسبة الذكور غير المتزوجين بين الوافدين الآسيويين في الكويت مقارنة ببقية دول الخليج؛ لأن معظم هؤلاء الآسيويين هاجروا إليها حديثاً، بتعاقدات تهدف لسد الفجوة التي نجمت عن مغادرة الوافدين من الفلسطينيين والجنسيات العربية الأخرى. وتعمل معظم الآسيويات في الكويت خادمات. وفي عام 1985 كانت الآسيويات يمثلن 13٪ من العمالة الوافدة، و61٪ من إجمالي النساء الوافدات العاملات[29]. وبعد حرب الخليج الثانية كانت الخادمات من أولى الشرائح العاملة التي استقدمت إلى الكويت مرة أخرى بأعداد كبيرة. وفي آب/ أغسطس 1993 ذكر وزير الداخلية – على سبيل المثال – أن أكثر من 170 ألف خادمة منزلية قد استقدمت إلى دولة الكويت بحلول منتصف 1993.[30]

وفي عام 1992 كان الوافدون يمثلون 86.4٪ من إجمالي قوة العمل في الكويت. ويتركز الوافدون أساساً في فئات عمال الإنتاج والعمال اليدويين (38.8٪)، وعمال الخدمات (28٪). وينتمي حوالي أربعة أخماس الرجال، وثلثي النساء من الوافدين إلى الفئة العمرية بين 20 و40 عاماً. وهناك نسبة تقل عن 10٪ من الأجانب تحت سن 15 عاماً، مما يعكس تفوق نمط العاملين غير المتزوجين سواء بين النساء أو الرجال[31].

دولة البحرين

قُدِّر عدد سكان البحرين عام 1992 بنحو 464,402 نسمة، منهم 71.2٪ من المواطنين. وعلى عكس بقية دول المجلس، فإن نسبة العمالة الوطنية إلى العمالة الوافدة متساوية تقريباً (48.7٪ للمواطنين، و 51.3٪ للوافدين) (الجدول 11-4). وتبلغ نسبة

مشاركة المواطنين في قوة العمل 26.6٪، موزعة بين الرجال بنسبة 43.3٪ من مجموع الرجال المؤهلين للعمل، والنساء بنسبة 10٪. وهذه النسبة أعلى بدرجة ملحوظة من نسب المشاركة الوطنية في قوة العمل الموجودة في الدول الخمس الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومن جهة ثانية فإن مجتمع المواطنين في البحرين أكثر نضجاً مقارنة ببقية دول المجلس؛ حيث إن أقل من 40٪ من مواطني البحرين تقل أعمارهم عن 15 سنة (الشكل 11-3 هـ).

ومعظم المواطنين الذكور عمال إنتاج وعمال يدويون (32.6٪)، وموظفون في الوظائف المكتبية (22.1٪)، وفي مجال الخدمات (14.8٪). ويلاحظ أن نسبة المواطنين الذين يعملون في أعمال يدوية (الفئة الأولى) مرتفعة بدرجة مذهلة مقارنة ببقية دول الخليج، مما يعكس أن الاقتصاد البحريني اقتصاد متنوع بدرجة ناجحة أكثر من غيره؛ فبرنامج التصنيع في البحرين له تاريخ أطول من أمثاله في دول المجلس الأخرى. وتعمل معظم المواطنات العاملات غالباً في الوظائف المهنية والتقنية (43.1٪)، وفي الوظائف المكتبية (41.9٪).

أما الذكور الوافدون للبحرين فيعملون كعمال إنتاج وعمال يدويين (34.2٪)، وفي الوظائف المكتبية (26.4٪). وهذه النسب تماثل النسب الموجودة في قوة العمل الوطنية. أما الوافدات فيعمل أكثرهن في مجال الخدمات (62.4٪)، وبعضهن في الوظائف المهنية والتقنية (20.1٪). ويمثل الآسيويون غالبية الوافدين (82.4٪)، ومعظمهم من شبه القارة الهندية ومن الهند على وجه التحديد، ويبلغ عدد الرجال بينهم ضعف عدد النساء. أما الوافدون العرب فيمثلون 9.2٪ فقط من العمالة الوافدة، ويتألف هؤلاء أساساً من المصريين والفلسطينيين/ الأردنيين.

دولة قطـــر

قُدِّر عدد سكان قطر عام 1992 بنحو 413,091 نسمة، وثلث هذا العدد تقريباً من المواطنين (34.1٪) والثلثان من الوافدين (65.9٪). ويعد إجمالي السكان في قطر

الأقل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جميعها. ومواطنو قطر صغار السن مثل بقية دول المجلس؛ فحوالي نصفهم (48.7٪) تقل أعمارهم عن 15 سنة. وتتكون قوة العمل من نسبة الخُمس (19.1٪) من المواطنين، وأربعة أخماس (80.9٪) من الوافدين (الجدول 11-4).

وتبلغ نسبة مشاركة المواطنين في قوة العمل 25.3٪، وتتوزع بين الذكور بنسبة 39.4٪ والإناث بنسبة 11.1٪ (للفئات العمرية من 15 إلى 64 عاماً). ومن بين المواطنين العاملين، يشغل 27.1٪ منهم (بالنسبة إلى إجمالي العمالة) مناصب إدارية وإشرافية، وهذه نسبة أعلى من مثيلاتها في دول مجلس التعاون الأخرى؛ مما يعكس برنامجاً مركَّزاً ونشطاً لإحلال العرب (والقطريين تحديداً) محل الجنسيات الأخرى. ويعمل المواطنون في وظائف أخرى منها المهنية والتقنية (17.9٪)، كما يعملون كعمال إنتاج وعمال يدويين (16.7٪)، وفي الوظائف المكتبية (14.1٪)، وفي أعمال الزراعة (14٪).

أما الوافدون فمنهم 40.1٪ من العرب، وأكبر المجموعات العربية هم الفلسطينيون/ الأردنيون، يليهم السوريون ثم المصريون (الجدول 11-2). ويزيد عدد الذكور قليلاً على عدد الإناث (61.1٪ من الوافدين من الذكور)، مما يوضح وجود عدد كبير من الأسر في هذه الفئة. ويأتي معظم الآسيويين من الهند وباكستان. ويبلغ عدد الرجال من الجنسيات الآسيوية حوالي ستة أمثال عدد الآسيويات (86٪ إلى 14٪). ويعمل حوالي خُمس الآسيويين الوافدين في الوظائف المهنية والتقنية، وخُمس آخر في الزراعة، وخُمس ثالث كعمال إنتاج وعمال يدويين.

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الاتجاهات الحالية وتوقعات المستقبل

توضح معدلات النمو السنوي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على مدى العقدين الماضيين (وما قبلهما)، استمرار النمو السكاني السريع. فقد بلغ معدل

الزيادة السنوية في السكان على مستوى دول المجلس ككـل 6.17٪ من عام 1975 إلى عام 1985، و4.45٪ من عـام 1985 إلى عـام 1995، وذلك مقابل الأرقام العالمية لعام 1995، حيث بلغ معدل النمو السنوي 1.5٪ على المستوى العالمي، و0.2٪ على مستوى الدول المتقدمة، و 1.9٪ على مستوى الدول الأقل تقدماً[32]. وتعتبر منطقة الشرق الأوسط من أسرع المناطق نمواً بالنسبة إلى السكان في العالم[33]، وتشمل الدول الغنية بالنفط معدلات سكانية أسرع من معدلات بقية دول هذه المنطقة.

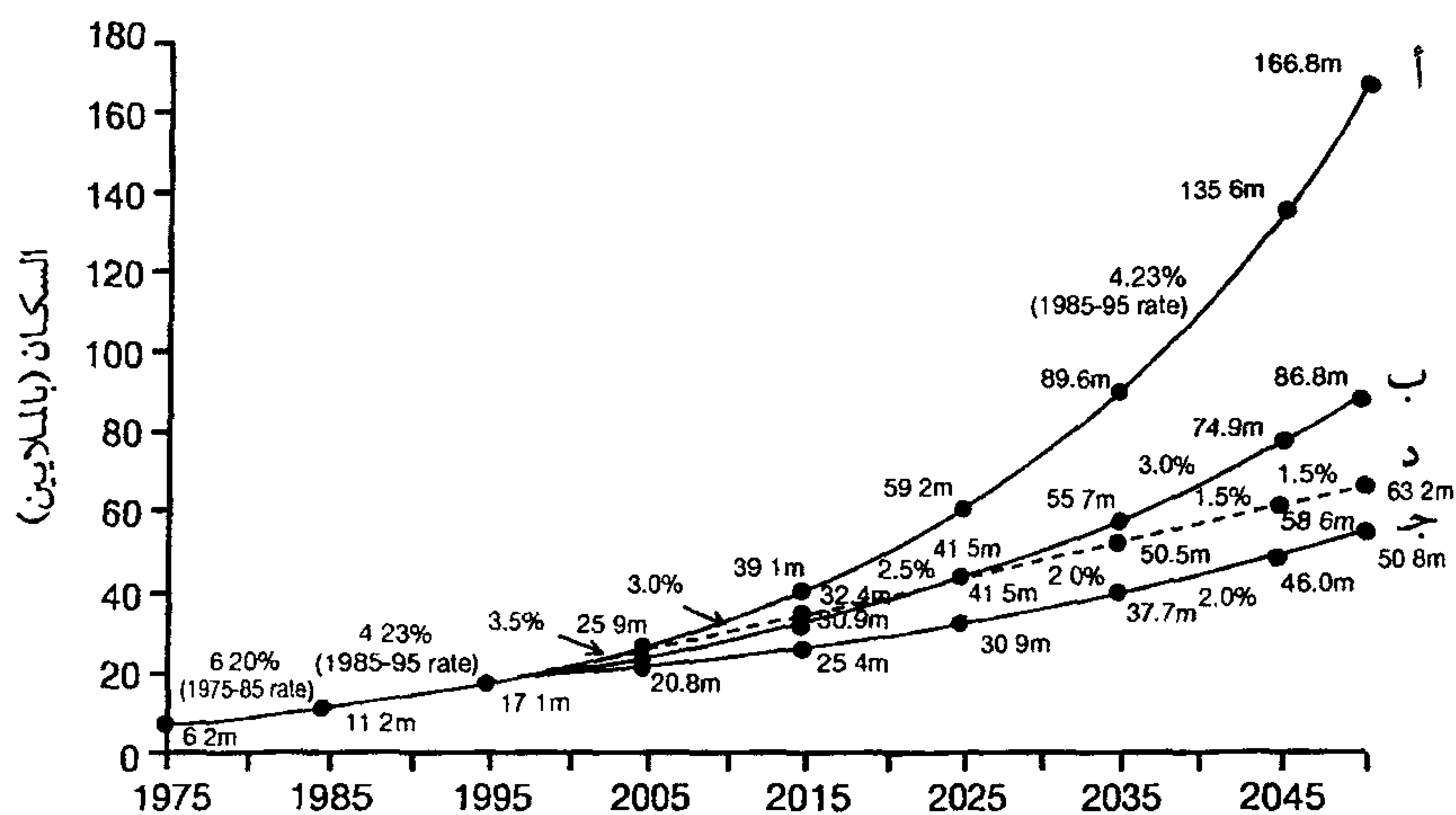
وفي عام 1975 كان إجمالي عدد السكان في دول الخليج الست 9 ملايين نسمة، منهم 6.2 مليون نسمة من المواطنين (69٪) و2.8 مليون نسمة من الوافدين (31٪)[34]. وفي عام 1985 ارتفع إجمالي عدد السكان إلى 16.5 مليون نسمة، منهم 11 مليون من المواطنين (67٪) و 5.5 مليـون من الأجـانب (33٪)[35]. ويقـدر تعـداد السكـان في منتـصف عـام 1996 بحـوالي 26.8 مليـون نسـمـة، مع أن النسب المئوية للمـواطنين والوافدين وأعدادهم مشكلة يصعب تحديدها. ولكن في ضوء عمليات التعداد التي أجـريت مـؤخـراً، ووفـقـاً لأحـدث البـيـانات عـن المـواطنين والوافـدين، فـإن عـدد المواطنين يقدر بحوالي 17.5 مليون نسمة (65٪)، ويقـدر عـدد الوافدين بحوالي 9.3 مليـون نسمـة (35٪)[36].

والأصـعب من ذلك هو التنبـؤ بالاتجـاهات السكانيـة المسـتـقـبلية في دول مـجلس التعاون؛ وهذه الصعوبة ترجع إلى ثلاثة أسباب : أولاً، انعدام البيانات الكافية حالياً. ثانياً، وجود عدد كبير من العاملين الأجانب الذين قد تتزايد أعدادهم أو تتناقص سريعاً تبعاً لأي تغير في السياسات الوطنية الخاصة بالهجرة أو العمالة، على الأقل، على المدى القريب. ثالثاً، اعتـماد اقـتصادات هذه الدول ورفاهيـتها على استـمرار تدفق الإيرادات من مبيعـات النفط، بحيث إذا انخفض الطلب على النفط فجـأة (أو ارتفع ارتفاعاً كبيراً) فإن عوامل التغير السكاني سوف تتأثر إلى حد كبير. ولكن من الممكن، بل ومن الضروري، محاولة التنبؤ بالأرقام المقدَّرة للقرن الحادي والعشرين. وإذا ما استمر سكان هذه الدول في التزايد بالمعدلات الحالية، أو حتى بمعدلات نمو أقل قليلاً مما

هي عليه، فسوف يبلغ إجمالي عدد السكان رقماً مذهلاً. وتبين الأشكال (11-6) إلى (11-8) عدداً من التصورات المختلفة لنمو السكان من حيث عدد المواطنين والوافدين، والعدد الإجمالي في هذه الدول. وتغطي التنبؤات هذه الفئات حتى عام 2150، كما تستخلص الأرقام الإجمالية المتوقعة حتى نهاية القرن الحادي والعشرين، أي عام 2100. ويستخدم أحد التنبؤات (التصور ـ أ) معدلات 1985 ـ 1995، وهي أقل من معدلات العقد الأسبق 1975 ـ 1995. ويعطي هذا التنبؤ أرقاماً مذهلة وغير واقعية لما ينتظر أن يكون عليه عدد السكان. وتستخدم بعض التنبؤات معدل نمو 3٪ (التصور ـ ب)، ومعدل 2٪ (التصور ـ جـ)، ومعدلاً ينخفض باطراد بمرور الوقت (التصور ـ د).

بحساب معدل النمو السنوي للفترة 1985 ـ 1995، وهو 4.23٪، فمن المتوقع أن يتزايد المواطنون (الجدول 11-6) من 17.1 مليون نسمة في عام 1995 إلى 166.8 مليون نسمة عام 2050 (التصور ـ أ)، ثم 1.3 مليار عام 2100. أما التنبؤات الأكثر واقعية

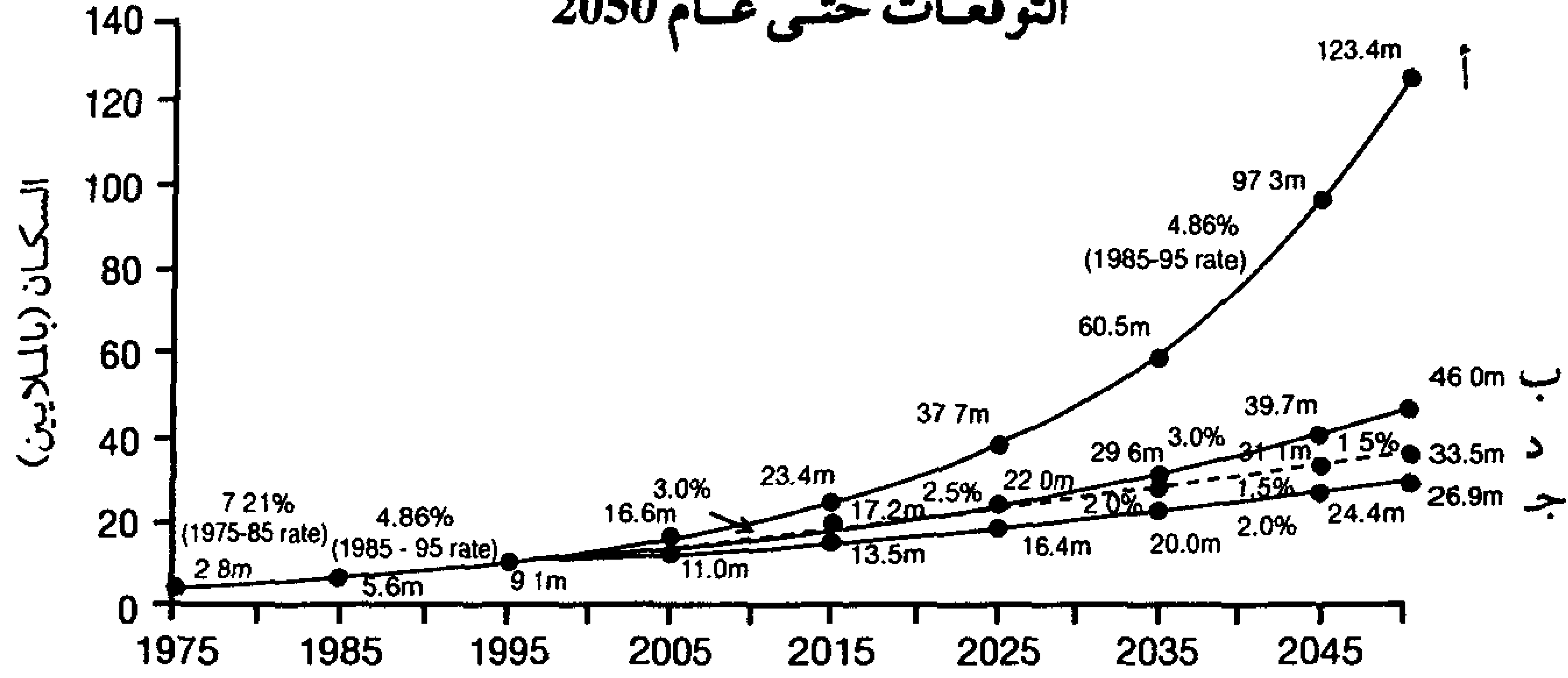
الشكل 11-6
السكان المواطنون في مجلس التعاون لدول الخليج العربية:
التوقعات حتى عام 2050



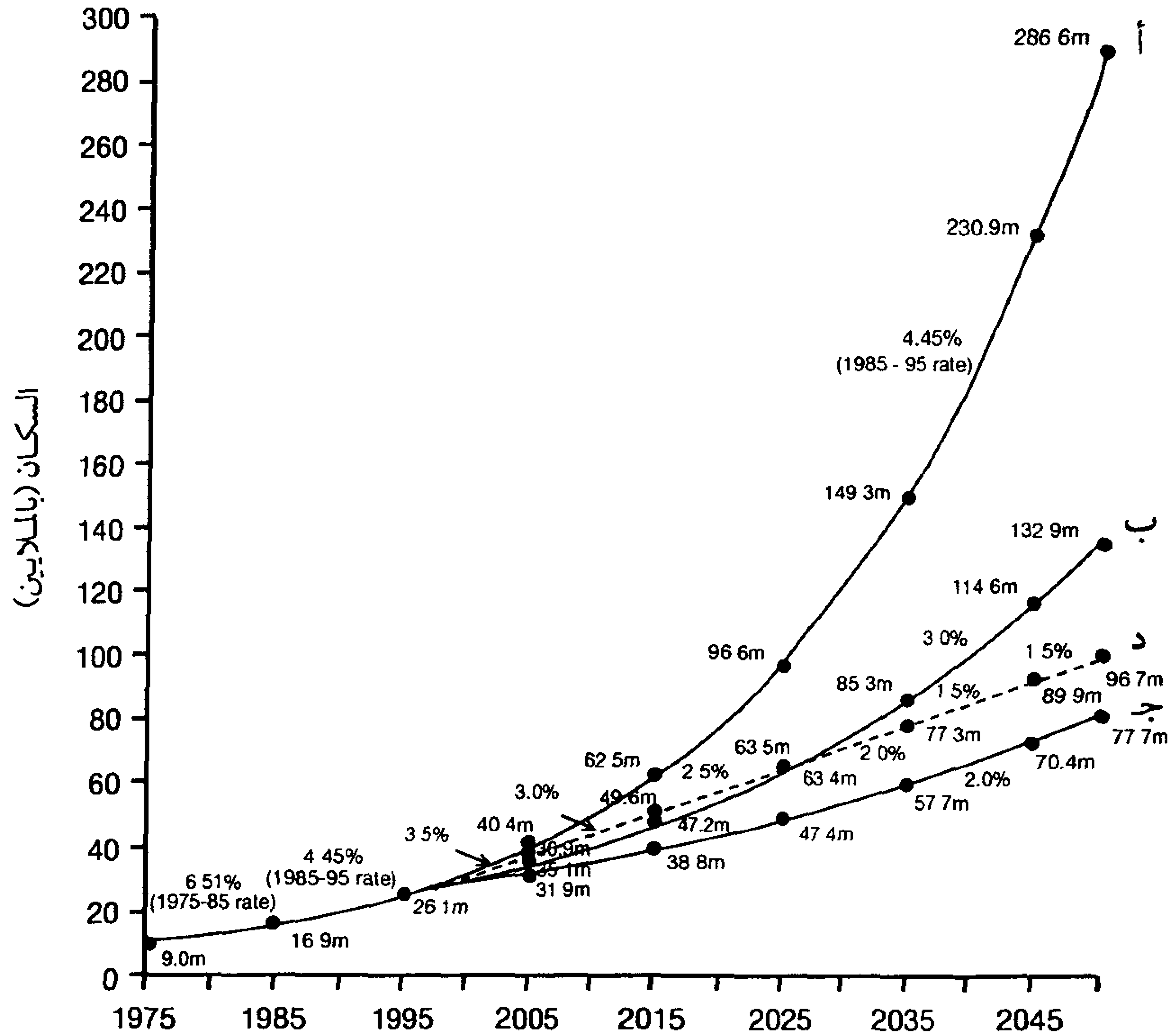
فتأخذ بمعدل نمو سنوي مقداره 3٪ (التصور ـ ب)؛ حيث يصبح في عام 2050 إجمالي عدد المواطنين، 86.8 مليون نسمة، و 380.6 مليون نسمة عام 2100. أما على أساس معدل 2٪ (التصور ـ ج) فيصبح عددهم 50.8 مليون نسمة عام 2050، و136.6 مليون عام 2100. وقد تكون نسبة 3٪ مرتفعة جداً في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، في حين أن نسبة 2٪ منخفضة جداً. ولذلك ربما يكون (التصور ـ د) أقرب إلى التحقق؛ وهو تراجع معدل النمو على مدى 55 عاماً، (من عام 1995 حتى 2050). فإذا كان معدل النمو السنوي للمواطنين في دول المجلس 3.5٪ في العقد الأول بعد عام 1995، ثم انخفض بمعدل 0.5٪ كل عشر سنوات تالية ليصبح 1.5٪ في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة، فعندئذ سوف يصبح إجمالي المواطنين 63.2 مليون نسمة عام 2050، أي حوالي أربعة أمثال إجمالي عددهم عام 1995. وفي عام 2100 سوف يصبح إجمالي عدد المواطنين 133 مليوناً إذا ظلت نسبة النمو 1.5٪، أو 103.9 مليوناً، إذا انخفض معدل النمو إلى 1٪ خلال النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين.

أما النمو المتوقع للوافدين (الجدول 11-7) بحساب معدل النمو السنوي للفترة 1985 ـ 1995، وهو 4.86٪ (التصور ـ أ)، فيعطي 123.4 مليون نسمة عام 2050، و1.3 مليار نسمة عام 2100. أما المعدل الأكثر واقعية، وهو 3٪ (التصور ـ ب)، فيعطي 46 مليوناً من الوافدين عام 2050، و 201.8 مليوناً في عام 2100. أما معدل 2٪ (التصور ـ ج) فيعطي عدداً إجمالياً قدره 26.9 مليوناً عام 2050، و72.5 مليوناً عام 2100. وإذا افترضنا، كما هو الحال بالنسبة إلى المواطنين، أن معدل النمو السنوي سينخفض بمقدار 0.5٪ كل عشر سنوات (السيناريو الذي يفترض تراجع معدل النمو عن 3.5٪ خلال العقد الأول)، فإن إجمالي عدد الوافدين يصبح 33.5 مليوناً عام 2050، و 70.5 مليوناً عام 2100. وإذا انخفض معدل النمو إلى 1٪ في النصف الأخير من القرن الحادي والعشرين، فعندئذ سوف يبلغ إجمالي عدد الأجانب 55.1 مليون نسمة.

الشكل 11-7
السكـان الوافـدون في مجلس التعـاون لدول الخليج العربية : التوقعـات حتـى عـام 2050



الشكل 11-8
إجمالي السكـان في مجلس التعـاون لدول الخليج العربية : التوقعات حتى عام 2050



يلاحظ من الشكل (11-8) أن توقعات الزيادة في إجمالي سكان دول مجلس التعاون تثير القلق. فبحساب معدل النمو السنوي للفترة 1985 - 1995 - وهو 4.45٪ (التصور - أ) - فإن إجمالي سكان دول المجلس سوف يصبح 286.6 مليون نسمة عام 2050، و 2.53 مليار نسمة عام 2100؛ وهذه معدلات زيادة غير واقعية. وعلى أساس معدل النمو السنوي 3٪ (التصور - ب)، فإن إجمالي السكان سوف يصبح 132.9 مليون نسمة عام 2050، و 582 مليون نسمة عام 2100. أما بمعدل نمو مقداره 2٪ (التصور - جـ) فإن إجمالي السكان سوف يصبح 77.7 مليون نسمة عام 2050، و 209.1 مليون نسمة عام 2100. وبحساب تراجع معدل النمو السنوي بمقدار 0.5٪ كل عشر سنوات (التصور - د)، سوف يصبح إجمالي عدد السكان 96.7 مليون نسمة عام 2050، و 203.5 مليون نسمة عام 2100 عندما يكون معدل النمو 1.5٪، أو 159 مليون نسمة عندما يكون معدل النمو 1٪.

على الرغم من أنه ليس من المحتمل - بل وربما من المستحيل - أن تظهر هذه النسب المرتفعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن هذه التوقعات تُبرز خطورة التوجهات السكانية في المستقبل. وحتى لو ظل النمو عند أقل المعدلات المتوقعة - وهي قد تكون منخفضة جداً بدرجة غير واقعية - فإن الأرقام ما زالت مخيفة، ولها آثار خطيرة بالنسبة إلى مستقبل اقتصادات منطقة الخليج وشعوبها وحكوماتها.

من هنا يمكن أن نخلص إلى أن أي تصور واقعي لحجم سكان هذه الدول، يعطي ما لا يقل عن 100 مليون نسمة في منتصف القرن الحادي والعشرين؛ أي أربعة أمثال الحجم الحالي للسكان. وسوف تكون الغالبية العظمى من هؤلاء السكان من المواطنين لا من الوافدين الذين يفترض نظرياً أن أعدادهم يمكن خفضها وفق الحاجة. ومن الممكن أن يصل إجمالي عدد السكان في هذه المنطقة إلى 100 مليون نسمة قبل عام 2050، أو بعده ببضع سنوات. ولكن على أي حال، لا يمكن إنكار أن هذه التوقعات المستقبلية هي الأرقام الإجمالية الواقعية، وأن الأطفال الذين يولدون الآن في دول الخليج سوف يكونون جزءاً من هذا التعداد السكاني الكبير عام 2050، حيث

يضطرون عندئذ إلى التكيف مع المشكلات المتفاقمة الناجمة عن هذه الزيادة الطاحنة في الأعداد.

لكن المسؤولين في دول المجلس لا يعترفون بأن الزيادة في عدد المواطنين سوف تصبح تحدياً رئيسياً في المستقبل القريب. ويبدو أن سياسات السكان الوطنية في هذه الدول تنطوي غالباً على مفهوم خاطئ؛ وهو ضرورة زيادة عدد المواطنين حتى يمكن تقليل عدد الأجانب بإحلال المواطنين محلهم في مواقع العمل. وتهدف سياسة تشجيع زيادة المواليد إلى رفع عدد المواطنين بأسرع ما يمكن. وتشير التوقعات هنا إلى حدوث هذا الارتفاع الكبير في عدد المواطنين في المستقبل القريب، ولكن معظم هؤلاء المواطنين لن يتقبلوا أو يتأهلوا بسرعة لتولي الوظائف التي تقوم على أعمال يدوية أو مهارات فنية متدنية، أو العمل في مجال الإنتاج الزراعي. كما يؤدي ارتفاع نسبة التعليم وفرص التعليم في المستوى الجامعي بين المواطنين إلى اختلال التناسب بين المؤهلات والوظائف المتاحة، بقصد إحلال العرب محل الأجانب. ولذلك فمن عيوب تخطيط السياسات العامة أن تتنبأ بأن ارتفاع المستوى التعليمي بين مواطني هذه الدول يمكن أن يؤدي إلى إحلال المواطنين محل الأجانب، في معظم المجالات الوظيفية غير المرغوب فيها التي تتطلب جهداً بدنياً مرهقاً.

والتساؤل الآن هو: ما الذي يمكن أن يؤدي إلى إحداث تراجع كبير في معدلات الزيادة السكانية؟ وما هي الظروف التي يمكن أن تحدث حتى يتم وضع سياسات وإجراءات للتعامل مع قضايا السكان؟ لسوء الحظ فإن حوالي نصف المواطنين حالياً تقل أعمارهم عن 15 سنة، ولذلك ينتظر أن تشهد العقود القادمة استمرار ارتفاع نسبة النمو بين المواطنين؛ لأن هذه الفئة سوف تتزاوج وتنجب أطفالاً. ولذلك يجب على هذه الدول أن تبدأ في بحث قضية تنظيم الأسرة وتشجيعها على ذلك، وأن تركز على أفضلية الأسرة الصغيرة كمصلحة وطنية؛ لأن الأسر الصغيرة تضمن للمواطنين مستوى طيباً من الحياة للأطفال أنفسهم؛ ولأن مستويات الحياة الحالية لمواطني الخليج لا يمكن أن تبقى على ما هي عليه في المستقبل مع هذا التزايد الكبير في عدد السكان. كما

أن خفض نسبة الزيادة بين المواطنين تعني خفض العدد المطلوب من الأجانب لتعزيز المرافق والخدمات المختلفة، ومن ثم خفض الحاجة إلى العمالة الأجنبية في المستقبل.

إن النتائج التي سوف يسفر عنها هذا الانفجار السكاني لا مفر منها؛ فالخليج الآن يشهد بزوغ أزمة لن تظهر أبعادها بوضوح حتى القرن القادم. ذلك أن المنطقة بعيدة - إلى حد كبير - عن المشكلات السكانية المألوفة كالفقر والصراعات التي تعاني منها معظم بلدان العالم النامي؛ وذلك بفضل الرفاهية التي وفرتها عوائد النفط، وبسبب جهود التنمية الضخمة التي بذلت في العقود الأخيرة. ولكن بالنسبة إلى المستقبل، ينبغي إعطاء أولوية للتعامل مع الزيادة السكانية داخل مجتمعات المواطنين في هذه الدول.

السكان والعمل في الخليج العربي
بعض المتطلبات والاعتبارات للقرن الحادي والعشرين

هناك عدد كبير من القضايا الخاصة بالسكان والعمل التي يجب أن تتعامل معها حكومات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في القرن الحادي والعشرين. وفي هذا الجزء الأخير من هذا الفصل سنتناول المشكلات الأساسية في هذا الصدد، وبعض الحلول الممكنة لها. المشكلة الأولى تترتب على صعوبة الحصول على بيانات وإحصاءات سكانية دقيقة عن إحدى دول المنطقة، لإمكان المحللين من مقارنتها بمثيلاتها من الدول الأخرى. ولكي يحدث تقدم في فهم قضايا السكان والعمل وكيفية تناولها، يجب أن يتم جمع معلومات دقيقة وتصنيفها ونشرها؛ إذ إن عدم توافر المعلومات يجعل من الصعب على الهيئات الحكومية وغير الحكومية، ومستشاريها، ومجتمع رجال الأعمال، أن يخططوا تخطيطاً فعالاً وأن يقدموا المشورة المناسبة.

لذلك فإن أول متطلبات التعامل مع مشكلات السكان والعمل في المستقبل، هو جمع معلومات دقيقة ونشرها فيما يتعلق بتعداد السكان وتكوينهم، وبخاصة التفاصيل المرتبطة بالسكان الأجانب وقوة العمل الوافدة.

ومن النقاط المهمة الأخرى في التعامل مع السكان والعمل في هذه الدول، مسألة اختلاف الأنماط من دولة إلى أخرى، ووجود تباين بين المناطق والأقاليم داخل الدولة الواحدة. فالتعميمات غالباً ما تكون عرضة للاستثناءات؛ مما يعني أن بعض السياسات قد لا تصلح - بالضرورة - لكل دول المجلس؛ فما يناسب التعامل مع قضايا السكان وقوة العمل الوطنية أو الوافدة في إحدى الدول، قد لا يصلح في غيرها.

من المؤكد أن الكثير من المشكلات السكانية والاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي، ترجع إلى قلة عدد السكان المواطنين، وشدة انخفاض نسبتهم في قوة العمل. وبما أن حوالي نصف مواطني الدول الست تقل أعمارهم عن 15 سنة، فذلك يعني انضمام مزيد من المواطنين إلى قوة العمل في المستقبل القريب. ولكن، بدلاً من توفير العمالة المطلوبة للمستقبل، فإن هؤلاء الشبان المتعلمين على الأرجح سيزدرون الأعمال اليدوية والوظائف الصعبة التي لا تتسم بالوجاهة الاجتماعية؛ ولذلك تبدأ البطالة بين المواطنين المتعلمين في الظهور كمشكلة رئيسية.

في عام 1983 كان متوسط عمل المواطن الكويتي 39 ساعة أسبوعياً، وكان جميعهم تقريباً يعملون في القطاع العام. أما الوافدون فكان الواحد منهم يعمل بمعدل 52 ساعة أسبوعياً، في حين يرتفع المعدل إلى 64 ساعة أسبوعياً لدى الخادمات[37]. وهذا ما يشير إلى إحدى المشكلات الكامنة في الحاضر والمستقبل أمام مواطني دول الخليج، وهي غياب قيم وتقاليد راسخة للعمل بين عامة السكان. وهذه مشكلة خطيرة تجب معالجتها في القرن الحادي والعشرين عن طريق تنويع اقتصادات الخليج، وتقليل الاعتماد على النفط والصناعات القائمة عليه. وقد نجحت البحرين إلى حد ما، في تقديم نموذج ناجح في هذا الصدد؛ حيث يتعادل فيها عدد العاملين من المواطنين والوافدين تقريباً، كما يعمل عدد كبير من المواطنين في مجالات الإنتاج والخدمات. وإذا شهدت دول المجلس حركة في التصنيع والتنويع الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين - ولكن مع استمرار استيراد معظم العمالة من الخارج؛ لأن المواطنين غير مؤهلين لشغل فرص العمل الناشئة عن هذا المناخ - فسوف تظهر تهديدات لا يستهان بها للأمن الداخلي والاقتصادي لدول الخليج على المدى البعيد.

ومن الصعوبات التي تواجه هذه الدول، أن الثروة النفطية التي خلقت نمطاً معيناً للحياة قد زادت من طموحات المواطنين، إلى درجة قد تأتي بنتائج عكسية في المستقبل البعيد بالنسبة إلى هذه المجتمعات. فقد ظهر مجتمع الرفاهية الذي يتمتع بخدمات مجانية أو مدعومة، كالمياه، والكهرباء، والتعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، وفيه الوظائف المضمونة التي تعطي رواتب جيدة في القطاع العام؛ بحيث أصبحت هذه الأمور مزايا اجتماعية عادية في أحوال كثيرة. ولقد شهدت الكويت – على سبيل المثال – ظهور فلسفة حكومية للرفاهية خلقت فكرة "الراعي الكريم" الذي يوفر كل الخدمات والمتطلبات الأساسية للشعب[38]. وقد نجم عن ذلك أن أصبح المواطنون يتباهون بالوجاهة الاجتماعية بالتنافس على عدد الخادمات. وطبقاً لرأي نصرة شاه : "بالنسبة إلى المواطنين الكويتيين يعتبر وجود خادمة أو خادمات أمراً أساسياً لعدة أسباب، منها المكانة الاجتماعية، وأداء الأعمال المنزلية، ورعاية الأطفال، وربما القيام بدور بديل عن الأم العاملة، وإن كان هذا السبب الأخير ليس شرطاً ضرورياً. وتشير دراسات سابقة إلى أن الأسر التي لا تعمل فيها الزوجة، لديها خادمة كتلك الأسر التي تعمل فيها الزوجة تماماً. وهناك علاقة قوية بين حجم الدخل وعدد الخادمات لدى الأسرة الكويتية "[39].

ومن الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بالسكان في القرن الحادي والعشرين، دور المرأة في قوة العمل؛ حيث إن دخول المرأة الخليجية سوق العمل، يعد من الطرق الرئيسية لزيادة إشراك المواطنين في قوة العمل. والمعروف أن نسبة مشاركة المواطنات في سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة، تعتبر أقل النسب بين مختلف مناطق العالم. وقد أشارت تقديرات بيركس سينكلير عام 1980 إلى إهدار كبير للموارد في الخليج؛ بسبب الموقف الرافض لعمل المرأة[40]. وتتراوح نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل بين 1.2٪ في عُمان، و3٪ في السعودية، و3.4٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة، و10٪ في البحرين، و11.1٪ في قطر، و15.4٪ في الكويت (الجدول 11-7)، الأمر الذي يدل على غلبة القيم التقليدية المحافظة في المجتمعات الخليجية التي تجعل دور المرأة مقتصراً على البيت والأسرة والزوج.

لكن مع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة الكويتية، تتزايد الضغوط من جانب المرأة نفسها للحصول على حق العمل في المجالات العامة. والواقع أن النساء العاملات الحاصلات على تعليم عال، غالباً ما ينجبن عدداً أقل من الأطفال، مما يشير إلى أن مشكلة نمو عدد المواطنين يمكن الحد منها باتباع سياسة عامة لتشجيع المرأة على الانضمام إلى قوة العمل. فعلى سبيل المثال، نجد أن المرأة الكويتية ذات المؤهل الجامعي تنجب حوالي نصف عدد الأطفال الذي تنجبه نظيرتها غير المتعلمة[41]. وتعد الكويت مثالاً واضحاً بين دول الخليج لارتفاع نسبة مشاركة المواطنات اللواتي يعمل معظمهن في الوظائف المكتبية أو التقنية أو الفنية. وهذا اتجاه يمكن تشجيعه؛ لزيادة حجم قوة العمل من المواطنين، وإبطاء سرعة الزيادة في عدد المواطنين، ليس في الكويت فحسب، وإنما في الدول الخليجية الأخرى أيضاً.

ستواجه حكومات دول مجلس التعاون تحديات اقتصادية وسكانية كبيرة في القرن الحادي والعشرين؛ فالثروة النفطية التي ظهرت في القرن العشرين، ساعدت على خلق مجتمعات لن تتخلى ببساطة عن الدعم والمزايا الاجتماعية والحكومية التي اعتادت عليها. وقد توضع سياسات يؤدي تنفيذها ببطء مع مرور الوقت، إلى تقليل الاعتماد على دولة الرفاهية، وإلى خلق القيم الخاصة بالعمل، وتدريب المواطنين على ممارسة مختلف المهارات والحرف، وربما إلى تشجيع دخول مزيد من النساء إلى قوة العمل. وفي إطار التقاليد القائمة حالياً، والتي يعتبر تطورها أمراً حتمياً، وكذلك في إطار ثقافة المجتمعات الخليجية وقيمها، فإن وضع سياسة عامة وتنفيذها لمعالجة التحديات السكانية، يعد عنصراً بالغ الأهمية في الحسابات الأمنية لهذه الدول في القرن الحادي والعشرين.

الفصل الثاني عشر

قضايا التعليم والصحة ودور المرأة في المجتمع وعلاقاتها بأمن الخليج في القرن الحادي والعشرين

مـي يمانـي

لا يمكن لأي دولة أن تشعر بالأمن ما لم يتمتع مواطنوها بالأمان. ومن الناحية النظرية، يجب ألا يقتصر مصطلح "الأمن" على البعد السياسي أو العسكري فقط، وإنما يجب أن يمتد ليشمل البعد الإنساني أيضاً؛ إذ يجب أن يشمل مفهوم الأمن الحماية البدنية، والرفاهية المادية، والتحرر من التبعية، وإشراك الشعب في الاختيارات التي تؤثر في مستقبله وتهدف إلى الحفاظ على كرامته. وإذا كانت دول العالم تسعى منذ وقت طويل إلى زيادة الإنتاج والاستهلاك الاقتصادي وتطوير العلاقات السياسية بين البلدان، وفي داخل كل بلد على حدة، فقد ظهر الآن اتجاه على المستوى العالمي يؤكد مفهوم الأمن الإنساني والاجتماعي والثقافي كمفهوم متميز يختلف عن الأمن الاقتصادي والسياسي.

يتطلب هذا المفهوم الجديد للأمن تعزيز التكامل الاجتماعي والحد من الفقر، والتوسع في تشغيل المواطنين في الوظائف الإنتاجية خلال القرن الحادي والعشرين.

ويعد تأمين الخدمات الصحية والتعليمية عنصراً رئيسياً في رفاهية الشعوب وإنتاجيتها ومعارفها ومهاراتها. ويمكن أن تقوم الحكومات بدور مهم في توفير الخدمات الاجتماعية والعامة، في مجالات الصحة، والتعليم، والتدريب الوظيفي، والتغذية، على نحو يؤدي إلى دعم الترابط الاجتماعي، ومنع التفكك الاجتماعي، وإقامة مجتمعات صحيحة سليمة. وبعبارة أخرى، يمكن القول بأن الأمن السياسي يسهم في تحقيق الأمن الإنساني، والعكس صحيح.

على الرغم من أن مسألة الأمن تعد اهتماماً عالمياً، فإنها ما زالت قضية نسبية. ذلك أن أمن الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية – البحرين والكويت وعُمان وقطر والسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة – يعتمد على البناء الاجتماعي لهذه الدول، وتاريخها، وموقعها الجغرافي-السياسي. ولكل مجتمع معاييره الخاصة لقياس الأمن؛ وهذه المعايير ليست ثابتة دائماً، وإنما تتغير تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية لكل دولة من هذه الدول.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة آثار التغير الاجتماعي البعيدة المدى في القيم والمعايير التقليدية، وفي التنوع العرقي القائم حالياً، وفي العلاقات الاجتماعية وتغير الحواجز في العلاقات بين الجنسين، ونمو الخدمات الصحية، والبرامج التعليمية. ويركز على المملكة العربية السعودية نظراً لدورها المحوري في المنطقة، وأهمية حجمها وظروفها الجغرافية والسكانية؛ وذلك لأنها كانت محور اهتمام الكاتبة في عدد من أعمالها الأخرى.

النموذج الإسلامي وأعراف المجتمع

يظهر الإسلام بصورة بارزة في نسيج الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المنطقة. وتستند النظم القانونية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى مزيج من تفسير المبادئ الإسلامية، والتقاليد المحلية القبلية. ونظراً لوجود الأراضي المقدسة (مكة المكرمة والمدينة المنورة) في المنطقة، فإن مجتمعات مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتذكر دائماً هويتها والتزاماتها الإسلامية. وتؤدي المؤسسات الدينية المحلية دوراً مهماً في إضفاء الشرعية السياسية، وإن كان نفوذ علماء الإسلام يتفاوت من دولة إلى أخرى؛ وفقاً لميول الحاكم، وتبعاً لمجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية. ويشكل الإسلام الأساس العقائدي للمفاهيم المرتبطة بالرفاهية الاجتماعية في مجتمعات دول المجلس، كما أنه يؤثر في السياسات والممارسات المختلفة في مجالي التعليم والصحة.

مفهوم التعليم في الإسلام مفهوم واسع لا حدود له، كما يؤكد الحديث النبوي المعروف : "العلم فريضة على كل مسلم". ففي عهد الدولة العباسية[1] ترجم المسلمون أهم كتب الفلسفة والرياضيات والفلك عن اليونان، ووضعوا أسس علم الجبر. وحظيت المعرفة المسماة بالمعرفة "الدنيوية" بتشجيع كبير، ولم تكن تعتبر منفصلة عن غيرها من الدراسات. ويشجع الإسلام على حفز الابتكار وتنمية قدرات أبنائه، وهذا ما ينسحب على إجراء البحوث والتطبيقات الطبية بغرض العلاج[2]. أما المفهوم الإسلامي الثاني المرتبط بالعلم، فهو أن تحصيل المعرفة لا يرتبط بعمر معين، وقد ورد في الأثر : "اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد".

من الناحية النظرية لا يفرق مفهوم طلب العلم في الإسلام بين الرجال والنساء. إلا أن كثيراً من القيم الإسلامية الاجتماعية والقانونية قد يساء تفسيرها في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال يقضي مفهوم الالتزام في الإسلام بأن تعيش المرأة في المجتمع الإسلامي في كنف أبيها، أو زوجها، أو أخيها، أو محارمها، وهم المسؤولون عن كفالتها. وقد يفسر هذا المفهوم على أنه نوع من الوصاية للحد من نشاط المرأة بحيث يقتصر على البيت، ولكنه من جهة أخرى يخفف عنها عبء

المسؤولية المالية، ويعطيها الحرية للإسهام في تحقيق رفاهية المجتمع، من خلال التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية. كما أن المرأة المسلمة لها حق كفالتها حتى بعد طلاقها أو انفصالها عن زوجها من خلال النفقة، ولها مطلق الحرية في التصرف في مهرها ونصيبها من الميراث، وما إليهما من الضمانات المالية. والشريعة الإسلامية لا تفرق بين الرجل والمرأة إذا ما بلغا سن الرشد، وهي سن السادسة عشرة؛ من حيث ملكية الثروة أو استخدامها وحق التصرف فيها. ويؤكد الإسلام عدالة توزيع الثروة بتدويرها في نشاط مستمر. والمبدأ الأساسي القائم وراء هذا المفهوم هو أن المال كله مال الله، والإنسان مستخلف فيه، أعطاه الله المال أمانة، وسوف يسأله بعدئذ: فيم أنفقه؟

وثمة صلة وثيقة بين هيكل الأسرة، ونظام التعليم والرعاية الصحية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فيقوم نظام الأسرة الممتدة أساساً بمقتضى النموذج الأبوي؛ من حيث تكوين الأسرة وعلاقاتها ونظام معيشتها. وهذا النمط وإن كان يرجع في أصله إلى الإسلام، فإنه ينبع أيضاً من القيم التقليدية المتعلقة بمفهوم الشرف والعيب في هذه المجتمعات. وتؤثر هذه العوامل الأسرية والثقافية في موقف المجتمع من مشاركة المرأة في بعض مجالات العمل العام. ولكن هناك تغييرات حتمية تطرأ على نظام الأسرة الأبوي؛ فمع تغيير الأنماط التعليمية، وأنماط توزيع السكان، لم يبق الرجال يتحكمون في النساء كما كان يحدث في الأجيال السابقة، فبدأت المرأة الآن تصبح طرفاً في الخطاب الإسلامي، مما يترتب عليه وضع علامات استفهام أمام الآراء التي تكرس النظام الأبوي، أو هيمنة الذكور على المجتمع استناداً لحجج "إسلامية"[3].

وتكرس الدولة نفسها هذا النظام الأبوي، وبخاصة في المملكة العربية السعودية، حيث يوجد تجاهل على نطاق واسع لقضية مشاركة المرأة بصورة رسمية في المجالات العامة. وكان مجلس الشورى قد أنشئ عام 1991، كخطوة نحو إشراك المواطنين في إدارة شؤون البلاد. ولا يضم المجلس أي نساء بين أعضائه، ولا يشير مجرد الإشارة إلى قضايا المرأة؛ وهذا وضع يدعمه العرف الاجتماعي في السعودية،

فلا يزال من المتعارف عليه أن المرأة ليس لها أي دور على أي مستوى من مستويات الشؤون العامة. ويعتبر تجاهل المرأة المطلق في مجلس الشورى مسألة خطيرة؛ لأنها من الناحية النظرية، تعني أن المرأة لن تصل إلى هذه المناصب إلا إذا حدث تطور وتغير في الأوضاع البنيوية والثقافية. أما الآفاق الفكرية الحالية للحكام واتجاهات الرأي العام، فلا تشير إلى احتمال حدوث مثل هذا التغيير في المستقبل القريب.

حتى حركات المعارضة الإسلامية، التي ظهرت في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في السنوات الأخيرة، لم تتصد للنظرة التقليدية لدور المرأة. بل إن كثيراً من تلك الحركات تود لو استطاعت كبح حركة التطور التي تحدث حالياً. ففي عام 1993 أسس عبدالله المسعري جماعة معارضة في السعودية تعرف باسم: "لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية"، ويديرها الآن من منفاه في لندن. وتقول اللجنة إن مهمتها هي حماية حقوق الإنسان في إطار الشريعة الإسلامية، وهي تدعو الحكومة السعودية لدعم الحقوق المدنية، مثل حرية التعبير والانتقال. ولكن البيان التأسيسي للجنة لا يحمل أي إشارة لحقوق المرأة، أو لأي دور لها في مجالات العمل العام. وينصبُّ النقد الأساسي للجنة على المجالات العامة التي يقال إنها تشكو من سوء الإدارة، أما قضايا المرأة فلا يتعرض لها بأي شكل من الأشكال. وهكذا يمكن القول بأن استبعاد المرأة من الأدوار العامة لا يحظى بمباركة المؤسسة الدينية الرسمية ومن ورائها الحكومة فحسب، بل بمباركة بعض القطاعات البارزة من المعارضة الإسلامية أيضاً.

إن توطيد التراث الإسلامي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الغنية بالنفط - أو صبغه بصبغة عاطفية كما يقول البعض - قد دفع الدولة إلى توفير الخدمات الاجتماعية المجانية، ولا سيما في مجالي التعليم والرعاية الصحية. فقد ساعدت الثروة النفطية على توفير الدعم المباشر للمواطنين على شكل منح أراض أو قروض عقارية، وقروض مشروعات سواء أكانت مدعومة، أم دون فوائد. ولكن هذا النظام الإسلامي السخي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية يتعرض الآن للضغوط؛ بسبب انخفاض عوائد النفط، واستمرار ارتفاع الإنفاق الحكومي، والنمو السكاني السريع

الذي أدى إلى خفض نصيب الفرد من الدخل. وقد عانت بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال العقد الماضي عجزاً في الميزانية أدى إلى اتجاهها إلى الاقتراض من المصارف وصناديق التقاعد. وقد استدعت هذه التطورات إجراء إعادة هيكلة اقتصادية؛ مما أحدث بعض الصدام بين القيم التقليدية والواقع الاقتصادي، وظهرت فجوة بين التوقعات الاقتصادية الكبيرة للشعوب، التي نشأت خلال سنوات الطفرة النفطية، والتراجع الواضح في فرص العمل، والخدمات الحكومية في مجال الرعاية الصحية والتعليم.

وهناك مشكلة أخرى تتمثل في الضغوط التي تمارسها التيارات الإسلامية المتشددة. فلأول مرة في التاريخ الحديث تظهر أحزاب للمعارضة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتصدى لجهود الأنظمة الحاكمة، لاكتساب الشرعية السياسية بدعوى الالتزام بالشريعة الإسلامية. ويأخذ هذا التصدي صبغة إسلامية، ولكن لا يتخذ صورة الحركة السياسية المنظمة، وهكذا يصبح الإسلام عاملاً للتفريق والتوحيد على حد سواء. ففي مجال التعليم، على سبيل المثال، تُفرض التعاليم الإسلامية بصرامة في مناهج المدارس الوطنية، إلا أن التيارات المحافظة أو المتطرفة تسعى إلى تقييد الحصول على المعرفة والمهارات المهنية، على الرغم مما يدعو إليه الإسلام من السعي إلى تحصيل العلم.

التنوع العرقي والعلاقات بين فئات المجتمع

تشترك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عدد من العناصر الدينية، والاقتصادية، والسياسية، وفي الإحساس بالهوية الاجتماعية المشتركة. ولكن في الوقت نفسه يوجد في كل دولة منها تنوع عرقي وتميز ثقافي يرتبط ارتباطاً قوياً بالرفاهية والظروف الاقتصادية والقضايا التعليمية. وهناك سمات اجتماعية في كل دولة من دول المجلس، تعبر عن هذا التنوع الداخلي[4]، مثل اختلاف اللهجات وبعض الشعائر الدينية والعادات الغذائية[5]، والأزياء المحلية، وتتضح بصفة خاصة في غياب التزاوج بين المناطق والأقاليم المختلفة. ففي المملكة العربية السعودية - على سبيل المثال - وعي إقليمي يميز قبائل نجد عن حضر الحجاز، ويظهر التمايز

في تسمية كل من الفئتين للأخرى؛ فالحجازيون الذين يتميزون بقدر أكبر من التنوع يُطلق عليهم اسم "بقايا حجاج" أو "طرش البحر"، أما النجديون فيطلق عليهم "البدو" أو "الشروق"، نسبة إلى الشرق. ويشتد التنوع الداخلي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بسبب تدفق الوافدين بأعداد كبيرة من كل أنحاء العالم، وهم يكوِّنون نسبة مئوية مرتفعة من مجموع القوة العاملة، ويؤثِّرون في حجم المجموعات العرقية هناك.

تعد الهوية الوطنية اليوم أهم من بعض الهويات الإقليمية. ومع ذلك ما زال التوتر قائماً بين المناطق المختلفة، في صورة النزاعات الحدودية عندما تصطدم عمليات ترسيم الحدود مع الحدود القبلية التقليدية، على الرغم من وجود اتفاقات تاريخية بشأن الحدود السياسية. ويعتبر النظام المعاصر لخطوط الحدود الطولية مفهوماً أوربياً، تم فرضه على بيئة ثقافية غريبة[(6)]. ورغم ذلك، تعد الحدود الدولية الآن ملامح ثابتة على الخرائط. هذه الظاهرة الجديدة التي تمر فيها حدود الدولة وسط أراض طالما شهدت تنقل البدو الرحل عبر التاريخ، تجعل النزاعات الحدودية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الداخلية في دول الخليج[(7)]، ومن ثم يصبح الدفاع عن أراضي الدولة من أهم القضايا الرئيسية التي تشغل اهتمام الحكومات في دول المنطقة[(8)].

تتفاقم العلاقات بين المجموعات العرقية المختلفة في دول العالم النامي الأخرى، في أوقات الأزمات الاقتصادية. والواقع أن الغالبية العظمى من الصراعات العرقية والمدنية في أفريقيا وفي يوغوسلافيا السابقة مثلاً ترتبط بالضائقة الاقتصادية؛ حيث تصطرع المجموعات العرقية للإبقاء على الوضع الراهن. ويرجع اهتمام دول منطقة الخليج مؤخراً بدقة ترسيم الحدود إلى اهتمامها بتأمين الموارد الطبيعية القيِّمة، جغرافياً وقانونياً؛ إذ نجد النزاعات الحدودية مستمرة في مناطق درجت بعض الدول فيها على الاستفادة من أراضي الدول المجاورة. ولكن في ضوء عمليات التحكيم التي تجري في كثير من النزاعات الحدودية - كما بين السعودية وقطر، وقطر والبحرين - فقد تصل المنطقة قريباً إلى حل لهذه النزاعات المعلقة[(9)].

نظام الرفاهية وتطلعات الشعوب

لا يمكن تناول الرعاية الصحية والتعليم بمعزل عن الظواهر المهمة الأخرى، مثل تغير التوزع السكاني، والبطالة، والتحديات التي تواجه إحلال المواطنين محل الأجانب، واتجاهات العمل بالنسبة إلى مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وطموحاتهم فيما يتعلق بنظام الرفاهية الاجتماعية.

يبلغ إجمالي الناتج المحلي السنوي لدول المجلس مجتمعة 200 مليار دولار، وتمتلك هذه الدول أكبر موارد واحتياطات نفطية في العالم. ولكنها بدأت مؤخراً في التفكير بجدية في استراتيجيتها الاقتصادية الطويلة الأجل، بعد دورة الانتعاش ثم الانخفاض التي شهدتها في السبعينيات والثمانينيات. وتجري الآن عملية إعادة هيكلة اجتماعية واقتصادية لتغيير السياسات السخية التي ظهرت في الثمانينيات، ولكن في الوقت نفسه يصعب الحد من التطلعات الاقتصادية لمواطني المجلس. ولذلك يواجه صانعو السياسات الاقتصادية مشكلات اقتصادية هيكلية، منها اعتماد اقتصادات دول المجلس اعتماداً شبه كامل على النفط، وبطء معدل التصنيع إلى درجة كبيرة[10].

منذ السبعينيات، أدى نظام الرفاهية السخي في دول مجلس التعاون الذي أوجدته عوائد النفط إلى تطلعات اقتصادية عالية بدرجة غير واقعية، خاصة بين الشبان. ويلاحظ أن الاعتماد على سبل الرفاهية التي توفرها الدولة لا يعد وصمة في الخليج، مثلما هو في اقتصادات السوق الرأسمالية في الغرب. ومن جهة أخرى، يعتمد عدد كبير من حكومات دول المنطقة على برامج الرفاهية كمصدر رئيسي لشرعيتها، بل إن بعض هذه الحكومات وعدت مواطنيها بتحسين خدمات الرفاهية لتحتفظ بتأييد قوي لها بعد الفترة الحرجة التي نتجت عن حرب الخليج الثانية؛ ولذلك كان من الصعب على هذه الحكومات أن تعلن عن أي تخفيض في برامج الرفاهية لمواطنيها.

تخصص الحكومة السعودية عشرات المليارات من الريالات للدعم، لتضمن الإبقاء على تكلفة المواد الأساسية في متناول كل مواطن سعودي. ويسري هذا الدعم على الأدوية والخبز، وحتى وقت قريب كان يسري على الطاقة الكهربائية والوقود،

وتوفر المستشفيات الحكومية الرعاية الصحية المجانية لكل المواطنين السعوديين، بينما توفر البرامج الحكومية أيضاً خدمات تعليمية مجانية واسعة، وبدلات إعاشة سخية للطلاب السعوديين بالخارج.

وعلى الرغم من ذلك، فقد عانى هذا البرنامج السخي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية من سوء استغلاله على مختلف المستويات. فالطلبات المقدمة للحصول على المعونة لا تتضمن دراسة إمكانيات الطالب المادية؛ ولذلك يمكن للأغنياء والفقراء على حد سواء أن يحصلوا على المعونة المجانية، مما شجع عدداً كبيراً من المواطنين على الاعتماد على الدعم الحكومي. ولا يتمتع هؤلاء المواطنون بمهارات وظيفية تفيدهم في سوق العمل، والأهم من ذلك أنه ينقصهم الحافز لكي يتكسبوا أرزاقهم بأنفسهم في إطار اقتصاد السوق الحر التنافسي، مما يعني تضاؤل الربط بين الجهد والعائد. وينتشر هذا المفهوم الخاطئ عن العمل على كل المستويات، بدءاً من الأعمال الكتابية إلى الأعمال الشاقة، ومن طائفة الخادمات حتى المديرين. والمفارقة المدهشة التي نجدها اليوم في سياسة الدعم السخية لتحقيق الرفاهية، أنها ترضي المواطنين، ولكنها تساهم في زيادة معدلات البطالة، عن طريق تعزيز النظرة السلبية إلى العمل.

لا يقتصر الاعتماد على الدعم الحكومي على منطقة الخليج وحدها. ففي الغرب تسمح برامج الرعاية الاجتماعية للمواطنين بالاستفادة منها، دون متطلبات خاصة بممارسة العمل، مما أدى إلى ظهور عقلية التواكل. وتقدم بعض المجتمعات الأوربية مزايا سخية وبخاصة السويد، وهي ما يعتبره السياسيون المحافظون إضراراً بالمشروعات الخاصة.

لذلك، يصبح من الضروري إجراء إصلاحات في سوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، للوصول إلى الاستفادة الكاملة والمنتجة من القوى العاملة. وقد شهدت مجالات متعددة ظهور وظائف جديدة، ولكن ما زال القطاع العام حتى الآن هو المجال الأكبر للتوظيف. ويعد مجال التصنيع الزراعي في السعودية أحد المجالات التي تتيح قدراً كبيراً من فرص العمل، ولكن نسبة الاعتماد على العمالة الوافدة في الزراعة مثيرة للقلق، كما في معظم مجالات العمل الأخرى.

وتقدر غرفة التجارة بجدة أن 500 ألف فرد من قوة العمل بالمدينة، وقوامها 600 ألف فرد، هم من الوافدين[11]. ونظراً لعدم توافر حد أدنى للأجور في السعودية، فليس من الممكن اقتصادياً أو ثقافياً أن يزاحم المواطنون السعوديون العمال الوافدين على أساس الأجر في المجالات التي لا تحتاج إلى مهارات، أو لا تتطلب سوى الحد الأدنى منها؛ فقد يقبل الوافدون أجوراً تقيم الأود فقط، أما المواطنون السعوديون فغير مستعدين لذلك. وفي البحرين يشير تعداد عام 1991 إلى أن أكثر من ثلث السكان (وعددهم الإجمالي 500 ألف) يتألفون من العمال الأجانب. وفي ذلك العام ارتفع حجم العمالة الأجنبية بمقدار 54 ألف فرد، بينما لم يزد العاملون من المواطنين - بما فيهم النساء - إلا بمقدار 20 ألف فرد[12]. وقد أدت البطالة بين المواطنين البحرينيين، وزيادة العمالة الوافدة إلى ظهور توترات، كان لها دور في الاضطرابات المدنية التي وقعت في السنوات الأخيرة.

ويلاحظ أن الوظائف الجديدة التي يوجدها النمو الاقتصادي في المنطقة، لا يشغلها مواطنو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة عامة، على الرغم من ارتفاع الضغط المتمثل في زيادة نسبة المواطنين المؤهلين للعمل، وتزايد القيود على الموارد المالية بالمنطقة. ويُفسَّر ذلك جزئياً بوجود الظروف الثقافية التي تجعل المواطنين يحجمون عن قبول العمل في مواقع يشرف عليهم فيها مواطنون آخرون. بل إن المواطنات الفقيرات يرفضن العمل في بيوت مواطنات أخريات؛ فتستمر الحاجة إلى استقدام العمالة الآسيوية لرعاية البيت والأطفال[13]. وتفضل سيدات الأعمال السعوديات توظيف مصريات أو لبنانيات أو نساء من جنسيات عربية أخرى؛ لما يتمتعن به من خبرة وقيم في العمل، ولأنهن لا يخضعن للقيود الخليجية نفسها الخاصة بالكرامة والعيب.

من مشكلات الرفاهية التي أوجدتها الحكومات منذ مرحلة الطفرة النفطية، توفير المال للشعب دون أن يضطر إلى العمل لاكتسابه بجهده، فأصبح الوضع القائم هو أن الرجال الأصحاء يعيشون على ثمار عمل الآخرين بعقلية تواكلية؛ بمعنى أن المواطنين يعتادون العيش على جهود الأجانب الذين يعملون لديهم. وينطبق هذا الوضع على

كل المستويات، من الأعمال المكتبية إلى الأعمال الشاقة، ومن طائفة الخدم إلى المديرين، فلا توجد علاقة حقيقية بين الجهد والعائد.

لقد تسببت البطالة المحلية في ارتفاع عدد المتسولين؛ فأصبح من الممكن أن نجد نساء وأطفالاً يقفون بأبواب الموسرين يطلبون نقوداً، وأحياناً يدخلون المحال ومراكز التسوق بهدف التسول. وفي بعض الأحيان يرددون عبارات دينية بإلحاح. ومعظم المتسولين هم مهاجرون غير شرعيين من آسيا وأفريقيا، ويستغلون مفهوم الصدقة لإحراج الموسرين للحصول على النقود. وتشاهد هذه الظاهرة بوضوح خلال شهر رمضان، خاصة أمام الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة. وهؤلاء المتسولون، إما أن يجدوا من يمد لهم يد المساعدة، وإما أن يلقى القبض عليهم ويرحلوا خارج البلاد.

المرأة في قوة العمل

يتبين للقارئ في الفصل السابق أن النسب المئوية للنساء العاملات في دول الخليج، هي أقل النسب على مستوى العالم. ولكن الضرورات الاقتصادية قد تخلق نوعاً من التحول في المستقبل القريب، فيما يتعلق بالنظرة الاجتماعية التي تفضل بقاء المرأة الخليجية داخل منزلها. وقد ظهر هذا التغير بالفعل على مستوى السياسات الحكومية؛ حيث أصبح تشجيع المرأة على العمل والكسب سياسة عامة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ولكن يلاحظ أن تعليم النساء تمهيداً لإدخالهن في قوة العمل يبقى محدوداً؛ نظراً للتركيز على الأعمال التي تناسب "طبيعة المرأة"، وعدم الاتجاه إلى توسيع خيارات العمل أمامها[14].

تقول مصادر مطلعة بالخدمة المدنية التابعة للدولة في المملكة العربية السعودية، إن النساء يعملن في معظم الوظائف كالطب والتدريس والوظائف الإدارية وفي المطارات، ويتعاملن مع النساء الأخريات. ولكن المرأة محظور عليها ممارسة بعض المهن، كالمحاماة. وتتسم الوظائف بفصل صارم بين الجنسين، وفقاً لتعليمات الحكومة والتقاليد الاجتماعية. وأبرز مجال لهذا الفصل هو مجال التجارة، حيث

تخصص للنساء فروع معينة في البنوك والمحال التجارية، تمتلكها وتديرها وترعاها النساء فقط. وقد تزايد نشاط المرأة في القطاع الخاص مؤخراً؛ فحوالي 40٪ من الثروات الخاصة في السعودية تمتلكها النساء، وذلك وفقاً لبعض التقديرات غير الرسمية؛ لأن الشريعة الإسلامية تعطي المرأة الأهلية الاقتصادية، واستقلالية التصرف في مواردها المالية. والمرأة الخليجية تعي هذا الحق، وتعتبر الموسرات أن فصل الملكية عند الزواج حق ينبغي الحفاظ عليه. كما أنهنَّ يدركن أن المال مصدر للقوة، وربما كان الطريق الوحيد أمام المرأة لمنحها المكانة المميزة في الخليج على المدى القريب؛ حيث يظل الوصول إلى الوظائف الأخرى أمراً مثيراً للمشكلات. وهذه الأهلية الاقتصادية أمر مشروع في الإسلام، ولها دلالات مؤثرة بالنسبة إلى وضع المرأة في المنطقة.

في الوقت الحاضر، يتزايد عدد النساء اللائي يتجهن إلى العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية، خاصة المتعلمات والموسرات اللائي يرغبن في خدمة مجتمعهن في إطار إسلامي. وقد تم تنظيم هذه الجهود التطوعية إلى حد كبير، عن طريق جمع المعلومات وتصنيف الحاجات المختلفة وتحديد مواقعها، باستخدام أحدث التقنيات. كما أن فكرة المساعدة لم تعد تقتصر على تقديم العون المادي من الأغنياء للفقراء، بل تشمل الخبرات التي يمكن تناقلها مثل المهارات التعليمية. فالعمل الاجتماعي الخيري بالنسبة إلى هؤلاء النساء، وسيلة لاكتساب المكانة في هذه المجتمعات التي لا تشجع مشاركتهن بصورة رسمية على مستوى صناعة القرار. وهكذا، في إطار هذه القيود تتحقق المكانة والوجاهة الاجتماعية في إطار إسلامي من خلال القيام بالأعمال التطوعية، مثل المشروعات الخيرية، كبناء المساجد ووقف الأوقاف الدينية والعمل على رفع مستوى المعرفة والاكتفاء الذاتي لدى النساء في الطبقات الأقل حظاً.

لذلك يجب أن تكون مشكلة عدم مشاركة المرأة في العمل من الأولويات الرئيسية في السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين، وأن يكون التركيز - من خلال هذه الأولوية - على تحسين مستوى رفاهية الأسر. وللإسهام في محو مشكلة البطالة والفقر يجب أن يتم تشجيع كل من تمنعهم العوامل الاجتماعية من دخول سوق العمل، وأن يأتي هذا التشجيع من جانب القيادات الوطنية، بمنحهم المزيد من

الفرص، والاستجابة لتزايد تطلعات المرأة، والاستفادة من خبرتها استفادة كاملة. فإذا دخلت المرأة المدربة سوق العمل في المملكة العربية السعودية مثلاً، فسوف يساعد ذلك على سد فجوة كبيرة في قوة العمل الوطنية التي يشغلها الوافدون الآن بأعداد متزايدة. وعلى الرغم من أن النساء يمثّلن الآن 55٪ من خريجي الجامعات في السعودية، فإن من يعملن لا يزدن على 5٪ فقط[16].

إن إعادة الهيكلة الاقتصادية في الخليج تؤثر تأثيراً مباشراً في التنمية الاجتماعية للمرأة، أي في تأكيد رفاهيتها واستقلالها كفرد وعضو في مجتمع متكامل. ولا ريب في أن هذه التغيرات سوف يكون لها آثار اقتصادية إيجابية؛ من حيث إنها سوف تهيئ للنظام القائم الاستفادة من مهارات وتطلعات الآلاف من النساء المتعلمات اللائي تضطرهن التقاليد إلى البقاء في منازلهن. ونرى في البحرين مثلاً أن مستوى الأجور والرواتب منخفض نسبياً، الأمر الذي يقتضي أن يكون في الأسرة الواحدة أكثر من عائل؛ ولذلك يعمل عدد كبير من النساء بصفة خاصة في الوظائف الإدارية المتوسطة[17]. وفي دولة الكويت تشارك المرأة في الوظائف العليا في الحكومة والمشروعات الخاصة. وفي سلطنة عمان تشارك المرأة في عضوية مجلس الشورى. وهذا دليل على أن هناك اختلافاً حول مفهوم الكرامة والعيب، تبعاً للظروف الاقتصادية، وخاصة في الظروف التي تحتاج الأسرة فيها إلى أكثر من عائل واحد.

تختلط التقاليد الثقافية بالمعتقدات السياسية والدينية في المملكة العربية السعودية، ويصل الأمر إلى حد عدم السماح للنساء بقيادة السيارات. ولعلنا نتساءل، هل يمكن أن تؤدي الضرورات الاقتصادية والحاجة إلى تقليل الاعتماد على الأجانب إلى تغيير هذا القانون؟ إن الضغوط الاقتصادية سوف تؤثر آخر الأمر في مفاهيم الكرامة والعيب المرتبطة بعمل المرأة خارج المنزل، خاصة مع غير المحارم من الذكور. وفي بعض البلدان، كاليمن مثلاً، يجوز للنساء قانوناً قيادة السيارات، ولكنه يعد أمراً مرفوضاً اجتماعياً، فتضطر المرأة إلى عدم قيادة السيارة رغم عدم وجود مانع قانوني.

ويعتبر إشراك النساء في قوة العمل جزءاً من قضية أوسع؛ هي إحلال المواطنين محل العمالة الأجنبية في قوة العمل. وتعد هذه السياسة بصفة عامة إجراء تصحيحياً رئيسياً لإعادة الاستقرار إلى اقتصادات المنطقة. وحتى الآن ما زالت سياسة "التوطين" تمر بمرحلة انتقالية، يقول أحد رجال الأعمال السعوديين "لو خيرت بين توظيف سعودي براتب 4000 ريال، وفلبيني براتب 1000 ريال، لاخترت الفلبيني بطبيعة الحال"، ويقول رجل أعمال آخر: "إنني أوظف الأجانب بدلاً من السعوديين؛ لأن القانون لا يحميني من السعوديين". إذاً لا بد من خلق الحافز الاقتصادي، وإعادة النظر في القوانين الموجودة، وإحداث تغييرات ثقافية جوهرية، فيما يتعلق بدخول المرأة إلى مجال العمل، وخلق نسق جديد للقيم المتعلقة بالعمل. ومن الممكن تحقيق هذه التغييرات عن طريق البرامج التعليمية، بشرط أن يكون هناك التزام سياسي كاف بتطبيقها.

الحماية التعليمية

من المتعارف عليه في منطقة الخليج أن رفاهية الأمة، على المدى البعيد، تتوقف على قدرة شعبها على إدارة الموارد الموجودة وتنمية موارد جديدة. ويعد الاستثمار في مجال التعليم أحد العناصر الرئيسية لأي مجتمع قوي سليم، وشرطاً لا غنى عنه للتنمية الاجتماعية الإيجابية. وقد خصصت حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قدراً ضخماً من الموارد، لبرامج دعم المدارس الابتدائية والثانوية في المناطق الريفية والمدنية، والتعليم الجامعي في كثير من المدن، ويعد التعليم الابتدائي إلزامياً في شتى أنحاء المنطقة، وتبلغ نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة حداً مرتفعاً، وما زالت تتزايد بين الجنسين بدرجة تتناسب مع النمو الثابت في عدد السكان[18]. وبفضل توفير التعليم على نطاق واسع للرجال والنساء على حد سواء تزداد فرص المساواة بين الجنسين. وبما أن المعرفة مرتبطة بالقوة، فإن معنى هذا أن النساء سيكون لهن رأي أكبر في الشؤون الخاصة والعامة مستقبلاً.

يتفاوت تاريخ التعليم من دولة إلى أخرى من دول مجلس التعاون تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تبعاً للنفوذ الحالي للقيم الدينية. فقد شهدت البحرين مثلاً ظهور نظام تعليمي علماني منذ بدايات هذا القرن، بينما ظلت دول أخرى تعتمد أساساً على التعليم الديني في المساجد حتى الأربعينيات[19]. كما تختلف التقاليد المرتبطة بالتعليم من منطقة إلى أخرى، حيث نجد الخدمات التعليمية في المراكز الحضرية بالحجاز أكثر تنوعاً وأقدم عهداً منها في المناطق الصحراوية في نجد.

يعد تعليم المرأة عملية حديثة، بدأت في أوائل هذا القرن في البحرين، وفي منتصف الستينيات في السعودية، وكانت أول مدرسة للفتيات السعوديات تسمى "دار الحنان"، وكان هدفها هو تنشئة أمهات وربات بيوت تنشئة إسلامية، وأصبح شعارها القائل:

الأم مدرسـة إذا أعددتهـا أعددت شعباً طيب الأعـراق

رمزاً لتعليم المرأة، تتضمنه الكتب الدراسية. وفي فترة الستينيات والسبعينيات، بدأت الأسر الخليجية الثرية ترسل أبناءها من البنين والبنات للدراسة في الخارج، في الدول العربية وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية؛ وكان ذلك أمراً ميسوراً بفضل الثروة الهائلة التي وفرتها عوائد النفط، وكان الرجال والنساء من الطبقات الاجتماعية الموسرة في تلك الفترة، غالباً ما يحصلون على شهادات من جامعات أجنبية. وفي الثمانينيات أنشأت معظم دول الخليج جامعات تابعة للدولة، وبدأ الاتجاه نحو الدراسة في الداخل يتفوق على الدراسة في الخارج، ومما ساعد على دعم هذا الاتجاه انخفاض عدد المنح الحكومية للدراسة في الخارج؛ بسبب الحاجة إلى خفض النفقات العامة في إطار المناخ الاقتصادي الجديد الذي لم يعد مواتياً كما كان من قبل، كما أصبح الآباء يحجمون عن تعليم أبنائهم في الغرب بعدما حققت المدارس المحلية مستويات علمية مرتفعة، وصارت تقدم عدداً أكبر من المناهج الدراسية، بما فيها علوم الحاسب الآلي واللغات الحديثة.

ومن أجل الإعداد لدخول القرن الحادي والعشرين، يجب ألا تركز البرامج التعليمية على التعليم العالي فحسب، ولكن يجب تزويد الخريجين بالمهارات التي سوف تحتاج إليها سوق العمل في اقتصادات دول الخليج خلال العقود القادمة. وكانت الحكومات قد وفرت للمواطنين أسباب الرفاهية المادية، ومنها التعليم المجاني خلال فترة الطفرة النفطية. ولكن مع بداية القرن الحادي والعشرين، تظهر الحاجة إلى إيجاد بنية أساسية اجتماعية توفر الفرص المتكافئة للجميع، بما فيهم النساء، لتلبية متطلبات التقنيات الحديثة في المجتمع؛ لذلك فقد تم تصميم برامج تدريبية لإعداد قوى عاملة مدربة للعمل في مجال الصناعات النفطية[20]. وتبين الإحصاءات أن التعليم الفني في المملكة العربية السعودية يضم الآن ثلاثة معاهد لدراسة التقنية، ومعهداً زراعياً نموذجياً، و44 مركزاً للتدريب المهني، كما بلغ عدد المعاهد الفنية في السعودية 84 معهداً عام 1988. ولكن نظراً للتحديات المتعلقة بالاتجاهات السكانية المقبلة في منطقة الخليج، فلا بد من بذل المزيد من الجهود لمواءمة المهارات الوظيفية لمواطني الخليج مع المتطلبات والفرص الاقتصادية للحقبة الجديدة.

في ضوء الأهداف المشتركة لدول الخليج والمرتبطة بتنويع النشاط الاقتصادي، وإحلال المواطنين محل الوافدين، تتضح ضرورة الاستمرار في زيادة عدد المدارس التي تقدم التعليم المهني، ورفع كفاءة الأداء الاحترافي فيها، لتلبية متطلبات إعادة الهيكلة. كما يجب أن يكون هناك مزيد من التوجيه في اختيار التخصصات الوظيفية التي توائم بين القوى العاملة في المنطقة، واحتياجات مواقع العمل في الخليج خلال القرن الحادي والعشرين.

أصبحت المناهج التعليمية تأخذ باطراد طابعاً إسلامياً، تحت مظلة التأثير الإسلامي في سياسات الخليج، خاصة في المملكة العربية السعودية، فزاد عدد المواد الدينية المقررة زيادة كبيرة. ومهما كانت الفوائد التي تحققت في هذا المجال، فقد شكل هذا الاتجاه عبئاً إضافياً على قدرة الطالب على التحصيل والاستيعاب؛ فزيادة الوقت المخصص للدراسات الدينية يقلل من الوقت المخصص للعلوم والإنسانيات،

وهذه معارف بالغة الأهمية لبناء المهارات التي تحتاج إليها سوق العمل وظروف الوظائف في "القرية الكونية" خلال القرن الحادي والعشرين. وفي الوقت ذاته، فإن الخطر الكامن في انتشار الشعور بالكراهية تجاه التعليم العلماني الغربي على نطاق واسع، يؤكد أهمية التعامل بحساسية مع الحاجة إلى التعليم الديني الإسلامي. ولذلك يواجه صانعو السياسات التعليمية في الخليج تحدياً كبيراً، يتمثل في إيجاد توازن بين تطلعات كافة مواطنيهم.

الوعي الصحي والمشاركة في الرعاية الصحية

تعد قضية السياسات الصحية والإحصاءات المرتبطة بها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قضية معقدة؛ لأن الرعاية الصحية تعمل على توفيرها مؤسسات صحية عدة على مستويات مختلفة. ففي القطاع العام ينهض بالرعاية الصحية كل من وزارات الصحة والتعليم والمستشفيات الجامعية، إضافة إلى القطاعات الصحية الأخرى في القوات المسلحة. وفي القطاع الخاص توجد المؤسسات المهنية والتطوعية والشركات الكبرى. وترتبط الرعاية الصحية في دول الخليج ارتباطاً كبيراً بتوزيع السكان في كل دولة منها، وبالظروف الاجتماعية والاقتصادية وهيكل الخدمات الصحية وتمويلها. كما توجد معايير ثقافية مترسخة في مجتمعات الخليج، تتعلق بالصحة والمرض والوفاة، وهذه أمور لا بد من التعامل معها بحرص من أجل تحسين الرعاية الصحية والحفاظ على مستواها بعد سنة 2000 [21]. فعلى سبيل المثال، لا يوجد حالياً إلا اهتمام ضئيل بالطب الوقائي أو الرعاية الطويلة الأجل. ويمكن وصف الأسلوب الحالي للتعامل مع الشؤون الصحية بأنه لا يتعدى "البحث عن حل سريع للعلاج" [22]. وما يهمنا في هذا المقام هو كيفية ارتباط هذه الأوضاع بالموقف غير الواضح من عمل النساء بالتمريض في الخليج؛ إذ إن هذه الوظيفة ليست من الوظائف المرغوب فيها بالمنطقة، الأمر الذي يعرقل كفاءة نظام الرعاية الصحية.

إن التوسع الذي قامت به المملكة العربية السعودية في مجال خدمات الرعاية الصحية في السنوات الأخيرة، يعتبر نموذجاً لما حدث في كل دول الخليج تقريباً.

وكانت السعودية طوال عقد الثمانينيات تعد سوقاً نشطة للواردات في مجال الرعاية الصحية؛ فأعطت التوسع في برامج الصحة العامة أولوية خاصة، رغم انخفاض عوائد النفط؛ فتم بناء ستة وثلاثين مستشفى بطاقة 7550 سريراً، وذلك في الفترة 1980 ـ 1985. وفي هذه الأثناء استمر التوسع في الرعاية الصحية الخاصة ومنشآتها[23]. وما زالت المملكة العربية السعودية حتى الآن تعتمد على الغرب في المجال الصحي؛ فقد أبرمت عقداً مع هيئة تنمية الخدمات الصحية الأيرلندية لبناء كل المستشفيات والعيادات في مدينة الملك خالد العسكرية، وهناك مشروعات أخرى مشتركة تم استكمالها[24]، بالتعاون مع الشركات الأمريكية المتخصصة في مجال الخدمات الصحية[25].

ومن أجل دعم مستوى الرعاية الصحية في القرن الحادي والعشرين، يحتاج الأمر إلى أن تعمل السياسات الوطنية على تشجيع مزيد من المشاركة من جانب أفراد المجتمع. فارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي بالقضايا الصحية يساعد على تقليل تكلفة الخدمات؛ وذلك بتوفير مزيد من الاهتمام والموارد للإجراءات الوقائية أكثر منها للإجراءات العلاجية. فإذا كان بعض المواطنين فيما مضى قد اعتادوا على تلقي مزايا الخدمات الصحية المجانية، فإن المستقبل يتطلب أنماطاً سلوكية مختلفة تقوم على المشاركة الاجتماعية النشطة، والتعاون الوثيق في هذا المجال. وهناك دلائل تشير إلى أن السياسة العامة بدأت تأخذ بعين الاعتبار مسألة منح دور أكبر للمواطنين؛ فعلى سبيل المثال، يجري في منطقتي حائل والقصيم في السعودية تحليل استبانات للرأي عن آراء المواطنين وتطلعاتهم؛ تمهيداً لإعداد سياسة عامة متفق عليها؛ تساعد على التوصل إلى نمط صحي للحياة يزيد من الوعي الصحي لدى أفراد الشعب[26].

من ناحية أخرى تستفيد إدارة الرعاية الصحية العامة من اتباع نظام يتسم بمزيد من الكفاءة؛ ويقوم على أساس المساواة في تحديد قدرة طالبي الخدمات على تسديد تكاليفها. وتعد الرعاية الصحية في دول الخليج مجانية من الناحية النظرية لجميع المواطنين. ولكن من الناحية العملية، فإن الأغنياء أحياناً تتم محاباتهم على حساب الفقراء، مثلما يحدث في مناطق أخرى من العالم. لذلك يجب إيلاء مزيد من

الاهتمام بمستويات الرعاية، وإعطاء أولوية للخدمات الصحية التي تقدمها الدولة للفقراء والمحتاجين الذين لا يقدرون على تحمل تكاليف العلاج الخاص.

ومن المعروف أن لوسائل الإعلام دوراً مهماً في التوعية الصحية العامة في دول المجلس. ففي منتصف الثمانينيات بدأ الإنتاج البرامجي التليفزيوني المشترك لدول الخليج في تقديم سلسلة من البرامج بعنوان "سلامتك"، مدة كل منها 15 دقيقة، بهدف زيادة الوعي بالعواقب الصحية المترتبة على التدخين، وسوء الصرف الصحي، ونقص التغذية، ومتاعب الأسنان، وصحة الأم والطفل. وقد تناولت هذه السلسلة أيضاً فوائد الاستشارات الخاصة بالزواج والتطعيم والرضاعة الطبيعية.

نظرة إلى المستقبل

لم تشهد دول الخليج حتى الآن عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية التي قامت بإجرائها معظم بلدان العالم النامي، وذلك على الرغم من توافر كثير من الظروف المطلوبة لتوفير مستويات الرفاهية المرتفعة في اقتصادات المنطقة، ومع أن مواطني دول الخليج الآن ليسوا على درجة من الثراء مثلما كانوا في الماضي، فما زالت تطلعاتهم مرتفعة كما كانت دائماً؛ لذلك لن تكون التغيرات التي سوف تواجهها حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في القرن الحادي والعشرين تغيرات سياسية واقتصادية فقط، ولكن ربما تكون تغيرات اجتماعية وثقافية أيضاً، بل قد يكون هذا النوع من التغيرات جوهرياً أكثر من التغيرات السياسية والاقتصادية. وسوف تكون السنوات العديدة المقبلة بالنسبة إلى دول منطقة الخليج مرحلة اختيارات مهمة، فيما يتعلق برفاهية الشعوب على المدى البعيد. وتعد التعاليم الإسلامية في هذا الصدد أساساً وطيداً للاهتمام بقضايا الأمن الاجتماعي والإنساني. ولا شك في أن هذه القضايا سوف تصبح أكثر إلحاحاً مع تزايد الضغوط السكانية في منطقة الخليج العربي بسبب النمو السكاني.

إن التقاليد الخاصة بوضع السياسة العامة في المنطقة تقوم دائماً على أساس مشاركة المواطنين وإجماعهم، ويجب الآن تعديل هذه التقاليد لتلائم ظروف العصر

في المجتمع المعقد شبه الصناعي إلى حد كبير، مع احتفاظ هذه التقاليد بدورها الأساسي، وهو المشاركة في صنع قرارات السياسة العامة. ولذلك يجب أن تقوم نظم الحكم والقطاعات المؤثرة في المجتمع المدني بمناقشة أشكال وصيغ جديدة للمشاركة السياسية، والعمل على تطبيقها. ولا بد من أن تشترك شعوب المنطقة في الخيارات الاجتماعية التي تنبع أساساً من متطلباتهم. ومن المهم أيضاً في هذا المجال توعية المواطنين بالخيارات الاجتماعية والإنسانية المتاحة أمام مجتمعات دول الخليج. والواضح أن هذه الخيارات سوف يحد منها انخفاض نصيب الفرد من الثروة بصورة نسبية؛ لذلك فإن مستقبل المنطقة وأمنها يتوقفان على حكمة دول المنطقة في المفاضلة بين هذه الخيارات.

المشاركون

روبرت باريلسكي أستاذ مشارك في الشؤون الدولية والحكومية بجامعة ساوث فلوريدا، ومهتم بتحليل شؤون المنطقة الممتدة من الصين إلى البحر الأسود على جانبي الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي السابق، وهي منطقة تعد حاجزاً وجسراً في الوقت نفسه بين روسيا والعالم الإسلامي على اتساعه.

نشر د. باريلسكي العديد من المقالات والفصول التي تدور حول ثلاثة موضوعات مترابطة هي: العلاقة بين القوة العسكرية وقدرة الدولة على البقاء، والعلاقة بين روسيا والدول ذات التراث الإسلامي، والتنافس والتعاون في تنمية النظم النفطية الدولية.

كما أن له مقالات منشورة في الدوريات التالية:

- *The Armed Forces and Society*
- *Forum International*
- *The Central Asia Monitor*
- *Europe-Asia Studies*
- *The Caspian Crossroads*
- *The Middle East Journal*

ويعمل حالياً على تأليف كتاب بعنوان:

- *The Soldier in Russian Politics*

مايكل بوناين أستاذ الجغرافيا ودراسات الشرق الأدنى في جامعة أريزونا التي يعمل بالتدريس فيها منذ عشرين عاماً. حصل على الدكتوراه في الجغرافيا عام 1975، من جامعة تكساس في مدينة أوستن، وكان موضوعها: "العلاقات بين المدن والمناطق النائية"، بناءً على أبحاث ميدانية أجراها في وسط إيران لمدة عامين. شغل

منصب المدير التنفيذي لرابطة دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية خلال الفترة 1982 ـ 1989 . كما عمل في مجلس إدارة المعهد الأمريكي لدراسات المغرب العربي، والمعهد الأمريكي للدراسات اليمنية وجمعية دراسات الخليج العربي.

تُركز أبحاث د. بوناين على أنماط الحياة في المدن، وانتشار التمدن في الشرق الأوسط.

له العديد من الكتب والمقالات المنشورة منها :

- *Middle East Cities in Crisis: Population, Poverty and Politics*
- *Middle Eastern Cities and Islamic Urbanism: An Annotated Bibliography in Western Languages, and Cities of the Middle East and Africa*

جيـــل كريستـــال أستاذة مساعدة بقسم العلوم السياسية بجامعة أوبيرن بولاية ألاباما. درست بجامعة كورنيل، وحصلت على الماجستير، ثم الدكتوراه عام 1986، من جامعة هارفارد. لها كتابان منشوران هما :

- *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*
- *Kuwait: The Transformation of an Oil State*

ولها أيضاً مقالات منشورة في عدد من الدوريات العلمية منها :

- *Comparative Politics*
- *World Politics*

وأعدت بحثها الأخير عن التحرر السياسي وقيوده، بمنحة من مجلس بحوث العلوم الاجتماعية.

تشـــارلـــز دوران أستاذ كرسي "أندرو ميلون" للعلاقات الدولية، بكلية بول نايتز للدراسات الدولية المتقدمة، بجامعة جونز هوبكنز في واشنطن. درس في جامعة هارفارد، حيث حصل على البكالوريوس عام 1964، وحصل على الماجستير من كلية

بول نايتز بجامعة جونز هوبكنز عام 1966، وعلى الدكتوراه من الجامعة نفسها في عام 1969. وقبل التحاقه بكلية بول نايتز للدراسات الدولية المتقدمة عمل بالتدريس كأستاذ مساعد، ثم كأستاذ في جامعة رايس، لمدة تسع سنوات، حيث أسس برنامجاً للإدارة الدولية وتولى إدارته بنفسه.

كتب أكثر من ستين مقالاً وكتاباً محكماً، بالإضافة إلى العديد من الأبحاث المتخصصة في السياسة الدولية والاقتصاد السياسي، ومن أهم أعماله :

- *The Politics of Assimilation: Hegemony and Its Aftermath*
- *Systems in Crisis: New Imperatives of High-Politics at Century's End*

تشمل أبحاث د. دوران مجالات السياسة الأمنية، وتحليل الصراع، والقضايا البحثية المتعلقة بالتجارة والبيئة والطاقة، وتقدير التكاليف والخيارات أمام الحكومات، وغيرها من الأطراف المؤثرة. ويعد د. دوران مستشاراً دائماً لعدد من المسؤولين الحكوميين والتجاريين، ويقدم للكونجرس إفادات وتقارير تتعلق بقضايا التجارة والأمن وسياسات الطاقة.

جيرلد جرين مدير هيئة البحوث، ورئيس قسم السياسة الدولية بمؤسسة "راند". وهو أيضاً باحث زائر بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، وعضو مشارك في مركز "جوستاف فون جرونباوم" لدراسات الشرق الأدنى، وأستاذ زائر بقسم العلوم السياسية. حصل على البكالوريوس من جامعة ماساشوستس في بوسطن، وعلى الماجستير والدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة شيكاغو، حيث تخصص في سياسات الشرق الأوسط. كتب باستفاضة في موضوعات متعلقة بالشرق الأوسط، مع التركيز على السياسة الأمريكية في المنطقة ودور الدين فيها، والعلاقات بين الدول العربية، والسياسات الإيرانية، والصراع العربي-الإسرائيلي.

له أعمال منشورة في الدوريات التالية :

- *World Politics*
- *Comparative Politics*
- *Ethics and International Affairs*
- *The Harvard Journal of World Affairs*

كريستيان كوخ مدير إدارة الدراسات الاستراتيجية بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. درس في جامعة ساوث كارولينا، والجامعة الأمريكية بولاية واشنطن. وحصل على الدكتوراه عن دور جمعيات النفع العام في التطور السياسي لدولة الكويت، والتي أعدها في إطار برنامج الزمالة للدراسات العليا الخاص بدراسة الشرق المعاصر بجامعة إيرلانجن - نورنبرج بألمانيا.

روزماري هوليس رئيسة برنامج الشرق الأوسط بالمعهد الملكي للشؤون الدولية في تشاتام هاوس في لندن. وقبل تعيينها فيه عام 1995، كانت قد أمضت خمس سنوات رأست فيها برنامج الشرق الأوسط في معهد القوات الملكية المتحدة للدراسات الدفاعية. وقبل ذلك كانت تعمل محاضرة في العلوم السياسية والشؤون الدولية بجامعة جورج واشنطن في واشنطن. وتركز في أبحاثها وكتاباتها بصفة عامة على السياسة الخارجية والقضايا الأمنية في الشرق الأوسط، خاصة في منطقة الخليج العربي ومنطقة الصراع العربي - الإسرائيلي، وعلى العلاقات بين القوى الغربية والمنطقة

أحدث إصداراتها كتاب بعنوان:

- *Iran-Iraq: Dual Containment and the Oil Market*

ديفيد لونج متخصص في شؤون الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب، ويعمل حالياً مستشاراً لمؤسسة الملك فهد في الرياض بالمملكة العربية السعودية، وهو ضابط سابق بسلاح الخدمة الخارجية الأمريكية. شغل العديد من المناصب في وزارة الخارجية الأمريكية، منها منصب نائب مدير مكتب مكافحة الإرهاب للسياسات الإقليمية، ورئيس وحدة بحوث الشرق الأدنى في مكتب الاستخبارات والبحوث. وعمل كأول مدير تنفيذي لمركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج تاون، وذلك خلال الفترة 1974 - 1975. وفي الفترة

1982 ـ 1983 كـان د. لونج زميلاً بمعهد بحوث الشرق الأوسط، وأستاذاً مشاركاً في العلوم السياسية بجامعة بنسلفانيا.

كما عمل د. لونج أستاذاً مشاركاً في العديد من الجامعات بواشنطن، منها جامعات جورج تاون، وجورج واشنطن، والجامعة الأمريكية، وكلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز. كما قدم العديد من المحاضرات في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها عن موضوعات متعلقة بالإسلام والشرق الأوسط، إضافة إلى موضوع الإرهاب.

ألّـف العديد من الكتب منها:

- *The Kingdom of Saudi Arabia*
- *The Government and Politics of the Middle East and North Africa*
- *The Anatomy of Terrorism*

فيبـي مـار زميلة بمعهد الدراسات الاستراتيجية الوطنية بجامعة الدفاع الوطني في واشنطن. وقبل انضمامها للمعهد عام 1985 كانت أستاذاً مشاركاً لتاريخ الشرق الأوسط في جامعة تنسي في نوكسفيل (1975ـ 1985)، وجامعة ولاية كاليفورنيا في ستانسلاوس (1970 ـ 1974). ومنذ انضمامها لمعهد الدراسات الاستراتيجية الوطنية، ركزت د. مار اهتماماتها على السياسات الداخلية في إيران والعراق، وآثار الحرب العراقية ـ الإيرانية على الاستراتيجية الأمريكية، وحرب الخليج الثانية وتأثيرها في المنطقة.

حصلت د. مار على الماجستير في دراسات الشرق الأوسط من كلية رادكليف للدراسات العليا، وعلى الدكتوراه في التاريخ ودراسات الشرق الأوسط من جامعة هارفارد.

لها مؤلفات عديدة منشورة منها:

- *Riding the Tiger: The Middle East Challenge after the Cold War*
- *The Modern History of Iraq*

جوزيف موينيهان عمل باحثاً بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وكان قد أجرى قبل ذلك بحوثاً بالاشتراك مع كلية فلتشر للدراسات القانونية والدبلوماسية بجامعة تافتس. وتتناول اهتماماته العملية الحالية قضايا حرب التحكم والقيادة، وحرب المعلومات وعمليات فرض السلام، وعلاقتها بمنطقتي الشرق الأوسط والخليج العربي.

حصل د. موينيهان على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة سانت لويس، وحضر الندوة التنفيذية لكبار مسؤولي الأمن القومي التي عقدتها كلية جون ف. كيندي للدراسات الحكومية بجامعة هارفارد في ربيع عام 1992.

جلين روبنسون حصل جلين روبنسون على الدكتوراه من قسم العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا في بيركلي عام 1992. ويعمل حالياً أستاذاً مساعداً بالكلية البحرية العليا في مونتري بكاليفورنيا، ومتخصص في سياسات الشرق الأوسط والسياسات المقارنة. عاش فترة طويلة في الشرق الأوسط، حيث درس في الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك في إربد في الأردن، والجامعة الأمريكية بالقاهرة. حصل على عدة جوائز شرفية، ومنَح أكاديمية من لجنة فولبرايت ومجلس بحوث العلوم الاجتماعية ومعهد الولايات المتحدة للسلام. له أعمال عديدة منشورة تتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي، ويتناول في آخر أعماله الانتفاضة الفلسطينية وتأثيرها في عملية بناء الدولة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو.

ريتشارد سكوفيلد مدير البحوث بمركز بحوث الحدود الدولية والجغرافيا السياسية بكلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، وزميل مشارك ببرنامج الشرق الأوسط في المعهد الملكي للشؤون الدولية. وهو عضو مشارك في مجلس الجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط.

وتتضمن مؤلفاته العناوين التالية :

- *The Evolution of Shatt Al-Arab Boundary Dispute*
- *Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes*
- *The Territorial Foundations of the Gulf States*

يعد سكوفيلد حالياً مشروعاً بحثياً للمعهد الملكي للشؤون الدولية، بعنوان : "النزاع الذي لم يحسم حول جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية"، وسوف يقوم بنشره في كتاب. وفي إطار بحوثه عن المشكلات الإقليمية زار كلاً من اليمن ودول الخليج العربية والأردن وإيران وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

مـــي يمانـــي حصلت على درجة البكالوريوس في علم الأنثربولوجيا، من كلية برين ماور في بنسلفانيا، ثم درست الماجستير في الأنثربولوجيا الاجتماعية في كلية سومرفيل بأكسفورد. وحصلت على الدكتوراه في موضوع "آداب وتقاليد العلاقات الرسمية في الحجاز". وهي أول امرأة سعودية تحصل على إجازة جامعية من جامعة أكسفورد. عملت د. يماني بالتدريس في جامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة جورج تاون، وتحاضر حالياً في مركز الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن.

من أعمالها المنشورة :

- *Birth and Behaviour in a Hospital in Saudi Arabia*
- *You Are What You Cook: Cuisine and Class in Mecca*
- *Saudi Arabia and Central Asia: The Islamic Connection*

وهي مساهمة ومشاركة نشطة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

الهوامش

مقدمة

1. For example, in his remarks at a luncheon at the University of South Florida on 31 October 1995, Ambassador Ekeus developed the thesis that UN inspection of Iraq's capabilities for building weapons of mass destruction provided an excellent indicator of its political–military intentions. Based on his experience, he said, one could conclude that Saddam had not given up any of his ambitions for political hegemony over the Gulf.

الفصل الأول

1. For critical views that portray Iran as the premier threat to regional stability see, for example, Patrick Clawson, 'Iran's Challenge to the West: How, When, and Why?', *Washington Institute Policy Papers*, no 33, 1993; Daniel Pipes and Patrick Clawson, 'Ambitious Iran, Troubled Neighbors', *Foreign Affairs*, vol 72, no 1, 1993; and Judith Miller, 'Is Islam a Threat? Yes', *Foreign Affairs*, vol 72, no 2, 1993.

2. For a more positive view of Iran, and of its regional political and strategic role, see the *U.S.–Iran Review* published by the now defunct Forum on American–Iranian Relations based in Washington, DC.

3. Indeed, the degree to which these polarized positions on Iran have been made concrete is illustrated by an event sponsored by the Council on Foreign Relations in New York entitled 'The Carrot or the Stick: A Debate on US Policy Toward Iran' in which Gary Sick (replacing James Bill) debated with Daniel Pipes, with the former advocating a softer US approach to Iran and the latter a much harsher one (4 December 1995).

4. This has become particularly evident in my dealings with specialists on Iran in Europe and Japan. In meetings with such analysts, significant interest in as well as bewilderment about American policy towards Iran has regularly been apparent. This is in marked contrast to the situation in Israel and Egypt where the view of the Islamic Republic is far more critical. Even in the Gulf, attitudes towards Iran are far more diverse than many realize, with different states having diverse views on and relations with Iran depending upon their individual circumstances.

5. For another view of relations among the Gulf states, see Mehdi Mozaffari, 'The "New" Balkanization of the Persian Gulf?', *Cambridge Review of International Affairs*, vol 8, no 2 and vol 9, no 1, 1994/95, pp 136–49.

6. For a particularly thoughtful analysis of recent writings on Iranian politics and society, see Farhad Kazemi, 'Models of Iranian Politics, the Road to the Islamic Revolution, and the Challenge to Civil Society', *World Politics*, vol 47, no 4, 1995, pp 555–74.

7. For an analysis of the socio-political composition of the anti-Pahlavi forces, as well as the patterns of mobilization supporting the upheaval, see Jerrold D. Green, *Revolution in Iran: The Politics of Countermobilization* (New York: Praeger, 1982).

8. See interview with Brigadier General Ja'fari, *Ettela'at*, 28 September 1995, p 8. Reprinted in Foreign Broadcast and Information Service (FBIS), 28 September 1995, p 8.

Eric Hooglund also discusses urban unrest motivated by widespread dissatisfaction with Iran's economic problems in 'The Pulse of Iran Today,' *Middle East Insight*, vol 11, no 5, 1995, p 42.

9. Certainly the best-known opposition is the Baghdad-based Iranian *émigré* group the Mujahedin-e Khalq. Somewhat ironically, this group appears to have been particularly effective in making its case on Capitol Hill in Washington where it has attracted widespread attention from numerous legislators and staffers. Indeed, in a somewhat embarrassing *contretemps*, a serious difference of views emerged between the United States Department of State, which strongly opposes US support for the Mujahedin, and members of Congress who hold the opposite view. If the Mujahedin could attract the same level of support from the Iranian people that they have from Capitol Hill, Iranian politics might look quite different.

10. See 'Tehran Sets Out Austerity Budget', *Financial Times*, 28 November 1995, p 6.

11. For discussion of some of these issues, including Congressman Newt Gingrich's call for financial support to the United States intelligence community to finance the overthrow of the government of Iran and Senator Alfonse D'Amato's sponsorship of a Bill to tighten trade sanctions against Iran and those doing business with the Islamic Republic, see R. Jeffrey Smith, 'U.S. Drive for Tighter Iran Sanctions Gains Speed', *International Herald Tribune*, 11–12 November 1995, p 2. See also Tim Weiner, 'U.S. Plan to Oust Iran's Leaders is an Open Secret Before It Begins', *New York Times*, 26 January 1996, p 1. Finally, it has been reported that the Islamic Republic has responded by allocating $8 million 'to counter U.S. plots against Iran'. See Reuters, 'Iran Allots Money to Counter "Plots"', *Washington Post*, 12 January 1996, p 18.

12. For a clear explication of the US expansion of sanctions against the Islamic Republic see Vahe Petrussian, 'Iran: U.S. Targets Foreign Companies', *MEED*, 5 January 1996, p 24.

13. For reference to the Caspian Research Centre, see FBIS-NES-95–194, 6 October 1995, p 74. A systematic review of FBIS reveals references to literally hundreds of Iranian-sponsored meetings, projects and agreements with its neighbors in every direction except the south-west (the Arab states of the Gulf region).

14. This statement appears in an article entitled 'U.S. Applicants Said Banned from Oil Conference' and was released by Tehran's Islamic Republic News Agency (IRNA) in English. The oil conference referred to was held in Tehran 11–14 November 1995. The statement was reprinted in FBIS-NES-95–200, 17 October 1995, p 86.

15. For discussion of how and why a European view of Iran can differ from that of the USA see Charles Lane, 'Changing Iran: Germany's New Ostpolitik', *Foreign Affairs*, vol 74, no 6, 1995, pp 77–89.

16. See Michael S. Lelyveld, 'Iran Extends Power in Region Via Trade Deals', *Journal of Commerce*, 14 September 1995, p 1.

17. For analysis of this issue by the pre-eminent analyst of Middle East military affairs, see Anthony Cordesman, *Iran and Iraq – The Threat from the Northern Gulf* (Boulder, CO: Westview Press, 1994).

18. This issue is discussed in a review of Cordesman's book, cited in note 17, by Terence Taylor, *Survival*, vol 37, no 4, winter 1995/96, p 177.

19. R. Jeffrey Smith, 'Projected Iranian Buildup Scaled Back Analysts Say: Weak Economy and Western Embargo are Cited', *Washington Post*, 18 November 1995, p 22.

20. For discussion of the problems plaguing Iran's attempt to deploy submarines, see Philip Finnegan and Robert Holzer, 'Iran Steps Up Mine, Missile Threat', *Defense News*, 27 November–3 December 1995, p 1. This article details Iran's attempt to develop an integrated missile and mine capability that will permit it to seal off the Straits of Hormuz.

The problems Iran has encountered with its Russian submarines include effectively operating systems designed for cold war deployment in warm water.

21. Smith: 'Projected Iranian Build-up', p 22.

22. Aaron Karp, 'The Demise of the Middle East Arms Race', *Washington Quarterly*, vol 18, no 4, 1995, pp 38–9. The analysis by Shahram Chubin cited by Karp is *Iran's National Security Policy: Capabilities, Intentions, and Impact* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1994), pp 29–38.

23. Thomas McNaugher, 'Iran's Military Posture: Whether "Hegemonic" or "Defensive," Iran's Force Buildup Complicates U.S. Defense Planning', *Middle East Insight*, vol 11 (special edition on Iran), no 5, 1995, pp 30–31.

24. For a detailed analysis of the role political violence and terrorism have played in Iranian domestic and foreign policies both in Pahlavi Iran as well as the Islamic Republic, see Jerrold D. Green, 'Terrorism and Politics in Iran', in Martha Crenshaw (ed), *Terrorism in Context* (University Park, PA: Pennsylvania State University Press, 1995), pp 553–94.

25. Karp: 'Demise of the Middle East Arms Race', p 39. The author provides a brief but balanced overview of the debate about Iran's nuclear weapons capability in his note 30. As the quote provided here indicates, Karp is not persuaded that Iran presents a significant nuclear threat.

26. Ahmed Hashim, *The Crisis of the Iranian State: Domestic, Foreign, and Security Policies in Post-Khomeini Iran*, Adelphi Paper no 296 (London: IISS, 1995).

27. For an unusual and innovative analysis of Iran's ties with China, see Jonathan Pollack, *Should the U.S. Worry About the Chinese–Iranian Security Relationship*, DRR-923–1–A (Santa Monica, CA: Rand Corporation, December 1994).

28. See 'China's Trade with Iran Vexes U.S. Efforts to Halt Arms Spread', *New York Times*, 12 November 1995, p A4.

29. This quote appears, in an emphatic form, in an interview on Iranian Television with Dr Reza Amrollahi, head of Iran's Atomic Energy Organization, who discusses his country's ties with Russia in the realm of developing nuclear technology. This interview was held in conjunction with the opening of the Bushehr Nuclear Power Plant which is due to go into operation some time during the next four years. Dr Amrollahi acknowledges that Iranian scientists are being trained by Russia and that Russian experts are stationed in Iran. He also sounds somewhat defensive when he notes that Iran's interest in nuclear expertise is for peaceful applications and prefaces his statement by noting that 'I have said this repeatedly before and I will say it once again'.

30. For a novel overview of Iraq's WMD programmes from an unusual perspective, see Robin Wright, 'Dr. Germ: One of the World's Most Dangerous Women', *Los Angeles Times*, 7 November 1995, p E6. Wright discusses the husband and wife team where Dr Rihab Rashid Taha heads Iraq's biological weapons program and her husband, General Amer Rashid, directs Iraq's Military Industrialization Corps that is generally assumed to be responsible for all Iraqi weapons acquisition including nuclear, chemical, and biological as well as ballistic missiles.

31. Hashim: *The Crisis of the Iranian State*, p 69.

32. McNaugher: 'Iran's Military Posture', p 32.

33. For an attempt to explore the impossibility of Gulf security without broad agreement among the region's three primary political actors see Jerrold D. Green, 'Gulf Security Without the Gulf States', *Harvard Journal of World Affairs*, vol 4, no 1, 1995, pp 78–89.

34. For a discussion of a possible US–Iranian conflict in Bosnia, see Robin Wright, 'U.S. Worries About Iranian Unit in Bosnia', *Los Angeles Times*, 5 December 1995, p 1.

35. Zalmay Khalilzad, 'The United States and the Persian Gulf: Preventing Regional Hegemony', *Survival*, vol 37, no 2, 1995, pp 95–120. Readers should also see the spirited

exchange of letters after the appearance of the article, with a particularly useful contribution from Shahram Chubin who applauds Khalilzad's analysis but is somewhat more restrained in his view of Iran's regional ambitions. See, Letters to the Editor, *Survival*, vol 37, no 3, 1995.

36. Milton Viorst, 'Changing Iran: The Limits of Revolution', *Foreign Affairs*, vol 74, no 6, 1995, pp 63–76.

الفصل الثاني

The views expressed in this chapter are those of the author and should not be construed as reflecting the policy of positions of the National Defense University, the Department of Defense or the US government.

1. Phebe Marr, 'Iraq's Future, Plus ça change ... or Something Better?' in Ibrahim Ibrahim (ed), *The Gulf Crisis: Background and Consequences* (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1992), p 14.

2. Abbas Alnasrawi, *The Economy of Iraq* (London: Greenwood Press, 1994), p 120. Dilip Hiro estimates 82,000. See Dilip Hiro, *Desert Shield to Desert Storm* (London: Routledge, 1992), p 396.

3. John G. Heidenrich, 'The Gulf War: How Many Died?', *Foreign Policy*, no 90, 1993, p 123.

4. Ibid, p 119. Again, Alnasrawi and others give a much higher figure, ranging from 5000 to 15,000. See Alnasrawi: *The Economy of Iraq*, p 120.

5. Alnasrawi estimates the toll in the rebellion at 20,000 to 100,000 – undoubtedly too high. Iran puts the figure for the fighting at Najaf and Karbala at 12,000 which is probably still an exaggeration. Estimates of Kurds who died during the exodus to the mountains are 15,000 to 30,000. The figures used in the text are on the low end of the spectrum.

6. FAO Mission to Iraq, 'Executive Summary and Recommendations', July–August 1995 (unpublished).

7. 'Iraq: Down But Not Out', *The Economist*, 8 April 1995, p 23.

8. Economist Intelligence Unit (EIU), *Iraq: Country Profile 1994–1995* (London: EIU, 1995), p 7. The FAO Mission Report cited in note 6 estimated a growth rate of 2.7 per cent.

9. Anthony Cordesman, 'Iran and Iraq and Strategic Developments in the Gulf: A Graphic Summary' (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, October 1995), p 57 (unpublished).

10. Marr: 'Iraq's Future', pp 146–8. By 1992, electrical capacity had been restored to 90 per cent, telephones had been restored and 104 of 132 bridges had been repaired. See EIU: *Iraq: 1994–1995*, p 13.

11. FAO Mission Report.

12. *Financial Times*, 23 October 1994, cited in Sarah Graham Brown, 'The Iraq Sanctions Dilemma', *Middle East Report*, vol 193, no 24, p 9.

13. EIU, *Iraq: 1994–1995*, p 13.

14. Private conversation with NGO mission in Iraq.

15. 'Medical Aid for Iraq' (MAI) *Report*, September 1994, cited in Graham Brown: 'The Iraq Sanctions Dilemma', p 10.

16. FAO Mission Report. The Report cites an eight-fold increase in infant mortality since 1989 but, again, these figures were obtained from the government of Iraq and could not be independently confirmed.

17. EIU, *Iraq* (London: EIU, 2nd Quarter 1995), p 18.

18. Petroleum Finance Company (PFC), *Country Report: Iraq* (Washington, DC: PFC, December 1994), p 29. Iraq earns oil income from the export of crude to Jordan (50–70,000 b/d), which is allowed for under the sanctions regime; product export to Jordan, Turkey and Iran (20,000–30,000 b/d); and crude transshipped through the Gulf (10,000 b/d). See Cambridge Energy Research Associates, *Report*, February 1995, p 2. Other sources have estimated that oil exports could be as high as 200,000 b/d.

19. EIU: *Iraq*, p 19.

20. EIU: *Iraq, 1994–1995*, p 13.

21. Figures on Iraq's debt vary widely. Those used here are based on EIU reports and Alnasrawi: *The Economy of Iraq*.

22. Michael Eisenstadt, 'Iraq's Military Capabilities: An Assessment' (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, Policy Watch, October 1994), p 1.

23. Cordesman: 'Iran and Iraq', p 23.

24. Eisenstadt: 'Iraq's Military Capabilities', p 1.

25. This may be worth as much as $1 billion a year, about half of Iraq's foreign exchange earnings. See Rend Rahim Franke, 'Iraq: Race to the Finish Line' (unpublished paper) (Washington, DC: Iraq Foundation, 1994), p 2.

26. The conclusion to the UN Secretary General's report to the UN on UNSCOM's activities in October 1995 following Hussein Kamal's defection asserted that Iraq had been 'concealing proscribed activities', 'misleading the Commission by withholding information', and 'providing incorrect information'. See United Nations, 'Report of the Secretary General on the Status of the Implementation of the Special Commission's Plan for Monitoring and Verification of Iraq's Compliance with Resolution 687', cited in United Nations, *The United Nations and the Iraq–Kuwait Conflict, 1990–1996* (New York: UN Department of Public Information, 1996), pp 789–90.

27. These included Izzat Ibrahim, Sa'dun Ghaidan, Taha Ramadhan, Na'im Haddad, Hasan Ali al-Amri, Sa'dun Shakir, Tariq Aziz and Adnan Khairallah, Saddam's cousin.

28. They included Taha Ramadhan, Tariq Aziz, Sa'dun Ghaidan, Adnan Khairallah, Sa'dun Hamadi, Sa'dun Shakir, Tahir Tawfiq and Tayih Abd al-Karim.

29. They included Taha Ramadhan, Tariq Aziz, Adnan Khairallah and Sa'dun Shakir, with Saddam Hussein as Prime Minister.

30. These ministers were Saddam Hussein (Prime Minister), Tariq Aziz, Taha Ramadhan, Ali Hassan al-Majid, Hussein Kamal, Mohammed al-Sahaf, Mohammed Hamza al-Zubaidi and Safaa Hadi Jamad (a technocrat).

31. Private communication.

32. The term 'anfal' comes from the Qur'an where it means 'spoils of war'. It was apparently used as an attempt to provide religious justification for this act. For a definitive account of this campaign, see Human Rights Watch/Middle East, *Iraq's Crime of Genocide: The Anfal Campaign Against the Kurds* (New Haven, CT: Yale University Press, 1995). See also Michael Gunter, 'A *de facto* Kurdish State in Northern Iraq', *Middle East Journal*, vol 50, no 2, 1996.

33. Phebe Marr, *The Modern History of Iraq* (Boulder, CO: Westview Press, 1985), p 227.

34. Cordesman: 'Iran and Iraq', p 41.

35. *Al-Sharq al-Awsat* (London), 15 May 1996, p 2.

36. Amatzia Baram, 'An Iraqi General Defects', *Middle East Quarterly*, vol 2, no 2 (June 1995) pp 25–32.

37. *Al-Sharq al-Awsat* (London), 15 May 1996, p 2.

الفصل الثالث

1. For a forthright if harsh critique of defense policy planning, see Lawrence J. Korb, 'Our Overstuffed Armed Forces', *Foreign Affairs*, vol 74, no 6, 1995, pp 22–34.

2. This was the conclusion reached during the 1992 edition of the 'Senior Official in National Security Symposium' held at the John F. Kennedy School of Government, Harvard University, 2 March to 29 April 1992. Albert Carnesale, then Dean of the Kennedy School, and Graham Allison, the Symposium co-chair, suggested in a 10 March session, which addressed US national security policy, that the structural post-Cold War security policy environment of the USA could reasonably be compared to 'a shifting of the planet's tectonic plates', a process that often occurs only once a century, and lasts for approximately seven to ten years.

3. A Venn diagram is, of course, too simplistic to represent the cacophony of national security policy voices now present in the debate. Within both parties there is substantial disagreement concerning the very definition of national security, the policy imperatives which spring from these different conceptions, and increasingly 'isolationist' positions are observable on both the political Left and Right, for different reasons. For more on the isolationist impulse in modern-day US foreign policy, see Paul Johnson, 'The Myth of American Isolationism', *Foreign Affairs*, vol 74, no 3, 1995. Johnson takes a fairly centrist position arguing that America's history is an international one, and that America's interests will continue to require international activism.

4. See Carl H. Builder and Theodore W. Karasik, *Organizing, Training, and Equipping the Air Force for Crises and Lesser Conflicts* (Santa Monica, CA: Rand Corporation, 1995), p ix. This study makes several important observations, one of which is that in the pre-Second World War period, the emphasis of the military services was on 'mobilization for war and operations short of war'. No near-term *readiness* of forces to execute immediately a pre-ordained and approved war strategy was maintained.

5. The Cold War did permit the USA to make friends with countries that would have otherwise been politically unacceptable. A particular example is Pol Pot, the national leader of Cambodia who committed attributable acts of genocide on his country's citizens. Readers may note that in the post-Cold War this practice has continued with a similar relationship initially evolving with Saddam Hussein of Iraq. I shall return to the issue of similarities between the Cold War and the current and future relationship between the USA and Iran.

6. Similar bipartisan coalitions also support the security of the state of Israel, the containment of Iran and Iraq and the isolation of Libya. US security policy towards Iran and Iraq will be discussed in greater detail below.

7. For further evidence of the lively debate concerning security policy in Asia, see *Foreign Affairs*, vol 74, no 4, 1995, which includes two views on East Asia, 'The Case for Deep Engagement', by Joseph S. Nye, Jr, and 'The Pentagon's Ossified Strategy', by Chalmers Johnson and E. B. Keehn. Despite the title of the latter piece, the debate is over policy, not strategy. During the Cold War, strategy was frequently debated while the overall policy of 'containment' enjoyed strong bipartisan support. Ironically, it is now policy that is so strongly debated.

8. For example, Representative Robert K. Dornan (R-CA) recently suggested that President Clinton lacks the moral standing to dispatch American military forces to Bosnia because he (Clinton) gave 'aid and comfort to our enemy' during the Vietnam War. As a student, Clinton opposed the war. See Robert Dornan, 'Missed Target', *Armed Forces Journal*, May 1995, p 4. Elected officials of the USA have only rarely accused their presidents of traitorous conduct, and some attribute the present rancor to a general deterioration of

American civil–military relations, caused in part by the anti-Vietnam activities of President Clinton. See Douglas V. Johnson II and Steven Metz, *American Civil–Military Relations: New Issues, Enduring Problems* (Carlisle, PA: US Army War College, Strategic Studies Institute, 1995).

9. Despite charges of insensitivity to local political institutions, the Clinton administration has sought to factor them in. For example, in November 1993, the George Marshall Center for Security Studies held a conference in Garmisch-Partenkirchen, Germany, on 'Democratization as a Component of the US National Security Strategy'. Participants attempted to find a methodology for furthering democratization, one of four areas of the then new Clinton administration's four-component national security policy. The prospect of tasking the US military regional commands of the United States armed forces with the mission of democratization within their respective areas of responsibility was specifically discussed. United States Central Command, the US regional command with responsibility for the Arabian peninsula, was present. Subsequent correspondence between the participants and the Clinton administration was at least in part influential in shaping the democratization component of national security strategy in a way which respected regionally-specific conceptions of the democratic process rather than attempting to export Western conceptions to the non-Western world.

10. From a prospectus for a strategic advisory service entitled, 'The United Arab Emirates: Geo-Strategic Prospects and Risks', undated. The author does not wish to be acknowledged.

11. Gawdat Bahgat is one of the least optimistic analysts with regard to the future stability of the region. Like most regional specialists, however, he fails to address Gulf stability in comparative terms and that, when compared to most of the Third World, the Gulf can claim a high degree of stability. See Gawdat Bahgat, 'Regional Peace and Stability in the Gulf', *Security Dialogue*, 26, no 3 (New York: Sage Publications, 1995), pp 317–30.

12. Stephen C. Pelletiere, during a guest lecture presentation at the Emirates Center for Strategic Studies and Research (ECSSR), Abu Dhabi, UAE, 30 October 1995, was particularly pessimistic about the potential for events in Algeria to reverberate throughout the Arab world, particularly the Mahgrib, but also ultimately the Gulf. An opposing and, in my view, more plausible view is expressed in 'A Radical Islamist Concept of Conflict', by Lew B. Ware in *Terrorism: National Security Policy and the Home Front* (Carlisle, PA: US Army War College, May 1995). Ware notes on page 32: 'Certainly it cannot be denied that radical Islam extends its appeal to the universal Muslim community and in that sense is a transnational phenomenon. But one must be careful to avoid the temptation to perceive in radical Islamism the spearhead of an Islamic civilization crusade with predetermined historical fault lines that pits the Muslim East against the Christian West.'

13. The Clinton administration's nominee for the position of Assistant Secretary of Defense for Democratization and Peacekeeping, Morton Halperin, was never confirmed by the United States Senate, and the plan to reorganize the Office of the Secretary of Defense to enable a democratization portfolio has since been abandoned.

14. On 1 November 1995, immediately following the economic summit in Amman, Jordan, Mr David Lay, the managing editor of *Oxford Analytica*, who attended the summit, presented a guest lecture entitled 'After Amman: The Economic Prospects for the Middle East' at the ECSSR, Abu Dhabi, UAE. The opinions expressed in this section reflect some of the impressions and conclusions Mr Lay shared with me and others at the time.

15. The 1995 summit of GCC leaders in Muscat, Oman produced the requisite condemnation of Saddam Hussein, and firmly stated that the weapons inspection, monitoring and destruction requirements of all relevant UN Security Council Resolutions must be met before any sanctions could be lifted. 'GCC Summit Strengthens Position on Iraq', *Gulf*

News, 7 December 1995, p 1. Since this summit, senior GCC governmental representatives have publicly questioned the utility of continued sanctions.

16. See 'Saudi Prince Seeks End to Iraq Sanctions', *International Herald Tribune*, 14 December 1995, p 2.

17. This view was expressed by Ambassador Rolf Ekeus, Executive Chairman, UN Special Commission, in a speech delivered at the Washington Institute for Near East Policy on 16 November 1995.

18. See Georgie Anne Geyer, 'Gulf War and a Gap of Unfinished Victory', *Washington Times*, 17 January 1996, p 11.

19. For example, of 23 US Air Force generals reassigned in 1995, two were sent to major assignments in the Middle East. Major General Carl Franklin was assigned as Commander of the Joint Task Force–Southwest Asia, Riyadh, Saudi Arabia, with responsibility for the supervision of Operation Southern Watch (OSW), an activity which restricts Iraqi military aircraft and Republican Guard ground units from positions south of the 32nd parallel. OSW has generated more than twice as many air sorties as occurred during Desert Storm in the five years since the war. Major General Charles Henderson was assigned as Commander of the Combined Task Force Provide Comfort, with headquarters at Incirlik AB in Turkey. Provide Comfort protects the Kurdish communities in northern Iraq. See *Air Force Times*, 2 October, 1995 (Springfield, VI: Air Force Times Publishing Co), p 23.

20. Certain GCC states have already begun to question the wisdom of continued sanctions against the Iraqi regime for precisely this reason. See Phebe Marr, 'U.S.–GCC Security Relations 1: Differing Threat Perceptions', *Strategic Forum*, no 39, August 1995 (Washington, DC: National Defense University). Even Marr's analysis, which acknowledges strong dissent from a tough containment policy towards Iraq by Gulf 'educated elites', asserts that support for strong sanctions and tough containment remains 'strong at top leadership levels'.

21. On 4 November 1995, former US Assistant Secretary of State for Near Eastern Affairs Richard Murphy spoke at the ECSSR on 'US Policy towards the Gulf Region'. He acknowledged the ideological component of the hostile relationship between Washington and Tehran but argued that Washington's chief complaints with Tehran were objective: (1) Iran is seeking a nuclear weapons capability; (2) it seeks to undermine moderate Arab governments as part of its policy in support of international terrorism; and (3) it is working to destroy the Arab–Israeli peace process. Even so gifted an apologist of US Middle East policy was not entirely convincing in making the case for objectivity, however.

22. Samuel P. Huntington's 'The Clash of Civilizations?' *Foreign Affairs*, vol 72, no 3, 1993, pp 23–51 was deemed a serious article and widely discussed; *Foreign Affairs* devoted an entire issue (vol 74, no 3, 1995) to 'The Islamic Cauldron' which was alarmist in nature, as was Bernard Lewis, 'Muslim Rage', in the June 1992 issue of *Atlantic Monthly*. On the other hand, Anthony Parsons, 'Prospects for Peace and Stability in the Middle East', *Conflict Studies*, 262 (London: Research Institute for the Study of Conflict and Terrorism, 1993) specifically uses the term 'domino effect' in an otherwise fair discussion of Islamic radicalism. John Esposito has been the most effective voice suggesting a more moderate view. See, for example, his work *The Islamic Threat: Myth or Reality?* (New York: Oxford University Press, 1992). Esposito as a non-Arab, non-Muslim is particularly effective and credible in explaining the diversity within Islam, and the reality that the great majority of Muslims not only reject Islamic radicalism, but they take active measures to ensure that order within their communities is the norm.

23. See Anthony Lake, 'Debate: Confronting Backlash States', *Foreign Affairs*, vol 73, no 2, 1994, p 54.

24. The United States has received international cooperation in seeking to limit arms technology transfers to Iran, particularly from Russia. It has received substantially less

cooperation in the enforcement of a non-weapons-related embargo. Germany, France and Japan all pursue policies of 'constructive engagement' with Iran, ironically similar to US trade policy towards China. The trade and arms embargo issues were the subject of a symposium at the Washington Institute for Near East Policy sponsored by the American Jewish Committee in September 1995 entitled 'Business as Usual? Western Policy Toward Iran'.

25. See Vahan Zanoyan, 'A Relevant Framework for Understanding the Global Crude Oil Market' in *Gulf Energy and the World: Challenges and Threats* (Abu Dhabi: ECSSR, 1996). See also Vahan Zanoyan's contribution 'After the Oil Boom', *Foreign Affairs*, vol 74, no 6, 1995, pp 2–7. The specific numbers and percentages cited here are drawn from the Economist Intelligence Unit (EIU), *Iran* (London: EIU, 2nd quarter, 1995).

26. One Gulf economic analyst concluded that GCC governments 'will have to continue economizing, spending less on services and subsidies than what the population has come to expect'. See Patrick Clawson, 'U.S.–GCC Security Relations II: Growing Domestic Economic and Political Problems', *Strategic Forum*, no 40, August 1995 (Washington, DC: National Defense University), p 2.

27. For example, Ford, Chrysler and General Motors in partnership with the US government are trying to develop a 'next generation vehicle' that will achieve fuel economy of 80 miles per gallon of gasoline, or its equivalent in other fuels. See 'Electric Car Passes Crucial Federal Collision Test', *Times FAX* (a service of the *New York Times*), 22 November 1995.

28. For an insightful discussion of this dilemma, see Robert E. Looney, *Manpower Policies and Development in the Persian Gulf Region* (Westport, CN: Praeger, 1994), p 201.

29. More recently the Commander-in-Chief of United States Central Command, General J. H. Binford Peay, articulated the military measures he thought necessary to defend the Arabian peninsula and the Gulf. Peay articulated 'five pillars': Power Projection, Combined Exercises, Readiness, Forward Presence, and Security Assistance ('Special Bulletin', C & O Resources, Washington, DC, 20 September 1995). Four of these five 'pillars' directly support the policies of 'forward presence' and 'crisis response'. The 'pillar' of Security Assistance supports the economic recovery component of US national security policy as well as the crisis response policy. See Richard F. Grimmett, *Conventional Arms Transfers to the Third World*, (Washington, DC: Congressional Research Sevice,. 1995).

30. The US Navy has designated Gulf naval assets as the 5th Fleet and expanded its regional headquarters in Bahrain. The US Air Force has assigned A-10 fighter aircraft in Kuwait, and has recently temporarily assigned fighter assets in Bahrain. The decision to pre-position military equipment for a third US Army Brigade is still pending, while the pre-positioned equipment for the first two brigades already in place is openly discussed. See Kenneth Katzman, *Persian Gulf Armed Forces*, Congressional Research Service Report 95-380F (Washington, DC: Library of Congress, March 1995).

31. The 'lesser included threat' assumption is in fact very questionable. See Builder and Karasik: *Organizing, Training, and Equipping the Air Force*, which provides compelling arguments that, 'qualitatively', much of the non-hostilities-tasking for the present-day United States Air Force is not included within the tasks the USAF must accomplish for successful prosecution of an MRC. The United States Special Operations Command, an organization created by the Nunn–Cohen Amendment to the Defense Authorization Act of 1989, exists largely because the military services have consistently refused to pay sufficient attention to lesser crises.

32. See Gary Sick, 'Iran: The Adolescent Revolution', *Journal of International Affairs*, vol 49, no 1, summer 1995, pp 145–66.

الفصل الرابع

1. *BP Annual Statistical Review* (London: British Petroleum, 1995).
2. EC Parliament Working Documents, no A 2-199/86, 12 January 1987, Annex II, p 18.
3. Julie Till, 'The GCC–EU Dialogue', *Gulf Report*, no 36, December 1993, p 12.
4. EC Communications Report, November 1995.
5. Eric Schmitt, 'French Pass US in Sales of Arms to 3rd World', *International Herald Tribune*, 9 August 1995.
6. COM(95) 541, Brussels, 22 November 1995, Part 2, p 2.
7. *Statement on the Defence Estimates 1995*, Cm 2800 (London: HMSO, May 1995); and IISS, *Military Balance* (London: IISS, 1995).
8. IISS, *Military Balance.*
9. Ibid.
10. 'Kuwait's Defence Agreement with France', KUNA, 18 August 1992, in *BBC Survey of World Broadcasts*, ME/1464, 20 August 1992, p A/4.
11. 'Gulf Security: The Role of the West', *International Security Review* (London: RUSI, 1993), p 263.
12. Bernard Gray, 'Fears Grow on $4 bn Aircraft Order', *Financial Times*, 13 November 1995.
13. 'UK and the Middle East', *MEED Special Report,* 30 June 1995, p 12.
14. 'France and the Middle East', *MEED Special Report,* 13 September 1995, p 13.
15. Ibid, p 14.
16. International Monetary Fund, *Direction of Trade Statistics Yearbook 1995* (New York: IMF, 1995).
17. Ibid.
18. 'Germany and the Middle East,' *MEED Special Report,* 20 October 1995, p 10.
19. IMF, *Direction of Trade Statistics.*
20. Ibid.
21. Ibid.
22. 'France and the Middle East', p 14.
23. Excerpts from a press briefing given by Herve de Charette, Amman, 19 September 1995, in *France: Statements*, Service de Presse et d'Information, SAC/95/215, 28 September 1995, p 7.
24. 'Italy and the Middle East', *MEED Special Report,* 7 July 1995, p 8.
25. COM(95) 541, Brussels, 22 November 1995.

الفصل الخامس

1. See, for example, Circular Telegram from Department of State to Certain Diplomatic Missions, 15 February 1955, *Foreign Relations of the US: 1955–57*, vol XII (Washington, DC: US Government Printing Office, 1991).
2. Ibid, p 130: US Department of State Position Paper, 14 July 1955.
3. See Valentin Rudenko's interview with Boris Kuzyk, 'Pravo byt' spetseksporterom – ne privilegiya' (A right not a privilege to special exports), *Krasnaya zvezda*, 29 July 1995.
4. See Robert V. Barylski, 'The Russian Federation and Eurasia's Islamic Crescent', *Europe-Asia Studies*, vol 46, no 3, 1994, pp 389–416.

5. *Foreign Relations*, p 185, National Intelligence Estimate: 30-4-55, 8 November 1955.

6. Ibid, p 374: Summary from US Secretary of Defense Wilson to President Eisenhower, 4 December 1956.

7. Yeltsin used the term 'triple alliance' when he called Soviet Minister of Defense Yevgeny Shaposhnikov to discuss his agreement with the leaders of Belarus and Ukraine on 8 December 1991. Shaposhnikov was disturbed by the ethno-political implications.

8. I discuss this more fully in Barylski, 'The Russian Federation and Eurasia's Islamic Crescent'; and 'Central Asia and the Post-Soviet Military System in the Formative Year: 1992', *Central Asia Monitor*, no 6, 1992, pp 18–29.

9. See Audrey L. Alstadt, *The Azerbaijani Turks: Power and Identity under Russian Rule* (Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1992), pp 90–99.

10. See Mamed Emin Rasulzade, 'Vospominaniya O I. V. Stalin' (Remembrances of J. V. Stalin'), *Vostochnyi ekspress*, no 1, 1993. Mamed Emin Rasulzade was the DRA's primary leader.

11. See Yu. I. Polyakov and A. I. Chugunov, *Konets basmachestva* (Moscow, 1976).

12. See Yevgeny Dolgoplatov, *The Army and the Revolutionary Transformation of Society* (Moscow: Progress Publishers, 1981), p 96.

13. See David B. Nissman, *The Soviet Union and Iranian Azerbaijan: The Uses of Nationalism for Political Penetration* (Boulder, CO: Westview Press, 1987).

14. Russian security assessments address Turkish and Iranian efforts to expand influence in the Caucasus and Central Asia. See the report by Yevgeny Primakov, Director of Russia's Foreign Intelligence Service, which appeared in *Rossiiskaya gazeta*, 22 September 1994, Foreign Broadcast Information Service FBIS-SOV-94-185, p 1.

15. Russians complained that Turkey had abandoned the friendly policy towards Russia that Kemal Ataturk had instituted as a fundamental element in Turkish foreign policy. See Col. Viktor Kostenyuk, 'Turtsiya i konflikt v Zakavkazye' (Turkey and the Caucasian conflict), *Krasnaya zvezda*, 27 April 1993.

16. Russia has sold Turkey weapons and expanded trade even while complaining about pan-Turkism. Grachev visited Turkey in May 1993 to finalize arms sales and to discuss confidence-building measures. He even toured some Turkish regions near the former borders. See Aleksandr Sychev, 'Turtsiya pokupayet oruzhie u Rossii, no ne razdelyaet eye vzglyadov na polozhenie v goryachikh tochkakh' (Turkey buys Russian weapons but does not share her views on the situation in the hot spots), *Izvestiya*, 14 May 1993.

17. See Tadeusz Swietochowski, 'Azerbaijan's Triangular Relationship: The Land Between Russia, Turkey and Iran', in Ali Babuazizi and Myron Weiner (eds), *The New Geopolitics of Central Asia and Its Borderlands* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1994).

18. See Yuri Melnikov and Vladimir Frolov, 'Iran and Russian–US Relations', *International Affairs*, no 5, 1995, pp 12–19. The journal is published by Russia's Ministry of Foreign Affairs.

19. Ibid, p 18.

20. See Igor Melnikov, 'Russia and the Middle East', *International Affairs*, no 1, 1993, pp 61–9.

21. See Vladimir Zhirinovsky, *Poslednii brosok na yug* (The Final Thrust to the South) (Moscow: Liberal Democratic Party Press, 1993), p 72.

22. Ibid, p 136.

23. See Robert V. Barylski, 'The Caucasus, Central Asia, and the Near-Abroad Syndrome', *Central Asia Monitor*, vol 2, nos 5 and 6, 1993, pp 21–8 and 31–7.

24. See Vitaly Strugovets, 'Klan na klan poshel stenoyu' (Clan against clan), *Krasnaya zvezda*, 6 February 1996.

25. See M. T. Abasov (ed), *Chernyi Yanvar'* (Black January) (Baku: Azerneshr, 1990).

26. Ibid, pp 94–6. See Sheikh Ali Pasha-Zade's comments to Mikhail Gorbachev of 21 January 1990.

27. Agababa Rzaev (a senior constitutional lawyer and scholar) and G. Guseinov, 'Sushchestvuet li ugroza islamskogo fundamentalizma?' (Does an Islamic threat exist?), *Vozrozhdenie*, nos 7–9, 1991, pp 7–9, 65ff. *Vozrozhdenie* was the successor to *Kommunist Azerbaijana*.

28. See Andrei Kozyrev, 'Mirotvorchestvo stoit ne malo. No otkaz ot nego-esche dorozhe' (Peacekeeping is not cheap but rejecting it will cost us more), *Krasnaya zvezda*, 1 September 1993.

29. See Primakov's report, note 14.

30. See, for example, Melnikov: 'Russia and the Middle East', pp 61–9.

31. Boris Yeltsin, 'Obrashchenie Prezidenta Rossii k grazhdanam strany', *Krasnaya zvezda*, 5 November 1992.

32. Boris Yeltsin, cited in Tatyana Malkina, 'Candidate: Boris Yeltsin's Starting with Good Intentions', *Sevodyna*, 16 February 1996. Translated in *Current Digest of the Soviet Press* vol 48, no 7, 1996, p 2.

33. See Ravil Mustafin's report on Viktor Posuvalyuk's press conference, 'Est' takaya kontseptsiya', *Krasnaya zvezda*, 5 November 1993.

34. See Hafeez Malik, 'Tatarstan's Treaty with Russia: Autonomy or Independence', *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol 18, no 2, 1994, pp 1–35.

35. See FBIS-SOV-94-196, p 50.

36. See, for example, Vadim Markushin's interview with Vladimir Zhurbenko, 'Rossiya dolzhna obezopasit' svoi flangi' (Russia must protect its flanks), *Krasnaya zvezda*, 7 December 1994.

37. Precisely 1928 military personnel. Ministry of Defence Information Service, 'Vypolnili voinskii dolg do kontsa', *Krasnaya zvezda*, 10 December 1995.

38. Russia was unwilling to meet Azerbaijan's demands regarding the Armenian military presence and occupation of some 25 per cent of its territory. The Armenian forces in Azerbaijan used Armenia as their rear base, and Armenia was Russia's ally.

39. Moscow also kept a third eye on Pakistan which was deeply interested in the civil war in Afghanistan. Moscow, Tehran and Delhi shared an interest in containing Pakistan.

40. See Vadim Markushin's analysis of Deputy Foreign Minister Viktor Posuvalyuk's press conference on the eve of Foreign Minister Kozyrev's trip to the Gulf, 'Blizhnyi Vostok: Rossiiskii MID menyaet stoiku' (Near East: Russian MFA changes position), *Krasnaya zvezda*, 3 August 1995.

41. See Deputy Foreign Minister Viktor Posuvalyuk's comments as reported by Mustafin: 'Est' takaya kontseptsiya'.

42. See 'O vizite Rossiiskoi voennoi delegatsii v Obyedinennye Arabskie Emiraty' (On the Russian military delegation's visit to the United Arab Emirates), *Krasnaya zvezda*, 6 January 1993.

43. See Vladimir Kosarev, 'Abu Dabi: shag na puti k rynku oruzhiya' (Abu Dhabi: a step towards the arms market), *Krasnaya zvezda*, 16 February 1991.

44. See Vladimir Kosarev, 'Vozvratitsya li Rossiya na mirovoi rynok oruzhiya ili nashi tanki tak i budut rzhavet' v Sibirskoi taige?' (Will Russia return to the world arms market or will our tanks continue to rust in the Siberian taiga?), *Krasnaya zvezda*, 2 March 1993.

45. Mikhail Pogorelyi, 'Rossiiskoe oruzhiye—na beregakh Persidskogo zaliva' (Russian arms on the shores of the Persian Gulf), *Krasnaya zvezda*, 7 April 1995.

46. Ibid.

47. See 'Vstrecha v ministerstve oborony' (Meeting at the Ministry of Defense), *Krasnaya zvezda*, 11 May 1995.
48. See 'Plans Advance for Caspian Crude Oil Pipeline', *Oil and Gas Journal*, 30 January 1995, pp 38–9.
49. See Valery Neverov and Aleksandr Igolkin, 'Neft v mirovoi politike' (Oil in world politics), *Krasnaya zvezda*, 22 September 1994.
50. See Michael Collins Dunn, 'Gulf Security: Past and Future' in Ibrahim Ibrahim (ed) *The Gulf Crisis: Background and Consequences* (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1992).
51. See Elmar Guseinov, 'Russian–Iraqi Trade Agreement: Prestige in Exchange for Billions', *Izvestiya*, 15 September 1994. Translated in *Current Digest of the Soviet Press*, vol 46, no 37, 1994, pp 27–8.
52. See Irina Grudinina, 'Moscow Rejects Charge of "Duplicitous Diplomacy" Towards Persian Gulf Countries', *Sevodnya*, 16 September 1995. Translated in *Current Digest of the Soviet Press*, vol 46, no 37, 1994, p 28.
53. See Vladimir Abarinov, 'The Gulf: Kozyrev and Husayn Exchange Promises', *Sevodnya*, 15 October 1995. Translated in *Current Digest of the Soviet Press*, vol 46, no 41, 1994, pp 11–12.
54. *Baghdad INA*, 10 November 1994 (in Arabic). FBIS-NES-94-21-8, 10 November 1994, p 22.
55. *Tehran Voice of the Islamic Republic of Iran*, 20 November 1994 (in English); FBIS-NES-94-224, p 68.
56. Vladimir Lenin, 'Speech Closing the Congress, 16 March 1921', in V. I. Lenin, *Collected Works*, vol 32, December 1920–August 1921 (Moscow: Progress Publishers, 1965), p 266.
57. See Robert V. Barylski, 'Russia, the West, and the Caspian Energy Hub', *Middle East Journal*, spring 1995, pp 217–32.
58. See Georgii Bovt, 'Situation in Gulf Area', *Kommersant Daily*, 11 October 1994. FBIS-SOV-94-197, pp 1–2.
59. See Boris Yeltsin's State of the Federation Message (23 February 1996), *Krasnaya zvezda*, 11 March 1996.
60. See Viktor Ivanov, 'Nationalization is Taken Seriously – The Minister Explains His Plans', *Kommersant Daily*, 14 February 1996. Translated in *Current Digest of the Soviet Press*, vol 48, no 7, p 10. See the entire issue for a set of articles on the subject of General Kulikov's proposals.

الفصل السادس

1. The contemporary puritan concept of *bid'a* can be traced back to the great Hanbali jurist, Ibn Taymiyya, whose writings and teachings form the core of the Wahhabi doctrine of Tawhid (strict monotheism). The concept is based on the saying attributed to the Prophet, 'any manner or way which someone invents within this religion such that manner or way is not a part of this religion is to be rejected.' The textual authentication is surah 5:3 of the Quran, 'Today I have perfected your religion for you … and I have chosen Islam as your religion.' The central idea is that it is reprehensible to suggest that there are ways to obtain God's pleasure that were not available to the Prophet. See Iftikhar Zaman, 'Bid'ah,' in John L. Esposito, ed, *The Encyclopedia of the Modern Islamic World*, vol 1 (New York and Oxford: Oxford University Press, 1995), pp 215–16.

2. Most Muslim scholars consider the pius ancestors to be the first three generations of Muslims – the Companions of the Prophet Mohammad, ending with Anas Ibn Malik (d. 710 or 712 AD); their disciples, (al-Tabi'un); and their disciples (Tabi'i al-Tabi'un) ending with Ahmad ibn Hanbal (d. 855 AD), founder of the Hanbali school of Sunni Islamic jurisprudence, the school generally associated with the Wahhabi puritan reform movement. Later Islamic scholars who are also considered Salafis include Taqi al-din Ahmad Ibn Taymiyyah (d. 1328 AD), whose teachings influenced the Wahhabi reform movement, and Muhammad ibn Abd al-Wahhab (d. 1792), the movement's founder. The Arabian Salafis associate themselves with these Salafis, the latter two in particular, and not with the more contemporary Salafiyya reform movement of Jamal al-Din al-Afghani and Muhammad Abduh in the nineteenth and early twentieth centuries.

3. John L. Esposito, 'Political Islam and Gulf Security.' Unpublished paper prepared for the Second Annual Conference of Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, UAE, 5–8 January 1996, p 1.

4. See David E. Long, 'The Impact of the Iranian Revolution on the Arabian Peninsula and the Gulf States,' in John L. Esposito, ed, *The Iranian Revolution: Its Global Impact* (Miami: Florida International University Press, 1990), pp 100–116.

5. 'Chronology,' *The Middle East Journal* 50, no 2 (Spring 1996), p 263.

6. Robin Wright, 'Experts Ask: Did Saudi Crackdown Light Fuse of Bomb?' *Los Angeles Times*, 15 November 1995.

7. *Washington Post*, January 26, 1996, p A1.

8. *Washington Post*, November 1, 1996, p A1.

9. See R. K. Ramazani, 'Iran's Export of the Revolution: Politics, Ends and Means,' in *The Iranian Revolution*, pp 54–6.

10. See Chapter 12, 'Population Growth, the Labor Market and Gulf Security' by Michael E. Bonine.

11. The following discussion is based in part on ideas developed in David E. Long, 'The U.S. Military Presence in the Gulf: Part of the Problem or Part of the Solution? A View from the Arabian Peninsula,' (unpublished paper delivered at a conference on Islamic Activism and US Interests in the Arabian Peninsula), sponsored by the Institute of National Strategic Studies, Washington, DC, 17 January 1996.

12. For an interesting analysis study of the role of the Saudi religious establishment in the politics of this period, see Joseph Kechichian, 'The Role of the Ulama in the Politics of an Islamic State,' *International Journal of Middle East Studies* 18 (February 1986), pp 53–71.

13. As quoted in Esposito, 'Political Islam and Gulf Security,' p 15. See Judith Caesar, 'Rumblings Under the Throne: Saudi Arabian Politics' *The Nation* 251, no 21, p 762. Hawali had been highly critical of the Western military presence during the Gulf War in the widely circulated 'the Hawali Tapes.'

14. Munira A. Fakhro, 'The Uprising in Bahrain: Future Prospects for the Gulf' (unpublished paper delivered at the Gulf 2000 International Conference held in Bellagio, Italy, July 25–7, 1995), p 8, cited in Esposito, 'Political Islam and Gulf Security,' p 23.

15. Ibid., p 9.

16. Ibid.

17. Ibid.

18. *Herald* (September 1990), p 30, quoted in Esposito, 'Political Islam and Gulf Security,' p 13.

الفصل السابع

Maps 1 a and b, 2 and 3 were originally published in Richard Schofield (ed), *Territorial Foundations of the Gulf States* (London: UCL Press, 1994), pp 22–3, 46 and 58.

1. Since the oil reserves of the region will last by any reckoning well into the next century, this paper will take such an interest as given.
2. A. K. S. Lambton, *State and Government in Medieval Islam: An Introduction to the Study of Islamic Political Theory: the Jurists* (Oxford: Oxford University Press, 1981), p 13.
3. George Joffe, 'Concepts of Sovereignty in the Gulf Region', in Richard Schofield (ed), *Territorial Foundations of the Gulf States* (London: UCL Press, 1994), p 79.
4. John B. Kelly, *Eastern Arabian Frontiers* (London: Faber and Faber, 1964), p 17.
5. Donal Cruise O'Brien, 'The Message from Tripoli', *Guardian*, 6 August 1982.
6. Alasdair Drysdale and Gerald H. Blake, *The Middle East and North Africa: A Political Geography* (New York: Oxford University Press, 1985), p 149.
7. Richard Schofield, 'Mending Gulf Fences', *Middle East Insight* vol 12, no 2, 1996, p 36.
8. Ali Mohamed al-Damkhi, *Invasion: Saddam Hussein's Reign of Terror in Kuwait* (London: Kuwait Research and Advertising Co Ltd, 1992), p 3.
9. When discussing the thorny problem of a boundary delimitation between Kuwait and his Najdi kingdom in the period before Sir Percy Cox imposed his line late during 1922 at Uqair, Ibn Saud had reportedly commented more than once that the boundaries of Kuwait stop at Riyadh and the boundaries of Najd stop at the walls of Kuwait city.
10. Richard Schofield, 'Borders and Territoriality in the Gulf and the Arabian Peninsula During the Twentieth Century', in Richard Schofield (ed), *Territorial Foundations of the Gulf States* (London and New York: UCL Press and St Martin's Press, 1994), p 52–3.
11. Ibid, p 41.
12. Richard Schofield, *Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes*, 2nd edn (London: Royal Institute of International Affairs, 1993).
13. The Baghdad media have often commented that Kuwait is the cork in the bottle that is Iraq. In the not too distant past, a prominent Kuwaiti minister also rather neatly likened Iraq to 'a big garage with a very small door'.
14. Richard Schofield, 'Britain and the Borders of Kuwait, 1902–1913', in B. J. Slot (ed), *Kuwait: the Development of Historic Identity* (forthcoming).
15. Schofield, *Kuwait and Iraq*, p 11.
16. Maps 1a and 1b show the evolution of territorial limits and claims in southern and south-eastern Arabia, 1903–55. Map 2 shows the evolution of delimited state territory in northern Arabia, 1913 to the present. Map 3 shows the current (1997) territorial framework in southern Arabia.
17. For a detailed historical background to this and the other examples given in this section of the chapter, see Schofield: 'Borders and Territoriality', pp 1–77.
18. See Schofield: *Kuwait and Iraq*, for a development of such arguments.
19. Schofield: 'Mending Gulf Fences', p 37.
20. US State Department, Bureau of Intelligence and Research, *Geographic Notes*, vol 13, March 1991, pp 2–4.
21. *Arab Times*, 10 April 1993.
22. It had earlier been registered by Saudi Arabia with the Secretariat of the Arab League in Cairo.

23. Having said this, the effect of the incident, ironically, was to persuade Saudi Arabia to release the text of the 1965 Saudi–Qatari boundary treaty to the public. Its precise content had previously only been guessed at. So, in the space of 18 months, the texts of Saudi Arabia's border treaties with Iraq (1975 and 1981), Oman (1990) and Qatar (1965) had been released to the public and registered at what the legal community believes to be the appropriate international institutions. Already, such developments were beginning to cast aspersions on the criticisms most typically made of Arabian boundaries and, more specifically, the agreements which have introduced them: that is, that they had not been concluded in a manner which was designed to render them final and permanent.

24. Following the 30 September 1992 Khafus border post incident, a copy of the 1965 treaty (or sections thereof) was published in early October (1992) in the *Saudi Gazette*.

25. See, for example, Zakki M. A. Farsi, *National Guide and Atlas of the Kingdom of Saudi Arabia* (Riyadh, 1989).

26. A tripartite statement issued by the Foreign Ministers of Qatar, Saudi Arabia and Egypt on 20 December 1992 announced the signature of an agreement (which has remained unpublished) to form a joint Qatari–Saudi committee which would 'draw the final borders [between the states] within a year'. The most important provisions of the tripartite statement were as follows: '(a) in implementation of the border agreement concluded between the Kingdom of Saudi Arabia and the State of Qatar on ... 4 December 1965, it was agreed to append a map showing the final border line to which both states shall be committed; (b) the formation of a joint Saudi–Qatari committee in accordance with article five of the agreement to be entrusted with the task of implementing the 1965 agreement with all of its provisions and articles and the contents of this joint statement.' The Qatari–Saudi joint committee was then required to demarcate the land border in accordance with the appended map. (*BBC SWB*, 29 December 1992.)

27. Foreign Broadcast and Information Service (hereafter: FBIS), FBIS-NES-95-123, 27 June 1995, p 25.

28. Richard Schofield, 'Border Disputes in the Gulf: Past, Present and Future' in Larry Potter and Gary Sick (eds), *The Gulf in the Next Millennium* (Boulder, CO: Westview Press, forthcoming).

29. See Rouhollah K. Ramazani and Joseph A. Kechichian, *The Gulf Co-operation Council: Record and Analysis* (Charlottesville: University of Virginia Press, 1988), p 126; Fred Lawson, *Bahrain: The Modernization of Autocracy* (Boulder, CO: Westview Press, 1989), pp 133–4.

30. This was, of course, also the identical response of the GCC, Arab League, United Nations and NATO to the Iraqi invasion of Kuwait on 2 August 1990.

31. See Richard Schofield, 'Disputed Territory, the Gulf Cooperation Council and Iran', *Iranian Journal of International Affairs*, vol 5, nos 3–4, autumn 1993–winter 1994, p 618.

32. Schofield: *Kuwait and Iraq*, pp 127–32.

33. John Duke Anthony, 'The Gulf Co-operation Council in the Postwar Period: Progress and Potential in Deterrence and Defense', paper presented at the annual conference of the Middle East Studies Association of North America, Washington, DC, 23–26 November 1991, p 14.

34. Yet there was no mention of the Hawar dispute in the GCC Supreme Council's final communiqué of 25 December 1990, *BBC SWB*, ME/0957/A/9, 29 December 1990.

35. Translated text of the declaration reproduced as an appendix in Bruce Maddy-Weitzman, 'Inter-Arab relations', in A. Ayalon (ed), *Middle East Contemporary Survey 1992* (Boulder, CO: Westview Press, 1994), pp 184–5.

36. Ibid.

37. See translated text of final communiqué in FBIS-NES-94-246, 22 December 1994, pp 10–13.

38. 'Minister views peace process, Qatar dispute' in FBIS-NES-95-030, 14 February 1995.

39. See David Pike, 'Cross-border Hydrocarbon Reserves', in Richard Schofield (ed), *Territorial Foundations of the Gulf States* (London and New York: UCL Press and St Martin's Press, 1994), pp 187–99.

40. See translated text of the final communiqué in FBIS-NES-94-246, 22 December 1994, pp 10–13.

41. FBIS-NES-95-111, 9 June 1995, p 35.

42. FBIS-NES-95-133, 12 July 1995, p 28.

43. For a full, translated text of the 1974 treaty and the annexed exchange of letters see *Middle East Economic Survey*, vol 38, no 38, 19 June 1995, pp D1–D3.

44. *BBC SWB*, ME/2150 MED/1, 11 November 1994.

45. 'In this regard, the Council considered the Republic of Iraq's recognition of the State of Kuwait's sovereignty and territorial integrity and international boundaries with the Republic of Iraq as stipulated by Resolutions 687 and 833 and viewed it as an important step towards Iraq's implementation of all relevant Security Council resolutions': extract from final communiqué of the Supreme Council of the GCC at the fifteenth annual summit in Manama, 21 December 1995. (FBIS-NES-94-246, 22 December 1994, p 10.)

46. See Richard Schofield, 'The Last Missing Fence in the Desert: The Saudi–Yemeni Boundary', *Geopolitics and International Boundaries*, vol 1, no 3, 1996.

47. Ibid. At least this was the first occasion upon which a San'a government had forwarded a territorial claim that could be depicted cartographically.

48. In so doing, it was trying to approximate the territorial extent of the Greater Yemen (Bilad al-Yemen) of seventeenth-century tradition.

49. Yemen formally applied for full membership of the GCC at the Doha summit in December 1996. Though the application has been temporarily shelved – with only Qatar expressing any enthusiasm for the proposal – its very occurrence led to speculation in the Gulf media that Yemeni membership of the GCC would be linked to its compliance with Saudi desiderata on the border question.

50. The December 1990 agreement actually stated that 'the two states' should refer the dispute to the ICJ should no progress result from continuing bilateral efforts to reach an out-of-court settlement. This would later become one of Bahrain's chief objections to Qatar unilaterally referring the dispute to the courts during the summer of 1991. Whether or not the 1990 agreement had committed Bahrain and Qatar to refer the case jointly to the courts would not be resolved by the ICJ until 1 July 1994. Then, by a majority vote, the ICJ dismissed Bahrain's argument, ruling that Qatar had been within its rights to refer the dispute unilaterally, even if its application had been 'incomplete'.

51. Unofficial communiqué no 91/21 issued by the International Court of Justice, 8 July 1991. Only on 15 February 1995, as the ICJ made its most recent ruling, the then Qatari Crown Prince (now Emir) Sheikh Hamad thanked King Fahd for his mediation efforts, 'which had led to the signing of the [December] 1990 accord'. (FBIS-NES-95-033, 17 February 1995.)

52. When Britain departed the Gulf politically in 1971, Saudi Arabia accepted responsibility for mediation of the Hawar dispute. Saudi mediation efforts have been channelled through the good offices of the GCC since its inception early in 1981, though successes in the decade thereafter were in controlling the dispute rather than in making any great strides towards solving it. During March 1982, for example, a meeting of the GCC Council of Ministers reviewed the Hawar dispute pursuant to conspicuous muscle-flexing in Doha and Manama. At this Bahrain and Qatar agreed to 'freeze the situation and not to cause an escalation of the dispute'. (Ramazani and Kechichian: *The Gulf Cooperation Council*, p 126.)

53. Zubara has retained an enduring symbolic significance for the ruling family in

Bahrain. This is because of its position as the ancestral home of the al Khalifah dynasty; its first ruler was buried here. From the 1870s onwards, Bahrain has claimed rather ill-defined rights to the locality, ranging from full sovereignty, to jurisdiction over Bahraini nationals in Qatar, to private law rights. The very terminology employed by the ICJ to describe Bahrain's concern with Zubara – 'historic interest' – suggests that there is no possibility whatsoever of any sovereign claim by the island state to the locality being entertained by the courts.

54. 'Qatar hopes that the efforts of King Fahd of Saudi Arabia will continue and is ready to withdraw its request to the International Court of Justice if an acceptable settlement is reached': translated comments of Crown Prince Sheikh Hamad bin Khalifah al Thani in FBIS-NES-95-033, 17 February 1995.

55. For a brief summary of the history of the dispute, see Schofield: 'Borders and Territoriality', pp 34–41. For a treatment sympathetic to Iran, see Pirouz Mojtahed-Zadeh, *The Islands of Tunb and Abu Musa: An Iranian Argument in Search of Peace and Co-operation in the Persian Gulf*, Occasional Paper 15 (London: Centre of Near and Middle Eastern Studies, SOAS, 1985). Also see Richard Schofield, *Unfinished Business: Iran, the UAE, Abu Musa and the Tunbs* (London: Royal Institute of International Affairs, forthcoming).

56. For text of MOU see Arab Research Centre, *Round Table Discussion on the Dispute Over the Gulf Islands* (London: Arab Research Centre, 1993), p 14.

57. Sharjah refused, even though the request was unexceptional in the realm of contemporary Gulf affairs, on the basis that this might turn out to be the thin end of the wedge; requests for security passes might soon be followed by requests for visas, and so on.

58. *Iran Focus*, November 1992, p 2.

59. Nowhere was this illustrated better than in the witty remark from Abbas Maleki, Minister of State at the Iranian Foreign Ministry: 'The volume of press coverage on Abu Musa is bigger than the island itself' (*Iran Focus*, November 1992, p 2).

60. *BBC SWB*, ME/1573/A/7, 29 December 1992.

61. Ibid.

62. *Middle East Economic Survey*, 11 January 1993, p C3.

63. Text reproduced in the *Gulf 2000* electronic library.

64. See comments of General Binford Peay, Commander of US Forces in the Middle East, before the Senate Armed Forces Committee in Washington, DC, as reported by Reuters (15 February 1995).

65. Anthony Cordesman, 'Defence: Spending Priorities', paper presented to 'Timewatch GCC: Economic Restructuring and Business Prospects', a conference organized by the Royal Institute of International Affairs, Queen Elizabeth II Conference Centre, London, 15 November 1995.

66. FBIS-NES-95-131, 10 July 1995, p 4.

67. For a more considered analysis, see Richard Schofield, *Unfinished Business: Iran, the UAE, Abu Musa and the Tunbs* (London: Royal Institute of International Affairs, forthcoming).

68. Schofield: 'Mending Gulf Fences', p 41.

الفصل الثامن

1. Shimon Peres, *The New Middle East* (New York: Henry Holt, 1993).

2. Elsewhere I have distinguished between social or cultural Islamists on the one hand, and political Islamists on the other. The former are prevalent in the Muslim Brethren

organization and are primarily concerned with social and cultural issues, such as segregating the sexes, banning alcohol sales, and generally implementing Islamic law, or shari'a. Political Islamists emphasize a larger Third World discourse of imperialism and social justice, but give it an Islamic hue. Political Islamists are usually independents or belong to Muslim Brethren splinter groups. See Glenn E. Robinson, *Defensive Democratization in Jordan* (forthcoming).

3. A good statement of the nationalist vision, little heard in the West, can be found in Jamil Hilal, *Istratijiyat isra'il al-iqtisadiya l'il-sharq al-awsat* (Israel's economic strategy in the Middle East) (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1995).

4. Michael Barnett, 'Regional Security After the Gulf War', paper presented at the conference on 'The Middle East: After the Guns Fell Silent', University of Utah, May 1995, p 22.

5. For the best statement of this theory, see Bruce Russett, *Grasping the Democratic Peace* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993).

6. Interestingly, the democratic peace thesis is said to have played a decisive role in causing Israel – particularly Shimon Peres – to agree to a large Palestinian elected council. Instead of the actually constituted 88-seat body, Israel originally wanted a legislative council only a fraction of that size. In theory, a more democratic Palestine will naturally have less hostile relations with a democratic Israel, while an authoritarian Palestine would be more war-like.

7. The politics of the Palestinian Authority are analysed in Glenn E. Robinson, *Building a Palestinian State: The Incomplete Revolution* (Bloomington: Indiana University Press, 1997).

8. Ilan Peleg, 'The Peace Process and Israel's Political Culture: A *Kulturkampf* in the Making', paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Chicago, 31 August 1995.

9. The figures in the following two paragraphs come from John Page, Chief Economist for the Middle East and North Africa Region at the World Bank, and are found in his work *Economic Prospects and the Role of Regional Development Finance Institutions, Regional Economic Development in the Middle East: Opportunities and Risks* (Washington, DC: Center for Policy Analysis on Palestine, December 1995).

10. For further analysis on this and related issues, see David Waldner, 'The Politics of Peace and Prosperity: Economic Interdependence and National Security in the Middle East' in Bahman Baktiari (ed), *Essays in Honor of R. K. Ramazani* (forthcoming).

11. Larry Diamond, Juan J. Linz and Seymour Martin Lipset (eds), *Democracy in Developing Countries*, 4 vols (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1987–94).

12. Peter Smith, 'Crisis and Democracy in Latin America', *World Politics*, vol 43, July 1991, pp 608–34.

13. Steven Heydemann, 'Taxation without Representation: Authoritarianism and Economic Liberalization in Syria', in Ellis Goldberg, Resat Kasaba and Joel Migdal (eds), *Rules and Rights in the Middle East: Democracy, Law, and Society* (Seattle: University of Washington Press, 1993).

14. Immanuel Wallerstein, *The Modern World-System*, 3 vols (San Diego, CA: Academic Press, 1974–80).

15. For a further discussion on compradors, see Fernando Henrique Cardoso and Enzo Faletto, *Dependency and Development in Latin America* (Berkeley, CA: University of California Press, 1979).

الفصل التاسع

1. This calculation employs data obtained from the OPEC statistical bulletins for 1983, 1984 and 1986.

2. Proven reserve statistics are those provided by British Petroleum. Production figures are available in the *Asian Energy Yearbook* (London: Petroleum Economist Ltd, 1995).

3. Robert Mabro first articulated the OPEC control mechanism options. Consider also elaborations and qualifications in David J. Teece, 'OPEC Behavior: An Alternative View', in James M. Griffin and David J. Teece (eds), *OPEC Behavior and World Oil Prices* (London: George Allen, 1982), pp 64–93. But to explain what happened in 1985–86, one must resort to the dynamics of the administered price model in order to see how Saudi Arabia was able to punish price cheaters and drive marginal producers out of the market. See Charles F. Doran, *Myth, Oil, and Politics: Introduction to the Political Economy of Petroleum* (New York: Free Press, 1977), pp 138–41, for an early explication of how Saudi Arabia could exercise this leadership. Saudi Arabia, however, does not exercise judgement independent of opinion inside OPEC, or external to it as far away as Washington, DC, as ultimately became clear.

4. See Siamack Shojai (ed), *The New Global Oil Market: Understanding Energy Issues in the World Economy* (Westport, CT: Praeger, 1995); Geoffrey Heal and Graciela Chichilnisky, *Oil and the International Economy* (New York: Oxford University Press, 1991); and J. E. Hartshorn, *Oil Trade: Politics and Prospects* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).

5. Edward N. Krapels, 'The Fundamentals of the World Oil Market of the 1980s', in Wilfred L. Kohl (ed), *After the Oil Collapse: OPEC, the United States, and the World Oil Market* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1991), pp 43–66.

6. Amory B. Lovins and L. Hunter Lovins, 'Drill Rigs and Battleships are the Answer! (But What was the Question?): Oil Efficiency, Economic Rationality, and Security', in Robert G. Reed III and Fereidun Fesharaki (eds), *The Oil Market in the 1990s: Challenges for the New Era* (Boulder, CO: Westview Press, 1989), pp 83–138.

7. John L. Kennedy, 'The Shape of World Oil Markets in the 1990s', in Shankar Sharma and Joseph L. H. Tan (eds), *Global Oil Trends: The Asia-Pacific Market in the 1990s* (Singapore: ASEAN Economic Research Unit, Institute of Southeast Asian Studies, 1991), pp 38–55.

8. See Fereidun Fesharaki and David T. Isaak, *OPEC, the Gulf, and the World Petroleum Market: A Study in Government Policy and Downstream Operations* (Boulder, CO: Westview Press, 1983). For one of the most informing discussions of the oil industry in the advanced industrial economy, consider Paul H. Frankel, 'The Changing Structure of the Oil Industry', in Reed and Fesharaki (eds), *The Oil Market in the 1990s.*

9. For these problems of indigenous development even in the largest and most sophisticated economies like that of the USA, see G. John Ikenberry, 'The Limits of State Building', in his *Reasons of State: Oil Politics and the Capacities of American Government* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988), pp 104–37.

10. Alan Gelb and associates, *Oil Windfalls: Blessing or Curse?* (New York: World Bank/ Oxford University Press, 1988).

11. An excellent overview is Robert Z. Lawrence, 'Emerging Regional Arrangements: Building Blocks or Stumbling Blocks?', in Richard O'Brien (ed), *Finance and the International Economy 5: The AMEX Bank Review Prize Essays* (Oxford: Oxford University Press, 1991), pp 22–35.

12. Rodney Wilson, 'The Economic Relations of the Middle East: Toward Europe or Within the Region?', *Middle East Journal*, vol 48, no 2, 1994, pp 268–87; Mary Ann Tetreault and Haya al-Mughni, 'Modernization and its Discontents: State and Gender in Kuwait', *Middle East Journal*, vol 49, no 3, 1995, pp 403–17.

13. Joseph Wright Twinam, *The Gulf, Cooperation and the Council: An American Perspective* (Washington, DC: Middle East Policy Council, 1992), pp 173–89.

14. Rouhollah K. Ramazani and Joseph A. Kechichian, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis* (with a Foreword by Sultan Bin Mohamed Al-Qasimi) (Charlottesville: University of Virginia Press, 1988).

15. 'Complex Legal and Bureaucratic Restraints on the Private Sector are Probably the Most Intractable Obstacles to the Development of Efficient Middle East Markets', *Middle East Economic Digest*, 6 January 1995, pp 2–3.

16. 'GCC Banks on the Offset Factor', *Middle East Economic Digest*, 7 April 1995, pp 4–5.

17. Rouhollah K. Ramazani, 'Iran's Foreign Policy: Both North and South', *Middle East Journal*, vol 46, no 3, 1992, pp 393–412; Phebe Marr, 'The United States, Europe, and the Middle East: An Uneasy Triangle', *Middle East Journal*, 48, no 2, 1994, pp 211–25; David E. Long, 'Saudi Arabia in the 1990s: Plus ça change ... ', in Charles F. Doran and Stephen W. Buck (eds), *Gulf, Energy, and Global Security* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1991), pp 85–106.

18. Andrew W. Parasiliti, 'Origins of the Gulf War and the Iraq Cycle of Power and Role', unpublished PhD Dissertation. Johns Hopkins, SAIS, 1996.

19. Philip Robins, 'Can Gulf Monarchies Survive the Oil Bust?', *Middle East Quarterly*, vol 1, no 4, 1994, pp 13–22.

20. Vahan Zanoyan, 'After the Oil Boom', *Foreign Affairs*, vol 74, no 6, 1995, p 2.

21. 'Tremors', *The Economist*, 18 November 1995, p 46.

22. 'A Payments Surplus for Saudi Arabia?', *Middle East Economic Digest*, 25 June 1995, p 4.

23. *International Investor*, New York, September 1994.

24. 'Iran Puts Its Finances in Order', *Middle East Economic Digest*, 19 August 1994, pp 2–3.

الفصل العاشر

1. See for example, John Duke Anthony, *Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum* (Washington, DC: Middle East Institute, 1975), p 220.

2. See Hazem Beblawi and Giacomo Luciani (eds), *The Rentier State* (London: Croom Helm, 1987).

3. On generations, see Dale F. Eickelman, 'Oman's Next Generation: Challenges and Prospects', in H. Richard Sindelar and J. E. Peterson (eds), *Crosscurrents in the Gulf* (London: Routledge, 1988); on the new middle class, see Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963).

4. See, for example, Neil Hicks and Ghanim al-Najjar, 'The Utility of Tradition: Civil Society in Kuwait', in Augustus Richard Norton (ed), *Civil Society in the Middle East*, vol 1, (Leiden: E. J. Brill, 1995); and my 'Civil Society in the Arab Gulf States', in ibid, vol 2, (1996) both abstracted in Jillian Schwedler (ed), *Toward Civil Society in the Middle East? A Primer* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995).

5. See Gregory Gause, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1994); Mary Ann Tetreault, 'Civil Society in Kuwait: Protected Spaces and Women's Rights', *Middle East Journal*, vol 47, no 2, 1993; Mary Ann Tetreault and Haya al-Mughni, 'Modernization and Its Discontents: State and Gender in Kuwait', *Middle East Journal*, vol 49, no 3, 1995; Shafeeq Ghabra, 'Voluntary Associations in Kuwait: The Foundation of a New System?' *Middle East Journal*, vol 45, no 2, 1991; and Christian Koch's 'Interest Groups and Associational Life in the Political

Development of the State of Kuwait', PhD dissertation, University of Erlangen-Nurnberg (forthcoming).

6. Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995).

7. I make this argument at length in *Oil and Politics* and focus on it in the invasion and post-war period in ch 5 of *Kuwait: The Transformation of an Oil State* (Boulder, CO: Westview Press, 1989).

8. See Fuad Khuri, *Tribe and State in Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1980); Fred Lawson, *Bahrain: The Modernization of Autocracy* (Boulder, CO: Westview Press, 1989).

9. See Mary Ann Tetréault, *The Kuwait Petroleum Corporation and the Economics of the New World Order* (Westport, CT: Quorum, 1995).

10. See Haya al-Mughni, *Women in Kuwait: The Politics of Gender* (London: al-Saqi Books, 1993) who makes the argument very well using case-studies of different women's groups that often carry other interests, for example those of merchant families.

11. Of course, many argue that had the Assembly not been shut down prior to the invasion it might have affected the foreign policy decisions preceding and related to the invasion.

12. Importing foreigners was one issue; marrying them has now become another in several Gulf states. In Qatar, it has produced laws, apparently easily evaded, against such marriages in an effort to produce sufficient marriageable men for Qatari women. In Kuwait, it has resulted in a rather different pressure: a lobby by Kuwaiti women married to non-nationals demanding citizenship rights for their spouses and children.

13. Amnesty International reported that they were charged with creating an illegal organization and distributing pamphlets denouncing Oman for staging a conference that Israel attended. After the 1994 arrests of the Islamists, Omani authorities accused foreign parties of financing the militant group, the first ever dismantled in Oman. *Jordan Times*, 11 November 1995, p 2.

14. Indeed, on visiting Kuwait after the war, it was striking to witness to what extent the government has sought to wipe out any visible reminder of the occupation. No bombed out buildings have been saved as a memorial, no museum to the occupation built. The only indication that the ruling family wants the occupation remembered is a small memorial, in the form of a car, maintained by a member of the family who headed the Olympic Committee. On the other hand, the memory itself is not only quite alive but memorialized in little private museums, corners of buildings where memorabilia of the occupation (twisted charred objects) are retained. Thus, the memory of the occupation has been privatized, and has become a construct of civil society rather than the state.

15. Initially the majority of both the Jordanian and Palestinian expatriate communities in Kuwait, and both the government of Jordan and the leadership of the then Palestine Liberation Organization, were uncritical of the Iraqi invasion of Kuwait.

16. Interview with Dr Mohammed Hussein Gholum Ali, 19 September 1995, presently researching the bedouin migration, Sociology Department, Kuwait University.

17. *New York Times*, 15 April 1996, C1.

18. Amnesty International, *Report 1995*, pp 66–7.

19. Walt W. Rostow, *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto* (Cambridge: Cambridge University Press, 1967).

20. See Eickelman: 'Oman's Next Generation'.

21. See Jill Crystal, 'Authoritarianism and Its Adversaries in the Arab World', *World Politics*, vol 46, no 2, 1994.

22. See *Middle East International*, 14 April 1995, p 11.

23. See Gause: *Oil Monarchies*.

24. One author who makes a strong economic argument is Khaldun al-Naqeeb, *Society and State in the Gulf and Arab Peninsula: A Different Perspective* (London: Routledge, 1990). The following summary draws from my review of his book in *World Politics* (note 21). He grounds his explanation for authoritarianism, especially in the pre-oil period, in the economic and, to him, consequent political processes accompanying colonialism. State violence is a function of state position in the world economy; authoritarianism is the culmination of a centuries'-long economic transformation. Al-Naqeeb argues that each historical period of economic activity generates a particular political form. Unlike many authors whose histories of the area begin with oil (a point of departure appropriately criticized by, for example, Muhammad al-Rumaihi in *Beyond Oil: Unity and Development in the Gulf* [London: al-Saqi, 1983], al-Naqeeb's analysis links pre- and post-oil politics. He focuses on three periods. The first (lasting until the seventeenth century), was a flourishing economy based on speculative trade, linking coastal cities to interior tribes and to larger trade networks outside the Gulf. This trade carried Islam, creating a unified culture. Central political power, the Ottoman state, was weak, and this was why trade flourished: state power is stifling. Locally, desert and settled urban tribal leaders ruled in alliance, balanced against urban merchants. This economy was destroyed in the second, imperial, era when Britain, under the guise of eliminating piracy and the slave and arms trades, replaced regional trade networks with a pearl-based European trade which Britain could control. The political counterpart of this new economy was the fragmentation of the region into small units dominated by increasingly dynastic, familial leaders kept in place by treaties, by force, and by a new political instrument – borders – which linked sovereignty to places, not people. The coastal cities lost power to the tribal hinterlands where colonial penetration was weaker. Resistance to this new system flowed first from this hinterland (the Wahhabi movement), later from the cities as Arab nationalism, which Britain manipulated by creating borders, limiting the free movement of dissidents, historically an important check on ruling authority. The third period, giving rise to what he characterizes as contemporary authoritarianism, began with oil. Oil revenues concentrated power in the state. Initially this state was benignly bureaucratic but, as it expanded, absorbing independent social institutions, it created opposition among remnants of the old labor force, bedouin and pearl divers who had become educated middle-class bureaucrats. At first the state tried to depoliticize these groups by buying them off. When these efforts failed, rulers, perhaps because they had never been forced, owing to oil revenues, to develop other more subtle ways of dealing with opposition, increasingly resorted to terror. Although oil revenues can postpone the day of reckoning, al-Naqeeb argues that the limits inherent in dependent state capitalism and the necessarily stifling and wasteful bureaucratic control that dependency creates ultimately absorb even these massive oil revenues and inhibit growth. The exhaustion of oil revenues ushers in a new phase of limited growth which generates new political pressures. The regimes contain this new pressure with more violence, leaving them more dependent on the West for related technology. To al-Naqeeb, what he characterizes as authoritarianism in the Gulf belongs to a family of authoritarian outcomes that colonialism produces; however, the particular form that emerges in the Gulf is also particularly characteristic of oil economies. With this last observation he links the older dependency-based writing to the new and growing body of literature on the *rentier* state, a literature which argues that oil, by freeing rulers from their dependence on domestic revenue sources, frees them from the demands for democratic participation that accompany the provision of taxes. The result is a movement away from democracy: no taxation, hence no representation.

الفصل الحادي عشر

1. Nasra M. Shah, 'Structural Changes in the Receiving Country and Future Labor Migration: The Case of Kuwait', paper presented at the Annual Meeting of the Middle East Studies Association, Research Triangle Park, North Carolina, 11–14 November 1993, p 2.

2. Birks Sinclair and Associates Ltd (BSAL), 'GCC Market Report 1992' (Durham, England: Mountjoy Research Centre, 1992); BSAL, 'GCC and Kuwait Update' (Durham, England: Mountjoy Research Centre, 1992).

3. See Michael E. Bonine, 'Population and Labor After the Gulf War: Trends for the 1990s', *Middle East Insight*, vol 12, no 2, 1996, pp 37–40.

4. Ibid, pp 38–9.

5. Shah: 'Structural Changes', p 10.

6. Sharon Stanton Russell and Muhammad Ali Al-Ramadhan, 'Kuwait's Migration Policy Since the Gulf Crisis: Change or Continuity?', paper presented at the annual meeting of the Middle East Studies Association, Research Triangle Park, North Carolina, 11–14 November 1993.

7. BSAL, 'Kingdom of Saudi Arabia: 1992 Population Census, Note on the Preliminary Results' (Durham, England: Mountjoy Research Centre, 1992), p 1.

8. Ibid, p 2.

9. BSAL: 'GCC Market Report 1992', pp 89–107.

10. Ibid, p 90.

11. Ibid.

12. See also Bonine: 'Population and Labor After the Gulf War'.

13. BSAL: 'GCC Market Report 1992', p 92.

14. Ibid.

15. Ibid, p 106.

16. Ibid, pp 109–10.

17. Ibid, pp 60–61. However, if the November 1993 Omani census is correct (see text below), then the 537,060 non-nationals of the census means that BSAL's 1992 estimate of 380,003 expatriates is considerably too small, although the census figure is basically the same percentage as BSAL's estimate, 26.6 per cent compared to BSAL's 26.3 per cent.

18. Ibid, p 62.

19. For a brief overview, see Bonine: 'Population and Labor After the Gulf War'.

20. Russell and Al-Ramadhan: 'Kuwait's Migration Policy', pp 6–7.

21. Ibid, p 2.

22. Ibid, p 6, Table 1.

23. BSAL: 'GCC Market Report 1992', p 44.

24. Shah: 'Structural Changes', p 9.

25. Ibid, p 16.

26. BASL: 'GCC Market Report 1992', p 45.

27. Russell and Al-Ramadhan: 'Kuwait's Migration Policy', p 2.

28. Shah: 'Structural Changes', p 13.

29. Russell and Al-Ramadhan: 'Kuwait's Migration Policy', p 2.

30. *Arab Times*, 12 September 1993, cited in Shah: 'Structural Changes', p 16.

31. BASL: 'GCC Market Report 1992', pp 48–9.

32. Population Reference Bureau, *1995 World Population Data Sheet* (Washington, DC: Population Reference Bureau, 1995).

33. Note the rates for the countries of the Middle East in ibid. See also Michael E. Bonine, 'Population, Poverty, and Politics: Contemporary Middle East Cities in Crisis', in Michael E. Bonine (ed), *Population, Poverty, and Politics in Middle East Cities* (Gainesville, FL: University Press of Florida, forthcoming).

34. J. S. Birks and C. A. Sinclair, *Arab Manpower: The Crisis of Development* (London: Croom Helm, 1980), p 16.

35. J. S. Birks, 'The Demographic Challenge in the Arab Gulf', in B. R. Pridham (ed), *The Arab Gulf and the Arab World* (London: Croom Helm, 1988), p 145.

36. However, if BSAL is correct in its assertion of the underreporting of non-nationals in the 1992 Saudi census, then the non-national population would be even larger. See BSAL: 'Kingdom of Saudi Arabia'; and Birks Sinclair Ltd, 'Saudi Arabia to the 90s' (Durham, England: Mountjoy Research Centre, 1989). Since my mid-year 1996 estimates of the GCC total are 9.1 million more persons than BSAL's 1992 figure of 17.7 million, BSAL's estimates may certainly have been too conservative. My 1996 total reflects in particular extrapolations from the much larger populations enumerated in the September/October 1992 Kingdom of Saudi Arabia Population census (16.93 million), the November 1993 Omani census (2.02 million, and the December 1995 UAE census (2.38 million), as well as recent official estimates from the remaining states.

37. Shah: 'Structural Changes', p 14.

38. Ibid, p 20.

39. Ibid, p 17.

40. Birks and Sinclair: *Arab Manpower*, p 348.

41. Shah: 'Structural Changes', p 8.

الفصل الثاني عشر

1. See J. D. Latham, R. B. Sergeant and M. J. L. Young (eds), *Religion, Learning and Science in the Abbasid Period* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

2. See Franz Rosenthal, *Science and Medicine in Islam: A Collection of Essays* (Aldershot, England: Gower, 1990). See also Ibn Qayyim al-Jawziyah Muhammad Ibn Abi Bakr, *Al-Tibb al-Nabawi* (Beirut: Dar al Kutub al Ilmiyah, 1988).

3. See Mai Yamani, 'Introduction' in Mai Yamani (ed), *Feminism and Islam: Legal and Literary Perspectives* (London: Ithaca Press, 1996).

4. See Mai Yamani, 'Formality and Propriety in the Hijaz', unpublished PhD dissertation, Oxford University, 1990.

5. See Mai Yamani 'You are What You Cook: Cuisine and Class in Mecca', in Richard Tapper and Sami Zubeida (eds), *The Culinary Cultures of the Middle East* (London: I.B.Tauris, 1994).

6. John C. Wilkinson, *Arabia's Frontiers: The Story of Britain's Boundary Drawing in the Desert* (London: I.B.Tauris, 1994).

7. A. Gargash, 'Prospects for Conflict and Cooperation: The Gulf Toward the Year 2000', paper presented at 'Gulf 2000: Future Prospects for the Gulf', 3rd International Conference, Bellagio, Italy, 25–27 July 1995.

8. R. Schofield, 'Border Disputes in the Gulf: Past, Present and Future', paper presented at 'Gulf 2000: Future Prospects for the Gulf', 2nd International Conference, Abu Dhabi, 1995.

9. The RUSI International Security Review, London, 1996.

10. F. Al-Mazidi, *The Future of the Gulf* (London: I.B.Tauris, 1993), p 39.
11. Ibid, p 57.
12. See M. Fakhro, 'The Uprising in Bahrain: An Assessment', paper presented at 'Gulf 2000: Future Prospects for the Gulf', 3rd International Conference, Bellagio, Italy, 25–27 July 1995.
13. During the first half of the century, slaves did household jobs. Slavery was abolished during the reign of King Faisal in 1965.
14. See Haya al-Mughni, *Women in Kuwait: The Politics of Gender* (London: al-Saqi Books, 1993).
15. The Middle East Executive Reports, vol 5, no 5, 1982, p 22.
16. See US Department of State Report, March 1996.
17. See N. Hijab, *Woman Power: The Arab Debate on Women and Work* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988).
18. See 'Educational Development in Figures until 1410 A.H.', Saudi Arabian Ministry of Information, 1989.
19. See Ayman al-Yassini, *Religion and State in Saudi Arabia* (Boulder, CO: Westview Press, 1985), p 61.
20. See Fouad al-Farsy, *Saudi Arabia: A Case Study in Development* (London: KPI, 1986).
21. See Mai Yamani, 'Birth and Behaviour in a Hospital in Saudi Arabia', in British Society for Middle Eastern Studies (BRISMES) Bulletin 13, no 2, 1987.
22. See Peter Kandela, 'Primary Health Care in the Arab World: Book Reviews', Information Access Company, 5 September 1992.
23. Gareth Griffiths, 'Saudi Health Care Market Still Buoyant', *Financial Times*, 28 January 1983.
24. Brendan Keenan, 'Irish Group Wins $20 million Saudi Health Contract', *Financial Times*, 18 January 1985.
25. See 'Summit Health Signed a pact with Saudi Arabia', *Los Angeles Times*, 21 February 1995.
26. See Y. Al-Mazrua and S. Al-Shammari, 'Community Participation and Attitudes of Decision Makers Towards Community Involvement in Health Development in Saudi Arabia', *Bulletin of the World Health Organization*, vol 69, no 1, 1991, pp 43–9.

المراجع

Abasov, M. T. (ed). *Chernyi Yanvar* (Black January) (Baku: Azerneshr, 1990).

Addleton, Jonathan S. *Undermining the Centre: The Gulf Migration and Pakistan* (New York: Oxford University Press, 1993).

Alaolmolki, Nozar. *The Persian Gulf Region in the Twenty-first Century: Stability and Change* (Lanham, MD: University Press of America, 1996).

Alnasrawi, Abbas. *The Economy of Iraq* (London: Greenwood Press, 1994).

Alstadt, Audrey L. *The Azerbaijani Turks: Power and Identity under Russian Rule* (Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1992).

Anthony, John D. *Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum* (Washington, DC: Middle East Institute, 1975).

— 'The Gulf Co-operation Council in the Postwar Period: Progress and Potential in Deterrence and Defense', paper presented at the annual conference of the Middle East Studies Association of North America, Washington, DC, 23–26 November 1991.

Arab Research Centre. *Round Table Discussion on the Dispute over the Gulf Islands* (London: Arab Research Centre, 1993).

Asian Energy Yearbook (London: Petroleum Economist Ltd, 1995.

Ayoubi, Nazih. *Political Islam: Religion and Politics in the Arab World* (London: Routledge, 1991).

Bahgat, Gawdat. 'Regional Peace and Stability in the Gulf', *Security Dialogue*, vol 26, no 3 (New York: Sage Publications, 1995).

— 'The changing economic and political environment in the Gulf monarchies', *Journal of Social, Political and Economic Studies* 20, Fall 1995.

Bakhash, Shaul. *The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution* (New York: Basic Books, 1984).

Barnett, Michael. 'Regional Security after the Gulf War', paper presented at the conference on 'The Middle East: After the Guns Fell Silent', University of Utah, May 1995.

Barylski, Robert V. 'Central Asia and the Post-Soviet Military System in the Formative Year: 1992', *Central Asia Monitor*, no 6, 1992.

— 'The Caucasus, Central Asia, and the Near-Abroad Syndrome', *Central Asia Monitor*, vol 2, nos 5 and 6, 1993.

— 'The Russian Federation and Eurasia's Islamic Crescent', *Europe–Asia Studies*, vol 46, no 3, 1994.

— 'Russia, the West, and the Caspian Energy Hub', *Middle East Journal*, Spring 1995.

Beblawi, Hazem and Giacomo Luciani (eds). *The Rentier State* (London: Croom Helm, 1987).

Bhargava, Pradeep. *Political Economy of the Gulf States* (New Delhi: South Asian Publishers, 1989).

Bill, James A. 'Resurgent Islam in the Persian Gulf', *Foreign Affairs*, vol 63, no 5, 1984.

Birks, J. S. 'The Demographic Challenge in the Arab Gulf', in B. R. Pridham (ed), *The Arab Gulf and the Arab World* (London: Croom Helm, 1988).

Birks, J. S. and C. A. Sinclair. *Arab Manpower: The Crisis of Development* (London: Croom Helm, 1980).

Birks Sinclair and Associates Ltd. 'GCC and Kuwait Update' (Durham, England: Mountjoy Research Centre, 1992).

— 'GCC Market Report 1992' (Durham, England: Mountjoy Research Centre, 1992).

— 'Kingdom of Saudi Arabia: 1992 Population Census, Note on the Preliminary Results' (Durham, England: Mountjoy Research Centre, 1992).

— 'Saudi Arabia to the 90s' (Durham, England: Mountjoy Research Centre, 1989).

Bonine, Michael E. 'Population and Labor After the Gulf War: Trends for the 1990s', *Middle East Insight*, vol 12, no 2, 1996.

— (ed) *Population, Poverty, and Politics in Middle East Cities* (Gainesville, FL: University Press of Florida, forthcoming).

BP Annual Statistical Review (London: British Petroleum, 1995).

Builder, Carl H. and Theodore W. Karasik. *Organizing, Training and Equipping the Air Force for Crises and Lesser Conflicts* (Santa Monica, CA: Rand Corporation, 1995).

Caesar, Judith. 'Rumblings Under the Throne: Saudi Arabian Politics', *The Nation*, vol 251, 17 December 1990.

Cardoso, Fernando H. and Enzo Faletto. *Dependency and Development in Latin America* (Berkeley, CA: University of California Press, 1979).

Chubin, Shahram. *Security in the Persian Gulf: Domestic Political Factors* (Montclair, NJ: Allanheld Osman, 1981).

— *Iran's National Security Policy: Capabilities, Intentions, and Impact* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1994).

— and Charles Tripp, *Iran–Saudi Arabia Relations and Regional Order*, Adelphi Paper 304 (Oxford: Oxford University Press, 1996).

Clawson, Patrick. 'Iran's Challenge to the West: How, When, and Why?' *Washington Institute Policy Papers*, no 33, 1993.

— 'U.S.–GCC Security Relations, II: Growing Domestic Economic and Political Problems', *Strategic Forum*, no 40, August 1995 (Washington, DC: National Defense University).

— 'U.S. Sanctions on Iran', *The Emirates Occasional Papers*, no 8, 1997 (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research).

Cordesman, Anthony H. *The Gulf and the West: Stategic Relations and Military Realities* (London: Mansell, 1988).

— *Iran and Iraq – The Threat from the Northern Gulf* (Boulder, CO: Westview Press, 1994).

— 'Iran and Iraq and Strategic Developments in the Gulf: A Graphic Summary' (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, October 1995) (unpublished).

— 'Defence: Spending Priorities', paper presented to 'Timewatch GCC: Economic Restructuring and Business Prospects', a conference organized by the Royal Institute of International Affairs, Queen Elizabeth II Conference Centre, London, 15 November 1995.

Crystal, Jill. *Kuwait: The Transformation of an Oil State* (Boulder, CO: Westview Press, 1992).

— *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

— 'Authoritarianism and Its Adversaries in the Arab World', *World Politics*, vol 46, no 2, 1994.

— 'Civil Society in the Arab Gulf States', in Augustus R. Norton (ed) *Civil Society in the Middle East*, vol 2 (Leiden: E. J. Brill, 1996).

Damkhi, Ali M. al-. *Invasion: Saddam Hussein's Reign of Terror in Kuwait* (London: Kuwait Research and Advertising Co Ltd, 1992).

Davies, Charles E. *Global Interests in the Arab Gulf* (Exeter: University of Exeter Press, 1992).

Dessouki, Ali E. H. (ed). *Islamic Resurgence in the Arab World* (New York: Praeger, 1982).

Diamond, Larry, Juan J. Linz and Seymour M. Lipset (eds). *Democracy in Developing Countries*, 4 vols (Boulder: Lynne Rienner, 1987–94).

Dolgoplatov, Yevgeny. *The Army and the Revolutionary Transformation of Society* (Moscow: Progress Publishers, 1981).

Doran, Charles F. *Myth, Oil, and Politics: Introduction to the Political Economy of Petroleum* (New York: Free Press, 1977).

— and Stephen W. Buck. *The Gulf, Energy and Global Security: Political and Economic Issues* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1991).

Drysdale, Alasdair and Gerald H. Blake. *The Middle East and North Africa: A Political Geography* (New York: Oxford University Press, 1985).

Dunn, Michael C. 'Gulf Security: Past and Future', in Ibrahim Ibrahim (ed), *The Gulf Crisis: Background and Consequences* (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1992).

Economist Intelligence Unit (EIU). *Iraq: Country Profile 1994–1995* (London: EIU, 1995).

— *Iraq* (London: EIU, 2nd quarter 1995).

— *Iran* (London: EIU, 2nd quarter 1995).

Eelens, F., T. Schampers and J. D. Speckmann (eds). *Labour Migration to the Middle East: From Lri Lanka the Gulf* (London: Kegan Paul International, 1992).

Ehteshami, Anoushiravan, Gerd Nonnerman and Charles Tripp (eds). *War and Peace in the Gulf: Domestic Politics and Regional Relations into the 1990s* (Reading: Ithaca Press, 1991).

Eickelman, Dale F. 'Oman's Next Generation: Challenges and Prospects', in H. Richard Sindelar and J. E. Peterson (eds), *Crosscurrents in the Gulf* (London: Routledge, 1988).

Eisenstadt, Michael. 'Iraq's Military Capabilities: An Assessment' (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, Policy Watch, October 1994).

Esposito, John L. (ed). *The Iranian Revolution: Its Global Impact.* (Gainesville: University of Florida Press, 1990).

— *Islam and Politics*, 3rd edn (Syracuse: New York University Press, 1991).

— *The Islamic Threat: Myth or Reality?* (rev edn, New York: Oxford University Press, 1995).

— 'Constitution of the Islamic Republic of Iran', *Middle East Journal*, vol 34, 1980.

— 'Islam in a World of Shattered Dreams: Islam, Arab Politics and the Gulf Crisis', *The World & I*, February 1991.

Fakhro, Munira A. *Women at Work in the Gulf: A Case Study of Bahrain* (Kegan Paul International, 1990).

— 'The Uprising in Bahrain: An Assessment', paper presented at 'Gulf 2000: Future Prospects for the Gulf', 3rd International Conference, Bellagio, Italy, 25–27 July 1995.

FAO Mission to Iraq. 'Executive Summary and Recommendations', July–August 1995 (unpublished).

Farsi, Zakki. M. A. *National Guide and Atlas of the Kingdom of Saudi Arabia* (Riyadh, 1989).

Farsy, Fouad al-. *Saudi Arabia: A Case Study in Development* (London: KPI, 1986).

Feshariaki, Fereidun and David T. Isaak. *OPEC, the Gulf, and the World Petroleum Market: A Study in Government Policy and Downstream Operations* (Boulder, CO: Westview Press, 1983).

Feste, Karen. 'The Iranian Revolution and Political Change in the Arab World', *The Emirates Occasional Papers*, no 4, 1996 (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research).

Foreign Relations of the US: 1955–57, vol XII (Washington, DC: US Government Printing Office, 1992).

Franke, Rend Rahim. 'Iraq: Race to the Finish Line' (unpublished paper) (Washington, DC: Iraq Foundation, 1994).

Fuller, Graham E. and Bruce Pirnie. *Iran's Destabilizing Potential in the Persian Gulf* (Santa Monica, CA: Rand Corporation Publications, 1996).

Gargash, Anwar. 'Prospects for Conflict and Cooperation: The Gulf Toward the Year 2000', paper presented at 'Gulf 2000: Future Prospects for the Gulf', 3rd International Conference, Bellagio, Italy, 25–27 July 1995.

Garnham, David. 'Deterrence Essentials. Keys to Controlling an Adversary's Behaviour', *The Emirates Occasional Papers*, no 3, 1995 (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research).

Gause, Gregory. *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1994).

Gelb, Alan and Associates. *Oil Windfalls: Blessing or Curse?* (New York: World Bank/Oxford University Press, 1988).

Ghabra, Shafeeq. 'Voluntary Associations in Kuwait: The Foundation of a New System?', *Middle East Journal*, vol 45, no 2, 1991.

Golan, Galia. *Moscow and the Middle East: New Thinking on Regional Conflicts* (London: Pinter, 1992).

Goldberg, J. 'The Shi'ia Minority in Saudi Arabia', in Juan R. I. Cole and Nikki R. Keddies (eds), *Shi'ism and Social Protest* (New Haven, CT: Yale University Press, 1986).

Graham Brown, Sarah. 'The Iraq Sanctions Dilemma', *Middle East Report*, vol 193, no 24, 1995.

Green, Jerrold D. *Revolution in Iran: The Politics of Countermobilization* (New York: Praeger, 1982).

— 'Terrorism and Politics in Iran', in Martha Crenshaw (ed), *Terrorism in Context* (University Park, PA: Pennsylvania State University Press, 1995).

— 'Gulf Security Without the Gulf States', *Harvard Journal of World Affairs*, vol 4, no 1, 1995.

Grimmett, Richard F. 'Conventional Arms Transfers to the Third World' (Washington, DC: Congressional Research Service, 1995).

Gunter, Michael. 'A *de facto* Kurdish State in Northern Iraq', *Middle East Journal*, vol 50, no 2, 1996.

Halpern, Manfred. *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963).

Hameed, Mazher A. *Arabia Imperiled: The Security Imperatives of the Arab Gulf States* (Washington, DC: Middle East Assessments Group, 1986).

Hardy, Roger. *Arabia after the Storm: Internal Stability of the Arab Gulf States* (London: Royal Institute of International Affairs, 1992).

Hartshorn, J. E. *Oil Trade: Politics and Prospects* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).

Hashim, Ahmad. *The Crisis of the Iranian State: Domestic, Foreign, and Security Policies in Post-Khomeini Iran*. Adelphi Paper no 296 (London: International Institute of Strategic Studies, 1995).

Hazelton, Fran (ed). *Iraq since the Gulf War: Prospects for Democracy* (London: Zed Books, 1994).

Heal, Geoffrey and Graciela Chichilnisky. *Oil and the International Economy* (New York: Oxford University Press, 1991).

Heard-Bey, Frauke. *From Trucial States to United Arab Emirates* (London: Addison-Wesley Longman International, 1996).

Heidenrich, John. G. 'The Gulf War: How Many Died?' *Foreign Policy*, no 90, 1993.

Herrmann, Richard K. 'Russian policy in the Middle East: stategic change and tactical contradictions', *Middle East Journal* 48, Summer 1994.

Hess, Andrew C. 'Peace and political reform in the Gulf: the private sector', *Journal of International Affairs* 49, Summer 1995.

Heydemann, Steven. 'Taxation without Representation: Authoritarianism and Economic Liberalization in Syria', in Ellis Goldberg, Resat Kasaba and Joel Midgal (eds), *Rules and Rights in the Middle East: Democracy, Law, and Society* (Seattle: University of Washington Press, 1993).

Hicks, Neil and Ghanim al-Najjar. 'The Utility of Tradition: Civil Society in Kuwait', in Augustus R. Norton (ed), *Civil Society in the Middle East*, vol 1 (Leiden: E. J. Brill, 1995).

Hijab, N. *Woman Power: The Arab Debate on Women and Work* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988).

Hilal, Jamil. *istratijiyat isra'il al-iqtisadiya l'il-sharq al-awsat* (Israel's economic strategy in the Middle East) (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1995).

Hiro, Dilip. *Iran Under the Ayatollahs* (London: Routledge and Kegan Paul, 1985).

— *Desert Shield to Desert Storm* (London: Routledge, 1992).

Hooglund, Eric. 'The Pulse of Iran Today', *Middle East Insight*, vol 11, no 5, 1995.

Hudson, Michael C. 'The Islamic Factor in Syrian and Iraqi Politics', in James P. Piscatori (ed), *Islam in the Political Process* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983).

Human Rights Watch/Middle East. *Iraq's Crime of Genocide: The Anfal Campaign Against the Kurds* (New Haven, CT: Yale University Press, 1995).

Huntington, Samuel P. 'The Clash of Civilizations?' *Foreign Affairs*, vol 72, summer 1993.

Ibn Qayyim al-Jawziyah Muhammad Ibn Abi Bakr. *Al-Tibb al-Nabawi* (Beirut: Dar al Kutub al Ilmiyah, 1988).

Ikenberry, G. John. 'The Limits of State Building', in his *Reasons of State: Oil Politics and the Capacities of American Government* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988).

International Monetary Fund. *Direction of Trade Statistics Yearbook 1995* (New York: IMF, 1995).

International Security Review. 'Gulf Security: The Role of the West' (London: RUSI, 1993).

Joffe, George. 'Concepts of Sovereignty in the Gulf Region', in Richard Schofield (ed), *Territorial Foundations of the Gulf States* (London: UCL Press, 1994).

Johar, Hasan and Gawdat Bahgat. 'Oil and democracy: the American dilemma in the Persian Gulf region', *Comparative Strategy* 14, April/June 1995.

Johnson, Douglas, V. II and Steven Metz. *American Civil–Military Relations: New Issues, Enduring Problems* (Carlisle, PA: US Army War College Strategic Studies Institute, 1995).

Johnson, Paul. 'The Myth of American Isolationism', *Foreign Affairs*, vol 74, no 3, 1995.

Kandela, Peter. 'Primary Health Care in the Arab World: Book Reviews', Information Access Company, 5 September 1992.

Karp, Aaron. 'The Demise of the Middle East Arms Race', *Washington Quarterly*, vol 18, no 4, 1995.

Katzman, Kenneth. 'Beyond Dual Containment', *The Emirates Occasional Papers*, no 6, 1996 (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research).

— *Persian Gulf Armed Forces*, Congressional Research Service Report 95-380F (Washington, DC: Library of Congress, March 1995).

Kazemi, Farhad. 'Models of Iranian Politics, the Road to the Islamic Revolution, and the Challenge to Civil Society', *World Politics*, vol 47, no 4, 1995.

Kechichian, Joseph A. 'The Role of the Ulama in the Politics of an Islamic State', *International Journal of Middle East Studies*, vol 18, February 1986.

— *Political Dynamics and Security in the Arabian Peninsula through the 1990s* (Santa Monica, CA: Rand Corporation Study MR-167-AF/A, 1993).

— *Oman and the World: The Emergence of an Independent Foreign Policy* (Santa Monica, CA: Rand Corporation Publications, 1995).

Keddie, Nikki R. *Iran and the Muslim World: Resistance and Revolution* (New York: Macmillan Press, 1995).

Kelly, John B. *Eastern Arabian Frontiers* (London: Faber and Faber, 1964).

— *Arabia, the Gulf and the West* (New York: Basic Books, 1991 reprint).

Kennedy, John L. 'The Shape of World Oil Markets in the 1990s', in Shankar Sharma and Joseph L. H. Tan (eds), *Global Oil Trends: The Asia-Pacific Market in the 1990s* (Singapore: ASEAN Economic Research Unit, Institute of Southeast Asian Studies, 1991).

Khalilzad, Zalmay. 'The United States and the Persian Gulf: Preventing Regional Hegemony', *Survival*, vol 37, no 2, 1995.

Khalizad, Zalmay, et al. *The Impact of the Arab–Israeli Conflict on Gulf Security* (1996).

Khuri, Fuad. *Tribe and State in Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1980).

Koch, Christian. 'Interest Groups and Associational Life in the Political Development of the State of Kuwait', PhD dissertation, University of Erlangen-Nurnberg (forthcoming).

Korb, Lawrence J. 'Our Overstuffed Armed Forces', *Foreign Affairs*, vol 74, no 6, 1995.

Krapels, Edward N. 'The Fundamentals of the World Oil Market of the 1980s', in Wilfred L. Kohl (ed), *After the Oil Collapse: OPEC, the United States, and the World Oil Market* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1991).

Lake, Anthony. 'Debate: Confronting Backlash States', *Foreign Affairs*, vol 73, no 2, 1994.

Lambton, A. K. S. *State and Government in Medieval Islam: An Introduction to the Study of Islamic Political Theory: The Jurists* (Oxford: Oxford University Press, 1981).

Lane, Charles. 'Changing Iran: Germany's New Ostpolitik', *Foreign Affairs*, vol 74, no 6, November/December 1995.

Latham, John D., Robert B. Sergeant and M. J. L. Young (eds). *Religion, Learning and Science in the Abbasid Period* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

Lawrence, Robert Z. 'Emerging Regional Arrangements: Building Blocks or Stumbling Blocks?', in Richard O'Brien (ed), *Finance and the International Economy: 5, The AMEX Bank Review Prize Essays* (Oxford: Oxford University Press, 1991).

Lawson, Fred. *Bahrain: The Modernization of Autocracy* (Boulder, CO: Westview Press, 1989).

Lelyveld, Michael S. 'Iran Extends Power in Region Via Trade Deals', *Journal of Commerce*, 14 September 1995.

Lenin, Vladimir. 'Speech Closing the Congress, 16 March 1921', in V. I. Lenin, *Collected Works*, vol 32, December 1920–August 1921 (Moscow: Progress Publishers, 1965).

Lewis, Bernard. 'Muslim Rage', *Atlantic Monthly*, June 1992.

Long, David E. 'Saudi Arabia in the 1990s: Plus ça change ... ', in Charles F. Doran and Stephen W. Buck (eds), *The Gulf, Energy, and Global Security* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1991).

Looney, Robert E. *Manpower Policies and Development in the Persian Gulf Region* (Westport, CN: Praeger, 1994).

— 'The impact of defense expenditure on industrial development in the Arab Gulf', *Middle Eastern Studies* 30, April 1994.

Lovins, Amory B. and L. Hunter Lovins. 'Drill Rigs and Battleships are the Answer! (But What was the Question?): Oil Efficiency, Economic Rationality, and Security', in Robert G. Reed III and Fereidun Feshariaki (eds), *The Oil Market in the 1990s: Challenges for the New Era* (Boulder, CO: Westview Press, 1989).

McLachlan, Keith and Anne McLachlan. *Oil and Devcelopment in the Gulf* (London: John Murray, 1989).

McNaugher, Thomas. 'Iran's Military Posture: Whether "Hegemonic" or "Defensive," Iran's Force Buildup Complicates U.S. Defense Planning', *Middle East Insight* (special edition on Iran), vol 11, no 5, 1995.

Maddy-Weitzman, Bruce. 'Inter-Arab Relations', in A. Ayalon (ed), *Middle East Contemporary Survey*. Boulder, CO: Westview Press, 1992.

Malek, M. and J. Rasquinha. 'Socio-economic foundations of stability in the Gulf region', *Journal of Contemporary Asia* 23, no. 1, 1993.

Malik, Hafeez. 'Tatarstan's Treaty with Russia: Autonomy or Independence', *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol 18, no 2, 1994.

Marr, Phebe. *The Modern History of Iraq* (Boulder, CO: Westview Press, 1985).

— 'Iraq's Future, Plus ça change ... or Something Better?', in Ibrahim Ibrahim (ed), *The Gulf Crisis: Background and Consequences* (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1992).

— 'The United States, Europe, and the Middle East: An Uneasy Triangle', *Middle East Journal*, vol 48, no 2, 1994.

— 'U.S.–GCC Security Relations, 1: Differing Threat Perceptions', *Strategic Forum*, no 39, August 1995 (Washington, DC: National Defense University).

Mazidi, Feisal Al-. *The Future of the Gulf* (London: I.B.Tauris, 1993).

Mazrua, Y. Al- and S. Al-Shammari. 'Community Participation and Attitudes of Decision Makers Towards Community Involvement in Health Development in Saudi Arabia', *World Health Organization Bulletin*, 1991.

Melnikov, Igor. 'Russia and the Middle East', *International Affairs*, no 1, 1993.

Melnikov, Yuri and Vladimir Frolov. 'Iran and Russian–US Relations', *International Affairs*, no 5, 1995.

Middle East Economic Digest (MEED) Special Report. 'UK and the Middle East', 30 June 1995.

— *Special Report.* 'Italy and the Middle East', 7 July 1995.

— *Special Report.* 'France and the Middle East', 13 September 1995.

— *Special Report.* 'Germany and the Middle East', 20 October 1995.

— *Special Report.* 'Italy and the Middle East', 7 July 1995.

Miller, Judith. 'Is Islam a Threat? Yes', *Foreign Affairs*, vol 72, no 2, 1993.

Moynihan, Joseph. 'Information Warfare: Concepts, Boundaries and Employment Strategies', *The Emirates Occasional Papers*, no 7, 1997 (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research).

Mozaffari, Mehdi. 'The "New" Balkanization of the Persian Gulf?', *Cambridge Review of International Affairs*, vol 8, no 2 and vol 9, no 1, 1994/95.

Mughni, Haya al-. *Women in Kuwait: The Politics of Gender* (London: al-Saqi Books, 1993).

Naqeeb, Khaldoun Al-. *Society and State in the Arab Gulf Peninsula: A Different Perspective*) London: Routledge, 1991).

Nissman, David B. *The Soviet Union and Iranian Azerbaijan: The Uses of Nationalism for Political Penetration* (Boulder, CO: Westview Press, 1987).

Ochsenwald, William. 'Saudi Arabia and the Islamic Revival', *International Journal of Middle East Studies*, vol 13, 1981.

Osama, Abdul Rahman. *The Dilemma of Development in the Arabian Peninsula* (London: Routledge, 1986.)

Page, John. *Economic Prospects and the Role of Regional Development Finance Institutions, Regional Economic Development in the Middle East: Opportunities and Risks* (Washington, DC: Center for Policy Analysis on Palestine, December 1995).

Palmer, Michael A. *Guardians of the Gulf: A History of America's Expanding Role in the Persian Gulf, 1833–1991* (New York: Free Press, 1992).

Parasiliti, Andrew W. 'Origins of the Gulf War and the Iraq Cycle of Power and Role', unpublished PhD dissertation, Johns Hopkins, SAIS, 1996.

Parsons, Anthony. 'Prospects for Peace and Stability in the Middle East', *Conflict Studies*, 262 (London: Research Institute for the Study of Conflict and Terrorism, 1993).

Peleg, Ilan. 'The Peace Process and Israel's Political Culture: A Kulturkampf in the Making', paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Chicago, 31 August 1995.

Peres, Shimon. *The New Middle East* (New York: Henry Holt, 1993).

Peterson, J. E. *The Arab Gulf States: Steps Towards Political Participation* (New York: Praeger Publishers, 1988).

Petroleum Finance Company (PFC). *Country Report: Iraq* (Washington, DC: PFC, December 1994).

Pike, David. 'Cross-border Hydrocarbon Reserves', in Richard Schofield (ed), *Territorial Foundations of the Gulf States* (London and New York: UCL Press and St Martin's Press, 1994).

Pipes, Daniel and Patrick Clawson. 'Ambitious Iran, Troubled Neighbors', *Foreign Affairs* (America and the World 1992/93), vol 72, no 1, 1993.

Piscatori, James P. 'Ideological Politics in Saudi Arabia', in J. P. Piscatori (ed), *Islam in the Political Process* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983).

Pollack, Johnathan. *Should the U.S. Worry About the Chinese–Iranian Security Relationship*, DRR-923-1-A (Santa Monica, CA: Rand Corporation, December 1994).

Polyakov, Yu. I. and A. I. Chugunov. *Konets basmachestva* (Moscow: 1976).

Population Reference Bureau. *1995 World Population Data Sheet* (Washington, DC: Population Reference Bureau, 1995).

Price, Richard. *Maritime Laws of Arabian Gulf Cooperation Council States* (Kluwer Academic Publishers, 1986).

Ramazani, Rouhollah K. 'Iran's Foreign Policy: Both North and South', *Middle East Journal*, vol 46, no 3, 1992.

— and Joseph A. Kechichian. *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis* (Charlottesville: University of Virginia Press, 1988).

Rasulzade, Mamed E. 'Vospominaniya O I. V. Stalin' (Remembrances of J. V. Stalin) *Vostochnyi ekspress*, no 1, 1993.

Reed, Robert G. III and Fereidun Feshariaki (eds). *The Oil Market in the 1990s: Challenges for the New Era* (Boulder, CO: Westview Press, 1989).

Ritcheson, Philip L. 'Iranian military resurgence: scope, motivations, and implications for regional security', *Armed Forces and Society* 21, Summer 1995.

Robins, Philip. 'Can Gulf Monarchies Survive the Oil Bust?', *Middle East Quarterly*, vol 1, no 4, 1994.

Robinson, Glenn. E. *Building a Palestinian State: The Incomplete Revolution* (Bloomington: Indiana University Press, 1997).

— *Defensive Democratization in Jordan* (forthcoming).

Rosenthal, Franz. *Science and Medicine in Islam: A Collection of Essays* (Aldershot, England: Gower, 1990).

Rostow, Walt W. *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto* (Cambridge: Cambridge University Press, 1967).

Rumaihi, Mohammad. *Beyond Oil: Unity and Development in the Gulf* (London: Saqi Books, 1986).

Russell, Sharon S. and Muhammad A. Al-Ramadhan, 'Kuwait's Migration Policy Since the Gulf Crisis: Change or Continuity?', paper presented at the annual meeting of the Middle East Studies Association, Research Triangle Park, North Carolina, 11–14 November 1993.

Russett, Bruce. *Grasping the Democratic Peace* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993).

Rzaev, Agababa and G. Guseinov 'Sushchestvuet li ugroza islamskogo fundamentalizma?' (Does an Islamic threat exist?), *Vozrozhdenie*, nos 7–9, 1991.

Said Zahlan, Rosemarie. *The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman* (London: Routledge, 1989).

Sani, Nasser. 'The Kuwaiti Power-sharing Experience', in Azzam Tamini (ed), *Power-Sharing Islam* (London: Grey Seal, 1993).

Sankari, Farouk A. 'Islam and Politics in Saudi Arabia', in Ali E. Hillal Dessouki (ed), *Islamic Resurgence in the Arab World* (New York: Praeger, 1982).

Schahgaldian, Nikola. B. *Iran and Postwar Security in the Persian Gulf* (Santa Monica, CA: Rand Corporation Publication MR-148-USDP, 1994).

Schofield, Richard. *Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes* 2nd edn (London: Royal Institute of International Affairs, 1993).

— *Unfinished Business: Iran, the UAE, Abu Musa and the Tunbs* (London: Royal Institute of International Affairs, forthcoming).

— 'Disputed Territory, the Gulf Cooperation Council and Iran', *The Iranian Journal of International Affairs*, vol 5, nos 3–4, autumn 1993/winter 1994.

— 'Border Disputes in the Gulf: Past, Present and Future', paper presented at 'Gulf 2000: Future Prospects for the Gulf', 2nd International Conference, Abu Dhabi, 1995.

— 'Mending Gulf Fences', *Middle East Insight*, vol 12, no 2, 1996.

— 'The Last Missing Fence in the Desert: the Saudi–Yemeni Boundary', *Geopolitics and International Boundaries*, vol 1, no 3, 1996.

— 'Border Disputes in the Gulf: Past, Present and Future', in Larry Potter and Gary Sick (eds), *The Gulf in the Next Millennium* (Boulder, CO: Westview Press, forthcoming).

— 'Britain and the Borders of Kuwait, 1902–1913', in B. J. Slot (ed), *Kuwait: The Development of Historic Identity* (forthcoming).

— (ed). *Territorial Foundations of the Gulf States* (London and New York: UCL Press and St Martin's Press, 1994).

Schwedler, Jillian (ed). *Toward Civil Society in the Middle East? A Primer* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995).

Shah, Nasra. M. 'Structural Changes in the Receiving Country and Future Labor Migration: The Case of Kuwait', paper presented at the Annual Meeting of the Middle East Studies Association, Research Triangle Park, North Carolina, 11–14 November 1993.

Shojai, Siamack (ed). *The New Global Oil Market: Understanding Energy Issues in the World Economy* (Westport, CT: Praeger, 1995).

Sick, Gary. 'Iran: The Adolescent Revolution', *Journal of International Affairs*, vol 49, no 1, summer 1995.

Smith, Peter. 'Crisis and Democracy in Latin America', *World Politics*, vol 43, July 1991.

Stevens, Paul. *Oil and Politics: The Post-War Gulf* (London: Royal Institute for International Affairs, 1992).

Suwaidi, Jamal S. al- (ed). *The Yemeni War of 1994. Causes and Consequences* (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1995).

— (ed). *Iran and the Gulf. A Search for Stability* (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research,1996).

Swietochowski, Tadeusz. 'Azerbaijan's Triangular Relationship: The Land Between Russia, Turkey and Iran', in Ali Babuazizi and Myron Weiner (eds), *The New Geopolitics of Central Asia and Its Borderlands* (Bloomington: Indiana University Press, 1994).

Teece, David J. 'OPEC Behavior: An Alternative View', in James M. Griffin and David J. Teece (eds), *OPEC Behavior and World Oil Prices* (London: George Allen, 1982).

Tetreault, Mary A. *The Kuwait Petroleum Corporation and the Economics of the New World Order* (Westport, CT: Quorum, 1995).

— 'Civil Society in Kuwait: Protected Spaces and Women's Rights', *Middle East Journal*, vol 47, no 2, 1993.

Tetreault, Mary A. and Haya al-Mughni. 'Modernization and Its Discontents: State and Gender in Kuwait', *Middle East Journal*, vol 49, no 3, 1995.

Till, Julie. 'The GCC–EU Dialogue', *Gulf Report*, no 36, December 1993.

Twinam, Joseph W. *The Gulf, Cooperation and the Council: An American Perspective* (Washington, DC: Middle East Policy Council, 1992).

UN. *The United Nations and the Iraq–Kuwait Conflict, 1990–1996* (New York: UN Department of Public Information, 1996).

United States State Department, Bureau of Intelligence and Research, *Geographic Notes*, vol 13, March 1991.

Viorst, Milton. 'Changing Iran: The Limits of Revolution', *Foreign Affairs*, vol 74, no 6, 1985.

Voll, John O. *Islam: Continuity and Change in the Modern World*, 2nd edn (Syracuse: New York University Press, 1995).

Waldner, David. 'The Politics of Peace and Prosperity: Economic Interdependence and National Security in the Middle East', in Bahman Baktiari (ed), *Essays in Honor of R. K Ramazani* (forthcoming).

Wallerstein, Immanuel. *The Modern World-System*. 3 vols (San Diego, CA: Academic Press, 1974–80).

Ware, Lew B., Strategic Studies Institute. *Terrorism: National Security Policy and the Home Front* (Carlisle, PA: US Army War College, May 1995).

Wilkinson, John C. *Arabia's Frontiers: The Story of Britain's Boundary Drawing in the Desert* (London: I.B.Tauris, 1994).

Wilson, Rodney. 'The Economic Relations of the Middle East: Toward Europe or Within the Region?' *Middle East Journal*, vol 48, no 2, 1994.

Yamani, Mai. (ed), *Feminism and Islam: Legal and Literary Perspectives* (London: Ithaca Press, 1996).

— 'Birth and Behaviour in a Hospital in Saudi Arabia', *British Society for Middle Eastern Studies (BRISMES) Bulletin*, vol 13, no 2, 1987.

— 'Formality and Propriety in the Hijaz', unpublished PhD dissertation, University of Oxford, 1990.

— 'You are What You Cook: Cuisine and Class in Mecca', in Richard Tapper and Sami Zubeida (eds), *The Culinary Cultures of the Middle East* (London: I.B.Tauris, 1994).

Yassini, Ayman al-. *Religion and State in Saudi Arabia* (Boulder, CO: Westview Press, 1985).

Zanoyan, Vahan. 'A Relevant Framework for Understanding the Global Crude Oil Market', in *Gulf Energy in the World: Challenges and Threats* (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Study and Research, 1996).

— 'After the Oil Boom', *Foreign Affairs*, vol 74, no 6, 1995.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567 أبوظبي

دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541 - 2 - 971

فاكس: 4044542 - 2 - 971

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

أمن الخليج

في القرن الحادي والعشرين

من القضايا الملحة التي يناقشها الكتاب التهديدات العسكرية التي تواجه منطقة الخليج العربي، والعقبات التي تعوق التنمية الاقتصادية، وتمنع مواكبة التطور الاجتماعي للتطور الاقتصادي، بالإضافة إلى التحديات التي تهدد الاستقرار السياسي. وهذا الكتاب هو عصارة جهد وفكر صفوة من الأساتذة والخبراء من منطقة الخليج ومن دول أخرى. فالأحداث التي مرت بها المنطقة منذ حرب الخليج الثانية 1990 - 1991 تؤكد استمرار حالة عدم الاستقرار على المستوى الإقليمي، برغم الجهود الدولية لحفظ الأمن في منطقة الخليج العربي.

ويركز الكتاب على دراسة السياسة الخارجية الإيرانية إزاء جاراتها من الدول الخليجية، وغالباً ما تتسم هذه السياسة بالغموض. ويدرس التهديد العسكري العراقي، الذي ينبعث من جديد، والخيارات المتاحة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط، والعقبات التي تواجه هذه السياسة. كما يتعرض لمسألة عدم قدرة أوروبا على تحديد سياسة موحدة وانتهاجها لحماية مصالحها الاقتصادية في منطقة الخليج العربي.

وبالإضافة إلى هذه القضايا يقدم الكتاب تحليلاً للمحاولات الروسية لتحقيق التوازن بين أهداف سياستها الخارجية في منطقة الخليج، ومصالحها الدائمة في آسيا الوسطى. ويناقش قضايا أخرى يحتمل تفجرها، كالتطرف الديني والتحديات التي تفرضها التعددية الديمقراطية، في محاولة لتأكيد أن القدرات السياسية والاقتصادية الكامنة في منطقة الخليج يمكن أن تسهم في تعزيز الأمن الإقليمي، كما يمكن أن تسهم في زعزعته. ويسلط الكتاب الضوء على العقبات التي تحول دون حل النزاعات الحدودية، في منطقة الخليج والمناطق المحيطة بها، ويوضح التوترات التاريخية التي تعثر حلها بين دول المنطقة.

وفي الختام يتناول الكتاب مسألة شائكة، وهي اعتماد دول الخليج العربية الأجنبية، ويسلط الضوء على الضغوط الديمغرافية المتزايدة التي رافقت الازده والتحولات الاجتماعية، وعلى التحديات التي تواجه السياسات العامة التي تبناها في حل هذه المشكلات.

